ارسطوطاليس

السياسة

مع مقدمة في علم السياسة منذ الثورة الفرنسية حتى العصر الحاضر للبروفسور بارتلمي سانتهيلير



ترجمة

أحمد لطفي السيد

منشورات الجمل

ارسطوطاليس

السياسة

مع مقدمة في علم السياسة منذ الثورة الفرنسية حتى العصر الحاضر للبروفسور بارتلمي سانتهيلير

ترجمة

أحمد لطفي السيد

منشورات الجمل

أرسطوطاليس السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد
الطبعة الأولى، جميع حقوق الطبع والنشر والاقتباس باللغة العربية
محفوظة لمنشورات الجمل، بغداد ـ بيروت، ٢٠٠٩
ص.ب: ٥٤٣٨ ـ ١١٣، بيروت ـ لبنان
تلفاكس: ٦٦٨١١٨ ٠١ (٠٠٩٦١)

Postfach 1127 . 71687 Freiberg a.N . Germany
WebSite: www.al-kamel.de
E-Mail: info@al-kamel.de

المقدمة

بقلم: بارتلمي سانتهيلير

إعلان حقوق الإنسان والمواطن هو ملخص العلم السياسي كله ـ منفعة هذا العلم ومنهاجه ـ أفلاطون: أن سياسته حقة عظيمة وانها عقلية وتاريخية معاً. ضلالاته ـ أرسطوطاليس: منهاجه تاريخي كله تقريباً.. خطؤه وبراعته ـ منتسكيو: منهاجه أدخل أيضاً في باب التاريخ من منهاج أرسطو: روح القوانين. ما فيه من نقص وما فيه من عظمة ـ فولوبيوس ـ شيشرون ـ مكيافللي ـ هبز ـ أسفينوزا ـ روسو ـ الخلاصة: واجبات علم السياسة.

الثورة الفرنسية قد أحدثت في مصاتر الجماعات وفي التاريخ عهداً جديداً. فإن إعلان حقوق الإنسان والمواطن قد ذكرت الشعوب بل الفلاسفة بالقواعد الحقة للنظام الاجتماعي. وقد يمكن أن يقال عليها مع الإنصاف إنها «قدمت للطبع الإنساني صكوك حقه التي فقدها في أكبر جزء من الكرة الأرضية». فإن الجمعية التأسيسية ربما بلغت في عملها فوق ما كانت تقدر بأن أعلنت أن غرض كل اجتماع سياسي هو حفظ الإنسان التي هي طبيعية وغير قابلة للتقادم وأن الجهل بهذه الحقوق ونسيانها والسهو عنها، تلك هي الأسباب الوحيدة للمصائب العامة ولفساد الحكومات. إنها كانت تعمد أن تقتضي حقوق النوع الإنساني باسم فرنسا. بل هي فوق ذلك قد اقتضت ما اقتضت باسم الحق لمنفعة العلم.

لكن السياسة قد استباحت ألا تحفل ببيان فلسفي صدر به دستور خيالي. فإن السياسة وهي مستغرقة في المنافع وفي مشاغل الساعة لم يكن ليسعها أن تسمو

إلى المبادئ. ولما أنها لا تفكر إلا في النتائج وعلى الخصوص في التطبيقات فلم تكن لتلقي بالها دائماً إلى أن من هذه الحقوق المعترف بها والمعلنة على هذا الوجه كانت الثورة تستمد مشروعيتها بل قوتها أيضاً. فقد كانت تلك الحقوق هي أسس النظام الجديد بأسره، والينبوع الفياض الذي منه تخرج وتجري كل الأنظمة الضرورية لترتيبه وبقائه. وإنها هي تلك التي تؤتي الجمعية الفرنسية استعلاء لا جدال فيه على جميع الجمعيات المعاصرة التي كانت تقنع بمحاكاتها دون منافستها.

إن السياسة لتقطع قروناً طوالاً في العمل سواء في أوروبا أو في سائر بقاع الأرض قبل أن تستخرج من إعلان تلك الحقوق ما تكون من الثمرات. وأن رجال السياسة، على رغم ما يصطنعونه غالباً من ازدراء هذه النظريات، لا يزيدون مع ذلك على أن يعملوا بها ويعملوا لها.

غير أن التاريخ، الذي يعرف بأي ثمن اشتريت هذه الفتوحات للعقل وللعدل، هو الأعلم بقيمتها جمعاء. ففي نظره أن إعلان تلك الحقوق هو خلاصة ما تم من الجهود في مدى أربعين قرناً، كما أنه يمهد لما هو أطول من ذلك من قرون تقدم ورجاء. إن الجمعية التأسيسية قد فاقت في عملها من سبقها من الحكماء لأنها استطاعت الانتفاع بدروسهم. فلقد جهلت الجمعيات أزماناً طوالاً تلك الأوضاع الشرعية لعيشتهم وسعادتهم. ولم يطلعهم المقننون عليها إلا من وراء غشاء من الغموض، حتى الفلسفة ذاتها لم تك دائماً محيطة بها علماً، كذلك الديانات الأقدس ما يكون لم تستطع أن توجبها، غير أن جهود الأمم والمقننين والفلاسفة والديانات لم تظل عقيمة، فقد وجدت، بعد انتظار طويل، أمة جديرة بأن تفهمها قمينة بأن تستثمرها بأن جمعت بينها. وإن الفلسفة التي ترحب دون تحفظ بهذا القانون الأبدي للجمعيات لسعيدة بأن تتلقاه تاماً من أيدي الجمعية التأسيسية التي انفردت بأن تنفخ فيه من روح الحياة. ليس لدى الفلسفة ما تزيده عليه ولا ما تنقصه منه. وإنما تلقي بنظرها من قمة هذا الأثر

الخالد إلى الماضي الذي عاون في تشييده وإلى المستقبل الذي لن يزعزع من قواعده شيئاً.

وإن من غير الممكن أن يضل الناس تحت هذا النور الساطع. فإذا كان حقاً أن يكون لطبع الإنسان حقوق غير قابلة للنزول عنها فلا ينبغي للإنسان البتة أن يفقدها مع الجماعة التي هي غايته الحقة وكماله. إن الجمعية أياً كانت الصورة السياسية التي تلبسها، أي الحكومة، يجب عليها أن تحترم هذه الحقوق وتكفلها بمقدار معرفتها إياها، تحترمها وتكفلها أولاً في ذاتها في جميع النتائج المشروعة التي تستتبعها. وإن خير جمعية تكون هي تلك التي تحقق، على أتم وجه، التمتع الحر بهذه الحقوق، وخير حكومة هي تلك التي تعرف أن تنميها وتثبتها في قلوب المواطنين على أحسن وجه، وأحذق الساسة هو ذلك الذي يفهمها ويطبقها خير تطبيق. إلى هذا المقياس الفسيح العادل يمكن أن ترد بلا ضلة الجمعيات الماضية والحكومات التي أدارت سياستها بل أعمال الفلاسفة. فلأفلاطون وأرسطوطاليس ومنتسكيو وروسو أن يحضروا أمام هذه المحكمة التي طالما استعانوا بقضائها دون أن يقدروا كل مداه، وأن الجمعيات القديمة والجمعيات الحديثة يمكن على سواء أن تكون خاضعة لهذا القضاء، ورجال السياسة والمقننون في كل الأزمان وديانة الشرك والديانة المسيحية يمكن أن يحضروا أمامها كل في دوره. إن الطبع الإنساني، إذ قد عرف نفسه آخر الأمر بعد كثير من الدراسات وبعد شتى من الامتحانات، يستطيع أن يسألهم جميعا ماذا عملوا له، لأنه هو وحده الذي كان ينبغي أن يكون مطرح نظرهم أجمعين، ما داموا قد تكلفوا أن يقودوه ويحسنوا حاله وسط جميع العوائق وجميع الآلام التي ابتلت بها العناية الإلهية حكمة الناس وشجاعتهم.

إن الأولى باسترعاء النظر من بين جميع الأعمال المختلفة الأنواع والتي كلها حقيقة باعتراف الإنسانية بجميلها هي أعمال الفلاسفة. فإنها بدياً قد ساعدت على بلوغ النتيجة العامة، ونصيبها الذي هو في الغالب من الأمر يكون أشد استتاراً من غيره لم يكن أقل جمالا ولا أقل ثمره. بل لها فوق ذلك على غيرها

جميعاً مزية أنها أوضحها محجة بلا جدال. وإن الشارع حتى الأشد بصيرة بالعواقب يقوم بعمله دون أن يعنى بمعرفة المبادئ ولا بتحليلها. بل هو ينصاع إلى الشيمة السعيدة بل المعصومة لحكمته ووطنيته. ورجل السياسة أقل تعمقاً للمسائل من الشارع. فإن المصالح التي يخدمها والشهوات التي يجب عليه التوفيق بينها، ولو أنه في الغالب شاطر في أمرها، تزلزل رأيه وتعمي بصره. فهو في المنازعات اليومية ستلحقه الحيرة في أن يقول بأي نور سام ينقاد. زد على هذا أن أعمال الشارع مسجلة في مجموعات قوانين يضل فيها فكره إذ يحيط بتفاصيل غامضة مشكوك فيها. وهُدى رجال السياسة ينطفئ نوره غالباً في سجلات التاريخ وهي أقل من الأخرى محلاً للاطمئنان. فالفيلسوف وحده يتكلم باسمه الخاص بمعزل، بقدر ما يكونه الإنسان، عن الضلالات والأوهام. إنه يضع نفسه مباشرة وبدون وساطة القوانين أو الشؤون أمام الطبع الإنساني وجهاً لوجه، ولا شيء على ما يظهر يمنعه أن يفهمه حق فهمه. فليس له عوائق من الزمان ولا من مختلف المكان. بل لا عليه البتة أن يهتم بالأوضاع المادية للجمعية ولا بمختلف الظروف التي لها ما لها من سلطان على مصائر الأمم، ولا بالحوادث التي ترقى شأنها أو تزدي بوجودها. إنه لا يتجه إلا إلى العقل وليس عليه إلا أن يجني ما يجيبه به.

ومع ذلك فالفيلسوف على استقلاله لا يخلص تماماً من تأثير القرن الذي يعيش فيه. وعبثاً يحاول التجرد فإنه يتصل دائماً بزمانه. وإن الدولة المثالية التي رسمها أفلاطون لا يزال يتنسم فيها ريح السياسة الإغريقية، كما أن حكومة الفرد التي كان يحلم بها مونتسكيو هي نسخة من حكومة الفرد الوحيدة المقيدة في كل أوروبا، فأعمال الفلاسفة مهما ظهر عليها أنها شخصية فإنها أيضاً مظاهر اجتماعية. وما دراسة الأمم إلا دراسة الرجال العظام الذين يشرفونها ويمثلونها.

على هذا فالحكم في أمر الفلاسفة سيكون أيسر وآكد بل أنفع من الحكم في التشاريع والأمم.

فمن هم إذاً، منذ ألفي عام وأكثر، أولئك الفلاسفة الذين أجهدوا أنفسهم في فهم الجمعية وإطلاعها على طبيعتها وعلى منافعها الحقيقية؟ هم قليل أولئك الذين قد احتفظ المجد بأسمائهم وخلد ذكراهم. فبدياً بأفلاطون وأرسطوطاليس ومونتسكيو، أحدهم منشئ علم الأخلاق والثاني منظم العلم والثالث أحصف مفسر للقوانين. ثم دون هؤلاء وعلى مسافات متفاوتة في قوة العقل وسهولته فولوبيوس وشيشرون في الزمن القديم ومكيافللي في فجر العصور الحديثة وهُبز ولسفينوزا في القرن السابع عشر وروسو على عتبة الثورة الفرنسية، بعضهم لا يسأل نظرياته إلا التجربة وما يعلم التاريخ، والآخرون لا يأخذونها إلا من استنتاجات المنطق. أولئك هم جميعاً أو على التقريب. وحتى في هذا القدر المختار من المفكرين السياسيين، كم منهم من هم أحط درجة في الفضل وعلى الخصوص في المنفعة؟

في علم السياسة كما في كل علم آخر لا يوجد إلا منهجان ممكنان: فإما أن يصدر المرء عن المبادئ العقلية ليحكم على الحوادث وينظمها، وإما أن يصدر عن الحوادث المفسرة تفسيراً مناسباً ليضع منها مبادئ. فهنا الطبع الإنساني ملحوظ مباشرة على ضوء امتحان يقظ يحمل منه الفيلسوف في نفسه كل عناصره. وهناك الطبع الإنساني ملحوظ على مسرح أكبر شقة وأشد غموضا يسمى التاريخ. أن تعرف الإنسان في كل ما هو وما يجب أن يكون أو تعرفه فيما قد كان، ذانكم هما المنهجان اللذان قد سلكهما الكتّاب السياسيون من حيث لا يعلمون في الغالب من أمرهم، وفي الواقع لا يوجد سواهما أبداً. هذان المنهجان، إذا أجيد فهمهما، مع المزايا والمضار التي يستدعيانها، يفسران بجلاء عظمة بعض المذاهب السياسية أو تقصيرها والضلالات التي تشوه أجملها وأحقها.

ولقد ثبت أن المنهج العقلي، في كل العلوم، على رغم أخطاره أحسن من التجريبي. فإن الإنسان وهو ما هو في عقله آكد منه في حساسيته ولو أن العقل

يضل أحياناً. وفي السياسة تفوق العقل هذا بديهي كل البداهة. ونظراً إلى أن الأحداث التي تشتغل بها السياسة هي أحداث إنسانية أي إرادية فالعلم في مكنة، إلى حد ما، كالإنسان نفسه، من أن يتصرف فيها على ما يختار، وليس عليه البتة أن يتحملها كيفما اتفق. فإن الإنسان من بين جميع الكائنات هو وحده الذي يتغير ويتحسن، ويؤيد ذلك على وجه بين تقدم المدنية. وإذا لم يكن الإحساس بالحرية الذي لا يقاوم يحيا في الوعي الإنساني، فإن مشهد التاريخ قد يكفي في إثبات أن الإنسان هو حر ما دام أنه يتغير. من أجل ذلك كانت السياسة هي العلم الوحيد الذي تجد الأنظمة الخيالية لها فيه محلاً. لا شك في أن الأخيلة غير القابلة للتنفيذ ليست جد معقولة في السياسة، غير أنها استطاعت أن تجد لها فيها مدخلاً: فإن الناس حتى العمليين منهم ليسوا منها معصومين، بل قد مارسوها لا على أنها لعبة عقلية بل آلة وسلاح. أكثر من هذا إن السعد المفاجئ الذي أوتيه بعض عظماء الرجال الذين خلقوا دولاً وقلبوا نظام العالم لم يكن، على ما يظهر، إلا حلماً عجيباً. فلقد قيل، حتى في أيامنا هذه، أن مؤسس الإمبراطورية لم يزد على أن حقق قصة عجيبة تفرد هو وحده بسردها. حينما تلقى علينا حوادث التاريخ أمثال هذه الغير وعدم الاستقرار لا جناح على العلم أن يطمح هو أيضاً إلى تعديلها. يجب عليه أن يحرم على نفسه الصور الخيالية غير القابلة للتنفيذ التي لا تكون بعد إلا نوعاً من السخرية، ولكنه لا ينبغي له أن يجنب نفسه صنوف الرجاء وضروب النصائح. ينبغي أن يعتقد لنفسه من الحول بل يعتقد بأن عليه من الواجب أن يؤثر بقضاياه في الناس بل في مصائرهم أيضاً وإلا صار عقيماً. يجب على العلم السياسي ألا ينسى أبدا أنه يتعلق مباشرة بعلم الأخلاق وأن علم الأخلاق هو ميدان الحرية.

فإذا كان هناك إذا علم فيه استخدام العقل مشروع وخصب فإنما هو علم الأخلاق بلا جدال. ورجال الدولة يعلمون ذلك حق العلم لأنهم يكادون لا يأبهون لدروس التاريخ وندر ما ينتفعون بتجربة الماضي. والفلاسفة يعلمونه

أيضاً أحسن من رجال الدولة، وأكابرهم هم أولئك الذين أعطوا العقل أكثر من سواهم.

إذاً ماذا يعمل الفيلسوف حينما يريد أن يفهم ما هي الجمعية وما هي القوانين العامة التي يجب أن تسيرها؟ شيء واحد، هو أن يعرف الطبع الإنساني. ومتى سبر الغور في سر الإنسان، عرف سر الجماعة التي ليس أفرادها إلا أناساً متشابهين جميعاً إن لم يكونوا متساوين. إن غرض الاجتماع مهما عظم عدد أفراده، لا يمكن أن يكون غير غرض الخلائق المجتمعين، وأن يكون القانون الأسمى للفرد هو القانون الأسمى للدولة، وهو منهاج بسيط بقدر ما هو قوي، طبقة الفلاسفة أحياناً، ولكنهم، حتى بمساعدة عبقريتهم، لم يستنتجوا منه نتائج محكمة ولا كاملة بقدر ما ينبغي.

نسائل بديا أفلاطون، الذي، بفضل سقراط، قد علم كثيراً من هذا المنهاج وعلمنا منه كثيراً في أمر الإنسان: ما هي الجمعية؟ لو أن فيلسوفاً قد عرف أبداً الطبع الإنساني في كل عظمته وفي شيمته القدسية لكان هو أفلاطون. فلم يكن للفضيلة مربٍّ أشد أثراً ولا أغزر علماً منه. حتى المسيحية ذاتها جاءت تستنير بمدرسته. ولا أحد قد فهم خيراً منه قانون أدب الإنسان ولا تعمق في تحليل نفسه. لا أحد قد أتى السلوك العملي للحياة أنفع ولا أشرف من نصائحه ومع ذلك فسياسة أفلاطون موصومة في أساسها بخطأ كبير موجب للأسف. لا شك في أنه لم ينفرد بارتكاب هذا الخطأ، إنه تلقاه من أوهام زمانه وضروراته. لكن أفلاطون كجميع مقنني بلاده، كما هو شأن دساتير إغريقيا أجمع، يقسم الجمعية إلى طبقتين: طبقة الأحرار وطبقة العبيد. حق أنه لم يحاول كما حاول تلميذه تفسيراً يشبه التقريظ للرق الذي كان يشعر بكراهيته، غير أنه لم يحاربه باسم هذه المبادئ السامية التي كان يعلمها حق العلم والتي كشفت له عنها بسيكولوجيا سقراط. إنه لم يهدره البتة باسم الطبع الإنساني الذي حللته الفلسفة تحليلاً، مع أنه كان لا بد من أن يكون قد سمع لشكاوى العبيد التي لا يقبل فيها العزاء

فحسب بل أيضاً الاحتجاجات الصريحة التي انتزعتها الرحمة والعقل عندئذ من قلوب أقل استنارة من قلبه. كان أفلاطون يعلم حق العلم الإنسان في ذاته وفي كل عمومه، لكنه في العمل لم يكن ليعترف به إلا في الإنسان الحر الذي هو وحده عضو في المدينة. ومهما أوصى برعاية العبيد وملاطفتهم فإن العبد في نظره ليس جزءاً من الجمعية المدنية أو بعبارة أخرى من الإنسانية، والفيلسوف يعلم مع ذلك أن نفس العبد لم تفقد تحت نير «العبودية»، ذلك الطابع القدسي الذي قد تلقاه في حياة أخرى. فإن عبد مينون يجيب سقراط كما كان يجيبه رجل حر، وأن ادكار تلك الحياة السابقة الذي لم تذهب به العبودية البتة ليس أقل وحدة ولا أقل ثباتاً في نفسه. حق أن أفلاطون قد اراد أن يقصر الرق على زمانه ونصح لمواطنيه ألا يتخذوا بعد من بينهم عبيدا، بل المتوحش وحده إنما كان أولى بأن يحمل الأغلال: ضلال جديد يرتكز على وهم قومي، كما أن الضلال السابق كان يرتكز على وهم مدني لم يكن أشد جزماً ولا أشد عماية.

لنسدل ستاراً على هذا الجزء من السياسة القديمة. وما دام لدينا ما يجعلنا نعجب بأفلاطون فلا نقف عند هذه الأخطاء التي ليست كلها من عنده. فإن الرق كما عرفه قد مكث بعد ألف سنة. ولم تهدره المسيحية كما لم يهدره الفيلسوف. وقد اجتهد الإنجيل في تلطيفه ولكنه لم يقض عليه. وكان سينيكا (seneca) أشد إقداماً من القانون الجديد. وفي القرن السادس بعد الميلاد، أياً كانت التغيرات الأساسية التي اعتورت القانون الروماني، ظل الرق باقياً بكل قوته القانونية ولو أن الأخلاق خففت من قسوته. فلم يلغه جوسيتنيان البتة مع أنه كان يزاول الإصلاح، حتى بعد ذلك لم يختف الرق إلا ليفسح محلاً لهذه الحلقة الأخيرة من غل النظام الالتزامي. فلنأسف لضلالة الفلسفة الإغريقية ولكن لا ندهش لأمرها. فإن الوقت لم يكن قد حان بعد: إنما المدنية وحدها هي التي بتعديلها شأن الجمعية قد أركزتها على أسس جديدة لم تكن لتتكهن بها عبقرية الفلاسفة، لأن مثل هذه الأسرار لا يعلمها إلا الله.

فلنحتمل إذاً أن الفيلسوف قد نفى الأرقاء من المدينة فلم يدخلوها بخط وئيدة إلا بعد ذلك بخمسة عشر قرناً أو عشرين قرناً. ولكن ما هي تلك المدينة كما يتصورها، مدينته المؤلفة من أناس أحرار؟ وأي المبادئ آتاها؟ لتقدم هاهنا أزكى التحيات لأفلاطون، فإنه أول من أبان أن ليس للاجتماع المدني قاعدة متينة سوى العدل، وأن أية دولة لا تعرف ان تقوم عليه هي دولة فاسدة مؤذنة بالانهيار معاً. تلقى هذه القاعدة السامية الخالدة عن سقراط الذي تلقاها هو نفسه من وعيه، تلك القاعدة التي تعيش في كل الجماعات ولو أنها مجهولة في غالب الأحيان، إنما هي ملاذ المظلومين والنذير الأبدي للظالمين. وهي التي آتت القوة السياسية للديانة المسيحية والتي كانت نبراساً لأعضاء الجمعية التأسيسية والتي هي غير قابلة للتقادم كترجمانها المقدس، أعني حقوق الإنسان، فلنذكر الفكرة التي أملت كتاب «الجمهورية» والفرصة التي أنتجت هذا الحوار المعدوم النظير يحاور سقراط أصدقائه في طبيعة العادل والظالم وهو أحد الموضوعات التي اعتاد الناس فيها الشك والبحث. لكن بما أنه على مسرح الوعي مهما كان لألاؤها ربما لا تدرك قسمات العادل والظالم لما هي عليه من رقة ودقة، فقد نقل الحكيم بحوثه إلى ميدان أوسع. فعمد إلى الدولة وامتداداتها الفسيحة ليرسم منها صورة يكون الفرد فيها أقل ظهوراً وأضعف نوراً. لكن إلى أي دولة اتجه ليجد فيها صورة صادقة ساطعة؟ حق أن لا واحدة من الدول القائمة تستحق أن تتخذ نموذجاً: فكلها ساقطة بما بها من الرذائل التي تضعها بعيداً عن هذا النموذج الذي يطلبه الفيلسوف. إنها دولة مثالية هي التي يمكن أن تقدمه له. ومن هنا كان كتاب «الجمهورية» وكذلك كتاب «القوانين» اللذان بهما أتم أفلاطون رسم هذا النموذج لمدينة لا روح لها إلا العدل ينظم منشآتها جميعاً كما يبث فيها الأخلاق التي لا شائن لها.

يمكن أن يكون خيال أفلاطون قد ضل، فمع أنه لا يريد أن يتبع إلا العدل والعقل قد أنكر الطبع الإنساني أكثر من مرة. من ذا الذي يستطيع أن ينكر ذلك؟ غير أن هذا الإدراك العام للدولة الذي لا تنبغي ان تكون له قاعدة إلا العدل

والفضيلة أليس هو في مجموعه مملوءاً بالعظمة وبالحق؟ قد ينخدع الفيلسوف في تطبيقات هذا المبدأ، وقد يستنتج منه نتائج كاذبة بل خطرة، ولكن هذا المبدأ السامي الذي جعله قيد نظره بلا انقطاع هو وحده الحق. مجد كبير أن يكون هو أول من أسطع نوراً صافياً كهذا. في أيامنا لا محل للجدال في قاعدة على هذا القدر من البداهة في نظر العلم على الأقل، وإن كان الواقع، حتى في الجمعيات المنظمة خير نظام، ما زال فيما يظهر بعيداً عن أن يتقبله ويعمل به. لكن في زمان أفلاطون، في وسط تلك الحكومات التي كان أكثرها لا يدين إلا للمصادفة والعنف بأصله وبقائه، أليس نزعة عبقرية أن يستكشف، في ظل كثير من البغي وشتى المظالم، المبدأ الكفيل بكشفها والذي يظل أبداً دواء للأمراض تصيب الجمعيات؟ أوليس فهم الدولة حق فهمها أن تماثل بالفرد وأن يراد إلزام الاجتماع المدني القانون الذي هو وحده قادر على إيجاد القوة الحقيقية والسعادة للإنسان؟

ومتى وضعت هذه القاعدة العليا فهاك القواعد الثانوية التي يتمسك بها الفيلسوف، وهي التي ليست أقل مدخلاً في باب الحق ولا أقل خصباً.

بديا لن يكون للسلطان في الجمعية من غرض سوى منفعة أولئك الذين يتسلط عليهم، ولا ينشئ المواطنون الوظائف إلا لخدمة جمهور الجماعة، ليس من فن أياً كان به منفعة خاصة لمن يزاوله، والفن السياسي في ذلك أبعد من كل فن عن تلك المنفعة. فالمعمار يبني الدار والطبيب يؤتي الصحة ورجل السياسة يدير الدولة، دون أن يكون لأحد من هؤلاء أن يعنى، بما هو رجل دولة أو طبيب أو معمار، بالأجرة التي تتبع عمله بالضرورة قل أو كثر مقدارها، والسياسي على الخصوص أقل اهتماماً بمنفعته ما دامت المهمة التي اتتمن عليها هي أشد نفعاً وأعلى مقاماً، إنه لا يتلقى السلطة أبداً لنفعه الخاص، بل هو يعانيها واجباً تفرضه عليه فضائله الخاصة التي يمتاز بها واختيار مواطنيه الحر. لا شك في أن أفلاطون كاد لا يكون أقل بعداً عن الواقعيات في زمانه حين كان

يطالب الرجال السياسيين بالنزاهة منه وحين كان يطالب بالعدل للمدينة. لا شك في أن الورع حتى في أيامنا ليس هو الفضيلة العادية لرجال الدولة، وأكثرهم ما زال بحاجة إلى الدروس التي كان يلقيها أفلاطون على مواطنيه منذ اثنين وعشرين قرناً. غير أن القاعدة التي طالب بها السلطان ما زالت حقة وإن كان في الغالب يتنكر لها الساسة العاميون، وأمثلة عظام الرجال أجمعين تشهد بحصافة الفيلسوف. فإن نفوس لوقرغس والاسكندر وقيصر وشارلمان ونابليون وأمثالهم لم تكن نفوساً تستأثر بها المنفعة، وقد كانت وطنيتهم أكبر بكثير من طمعهم: أجل يجب أن يعمل السلطان الاجتماعي لمنفعة أولئك الذين آتوه لا لمنفعة أولئك الذين أوتوه. أو بعبارة أخرى إن سيادة الأمة، ذلك المبدأ الأساسي للدساتير الحرة، ليست البتة شيئاً آخر إلا تلك القاعدة، وقد كانت الجمعية التأسيسية لم تزل أفلاطونية حين أعلنت أن القوة العامة إنما رتبت لمنفعة الجميع لا للمنفعة الخاصة لأولئك الذين ائتمنوا عليها.

من هذا المبدأ الثاني تنتج نتائج عملية في غاية الأهمية تنطبق على جميع الدول بلا استثناء. لمن يجب أن يكون السلطان؟ جواب هذا السؤال لا يمكن أن يكون موضع شك، السلطان لمن هم أحق به. وأياً كان مع ذلك شكل الدولة السياسي، وأياً كان دستورها، فالعدل يقضي لا محالة كما تقضي منفعة المجتمع نفسه أن تكون الأيدي التي يوكل إليها أمر هذا العبء الخطير هي كذلك الأجدر بحمله. من أجل ذلك كان أفلاطون يحمد الملوكية أحياناً بشرط أن يكون الملك، هذا الراعي المقدس، قادراً على أن يرعى بيد رحيمة حازمة ذلك القطيع الشريف الذي أوكلت إليه رعايته. ومن أجل ذلك كان أفلاطون، ليصل إلى تحسين حال الجماعة، قد يقبل حتى النير الوقتي لطاغية مستنير، نفسه الفتية المحبة للخير تقبل جميع النصائح الحكيمة والقرارات الحازمة التي تنقذ الدولة بأن تجدد شبابها، ومن أجل ذلك على الخصوص يشيد بذكر الحكومة الارستقراطية التي اسمها، إن لم يك كاذباً، كفيل بالتبصر وبالفضيلة، لقد استهزئ بأفلاطون أحياناً إذ أعلن أن الشعوب لا تسعد إلا حينما يصير رؤساؤها

فلاسفة أو حينما يكون الفلاسفة رؤساءها. لقد ظنوا أن يجدوا في هذا التقرير، الذي ليس إلا نتيجة لحسن التقدير والتجربة، ضرباً من مطالبة دافعها الطمع، أو أنه ربما كان ضرباً من السذاجة الفلسفية كأنما كان الفيلسوف غير المحب الحكمة، وكأنما لم تكن الحكمة أجدى على سلام الدول منها على سعادة الأفراد، وفي الحق ليس عند أفلاطون إلا حكومة واحدة هي حكومة الأخيار، هي الارستقراطية[1] على المعنى الحقيقي لهذا الاسم المسعود. أما الأخرى أياً كانت فإنها لا تكاد تستحق اسم حكومات. لأنه ليس من حكومة حقة إلا تلك التي فيها تكون الفطنة والعقل مستودع القوة العامة والمتصرفين فيها. وإن الحوادث، كما يجلوها التاريخ، قد خطأت في الكثير الأغلب نظرية الفيلسوف، فلم تكن الأمم لترى على رأسها دائماً أولى الرجال بذلك، لكنه لم يكن قط شعب حر لم يفعل كل ما يستطيع ليجعل الأهلية وحدها علة الوصول إلى السلطان كما يريد أفلاطون. وقد يشرف على الحكومة النيابية أن تعنى، بتواليفها الحاذقة، بأن تكفل أحسن من كل حكومة أخرى إعطاء السلطان للمواطنين الأكفأ من سواهم لتنفيذه. إذاً فنظرية أفلاطون حقة بقدر ما هي نافعة لو أنها مع ذلك كانت أيسر صعوبة في التطبيق واقل ندرة في الوجود.

نتيجة أخرى لها ما لما قبلها من الخطر ومن الحكمة. إلى أي الأيدي يسلم السلطان؟ فمهما كانت تلك الأيدي نقية وقوية فإن التبصر يقضي بأن تتخذ الضمانات من الأخطاء وسوء الاستعمال التي يرتكبها الضعف الإنساني ويمد لها في الأعذار. إن الأعين الأبصر ما تكون ليست دائماً يقظة، بل الحكمة مهما كانت يقظتها يدركها الإعياء. ومهما تكن الثقة التي يستحقها رجال الحكومة فلا يزال السبيل الآمن أن يوكل الأمر إلى الأنظمة. إن جواذب السلطان أياً كان لا

---

(١) أنظر: كتاب السياسي لأفلاطون ص٤٥٨، من ترجمة كوزار. وعلى هذا المعنى الأفلاطوني يجب ان تفهم كلمة الارستقراطية في علم السياسة. ولقد خلط مونتسكيو كثيراً إذ لم يعن بهذا المعنى واتبع اللغة العامية. فلم يتكلم على الاوليغبر شات إلا تحت اسم الارستقراطيات.

تكاد تقاوم، ومعاطاة الشؤون، وهي من العجلة والفوضاء على ما هي بالضرورة، لا تسمح دائماً حتى لخير العزائم استقامة وتجربة بأن تميز الحدود الحقة مما عداها. فبقي حينئذ، متى أريد للدولة السعادة والبقاء، أن يحد من غلواء السلطان نفسه. فتأسيس السلطان على مبدأ واحد تعريض له عما قريب لا يجاوز هذا المبدأ حدوده ويغلو في ذلك فيودي به غلوه. لا شبهة في أنه ينبغي دائماً أن يكلف الأخيار إدارة المصالح العامة. لكنه ينبغي أن يكون الجمهور من تحتهم وعن أيمانهم وعن شمائلهم مهما كان منحط المقام عنهم، محتفظاً دائماً بحقوقه مانعاً باستعماله تلك الحقوق من الإفراطات حتى في الخير حيث الفضيلة قد تتخلى عن نفسها إلى الافراط. فليس من الحكومات ما يقدر له البقاء إلا الحكومات المعتدلة، فقد أهلك الطغيان نفسه في إيران بسبب السلطان الذي ليس له من حدود وفي الطرف الآخر لم تكن ديمقراطية أثينا حكيمة بعد. هاهنا الحرية التي لا وازع لها قد أنتجت إباحية يؤسف لها، وهناك طاعة الرعايا العمياء قد ولدت طغياناً شنيعاً. وبين هذين الافراطين كانت اسبرتة المعتدلة، وعلى هذا كانت هي الحكومة الأفضل والأولى بالطمأنينة. غير أن اسبرتة نفسها لم تعرف أن تتجه بهذا المبدأ الخصب إلى ما ينبغي من مدى، ومن الممكن افتراض دولة يكون فيها السلطان أكثر اعتدالاً منه في حكومة اسبرتة. وإذا يبحث أفلاطون عن هذه الحكومة الفاضلة، وربما أنه لم يجدها. لكن أليس مجداً عظيماً أنه قد بحث في أمرها؟ وهذا التوازن الحكيم لعناصر الدولة أليس هو الغرض الذي رمت إليه الجماعات المستنيرة ولا تزال تتابع خطاها نحوه حتى الآن؟ من أين جاء معظم الثورات إن لم يكن من إفراط السلطان المسلم لبعض الأيدي؟ ألم تكن الجماعات قد زلزلت في غالب أمرها بأن صارت الطبقات الممتازة وشيكاً ظالمة بحكم طبائع الأشياء؟ أوليست الدساتير الابقى ما تكون هي التي كان فيها الاعتدال المنصف للسلطان أشد استقراراً سواء أصاب ذلك من إرادة الشارع الحكيمة أم من الاجتماع الفجائي لشتى الظروف؟ أولم تكن اسبرتة ورومة من أكبر الأمثلة على ذلك؟ وماذا تفعل

الآن الشعوب الأرقى مدنية في أوروبا إلا أنها تعطي حكوماتها حينما يقومون بتعديلها القواعد المتينة والفصيحة التي جعلها أفلاطون ركناً للسلطان الذي يريد أن يبقى ويؤدي واجباته الاجتماعية؟ ولقد أوصى حكماء بعد أفلاطون بضرورة اعتدال السلطان ليصير باقياً قوياً يجعله شرعياً ومنظماً. لكنه هو وحده الذي فهم هذه الضرورة حق فهمها لأنه هو وحده الذي قد عرف الروابط الخفية بين الاعتدال في مبدأ الدولة وبين الاعتدال في نفس الفرد.

غير أن هذه الضمانة الأولى على قوتها ليست كافية. بل يلزم أن تضاف إليها، ما دامت تشمل السلطان كله وتحده من حيث لا يشعر، ضمانات أخرى أشد بداهة وإن لم تكن أشد حرمة. فإن أولئك النواب الذين إليهم وكلت المدينة أمر السلطان يجب أن يؤدوا حساباً عما قد استعملوا السلطان فيه. ونظراً إلى أن جميع المواطنين متساوون من حيث هم مواطنون وقد شاركوا جميعاً على نسب مختلفة في انتخاب الحكام من الشيوخ والقواد والكهنة إلى ضباط البوليس المدني فإن جميع الحكام بلا استثناء عليهم أن يبرروا إدارتهم أمام أولئك الذين وكلوا إليهم السلطان واحتملوا أمرهم بطاعتهم إياهم. وهذه الرقابة الشديدة تقع في أوقات دورية ومتقاربة. ولا بد من أن تكون العقوبات التي يجزى بها الذين اقترفوا الآثام معينة من قبل ومطبقة بحسب الإجراءات المبينة بالقانون. إن مسؤولية السلطان المرتبة على سائر الدرجات تحقق انتظام الإدارة. ومتى كانت جدية كما ينبغي أن تكون فإنها تنفي عن الوظائف العامة تلك الأطماع التبعية التي تخاطر أشد المخاطرة بمجاوزتها حدود السلطان. زد على هذا أن لهذا النظام مزية إمساك الحكام على حدود الواجب والمواطنين على حدود الرقابة في آن واحد. متى كان الأمر كذلك فإن الخشية المشروعة والمتكافئة من فريق ومن آخر تجعل نفوس الفريقين على يقظة تامة كل دولة لا تكون فيها المسؤولية عن السلطان ملحوظة من قبل ومنظمة بالقانون نفسه يجب أن تعلم أنها أسلمت نفسها، لإصلاح مجاوزة الحدود القانونية. إلى المصادفة وإلى عنف الثورات، وقد اعتاد الناس أن يتلافوا الشر حين لا ينفع التلافي ويلقون عن أنفسهم العبء

حينما يبهظهم حمله. لكن الخير هو في اتقاء الاختلال بالعناية بمراقبته لأنه لا تمكن السلامة منه بتلك العلاجات المروعة إلا بأن يجرح الجسم الاجتماعي جروحاً كثيرة كان قليل من التبصر كافياً بغاية السهولة في اجتنابها.

وذلك أمان أخير من الدولة بأسرها، ومن شهوات العامة، كما هو أمان من أخطاء الحكام، وهو إنشاء جمعية خاصة توكل إليها رعاية الدستور وحفظه. مفاتيح أبواب تلك الجماعة الرفيعة المقام بيد السن والفضيلة من دون سواهما، فهي تجمع كل من تحويه المدينة من الحكماء أولي الخبرة. ولا يكون لحراس القوانين أولئك إلا مهمة واحدة هي منع ما عسى أن يعتري مبدأ الحكومة من صنوف الزيغ السرية التي هي بهذا الوصف مخوفة النتائج التي يمكن أن تعتري مبدأ الحكومة. ليس الأمر فقط بصدد الإجراءات التي تضر به مباشرة فإن هذه الإجراءات ظاهرة لأعين الناس جميعاً، فكل المواطنين الطيبين يفهمونها ويرفضونها، لكن في الإجراءات والقرارات اليومية ميولاً عميقة ونتائج بعيدة لا يكشفها أبصر الناس بعواقب الأمور، ولا تكفي في أمرها الوطنية ولا الاستقامة، لأن تلك أخطاء قد ترتكبها الوطنية والاستقامة السياسية إذا لم يظهرهما عليها النصح البصير. فيلزم حينئذ أن يقوم بجانب السلطان القائم بالأمر إما بواسطة الحكام وإما بواسطة الجمعية العامة هيئة في الدولة لا تلي الأمور التنفيذية لكنها تحمي مبدأ الدولة الذي هو مصدر الحياة في المدينة بأسرها وتحافظ عليه جد المحافظة بأن تجنبه التأثيرات التي يمكن أن تمسه بسوء. حراس القوانين هم السلطان الذي يحفظ الدولة من شر المواطنين الذين قد تفسدها حريتهم والحكام الذين إذ يغلون في أمر النظام الموكول إليهم ولايته يمكن أن يعرضوه لأخطار ليست أقل إفساداً.

على هذا فأركان السلطان، على حسب أفلاطون، هي أولاً العدل المنظم الأعلى للدولة كما هو للفرد، ثم النزاهة والمعرفة والاعتدال والمسؤولية واحترام القانون.

وإن سلطاناً مكوناً على هذا الوضع هين عليه أن يعرف العلاقات التي يجب أن يرعاها مع المواطنين، فبديا كل المواطنين تجمعهم الروابط الأضيق ما تكون والأحسن ما تكون، وسواء أكانوا حكاماً أم محاربين، صناعاً أم زراعاً، فقد نشأوا جميعاً من أرض واحدة واتخذوا وطناً «هو أمهم وهو مرضعهم المشتركة، فيجب عليهم جميعاً حمايته من أيهم اجترأ على مهاجمته ولأنهم جميعاً خرجوا من أصل واحد فيجب عليهم أن يعتبر بعضهم بعضاً إخواناً». [القوانين، ك٣، ص١٨٧، من ترجمة كوزان]. إن الله في أوامره العالية التي لا ندرك أسرارها قد مزج بالطبائع المختلفة للناس الذهب والفضة والنحاس والحديد. وهذا تميزٌ أولُ وسامٍ يدعو البعض إلى السلطة ويدعو الآخرين إلى الطاعة. فالمدينة التي تنظم أمورها على هذه الفروق التي ليست قط من صنعها تكل إلى هؤلاء السلطان الذي يدبر أمرها، وإلى أولئك الأسلحة ليدافعوا عنها وإلى الزراع القيام بنفقاتها وتغذيتها. ثم بعد ذلك يمكنها أيضاً إلى جانب هذه الفروق في الفضائل التي هي رأس المميزات أن تخصص آخرين لا ميزة لهم إلا الثروة: تلك هي النصاب السياسي، الذي ربما لا يكون له نصيب من رفعة الاعتبار ولو أنه ضروري. وعلى الرغم من هذه التمايزات التي تقررها الجمعية، بل على الرغم من تلك التي تأمر بها مشيئة الآلهة، فالمدينة لا تكون إلا أسرة أعضاؤها أجمعون يجب أن يشعروا على التبادل بالتراحم الأخوي بينهم. إن الرابطة الاجتماعية انما هي الإخاء. وإن أفلاطون الذي يبين هذا المبدأ العظيم بغاية الصراحة يكون قد سبق المسيحية بأربعة قرون، إذ كان الناس جميعاً في نظره حتى أولئك الذين لم يكونوا أحراراً قد كانوا أعضاء للمدينة. من هذا التسامح الاجتماعي تنتج نتائج حسنة. فمن ناحية يطيع المواطنون طاعة مخلصة للقوانين التي لم تسن إلا للمنفعة العامة. وهذه الطاعة نفسها تصير مقياساً لفضيلتهم المدنية وأول شهادة على كفايتهم لوظائف الدولة، ومن ناحية أخرى حكام قوامون على إخوان لهم باسم العدل يستطيعون في أكثر الحالات ألا يستخدموا إلا الإقناع ولطف سلطانه. فإن القانون نفسه مهما كانت سيادته قبل أن يأمر

ويقتضي يوضح الأسباب التي عليها قد بني، وهو يبتدئ أيضاً بالإقناع قبل الإكراه، حتى العقوبة ذاتها أياً كان تحرجها العادل لا تطبق أبداً من دون أن تبرر نفسها على وجه ما بالوصايا الشديدة التي تكون قد تقدمت بين يديها من قبل. وبالجملة فاستعمال القوة حين يكون ضرورياً يصير مشروعاً لأنه دائماً مرتكز على العدل، ذلك قانون الدولة الأسمى الذي لا يجوز تعدي حدوده. فالسياسي المستنير يلزم إذاً المواطنين أن يحسنوا العمل على رغم مقاومتهم. شأنه في ذلك شأن الطبيب يبرئ المريض الذي يقاوم العلم الخاص بإنقاذه. غير أن هذه الأحوال هي من الندرة بمكان، فإن عقل المواطن الطيب هو على العموم بصير بالواجبات التي عليه أداؤها. إن المريض ليرضى عادة بتناول الأدوية حتى المؤلمة. وقلما يوصف بالكياسة فن أولئك المقننين العاميين الذين لا يستعملون أبداً إلا الطريقة السهلة لولاية جبروت وقسوة عوضاً عن هذه الطريقة المزدوجة التي تقنع العقول قبل أن تقيدها بنص محكم ومتحرج.

إن السلطان القائم على قواعد ثابتة على هذا النحو تعاونه طرائق من هذا الطراز مستشعراً إحساسات طاهرة وقوية على مثل هذا القدر يستطيع بلا عناء أن يقوم بمهمته النبيلة. وإن غرض رجل الدولة الذي يفهم نفسه حق فهمها هو جلي غاية الجلاء: إنما هو أن يجعل المواطنين بقدر استطاعته مواطنين فضلاء. وأن الفضائل التي من واجبه أن يبثها فيهم بالقدوة الحسنة التي يقوم بها وبالنصح لهم إنما هي العدل والاعتدال. وقد تكون الفلسفة قد علمته مقدار هذه الفضائل في ذاتها، وأن تجربة الأمور، إذا حذق ملاحظتها، تكون قد علمته أيضاً فأحسنت تعليمه، ولا وسيلة لسلامة الأفراد إلا بهذا الثمن، وما كانت سلامة الدولة بأصعب من ذلك ولا بأشد منه محلاً للشك. وما السبيل إلى ذلك إلى واضحة وأمينة. إن هذه الفصاحة التي يشيد بذكرها الخطباء السياسيون، والتي هي قديرة في الواقع، ولو أنها في أكثر الأحوال خطرة وآثمة، لا يمكن أن يكون لها موضوع غير هذا الموضوع. إن رجل الدولة الذي لا يعرف البتة بادئ ذي بدء أن يتخذ الحق والعدل ناصحين وصاحبين وفيين من شأنه أن يُرثى له. إنه لا

يرى أنه يضر بمصلحة المدينة ومصلحته الذاتية معاً. إنه ليس إلا سفسطائياً أسلم أمره إلى المصادفات وسوافل الأكاذيب وإلى الإمعان في إتباع الشهوات وإلى جميع أخطار الحظوة الشعبية. فالخطيب الحق هو قبل كل شيء ذلك الذي يمكن أن يعرف كما عرفه فيما بعد تلميذ أفلاطون قنصل روما: «خير قد أوتي حسن البيان». فالخطيب الذي ينقاد إلى قواعد أخرى ربما يرضي طمعه أحياناً، لكنه تلقاء هذا الأجر المغتصب والمشكوك في أمره يجد في طريقه جزاء آخر لا يفوته أبداً وهو احتقار القلوب المستنيرة والنفوس الشريفة جمعاء. السياسي الحق يغذي مقاصد مختلفة أيما اختلاف. ولما أنه لم يك في قلبه النبيل إلا منفعة واحدة هي منفعة الفضيلة فإنه لا يظن أن الدولة يمكن أن يكون بها غيرها. تكبير حجم المدينة قليلاً ما يهمه، ولا يهمه إلا كمالها الأخلاقي. ولم يك سقراط، حين عين لرجل الدولة واجباته تلك التي هي، على جلالها، غاية في البساطة، ليجهل أنه بذلك يثير ابتسام حذاق أهل زمانه. وقد يكون من المحتمل أنه يثير ابتسام حذاق أهل زماننا إذا أصغوا إلى صوته مصادفة. غير أن سقراط على حكمته المعصومة يستشهد بأحداث التاريخ ولا رحمة في شهادتها. كيف أن كثيراً من رجال الدولة المشهورين الذين هم، مع كونهم غير سفسطائيين بل كانوا مواطنين طيبين، قد استخدموا السلطان حتى نقم منهم الشعب الذي كانوا يحكمونه شر انتقام؟ ثميستوقلس قد نفي، وملتيادس حكم عليه بالسجن، وسيمون غُرِّب، وفريقلس جر من تلابيبه إلى مجلس الحكم، وكثير غيرهم. فكيف انخدع هؤلاء جميعاً إلى هذا الحد عن ذلك العلم الخطير الذي كانوا يزعمون أنهم يعلمونه ويطبقونه؟ وعوضاً عن أن يجعلوا مواطنيهم أخياراً، كما كان يجب عليهم، بل كما كانوا يظنون أنهم يفعلون، لم يجعلوا منهم إلا موجودات مفترسة مستعدة دائماً أن ترتد على قادتها وتمزق رؤساءها بلا عدل ولا اعتراف بجميل ولا رحمة، في حمأة من صرع وجنون كمثل تلك الحيوانات التي يجعلها قواد جهلاء غير قابلة للتذليل والترويض، مع أنهم قد أخذوا على عواتقهم أمر ترويضها واستئناسها، ذلك بأن علم السياسة على

بساطته وطهارته، كما يتصوره الحكيم، هو شيء عزيز ونادر على رغم دروس الأساتذة أجمعين الذين يتصدرون لتعليمه تلامذتهم ومريديهم. فليس إلا قليل من الرجال في الدولة، لا يكادون يزيدون على آحاد، بل ربما رجل واحد، هم الذين يقدرون على قيادة الأغيار، لأن قليلاً من الناس هم الذين يعرفون أن يقودوا أنفسهم. وفي الحق يجب على السياسي أن يكون فيلسوفاً قبل كل شيء أي حكيماً بمقدار ما أوتي الإنسان أن يكونه، بمثابرة على جهود طويلة مخلصة. لكن في الواقع وفي غالب الأحيان ليس السياسي إلا سفسطائياً، والمواطن النادر، المواطن الوحيد الذي يمكن أن يقود الدولة إلى الخير وينجيها، ليس في غالب الأحيان إلا ضحية للشهوات الجامحة التي لا يشارك فيها والتي كان يمكنه أن يعدل أمرها في إخوانه كما عدل مجراها في نفسه. إن فن السياسة ليس من التعقيد ولا من العلم على ما يفترضه جهل العامة أو على ما يظنه رجال الدولة في خيلاتهم، بل إن الدرس الذي كان يلقيه سقراط على تلميذه السيبياد ما زال أولى بالساسة أن يتلقوه وأن ينتفعوا به: «يجب قبل كل شيء يا صديقي أن تفكر في اكتساب الفضيلة أنت وكل رجل يريد ألا يعنى بنفسه وبما له من الأشياء فحسب بل أيضاً بالدولة وبالشؤون التي هي للدولة». قاعدة عميقة قلما كان يصغي إليها أهل أثينا بلا شك وحتى الآن لا يكاد أحد يصغي إليها أيضاً.

غير أنه إذا كان السياسي يلقى نصباً من أمر إدارة مواطنيه وتغيير ما بهم فلا أقل من أن يجد في المدينة جزءاً يستطيع أن يطبعه على ما يبغي ويكون ما فيه من أصل صالح نواة لما يكون في مستقبل الدولة: ذلك الجزء هو الطفولة. فبالتربية يكاد المرء يجعل من الإنسان ما يشاء. لأن التربية تعدل كل الخواص التي يجيء بها كل منا عند ولادته تعديلاً جوهرياً. ومن دون أن نتكلم عن هذا الأثر الخفي القوي، فإن التربية إن لم تعمل إلا لاكتشاف طباع الممتازين وتنميته، فإنها تكون قد أدت للجماعة خدمة عظمى وأتمت بهذا عينه المشيئة الخفية للعناية الإلهية. إن التربية متى أجاد فهمها رجل الدولة الذي يستطيع أن

يفسح لتبصره أمداً بعيداً، تكاد تكون هي النقطة الوحيدة المهمة أو بالأقل النقطة الوحيدة الكافية. فبفضلها «يصير الرجال الذين سعدوا بطبع حسن أكثر كمالاً ومواطنين أكثر خيراً ممن سبقوهم، بل هم فوق ذلك ينسلون للعالم أولاداً يريدون أن يكونوا خيراً من آبائهم». وتسير الدولة قدماً إلى الارتقاء في مدارج السعادة والفضيلة، وإذاً فليس في الجماعة منفعة واحدة، أو شأن واحد أحق بحسن الرعاية ولا بأدق العناية من التربية. بيِّن بذاته أن ما يجب على السلطان الفطن أن يصوره قبل كل شيء هو نفوس مواطني المستقبل. ذلك بأن النفس وحدها هي التي لها ارتباط بالعدل الذي من دونه لا يكون الرجل ولا الدولة شيئاً مذكوراً. غير أن الرياضة البدنية المنظمة (الجمباز) تشغل في التربية مركزاً عظيماً وإن يك ثانوياً، لأنها هي التي ينبغي أن تمهد للنفس الآلة الفعالة المطيعة من جسم سليم وقوي. وفوق ذلك فإن التربية تمتد باضطرار لتسع الجنسين جميعاً، ولا تختلف تربية النساء عن تربية الرجال شيئاً كثيراً، فأياً كان بعد ذلك ما يختص به النساء أليس بهن من حاجة أيضاً إلى نفس مستهترة وجسم قوي؟ أليس لحكمة الأمهات وسلامة أبدانهن من أثر في قوة أولادهن وعقولهم؟ مهم لسعادة الدولة وقوتها أن يكون الرجال والنساء على السواء أناسي على أكمل ما يمكن أن يكونوه. أما في تربية الشبيبة فينبغي أن يكون مربوهم على أكبر قسط من العلم ومن الفضيلة. بل إلى أحكم من يكون من الحكماء توكل هذه الوديعة المقدسة، وأن الأطفال جميعاً يستحقون على السواء اهتمام الحاكم المكلف تميز هؤلاء الممتازين، وهم تلك الطبائع من الذهب التي ستجعلها الفلسفة هي الأحق بالسلطان.

لا يكفي مع ذلك أن يباعد بين نفوس الأطفال وبين كل ما يمكن أن يلوث طهارتهم، لا تكفي إضاءة عقولهم بنور العلم وطبعهم على الفضيلة بالنصائح وضرب الأمثال، بل لا بد فوق ذلك من أن تنمي فيهم أصول الدين التي أودعها الطبع قلوبهم جميعاً والتي منها تظهر الاعتقادات القوية التي تصل بين المرء وبين الله. إن الله هو الأول وهو الوسط وهو الآخر لجميع الكائنات. إنه لدى الناس

الذين خلقهم هو المقياس العدل لجميع الأشياء، وأن الإيمان بوجوده هو أساس للقوانين. هذه العقائد الكبرى الضرورية التي يجب تثقيف الأولاد بها والتي يبثها الشارع، إن كان حكيماً، بجميع ما لديه من وسائل اللين والقسوة في أنفس المواطنين، هذه العقائد بسيطة بقدر ما هي نافعة. وإنها لترد إلى عقائد ثلاث: وجود الله ورعايته وعدله الذي لا يلحقه ميل. من دونها يضل المرء بالمصادفة في هذه الدنيا إذا أسلم إلى النزعات وإلى غياهب شهواته وجهالته. إنه لينكر نفسه ما دام لا يعرف من أين أتى ولا ما هو المثال الكامل المقدس الذي يجب أن يروض نفسه دائماً على الاقتداء به والتوكل عليه. وليس للدولة من قاعدة قارة ما دامت لا ترتكز على هذه القاعدة. ذلك بأن العدل المقوم لحياة الدولة ونظامها لا يأتي إلا من الله الذي هو يتحد به في جوهره الأبدي. فينبغي إذاً البذار منذ السنين الأولى لبذر هذه العقائد المقدسة في القلوب جميعاً. بل القانون نفسه لا ينبغي أن يهمل بعد ذلك أن يدعو إليها بالإقناع أو القسوة أولئك الذين ينسونها ويتركونها تنعدم في الصدور لضعف في أنفسهم أو سوء في أخلاقهم. كل تربية ليست دينية ناقصة وباطلة، وكل دولة يكون المواطنون فيها معرضين عن هذه المسائل الكبرى أو عمياً عنها فتلك دولة توشك أن تهلك. ليس الأمر، كما قد يظن الساسة العاميون، أن يجدوا في الدين آلات يستخدمونها للحكومة، كلا أنه للجماعات والدول حاجة وأكثر من حاجة، إنه أكثر من ضمانة للنظام، بيد أنه ذو حدين تبعاً لما يستخدم فيه، الدين قد تولد من التوثب الذي لا يقاوم للعقل الإنساني. إنه في صوره المختلفة للعقل الإنساني الترجمان الطبيعي المحض والأعمق ما يكون غوراً. إن الإنسان يقدس الآلهة كما يحترم أباه، إنه يعبدهم بأنهم الينبوع المقدس لجميع الخيرات، وعلى الخصوص للفضيلة والعقل، أوليس مجرد الجدال في وجود الله يكاد يكون كفراً؟

الدولة، كما يفهمها أفلاطون، هي إذاً جماعة من أناس متساوين أحرار، يجعلون شركة بينهم عملهم وفطنتهم، وينمون البذور الإلهية التي تنطوي عليها نفس الإنسان، يرتبطون فيما بينهم بأواصر الأخوة ويطيعون، لبقاء النظام في

المدينة، الحكام المستنيرين أولي الرعاية والحزم الذين اتخذوهم لهم رؤساء، يخضعون «للقوانين التي ليست إلا قواعد العقل ذاته». طبعتهم تربية صادقة على جميع الفضائل وعلى جميع العلوم، يقضون حياتهم المقدسة تحت أعين الآلهة.

يكاد يكون غير نافع أن يقول إن الدولة الفلانية التي رتبت لبقاء السلام والاتحاد في داخلها، لا تبحث عند جيرانها إلا عما يشبه حالها من الرغبة في السلام، على أنها تكون دائماً على استعداد للحرب لدفع هجوم الغير، ويكون حماتها وهم على استعداد لطول ما تعاطوا من التمرينات الرياضية القاسية والدراسات العلمية واثقين بالظفر على قدر ما تؤتى الشجاعة والوطنية مهما كثر عدد أعدائهم. غير أن المدينة لا تجعل من الحرب الغرض الوحيد لهمها كمال قد فعلت الشعوب ذوات الشهرة. «بل تنظم كل ما يختص بالحرب تمهيداً للسلام لا أن تجعل السلام ممهداً للحرب». وتتقي الخصومات مع الخارج بقدر ما تتقي الثورات الداخلية تقريباً. ولما أنها عازمة على ألا ترتكب أبدا مظالم نحو الأغيار فهي تتفادى من نصف الغرض الذي يحمل الدول في الغالب على حمل السلاح، بل ليس عليها ألا أن تدفع عن نفسها بكل ما للقضية العادلة من قوة إذا هاجمها منافسون ظالمون على رغم ما لها من الفضائل.

تلك هي القسمات الرئيسة للسياسة الأفلاطونية. أفليس ملؤها الحق والعظمة والخصب؟ وهل في هذه السياسة النبيلة الحكيمة شيء ناب؟ وهل بها من الخيال شيء؟ وهل هي لا يمكن تطبيقها إلا على المدينة الإغريقية التي فيها ولدت؟ أوليس أن نظر الفيلسوف قد امتد إلى ما وراء المدينة الضيقة التي انحصرت فيها أنظار غيره؟ إنه لم يقتصر على العلم بما كانت الدولة في جمهوريات إغريقيا، بل هو إذ يسعى لفهم ما هي الدولة في ذاتها، قد وجد ماذا يجب أن تكون الدولة. ولما أن في هذه المأساة الفسيحة التي تلعبها الإنسانية على ما شاء الله من مسارح الزمان والمكان هؤلاء الممثلين العظام الذين يسمون الأمم يتابعون بلا إقطاع نهاية نتباعد دائماً أمامهم ولو أنهم

يقتربون منها دائماً، فقد بَانَ أن المثل الأعلى عند الفيلسوف هو الحقيقة بعينها التي تكسبها الجماعات الإنسانية شيئاً فشيئاً والتي تستمتع بها على نسب استنارتها وفضائلها. ألا فليعلم حق العلم أن هذه هي الوجهة الكبرى لسياسة أفلاطون. وهذا هو الذي يجعلها خالدة ويوصي بها تفكير الحكماء ويوصي بها أكثر من ذلك تفكيرات رجال الدولة. يتحدث الناس غالباً بأحلام أفلاطون بل تردها عقول كبيرة أحياناً إلى السخرية أن التصريح بأن هذه المبادئ العجيبة أحلام وأنها ليس فيها ما هو حقيقي ولا قابل للتطبيق ليس نقداً للفيلسوف الذي له المجد بأن كان أول مستكشف لها ومعلن إياها، بل هو تصريح بأن العدل والعقل والفضيلة هي عند الناس أسماء جوف. إنما هو تنكر للطبيعة الإنسانية وللتاريخ وللمدنية كل تلك التي تجد من حيث لا تشعر غالباً في تحقيق هذا النموذج المقدس. وإن السياسة الحقة هي تلك التي تحسن تحصيله أكثر من غيرها. وإن المذاهب الاجتماعية والحكومات إنما تتدهور بمقدار ابتعادها عنه. فإن مبادئ حواري سقراط هي بمجموعها أنقى جميع المبادئ نقاء وأقبلها للتطبيق في العمل.

حقاً يعز علينا أن نتنزل من علياء هذه النظريات التي لا غبار عليها إلى هذه التطبيقات التي حاولها الفيلسوف ذاته والتي هيهات أن تنطبق على مقاصده الخاصة: شيوع الأموال وشيوع النساء والأولاد وإهدار الملكية والتربية الرجولية لجنس لم يقدر له بالضبط ما قدر للرجل.. ألخ، كل هذه النظريات قد فندها أرسطو منذ اثنين وعشرين قرناً فتهافتت من ثم بتأثير نقده. ثم كان أن عادت إلى الظهور أكثر من مرة تحمل كل ما بها من بطلان من دون أن تكون لها رشاقة الأسلوب الأفلاطوني. لكن لتسمح لنا عبقرية أرسطو أن نقول إن هذه النظريات ليست هي بالضبط سياسة أستاذه. لا شك في أنه من الخير تبيان أمثال هذه الأخطاء ولو أن ما وجه إليها من اللوم لم يمنع من نشرها بعد الطي. ولكن كان خيراً أن تبرز الحقائق الخالدة التي تبررها والتي، على رأيي، تمحو كل تلك الأخطاء. لقد وقفوا عند هذه الجمهورية المثالية التي رسم أفلاطون لها صورة

غير مستقرة ولا تامة، غير أنه هو نفسه، وهو لم يزل يلتزم التهكم السقراطي، قد ابتسم منها أكثر من مرة، فهو يتكهن بما ستثيره من الاحتجاجات من كل نوع، وهو يفهمها بلا عناء، وإذا كان يجد حكومات زمانه بعيدة عن المثال الذي يقتفيه، فهو لا يظن كذلك أن الحكومة الجديدة التي يقترحها تحقق ذلك المثال تماماً. فالغرض المباشر للجمهورية ليس إذاً تلك الحال الواقعة كثيراً أو قليلاً أو الممكنة كثيراً أو قليلاً التي لا يشتغل سقراط بها إلا عرضاً، بل الموضوع الأول والأساسي للجمهورية هو دراسة العدل معتبراً في الفرد وفي الدولة، لا شبهة في أن سقراط يظن أنه أيضاً يطيع العدل في هذه الحكومة المثالية التي يصفها، لكنه يشعر ويعترف ألف مرة أنه يمكن أن ينخدع في هذا النموذج الذي جعله كثير من الجماعات ومن الحكومات أشد زيغاً مما فعل، والنقطة الوحيدة التي هو فيها واثق من ألا يضل هي طباع العدل وسيادته الاجتماعية. أما تلك النظريات فليست محلاً للمناقشة بل هي محل للإعجاب، وإذا أمكن فلتجعل موضعاً للتنفيذ بأحسن مما فعل أفلاطون ومما فعلت الشعوب التي لم تعرف أن تنفذها.

ومن النافع أن نزيد على هذا أيضاً أن أخطاء الفيلسوف كأخطاء النفوس الكبيرة تأتي من الغلو في المبادئ الفاضلة: إنها لا تتولد من الافراط في الخير.

فإذا كان يريد شيوع الأطيان والأولاد والنساء فذلك لتقرير الوحدة المدنية على أرسخ ما يكون من القواعد، وقد يظهر له أن إخاء المواطنين بعضهم لبعض مزّيته عظيمة القدر إلى حد أنه يريد ألا يجعل من المدينة إلا عائلة بل فرداً عظيماً واحداً أن استطاعه، فهو يهدم الطبيعة نفسها ويتنكر لها لأجل أن ينقذ الدولة. فإذا كان يريد إهدار الملكية فذلك على الخصوص في حق المحاربين الذين لا يملكون شيئاً ملكية خاصة والذين بما أنهم ليس لهم خير إلا حب الفضيلة والوطن حباً لا يشبعه شيء هم تابعون لسائر المواطنين تبعية تامة فلا يطغون على أولئك الذين يجب عليهم الدفاع عنهم.

إنه يعلم كل ما تقدر الشجاعة التي تحمي المدينة على إذلاله، إنه يخاف الطغيان حتى من الرجال الذين يجمعون بين أنوار العلم والعقل، وبين القوة التي تكفلها لهم الأسلحة: إنه يريد اتقاء الاستبداد في جمهورية فيها الحرية الحكيمة المنظمة هي وحدها التي فيها محل على الدوام.

وأخيراً إذا كان يريد أن يؤتي النساء تربية عسكرية ما كانت بطلات اسبرتة ليحتملنها، وإذا كان يريد إيتاءهن تربية فلسفية يقل من الرجال من هو كفء لها، فذلك بأنه يتخذ من طبع المرأة معنى غاية في السمو. لقد كانت المرأة منحطة المقام في زمان أفلاطون، فلم يكن الحب منصرفاً إليها حتى في رغبات الفيلسوف العفيفات الطاهرات، ولأنه يريد أن يرفع قدرها من هذا الانحطاط، قد انقاد إلى الغلو في أمرها إلى ما وراء كل تقدير وحينما يتيه هكذا أفلاطون في هذه السبيل فالغرض الذي يرمي إليه من دون أن يصيبه لا يزال غرضاً شريفاً، فإنما يرمي إلى وحدة الدولة أو الحرية المدنية أو كرامة النساء.

تلك هي على التقريب الحقائق الكبرى التي تخلد سياسة أفلاطون، وتلك هي أيضاً الضلالات التي تذهب برواتها، وإنما علة تلك الحقائق وتلك الضلالات النمط العقلي. فإن أفلاطون لم يكد يتجه إلا إلى العقل لكشف الأركان الثابتة للسلطان والصور المتغايرة التي يقبلها النظام الاجتماعي.

هذا النمط قد حمله على أن يلاحظ أحداث النفس الإنسانية قبل كل شيء، فلما عرفها حق المعرفة في الفرد استطاع أن ينقل إلى الدولة القسمات الأساسية للصورة التي أظهره عليها علم البسيكولوجيا. وحقاً أنه لو كان قد تعمق في التحليل وأتمه لأدرك في طبع الإنسان أسس الملكية والزواج كما قد أدرك فيه قواعد السلطان، وكان قد جنب الخوض في نظريات لا يمكن تأييدها قد رفضها القلب الإنساني قبل أن ترفضها الجمعية.

غير أن هذه الأخطاء، مهما كان خطرها، لا ينبغي أن تحملنا على الجور في الحكم، فقد افرد أفلاطون بالنقد دون سواه، وبولغ في ذلك، وأن النقد على

حصافته في استكشاف الشر الذي هو أظهر ما يكون قد أخطأ في إغفال الخير الذي هو ليس أقل ظهوراً والذي متى ووزن بذلك الشرر حج عليه.

غير أنه إذا كان النمط العقلي على الخصوص هو الذي يقود أفلاطون، فإنه لم يهمل، كما يظن الرأي العامي، ذلك النمط الآخر الذي يتقاضى من التاريخ ومن تجربة الماضي نظريات ومعلومات أخرى. يعرف أفلاطون حق المعرفة حكومات زمانه وقد استخلص من كل منها بنظر ثاقب المبدأ الذي به تتكون وبه تحفظ وبه تهلك. فإن الصورة التي رسمها للاستبداد وافراطاته في إيران لامعة بقدر ما هي مضبوطة. وحينما انهارت هذه الأمبراطورية الفسيحة الأرجاء بعد نصف قرن في ثلاث وقائع نام بها فاتح شاب، دهش معاصرو الاسكندر لحصافة الفيلسوف الذي تكهن بذلك وأعلن سر ذلك الضعف وقد كان استشعر السهولة العجيبة لذلك الفتح. ومن جهة أخرى فإن الرسم الذي رسمه أفلاطون للديمقراطية الأثينية في البيئة التي كان يعيش فيها قد كرره عشرين مرة بألوان صادقة وإن كانت محزنة. إنه قد وصف الديماغوجيين الأثينيين وصفاً صادقاً كان من شأنه أن أسخطهم عليه ولكنه بفضل هذا الصدق قد أظهر العصور المستقبلة على أغراض الديماغوجيين ووسائلهم في جميع القرون، وأن أفلاطون، الذي يبحث في جمهوريته المثالية عن المساواة الحقة أي المساواة المتناسبة مع الفضيلة المدنية والحرية الحقة أي الحرية التي تقوم على العدل والعقل، كان لا يقيم وزناً لهذه الحرية الصاخبة ولا لتلك المساواة الظالمة اللتين لا تجلبان للدولة سوى الفوضى بإباحة كل الافراطات الشعبية وبخفض جميع الكفايات السياسية إلى مستوى واحد. لقد بصر بالهاوية التي يتردى فيها وطنه الذي «وهو مخمور بهذه الحرية وهذه المساواة اللتين كان يسقاهما بأيدي سقاة السوء»كان لا محيص له عن السقوط. ولقد يشعر المرء من بلاغة الفيلسوف المريرة أنه كان يقاسي آلام المواطن الذي قد توقع منذ زمان طويل ما سوف يحيق بوطنه من الأخطار يعلنها على الملأ بلا جدوى. كذلك يستطيع المرء أن يذكر بأي ضبط قد خط أفلاطون تاريخ «الاتحاد الدوري» وأي درس

عظيم استخرجه منه. إنما استعان أفلاطون من الأحداث نظريته التي هي في الحق عملية وإن لم يعمل بها إلا فيما ندر على السلطان المعتدل. أو بالأحرى هو قد عزز تلك النظرية بالأحداث وأقام بها الدليل على صدقها، لأنه إنما قصد البسيكولوجيا والعقل وحدهما لاستكشاف نظريته. غير أنه يعرض على نظر الرائين بواسطة صنوف الفساد التي تردت فيها الحكومات الجائرة، أنها لا تهلك إلا بأنها قد جهلت قانون الاعتدال الذي قد أحسنت معرفته وأجادت استعماله حكومات أهدى من تلك سبيلاً.

ومن التاريخ ممزوجاً بالعقل استخرج أيضاً أفلاطون هذه النظرية الأخرى التي وإن تكن أقل تعمقاً من الأولى فهي أشهر منها، تلك هي نظرية الحكومات الثلاث. فقد استطاع أن يجد بين تخالف الخلق الأدبي للناس وبين تخالف أنواع الحكومات المشابهات الأظهر ما يكون والأحق ما يكون. استطاع أن يعلن الفضائل والرذائل التي ترتب سعادة الدولة أو شقاءها كما يكون الشأن في الأفراد. لكن ليس بدراسة النفس بل على الأخص بدراسة حوادث التاريخ أنه استنبط هذا الترتيب العام للحكومات التي هي، مع فروق متباينة، ليست إلا ثلاثة أنواع رئيسة: حكومة الفرد والأرستقراطية أو حكومة الأخيار والديمقراطية: دساتير منتظمة ونافعة ما دام الرؤساء الذين يلون أمر الجماعة لا يفكرون إلا في الصالح العام، ودساتير خاطئة جائرة متى كان الصالح العام يضحي به ولاة السلطان للمصالح الخاصة لفرد أو لطبقة أو حتى للأكثرية. فالملوكية حين تنسى واجبها الاجتماعي تنقلب طغياناً والأرستقراطية تصير أوليغرشية والديمقراطية تسقط في الديماغوجية. وإذ لا تستنطق إلا الحوادث لا يكون إلا في الواقع إلا ست حكومات تتقابل اثنتين اثنتين ثلاثتها الخبيثات أكثر شيوعاً في الإنسانية مع الأسف من الثلاث الطيبات. هذه النظرية التي هي تاريخية أكثر منها عقلية هي بتمامها من عمل أفلاطون. ولم يزد أرسطوطاليس على أن كررها وأفاض عليها ضبطا أكثر من ذلك. بيديه دخلت في العلم الذي تناولها وقررها. ولا تزال فيه الآن كما يثبته مؤلف مونتسكيو القيم. لقد جودل

أحياناً في ضبط هذا الترتيب وقيل إنه لم تكن حكومة قط خالصة على الإطلاق وإنه في الواقع لم تكن أبداً حكومة من دون اختلاط مهما كان عنف المبدأ الذي يحكمها وغلوه. الاعتراض حق. وليس أفلاطون إلا آخر من يرفضه. غير أنه يلزم أن يضع العلم أسماء للأشياء التي يدرسها، ينبغي أن يميزها ويسميها على حسب ما هو أبرز من خصائصها. مثال ذلك هل يمكن أن ينكر أن الديمقراطية كانت السائدة على أثينا وأن اسبرتة جمهورية كما أن روما كانت من بعد كذلك منذ طرد آل طرقوينيوس إلى أن اغتصب السلطان أول القياصرة؟ هذه النظرية التي تعين للأشياء السياسية الاسم والحد المناسبين هي حقة ونافعة للعلم، وبأفلاطون يتصل نسبها.

إذاً فنظرية أفلاطون تستند أيضاً إلى التاريخ، وإن يك التاريخ ليس لها بأثبت قاعدة ولا بأعمق ينبوع.

إلى جانب ما لهذه السياسة من محامد شتى من صدق وحكمة ومن بساطة وحقيقة وعظمة فإن لها أيضاً محمدة أخرى ليست بأقل لألاء من شأنها أن تعطفنا إليها وإن لم تكن لتفاجئنا. هذه المحمدة العليا هي النزاهة، فإن الإنسان يشعر وهو يدرس أفلاطون بأن روحه مخلصة كلها للخير وأنها جمعت بين الطهارة والذكاء. يمكن أن ينبه في نظرياته على أخطاء وغموض ولكن الوعي المتحرج لا يفاجئه فيها شيء من سوء النية ولا إحساس مريب. ذلك أن أفلاطون أخلاقي قبل كل شيء، فهو يعرف أن يلهم الفضيلة لأنه ملهم إياها. يعيش المرء معه في جو صاف لا تعيش فيه كل الأرواح بلا شك وإن كان ينبغي أن تعيش فيه. إن السياسة التي هي في مجرى الشؤون تخفض الحق وتفسده في الغالب من أمرها بشتى المصالحات التي تحسب نفسها في أمرها غاية في الحذق وما هي فيها إلا ضعيفة أو مجرمة لم يقتصر أمرها على تشويه المبادئ في الأمور العملية. فإن ضروب مكرها المجرد من الشرف قد تتطرق أحياناً إلى النظريات فتستدرج للباطل أكابر العقول. ولقد يكون مكيافللي وحده لهذا مثلاً لكيلا

نخوض في أمر مناقضه الملكي. ولكن حتى من دون التنزل إلى هذا الحد فإن نظريات أرسطو ونظريات مونتسكيو مهما كان موضعها من الجمال ليس بها من الصفاء الكامل ما بنظريات أفلاطون. ولا شك في أنه ليست عظمة الفطنة هي التي تعوز أحدهما أو الآخر، لكن لا أحدهما ولا الآخر، لأسباب مختلفة، يسبر الغور في دراسة الخير وفي معرفته بمقدار ما فعل أفلاطون. فكان نظرهما أقل ثباتا وأقل نقاء وإن كان موجهاً إلى الغرض بعينه. فإنهما كلاهما قد استدرجا أحياناً إلى الضلال إما بأن قصد كلاهما اشتغال باله على حوادث ماضية وإما مجاراة لأوهام أهل زمانه. أما أفلاطون وهو معتاد إلا يسائل إلا العدل فلم يصغ البتة إلا إليه. ولقد شاء مؤلف غرغياس أن يجعل من السياسة مذهباً للأدب وللفضيلة. فلم يكن لحقوق المواطن مدافع أصدق ولا أبلغ منه. ولم يكن أبداً للظلم والطغيان في المدينة خصم ألد ولا أحصف منه، وإذا كانت الرذيلة يمكن أن تنفي من الدولة ومن قلب الإنسان فلن يكون ذلك أبداً باسم المبادئ والإحساسات التي اغتذت بها تلك الروح العجيبة والتي لم يكن بينها وبين الحكمة والفضيلة حجاب مستور[1].

لكي نمضي من أفلاطون إلى تلميذه يجب أن ننزل. فإن أرسطو مهما كان عظيماً فهيهات ما بينه وبين أستاذه. ليس ذلك بأنه قد تنكر للدروس النبيلة التي تلقاها في الأقاديميا فإن الروح السقراطية والأفلاطونية ما زالت تسري فيه فهو يعرف ما هي الأواصر الضيق غير القابلة للفساد التي تربط السياسة بعلم الأخلاق، وإذا كان يدرس النظام الاجتماعي بعد أن درس الفضيلة والسعادة فذلك ليتم، كما قال هو نفسه «فلسفة الأشياء الإنسانية»، لكنه كثيراً ما يعزب نظره عن المبادئ ليتجه إلى الحوادث. لقد كان أفلاطون قد أسلم قياده إلى

---

(١) تقريظ شيشرون في كتابه «الجمهورية، ك٢، ب٣٠» تقريظاً محكماً جمهورية أفلاطون «الذي قصد لا إلى أن يرسم نموذجاً لدولة يمكن وجودها، بل إلى أن يقرر بطريقة حسنة المبادئ السياسية الحقة».

العقل قبل كل شيء ليفهم الدولة وليقدرها قدرها. فكان يسائل العقل عن القوانين الأساسية للسلطان كما كان يسأله عن أركان السعادة الحقة سواء بسواء. أما أرسطو فإنه، من دون أن يهمل العقل، يسأله مع ذلك على نحو أقل يقظة وأقل اطمئناناً له، بل هو يكل الأمر أكثر من ذلك إلى التاريخ. فمن مشاهدة الحوادث الخارجية والظواهر الاجتماعية يستعير نظرياته كلها تقريباً. حق أن المشاهدة وحدها هي التي ينبغي أن تهدي الفلسفة المستبصرة. غير أن الحوادث على نوعين. فنفس الإنسان تحوي منها ما هي حقيقية كالتي في دنيا الخارج، وإذا كانت الأحداث البسيكولوجية يجب أن تحتل مكاناً كبيراً فذلك على الخصوص في علم السياسة حيث لا موضوع لها إلا الإنسانية. لقد استخرج أفلاطون أنفع تعاليمه من البسيكولوجيا مطبقة على الساسة وعرف كيف يمضي مطمئناً من الوعي الملحوظ على المسرح الضيق للفرد إلى الوعي على المسرح الأوسع للمدينة. لم يحتذ أرسطو هذا المثل على ما به من خصب. بل سواء أنظر إلى الحقائق التي أقام عليها البرهان أستاذه باعتبارها مسلمة أم انقاد إلى مذهب مخالف فإنه لم يعترف دائماً بعظم تلك الحقائق، بل آثر مشهد المجتمع على مشهد الوعي، وظن في غالب الأحيان أن ما قد كان، هو بالضبط ما يجب أن يكون. وجملة القول إنه إذا كان أفلاطون على الأخص عقلياً فإن أرسطو قد كان على الأخص تاريخياً. لكن لما أن العباقرة من هذا الطراز ليسوا من التعصب على شيء لم يغفل التلميذ العقل تماماً كما أن الأستاذ لم يهمل التاريخ تماماً.

من ثم كانت أفضال أرسطو، وتبعاً لذلك كانت أخطاؤه أيضاً. ولو أن الأُولى تغمر الأخرى فتكتبها.

فبدياً يرجع إلى ارسطو المجد في أنه صنع السياسة كما صنع أجزاء الفلسفة الأخرى فأسبغ عليها صورة علمية. فإن المبادئ بل أكبر النظريات والأحداث الاجتماعية كانت عند أفلاطون من قبل، ولكن كانت في تلك المحاورات

العجيبة، كما يكون في المحادثات حتى في محادثات الرجال الأقوى امتيازاً، على حال اختلاط وتشويش ظاهري على الأقل، فجاء أرسطو فرتبها كلها وإن لم يك ليسلم بها كلها. فعند أفلاطون المذهب العميق المتسلسل يستتر وراء استطرادات تقطع مجراه كثيراً جداً فيما يظهر، فلا تبين الرابطة الخفية التي تجمع أجزاءه إلا للأعين البصيرة النقادة، وهذا هو ضرر الحوار. أما عند أرسطو فالأمر على ضد ذلك، ترتيب المجموع واقع على أدق ما يكون المنهاج. وقد تكون أحياناً بعض التفاصيل ليست في موضعها، وقد تكون بعض الإيضاحات ليس لها ما يبررها دائماً، وأخرى أوجز مما ينبغي. غير أن الإطار العام على غاية ما يكون من النظام، وذلك ما احتفظ به العلم منذ أكثر من ألفي سنة ولو أن العلم لم يحسن القيام به. وحينئذ فإن أرسطو قد أسس العلم السياسي بالمعنى الخاص على صورته الحقة كما أسس علم المنطق وعلم ما بعد الطبيعة وعلم الأخلاق وعلم التاريخ الطبيعي وعلم الطبيعة، وعلى مستوى أقل رفعة من ذلك علم الخطابة وعلم الشعر وعلم الميتورولوجيا (الظواهر الجوية) وعلم الفراسة وكثيراً غيرها. فيمكن أن يقال إن أرسطو هو منظم العلم في الزمن القديم كما أنه كان بعد ذلك مربي القرون الوسطى، وإذا كان يدين بكثير إلى من تقدموه في معظم أعماله فإنه هو وحده الذي عرف أن يشيد آثاراً تعليمية منتظمة.

إنه يدرس الدول كما قد درس الكائنات الأخرى، واتبع في السياسة نمطه العادي كما يسارع إلى التصريح به منذ السطور الأولى من مؤلفه، وهذا النمط إنما هو التحليل. هو لا يرى كأفلاطون أنه يستطيع بوجه ما أن يخلق دولة ويؤتيها صورتها على ضوء عقله ومنى قلبه، بل هو يقبلها كما هي حسنة التأليف أو قبيحته، ويبحث في ما هي عناصرها البسيطة غير القابلة للتحليل، ويضع نظرية هذه العناصر الأصلية على حسب الأحداث الجلية المضبوطة التي تقدمها له المشاهدة. ثم هو، من دون أن يدعي أنه يؤلف بينها على مقتضى عقل سام، يقنع بأن يوضح كيف تتألف في غالب شأنها، وإذ ينتفع بالتحقيق

الواسع الذي اغترفه من «مجموعة الدساتير» التي جمعها والتي لا تشمل أقل من مائة وخمسين دستوراً يصنف الدول ويميزها على حسب ما بها من الفروق الأدق ما يكون. لكنه في هذا الترتيب نفسه لا يتمسك بالدساتير السياسية القائمة عادة. وأخيراً يتوّج مؤلفه بنظرية التغيرات السياسية التي تهدم المجتمعات أو تصلحها. ولما أن لهذه التغيرات أسباباً مختلفة جد الاختلاف تبعاً لاختلافات الدول ذاتها فهو يقرر، وبيده التاريخ دائماً، ما هي تلك الأسباب الموفورة التي كثير ما تكون مستترة أو ضعيفة، مستخدماً كل حصافته وتجربته الناضجة في تعيين الوسائل لاتقاء تلك الشرور الكثيرة.

وإذا اذكر بعض الظروف الرئيسة لحياة أرسطو وجد بصرف النظر عن عبقريته الخاصة أن هذه الظروف قد عاونت معاونة قوية في إيتاء سياسته ذلك التوجيه التاريخي المحض. فقد كان أرسطو ابن طبيب «امنتاس الثاني» ملك مقدونيا. نشأ في ميعة طفولته في معية ذلك الملك، ومن ثم بدأت تلك الملاقات التي جعلته بادئ الأمر رفيق فيلبس في اللعب ثم صديقاً له ثم مربياً لابنه. ثم بعد ذلك عاش أرسطو ملازماً لهرمياس طاغية أطرنة في آسية الصغرى، فلما دعاه فيلبس لإتمام تربية الاسكندر وجد نفسه وهو في سن الواحدة والأربعين طوال سبع سنين أو ثمان متوالية في مركز الأحداث الكبرى لزمانه مطلعاً على أسرارها: كحرب فيلبس لاغريقيا وتبوؤ تلميذه العرش وتعبئة الحملة التي دمرت إمبراطورية الفرس. إذاً فقد قضى أرسطو جزءاً عظيماً من حياته في معيات الملوك واستطاع أن يرى عن كثب معاطاة الشؤون. والظاهر إنه لم يبق غريباً عنها، فقد قيل إن الأثينيين كلفوه القيام بسفارة لدى رفيق صباه وأنه سن قوانين لوطنه اسطاغير. وعلى هذا فقد كاد يكون على الدوام مع بقائه فيلسوفاً شخصية سياسية. كذلك كان أفلاطون أحياناً وكان قد أوحى إلى بعض الشعوب خير ما يكون من المشروعات رفضها ديتيس ولم يقدر على تنفيذها ديون. ولكن الاتصال بتلك الشؤون كان قليل الأثر في أفلاطون بيد أنه كان ذا أثر كبير في أرسطو الذي لم يستطع، وقد غلا في تقدير أهمية الحوادث كما هو شأن معظم

رجال الدولة، أن يسموا إلى أصلها وقنع بأن رسم الصورة الصادقة عوضاً عن الحكم عليها باسم مبادئ العدل والعقل.

وقد كان اهتمام أرسطو بهذا النحو حاداً إلى غاية أنه في علم السياسة كما في سائر الفلسفة قد اتخذ من دراسة التاريخ قانوناً صريحاً ورفعها بوصاياه وبفعله حتى جعلها منهاجاً. وقد خص الكتاب الثاني من السياسة كله بالامتحان النقدي للنظريات السالفة ولأشهر الدساتير. يسائل أرسطو أسلافه، لا ليفندهم، كما زعم النقاد ولا لكي يظهر لألاء ذهنه على حسابهم كما يبرئ نفسه من ذلك، بل ليجمع ما يمكن أن تشمله هذه النظريات وتلك الدساتير من طيب قابل للتطبيق مجانباً لما فيها من خبيث. كذلك كان الشأن في مؤلف «ما بعد الطبيعة» فإن غرض الكتاب الأول منه يشبه هذا الغرض. وكذلك الكتاب الأول من «كتاب النفس» مملوء بأبحاث ومناقشات من هذا القبيل. كذلك في بعض مؤلفاته الأخرى يكرر أبحاثاً فيها هذا الشبه. من أجل ذلك سُمّي أرسطو بحق أول مؤرخ للفلسفة. وفي أيامنا هذه إذ تعكف الفلسفة على دراسة التاريخ لم تزد على محاكاته متبعة قواعده الجليلة بتحرج أكثر من تحرجه.

بين يدي أرسطو على حذقهما، قد أدى النمط التاريخي، كما هو منتظر، إلى بعض نتائج غير محمودة، فعندما يقصر المرء على دراسة الحوادث ينقاد في الغالب إلى تقريظها، وعلى هذا المنزلق الذي يقارب ألا يقاوم انزلق أرسطو حين عالج الرق. إنه لم يدافع عنه دفاعاً أعمى، كما قد كرر ذلك أكثر من مرة، بل الأمر على الضد، فإن الرق، كما كان مقرراً في زمانه مؤسساً على العنف ونتيجة للحرب، ليس في نظره قابلاً للتبرير. فهو يعترف فوق ذلك أن من الأرقاء من هم أهل للحرية التي خلقتهم لها الطبيعة وأن كثيراً من الرجال الأحرار يستأهلون الرق الذي وقتهم المصادفة وحدها إياه. ولكنه إذا لم يكن يدافع عن الرق بما يلابسه من عدم النظام والظلامات الصارخات التي تلوثه فهو يحاول أن يفسره نظرياً، وهذا التفسير يكاد يكون تقريظاً، فهو إذ يغلو في تقدير

الفروق التي بيّنها أفلاطون في الطبائع المختلفة للناس والتي هي حقيقية، لم يقرر فقط، كما فعل أستاذه، أن البعض قد جعل للسلطان السياسي والآخرين للطاعة. بل ذهب إلى أن قرر أن البعض قد جعل بالطبع للحرية والآخرين للرق. فالعبد هو هذا الذي لا ينبغي أن يملك نفسه لأنه لا يستطيع أن ينقاد بنفسه ولا يستطيع أن يخدم المجتمع إلا كما تكون الدواب القوية التي يشركها الإنسان في أعماله، فهو كمثلها آلة حية، وما دامت المدينة والعائلة لا تستغني عن آلات لا صارف لهما عنها فالرق شرعي والرق طبيعي ككسب الأموال الضرورية للمعيشة سواء بسواء. و«إذا كان صيد الحيوانات المتوحشة مباحاً فهذا الصيد الآخر الذي سمي الحرب يجب أن يكون مباحاً على سواء ضد هؤلاء الناس الذين، وقد خلقوا ليطيعوا، يرفضون أن يطيعوا». تلك هي نظرية الرق في كل ما لها من غور وفي كل ما بها من بطلان. شيء لا يقبل التصديق حقاً. الفيلسوف نفسه الذي يخط هذه النظرية البشعة بمثل هذا الدم البارد لا يتردد في أن يسند إلى العبيد فضائل كما يسندها إلى الرجال الأحرار. فهو يرى جلياً أنه يهدم بهذا التسامح الأدبي الفرق الأصلي الذي يفرق بين الأولين والآخرين ويبرر الاستبداد والخضوع. لكنه وقد جذبته بداهة الحوادث يصرح بأن من السخف أن يؤبى على العبيد كل فضيلة كالحكمة والعدالة والاعتدال لأنهم «أناس وإن لهم نصيبهم من العقل» إنهم أناس، ذلك هو السبب الأكبر والغالب الذي ينبغي أن يناقض به الرق. ولا فائدة في إبراز سبب آخر، إنه انتهاك لحرمة الإنسانية أن يوقع المرء مثيله في الرق، بل هو كفران بنعمة الله الذي خلق الإنسان على شيم لا يجوز مطلقاً إنكارها ولا محوها. وإن أرسطو الذي لا يخشى أن يناقض نفسه ليزعم أيضاً أن العبد هو على الإطلاق مجرد من الإرادة كما لو أن الإنسان محروم الإرادة يظل مع ذلك إنساناً! مفهوم أن الرق على ما فيه من شناعة موجود في الواقع وأنه لا يزال موجوداً في أيامنا مع أن الطبع الإنساني اليوم قد أجيدت معرفته وصار أشد احتراماً عند الشعوب المتمدنة، ومفهوم أن الضرورات الاجتماعية التي يذكرها الفيلسوف، من دون أن يتعمقها مع ذلك،

استطاعت أن تجعل الرق قانوناً للأمم العتيقة التي قبلته كلها حتى من غير استثناء الشعب الذي كان يقول إنه شعب الله. ولكن الذي يغمرنا دهشاً هو أن فلاسفة كانوا حللوا بالضبط أيضاً خواص الطبع الإنساني لم يشعروا أكثر من سواهم بكرامته ولم يحتجوا بقوة عبقريتهم كلها على هذه العادة الشنعاء التي تهدره. إن أفلاطون الذي سبر أكثر من غيره خفايا النفس وكان يجب عليه أن يكون هو أول من يطلب به بأعلى صوته لم يدخل على الأقل الرق في جمهوريته المثالية فقد جعل فيها الزراع والصناع القائمين بالأعمال الغليظة مواطنين ولم تكن مصادفة المولد في حقهم سبباً لاستثنائهم، وإذا كان الله قد حباهم ملكات نادرة فإن الوظائف العليا للدولة تنتظرهم وتطلبهم. لم ينقص أفلاطون إلا أنه لم يعمم هذه النظريات الشريفة وأن يبين أن تطبيقها ممكن في الدول القائمة في زمانه. لم يفعل من ذلك شيئاً. ولكن هذا هو خطأه. لكنه على الأقل قد حول أنظاره الحزينة إلى الاستعباد كما كان جارياً في كل مكان. أما أرسطو فعلى عكس ذلك قد ثبت فيه أنظاره، لا ليبرره، على حقيقته البغيضة بلا شك بل ليحاول أن يؤتيه نظرياً قاعدة ثابتة ويؤتيه بهذا نفسه شيئاً من العذر. فإن كلمة واحدة تفسر خطأ موجباً للأسف: الرق قد كان أمراً واقعاً. وأرسطو المؤمن بنمطه يحلله ولكنه لا يهاجمه.

لكن إذا كان النمط التاريخي قاد أرسطو إلى أمثال هذا الزيغ فإنه في أكثر الأحيان يقوده إلى الحق عندما تكون الحوادث التي يثبتها شرعية مطابقة للعقل. وعلى هذا فلكي يجيد فهم الدولة يدرس أولاً المجتمع ليست الدولة إلا صورته ويعلن أن المجتمع عمل الطبع وأن الإنسان موجود اجتماعي إلى أعلى غاية. وهذا الذي ينفرد ولا يجتمع بأمثاله هو أكثر أو أقل من إنسان. إنه بمعزل عن الإنسانية «إنه بهيمة أو إله». فحينئذ كان إنشاء جمعية منظمة بقوانين خدمة جلى للنوع الإنساني. إن نظرية أرسطو هذه حقة بمقدار ما هي بسيطة. فما هي إلا عبارة عن هذا الواقع الأكبر الذي يرينا الناس جماعة في كل مكان. لأن المجتمع، كما يقول أرسطو، هو غاية الإنسان وكماله، فالإنسان يبقى ناقصاً

أبتر إذا لم يكن ليتصل بأمثاله ويتلقى عنهم ضروب الإحساسات الأدبية التي هي حياته الحقة. حينما يتذكر أن كثيراً من الفلاسفة ابتداء من هُبز وروسو قد أنكروا هذه الحقائق الكبرى وشوهوا الإنسان بأن جعلوه غير اجتماعي ومستوحشاً يرى أن آراء أرسطو هذه لها من الأهمية أكثر مما تستحقه بساطتها في ظاهر الأمر. ولم تعصم روسو من أن ينخدع أنوار قرن مستنير في حين أن غياهب مدنية أقل تقدماً بكثير لم تكن لتضل الفيلسوف القديم، فيجب الاعتراف بفضل هذا الذي هو أول من بيَّن الحوادث على طباعها الحق.

يشاكل المشاهدات السابقة مشاهدات أخرى قادت أرسطو إلى استكشاف عظيم، وإن كان مع ذلك لم يستخرج نتائج الأصل الذي يشمله ذلك الاستكشاف. وبقي على رغم مجهوداته عقيماً ومجهولاً. وهذا الاستكشاف هو الاقتصاد السياسي. فإن المجتمع لا يتألف فقط من أشخاص بل هو أيضاً من أشياء من دونها لا بقاء للأشخاص. فإذا أمكن حينئذ، بواسطة دراسة طبيعة الأشخاص وملابساتهم، تأسيس علم ليس شيئاً آخر إلا علم السياسة وجب أيضاً تأسيس علم آخر للأشياء نافع كالآخر وليس أقل واقعية منه. كيف تنتج الأشياء؟ وكيف تتوزع في المجتمع؟ ما هي قيمة الأشياء؟ ماذا تضيف المعاوضة إلى هذه القيمة؟ ثم بعد المعاوضة التجارة؟ أي مركز يحله النقد؟ وما هي الثروة؟ تلك هي المسائل الرئيسة التي يجب أن يتعمقها هذا العلم في جزئه التظري، بصرف النظر عن الكلام على تلك المسائل الأخرى التي هي عملية بحتة، ومثال ذلك مسألة الاحتكارات التي يجب أني بحثها على السواء. هذا العلم الجديد الذي يفرده أرسطو عن سائر العلوم الأخرى وعن الاقتصاد العائلي الذي هو له جار لصيق، يسميه اسماً خاصاً قد احتفظ به أحياناً: الكريما تستيكا، أي علم الثروات.

فإذا غير هذا الاسم كان هو الاقتصاد السياسي يحفه موكب الظواهر التي يجب أن يفسرها بل ينظمها إذا استطاع. قد يكون من الغلو القول إن أرسطو قد

أسس الاقتصاد السياسي. فإن القرن الثامن عشر من حقه أن يستأهل هذا الشرف ليضيفه على الخصوص إلى آدم سميث، ولم يكن هذا الأيقوسي الشهير ليستعير شيئاً من سلفه القديم بل ربما لم يكن قد قرأه. لكنه يمكن التأكيد بلا مبالغة أن الاقتصاد السياسي بحدوده الحقيقية، إن لم يكن بكل تفاصيله، قد كان من عمل أرسطو، هداه إليه نمطه التاريخي. فإغفال ما يتعلق بالأشياء هو حذف لنصف الحدث الاجتماعي العظيم، وأن ذلك الفيلسوف لأشد انتباهاً من أن يرتكب مثل هذا الإغفال. غير أنه لم يزد على أن بيَّن الكريما تستيكا ولم يخصص لها إلا بابين من مؤلف يعالج فيه بالتوسع شتى النظريات الأخرى. والآن كيف أن نظرية صريحة ومهمة إلى هذا القدر تكاد تكون قد مرت من دون أن يحس بها؟ كيف أن الأحداث ذوات الخطر التي لفتت تلك النظرية إليها أنظار الساسة منذ أرسطو إلى القرن التاسع عشر لم تكن لتدرس من جديد درساً مذهبياً؟ وحينما جاء العلم ينهض بعد نسيان طويل كيف لم يجئ أحد ذكرى الفيلسوف الذي هو أول من شرع يفتح بابها؟ تلك أسئلة يمكن أن تحل بالجزء إذ يفكر في ذات صبغة العلم الذي لا يستهوي إلا قليلاً من العقول، وإذ يذكر أن سياسة أرسطو قليلاً ما كانت معروفة في العصر القديم وفي العصور الوسطى، وعلى الخصوص إذ يلاحظ أن الظواهر التي يدرسها الاقتصاد السياسي أياً كان شمولها لا تتراءى إلا لأعين بصيرة. ومهما يكن من شيء فإن الكريما تستيكا لأرسطو قد تقدمت الاقتصاد السياسي لكزني ولآدم سميث وترغوت باثنين وعشرين قرناً. ربما يظهر أن إسناد هذا العلم إلى أرسطو قد جاء بعد فوات وقته، أفليس هو منصفاً على الأقل؟

مزية أخرى تدعو إلى نمط أرسطو. إن الفضل يرجع إليه في أن احتفظ لنا بتفاصيل شائقة وحيدة في بابها هو وحده الذي نقلها لنا عن دول العصر القديم. لا شك في أن لا شيء يعوض خسارة مجموعة الدساتير. ولكن من دون مساعدة التاريخ التي استخدمها كنا لا نزال أقل علماً مما نحن بالنظام السياسي لكثير من الشعوب الشهيرة. فمثلاً من ذا الذي جعلنا نعرف حكومة قرطاجنة خير المعرفة؟

شيء غريب! إننا ندين لمؤلف إغريقي سابق على اسقيفون بأكثر من مائة وخمسين بالمعلومات المضبوطة التامة عن منافسة روما. لقد محا المؤرخون الرومان كل الذكريات تقريباً كما استأصل الفاتحون آثار المدينة الخربة. إن مؤدب الاسكندر هو الذي يحفظ سجلات مدينة افريقية كما كان يكون قد احتفظ لنا بسجلات كثير من الأمم المتوحشة التي قد غاب من التاريخ حتى اسمها لو سمح له الزمان.

وأخيراً إنما النمط التاريخي هو الذي يؤتي الفيلسوف قاعدة مؤلفه إذ لا يمكن أن يقال قاعدة مذهبة. فإن من ملاحظة الظواهر الماضية ومن أفلاطون قد تلقى نظرية الحكومات الثلاث التي رد إليها الأخرى جميعاً. فقد بسط أفلاطون هذا الرأي المحكم لكنه كان يعنى باستخراجه من تحليل النفس الإنسانية أكثر من عنايته في ذلك بالأحداث الاجتماعية، وعلى رغم الصيغ الصريحة الواردة في «السياسي» فإنه يمكن الاعتقاد بأن تلميذ سقراط قد اغترف من البسيكولوجيا أكثر مما اغترف من التاريخ. أما أرسطو فإنه من أول كلمة ينفي كل لبس. لا يوجد إلا ثلاث حكومات ممكنة لأن السلطان لا يمكن بطبيعة الأشياء ذاتها أن يكون إلا في يد فرد أو عدة أفراد أو في أيدي الجميع. قاعدة عميقة بينة وإن يكن قد تنكر لها فيما بعد وأن مونتسكيو قد انخدع فيها. يسلم أرسطو بصنوف الزيغ الثلاثة التي نبه إليها أفلاطون ويؤتبها أسماء ما زالت محتفظة بها إلى الآن. الطغيان زيغ للملوكية والأوليغرشية زيغ للأرستقراطية والديماغوجية زيغ للديمقراطية. وهو كأفلاطون أيضاً يجعل لفساد الحكومات الثلاث سبباً أوحد وهو الاستبدال غير الشرعي لمنفعة خاصة بالمنفعة العامة. وإلى هنا لم يزد التلميذ على أن اتبع أستاذه ونقل عنه. لكن هاك الإيضاح المنير الذي يسبغه على تلك النظرية الأساسية: إنه يبين كيف تنطبق على التاريخ فيسائل تاريخ الشعوب عن الأنواع المختلفة التي تعرض لكل واحدة من هذه الحكومات في الواقع. فإن فروق الملوكية متعددة جداً من الملوكية المطلقة والوراثية إلى الملوكية الانتخابية والموقتة التي كانت الشعوب الإغريقية تستخدمها في عهود كثيرة قبل أن يكون

لروما حكامها من كل قنصل وكل دكتاتور. وفروق الحكومات الأخرى ليست أقل تغايراً. يعددها أرسطو بالضبط. وعند كل تغاير جديد يسجله يذكر مع غاية التحرج بالشعب الذي اتخذه منه يزيد به على ثروة العلم.

لكن هنا يتخلى عنه لحظة نمطه التاريخي. فبعد الملوكية كان ينبغي أن يدرس الارستقراطية. غير أن الارستقراطية بالمعنى الخاص نادرة الوجود بل لم توجد أبداً في المجتمعات الإنسانية. فعوضاً عن أن يؤتى السلطان الأحقين يؤتى الأقوين أو الأغنين في العادة. وتكاد لا توجد الارستقراطية، كما تحددها النظرية، إلا في الحدود التي يضعها العلم أو في خيال الفلاسفة. وإذاً فأرسطو مضطر إلى أن يلقي بنفسه في المثالي تبعا لأفلاطون ويحاول هو أيضاً أن يرسم صورة لدولة فاضلة ويخصص لهذه المحاولة لا أقل من كتابين كاملين، ولا يخفى ما في ذلك من تعسف من ذي عبقرية مثله. ويقارب ألا يكون ثم حاجة إلى القول إن أرسطو في أجواء رفيعة كهذه لا يحلق عالياً ولا على ثقة مثل ما يفعل أفلاطون، فإن الصورة التي رسمها من مدينته الفاضلة ناقصة عن جمهورية أفلاطون التي طالما عيبت. لا مشاحة في أن بها قسمات عجيبات وتعاليم كثيرة وعملية لكل أجزاء السياسة وعلى الخصوص للتربية. غير أن هذه المدينة التي أسسها أرسطو لم تنل قسطاً من الحياة. ليس ذلك لأنه اقترح فيها أياماً مما لا يقبل التطبيق، بل على الضد من ذلك قد عنى بأن يجمع من الأحداث الواقعية ما بدا له أنه الأفضل. وحين يتحدث عن أراضي الدولة وامتدادها وموقع المدينة والصفات الطبيعية لسكانها والعناصر الضرورية للمجتمع السياسي والحقوق الأساسية للمواطنين يشعر المرء بأنه يستمد تقريراته من الواقع ويلتزم في ذلك الحدود الحكيمة. غير أن هذه القطع المجمعة بعناية والتي كل منها على حدة لا شبهة في أنه نفيس لا تؤلف كلاً منظماً تنظيماً مذهبياً بعيد الغور مثل مدينة أفلاطون. ليس في عمل أرسطو شيء مما لا يستسيغه الذوق، ولكنه خلو من الجمال، خلو من المنفعة تقريباً. كان خيراً له من خطر العثار أن يضل في سبل أستاذه الخصبة. فإن هذه الجمهورية المثالية بالنصف والواقعية بالنصف هي

شاحبة بل ميتة إلى حد أنها تكاد تكون غير معروفة. فالكلام عنها يوشك أن يكون استكشافاً لها أول مرة، ولم تك القرون اللاحقة ظالمة إذ خلدت جمهورية أفلاطون وتركت الأخرى في زوايا النسيان.

غير أنه إذا كانت عبقرية أرسطو قد ضعفت بعض لحظات فإنها تستعيد كل قوتها وكل مزاياها حينما تتنزل من العقليات المجردة إلى التاريخ، ولا تقصد إلا قصد تعميم الأحداث. ليس من رجل دولة، مهما كانت لباقته، إلا واجب عليه أن ينتفع بدراساته للأوليغرشيات والديمقراطيات والجمهوريات وتنظيم السلطان في كل من هذه الحكومات وعلى الخصوص دراسته الثورات، وهو موضوع عالجه بضرب من الامتاع وبنجاح لا مثيل له. وإن أفلاطون في هذه النقطة الأخيرة دونه إلى ما لا نهاية في الأمور العملية، وفي هذه المسألة التي كلها تجربة ينخدع سقراط عن نفسه تماماً إذ يبحث في حلها بواسطة البسيكولوجيا كما يعيبه عليه بحق أرسطوطاليس إن نظرية الثورات هي خاتمة سياسة أرسطو كما بيّن هو ذلك ولا يمكن في الواقع أن يُتصور لها موضع آخر، فإن علم السياسة يبدأ بدراسة المجتمع والدولة ثم يجتاز بعد ذلك كل الأشكال التي تكسوها الدولة، وآخر بحوثه إنما هو البحث عن الأسباب التي تودي بها والوسائل التي تحفظها. وهنا أرسطو ليس أعلى من أفلاطون فحسب بل هو أعلى من كل من خلفه إلى هذا اليوم، فهو على الإطلاق غير منافس. لا شك في ان مجموعة الدساتير كانت هيأت له مواد غنية، وها نحن أولاء لا نزال نرى هذا في المؤلف الذي ليس إلا وجيزها فأي مقدار كان فيضها؟ لكن ها هنا عمل العبقرية، إنما هو أن يجمع في نظرية مذهبية كل هذه الأحداث التي هي حقاً متشابهة فيما بينها، ولكن التاريخ قدمها مبعثرة لا رابطة بينها. رتّب أرسطو، واحداً واحداً، كل أسباب الثورات وحدد عددها مقتصراً على العموميات أوسعها وأضبطها معاً. ثم إذ قد عدّد هذه الأسباب يبيّن كيف يعمل كل واحد منها على حسب المبادئ المختلفة للحكومات. وكما أنه كان يعتبر الثورات في مجموعها فهو يدرسها بتفاصيلها الدقيقة مبرزاً دائماً سنداً لنظرياته حجة

الأحداث التاريخية. فكان نظر الفيلسوف نفّاذاً وحكيماً إلى حد أنه في زماننا هذا بعد إضافة ألفي سنة من التجربة وبعد هذه المغايرة اللانهائية للأحداث الجديدة التي زادتها سنو التجارب على تاريخ المجتمعات الإنسانية يصعب أن يقال أكثر مما قال أرسطو في هذا الموضوع. ليست واحدة من الظواهر السياسية التي جاءت بعده لا تدخل في الإطارات التي رسمها من قبل. فليس علينا أن نعصر كثيراً نظرياته لنستخرج منها ما هو كالنبوءات المعصومة. لا شك في أنه يمكن أن تتلقى دروس نافعة جداً في دراسة الثورات الحديثة وعلى الخصوص تلك الثورة الكبرى التي جددت المجتمع الفرنسي في آخر القرن الثامن عشر. غير أن التعاليم التي استخرجها الفيلسوف من الثورات القديمة لا تزال حقة وحتى الآن هو الوحيد الذي جمعتها حكمته. على أن نظرية الثورات لا تزال دائماً موضوعاً واسعاً وشائقاً جداً ربما يستهوي يوماً ما عبقرية أرسطو ثان. وفي انتظار ذلك اليوم فإلى مدرسته يجب أن يذهب ليتعلم فيها. فعلى رغم الجهود الفكرية لأعمال تفصيلية شهرت مؤلفيها لا تزال المدرسة المشائية هي الوحيدة التي يمكن أن يدرس فيها أي امرئ شاء أن يقف بنظرة عامة على أسباب الثورات وعلاجاتها.

نظرية أخرى بالغة غاية من الأهمية هي أيضاً كلها لفيلسوف اسطاغيرا هي نظرية السلطات الثلاث. يميز أرسطو في السلطان العام ثلاثة ضروب على حسبها يعمل: سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية وسلطة قضائية. يشرح كل واحدة منها على انفراد لكي يبيّن كم هو ضروري لحياة النظام أن تكون هذه السلطات متميزة بعضها عن بعض فلا توضع أبداً في يد واحدة بعينها. وعلى رأيه فلا مسألة واحدة يشتغل بها الشارع، إذا كان حكيماً، أهم من العناية بهذه المسألة. ومتى أجيد تقسيم هذه السلطات أجيد نظام الدولة كلها. وتمتاز الدول على الخصوص بعضها عن بعض بالاعتدال المتغاير لهذه العناصر الثلاثة. وعند أرسطو لا جدال في أن السلطة التشريعية تتركز في الجمعية العمومية للمواطنين الذين هم، في كل مدائن إغريقيا الصغيرات، كان يمكن أن يجتمعوا بغاية

السهولة. وهو يعدد اختصاصات الجمعية العمومية ومن أعظمها خطراً بعد سن القوانين وانتخاب الحكام مراجعة حسابات الدولة. يفهم المرء بلا عناء أن الاختصاصات تختلف تبعاً لاختلاف أنواع الحكومات، فالجمعية العمومية ذاتها ربما تتألف على طرائق مختلفة تبعا لعدد الذين يؤلفونها والمقدار المتغير من النصاب الذي يخول دخولها.. الخ، في الديمقراطيات وفي الأوليغرشيات بل في الارستقراطيات والجمهوريات. كذلك قد تثار مسائل لا اقل عدداً ولا أقل أهمية في أمر السلطة التنفيذية. ما هي الوظائف العامة الرئيسة؟ وكم يجب أن تكون مدتها؟ وإلى من يوكل أمرها؟ وكيف يعينون فيها؟ وأي الوظائف يمكن الجمع بينها من غير خطر بل بفائدة؟ زد على هذا هل جميع الوظائف تناسب جميع الحكومات؟ أليس بعض الوظائف خاصاً بالشكل السياسي الفلاني ومضاداً للشكل الفلاني الآخر؟ وأخيراً بعد تنظيم الجمعية العمومية والوظائف يتكلم أرسطو على تنظيم المحاكم ويقف عند ثلاث نقط خاصة: موظفيها وقضائها وطريقة ترتيبها سواء بالانتخابات أو بالقرعة. وتكاد لا تكون حاجة للتنبيه على أن كل هذه النظريات تستوقف الأبصار فإن قسمة السلطات لا تزال عندنا وفي سائر الحكومات النيابية مسألة رئيسة كل الدساتير الحرة تفصل بعضها عن بعض كما يفعل الفيلسوف وأياً كانت فروق الزمان والظروف السياسية فها هنا لا يزال أرسطو إماماً يؤتم به لا للفضول العلمي فحسب بل للاستفادة أيضاً.

تحت هذه النظريات الكبرى التي تسبغ على مؤلفه ما شئت من قيمة نظريات كثيرة أخرى يحسن ألا يغفل أمرها وإن تك أقل في باب الجوهرية، بعضها ينبغي أن يكون لها عندنا أثر خاص. يعرضها أرسطو تارة لمناسبة آراء أسلاف له ينفذها وتارة لمناسبة آرائه الشخصية. مثال ذلك تنفيذ الشيوعية الذي عنى به عند درامة مذهب أفلاطون. وإذ يتكلم على مؤلف فيلياس الخلقيدوني يتفحص تلك المسألة الأخرى مسألة المساواة في الأموال التي قدر لها كمسألة الشيوعية أن تبعث أكثر من مرة وإن لم تكن أدخل في باب العملي. وإذ يعرض لأفكار

أبوادموس الملطي يتساءل معه إلى أية نقطة يمكن أن يكون التجديد في السياسة نافعاً أو ضاراً بالدول، وبأي مقياس يناسب إدخال التعديلات على الدستور. مسألة خطيرة جداً يجب على كل شارع بصير أن يتخذ له فيها وضعاً وأن يحلها من قبل حتى لا يترك أمرها إلى مصادفة الثورات. وفي موطن آخر يعالج أرسطو مسألة التغريب إجراء استخدمته سياسة الجمهوريات الإغريقية، وفي الحكومات البرلمانية هو مجرى منظم تتذرع به الأكثريات فتصيب منه فائدة كبرى. لكن على أثر هذه المسألة الخاصة كل الخصوص يضع الفيلسوف مسألة أعم ويتساءل عما يجب أن يكون محل العبقري في المدينة. حينما يخلق الله بين المجتمع السياسي الذين هم جميعاً سواسية واحداً من تلك الشخصيات النادرة التي تفوق أهليته أهلية الآخرين جميعاً ماذا يصنع به؟ رده إلى المستوى العامي ألا يكون إهانة له؟ «هؤلاء الرجال الأعلون هم آلهة بين الناس، لم يسن القانون لهم لأنهم هم أنفسهم القانون الحي». فإذا قصد على إخضاعهم للدستور فإنهم يجيبون بما أجاب به الأسد على المرسوم الذي أصدرته جماعة الأرانب بالمساواة العامة للحيوانات: (يلزم أن تؤيد أمثال هذا المزاعم بأنياب وبراثن مثل ما لنا). إن نفي عظماء الرجال لفائدة المساواة العامة، وهي قاعدة ضرورية للمدينة، أمكن أن يكون نافعاً للدولة أحياناً. فإن ارغوس تلك السفينة العجيبة في أساطير اليونان قد جرت بأسرع مما كانت بعد أن تخففت من ثقل هرقليس بأن تركته على البر. غير ان تلك قسوة ينبغي تركها للخرافة وللدول الفاسدة. ما ينبغي أن يصنع بالرجل العظيم هو أن ينصب رئيساً على المدينة لا لفائدته بل لمنفعتها. فإن السلطان إذ يوكل إلى مثل الأيدي هو أنفع للدولة منه لمن يحمل عبئه. لقد زعم أنه قد استكشف في الاسكندر صورة «هذا الملك الطبيعي» الذي فرضه أرسطو على المدينة وحبائله هدم المبدأ الأساسي للمجتمع المدني. لقد أريد أن يرى في هذا الالماع الموهوم تملقاً من المربي لتلميذه الملكي. لم يكن من ذلك شيء. وليس ذلك إلا فرضاً باطلاً وهزؤاً، ما دام أن أرسطو بعد هذا بقليل من السطور يهدر في حق أبناء الملوك تلك الوراثة التي أجلست الاسكندر على

العرش ويبين ما فيها من ظلم وأخطار محيقة. وأن أرسطو إذ يخول العبقري وحده تبوؤ السلطان لم يكن ملقاً بل كان حكيما بصيرا. ولم يكن مثل فريقلس الذي كاد يكون سيداً للجمهورية قرابة أربعين عاماً عنه ببعيد. وقد جاءت بعده أمثلة أخرى تثبت حصافة الفيلسوف. فقيصر وكرومويل ونابليون في عصرنا على ذلك أدلة ساطعة. فالعبقري يحتل من المدينة المكان الأرفع ويخطئ الشارع أن يهدده بقانون التغريب الذي لا فائدة منه. على أن العبقري هو أندر وجوداً من أن يلتزم الشارع بأن يشرع ضده. وعلى رغم ما به من صنوف البعد عن مستوى العامة فإنه على العموم أعم خيراً من أن تهدره الشعوب أبداً عوضاً من أن تنتفع بمواهبه. وقد كانت الإنسانية على رأي أرسطو، إذ إنها بررت الاغتصاب كلما كان العبقري هو المغتصب، لأن منفعة العبقري تتحد في غالب الأحيان مع المنفعة العامة. فالشعوب تستخدم الرجل العظيم لمنفعتها بأن تضعه على رأسها.

أما في المجرى العادي للأشياء فإن أرسطو قلما يكون نصيراً لسلطان الفرد بحيث إنه جهد بكل الوسائل أن يثبت استحقاق الأكثريات للسيادة السياسية ورتب لهذه النقطة مناقشة خاصة، ووازن بين الأدلة التي يمكن أن يقيمها المطالبون بالعروش، وأصغى إلى مطالب الغنى والفقر، بل إلى مطالب الفضيلة والكفاية. وبعد تحقيق طويل ودقيق أعلن رأيه لمصلحة كتلة مواطنيه على وجه حازم حقيق بديمقراطي في أيامنا. لا شك في أن الأفراد فرداً فرداً في كتلة العامة ليس لهم من القيمة شيء كبير، لكنهم بجميعهم لهم قيمة عظمى. «كمثل الطعام تسهم الجماعة في نفقاته هو دائماً أجل قدراً من طعام يقدمه أحدهم». وذلك كثروة الجماعة التي هي دائماً أكبر من ثروة أغنى مواطن، ولو أن الجماعة مؤلفة من الفقراء. وذلك أيضاً كقوتها التي لا تقاوم فلا يستطيع قويُّ الرجال أن يقاومها. حكم العامة في الفنون حسن جميل مع أن الأفراد الذين يؤلفونها ليسوا فنانين، وإذا كان لا بد من معمارين للحكم على عمل معماري فإن الذي يسكن البيت أولى بأن يعلم أكثر من ذلك الذي يبنيه ما فيه من حسن أو غير ملائم. وقد يمكن الحكم على عمل فني من غير معرفة الفن. كذلك العامة تحكم على وجه

يكاد يكون معصوماً من الخطأ في أهلية القضاة الذين تختارهم هي. لأنها هي التي يقع عليها فعل السلطان فهي على الخصوص التي تحسن الحكم فيه، ومع ذلك ففكرة أرسطو أن سيادة الأكثرية ليست إلا إضافية، فإن السيادة المطلقة لا تكون إلا للقوانين المؤسسة على العقل، وهذا مذهب أفلاطوني بحت نراه يظهر من جديد في أيامنا، وقد اعتنقه كبار العقول في كل الأزمان لأنه هو وحده الحق وهو وحده العملي.

تبقى نظرية أخيرة ترتبط عن قرب بالنظرية السابقة وهي في الحال الحاضرة للمجتمع الفرنسي يجب أن تهمنا على الخصوص. وهي نظرية الطبقة الوسطى. لقد جعل أفلاطون في الاعتدال سعادة الفرد ونظام الدولة واستقرار السلطان، فلما نقل أرسطو هذه القاعدة القوية إلى أدبه حاول أن يثبت أن الفضيلة هي على العموم حد وسط بين افراطين متضادين. وتبعاً لهذه النظريات توضع في السياسة قوة الدولة في الطبقة الوسطى للمواطنين الذين ثروتهم كذلك بعيدة عن الثروة الضخمة وعن الفقر المدقع. هؤلاء المواطنون هم خير الكل لأنهم أعقلهم. لا يصيرهم الفقر إلى الانتقاض ولا تدفعهم سكرة الثروة إلى محاولات الطمع الأعمى الذي يجعلهم في صف المنتقضين. إنهم يكفلون للمدينة توازناً قوياً هادئاً يحقق طمأنينتها وسعادتها. فينبغي أن يقرأ في أرسطو تلك الصحف المطبوعة بعجيب من الذوق السليم [ك٦، ب١٠]. ولكن ماذا عسى أن يقول الفيلسوف إذا رأى في أيامنا هذا المعنى العظيم قد حق في بلد يقطنه أكثر من ثماني أو مائة مرة مما كانت تعد أتيقا؟ ماذا عسى أن يقول إذا كان يرى المجتمع الأعدل والأولى ما يكون يرتكز على هذه القاعدة الواسعة؟ كان يريد منذ ألفي سنة أن يؤتيها المدينة التي من دونها تكون دائماً على شفا جرف هار، لقد بقي التمدن بعد اثنين وعشرين قرناً تابعاً لرأي الفيلسوف. وإنه لمن أشرف صنوف الظفر أن تخلق شيئاً فشيئاً وتنمو بلا انقطاع في جميع الدول تلك الطبقة الوسطى التي كان أرسطو يتمناها لدول زمانه بلا جدوى.

إلى جانب أفضال أرسطو هذه فضل واحد يسمو بها إذ يصحبها دائماً ويكون من الظلم أن يسكت عنه ذلك هو فضل الأسلوب. أسلوب أفلاطون يبقى إلى الأبد لا يحاكى برشاقته فحسب بل ببساطته وذوق تفاصيله بل أيضاً بصورته الروائية الحية التي اكتساها. فكل حوار له هو تحفة من الفن ومن الفلسفة في آن واحد. غير أن الحوار لا يمكن أن يكون صورة للعلم. وإذا كانت هذه الصورة التي كان يعجب بها أرسطو كما يعجب بها غيره والتي أثنى عليها في سياسته قد كانت ميسرة لتلميذ سقراط فإنها وعرة على من يشاء أن يحاكيها لأن شخصية سقراط لن تمثل أبداً في تاريخ العقل الإنساني. إن أرسطو الذي كثيراً ما استعار من أستاذه حتى وهو ينتقده قد اجتنب أن يحاول استعارة أسلوبه في مؤلفاته التي وصلت إلينا على الأقل وإذا كان هناك فرق واضح بين الفيلسوفين فهو ذاك. أسلوب أرسطو الذي هو دائماً وجيز وقور بل جاف هو مع ذلك على وفق المواد المختلفة جداً التي يعالجها من المنطق إلى الشعر إلى الميتورولوجيا، وفي السياسة على الخصوص له كل الصفات التي يقتضيها الموضوع. وحتى ها هنا للإيجاز شيء مناسب على الخصوص لم يضر بحركة الفكرة ولا بحياتها. ولو أن أرسطو لا يتكلم بإيجاز التوقيعات فإن المرء يشعر دائماً بنخوة رجل كان يمكن أن يكون شارعاً. ومما لا ينبغي أن يعزب عن العقول الفطنة أن أسلوب السياسة قد احتفظ ببعض أشعة من النور الأفلاطوني نادراً وعلى غير قصد من غير شك. وقليل من قطع الأدب الإغريقي ما يفوق في ألوانه القوية القاسية مناقشة الرق ومناقشة السيادة ومناقشة التغريب، وعلى الخصوص وصف الطغيان الذي يبقى على الزمان أجمل ما يكون من هذا القبيل إذا كان أفلاطون لم يك قد خط هذا الوصف من قبل. فالواجب أن يلح في الاعتداد بمحاسن أسلوب أرسطو. فإن كل الكتاب السياسيين لم يصحبهم مثل هذا التوفيق، فمثلاً أسلوب مونتسكيو مهما كان براقاً بعيد عليه أن يبلغ ذلك التناسب التام، فسبيل أرسطو هي سبيل يجب أن يلتزمها علم السياسة دائماً كما أنه يجب أن يحتفظ على العموم بالحدود التي رسمها له.

وحينئذ يمكن الجزم بأن أرسطو، متى استثنيت نظرية الرق، لم يرتكب خطأ ما في سياسته. فله على ذلك أرفع الثناء. لكن السياسة الأفلاطونية مع ذلك على رغم عيوبها الكبرى في الشيوعية، تظل أرقى منهالاً من جهة النظر التجريدية فحسب بل على الخصوص من جهة النظر العملية. فإن من يعرف كسقراط وتلميذه أن يلهم الفضيلة ويقرع في القلوب ذلك اللهب النبيل، يعمل أكثر بكثير لسعادة الأفراد والدول من ذلك الذي يقصر أمره على أن يبين لهم حالهم الذي كانوا عليه ويقدر ما يرجون في مستقبلهم على ما قد كان في ماضيهم، فإن المثل الأعلى وأعني به العقل لم يشغل ما ينبغي أن يشغل من المحل في سياسة أرسطو، وأما التاريخ فله فيها محل أعظم مما ينبغي.

على بعد الأمد الذي مقداره ألفا سنة توجه إلى مونتسكيو المدائح والانتقادات أعيانها تقريباً. فإن الفكرة التي تدور في روح القوانين هي أقل غوراً من فكرة أرسطو على الخصوص من فكرة أفلاطون. لم يشأ مونتسكيو أن يدرس، مثلهما، الاجتماع والدولة في عناصرهما الأصلية وفي كل صورهما، هو يبحث فقط ماذا كانت القوانين في الشعوب المختلفة في المواد الرئيسة، وكيف أن مبدأ الحكومات قد عدل هذه القوانين؟ موضوع ما زال فسيحاً يسع عن غير مباشرة كل مسائل السياسة ويمتد مع الحوادث أنفسها ومع ضروب ارتقاء التاريخ العام. غير أن الروح الذي يحرك منسكيو هو بالتقريب تاريخي محض، وكان نقصه متناسباً مع قلة ما اعتد بالعقل في علم يجب أن يقدم العقل فيه على كل النظريات أو أن يحكم على كل الحوادث. ليس ذلك بأن متسكيو يجهل النمط الحق أو يستهين به. فإنه يعتقد مخلصا أنه أصعد «إلى المبادئ التي يريد استخراجها لا من الاعتباريات بل من طبيعة الأشياء»، إنه يعلم أن الإنسان «هذا المخلوق اللين الذي يساير في المجتمع أفكار الآخرين وأحاسيسهم هو على السواء جدير بأن يعرف طبعه متى أظهر عليه وأن يفقد منه حتى الإحساس به متى أخفي عنه». فهو حينئذ يرى واضحاً أنه إنما ينبغي أن يسأل الطبع الإنساني المعروف حق المعرفة عن كنه القوانين التي تدبر شؤون الجمعيات وعن كنه

القوانين التي طبقت عليه في الظروف المختلفة جد الاختلاف. هذا هو النمط الأفلاطوني بل هو نمط أرسطو إلى حد ما. غير أن مونتسكيو الذي يلمح النور يكاد لا يتبعه أبداً، وعلى رغم حصافته كلها لم يستطع أن يتقي، لا أقول السقطات، بل الأغلاط الكثيرة في التفصيل التي انتزعت من مؤلفه جزءاً من عظمته ومن فائدته. لقد أعجب الناس بحق بالتعريف المنقوش على جبهة هذا الأثر: «القوانين بمعناها الأمر هنا مع ذلك ليس بصدد قوانين العالم ولا بصدد قوانين الله بل بصدد القوانين الوضعية فهي وحدها التي كان الأوفق تعريفها». فإن الأخرى ليس لها أقل محل في مؤلف فيه القوانين الوحيدة التي هو بصددها هي تلك الاتفاقات المتغيرة التي تبرمها أو تنقضها الإرادة الحرة للناس. غير أن مونتسكيو يبتدئ بخطأ في النمط، وكل كتابه الأول الذي يعالج فيه القوانين على العموم هو «من ميتافيزيقية ضعيفة غامضة». كما يعيب عليه فولتير الذي لا يريد أن يتبعه في هذا التيه وهلفسيوس الذي لانتقاد أنه مسكة من الأحكام لا كما كان ينتظر منه. لا شك في أن عقل مونتسكيو عقل فلسفي، لكنه على التحقيق لم يدرس الفلسفة ذاتها درساً كافياً، وقد استدرجته دراساته التي ألهمته إياها عبقريته والتي فرضتها عليه وظيفته القضائية زماناً طويلاً، فلم يخصص الزمن الضروري لهذه الدراسات الأخرى الأعمق غوراً التي كان من شأنها أن تكشف له المبادئ الحقة. ومتى وضع مؤلفه إزاء مؤلفات أفلاطون وأرسطو يبرز بروزاً كل ما ينقصه، كما يبين أيضاً من أين جاءه ذلك النقص الكثير.

ليس من أحد لم يلحظ تشويش «روح القوانين» الفكرة العامة بينة جداً. لكن تنفيذها ليس كذلك البتة. فالكتب الكثيرة العدد تتعاقب من دون أن يكون بينها علاقات واضحة بل أحياناً من دون أن يستطيع التمحيص الدقيق أن يجد فيها أية علاقة. وشاهد ذلك الخصوص الكتابان السابع والعشرون والتاسع والعشرون. ومع ذلك فإن مونتسكيو إذ يختتم مؤلفه يظن أنه بلغ الغرض الذي كان يبحث جاهداً لبلوغه أو على الأقل غرض الجزء الأخير من أصول القوانين. وهو كمثل الملاحين الذين بعد سفرة محفوفة بالأخطار يلمحون البر آخر الأمر فيصيحون

صيحات الفرح، هو أيضاً يشبه أن يصافح نظام الإقطاعيات كما كانت رفقة إيني في الزمن الغابر تحيي إيطاليا، ويغتبط «بأنه أتم كتاب الإقطاعيات الذي بدأه معظم المؤلفين». ولا يسعنا ألا أن نعترف بأنه على رغم ما قد يستفيد القارئ من هذه الدراسة الطويلة على هدى مثل هذا العقل ربما يحب هو أيضاً أن يرسو على الميناء لكنه يدهش من أن مثل هذا الشوط الطويل يوصل إلى أرض جديبة. لقد بدئ ذلك الكتاب ببراعة المطلع ولكن تلك الأنهاج الجميلة لم تؤد البتة إلى معبد. بين أن المؤلف لم يكن قد ألم به دفعة واحدة وأن مونتسكيو لم يدرك منذ بدء السير السبيل التي يملكها. اشتغل به عشرين عاماً كما يخبرنا هو نفسه. وهذا في الحق ليس كثيراً على مثل هذا المؤلف. لكن المؤلف كلما كان فسيح الجهات كان من الضروري أن يحد بالتحرج وبالنمط الواضح ومع أن المؤلف قد رسم لنفسه من قبل حدوداً ثابتة وعميقة كان يستطيع أن يحتفظ بلا عناء بحدة رواء مذهبه وبأثر طرائفه المقدرة من قبل.

يدين مونتسكيو بكثير لأسلافه الذين يسدي إليهم أحياناً ثناء جميلاً ولكن هيهات أن يعلم بالضبط كل ما يدين لهم به، وتحقيقه الذي كثر ما يخطئ فيه ليس ها هنا بعد بالغاً غاية التمام، لقد استعار أرسطو كثيراً من أفلاطون من دون أن يذكره في الغالب، لكنه كان تلميذه، وزد على ذلك أنه لم يكن ليضيع مؤلف تحقيق. وأما مونتسكيو فقد استعار مثل ذلك من أفلاطون ومن أرسطو وإذا لم يكن قد ذكرهما فلأنه يجهل في الغالب الينابيع التي استمد منها، ينبغي أن يضاف إلى ذلك، على وجه الإنصاف، إنه لم يك ليفهمها حق الفهم، حق أن المرء ليجد شيئاً من التردد عندما يصدر مثل هذا الحكم القاسي، لكن ما للحق من القدسية ما هو أجمل من حقوق العبقري. وإن مونتسكيو نفسه ليقر هذه الصراحة.

فلنأخذ مثلاً نظرية الحكومات الثلاث. إذ ليس ما هو أهم منها لا من حيث العلم على العموم فحسب بل من حيث كتاب مونتسكيو كما قدره المؤلف

نفسه. هذه النظرية واضحة تمام الوضوح في أفلاطون، وأنها أوسع شرحاً وابسط بساطة أيضاً في أرسطو الذي جعلها كلحمة لكتابه ونقل هذا المثل الخصب إلى خلفائه. هذا لا يمكن أن يخدع امرؤ عنه فيما يظهر. في السيادة واحد وعدة والجميع تلك هي الحدود الثلاثة الممكنة من دون سواها. ومع ذلك ماذا يصنع مؤلف روح القوانين؟ هو يمايز بين حكومات ثلاث ممايزة يظنه أنه تلقاها من أيدي التقاليد. لكنها هي الجمهورية وحكومة الفرد والحكومة المستبدة، ولا يرى منسكيو في ذلك ما يرتكبه من ضروب النسيان والتخليط. فمبدئياً الحكومة الاستبدادية تلتبس بحكومة الفرد وسيضطر مونتسكيو نفسه إلى الاعتراف به أكثر من مرة [ك٣، ب١٠] فالفرد الملك لا يختلف عن المستبد إلا بمباشرة السلطان وحدها. والطغيان نوع من حكومة الفرد فسدت وزاغت كما قال ساسة الإغريق فأحسنوا. لكن في الواقع ليستا حكومتين متميزتين. وكثير من الأمثلة يشهد لنا، من دون أن نخرج عن تاريخنا الخاص، بأن حكومة الفرد المطلقة تتغير، كلما شاءت ذلك، إلى طغيان، ولا شيء يفصل بينها وبين الاستبداد على المعنى الخاص إلا أخلاق الشعوب التي تطبق علها ودرجتها من التنور. ولقد نبه هلفسيوس وفولتير فريد يريك ويتربسي (Dieterici 1821 - 1888) على هذا التخطيط الغريب. غير أن له من النتائج ذات الخطر ما لم يروه. فهو ليس خطأ ضد النظرية، بل هو قد جر مونتسكيو إلى أن يؤتي الاستبداد أهمية مبالغاً فيها، وساسة الإغريق، الذين طالما مدحهم بحق، قد اجتنبوا أن يؤتوا الطغيان مثلها. يلزم بلا شك أن يمتهن الطغيان كما قد فعلوا وكما فعل مونتسكيو. ولكن إذا كان الاستبداد هو مع الأسف النظام الذي إليه يخضع جزء عظيم من الأرض فإن الشعوب التي تنوء بحمله والتي هو يجردها من كرامتها لا تستحق التفات الفيلسوف. إنهم كل المستوحشين تقريباً الذين ليس لهم تقاليد ولا تاريخ وأن مصائرهم، مع التسليم بأننا عرفناهم حق المعرفة، يجب أن تثير في أنفسنا الرجفة أو الرحمة لكن لا نتعلم منها. ومن هنا جاءت في كتاب مونتسكيو هذه الاعتبارات الكثيرة الورود والقليلة المتانة متعلقة بمستبدي

الشرق. ومن هنا تلك الشواهد المبهمة وغير المحققة التي أقل ما يقال عنها أنها مشكوك فيها أن لم تكن هزؤاً. وكان يجب على مونتسكيو أن يتذكر القاعدة السامية التي قررها أرسطو في سياسته«ينبغي أن تدرس الطبيعة نامية تبعاً لقوانينها المنتظمة لا في الكائنات ذوات المراتب الدنيا»، وإن هلفسيوس قد كان أحكم وأجدى عملياً من العقل الكبير الذي قام بتفسيره حين يستهين بدراسة مثل تلك الحكومة ويتنكر لها.

لا يمايز مونتسكيو فقط بين حكومتين من مبدأ واحد، بل هو ينسى حكومة ذات مبدأ خاص. لأن التقليد الذي يسلم به والذي يزعم أنه لا يغيره لا يتكلم إلا عن ثلاث حكومات. هذه الحكومة المنسية في التعداد العام هي الارستقراطية، إحدى الثلاث التي هي على الأقل، بسبب الاسم الذي تحمله، يجب أن تستدعي الفحص الجدي. لكن بما أن الأرستقراطية، ولو أنها تكاد تكون غير موجودة في تاريخ المجتمعات، تحل مع ذلك منه مكاناً كبيراً في الصورة الفاسدة للأوليغرشية، فكان على مونتسكيو بعد أن قرر عدد الحكومات الثلاث، ليكون دقيقاً إذا لم يك منتجاً مع نفسه، أن يحلل رابعة وأن يدخل هذا العنصر الجديد في كل نظرياته. فهكذا يبحث في الأرستقراطية كما يبحث في الديمقراطية وحكومة الفرد والاستبداد عما هي طبيعتها ومبدأها وقوانينها وفسادها. لا شك في أن الحدود التي نقلت إلى العلم بواسطة التقليد ليست غير قابلة للتغير. لكن لا ينبغي تغييرها إلا لتجعل أتم مما كانت. فالأرستقراطية بعيدة من أن تكون نوعاً من الديمقراطية حتى أن الشعوب تبغضها بغضاً منكراً وأن معظم الثورات الديمقراطية قد تولدت من الأوليغرشية التي هي بلا شك بغيضة عنده فيما يظهر، لكنها مع ذلك جوهرية عند العلم لأن قوة الأوليغرشية ما زال انتشارها يربى على الأسف لوجودها. فعدم التكلم عليها محو لجزء كبير من التاريخ بواسطة الطي غير الممدوح. ولم يك بأفلاطون ولا بأرسطو شيء من هذا التحفظ الذي لا تنتفع به الحكومات الخبيثة والذي لا يضر إلا الحق.

نظرية تكاد تكون لمونتسكيو خاصة وهي نظرية الحكومات الثلاثة. إنه يميز بين طباع الحكومة الذي يجعلها هي ما هي وبين المبدأ الذي يجعلها تفعل أو المحرك الذي يحركها. وعلى هذا فمبدأ الديمقراطية هو الفضيلة ومبدأ حكومة الفرد هو الشرف ومبدأ الاستبداد هو الخوف، كما أن طباع الديمقراطية إنما هو أن تديرها الأمة أو بجزء منها، وطباع حكومة الاستبداد ألا يكون له من قاعدة إلا إرادة السيد مهما كان على غير نظام وكانت له من الأهواء أشنعها.

نظرية مبدأ الحكومات هذه قد أثارت أشد الانتقادات حدة ورأى مونتسكيو أنه مضطر لتفسير فكرته. فإن نزع الفضيلة عن حكومة الفرد كان للحكومة التي كان يعيش في ظلها اتهاماً خطيراً لم يكن المؤلف ليتعمده، فصرح أنه ما كان يعني بالفضيلة إلا الفضيلة السياسية أي حب الوطن والمساواة. ولم يكد هذا التفسير يكون مرضياً. لأن إنكار حب الوطن على الدول الملوكية إنما هو سبة جديدة يلصقها بها. وإن الملك يشبه أن يدعي دائماً أن خدمته خدمة للدولة. وكلمة لويس الرابع عشر: «الدولة هي أنا» مهما كان بها من كبرياء هي أيضاً تحية لمبدأ الوطنية هذا الذي كان مونتسكيو ينازع حكومة الفرد إياه[(١)].

لا ينكر مع ذلك أن لهذه النظرية ظاهراً من الحق. ولقد نبه أفلاطون وأرسطو منذ زمان طويل على أن الطاغية يملك على رغم إرادة رعاياه في حين أن الملك لا يملك إلا وفقا لهذه الإرادة. ونظرا إلى أن العنف المسلح بالقوة يلقي بالضرورة الرعب في القلوب فلم يك مونتسكيو ليزيد على أن ترجم فكرة حقة عريقة في القدم بأن جعل الخوف مبدأ للاستبداد. في هذه النقطة كانت النظرية قابلة للتأييد. غير أن الرهبة تكره الناس في الغالب من الأمر على أعمالهم في الحكومات الديمقراطية والملوكيات. وفوق ذلك فإن الديمقراطية لا تأبى الشرف والملوكية لا تأبى الفضيلة حتى بالمعنى الضيق الذي يقصرها عليه

(١) برجع مونتسكيو إلى الحق ويناقض نفسه بأن يؤكد أن حكومة الفرد تفسد حين نرى أن عليها كل شيء للملك وليس عليها شيء للوطن. (ك٨، ب٧).

مونتسكيو، فالنظرية حينئذ كانت صادقة وكاذبة معاً. ذلك ما لم ينتبه إليه مونتسكيو إلا عندما ظن أنه يدرس الملوكية على العموم فلم يدرس منها في الواقع إلا ملوكية لويس الرابع عشر ولويس الخامس عشر. حق إنه كان للشرف عمل في كثير من الأشياء في عهد هذين الملكين. غير أن الفضيلة السياسية لم تكن مجهولة في ذلك الزمان الذي أخرج فوبان وفابير وكاتينا وفينيلون ومنتوزيي وكثيراً غيرهم. وإن الشرف بما به من دقائق قوية وتافهة يقود أحياناً المعيات التي رسم منها مونتسكيو صورة غير مرضية، وليست المعيات معروفة إلا في حكومات الأفراد. غير أن الملوكية الفرنسية كانت قد عاشت قرابة ألف عام من دون أن يكون لهذا المبدأ فيها نماء. فلم يكن هذا المبدأ ليؤثر البتة في الدولة الأثر الحاسم الذي كان يسنده إليه مونتسكيو حتى حينما ساد فيها هذا المبدأ سيادة وقتية، في حين أن العلم لا يستمسك إلا بما هو جوهري ولا متغير. ماذا عسى أن يقول ساسة اليونان إذا كان قد حدثهم محدث بعدة مبادئ في الدولة؟ فافتراض أنه يمكن أن يقاد الناس، المواطنون، بوسائل على نحو من هذه الضعة ومن هذا العبث، وافتراض أنه يمكن أن ينقل من الدولة إلى فرد كل الإحساسات التي تجعل القوة والسعادة في المدينة، وأنه يمكن أن يفرد ملك بالإخلاص الذي لا ينبغي إلا للوطن وأن يحس الناس بين يدي مستبد هذا الخوف النافع الذي لا ينبغي أن يحسه المرء إلا بين يدي العدل والفضيلة، كل هذه الفروض من شأنها أن تدهش لها أرسطو وأفلاطون وألا يكون فهمها إياها إلا بشيء من العناء. في الواقع ليس للدولة إلا مبدأ واحد كما أنه ليس للفرد إلا مبدأ واحد: ذلك هو مبدأ الخير، مبدأ العدل، مبدأ العقل الذي ينبغي أن يخضع له المواطنون والحكام، الطغاة والرعايا، وإليه يؤدون على الأقل ظاهراً من الإجلال. فلأن يقع مع ذلك في غالب الأحيان ألا يكون لهذا المبدأ الشريف القوي فعله كله ويستبدل به إجراءات وضعية فذلك ما هو في الواقع أظهر من أن ينكر. لكن الفيلسوف يجب عليه ألا يلتفت إلى ذلك إلا ليعيبه، وأن يخشى، إذا هو وقف، على جهة المحاباة، عند تفحص هذه الرذائل السياسية، أن يتنكر للإنسانية ويشجع ضلالاتها.

من هذه النظريات المزعومة اثنتان تكادان لا تستحقان التفات الحكيم إلى حد أنهما على التحقيق هما اللتان تذهبان بالدول التي كان ينبغي مع ذلك أن تنهضا بها وتكفلا بقاءها. فالشرف، كما يعنيه مونتسكيو قد عجل بخراب المملكة الفرنسية: «فإن الوهم الذي يقوم بكل شخص وبكل ظرف» قد شارك في تراخي الروابط السياسية وفي إفساد العلاقات الحقة بين الملك ورعاياه، وقامت فجاءة ملوكية محفوفة بمعية مخلصة لكنها عاجزة بمعزل من الأمة التي لم تكن تعرفها والتي لم تلبث أن أصابتها بالضربة القاضية. الشرف «بما له من إيثارات وامتياز» كان قد أوجد فراغاً فسيحاً حوالى الملك، وهذا الجو المفتعل، الذي لم يكن لسائر الدولة به يدان، لم يلبث أن خنق أولئك الذين كانوا يظنون أنفسهم يتنفسونه. وإذا كان الشرف مضيعة للملوكيات فلا يكاد الخوف يكون أجدى منه على المستبد، لا شك في أنه يفرضه على الأغيار فرضاً لكنه يتأثر به هو نفسه وكثيراً ما وقع في أحبولة مؤامرات شعوبه بل مؤامرات الأثيرين عنده. ولم يك أرسطو ليخدع نفسه البتة حين كان يعلن، وفاقاً للتاريخ، أن أقل الحكومات ثباتاً حكومة الطغيان على رغم احتياطاته ومكائده. وأخيراً يبقى مبدأ الفضيلة في الديمقراطية. هذا هو أدخل ما يكون في باب الحق. غير أن مونتسكيو كان يجب عليه أن يرى أن هذا المبدأ ما كان ليطبق على الديمقراطية فقط فإن الفضيلة السياسية، أعني حب المواطنين الحكومة التي تدبر شؤونهم، هي الركن الضروري لبقاء كل الحكومات بلا استثناء، تلك مقولة كررها الساسة الإغريق بكل الصيغ، حتى أن فولتير[1] بسلامة ذوقه قد أعلنها كما أعلنوها، وهي تدين حتماً، ولو على درجات مختلفة، الاستبداد، لأن لا أحد يحب الظلم، وتدين الشرف لأن قواعده الدقيقة كثيراً ما تناقض العقل الذي هو وحده خليق بأن يحبه الإنسان.

---

(١) يقول مونتسكيو في رسالة إلى الأب خوسكو في أغسطس آب سنة ١٧٥٢: «أما فولتير فإنه أفطن من أن يسمعني» فالكلمة لاذعة ولكنها ليست حقة وتثبت ذلك ملحوظة فولتير.

غير أن نظرية مبدأ الحكومات هذه هي في ذاتها باطلة كان ينبغي فوق ذلك أن تحمل نتائج ليست اقل منها بطلاناً. فقد كان أفلاطون وأرسطو يجعلان للتربية أهمية ليس فيها من الغلو شيء مهما كانت كبيرة. كذلك مونتسكيو خصص كتاباً من مؤلفه لهذا الموضوع الجوهري. ولكن مذهبه قد جره إلى أن يضع بادئ ذي بدء قاعدة هي أن قوانين التربية يجب أن تكون تابعة لمبدأ الحكومة، ولم يتردد في أن يستنتج من ذلك أن «هذه القوانين في حكومات الفرد ينبغي أن يكون موضوعها الشرف، وفي الجمهوريات الفضيلة وفي الاستبداد الخوف». وفي الحق أن مونتسكيو قد قال أقوالاً ملؤها الدقة والرشاقة على التربية في لاملوكية. وفوق ذلك انصف تربية الفحولة التي فرضتها الدول القديمة على الأولاد. بل أحياناً، في إعجابه بإغريقيا وبروما، لم يكن منصفاً نحو زمانه الذي على رأيه ما كاد يكون إلا «للنفوس الصغيرة». لكن أليس أنه غلط في موضوع التربية الشريف هذا، حين يصوغ في قالب مبادئ ضرورية ونافعة تلك الضروب من الإسراف الأعمى الذي يفسد التربية ويشوهها؟ ألم يكن لهلفسيوس الحق ألف مرة حينما يستغرب أن في روح القوانين «يعلم ما يلزم أن يعمل لتثبيت ما هو شر». وأنه يستطاع أن يتصور «أن في مادة الحكومة والتربية توجد مسألة أخرى غير معرفة ما هو الأوفق لتحقيق سعادة الناس». وعندما درج مونتسكيو على هذا المنزلق وصل إلى أن يطري حكومة الجزويت في باراخواي بأن جعلهم هم وغليوم بن في مستوى لوقرغس. وقد يصل من هذا إلى أن يوصي بشيوعية الأموال التي اقترحها أفلاطون، والقضاء على التجارة مع الأجانب وعلى كل علاقة معهم. تلك مطاوعة عمياء للمنطق. وإن المبادئ التي تدفع مثل هذا العقل إلى أمثال هذه نتائج باطلة أضلته إلى هذا المدى.

وهاك خطأ ليس بأقل خطراً وهو نتيجة الأخطاء السابقة يملأ الكتاب التالي كله، وهو أن القوانين التي يسنها الشارع في جميع المواد يجب أن تكون، كقوانين التربية، تابعة لمبدأ الحكومة. فالقوانين لأجل أن يجوز تشريعها ينبغي أن تشعر في الجمهوريات بالفضيلة أي حب المساواة والكفاف، وفي

الملوكيات أن تتعلق بالشرف «ابن النيل وأبيه» وأخيراً في الدول الاستبدادية وهي فيها مع ذلك غير كثيرة أن يمسك الرعايا أبداً على الرهبوت. يعلق مونتسكيو على كل هذا من الأهمية إلى حد أن اعتباراته فيما يتعلق بالاستبداد أطول مما اختص به الديمقراطية والملوكية. ولما أنه لا يسع المرء في مثل هذا السبيل إلا العثار فمن هاهنا جاء تصريحه بأنه نصير بيع الوظائف بيع السلع. ولأجل أن يبرر هذا الخرف المحزن بلغ به الحال أن يؤثر رأي سويداس وأنستاس على رأي أفلاطون. يقول: «لكن أفلاطون يتحدث عن جمهورية مؤسسه على الفضيلة ونحن نتكلم على ملوكية. وإذاً ففي مثل هذه الحكومة متى دفع العوز والشره بطانة الملك إلى بيع الوظائف خلافاً للقانون تجيء المصادفة برعايا خير من اختيار الملك». ومعلوم أي الوظائف يعني مونتسكيو بهذا القول. لم يكن الأمر قاصراً على وظائف الأعباء المالية بل يتعداها إلى وظائف القضاء، ولقد حبا به العرف الجاري إلى أنه لا يتردد في ان يقر هذا السحت الشنيع الذي يجر وراءه ما هو أشنع منه. وفي هذا ينبغي الرجوع إلى المبادئ التي كان يضعها أرسطو حين كان يعيب بيع الوظائف في قرطاجنة «طبيعي أن أولئك الذين اشتروا وظائفهم يجهدون في أن يعوضوا على أنفسهم خسارتهم بواسطتها ما داموا قد وصلوا إلى السلطان بقوة المال. ومن السخف أن يفترض أن رجلاً فقيراً لكنه شريف يريد أن يثرى، وأن رجلاً فاسد الخلق اشترى وظيفة بثمن غال لا يريد أن يثرى». فقد كان فلاسفة الإغريق يعلمون من هذه النقطة الدقيقة أجل بكثير مما يعلم كاتب القرن الثامن عشر، ولم يكن تحت أعينهم كثير من المظالم والمخزيات.

ضلالات أخرى تفيض من الينبوع عينه. ذلك أن مونتسكيو يطالب، ولو على استحياء، بإلغاء التعذيب ولا يجرؤ أن يذهب إلى أبعد من هذا التصريح «إنه بطبعه غير ضروري ما دام أن أمة متمدنة جداً وهي الأمة الانكليزية استطاعت أن تقضي عليه من دون ضرر». لكن لما أن القسوة في العقوبات تناسب بالبداهة الحكومة الاستبدادية التي مبدأها هو الرهبة فقد شاء مونتسكيو أن يبقي على

التعذيب في هذه الحكومة. إنه يجده لها مناسبا. بل يكاد يذهب إلى تبرير ما ارتكب الإغريق والرومان من الفظائع في العبيد، غير أنه «يسمع صوت الطبع يصيح به» فيقف في هذا السبيل المحزن حيث ساقه إليه تكلف مذهب باطل وحيث صوت الحكماء قبل صوت الطبع لم يكن استطاع أن يقفه.

وعلىإثر ذلك أيضاً يضطر مونتسكيو إذ يدرس الأسباب التي تفسد المبادئ المختلفة للحكومات إلى تقرير أن الحكومة الاستبدادية تفسد بأن تصير خيراً مما هي. لكنه يتقهقر أمام هذا التناقض الذي لا يمكن تأييده فيقتصر على أن ينبه إلى أن مبدأ الحكومة الاستبدادية يميل دوماً إلى أن يفسد. تناقض يكاد يكون صارخاً أيضاً. ومع ذلك فقد صرح بأن مبدأ أي حكومة هو ذلك الذي يسيرها، وهاك مبدأ الحكومة وهو على التحقيق ذلك الذي يقتلها!

وأخيراً فإن مونتسكيو إذ يتنكر لشواهد التاريخ وعلى الخصوص لشواهد التاريخ الروماني يقرر أن الجمهورية إنما تكون للدول الصغيرة المساحة، والملوكية للدول ذات المساحة المتوسطة، وأن الاستبدادية وحده الخليق بإدارة إمبراطورية كبيرة. ويذكر دليلاً على ذلك الصين التي كان لا يكاد يعرف من أمرها في زمانه إلا القليل والتي لا تزال نسيء معرفتها إلى اليوم، كذلك كان ينكر شاهد الملوكية الإسبانية التي كان فيها الاستبداد أقل ضرراً على التحقيق من التعصب الديني ومن الافراط في الخرافات التي حق له أن يتهمها به .

ربما يكون مستطاعاً أن ننبه أيضاً في مؤلف مونتسكيو على ضلالات آخر أوحت بها إليه تلك النظرية الباطلة نظرية مبدأ الحكومات. لكن أليس خيراً من ذلك أن تتجه إلى ما هو محل للإعجاب في روح القوانين؟ فإن هذه المواد الخطيرة التي يسنها التشريع عند جميع الشعوب لم تك لتدرس بسعة من النظر وساطع من البيان بل بكثير من الرشاقة مثل ما صنع مونتسكيو بعد النظرية العامة للحكومات يعرض مونتسكيو لحرب الدفاع والهجوم والحرية الدستورية والمدنية والضرائب والمناخ والرق المدني والمنزلي والسياسي والمواطن

والأخلاق والتجارة والنقد والسكان والدين الخ، وعلى كل هذه الموضوعات يسلط من النور أشعة لألاءة وهو لا يستلهمها من العقل وحده كما يكون غيره يفعل بل يسائل عنها التاريخ يفسره بحصافة سامية، وكان يعتمد في درسه على مقتني العصور جميعاً وعلى أخلاق الشعوب جميعاً وعلى شواهد المؤرخين أجمعين وأفكار الفلاسفة، إن لم يكن يعرض كل ذلك بالضبط الكامل فعلى الأقل بنوع من التحمس ومن الفطنة لشد ما نحمل على قراءته والتفكير في آرائه. وإن مونتسكيو الذي دفع في «الرسائل الفارسية» انتقاده وحبه للمشكلات إلى حد الجرأة هو كذلك مجدد في مؤلفه الكبير وإن يك فيه أشد تحفظاً وأرزن وقاراً. ومع احترامه للدين، وإن كان دائماً في أمره محايداً يشهر بما ارتكبته الكنيسة من الجور، فهو ينبغي أن يحد من ثروات الكنيسة وينبه إلى أخطار الرهبنة والأديرة وعدم فائدتها. وإن حملته للقلمية البليغة على محكمة التفتيش وفظاعتها وعلى استرقاق الزنج لم يوهن من قوتها ما بها من التهكم. ولقد أقام نفسه للعقل وللإنسانية ولياً في فترة من القرن الثامن عشر حيث لم تكن بعد هذه المسائل النبيلة قد عالجها من الكتاب إلا القليل ولم تكن قد صارت بنوع ما ضرباً مما قد أجمعت عليه الفلسفة. إنه يكشف لفرنسا أهمية حقها الإقطاعي الذي كان لا يكون مفهوماً بل كان منسياً. يفرغ مسحة قوية على هذا الموضوع الذي يشغل بلا شك محلاً في روح القوانين أوسع مما ينبغي لكنه عظيم الفائدة للأمة. وإنه يسدي إليها خدمة أكبر إذ يفسر لها ميكانيكية حكومة هي جارة لها وإذ يهيئ صيغة لجميع التأملات الجدية الخصبة لكل أولئك الذين كانوا حينئذ يتوقعون من الملوكية الإصلاح السياسي. إن تحليل الدستور الانكليزي على نحو ما صنع مونتسكيو يمكن أن يظهر لنا الآن غير كاف وغير مضبوط. فإنه هو نفسه يناقض نظرياته، وإن إحدى السلطات الثلاث التي كان الوفاق بينها، على رأيه، هو قاعدة الدستور الانكليزي نفسها، لم تكن تحل في الواقع منه محلاً ما: وهي السلطة القضائية لكن على رغم هذه العيوب فإن هذا التحليل الذي هو جديد وقتئذ كان من شانه أن يلفت العقول جميعاً بأن جعل لجميع الآمال

اتجاهاً اجماعياً تقريباً. كان الزمان في صف مونتسكيو. فرنسا لم تستنسخ الدستور الانكليزي لكنها بطبيعة الأشياء استطاعت أن تؤسس حكومتها على مبادئ مشابهة له وإن تكن من عناصر لا شبه بينها وبينه. فإن ما بالدستور الانكليزي مما يستحق الإعجاب هو شيء من اعتدال السلطان، به من الحكمة ما يعطيه حرية العمل بأن انتزع منه جميع الإفراطات على التقريب، وبه من العدالة ما يرضي جميع المزاعم المشروعة التي تتنازع إدارة المصالح الاجتماعية، غير أن مونتسكيو كان مطواعاً أكثر مما ينبغي لذوق الاستشكال وللشذوذ الذي أضله أكثر من مرة بأن زعم أن «الانكليز قد أخذوا عن الجرمان فكرة حكومتهم وأن هذا النظام الجميل قد كان موجوداً في الغابات». هذا الرأي الغريب قد فند ولكنه كثيراً ما تجدد بعد مونتسكيو وفي ظل اسمه الكبير. وذلك لا يدفع عنه البطلان. فإن انكلترا ليست مدينة إلا لقوة بعض الظروف بسعادة أنها الأولى في أن فيها شكل دستور سياسي فيه تأتلف كل العناصر الاجتماعية. وتوازن السلطات هذا هو حقاً نتيجة التنوُّر والتمدن إلى حد أن عقل الحكماء منذ الأزمان القديمة، هو يتقدم دائماً عقل الشعوب بمسافة طويلة، قد لمح هذا الحل العميق للنظرية الاجتماعية. ولو كان مونتسكيو قد جود قراءة أفلاطون أكثر مما صنع لكان وسمه أن يسند إليه شرف هذا الاستكشاف على وجه أعدل من إسناده إلى المتوحشين أصحاب أرمنيوس.

وفي الحق أن أسلوب مونتسكيو قد شاطر كثيراً في نجاحه، ومع ذلك يجد المرء فيه كثيراً من العيوب نبّه إليها فولتير بذوق معصوم على أنه حاد الإعجاب به وإن كان ينقده. وإنها في الواقع لعيوب حقيقية. حق أن المزايا التي تفتديها ساطعة ولها الفضل على الخصوص في أن هذا الموضوع الجاف كثيراً ما قرئ وكثيراً ما أمعن التفكير فيه. وإن كلمة مدام دي ديفند وإن تك لاذعة هي مع ذلك حقة، فليس من قارئ ذكي إلا رددها وإلا صدمته هذه النكات التي كان يلزم أن تترك للسان أزبك وهذا التعمل اللغوي الذي يوشك ألا يناسب إلا معبد جنيد. قد يذكر أن مونتسكيو كان يريد أن يضع كتابه تحت حماية الموز (الهة

الشعر) ولم يستطع أحد أصدقائه إلا مع الجهد أن يحمله على حذف دعائه إياها الذي كان يريد أن يفتتح به السفر الثاني من روح القوانين.

فقد كان المؤلف يظن أن «هذا الشذوذ يكون سبباً لرواج مؤلف يلزم فيه أكثر من كل شيء آخر التفكير في صرف ملل القارئ بسبب طول المواد وثقلها». ومع ذلك بقيت آثار هذا الذوق الشاذ إذ يقرأ، لا بلا مفاجأة، في رأس الكتاب الثالث والعشرين على السكان دعاء ككريس إلى زهرة. لا شك في أن مونتسكيو محق في أن يجعل، إذا استطاع هذا الموضوع الجاف الذي كان يعالجه، جذاباً سهلاً. غير أنه من حسن الذوق أن يضفي على هذه المواد الخطيرة من الزينة ما يلابسها! نجح في ذلك أفلاطون. لكن مونتسكيو لم يك يكتب حواراً. بل الإطار الذي التزمه لا يناسبه ما اتخذ من استباحات لا يستطيع الذوق السليم على الدوام أن يقاره عليها. فإن أولى صفات الأسلوب وأشدها لزوماً له إنما هي أن يكون صالحاً للموضوع. وقد وضع أرسطو لهذا نموذجاً فاضلاً، وكان يمكن اقتفاء أثره مع تطرية من قسوته شيئاً ما.

وإن هلفسيوس الذي كانت صداقته به تغلو في المخاوف كان يخشى أن يكون في نظر الأجيال المستقبلة «منتسكيو مجرداً من لقب الحكيم المقنن فلا يكون بعد إلا رجل قضاء نبيلاً ألمعياً» وهذا الناقد النزيه كان يتوجع لمونتسكيو وللإنسانية التي كان يمكنه أن يخدمها بخير من ذلك. وفولتير وهو أشد نزاحة وأصدق قولاً كان يصرح بأن هذا المؤلف «كان مؤلف رجل سياسة وفيلسوف والمعي ومواطن». وفي أيامنا لا يقرأ «روح القوانين» على قدر ما ينبغي، ومع ذلك فإن مجد مونتسكيو لم يفقد شيئاً من لألأته.

لا شك في أن كتابه ليس بعد «مجموعة قوانين للعقل والحرية» كما كان يعلنه بطريق فرني. ومنذ سنة ٨٩ نحن نعلم أحسن من ذي قبل ماذا تقتضي الحرية والعقل؟ فقد علمتنا الثورة من حقوقنا أكثر مما كان مونتسكيو بل فولتير يجسران أن يقولاه بل أن يفكرا فيه. لكن على الرغم من فتوحاتنا جمعاء ومن

تقدمنا لا يزال المحل الذي تبوأه روح القوانين منذ قرن كامل مشغولاً به وحده. وليجد المرء شيئاً أكبر منه ينبغي أن يصعد إلى أزمان أرسطو وأفلاطون. غير أن الينابيع العتيقة مهما غزرت لا تزار إلا في النادر لأنه يلزم لتذوقها ألا يخول فضول العقل إلا القليل وأن يؤتي العقل كثيراً، أي أن يهتم بما قد كان أقل من أن يهتم بما يجب أن يكون، وأن تؤثر الدراسة الهادئة للعدل على المشهد الصاخب للتاريخ. وإن لدى مونتسكيو، ليبصرنا ويرضينا، اثنين وعشرين قرناً من التجربة فوق ذلك والإمبراطورية الرومانية بأسرها والمسيحية وإغارة المتوحشين وجريدة الحوادث لجميع الأمم الحديثة. إنه يعرف ويجعلنا نعرف من الأشياء أكثر من أفلاطون وارسطو. فهل كان يعرفهما حق المعرفة؟ هذا ما يجوز الشك فيه أو بعبارة أحسن أنه مهما كان علمه لا يزال يستطيع أن يتعلم في مدرسة هذين الأستاذين التي لم يمارسها قدر الكفاية مع أنه مارسها كثيراً. فالذي ينقصه على الخصوص والذي يقيم مجد السياسة الأفلاطونية وعظمتها هو مثال الكمال. إنه قد غلبت عليه مجاراة عصره في أوهامه ومجاوزته الحدود المقبولة. إن «مثال الكمال» كما كان يقوله له هلفسيوس في نصيحته المخلصة الحكيمة «لا يزيد في الحق على أن يسلي معاصرينا بل هو يعلم الشبيبة ويخدم الأجيال المستقبلة». وكان خليقاً بمونتسكيو أن يستشعر مستقبلاً كان قريباً جداص، وما كان عزيزاً على عبقريته أن تستروح أنه يتقدم الجمعية وإعلان حقوق الإنسان بأربعين سنة.

أفلاطون وارسطو ومنتسكيو أولئك هم الثلاثة الكتاب الخالدون الذين يشرف بهم العلم السياسي. غير أنه إذا لم يكن البتة غيرهم من يمكن وضعهم في صفهم من حيث البسطة ومن حيث التعمق فإنه ينبغي مع ذلك أن يذكر آحاد ليسوا بقليلي الأهمية مهما يكن مستواهم أحط من المستوى السابق فيما يظهر. أولئك هم رجال دولة ومؤرخون وفلاسفة من الطبقة الثانية قبلوا نظريات أساتذة العلم وشرحوها. ففي الزمن القديم ينبغي الوقوف خصوصاً على فولوبيوس وشيشرون.

ليس فولوبيوس على التحقيق كاتباً سياسياً. بل هو رجل حرب ومؤرخ، عاش بعد أرسطو بقرن ونصف قرن تقريباً وشهد خراب إغريقيا التي دافع عنها بوطنية حكيمة ما أجدت عليها. وهو يشهد على الخصوص المشهد الهائل للدولة الرومانية التي بعد أن انتصرت على قرطاجنة تقدمت بخطاً واسعة وبلا خطر بعدئذ نحو السيادة العالمية، ولأجل أن يفهم عنه قرنه وما يليه سر هذه الأحداث المروعة عول على أن يقص عقبيات الحوادث التي في مدة خمسين سنة من الحرب البونيقية الثانية إلى سقراط مملكة مقدونيا قد مهدت للشعب الروماني ملك الدنيا. إنه يقيم أعواماً طوالاً في روما نفسها مرتبطاً ارتباطاً أكيداً بآل اسقيفيون الذين كان يعلم أولادهم فن الحرب وفن السياسة، ويزور الأقاليم الرئيسية في الدنيا المتمدنة، مصر وأفريقية وإسبانيا والغال، ويعرف أيضاً المسرح الذي ستتسلط عليه الدولة الرومانية التي تكفل لها قواها الدافعة النصر الذي لا مفر منه. وحينما كان يكتب فولوبيوس كان يسترشد بتجربته في حياة ملأى بالأعمال قد ابتلته الحوادث فيها بأشد أنواع البلاء. فقد باشر بنفسه الحرب وشهدها زمناً طويلاً وقد أعاد عقله الذي هو نقاد عميق بالطبع من عشرته المتصلة لرجال أولى شهرة ونفوذ. من أجل ذلك لم يك ليقنع بقصص الحوادث بل هو يستنتج منها تعاليم مفيدة ويصرح في بداءة قصصه أن التاريخ هو المدرسة الحقة للسياسة. فانظر كيف أنه إذ بلغ الكتاب السادس بقطع قصصه ليصعد إلى علة ذلك النجاح العجيب ويتلمس في دستور روما سر تلك الانتصارات الكثيرة.

حلل هذا الدستور بوصفه سياسياً وجندياً، وهذا التحليل المملوء بالحصافة جدير بالاعتبار لذاته أولاً ولأنه كان الموحي إلى مكيافللي وبوسوي ومنتسكيو، فلولا فولوبيوس الذي جود مشاهدة ما كان يقصه لتطرق الشك إلى استطاعة تلك العقول الكبيرة أن تنفذ هكذا بعيداً في خفايا العظمة الرومانية، فالفضل لإمامهم الذي فهموه حق الفهم وعرفوا أن يستنتجوا منه دروساً لا ينضب معينها.

غير أن تحليل فولوبيوس هذا لا يهم التاريخ فحسب بل العلم السياسي ينبغي أن يلقي عليه نظره. فإلى العلم مرجع المبادئ التي استنار بها المؤرخ والتي تبين تقدماً وتغيراً حقيقيين بلفت النظر. لم يقتصر فولوبيوس على أن يمدح دستور روما بل أعلن أنه أكمل كل ما كان من الدساتير لأنه هو الذي جعل لشعبه أوسع سلطان وأبقاه. فالفرس واللقدمونيون والمقدونيون علة رغم امتداد سلطانهم وبطولتهم وشجاعتهم لا يمكن أن يوازنوا بالرومان الذين سخروا العالم لأنفسهم. ولكن ما العلة في فضل هذا الدستور الروماني؟ على واحدة: هي أنه قد جمع وأحكم التأليف بين جميع المبادئ التي اقتصرت كل واحدة من الحكومات الأخرى على تطبيق مبدأ واحد منها بعينه.

فقد أحكم فيه مزج الملوكية والارستقراطية والديمقراطية إلى حد أنه يستحيل القول إن هذه الدولة ملوكية أو ارستقراطية أو ديمقراطية. والقناصل ومجلس الشيوخ والشعب كل له نصيب مفروض في شؤون الدولة، والتوازن المحكم بين هذه القوى الثلاث هو الذي جعل للإمبراطورية ثباتها وعظمتها. على انه ليس إلى روما نفسها يرجع فضل هذا النظام الذي صدر عن علم وأجدى عليها في البقاء والذي عزاه فولوبيوس إليها بل إن لوقرغس هو أول من استكشفه وطبقه. فإن هذا الرجل العظيم قد وضع دستوراً مختلطاً لأنه اقتنع بحكمته وبتجارب الماضي بأن «كل شكل بسيط يستند إلى مبدأ واحد لا يقدر له البقاء لأنه لا يلبث أن يسقط بما فيه من نقص» .[فولوبيوس، ك٦، ب١٠، من ترجمة بوشو] وعلى ذلك كان فولوبيوس نصيراً للدساتير المختلطة كما قد فعل أفلاطون من قبل إذ يطلب هذا المبدأ الجوهري إلى علم الأخلاق أكثر مما يطلبه إلى دروس التاريخ أو إلى جمهورية اسبرتة. وحينئذ فقد كان، قبل فولوبيوس لوقرغس بوصفه مقنناً وافلاطون وأرسطو بوصفهما أخلاقيين وفيلسوفين كانوا يطبقون أو يوصون بهذا التعادل الحكيم للسلطان. وبعد ذلك كان شيشرون صدى فولوبيوس وافلاطون وارسطو، حتى مكيافللي نفسه آثر أن ينحاز إلى رأيهم. واليوم بفضل كثير من النصائح وبفضل مجرى العمل في الحكومات

النيابية قد ألقيت الدساتير البسيطة حيث الأنظمة الخيالية الخطرة التي لا يمكن تطبيقها، في زاوية الإهمال.

ولكن فولوبيوس، إذ ينوه على غرار ما تصنع الشعوب وما توحي أفكار الحكماء بالتأليف العلمي للدستور الروماني يعتقد بأنه يتخذ في السياسة النمط الوحيد الذي يناسب تطبيقه. قد يقال إنه لا يريد أن يدين بشيء للعقل وأنه يستمد العلم كله من مشاهدة الحوادث. فإذا كان في بعض الأحيان قد وازن بين إمبراطورية الفرس وممالك اسبرتة ومقدونيا وبين جمهورية روما فذلك بأن هذه الدول، وإن كانت منحطة جداً، قد عاشت مثلها عيشة واقعية وقوية. غير أنه يلوم نفسه على أنه وقف بنظرة لحظة على هذه الجمهورية المثالية التي اقترحها أفلاطون. «إن التجربة لم تثبت حقيقة قيمتها، فإقامة الموازنة بين هذه الجمهورية، كما قد كانت إلى الآن في الكتب، وبين جمهوريات روما ولقدمونيا أو قرطاجنة تشبه خطأ السثال الذي يعادل بين تماثيل وبين رجال أحياء، ولو كانت التماثيل، من حيث الفن، مثاراً للإعجاب من كل وجه. إن الموازنة بين شيء غير حي وبين كائنات تتنفس لا يمكن أن تكون إلا فاسدة وفي غير موضعها» [فولوبيوس، ص٥٢٨، من المرجع السابق]. على هذا لا يرى فولربيوس ما يدين به العلم السياسي لأفلاطون. فإنه وقد اصطدم ببعض أخطاء بينة نسي كل الحقائق العملية التي استكشفها أفلاطون أو أقام عليها الدليل. فيرفض أول وهلة النمط العقلي ليستعيض عنه على وجه الاختصاص بالنمط التاريخي الذي استخدمه من قبل أرسطو لكن بتحفظ أكثر. هذا المثل سيكون خطراً. ومنذ زمان فولوبيوس يغتصب التاريخ في الغالب من الأمر مكاناً ليس له البتة. فالسياسة متصورة على هذا الوضع تصير ضربا من التجريبي الذي لن يكون به من قاعدة سوى النجاح والظفر. ويختفي من نظرياتها علم الأخلاق ولا يكون العدل بعد أكثر من كلمة جوفاء، ومن ثم يستطيع مكيافللي يوماً ما، مطمئن الضمير وتحت إملاء الحوادث، أن يرسم من أميره صورة شنعاء. هذا النمط الجديد هو من عمل رجل عمل، من عمل مؤرخ لم يستبن منذ البداءة كل

النتائج وكان من شأنه أن يرفضها لأنه متزمت أو اقل اتفاقاً مع منطقه من مقلديه.

على أن فولوبيوس لم يكن أعمى على حماسته، إنه يعلم حق العلم أن «كل ما في هذه الدنيا محل للتغير وللموت». إنه يعلم أن القانون الذي لا محيد عند يسير الحكومات كما يسير الأفراد و«الدائرة التي فيها تدور الدساتير» وعلى رأيه كان دستور روما قد بلغ كماله حتى في عهد أنيبال. والنضج لا يلبث أن يعقبه «الاضمحلال الذي سيبتدئ بشهوة التسلط وبحقد أولئك الذين يكونون خارج الحكم ثم بتبذير الأفراد وتكبرهم»؟ [فولوبيوس، المرجع السابق، ص٥٣٦]. لا يجرؤ فولوبيوس أن يطبق مباشرة هذه التكهنات المحزنة التي لا محيص عنها على مدينة آل اسقيفيون، بل ربما يخشى أن يجرح شعور أصدقائه. غير أن التاريخ الذي لا يعرف الرحمة في تعاليمه يعلمه أن ديمقراطية فاسدة تولد بالضرورة الطغيان وماذا عسى ألا يقال في هذا التنبؤ حين يسمع الناس فولوبيوس يصرح بهذه التكهنات المحزنة: «عصابات تتكون ولا يكون بعد الاعداوات واهدارات وتقسيم أرض إلى أن تجد العامة، في غمرة أحقادها وغيظها، سيداً تضعه على رأس المملكة؟» [المرجع السابق، ص٤٩٥] كان فولوبيوس يكتب قبل سيلا بأربعين سنة تقريباً وقبل قيصر بستين فلن يخدع عن المصير المستقبل لذلك الدستور الذي كان يغلو في الإعجاب به. لكن لم يقل في نفسه، ولو أن أفلاطون كان يمكن أن يعلمه إياه، أن الحرب وهي ينبوع كبير من القوة وكثير من الفساد، ليست هي الغرض الذي يجب أن ترمي الدولة إليه، وأن هذا المبدأ المشؤوم سيكفر عما قريب عن الرومانيين الانتصارات والثروات التي أصابوها من روائه.

وعلى هذا فلفولوبيوس نظرية فاضلة، ثبت دعائمها مثل كبير، وهي نظرية الدساتير المختلطة ونمط خطر لم يخترعه البتة ولكنه استخدمه على قدر الحاجة من دون أن يحمله على الافراطات التي سوف يدفعه إليها آخرون.

لقد أمكن أن يكون شيشرون بسبب تضافر غريب للظروف تلميذاً لفولوبيوس

ولأرسطو ولأفلاطون معجباً بهم معاً، يستعير من الثلاثة مبادئه ونظرياته وفكرة تواليفه وعنوانها وأحياناً يستعير متهم مقطوعات بتمامها. لكنه لم يستر هذه الاستعارات وكذلك لا يتجاهلها كما وقع لبعض الكتاب السياسيين، فهو يذكر غالباً أسلافه بعبارات الثناء التي تبرر تأثره بخطاهم. فأخذ عن فولوبيوس إعجابه بدستور روما، ويبدو هذا القنصل المشبع بروح الوطنية الصادقة من الحدة في تحمسه أشد من المؤرخ الميغالوبي الوقور. وعلى غراره يرفض جمهورية أفلاطون الخيالية التي هو مقتنع مع ذلك بجمالها بل بفائدتها أكثر مما كان من ذلك الذي هو رجل الحرب. فهو كمثله يجانب البحث عن أحسن شكل للحكومة ويجعل الدستور الروماني نموذجاً حقيقياً وكاملاً ينبغي أن تقاس عليه كل الدساتير. كذلك كان نصيراً للدساتير المختلفة ورأيه كرأي فولوبيوس في أن روما إذا كانت قوية رغدة العيش فذلك لأنها عرفت أن تعادل بين السلطات وتحكم الموازنة بينها وتجعل نصيباً عادلاً لكل من المبادئ الثلاثة التي كان انفراد أحدها بالتطبيق مهلكة لكثير من الدول الأخرى. فالملوكية والأرستقراطية والديمقراطية تعيش معاً في الدستور الروماني الذي كفل للمواطنين المساواة والحرية جميعاً. ولم يعجب شيشرون بالنظام السياسي لروما فحسب بل هو معجب أيضاً بقوانينها التي يقترح على جميع الشعوب الأخرى أن تقلدها وترعى حرمتها. ولا عجب في أن يقتفي شيشرون عن كثب آثار فولوبيوس، فإن المحاور الأول في جمهوريته هو اسقيفيون الأفريقي الثاني تلميذ ذلك القائد الإغريقي، وترى الروح التاريخي لفولوبيوس ظاهراً في الحديث الذي أثاره ليليوس عن صديقه العظيم. ومع ذلك فإن اسقيفيون يظن بأنه لا يتكلم إلا كما يتكلم روماني لأن ذلك العالم الأجنبي الذي يحصل شيشرون نظرياته كان يجيد الكلام على روما كما لو كان أحد أبنائها.

ولقد كان شيشرون يعترف بأن له بجانب فولوبيوس ملهماً أقوى وأعمق وهو أفلاطون. فإنه بدياً قد استعار منه عنوان كتابيه الرئيسيين في السياسة: الجمهورية والقوانين، بل استعار منه أيضاً صورتهما. وتدل محاوراته، مصبوبة في لغة

ليست فلسفية، لا على أنه منافس بل أحياناً على أنه مقلد موفق لرشاقة احتفظ تلميذ سقراط بأسرارها. بل أكثر من ذلك استعار منه كل نظرياته الجوهرية على طبيعة السلطان الاجتماعي وعلى الغرض الذي يرمي إليه هذا السلطان. وأطرى مبدأ العدل إطراء خليقاً بأفلاطون. وهذه الدراسات الشريفة، التي أنشأتها إغريقيا من قبل بثلاثة قرون، على ترتيب الجمعيات ومصيرها، قد صارت حينئذ لأول مرة معروفة في روما ومقدرة فيها برفيع قيمتها. فكان مجد شيشرون أنه أشاعها بأن ألبسها من أسلوبه فاستفادت تلك الدراسات من رعايته في العالم الروماني وفي القرون الوسطى ولولاه لصعبت معرفتها وتذوقها. على أن شيشرون لم يتخذ لنفسه مركز المخترع بل اقتصر تواضعه على أن يكون هو مترجم أفكار غيره. فكان محله في تاريخ العلم السياسي كما هو في سائر الفلسفة محل مترجم ذكي أمين. وفي الحق أن العبقرية الرومانية لم تزد على أن تكون على العموم كذلك. فحينما يكون المرء أمام أرسطو وأفلاطون فأحسن ما يصنع هو أن يحصلهما ما دام لا يستطيع أن يفوقهما. وحينئذ فليست مؤلفات شيشرون أصيلة، إنها ثمينة للغاية في تاريخ الفلسفة وفي تاريخ القانون الروماني. وليست على هذا القدر فيما يتعلق بالعلم السياسي الذي عالجته وإن لم تكن زادت عليه. فإن الفكرة الرئيسية للجمهورية للقانون هي من فولوبيوس، وطراز الإنشاء هو لأفلاطون وجميع التفاصيل تقريباً هي من أفلاطون وأرسطو وفولوبيوس، والأسلوب وحده لشيشرون بما فيه من المحسنات التي تميزه وتجعل منه كاتباً من أسرة أفلاطون وفولتير معاً.

من شيشرون إلى مكيافللي لا بد من اجتياز خمسة عشر قرناً تقريباً من دون أن يلقى مؤلف واحد. فإن القرون الوسطى كانت لا تدرس المؤلفات السياسية لأفلاطون وأرسطو إلا قليلاً لأنها توشك ألا تنتفع بها. وندر ما كان يفكر في القوانين الأساسية للمجتمعات في تلك العهود عهود الفوضى الاجتماعية. غير أن النظريات التي كانت تظهر وقتئذ في قلة قليلة من العدد كلها مستعارة من السياسة الإغريقية أو منتسبة إليها. فإن الكتاب المنسوب كذباً إلى القديس

توماس (de Regimine principum) و «مسائل بوريدان على سياسة أرسطو» هما كل ما يمكن الاستشهاد به هنا ففيهما أحياناً أفكار جريئة في الحرية السياسية لا تفوقها أفكار زماننا. إنها أصداء الحرية اليونانية والرومانية تغمض السلطات أعينها فيها لأنها لا تجر البتة إلى نتيجة ما. لكن العلم السياسي يجد إيضاحاً جديداً وأصيلاً بمكيافللي في آخر القرن الخامس عشر وأول القرن السادس عشر. كانت إيطاليا هي مقره لأنها الأرض التي كانت تحيا فيها تقاليد السياسة الرومانية وإن لقيت فيها فساداً عظيماً من جانب البابوات ومن جانب الأمراء الصغار الذين كانوا منذ دهر طويل يتسلطون على هذه البقعة ويوسعونها إفساداً.

لقد قيل كل شيء في سياسة مكيافللي البغيضة وصار اسمها وحده ضرباً من الخزي عند رجال الدولة حتى أفسدهم سلوكاً. ولم يكن الأخلاقيون وحدهم هم الذين يزرون عليها بل الملوك الذين يدعى أنها قد ألفت لهم قد نبذوها نبذاً. وشرّف فريديريك الثاني نفسه بأن فندها أشد من كل أحد سواه وإنها لتستحق هذا المقت الاجماعي ومن المحال على المرء أن يقرها متى تفطن في قراءة كتاب الأمير. فكر المؤلف واضح جداً وإن اختلفت في أمره التفاسير. إنما هي نصائح يسديها إلى لورنزو دي مديتشي ويقدم له قواعد «الأمير» أنضج ثمرة جناها من تجربته الخاصة ومن دراساته التاريخية لأشهر الرجال. ومكيافللي نفسه هو الذي يقول ذلك في كلمة الإهداء ولا سبيل للخلائف إلا تصديقه، فليس الأمر لهواً عقلياً كما قد افترض أحياناً، بل هي دراسة جدية عميقة وملؤها حصافة نادرة وإن يكن الفسوق عن الأدب واضحاً فيها. ويظهر أن مكيافللي قد فقد كل تمييز بين الخير والشر: فهو يوصي بالجناية في كل صورها بهدوء الدم البارد. ويتخذ عادة نماذجه من أولئك الذين يعلن الرأي العام فزعه منهم باعتبارهم أغوالاً: إنما هو سيزار بورجيا، وإنما هو أبوه الفاسق اسكندر السادس، صنائعهما الذين صاروا ضحاياهما مثل راميرو، وأوليفيرتو. وإنما هو في العهد القديم أغا توكل، كل أولئك أشقياء كسوا دماً ولوثوا بفظائع الغدر أو الفواحش الأشد منها شناعة. وإذا اتفق أن يوجه

مكيافللي إليهم بعض اللوم فيوشك أن يكون ذلك لأعلى الأثام بل على زلات السلوك، على هفوات كان هذا العقل الكبير يقيم لها من الوزن ما هو أدخل في باب الهزء. فعندما يتكلم على الدوق دي فلنتنوا يقول بصريح العبارة: «لا أستطيع أن أعيب عليه أي نقص بل هو يستحق أن يتخذ، كما قد فعلت، مثالاً لجميع أولئك الذين لسعد طالعهم أو لأسلحة غيرهم، قد بلغوا عرش الإمارة بطموح عظيم ومشروعات أعظم» تلك هي جنايات سيزار برجيا كلها التي حكم بأنها خليقة بالتعظيم. غير أنه أخطأ في حياته خطأ واحداً! هو أنه ترك جول الثاني يصعد العرش البابوي ولم يصدر أمراً بحرمانه. ليس مكيافللي هو الذي وجد هذا المثل البغيض بل اخترع من بعده: «هذا أكثر من جناية، هذا خطأ» لكن يرى أن الصيغة إن لم تك من عنده بالضبط، فإن الفكرة فكرته وهي فكرة بشعة. بعد أن درس مكيافللي الدويلات المختلفة وحال الجيوش يرسم مصوراً للفضائل التي ينبغي أن يتصف بها الأمير، ويقيس بمقياس غاية في الضبط ما هو السخاء والتبذير والقسوة والرحمة وحسن النية والمكر، ويقر الكذب بلا أدنى تردد والغدر والسم والاغتيال كلما كانت هذه الوسائل العنيفة نافعة.

والغرض الوحيد هو البقاء في السلطان بأي ثمن كان وأن النجاح ليبرر كل انتهاك للحرمات.

وإذا كان مكيافللي يهدر التملق فذلك لأنه خطر بستر حقيقة الحال من الشؤون، لا لأنه يكذب بل لأنه يعمي ويوشك أن يهلك. ولأجل أن توصف هذه السياسة بكلمة واحدة يقال إنها العبقرية انصرفت إلى الشر.

أمران يدهش المرء لهما في مكيافللي، إنه استطاع أن يقف ملكات نادرة كملكاته على نظريات بغيضة كنظرياته، وأن عقلاً يحسب نفسه وضعياً استطاع أن يتعلل بمثل هذه الأوهام الفارغة، كأن التاريخ لم يعلمه شيئاً قط لا هو ولا الضمير. فلم يفد من مثل قطاع الطريق هؤلاء الذين سعدوا لحظة وعما قليل لحقهم العقاب العادل. هو لا يرى أن السعادة القائمة على الخيانة هي أقرب

الأشياء زوالاً، وأن النجاح الذي يزعم أنه يضحى له بكل شيء، بالإنسانية، بالفضيلة، بالدين، لا يشترى بهذا الثمن. هذه السياسة هي حينئذ من السخف بقدر ما هي عليه من البشاعة، ويمكن الاعتقاد بأن مكيافللي حين يصدع بها تعروه تلك اللوثة ذلك السكر الذي يقترن بالجناية دائماً. على أنه لا يرى من هو هذا الذي يمكن أن تنفعه هذه التعاليم. فليس بالأشرار حاجة إلى أن يعلموا، فشهواتهم الجامحات وفرص الإمكان هي معلموهم معدومو النظير. وليس مكيافللي في ظاهر الأمر هو الذي كون الفلنتنوا. قال روسو في بعض مغالاته في الأشكال عندما كان يحصل معنى لباكون: إن «الأمير» كان ينبغي أن يكون كتاب الجمهوريين [عقد الاجتماع، ك٣، ب٦] وأن أصدقاء الحرية لم يكونوا لينتظروا هذا الكتاب ليبغضوا الطغاة ويعاقبوهم. فلم يعن «الأمير» على خلاص إيطاليا على رغم أمنيته الوطنية. والرجال الذين يكون لهذا الكتاب أن يتوجه إليهم ويرضيهم هم الأشرار الذين يصفهم والذين لا يحسبون أنفسهم جديرين بدراسة ولا بإعجاب.

ليس معنى هذا أن «الأمير» لا يحوي إلا هذا السم الزعاف. كلا، فإن عقلاً حكيماً وحازماً يستطيع أن يفيد منه كثيراً، يتعلم منه كل ما تقتضي الشؤون من النشاط والعناية والإصرار وكل ما تستطيع إرادة الإنسان أن تعارض به صروف القدر. فلا يلزم ذلك إلا إبدال الغرض: ضع الخير مكان النجاح فيصبح عدد كثير من نصائح مكيافللي صواباً ونافعاً. فإنه هو نفسه كان ذا دربة بصيرة بالشؤون، ولما أنه لم يكن قط أميراً كان تبريره الإثم أقل من المزايا التي تجعل الرجل بحق رجل دولة.

عندما يمضي المرء من «الأمير» إلى مقالاته على عاشورات تيتوس لويوس يشعر بيسر في التنفس، يترك سياسة القتلة والغادرين إلى سياسة أكبر شعوب الأرض. ولو أن طريقة مكيافللي لم تتغير ولو أن المبادئ توشك أن تكون هي بذاتها فإن الأثر العام لذلك الكتاب مختلف جداً. ولا عناء في فهم ذلك: فمتى

كان الأمر بصدد نجاة روما، المدينة الخالدة، أمكن أن تكون جوامع الكلم في مجلس الشيوخ أحياناً كلمات الأمراء الصغار الذين كان يصنع لنا منهم مكيافللي أشنع الصور. كانت عظمة الغرض وجلاله يبرران إلى حد ما الوسائل المناقضة لأدب السلوك في أعين أولئك الذين كانوا يستخدمونها. فيمكن أن يقال عند القناصل والدكتاتورين «سلام الشعب يمحو القانون» ولكن هذا لا يمكن أن يقال على سيزار برجيا. لا شك في أنه لا يسمح لأحد بانتهاك قوانين الأدب ولو كان ذلك لأجل سلامة أمة. فأولى من فقدان مبدأ أن تترك المستعمرات تهلك. غير أن الوطنية تقيم عذراً لكثير من الضلالات وكثير من الجنايات عند القضاة العاميين. على ضد ذلك أثرة الفرد ومنفعته لم تكونا أبداً إلا عللاً سافلة لأنه ليس ممكناً، على رغم ما يرى مكيافللي، أن يكون للمرء أغراض نبيلة حينما لا يكون الأمر إلا بصدد ذاته.

لمكيافللي فضلان كبيران في «المقالات» فبدياً تبرز فيها في أمر مواد الحكومة على حسب ما تقدم الحوادث، النتائج الطيبة لتجربته الشخصية ونظرات عبقريته في تصريف الشؤون. ونظراً إلى قرارات مجلس الشيوخ والشعب الروماني في كثير من الأمر توحي بها إحساسات المروءة، ونظراً إلى جسامة الحوادث، كان مكيافللي يضع نفسه بلا عناء في المستوى السامي للبطولة والفضيلة والحكمة ولا يدع ذلك الأصل المحزن الذي انتزعه من سياسة زمانه يظهر إلا من بعيد. وثانياً يفسر حوافز الدولة الرومانية والمعنى الحقيقي للحوادث التاريخية بحصافة عزت عن الشبيه. إنه يدين بجزء من غير شك إلى فولوبيوس الذي هو أول من ألقى بنظراته العميقة في حنايا ذلك البناء العجيب. لكن فولوبيوس إن يكن هو مخترع هذا النمط فإنه لم يطبقه في كل امتداده فإن مصائر روما لم تكن بعد قد تمت حين كان يكتب فولوبيوس، ولو أنه كان يتوقع الاضمحلال القريب فلم يك أمامه إلا مشهد الظفر ولم يك أمامه مشهد السقوط الذي كان يتوقعه. فإن التاريخ مفهوماً على الوجه الذي كان يفهمه به مدرسة سياسية تكاد تكون معصومة إذا كان الطهر الأدبي للعقل الذي يدرسه مساوياً لنفوذ البصر الذي

يشاهده. فلم يكن على مونتسكيو أن يفعل كبير شيء بعد سلفيه. فإن تقديراته لعظمة الرومان واضمحلالهم هي ملخص وشرح معاً لفولوبيوس ولمكيافللي فتح فولوبيوس الطريق فأوسعه مكيافللي كثيراً بأن اتخذ «عاشورات تيتوس لويوس» نموذجاً له. فلم يكن على مونتسكيو بعد إلا أن يتبعها كليهما بأن يطبق، مع تحرج في النمط وفي الترتيب، على تاريخ روما كله النظرات التي كان هذا يقصرها على الحرب الثانية مع قرطاجنة وكان ذاك يقصرها على رأي تيتوس لويوس، على القرون الأولى للجمهورية.

لا شك في أن مكيافللي وقد استوحى قواعد مجلس الشيوخ الروماني قد أظهر أنه مستقل جداً في أمر الديانة: فهو يعالجها رجل سياسي فحسب ولا يتردد في ان يخضع السلطة الروحية للسلطة الزمنية. ولم يكن لهذه المسألة سن الخطر عند الفلاسفة الأقدمين ما لها من الخطر في الأزمان الحديثة. فلم يحفل الفلاسفة القدماء بتنازع هاتين السلطتين لأن ذلك لم يوجد قط في الدولة. فاختصت القرون الوسطى بمشهد هذا الانقسام الفظيع الذي يرتبط مع ذلك بأسباب ما أعمق غورها. لكن في آخر القرن الخامس عشر كان من النادر أن تكون هناك عقول مستنيرة في هذه النقطة تضاهي في استنارتها عقل مكيافللي، فهو من أوائل من انحازوا إلى السلطة السياسية وأيدوا الحق في حل هذه المسألة. ولم تنخدع الكنيسة في أمره بل كان مؤرخ فلورنسا من أبغض أعدائها إليها وأهيبهم عندها. زد على هذا أن مكيافللي كان يعزو إلى البابوية تفرق إيطاليا الذي أضر بها ضرراً بليغاً. فإن البابوية، على رأيه، هي التي أسلمت الوطن المشترك على إغارة الأجنبي، ولم يك لوم هذا الوطني إلا حقاً مراً، وكان يظهر استقلاله في الرأي وقتئذ إلحاداً ومسبة. ومن هنا كانت النمائم التي لم تنقطع الكنيسة عن إلصاقها بذكرى ذلك الذي صدق حكمه عليها ولامها لوم الحر المخوف جانبه.

إن ما هو مثار للإعجاب في مكيافللي بلا قيد هو أسلوبه. إن مقالاته على

«العاشورات» لم تكن في الحق مؤلفاً حسن التأليف فإنها قليلة النظام والنمط العلمي. و«الأمير» عينه ولو أنه أحسن نظماً ليس بمنجاة من كل نقد: لكن إذا كان المجموع ليس مما لا شين به فإن التفاصيل قد بلغت درجة الكمال. لكل من أفلاطون وأرسطو ومنتسكيو وفولوبيوس وشيشرون طريقته وعظمته. ولكن لأسلوب كل منهم عيوبه: فأسلوب أفلاطون مع أنه معدوم النظير لا يمكن أن يكون صورة للعلم. وأسلوب أرسطو تعليمي فوق ما ينبغي. وأسلوب منسكيو براق أشد مما ينبغي وليس عليه دائماً مسحة الرزانة وفوليبوس له في غالب أمره جفاء الأمرة بل جفاف التكلف. وأسلوب شيشرون أدبي ورشيق أكثر مما ينبغي. أما مكيافللي فله وحده الأسلوب الحق للسياسة والشؤون العامة جمع بين البساطة والأحكام والبيان والإيجاز والحركة. إنه أشد احتفالاً بالأشياء منه بالألفاظ. ورجل الدولة لا يستطيع ان يتخذ أسلوباً خيراً منه. فمبادئه لا تساوي شيئاً لكن الأسلوب الذي تلبسه حسن جميل.

وإن ما ينقص مكيافللي على الخصوص هو تلك المعاني العامة، إنه يهدرها ليس في النظريات التي لا يكاد يهتم بها فحسب بل على الخصوص في العمل، يبغى في رجل الدولة الذكي حقاً أن يستلهم الظروف، لما أنه يرى دائماً في التاريخ النتائج أعيانها تنتج من وسائل متخالفة جد التخالف فهو يرفض كل القواعد الجامدة باعتبارها خطرة. فهذا السلوك وهذا السلوك الآخر كلاهما حسن عنده وإنه ليقيم الدليل بالمثل القارع لاسقيفيون وانيبال على أن الكيوف الأشد تضاداً يمكن أن تأتي بنتائج متماثلة على الإطلاق.

وأياً كانت مزايا مكيافللي فإن ذلك لا يمنع من أن سياسته معيبة بحق كما أن العار يبقى باسمه لاحقاً. فكيف يسقط مثل هذا العقل في هذه الضلالات المحزنة؟ كيف أن نظراً صادقاً ينكر النور الحق إلى هذا المقدار؟ يمكن أن يكون لذلك سببان: الأول فساد القلب الذي تكون قد أنمته عادة الأعمال والذي كل ما حوله كان يؤتيه المثل الذي لا يغالب. والثاني نمطه الذي هو لم

يخترعه البتة ولكنه غلا فيه إلى النهاية. فإن النمط التاريخي الذي اتخذه أفلاطون مع التحفظ كان قد أدى بأرسطو إلى بعض نتائج غير محمودة. هذه النتائج هي أشد سوءاً أيضاً في مؤلف فولوبيوس الذي كان يعتقد الكمال في الدستور الروماني. وشيشرون بفضل تحمسه لأفلاطون يخفف من هذه الميول الخطرة مع أنه يقلد فولوبيوس ومنتسكيو إذ يرخي لنفسه العنان في هذا النمط يتعثر أكثر من مرة. وليس لمكيافللي في هذا السبيل من لجام. هو لا يريد أن يرجع ولا يأمن إلا إياه. ولأنه يفسره بحذق عجيب يريد أن يجعل منه المذهب الأعلى الوحيد. والتاريخ يقدم أمثلة بيّنة التخالف، وإذا كان الوعي لا يؤتي المرء ما به من تمييز كان عرضة لأشد العثار. قد يعجب أناس بمثل سيزار برجيا كما يعجب سائر الناس بمثل تيتوس ومارك أوريل، يعبدون الجناية لأنها ظفر ويحتقرون الفضيلة المغلوبة، ويستخدمون الكذب كما يستخدم بنو الإنسان الصدق، وينهلون بالغدر وبالفسوق لأن تاريخ الماضي كثيراً ما يذكر ضروباً من النجاح قد تمت بهذا الثمن الحقير. فالبابا اسكندر السادس هو شخصية تاريخية كمثل ربغولوس أو قيصر سواء بسواء. وما دام قد نجح فهو أعظم منهما. هاك هو الحد الأخير الذي إليه يفضي النمط التاريخي. وإذا كان أفلاطون كاد يكون كل شيء إلى العقل فهو أشرف الكتاب السياسيين. ومكيافللي الذي وكل كل شيء إلى التاريخ هو أقلهم أدباً وأكثرهم فساداً، وهذا مثل مخيف ليس لامرئ أن يحاول إتباعه وسيبقى على التحقيق وحيداً وعلى الدوام بغيضاً.

في القرن السادس عشر لا يعد العلم السياسي كتاباً واحداً صالحاً. فكتاب بوداين الذي كان له في زمانه اسم كبير ليس إلا صدى خافتاً للنظريات القديمة، وينسب نجاحه على الخصوص إلى أنه كتب بلغة سامية. وفي القرن التالي ليس في الفلاسفة إلا هبز وأسبينوزا هما اللذان اشتغلا بالسياسة. وقد هاب باكون وهو رجل دولة سنين طوالاً أن يقرب موضوعاً كان يعرفه حق المعرفة. لكن مخزيات حياته العامة تدل على ماذا كانت مبادئه، فليس للمخلف أن يأسف كثيراً لصمته. أما ديكورت فقد امتنع دائماً أن يعالج السياسة. ليس ذلك بأنه تنقصه

الشجاعة حتى تحت حكم ريشيليو، وليس لأنه ينكر أهمية هذه المواد، وليس لأن قلبه قد برد من لبثه في أرض أجنبية، لكنه يعيب على «تلك الأمزجة القلقة المخلطة التي لا تعدم، وهي ليست مهيأة لا بالمولد ولا بالثروة لمزاولة الشؤون العامة، أن يخطر في بالها شيء من الإصلاح الجديد». وربما كان ديكرت يؤثر ألا ينشر نمطه ومؤلفاته على أن يظن به مثل هذا الجنون. فإذا كان يشرع في أن يكتب «القواعد التي تنبغي ملاحظتها في الحياة المدنية فقد لا يرى نفسه أقل تبجحاً من ذلك الفيلسوف الذي كان يريد أن يعلم واجب القائد بحضرة أنيبال». ومع ذلك هو يرى في السياسة الاعتماد على التجربة أولى من الاعتماد على العقل «لأنه يندر أن يعامل المرء أشخاصاً كاملي العقل وأن خير النصائح ليست في الغالب من الأمر أسعدها نتيجة». ومع إجلالنا لديكرت وعلى رغم الاحترام والإعجاب اللذين تستأهلهما عبقريته الشريفة فإن تلك المبادئ ليست خليقة بنفسه الكبيرة. فلم يكن أفلاطون ولا أرسطو ولا مونتسكيو بعد ذلك رجال دولة أبداً، ومع ذلك فهم أساتذة العلم. لقد استخرج مكيافللي من مزاولة الأعمال أبشع النظريات التي تخزي ذكراه، فليس إذاً ضرورياً أن يكون المرء في الحكومة لأجل أن يجيد الكلام في السياسة وفي الغالب أن العمل في الحكومة من شأنه أن يكون خطراً على العالم. فإن فولوبيوس وشيشرون مع احتفاظهما فيها بشرفهما وطهارتهما لم يتعلما منها شيئا كثيراً.

أما سياسة هبز فهي معروفة. هي نظرية للاستبداد وتبرير له. إن هبز ليصدر عن أشد المبادئ بطلاناً في أمر الطبع الإنساني الذي لم يجود ملاحظته، يستخرج منه مجتمعاً مشوهاً لا توجد فيه الحرية التي نكرها في الإنسان وأساء التعبير عنها، وفيه السلطة المطلقة لفرد تحكم بلا رقابة وبلا حدود. إنه يعيب بحدة على أرسطو أنه قرر أن الإنسان حيوان اجتماعي. والحالة الطبيعية للناس فيما بينهم، إذا صدقنا الفيلسوف الانكليزي لبني الإنسان، هي حالة حرب. فإنما الخوف هو الذي ألف الاجتماع، وليس إلا الخوف هو الذي يحفظه. ذلك بأن الناس لما بهم من خوف بعضهم بعضاً قد اجتمعوا ولما أن لهم دائماً ميلاً إلى

أن يمزق بعضهم بعضاً حتى في الحياة الاجتماعية كان السلطان الذي يزعهم ويلزمهم النظام لا يمكن إلا أن يكون أشد قوة. وكأننا إذ نسمع هذه القواعد المنكرة نرى الملك مكلفاً بأن يحرس ويقود حيوانات مفترسة. وما نرى إلا أن قلب هبز يستحق بأن يرثي له إذا كان هو كل ما استخلصه من تجربته وتأملاته. ولا عذر له حتى من مشهد الحروب المدنية التي حاقت ببلاده وقتئذ. فمن شأن الفيلسوف أن يسمو بنفسه فوق الحوادث ولا يتركها تخاف هولها، وواجبه أن يقدرها قدرها ومن الشيء الغريب أن هبز لم يتفهم أحداث زمانه حتى أنه لم ير أن الاستبداد الذي طالما نادى به هو وحده الذي سبب كل أضرار الوطن والذي قضى على حياة شارل الأول. كانت انكلترا في ذلك العهد أكثر بلد حرية في أوروبا وإن تكن أشد اضطراباً. وكان أكثر من عرض ينبئ منذ ذلك الوقت بدستور سيجيء عما قريب يحمل السلام والقوة للمجتمع الانكليزي، وقد مات هبز قبل ثورة ١٦٨٨ بعشر سنين تقريباً، تلك الثورة التي لم تك نفسه تحدثه بها.

ولقد شرف هبز عند الناس باستقلاله في الرأي حين قرر صراحة سيادة السلطة المدنية على السلطة الدينية. أما هذا التنبيه فحق وأما فضل هبز فلم يزد به شيئاً. فقد كانت هذه المسألة جديدة في زمن مكيافللي، وكانت جدتها أقل من ذلك بكثير في القرن السابع عشر بعد انتصار «الإصلاح الديني» وبعد أمثال لويس الرابع عشر وكثير غيره من الملوك. على أن الفضل كان يرجع إلى انجلترا أكثر من أي بلد آخر في صوغ هذه النظرية صوغاً دقيقاً ما دام أن في انكلترا وقبل هبز بقرن كان هنري الثامن هو الأول بين الملوك الذي جمع في يده بين السلطتين وأقام نفسه بابا لمملكته .

لقد أبان الباحثون من أين جاءت ضلالات هبز[١]. فسياسته وأدبه باطلان لأنهما يستندان إلى ميتافيزيقا وبسيكولوجيا باطلين، ونمط هبز عقلي محض ولا يظهر للتاريخ أثر فيه. غير أنه يسيء استيحاء العقل. إنه لا يعرف أن يدرس النفس

---

(١) السلسلة الأولى من مؤلفات كوزان، ص٢٤٥ وما بعدها.

الإنسانية بالانتباه الكافي وبالضبط المخلص. إنه قد جمع من فلسفة باكون أصولاً مشؤومة شرحها كما كاد يفعل بعد ذلك تلامذة لوك وكندياك. فإنه قد استخرج قبلهم بقرن من مذهب الحس كل النتائج الاجتماعية التي يحويها، وقد أمكن من دون غلط تاريخي اعتبار سياسته متممة لمذهب الحس لهلفسيوس وسان لمبير، فليعلم أهل هذا المذهب أن مذهب هبز متى قبلت مبادئه متحرج لا يقبل التفنيد، وأن هبز عدو للحرية مبين. فمذهب الحس إذاً بين خصلتين في السياسة فأما أن ينكر مبادئه وأما، إذا أراد أن يكون منتجاً، أن يبلغ الاستبداد بالضرورة من دون أن يستطيع التهرب من أي واحد من افراطاته. بأفلاطون وصل النمط العقلي إلى تأسيس الحرية على قواعد من العدل لا تزعزع وإلى تحديد السلطات بحدود لا تجاوز. وبهبز يصل النمط العقلي إلى نتائج على نقيض ذلك. لكن أفلاطون قد لاحظ على هدى أحداث العقل الإنساني ونكرها هبز كما نكرها أستاذه باكون. وإن سياسته التي لا تستخرج من التاريخ الذي يستهين به ولا من البسيكولوجيا التي يهمل أمرها هي سفسطة من منطق يسب سباً فاضحاً الطبع الإنساني، وليس به من الحق ولا من العظمة شيء ما.

كذلك توجه أمثال هذه العيوب إلى اسفينوزا. فإن مذهبه في المجتمع هو محصل مذهب هبز تماماً، ولو أنه يصدر عن مبادئ ميتافيزيقية مخالفة على الإطلاق، فإن اسفينوزا لا ينكر الحرية في البسيكولوجيا ولم يك يجدها في الدولة. والسلطان الذي هو يتخيله وينقله إلى المجتمع عوضاً عن أن يتركه إلى الملك كما كان يصنع هبز هو على السواء استبداد جامح. حال الفطرة هي على رأيه أيضاً حالة حرب والصورة التي يتخذها من الإنسان في هذه الدرجة الأولى الحقيرة بشعة ولو أنها صورة خيالية محضة. وملاحظة اسفينوزا للأحداث البسيكولجية أقل أيضاً من ملاحظة هبز إذا كان ممكناً. فإنسانه الطبيعي هو نوع من الوحش لا يميز الخير من الشر لا عقل ولا أدب له. أكثر من ذلك إن إنسان اسفينوزا مع ارتقائه إلى الحياة المدنية يظل منحطاً ميت الوعي في المجتمع كما هو في حال الفطرة، تقوم السلطة العامة عوضاً عنه بما يجب عليه هو أن يفعله

أو ألا يفعله، وتقرر على جهة السيادة ما هو العادل وما هو غير العادل، لأن العقل البليد للمواطن لا يستطيع هو وحده أن يعرفه. وبحجة أن الفرد عاجز تلقاء الجماعة يقدمه اسفينوزا، بلا قيد وبلا رحمة، قرباناً للسلطان الذي لا يدبر أمر الرعايا إلا بالترغيب والترهيب.

وهو على هذا يسلم بالتقسيم الجاري من قبل للحكومات الثلاث. وفي كتابه السياسي الذي لم يستطع إتمامه كان يعول على وضع نظرية الملوكية والارستقراطية والديمقراطية، فلم يتم من ذلك إلا الأولين. فالملوكية كما يتخيلها غاية في الغرابة، تتصرف في كل شيء في الدولة وكل شيء ملك لها بما في ذلك دور المواطنين التي تؤجرها بنقود معدودة. وفوق ذلك للملك مجلس يجدده كل عام «ويكون هو كالحس الخارجي للمدينة التي روحها الملك». وإلى جانب هذا المجلس الذي يدير الشؤون مجلس آخر للقضاء يستوفي أعضاؤه رواتب وظائفهم المهمة السامية من أموال المحكوم عليهم بالعقوبات. وليس للجيش رواتب في أزمنة السلام وأما في مدة الحرب فهو يعيش على الأنفال التي ينالها من العدو. وعلى هذا المستوى تكون الأنظمة الأخرى للملوكية التي يحلم بها اسفينوزا ولا فائدة في ذكرها. لكن ربما كان أغرب من هذا أن اسفينوزا يراها عملية جدا. فلملوكيته خير من كل ما قد كان من الملوكيات، وإنها لأعلى علواً من الملوكيات التي تخيلها الفلاسفة. فهو معجب بمؤلفه، وعلى رغم تواضعه العادي يخصص باباً قائماً برأسه ليقيم الدليل على أفضلية نظرياته المقطوعة النظير. حق انه يقف أحياناً متهيباً أن يثير ابتسام قرائه، غير أن هذا الاستبصار نفسه وإن يك من الحصافة بموضع ليس من شأنه أن يدرأ الخطر الذي يخشاه الفيلسوف. وإن اسفينوزا الذي يزدري التصور المجرد في السياسة ولا يريد أن يرجع إلا إلى التجربة لا يرى أنه لا يقفو إلا أوهامه لا تليق بعبقريته.

حينئذ لم يتقدم العلم السياسي خطوة واحدة في القرن السابع عشر على يد

هبز واسفينوزا أي مدرسة باكون ولا على يد مدرسة ديكرت. بل على الضد قد أضروا به إذ جعلوه بغيضاً تارة وهزؤاً تارة أخرى. حتى بوسوي نفسه لم يقله من هذه العثرة. فإن السياسة المستخرجة من الكتاب المقدس التي عيبها فولتير بحق ليست إلا نظرية الملوكية المطلقة. وربما لم يفطن بوسوي إلى انه لم يك ليدرس التوراة إلا ليستخرج منها صورة سيده محسنة وتقريظا لاستبداده خلواً من الإنصاف.

في القرن الثامن عشر وبعد أصول القوانين بخمس عشرة سنة تقريباً ظهر عقد الاجتماع فجأة يعطي وجهة جديدة لعلم السياسة. فإنه إلى روسو لم يكن إلا في حيز النظريات فجعل منه سلاحاً للثورة وآلة لها. لم يكن عقد الاجتماع إلا رسالة مستخرجة من مؤلف كبير هو «الأنظمة السياسية» فلم يشرح فيها من مذهبه إلا معنى واحداً. غير أن هذا المعنى كان أساسياً وإن لم يكن كله جديداً، وهو معنى السيادة. وكان أرسطو قد وضعه قبل المواطن الجنيفي بألفي عام وبالاتجاه عينه. وقد كان لوك قد عالجه آنفاً في مؤلف مبين ترجم قبل أن يظهر كتاب روسو بعشرين سنة فاستعار منه روسو مبادئه. في محيط الديمقراطيات القديمة كانت هذه المسألة من البساطة بموضع وكادت لا تكون محلاً للمناقشة. فإن الشعب بجملته كانت له السيادة الدائمة التي لا جدال فيها، وكان من الحرص عليها بحيث إنه لا يقصر أمره على أن ينتقم من الطغاة بل كان يتقي بواسطة التغريب كل الأخطار البعيدة التي كان يمكن أن تهدد سلطانه. كان الطاغية يستطيع أن يغتصب بالقوة والمفاجأة لكن سلطانه لم ينل أبداً أن يكون مشروعاً. أما سلطان الملوك في الدول التي كانت قد احتفظت بهم فلم يكن إلا نيابة مجردة. فكان الملك هو الحاكم الفرد الذي كانت سلطته، وقد أقره الرعايا عليها، يمكن دائماً أن تنزع منه. وكان الاحتفاظ بها ضد رغبتهم نزولاً عن الملوكية، إنه كان ينقلب من ملك إلى طاغية ويعرض نفسه لعقاب ندر ما كان آجلاً. جرى الأمر على خلاف ذلك في الأزمان الحديثة. وتبعاً لعلل كثيرة وعميقة صار المعنى الحقيقي للسيادة نسياً منسياً. فإن الملك لم يك ليتلقى

سلطانه إلا من الله وحده لا يحاسبه عليه أحد أياً كان على ظهر الأرض. هذه النظرية ولو أن الثورات أكذبتها أكثر منَ مرة ولو أن بعض الفلاسفة قد فندها مثل لابويثي مثلاً فإنها كانت مقبولة على العموم ولم يجرؤ مونتسكيو على مناقشتها فضلاً عن إبطالها. وكان روسو قد وجد المدينة العتيقة بالجزء لا بالكل في جمهورية جنيف الصغيرة، وكان يرى أن السيادة فيها للشعب. وكان يفتخر هو نفسه بأنه «عضو من السلطان». بفضل ذلك وبفضل تدبره الذاتي وعسى أن يكون أيضاً بفضل حبه للمشكلات، قد أيد مذهباً قد كان له في زمانه شيء من الغرابة مع أنه قديم وكله حق. ومن هنا أتت أهمية عقد الاجتماع على رغم الخطأ الجوهري الذي بني عليه والذي طالما فند فلم تبق فائدة في الإلحاح عليه بالتفنيد من جديد. وإني لأقتصر على نظرية السيادة وأدع جانباً نظرية العهد البداثي الذي طالما بحث عنه عبثاً روسو.

إن إعلان سيادة الأمة وإقامة الدليل عليها في القرن الثامن عشر وفي عهد لويس الخامس عشر قبل الجمعيات العمومية les états généraux بخمس وعشرين سنة إنما كان ضرباً من الجسارة والتنبؤ. لم يلحظ في بادئ الأمر مدى هذه النظرية وظهرت تلك المبادئ الكبرى خيالية أكثر منها خطرة ومجرمة أكثر منها مشؤومة. فلم تبلغ درجة أن تكون مذهباً. وهي ولو أنها كان من شأنها أن تكون إعلاناً وإنذاراً للسلطان وللشعب كادت تبقى عقيمة، بل لم تثر مناقشة جدية. فإن السلطان المستند إلى ماضٍ مقداره أربعة عشر قرناً لم يشعر بأنه قد أتى من ناحية كشف السر عن ضعفه. والشعب الذي يكاد لا يعد مدافعاً عنه إلا روسو لم يشعر بأنه قد وجد من جديد صك سلطانه. لم يزد عقد الاجتماع روسو مجداً. وغاية ما في الأمر أن أنصاره قد غلوا قليلاً في الإعجاب به وأعداءه قد غلوا في مهاجمته. لكن الأصدقاء والأعداء لم يشك أحدهم في أن مبدأ الثورة وضع آنفا، وأن نتائجه لا محالة واقعة. حين جاءت الجمعية التأسيسية تضع يدها على الحق الاجتماعي مناقشاتها الخالدة، وحين حاولت الجمعية الثورية أن تؤسس بنياناً جديداً للسياسة ـ نال روسو من جديد، وقد كان منسياً منذ آخرته الغامضة

المحزنة، من النفوذ ومن المجد ما لم يكن اجتمع له ابداً في حياته وشاطر مونتسكيو آراء الرجال السياسيين الذين كان أشدهم عنفاً وأقومهم منطقاً منحازين إلى عقد الاجتماع وكان أرجحهم عقلاً إن لم يكن أقواهم بصيرة بالأمور منحازين إلى أصول القوانين. فكان هؤلاء الأخيرون يشبهون أن يكونوا هم الذين حلوا النظرية. وشاءت الجمعية التأسيسية، ولو أنها غير مؤمنة بمنتسكيو، أن تستلهم على الخصوص نظرياته، غير أن عملها الذي كان من شأنه فيما بعد أن يظهر من جديد كاسياً صورة أخرى لم يستطع أن يعيش إلا سنة واحدة. على ضد ذلك الجمهورية مع الجمعية الثوروية لم تضع دليلاً للعمل إلا النظريات الأصلية لجان جاك روسو. وفي الحق أنها لم تكد تلبث أكثر من الجمعية التأسيسية. وقد اضطرت السيادة القومية التي أتيت من جراء الظروف أكثر مما أتيت من ناحية إفراطاتها أن تنزل عن عرشها من بعد سلطان قصير مداه وكثيرة آلامه إلى يدي بطل كان يعترف بالأقل أنه تلقى عنها كل شيء، غير أن هذا النزول المتبوع بهزيمة وخيبة أمل مدة ثلاثين سنة أظهرت أنها تعطي الحق لمونتسكيو، قد استبدل بعد نصف قرن من الأخطاء والكفاح بظفر حاسم لم يستعر شيئاً إلا من مبدأ روسو.

حينئذ يمكن القول أن روسو كان بشير الثورة وكان له الفخر في أن شرح المبدأ الذي جعلها مشروعة وقوية وباقية. وإذا كان مبدأ السيادة القومية لا يزال غير منظم بين ظهرانينا فإنه منذ الآن لم يعد موضوعاً للجدال وينبغي أن تعترف ديمقراطية أيامنا لجان جاك روسو الذي تحسسها قبل وقوعها بقرن تقريباً ولو أنه لم يفهمها دائماً حق فهمها.

إنه معجب بالديمقراطية أيما إعجاب، قال: «لئن كان فيها شعب للآلهة لحكم ديمقراطياً». وهذا التحمس معقول جداً فعند فيلسوف يعرف للإنسان كرامته وطبعه القدسي يجب أن تكون الديمقراطية، نظرياً على الأقل، الحكومة الوحيدة الشرعية إن لم تك دائماً حكومة يمكن تطبيقها عملياً، غير أن هذا

التمجيد لا يؤدي إلى العمل في رأي روسو فهل يسارع إلى أن يعلن، وربما كان ذلك لبقية فيه من بغض الإنسانية «أن حكومة على هذا القدر من الكمال لا توافق الناس» .[عقد الاجتماع ك٣، ب٤] وهذا قيد يحد في الواقع حدًّا غريباً من مبدأ السيادة القومية، وربما كان يكون حكيماً على هذا الحساب أن تنزع تماماً من علم السياسة، الذي لا ينبغي أن يشتغل بالأوهام، نظرية الديمقراطية. حق أن أفلاطون لم يهمل دراسة الحكومة الاستقراطية، وإن تك ملومة الفضيلة هذه، كما كان يعني، كانت أقل إمكانا من ديمقراطية جان جاك روسو. غير أن روسو مع اعتقاده بصلاحية الديمقراطية لشعب من الآلهة يقنط تماماً من صلاحيتها للناس، فهو لا يزيد على أن يضع شرطاً واحداً هين التحقيق، فعلى رأيه يلزم أن تكون الحكومة الديمقراطية صغيرة جداً حتى يستطيع الشعب فيها أن يجتمع وأن يتمكن كل مواطن من معرفة الآخرين. إذاً لا يخرج المثل الأعلى لروسو عن نطاق جنيف التي هي على رغم حريتها المزعومة أضيق من حدود المدينة العتيقة نفسها. وإن روسو ليدع نفسه تنقاد لحبه للمدينة التي ولد فيها، ولا يمكن أن يقال لوطنه، ولذكريات مطالعاته الأولى. وإن جنيف التي يعجب بها ليقابل بها على الخصوص باريس واسبرتة وأثينا التي لا يعرفها إلا من أفلوطرخس، تلك الديمقراطيات التي كانت دائماً تحت نظره، وعلى هذا المقياس الضيق الناقص يريد أن يحمل سائر الشعوب الأخرى.

بل إنه يذهب بعيداً في هذا السبيل الذي اقتفى أثره فيه كثير من الكتاب فأضلهم حتى أنه جاء يأسف للرق باعتباره قاعدة وركناً ضرورياً للمجتمع عند الأقدمين. ومع أن هذه المشكلة في نظره شنعاء فهو يميل إلى الاعتقاد بأن الحرية المجهولة لدى الشعوب الحاضرة على رغم دعاواهم «ربما لا تتماسك إلا بتعمد من الاستعباد» [عقد الاجتماع، ك٣، ب١٥].

نتيجة أخرى ليست أقل بطلاناً يستنتجها روسو من مبادئه أو بالأولى من أوهامه، هي أن يحظر على السيادة القومية كل نوع من النيابة. في اللحظة التي

فيها شعب ينتخب نواباً يصبح غير حر بعد، وغير موجود، فإن منتخبي الشعب ليسوا نائبين عنه ولا يمكن أن يكونوهم، إنهم ليسوا إلا مبعوثين فلا يستطيعون أن يقرروا شيئاً تقريراً نهائياً، [المرجع السابق]. كان هذا حقاً في أثينا وفي اسبرتة وغيرهما بمعنى أن الشعب لم يفكر قط في أن يوكل في سيادته في كل الشؤون التي كان يمكن أن يقوم بها بنفسه. لكن حتى في هذه الجمهوريات التي لا تكاد تكون إلا في مدينة واحدة كان لا يمكن للشعب أن يعمل كل شيء، وأن الحكام الذين كان يختارهم كانوا ينوبون عنه في كثير من الأحوال مهما يقل روسو.

لكن إذا كان هذا المبدأ الموضوع بكل سعته غير مضبوط بجزئه في حق الديمقراطيات القديمة، وإذا كان لم يمكن تطبيقه أبداً تطبيقاً تاماً فإنه يصير باطلاً تماماً في حق الديمقراطيات التي كانت عبقرية روسو تتكهن بها والتي كان قلبه الجمهوري يتمناها لشعوب أخر غير شعب جنيف، وعلى الخصوص فرنسا التي كان المواطن الجنيفي يدين لها بمجده وبإيوائه. أفكان محكوماً عليها بالملوكية إلى الأبد؟ وإذا كانت تكسر النير عن عاتقها يوماً قريباً، كما كان يدعوها إليه روسو، فأي شكل من الحكومة تتجه إليه إن لم يكن إلى الديمقراطية؟ هذا هو ما كان يشعر به روسو قبل وقوعه: كان يمكن أن يقول لنفسه إن مبدأه المزعوم الذي كان يرفض كل نيابة في السيادة لم يكن إلا ضلالاً، أكان بالمصادفة يفكر في تقسيم فرنسا إلى جمهوريات صغيرة متحدة؟ أم كان يرى أن يقطع الوحدة القومية أجزاء لا يكون أي واحد منها أكبر من مقاطعة جنيف أو أثينا أو لكونيا؟ ما كنت لأريد أن أتهمه بمثل هذا الحلم، غير أنه كان يشغل نفسه كثيراً بدراسات الاتحادات، وهو موضوع جديد، على ما يقول، ولا شك في أن عبقريته المغامرة لم تكن لتتردد في أن تأتي فيه بالبدع حتى التي هي محل للجدال .[تعليق روسو في آخر الكتاب الثالث، الباب ١٥ من عقد الاجتماع، وتعليقات الكونت دانتريج].

بين إذاً أن روسو وهو يدعو على مذهب السيادة القومية لم يكن ليؤمن قط في

شأنه بما ينبغي أن تؤمن به الأمم الحديثة، ولم يك ليرى كيف كان يمكن تحقيقه عما قريب. لا شك في أن للنيابة مساوئ. إنها ليست دائماً حتى في أوقات الشدة من حياة الشعوب الترجمان الصادق لإرادات من استنابوهم. غير أن النيابة ضرورية، وليست الحال الراهنة في السياسة هي وحدها التي تبررها، وما دامت طبيعة الأشياء لم تتغير فلا محيص عن النواب وإنهم على العموم خير من الذين أنابوهم، على أن السيادة كما قدرها روسو لا تستنيب بمعنى أنها كالحرية ليست قابلة لأن يتنزل عنها، وأن الثورات هناك دائماً لتثبت لمن لا يفهم أن الشعوب لا تنزل عن عرشها أبداً، لكن إهدار النظام النيابي الآن إنما هو جحود للأحداث الأبين ما تكون، وارتماء بحجة عدل محال، في أضغاث الأحلام وأخطر ما يكون من الأوهام.

لقد جاء روسو بتميز عادل جداً ونافع جداً خير مما أتى به أي امرئ قبله بل بعده أيضا، وهو التميز بين السيد وبين الحكومة التي يسميها أيضاً الأمير، هذا التمييز أساسي وهو ينتج طبعاً من نظريته في السيادة، كان في الجمهوريات القديمة يكاد يكون مستحيلاً: فإن الشعب الذي كان هو السيد يحكم بذاته ولا يعترف، على أكثر ما يكون، إلا بحكام قابلين للعزل ولمدة قصيرة، فكانت الحكومة والسيادة تتحدان ما كان لأحد أن يميز بينهما، أما أفلاطون فإنه لم يتكلم في ذلك وأرسطو على رجاحة عقله لم يضع لنفسه هذه المسألة إلا ليسيء حلها. ومع أنه كان يعرف السيادة الحقيقية، وكان يضعها نظرياً في العقل وعملياً في الأكثرية، فلم يتردد البتة مع ذلك في القول إن الحكومة هي سيدة الدولة [على الخصوص، ك٣، ب٤، ف١]. ومنتسكيو يركب الخطأ عينه فلا شيء في مؤلفه الكبير يدل على أن عنده الملك الذي يحكم ليس هو السيد الشرعي للدولة، وأما روسو فهو وحده الذي يرى الحق ويعرف أن يبرزه في بيان لا يدع محلاً للإبهام... الأمير، الحكومة أياً كان شكلها، بل أحياناً القادرة على كل شيء، ليست أبداً إلا مندوب الشعب، يعزل بإرادته وهو مسؤول أمام عدالته التي هي سيدة وإن لم تكن معصومة. يقول صريحاً «إن الحكومة كانت مندمجة

بغير وجه في السيد الذي ليست هي إلا وزيراً له»، كان يمكن ألا تستساغ هذه النظريات في عهد لويس الخامس عشر لكنها كانت غاية في الحق، ولم تمض خمس وعشرون سنة حتى جاءت الجمعية التأسيسية تنفذه فجعلت للملوكية التي كانت تحسب نفسها سيدة مكاناً تبعياً صرفاً لم يك ليتغير من ذلك الحين. واليوم أصبح اعتقاد أن الحكومة هي السيد خطأ لم يعد بعد جائزاً حتى عند أشد العقول عماية. فليحتفظ روسو بمجد أنه هو أول من يجلو كل غموض في هذه النقطة الأساسية.

مزية أخيرة لا ينبغي أن تنسى لعقد الاجتماع وإن كانت محلاً للمبالغة أحياناً، وهي مزية الأسلوب. حق ان روسو لم يكتب أبداً هو أشد قوة وأعدل قصداً، لكنه لم يستطع أن يتخلص، حتى في موضوع السياسة من بهرج الأسلوب الذي كان يحمل عليه حتى قصصه. وعلى رغم الضبط العام للمعاني يستروح المرء منه روح البليغ أكثر من روح رجل دولة، ويرى حينما يقرأ مكيافللي أن روسو لم يكن أبدا ليتعاطى الشؤون العامة وأنه إذا كانت تنقصه البساطة فذلك على الخصوص لأنه تعوزه التجربة. على أن كتابه أحسن تأليفاً في مجموعه من الأمير أو «المقالات على العاشورات» لكن على رغم هذا الترتيب المنظم المتسق يسوده نوع من التردد ومن الاستيثاق يبرز من تحت مظاهر الشظف. وعسير ألا يعرو المرء هذا التردد متى كان لم ير بنفسه الواقعيات التي يتكلم عليها.

منذ ظهر عقد الاجتماع لم ينتج العلم السياسي أثراً عظيماً وإن يكن قد أخرج مؤلفات يعتد بها بل مؤلفات مشهورة، فلا تزال الديمقراطية التي أعلن روسو مبدأها تنتظر من رجل عبقري نظرية كاملة. وربما يتفق أن تنمو في عدة قرون ويمر بها كثير من المحن قبل أن تتمكن الفلسفة من أن تتلقى من التاريخ مواد كافية لإحسان فهمها.

ها نحن أولاء نصل بعقد الاجتماع وبالنظرية الحقة للسيادة إلى منتهى غاية

الأزمان والعلم. فالذهاب إلى ما وراء ذلك مغامرة بالتكهنات التي ربما لا يقرها المستقبل. ولكن دون أن نسبح مع الوهم يمكن أن نتساءل ماذا يجب على علم السياسة أن يصنع بعد مثل ذلك الماضي المجيد؟ وما هي الفوائد التي يستطيع إسداءها للمجتمعات في حالة التنور والتمدن الحاضرة؟ تلك خدمات عظيمة القيمة وحسب من يشك في أمرها أن يذكر التأثير الصادق الذي أثره في مصائر بلدنا «أصول القوانين» و«عقد الاجتماع» بصرف الكلام عن ذلك التأثير غير المباشر الذي كان لهما في مصائر أوروبا المستنيرة أو الخاضعة لعبقرية الديمقراطية الفرنسية. فلم يكن العلم السياسي، في العصور القديمة، أخصب إنتاجاً ولا أجدى نفعاً ولو أنه كان أعظم مما هو الآن. ففي أيامنا ليس له البتة أن يبطئ في أعماله التي يعينه عليها تقدم العلوم الاقتصادية ولا أن يشك على الخصوص في فاعليتها.

فبدياً هو منذ الآن واثق أشد الثقة بالنمط الذي يجب أن يتبعه: أخلاقي قبل كل شيء عند أفلاطون وشيشرون، وتاريخي عند أرسطو ومنتسكيو، وعملي عند فولوبيوس ومكيافللي، ومنطقي محض عند هبز واسفينوزا وروسو، فهو بذلك لشد ما يبصر السبل التي يسلكها للوصول إلى الحق والسبل التي يجب أن يجتنبها ليتقي الوقوع في الضلال. إن دراسة النفس الإنسانية هي أولى الدراسات التي ينبغي أن يقوم بها وأهمها جميعاً فإنه بواسطة البسيكولوجيا يستكشف المبادئ الخفية التي بمساعدتها يمكن أن يفهم بقية تلك الدراسات ويديرها. فإن البسيكولوجيا المنظمة الواسعة المحققة كما ينبغي بعد تعاليم أفلاطون وبعد تعاليم ديكرت والمدرسة الإيقوسية بله تعاليم المسيحية يمكن أن تؤدي الآن إلى نتائج معصومة من الخطأ، فعلى آثار أمثال هؤلاء الأساتذة وبمساعدة المشاهدة اليقظة يصبح الخطأ محالاً، فإن يك طبع سعيد الطالع يجيء فيجمع بين مواهبه وبين مقتضيات العمل ويضيف العبقرية إلى سلاسة القياد يمكن أن يرجى استكشاف وتقدم جديدان. إن معرفة نفس الإنسان في كل عظمتها، في كل حوائجها المشروعة، في كل واجباتها، في كل حقوقها المقدسة غير القابلة

للتقادم، تلك هي الشرط الأولى الأعلى الذي يجب على السياسي الحق أن يستوفيه، فمتى أعوزه ذلك الشرط فلا يكاد ينفعه غيره في شيء حتى لو أضله عنه في الحنايا الملتوية التي يضل فيها مثل عبقرية مكيافللي. من دون البسيكولوجيا لا سياسية حقة. من دونها ليس إلا الضلالات الشنيعات التي لا علاج لها. غير أنه لا تكفي معرفة النفس الإنسانية في ذاتها وفي كل كرامة طبعها الشريف فإن إنسان البسيكولوجيا ليس حياً أو على الأقل ليس فاعلاً، وإن الفعل والحياة خاضعان لضرورات لا صارف عنها كثيراً ما تسقط معها النفس الإنسانية مهما كانت جميلة فاضلة كل الفضل. لا أريد البتة أن أتكلم على الجرائم وانتهاك الحرمات التي يرددها التاريخ. لكن من دون أن نخرج عن أنفسنا ومن دون أن نلجأ إلى مثل آخر غير هذا الذي يشعر به كل مناشد ما يصعب أن نوفق بين أعمال سلوكنا وبين نصائح عقلنا وأن نطابق بين عيشتنا وبين إلهامات ضميرنا. هذا التنافر الذي كثيراً ما يضطرب له الفرد يحدث أشد عنفاً وابقى أمداً في الشعوب، في الإنسانية، والفيلسوف الذي يظن أنه يحقق بلا عناء في دنيا الخارج كل ما لقيه في دنيا نفسه الصافية الطاهرة يرتكب خطأ قد يكون شريفاً ولكنه خطر. إنما دراسة التاريخ هي التي سقيه إذا هو عرف أن يفهم التاريخ كما فهم قلبه هو وأن يجني منه الأصداء المفيدة كما قد تلقى الصوت الخفي المعصوم الذي يتكلم في صدره، إذاً فدراسة التاريخ تفيد في مراقبة البسيكولوجيا وحدها بحدود. فإن أحدهما يعلم الحكيم ماذا يجب ان يكون عليه الإنسان، والآخر يكاد يخبره بما كان عليه الإنسان خبراً أكيداً أيضاً تقريباً وماذا عسى أن يرجى منه على حسب الأزمنة والأمكنة، ليس الغرض أن نحلم للإنسان بكمال ممتنع وبسعادة لا يستطاع بلوغها، بل الغرض أن نقوده بالبساطة إلى غرض يمكنه أن يبلغه وبطرق فيها يمكن لقدميه الضعيفتين أن تحملاه. وإن هذه المهمة محدودة على هذا الوجه هي ما زالت من السعة بحيث لا يطيق القيام بها إلا العبقريات القوية، وإنها من الجمال بحيث تستهوي أكرم القلوب.

حينئذ يجب على علم السياسة أن يستند إلى البسيكولوجيا والتاريخ معاً،

يستعير من تلك مبادئه ومن هذا أمثاله جامعاً إياهما على قدر مضبوط، يدع لكل منهما كل قوته وكل منفعته مستعيراً من أحدهما ومن الآخر ما بهما من نافع، ومن المثل الأعلى والممكن، مجتنباً ما فيهما من الخطر سواء أكان خيالياً أم تجريبياً. وبكلمة واحدة يعادل بينهما في توافق علمي خصب. لا شك بأن في هذا مطالبة للفيلسوف السياسي بشيء كثير. وربما كان ذلك خيالاً غير قابل للتحقيق من صنف آخر، لكن مع ذلك حينما يعرف ماذا فعل أفلاطون وأرسطو ومكيافللي وحتى مونتسكيو أيضاً في أوقات أقل ملاءمة يكون من الخطأ أن يقنط من العقل الإنساني. فليس ممتنعا أن يأتي رجل ما سعيد يوماً ما يجتمع فيه هو وحده، وبفضل أسلافه، كل الخصائص المبعثرة التي جعلتهم محلاً لتقدير الناس وإعجابهم. ذلك الرجل أياً كان سيكون له ذلك المجد الذي يحاوله الحكماء، فإلى الآن لا يزال ينتظره محل شاغر في تاريخ الفلسفة وفي حسن تقدير الشعوب.

وإذا كان بين الأمم الحديثة أمة تستطيع أن تدعي بحق حيازة قصب السبق فهي أمتنا. فلها ضمان من ماضيها ولا يزال إلى الآن لا يرى ماذا تستطيع بقية أوروبا أن تضع بجانب مونتسكيو وروسو. فإن الأرض التي حملتهما كليهما لم تجدب فيما هو الظاهر ويستطاع أن ينتظر منها أن تخرج من الثمرات ما ليس أقل جمالاً، سبب آخر أرجح وزناً للرجاء هو حال المجتمع في بلدنا. فنظامه الاجتماعي لا يضاهيه في الكمال مثل في بلد آخر وحقوق الطبع الإنسانية ليست مفهومة ولا محترمة بأحسن منها فيه، ولم تك النظريات الجوهرية لتصادف حلاً أحسن مما كان في فرنسا. وإن ثوراتنا مهما كانت مؤلمة قد كانت ارتقاء لم يقصر نفعه علينا بل تعدانا إلى سائر البلاد، ومصائرنا ترتبط بجزئها الأكبر مصائر المجتمعات المتمدنة. والفتوحات التي يفتتحها عندنا العلم السياسي هي فتوحات عالمية، ومن المحال ألا يحرك مشهد هذا المجتمع العجيب عقلاً كبيراً ويعلمه أن يحسن إدراكه وتفسيره إلا أن تقف فرنسا في سيرها وألا أن تتخلى عن رسالتها التي عينتها لها العناية الإلهية فيما يظهر. ففي

هذا المشهد أحد الينابيع التي تُستلهم منها فكرة الفيلسوف. فإن ديمقراطية أثينا، على رغم عيوبها، طالما أضاءت السبيل لأفلاطون الذي كان يراقبها عن كثب، وإذا كان مكيافللي قد عرف حق المعرفة الوسائل العملية في السياسة وهو يفسدها فذلك لأنه كان أمامه مثال الجمهوريات الإيطالية التي أضلته السبيل، وإذا كانت فرنسا في القرن الثامن عشر قد أنجبت مونتسكيو وروسو فذلك لأن المجتمع الفرنسي كان لا يزال خير المجتمعات وأشدها تقدماً، ولو أنه استدعى كثيراً من الإصلاحات. تلك مزية نفيسة لم نفقدها البتة ندعو الله ألا ينتزعها منها. فإننا قد بلغنا بعد كثير من العوائق وكثير من الآلام هذه النتيجة الباهر، إن جميع أعضاء المجتمع بلا استثناء وبلا قيد يتمتعون بالحقوق المدنية التي كانت إلى الآن امتيازاً لبعض الآحاد. وإن حق الانتخاب العام الذي يظهر الفينة بعد الفينة في حوليات التاريخ لم يكن ليراه أحد في أمة كثيرة العدد كأمتنا، والنتائج التي جاء بها هي على التقريب كقوى العقل الإنساني في أنها لا تحصر ولا تعد. إن المجتمعات القديمة كان عليها أن تشفى في داخلها من علة الرق وكانت الحرية فيها هي الاستثناء. وفي القرون الوسطى كان العبيد يؤلفون الجزء الأكبر من جسم الاجتماع، وحتى اليوم الناس الأحرار المتمتعون بالحقوق السياسية هم الأقلون في أكثر الدول الأوروبية، أما فرنسا فليس فيها إلا مواطنون، وهذه المزية عامة لجميع الناس محققة للجميع بقدر ما هي جميلة، وإن الامتيازات السياسية التي هي مصدر كثير من الأحقاد الاجتماعية، وإن كانت هي العرف الجاري في النظام أزماناً طوالاً، قد بادت عندنا وسقطت تحت كراهية العقل قبل أن تسقط تحت سلطان القانون فليس شعارنا المقدس أكذوبة. فإن الحرية والمساواة والإخاء لم يكن لها في أي شعب أكثر مما لها عندنا من الإخلاص ومن التقدم المتين. مركز ممتاز لفرنسا أنها ليس عليها بعد إلا أن تحارب الجهل والفقر: هما عدوان فإن كانا مخيفين فإن قهرهما أيسر من القضاء على أوهام الناس وعلى شهواتهم.

على هذا تستدعي فرنسا من دون شك بماضيها وعلى الخصوص بحاضرها

تشييد أثر عظيم للعلم السياسي سيشرفها وينفع الإنسانية في آن واحد، وأن التآليف التي تبتكر في أيامنا ليس من شأنها أن تؤنسنا من نجاح أحسن. فإنه ينبغي الاعتراف بأن أكثرها كان خطراً ولا معنى له وإن أكثرها مجلبة للضوضاء أشأمها وأمسخها صورة. وليس إلا لعباً يلعبها الخيال في حكم الذي يعرف حق المعرفة أوضاع العلم، إنها ليست مؤلفات جدية. ولقد أعوز أدعياء الإصلاح هؤلاء الذين قد أخذ منهم الكبر بل السخرية مأخذاً عظيماً. صفتان من دونهما لا يقدر على شيء في هذا المضمار العسير وهما وعي مستنير ودراسات كافية، وإن أكثرهم ليزدري الطبع الإنساني بأنه لم يكلف نفسه ملاحظته. أرادوا أن يخلقوا المجتمع خلقاً جديداً لأنهم لم يكونوا ليعرفوا ما يحويه من فضل، غير أن هذه النظريات مهما يكن من عدم استمرائها وبعدها عن المعقول تشهد بغيرة ممدوحة ما زال يثيرها الدنو من الغاية التي تزمع بلوغها. وليس ببعيد ذلك اليوم الذي فيه يصبح الناس جميعاً أحراراً لا بالحقوق المكفولة لهم وحدها بل بأنوار العلم وضروب العيشة الراضية، خطوة واحدة أيضاً نلمس بعدها تلك الأرض الموعودة لا يحرمنا إياها الاضطرابات المدنية المحزنة، ولن يمضي القرن الذي سيتلو القرن الحاضر من دون أن تدخلها أمتنا السعيدة وتستقر فيها.

لكن ينبغي الحذر من محاكاة المجددين الذين هم محل للوم ومن التنبؤ بنبوءات ربما لا تكون أصدق من نبوءاتهم، وعوضاً عن أن يتنبأ المرء باسم العلم ماذا عسى أن يكون في زمن بعيد أو قريب، خير له أن يدرس نحت النظام القاسي للعمل ما هو موجود ويطلب إلى البسيكولوجيا وإلى التاريخ مفهومين حق فهمهما النتائج النافعة والباقية اللتين هما وحدهما يؤتيانا إياها فإن العلم هو أجمل من الرجاء.

الكتاب الأول

في الاجتماع المدني ـ في الرق ـ في الملكية ـ في السلطة العائلية

الباب الأول

في الدولة، أصل الاجتماع ، إنه من فعل الطبع ـ عناصر العائلة. الزوج والزوجة، السيد والعبد ـ القرية مكونة من اجتماع العائلات ـ الدولة مكونة من اجتماع القرى. وإنها غاية الاجتماعات الأخرى كلها. الإنسان كائن مدني بالطبع ـ سيادة الدولة على الأفراد. ضرورة العدل الاجتماعي.

١ ـ [١] كل دولة هي بالبديهة اجتماع وكل اجتماع لا يتألف إلا لخير ما دام الناس أياً كانوا لا يعملون أبداً شيئاً إلا وهم يقصدون إلى ما يظهر لهم أنه خير، فبين إذاً أن كل الاجتماعات ترمي إلى خير من نوع ما، وإن أهم الخيرات كلها

---

(١) كل دولة الغرض الحق من الاجتماع السياسي معروض هنا على أشد ما يكون من الوضوح. ومن المحال أن يوضع وضعاً أسمى من ذلك. من مبدأ سام كهذا يمكن بلا عناء أن نستخرج كل الأركان الحقة الأساسية للجمعيات الإنسانية وللحكومات. على أن هذه النظرية موجودة فيما سبق عند أفلاطون (راجع. الجمهورية، ك٢، ص٨٨ من ترجمة كوزان). ولقد حصلها روسو في عقد «الاجتماع» (ك١ ، ب٦) حيث يقول: «هذا الشخص العام الذي يتكون من الاجتماعات كلها كان يسمى فيما سبق المدينة» ـ لخير ما (راجع. تفصيل هذا المبدأ فيما بعد في ك٣، ب٧، ف١) ـ الدولة. ترجمتها الحرفية «مدينة» وهنا ينبغي أن يذكر أن كثرة الدول الإغريقية كانت تتألف من مدينة واحدة بعينها تحيط بها ضاحية ضيقة.

يجب أن يكون موضوع أهم الاجتماعات ذلك الذي يشمل الأخر كلها، وهذا هو الذي يسمى بالضبط الدولة أو الاجتماع السياسي.

٢ ـ[١] فلا وجه إذاً لمن قال من المؤلفين أن خصائص الملك والحاكم ورب العائلة والسيد لا تمتاز فيما بينها. وذلك يقتضي أن يكون كل الفرق بينها إنما هو بالأكثر أو بالأقل لا بالنوع. وعلى ذلك فعدد قليل من المحكومين يرأسهم السيد، وعدد أكبر منه يرأسهم رب العائلة، وعدد أكبر منه أيضاً يحكمهم الحاكم أو الملك. وهذا يؤدي إلى أن تكون عائلة كبرى هي على الإطلاق مدينة صغرى. يضيف هؤلاء المؤلفون إلى هذا فيما يخص الحاكم والملك أن سلطان أحدهما هو شخصي ومستقل، وأن الآخر، على حد تعاريف علمهم المزعوم، هو رئيس بالجزء ومرؤوس بالجزء.

٣ ـ[٢] هذه النظرية كلها باطلة، وسيكفى في الاقتناع بذلك استخدام منهاجنا العادي في هذه الدراسة، فها هنا كما في كل موطن آخر ينبغي رد المركب إلى عناصره غير القابلة للتحليل أعني إلى أصغر اجزاء المجموع.. فبالبحث عما هي العناصر المؤلفة للدولة تحسن معرفتنا بماذا تختلف هذه العناصر. وسنرى كيف أنه يمكن تقرير مبادئ علمية في المسائل التي تكلمنا عليها آنفا، فهنا كما في كل موطن آخر الصعود إلى أصل الأشياء وتتبع تشعبها هو الطريق الأمين للمشاهدة.

٤ ـ[٣] بديًا من الضروري اجتماع كائنين لا غنى لأحدهما عن الآخر أريد أن أقول

---

(١) من المؤلفين: يقصد ارسطو إلى أفلاطون الذي يقرر هذا الرأي في السياسي (ص٣٣٤ من ترجمة كوزان). ولقد كان رأي حيز كرأي أفلاطون. فإن نظرية الحكومات الأبوية ليس لها قاعدة أخرى. ولقد اخطأ روسو إذ يقول (في بداية الاقتصاد السياسي) أن أرسطو قد خلط احياناً بين العائلة والمدينة. فالحق أنه كان دائماً يفرق بينهما كما يفعل هنا.

(٢) منهاجنا العادي ـ (راجع هذه العبارة في هذا الكتاب الأول، ب٣، ف١). فإن أرسطو يريد أن يتكلم على المنهاج الذي انتهجه من قبل أي المنهاج التحليلي كما يوضح ذلك هو نفسه بعد عدة أسطر.

(٣) وفي النباتات أراد بعض المفسرين أن يستنتج من أن أرسطو يسند هذه النزعة إلى النباتات أنه كان يعرف فصل ما بين الجنسين في النباتات.

اجتماع الجنسين للتناسل. ليس في هذا شيء من التحكم ففي الإنسان كما في الحيوانات الأخر وفي النباتات نزعة طبيعية إلى أن يخلف بعده موجوداً على صورته.

إنما الطبيعة وهي ترمي إلى البقاء هي التي خلقت بعض الكائنات للأمرة وبعضها للطاعة، إنما هي التي أرادت أن الكائن الموصوف بالعقل والتبصر يأمر بوصفه سيداً، كما أن الطبيعة هي أيضاً التي أرادت أن الكائن الكفء بخصائصه الجثمانية لتنفيذ الأوامر يطيع بوصفه عبداً، وبهذا تمتزج منفعة اليد ومنفعة العبد.

٥ ـ [١] فالطبع إذاً هو الذي عيَّن المركز الخاص للمرأة والعبد. ذلك أن الطبع، وليس به ما بعمالنا من العجز، لا يصنع شيئاً يشبه سكاكين دلف التي صنعوها، وعنده أن كائناً لا يخصص إلا لغرض واحد لأن الأدوات تكون أكمل كلما صلحت لا لاستعمالات متعددة بل لاستعمال واحد وعند المتوحشين المرأة والعبد هما كائنان من طبقة واحدة، والسبب في ذلك بسيط، هو ان الطبع لم يجعل بينهم البتة من كائن للأمرة، فليس فيهم حقاً إلا من عبد ومن أمة، ولم ينخدع الشعراء إذ يقولون :

أجل للإغريق على المتوحش حق الأمرة

ما دام أن الطبع قد أراد أن يكون المتوحش والعبد سيين.

٦ ـ [٢] هذا الاجتماعان الأولان بين السيد والعبد وبين الزوج والزوجة هما قاعدتا العائلة، وقد أحسن هيزيود إذ قال في هذا البيت :

البيت ثم المرأة والثور الحارث

---

(١) أجل للإغريقي هذا البيت مأخوذ من اوريبيد (ايفيجيني) وراجع أيضاً السياسي لأفلاطون، ص٣٤٦ من ترجمة كوزان.

(٢) هيزيود. هذا البيت من هيزيود (الأعمال والايام).

ـ خارنداس : من قضا اتية في صقلية. وهو مقنن طوريوم نحو السنة ٢٩ الأولمبية أي سنة ٦٦٤ ق. م. وهو يتكلم عليه مرة أخرى في الكتاب الثاني (ب٩٠، ف٥، ٨).

افيمينيدس ـ من كريت. كان قد وضع كتاباً على جمهورية كريت ويحتمل أن يكون أرسطو قد أخذ منه كلمة مدينة وأنه قد جاء أثينا في السنة ٤٥ الأولمبية أي سنة ٦٠٠ ق. م.

لأن الفقير لا عبد له إلا الثور، على هذا إذاً فالاجتماع الطبيعي في كل الأزمان إنما هو العائلة وقد استطاع خارتداس أن يقول إذ يتكلم على أعضائها «إنهم يأكلون على الخوان عينه» ويقول أفيمينيدس الكريتي «إنهم يصطلون على كانون واحد».

٧ ـ [١] إن الاجتماع الأول لعدة عائلات الذي ألف بالنظر إلى العلاقات التي ليست يومية إنما هو القرية التي يمكن تسميتها المستعمرة الطبيعية للعائلة، لأن الأفراد الذين يعمرون القرية، كما يعبر عنهم مؤلفون آخرون «قد رضعوا لبن العائلة» إنهم أولادها و«أولادها أولادها» فإذا الدول الأولى كانت خاضعة لملوك وإذا الأمم الكبرى ما زالت كذلك إلى الآن، فذلك لأن هذه الدول كانت تألفت من عناصر معتادة السلطان الملكي ما دام أنه في العائلة الأكبر سناً هو ملك حقيقي، وقد احتذت مستعمرات العائلة من طريق البنوة ذلك المثل الذي ضرب لهم، وإذاً فقد حق لهوميروس أن يقول:

كل امرئ على حدة يحكم بوصفه سيداً نساءه وأولاد.

والواقع في الأصل أن العائلات المتفردة كانت تحكم أنفسها على هذا الوجه. ومن هذا أيضاً ذلك الرأي العام الذي يخضع الآلهة لملك منهم. لأن الأمم جمعاء كانت ولا تزال إلى الآن تعترف بالسلطة الملكية. ولم يتخلف الناس أبداً عن أن يسبغوا على الآلهة عاداتهم كما أنهم يصورونهم على صورتهم.

٨ ـ [٢] إن اجتماع عدة قرى يؤلف دولة تامة يمكن أن يقال عليها إنها بلغت حد كفاية نفسها على الاطلاق بعد أن تولدت من حاجات الحياة واستمدت بقاءها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات كلها.

---

(١) الأمم الكبرى. (راجع ك٢، ب١، ف٥) ـ هوميروس. الأوذيسية. يذكر أرسطو هذا البيت أيضاً في علم الأخلاق (ك١، ب٤) ويطبقه على السكلوب مردة الإله فولكان. ويذكره أيضاً أفلاطون هو وما قبله في القوانين (ك٣، ص١٤١ من ترجمة كوزان) والظاهر أن كل فقرة أفلاطون هذه هي التي ألهمت أرسطو تلميذه.

(٢) دولة. والترجمة الحرفية «مدينة».

على هذا فالدولة تأتي دائماً من الطبع، شأنها في ذلك شأن الاجتماعات الأولى التي الدولة غايتها الأخيرة. لأن الطبع كل شيء هو بالضبط غايته.

وإن ماهية كل واحد من الموجودات متى بلغ مبلغه التام هي ما يقال عليها إنها هي طبعه الخاص سواء أكان الموجود يعني إنساناً أم حصاناً أم عائلة. يمكن أن يضاف إلى هذا أن هذا المصير وهذه الغاية للموجودات هي أول الخيرات لها. ولأن يكفي الموجود نفسه فذلك غرض وسعادة معاً.

٩ ـ [١] من هذا تنتج هذه النتيجة البيّنة: إن الدولة هي من عمل الطبع وأن الإنسان بالطبع كائن اجتماعي، وأن هذا الذي يبقى متوحشاً بحكم النظام لا بحكم المصادفة هو على التحقيق إنسان ساقط أو إنسان أسمى من النوع الإنساني، وإليه يمكن أن يوجه توبيخ هوميروس:

بلا عائلة وبلا قوانين وبلا بيت

إن الإنسان الذي يكون بطبعه كذلك الذي وصفه الشاعر لا يستروح إلا الحرب لأنه غير كفء لأي اجتماع كجوارح الطير.

١٠ ـ [٢] إذا كان الإنسان أشد قابلية إلى ما لا نهاية للاجتماع من النحل ومن سائر الحيوانات التي تعيش قطعاناً فذلك بالبديهة، كما نبهت إليه كثيراً، لأن الطبع لا يفعل شيئاً عبثاً. وإنه ليختص الإنسان بالنطق حق أن الصوت ربما يعبر عن الفرح والألم. لذلك لم يحرمه الحيوانات الأخرى لأن نظام خلقها يذهب إلى حد أن تحس هذين الإحساسين وتبثهما بعضها بعضاً، لكن النطق إنما

---

(١) كائن اجتماعي. يعيب هبز على أرسطو هذه العبارة ويحاول أن يطبق مبدأه الكبير أن الخوف هو أصل الجمعية ـ هوميروس.، الإلياذة. الحادي عشر، ٦٣٠.

(٢) النحل. اتعب هبز نفسه ليبرهن خلافاً لأرسطو على جميع الفروق بين جماعة النحل وجماعة الناس. ويلتقي في هذا بأوريجين الذي شد ما عاب على سلز أنه ألحق بالناس النمل والنحل ـ الطبع لا يفعل شيئاً عبثاً. هذا هو مبدأ العلل الغائية التي استخدمها أرسطو استخداماً كبيراً. (راجع كتاب النفس، ك، ب٩، ف٦ وكتاب الشباب ب٤، ف١) وقد زعم بعض المفسرين خطأ أن شيشرون قد حاكى هذه الفقرة في (القوانين، ك١، ب٢٢).

يكون للتعبير عن الخير والشر وبالتبع عن العادل والظالم، وللإنسان هذه الخصوصية من بين سائر الحيوانات أنه وحده يدرك الخير والشر والعادل والظالم وكل الأحاسيس من هذا القبيل التي باجتماعها تؤلف بالضبط العائلة والدولة.

١١ ـ لا يمكن الشك في أن الدولة هي بالطبع فوق العائلة وفوق كل فرد، لأن الكل هو بالضرورة فوق الجزء ما دام أنه متى فسد الكل فليس بعد من جزء، لا أرجل ولا أيدي إلا أن يكون على سبيل المجاز كما يقال يد من حجر، لأن اليد متى فصلت عن الجسم لا تبقى يداً على الحقيقة. وأن الأشياء لتعرف على العموم بآثارها التي توقعها والتي من شأنها أن توقعها. فمتى انقطع استعدادها الأولي لا يمكن أن يقال إنها هي أنفسها: إنما هي مندرجة تحت اسم واحد ليس غير.

١٢ ـ إن ما يثبت الضرورة الطبيعية للدولة وفوقيتها على الفرد هو أنه إن لم يسلم به لأمكن الفرد أن يكتفي بنفسه بمعزل عن الكل وعن سائر الأجزاء كذلك. وإن هذا الذي لا يستطيع أن يعيش في الجماعة وليس له مع استقلاله حاجات فذلك لا يستطيع البتة أن يكون عضواً في الدولة. إنما هو بهيمة أو إله.

١٣ ـ فالطبع إذاً يدفع الناس بغرائزهم إلى الاجتماع السياسي. ولقد أسدى أول من رتبه خدمة كبرى لأنه إذا كان الإنسان الذي بلغ كماله الخاص كله هو أول الحيوانات فإنه حقاً آخرها أيضاً متى حيي بلا قوانين وبلا عدل. والواقع أن لا شيء أشنع من الظلم المسلح. لكن الإنسان قد تلقى عن الطبع أسلحة العدل والفضيلة التي ينبغي أن يستعملها ضد شهواته الخبيثة. فمن دون الفضيلة يكون هو أكثر ما يكون فساداً وافتراساً فليس له إلا ثورات الحب والجوع البهيمية. فالعدل ضرورة اجتماعية لأن الحق هو قاعدة الاجتماع السياسي وتقرير العادل هو ذلك الذي يرتب الحق.

الباب الثاني

نظرية الرق الطبيعي ـ آراء مختلفة للرق وعليه: الرأي الشخصي لأرسطو ـ ضرورة الأدوات الاجتماعية: ضرورة الأمرة والطاعة وفائدتهما ـ الاستعلاء والانحطاط الطبيعيان هما اللذان يجعلان السادة والعبيد. الرق الطبيعي ضروري عادل ونافع: حق الحرب لا يمكن أن يكون أساسا للرق. علم السيد وعلم العبد.

١ ـ الآن ونحن نعرف وضعاً الأجزاء المختلفة التي تتكون منها الدولة ينبغي أن نشتغل بدياً بالاقتصاد الذي يسير شؤون العائلات ما دام أن الدولة مؤلفة من العائلات. عناصر الاقتصاد المنزلي هي على الضبط عناصر العائلة نفسها التي لأجل أن تكون تامة يجب أن تشمل أرقاء وأفراداً أحراراً. لكن لأجل إدراك ذلك يلزم بدياً أن نضع تحت البحث أبسط أجزائها، ونظراً إلى أن الأجزاء الأولية والبسيطة للعائلة هي السيد والعبد، والزوج والزوجة، والأب والأولاد، لزمت دراسة هذه الصنوف الثلاثة من الأفراد والنظر فيما هو كل واحد منهم وما يجب أن يكون.

٢ ـ فمن جهة سلطة السيد ثم السلطة الزوجية، لأن اللغة الإغريقية ليس فيها كلمة خاصة للتعبير عن علاقة الرجل بالمرأة. وأخيراً كون الأولاد، وهو معنى لا يقابله كذلك لفظ خاص. إلى هذه العناصر الثلاثة التي عددناها آنفاً يمكن أن يضاف رابع يدمجه بعض المؤلفين في الإدارة المنزلية، وآخرون يجعلونه على الأقل فرعاً منها مهماً جداً، سندرسه أيضا، وهو ما يسمى كسب الأموال.

ولنشتغل أولاً بالسيد وبالعبد لكي نعرف معرفة استيعاب الروابط الضرورية

التي تربطهما، ولنرى في الوقت عينه ألا نستطيع أن نجد في هذا الموضوع أفكارا أولى بالرضا من الأفكار الجارية اليوم؟

٣ ـ [١] فمن جهة يؤيد بعضهم أنه يوجد علم خاص للسيد وأن هذا العلم يختلط بعلم رب العائلة والحاكم والملك كما ذكرنا بادئ المرز ويخرون على ضد ذلك بزعمون أن سلطة السيد ضد الطبع وأن القانون وحده هو الذي يجعل من الناس أحراراً، وأرقاء. ولكن الطبع لا يجعل فرقاً ما بينهم. بل إن الرق هو على ذلك ظالم مادام العنف هو الذي أنتجه.

٤ ـ ومن جهة أخرى الملكية جزء غير منفصل عن العائلة، وعلم الحيازة جزء من العلم المنزلي ما دام أنه بغير الأشياء التي هي من الضرورة الأولى لا يستطيع

---

(١) على عكس ذلك. يفهم من هذا أنه كان هناك حينئذ احتجاجات على الرق حتى في زمن أرسطو. غير أن الزمن الغابر لم يحتفظ لنا بأسماء الفلاسفة الذين أبدوا هذه المذاهب الإنسانية. وفي عهد فريقلس كان فبرفراط الشاعر الفكاهي يأسف في بيت له رواه أثيني (ك٦، ص٢٦٣) على الزمان الذي لم يكن فيه أرقاء. وفي القطع التي نقلها استوبي أن فيلمون الشاعر وثرودورس الفيلسوف، وكلاهما معاصر لأرسطو، يظهر أنهما كانا للرق خصمين. فالأول يذكر السيد بأنه عبده، على رغم مركزه التعس، ما زال إنسانا، والآخر مع اعترافه أن العبد ضروري يقول أن هذه الملكية قلقة رغير موافقة. وطيماوس الطرمنيوس، وهو معاصر أيضاً لارسطو يؤكد أن الرق الذي كان القانون قد حرمه زمانا طويلا عند اللقريين والفوقيين لم يكن ليباح إلا منذ عهد قريب، (ر. أثيني ك٦، ص٢٦٣) ينبه اثيني أيضاً إلى أن الأرقاء لم يسموا في أي شعب إغريقي باسمهم الحقيقي «عبيد» فها هنا كانوا يسمون «فنست» (السكان الأول لتساليا الذين وقعوا في الرق على أثر الغارة الدورية وأتبعوا طبقة الأشراف التساليين الفاتحين، وكان شأن هؤلاء الأرقاء أنهم لا يقتلون ولا يباعون خارج أرض الوطن). وهناك الهيلتون (أهل مدينة هيلوت الذين هم أول من استعبدهم الشعب اللقدموني) وفي موضع آخر «الكلاروت» أي سكان ملحقات الدار... الخ. ومؤكد كالسطر لموس، وهو من أقدم مفسري ارسطوطان أن هذه الصيغة إنما وجدت لتلطف، لفظيا على الأقل، من الحظ الحزن لأولئك التعساء، وقد كان ذلك أيضاً نوعا من الاحتجاج على الرق. ويقول طيوقمف، وهو مؤرخ معاصر لأرسطو أن أهل خيوس هم أول من أدخل في الإغريق شراء العبيد وأن هاتف دلفوس لما علم بهذه الكبيرة أعلن أن أهل خيوس حق عليهم غضب الآلهة. وهذا هنا إنما هو احتجاج إلهي آخر على سوء استعمال القوة هذا غير أنه لا يظهر أن الإغريق قد عرفوه أو أنهم لم يقيموا له وزنا. يتتج من هذا كله أن مبدأ الرق في القرن الرابع قبل المسيح لم يكن مسلما به بلا جدال. ذلك بأن الحرية هي في الواقع من الأمر أقدم من الاستعباد. ولقد أحس ارسطو نفسه عند موته الحاجة إلى أن يقرر في وصيته عتق عبيده.

الناس أن يعيشوا إلا سعداء، ينتج من هذا أنه، كما أن الفنون الأخرى، كل في دائرته، بها حاجة إلى أدوات خاصة للقيام بعملها، كذلك العلم المنزلي ينبغي أن يكون له أدواته على سواء. وإن من تلك الأدوات ما هو غير حي، ومنها ما هو حي. فمثلاً صاحب السفينة عنده الدفة أداة لا حياة بها وملاح الجؤجؤ أداة حية باعتبار أن العامل، في الفنون، أداة حقيقية. وعلى القاعدة عينها يمكن أن يقال إن الملكية ليست إلا أداة للمعيشة، وإن الثروة متعددة الأدوات وأن العبد ملكية حية، والعامل بما هو أداة هو أول الأدوات جميعاً.

٥ ـ [1] والواقع أنه لو كان كل أداة يمكنها، بأمر أمرت به أو أشعرته، أن تشتغل به من تلقاء ذاتها كتماثيل ديدال أو مشاجب فولكان، «التي كانت تجيء وحدها، كما يقول الشاعر، إلى جمعيات الآلهة». ولو كانت الأموام (المكوكات) تنسج وحدها بذواتها، ولو كانت القوس تلعب وحدها على القيثارة لاستغنى أرباب الأعمال عن العمال والسادة عن العبيد. فالأدوات بالمعنى الخاص هي إذاً أدوات إنتاج، أما الملكية فهي على العكس من ذلك بالبساطة أداة استعمال فحسب. على هذا فالملوم ينتج شيئاً أزيد مما يستعمل له. لكن كسوة وسريراً لا يؤدي كلاهما إلا ذلك الاستعمال نفسه.

٦ ـ زد على هذا أنه لما أن الإنتاج والاستعمال يختلفان بالنوع وأن هذين الأمرين لهما كليهما أدوات خاصة فيلزم حتماً أن تكون بين الأدوات التي يستخدمانها فرق كذلك. فالعيشة هي الاستعمال وليست إنتاج أشياء. وان العبد

---

(١) تماثيل ديدال. كان حذق ديدال كله أنه حاول أن يظهر الحركة في تماثيله بأن فتح ما بين سيقانها وأزال الالتصاق بين الأذرع وبين الجسم الخ. وقد كان ذلك ارتقاء عظيماً للفن الاغريقي على الفن المصري. وقد تحدث أفلاطون عن حذق ديدال هذا في «ايثيفرون، ج١، ص٣٧. وفي مينون ج٦، ص٢٢٣ من ترجمة كوزان ـ فولكان راجع الألياذة النشيد ١٨، البيت ٣٧٦» ـ أدوات إنتاج.... ... استعمال فحسب ـ هذا التمييز ذكره أرسطو في مواطن مختلفة في علم الاخلاق إلى نيقوماخوس في الكتاب السادس وفي علم الأخلاق الكبير، ك١، وفي الكتاب السادس وفي علم الأخلاق الكبير، ك١، في كتاب حركة الحيوانات ب٧، ف٥.

لا يصلح إلا لتيسير أفعال الاستعمال هذه. فينبغي أن يعنى بلفظ الملكية كما يعنى بلفظ الجزء. وإن الجزء ليس جزءاً لكل فحسب بل هو أيضاً يتعلق على الإطلاق بشيء غير ذاته. كذلك الحال في الملكية فالسيد هو بالبساطة سيد العبد لكنه لا يتعلق به أصلاً، أما العبد فعلى العكس ليس عبد السيد فحسب بل هو أيضاً يتعلق به على الإطلاق.

٧ ـ [1] هذا يوضح جلياً ما هو العبد في ذاته وماذا يمكن أن يكون فإن هذا الذي بقانون الطبع لا يتعلق بنفسه بل هو مع كونه إنساناً يتعلق بآخر هو العبد طبعاً. يكون إنساناً إنساناً آخر ذلك الذي من حيث هو إنسان يصير ملكاً، وأن الملك لهو أداة استعمال شخصية تماماً.

٨ ـ ينبغي الآن أن ينظر أيوجد أناسي جعلهم الطبع كذلك أم لا يوجد البتة. وفي حق من أياً كان يصير عادلاً ونافعاً أن يكون عبداً، أم أن كل استرقاق هو عمل مضاد الطبع. العقل والواقعيات يمكن أن تحل مع اليسر هذه المسائل. فالأمر والطاعة ليسا شيئين ضروريين فحسب بل هما أيضاً شيئان نافعان كل النفع، بعض الكائنات منذ الولادة مخصص بعضها للطاعة والآخر للأمرة. ولو على درجات وفروق شديدة التخالف بالقياس إلى هؤلاء وهؤلاء. فالسلطة تعلو تتحسن بنسبة ما يكون ذلك فيمن يطبقها أو تقع عليه. إنها في الناس أحسن منها في الحيوانات لأن كمال العمل هو دائماً تابع لكمال العمال. وإن عملاً يتم في كل مكان حيث تلتقي الأمرة والطاعة.

٩ ـ هذان العنصران الطاعة والأمرة توجدان في كل مجموع مكون من عدة أشياء بالغة نتيجة عامة، منفصلة كانت تلك الأشياء أو متصلة. هذا هو وضع فرضه الطبع على كل الكائنات الحية. بل ربما أمكن أن يكشف بعض آثار لهذا المبدأ حتى في الأشياء التي بلا حياة، مثال ذلك الانسجام في الأصوات. غير أن هذا ربما يجرنا إلى أبعد من موضوعنا.

---

(١) يصير ملكاً. كان العبد متاعاً مملوكاً إلى حد أنه يصلح لأن يرهن.

١٠ ـ [١] بديأ الموجود الحي هو مركب من روح ومن جسم كان أحدهما بالطبع ليأمر والآخر ليطيع. تلك هي على الأقل إرادة الطبع التي يهم أن تدرس في الكائنات العليا على حسب قوانينه المرتبة لا في الكائنات الدنيا. وإن سلطان النفس هذا بين في الإنسان الكامل السليم العقل والبدن وهو وحده الذي ينبغي أن نختبر ذلك فيه. أما في الفاسدين من الناس أو المستعدين للفساد فإن الجسم أحياناً يتسلط على النفس، ذلك أن نموهم غير المرتب هو على عكس الطبع تماماً.

١١ ـ أكرر أنه ينبغي إذاً أن يعرف، بادئ الأمر، في الكائن الحي، وجود سلطة تشبه سلطة سيد وسلطة حاكم معاً. النفس تتسلط على البدن كسيد على عبده، والعقل على الغريزة كحاكم، كملك، وإذاً فبديهي أنه لا يستطيع إنكار أن يكون من الطبيعي ومن الخير للجسم أن يطيع النفس وللجزء الحساس من ذاتنا أن يطيع العقل والجزء العاقل. وإن المساواة أو انقلاب السلطة بين هذه العناصر المختلفة يكون شراً للجميع.

١٢ ـ والحال كذلك بين الإنسان وسائر الحيوانات فإن الحيوانات المستأنسة أحسن من الحيوانات المتوحشة، وأن تكون خاضعة للإنسان فتلك مزية كبرى لها من حيث أمنها نفسه. ومن جهة أخرى فإن الرابطة بين الجنسين هي على هذا النحو. فإن أحدهما أرقى من الآخر. ذلك كان ليحكم والآخر كان ليطيع.

١٣ ـ [٢] ذلك هو أيضاً القانون العام الذي يجب ضرورة أن يسود بين الناس. فمتى كان المرء أحط من أمثاله ـ كما يكونه الجسم بالقياس إلى النفس والبهيمة

---

(١) إرادة الطبع. اتخذ روسو هذا عنواناً لخطبته في «اللامساواة».

(٢) بين الناس. هذا هو مبدأ الرق عند أوسطو. ويحسن التنبيه إلى أن أرسطو هو الفيلسوف الوحيد في الغابرين الذي عنى بأن يدرك حق الإدراك هذا الحدث الكبير الذي هو الرق أي قاعدة الجمعية الإغريقية كما صار بعد ذلك قاعدة الجمعية الرومانية. وفي أيامنا هذه ليس للمدافعين عن الرق من أدلة إلا ما قرره الفيلسوف الإغريقي. فإن انكلترا بتحريرها زنوج مستعمراتها في سنة ١٨٣٣ إنما ضربت الرق ضربة لم يقم من بعدها أبداً. ورجاؤنا أن يقضى على هذا الاعتداء الصارخ في مدى أقل من نصف قرن.

إلى الإنسان. وهذا هو مركز جميع أولئك الذين لديهم استعمال القوى البدنية هو أحسن ما يمكن أن ينتفع به ـ كان هو الرقيق بالطبع. وفي حق هؤلاء الناس، كما هو في حق الموجودات الأخرى التي تكلمنا عليها آنفاً يحسن بهم أن يخضعوا لسلطة سيد. لأن هذا الذي يؤتى نفسه غيره هو رقيق بالطبع، وما يجعله يؤتى نفسه غيره هو أنه لا يستطيع أن يذهب إلا إلى حد أن يفهم الحق متى أظهره غير عليه، لكن لا إلى حد أنه يملكه هو في نفسه. إن الحيوانات الأخرى لا تستطيع أن تفهم الحق وإنها لتطيع على عماية غرائزها.

١٤ ـ [1] على أن منفعة الحيوانات المستأنسة ومنفعة العبيد كأنها شيء واحد تقريباً فإن الأولى والآخرين يساعدوننا بقواهم المادية في قضاء حاجات المعيشة. والطبع ذاته يريد ذلك ما دام يجعل أجسام الناس الأحرار مغايرة لأجسام العبيد، إذ يعطي هؤلاء الشدة الضرورية في الأعمال الغليظة للجمعية ويخلق على ضد ذلك أجسام أولئك غير صالحة لأن تحني قوامها المستقيم لتلك الأشغال الشاقة بل يعدهم لوظائف الحياة المدنية فحسب، تلك الحياة التي تتنازعها فيهم مشاغل الحرب ومشاغل السلام.

١٥ ـ [2] اسلم بأنه كثيراً ما يقع نقيض ذلك فيكون بعضهم ليس فيه من الناس

---

(١) وبالطبع ذاته. قد تذكر هذه الفكرة ثيغنس المجاري الذي سبق أرسطو بنحو ٢٥٠ سنة في بيتين من جوامع كلمه. على أن الطبع قد خدم السادة المتأخرين أكثر مما خدم الأقدمين. فإن لون الجلد علامة لا ينخدع عنها أحد وهي في خير بقاع الدنيا الجديدة القاعدة الثابتة التي يأسف لها أرسطو فيما يظهر. ولقد عاب طائفة من الكتاب على أرسطو هذه المبادئ الغريبة. ولكن ليس الغريب أن أرسطو يدافع عنها بل الغريب أن الحكومات الحالية ما عدا واحدة منها تقرها وتنفذها. وبديهي أن الفيلسوف الإغريقي أبعد من أن يكون هو وحده نصيراً للرق بل هو لا يرى أن من يهاجمون الرق مبطلون كل البطلان، ومع ذلك فقد يرى في (الكتاب الرابع ب٩، ف٩) أن أرسطو كثيراً ما يحض على عتق الأرقاء.

(٢) بالطبع عبيد. لا يرى مونتسكيو في كتابه (روح القوانين ك١٥، ب٧) أن أرسطو قد أقام البرهان على مبادئه في الرق. ولكن هل كانت أدلة مونتسكيو أشد اقتناعاً؟ وروسو في (عقد الاجتماع ت١، ب٢) لم يحسن فهم هذه الفقرة من أرسطو إذ يظن خطأ أن أرسطو يريد أن يقول إن بعض الناس ولدوا في الرق.

الأحرار غير الجسم كما يكون الآخرون ليس لهم منهم إلا الروح. لكن من المحقق أنه إذا كان الناس دائماً مختلفين فيما بينهم بظاهرهم الجثماني كما يكونونه بالقياس إلى صور الآلهة فربما يقع الإجماع على أن اقلهم جمالاً يجب أن يكونوا للآخرين عبيداً. وإذا حق هذا في القول على الجسم حق من باب أولى في القول على الروح. غير أن جمال الروح أقل يسرا في التعرف من الجمال الجثماني.

ومهما يكن من شيء فبين أن البعض هم بالطبع أحرار والآخرين بالطبع عبيد وأن الرق في حق هؤلاء نافع بمقدار ما هو عادل.

١٦ ـ [1] على أنه ربما يكون من الصعب إنكار أن الرأي المضاد ينطوي هو أيضاً على شيء من الحق. إن معنى الرق والرقيق يمكن أن يفهم على وجهين: يمكن إن يقع المرء في الرق ويبقى فيه بالقانون، ما دام أن هذا القانون هو اتفاق به يعترف المغلوب بأنه ملك للغالب. غير أن كثير من أهل العلم بالقانون يتهمون هذا الحق بعدم المشروعية، كما يتهمون بذلك الخطباء العموميين فعندهم أن من الشناعة بمكان أنه الأقوى لمجرد أنه الأقوى يستطيع استعمال العنف ليجعل من أسيره رعينه وعبده.

١٧ ـ وهذان الرأيان المتقابلان أيدهما على سواء بعض الحكماء. وعلة هذا

(١) يمكن أن يقع المرء في الرق ويبقى فيه ـ بين التعبيرين فرق عظيم فإن الأول يدل على الإنسان الذي يجب أن يكون رقيقاً بسبب انحطاطه الطبيعي على مذهب أرسطو. والثاني يدل على الرقيق بالفعل سواء أكان مقدراً عليه أن يكونه أم لا بسبب تركيبة ـ اتفاق: يذكر أثيني (ك٦) عن المؤرخ ارشيماك اتفاقاً مشابهاً لهذا بين جالية من البيوسيين وبين التساليين. أما هيز فإنه يرتب الرق على الحرب. وقد كان جرسيوس قد قبل هذا المبدأ الذي قال به كل الكتاب تقريباً إلى مونتسكيو لأنهم كانوا يخولون المنتصر حق الحياة والموت على المهزوم. وعند القدامى وعلى الخصوص في زمن أرسطو كانت هذه القاعدة اللاإنسانية مسلمة بلا جدال ومطبقة بغاية التحرج. ويمكن أن يعد في حرب البيلوبونيز أكثر من مائة مثال. فإنهم بعد الواقعة كانوا يذبحون دائماً الأسرى. (ر. طوسيديد، ك١، ب٣٠، وك٢، ب٥، الخ) فقد كان طوسيديد شاهداً لهذه الفظائع وربما كان هو فاعلاً لها فإنه كان يحكيها ببرد الطبع كأنما يصف «مناورة» بحرية من دون ان يعلق عليها أهمية ما.

التخالف وهذه الأسباب التي احتج لها من طرف ومن آخر هي أن الفضيلة لها ـ متى كانت عندها الوسيلة ـ حق حتى في استعمال العنف إلى حد ما، وأن النصر يستدعي دائماً استعلاء ممدوحاً من بعض الوجوه. وإذاً فمن الممكن الاعتقاد بأن القوة ليست مجردة عن الاستحقاق وأن كل النزاع هاهنا لا يقع في حقيقة الأمر إلا على أصل الحق، يضعه بعضهم في الرعاية والإنسانية ويضعه الآخرون في تسلط الأقوى. غير أن كلا التدليلين المتضادين هو في ذاته ضعيف وباطل. لأن كليهما يستدرج إلى الاعتقاد بأن حق إمارة السيد لا تتعلق برفعة الاستحقاق.

١٨ ـ [١] من الناس من يقرعهم ما يظنونه الحق، وللقانون ظاهر من الحق دائماً، فيقولون إن الرق عادل متى نتج من حدث الحرب. ولكن هذا هو التناقض لأن مبدأ الحرب نفسها يمكن ان يكون ظالماً ولن يسمى أبداً عبداً ذلك الذي لا يستحق أن يكونه. وإلا فالناس الاشرف مولداً فيما يظهر ربما يصيرون عبيداً، بل بفعل عبيد أخر، لأنهم قد يكونون قد بيعوا بوصف أنهم أسارى حرب. من أجل ذلك يعنى أنصار هذا الرأي بتطبيق اسم العبيد هذا على المستوحشين فحسب ويأبونه على أممهم الخاصة. ومرد هذا إذاً إلى البحث فيما هو الرق الطبيعي. وهذا هو بالضبط ما قد تساءلنا عنه بادئ الأمر.

١٩ ـ [٢] فيلزم بالضرورة التسليم بأن بعض الناس يكونون عبيداً أينما كانوا

---

(١) الأشرف مولدا ـ يجب التميز بين شريف المولد أو النبيل وبين الحر. فإن شريف المولد أو النبيل هو الذي ولد لأبوين حرين وله الحق أن يكون مثلهما. وأما «الحر» فلا يدل إلا على من هو حر بالفعل أياً كان موضع أبويه. ويفسر هيزشيوس كلمة نبيل بأنه من سلالة حرة. إذاً فقد يكون المرء حراً من دون أن يكون نبيلاً والعكس صادق. وأما الإنسان غير ذي المولد فهو الإنسان الذي ليس من أصل حر وهو بمولده يجب أن يكون عبداً. وفي اللغة التشريعية للإمبراطورية الشرقية يعني بالتميز بين الإنسان الحر بولادته وبين المعتوق (و. ك٣، ب٧، ف٧) ـ أنصار هذا الرأي ٧ أظن ارسطو. يعني أفلاطون حين ينصح للإغريق ألا يتخذوا بعد أرقاء من بينهم. بل من المتوحشين فحسب (الجمهورية، ك٥، ص٢٩٦ من ترجمة كوزان) ويجب أن نذكر الأسطورة التي تزعم أن أفلاطون نفسه قد وقع في الرق بأمر أحد الطغاة.

(٢) الأشراف والعامة. كلمتا الأشراف والعامة يمكن أن تظهرا جديدتين عند الكلام على الاغريق في=

وأن آخرين لا يكونونهم في أي مكان. كذلك الشأن في الشرف. فإن الناس الذين تكلمنا عليهم آنفاً يعتقدون بأنهم أشراف، لا في وطنهم فحسب، بل في كل الأماكن. وفي عرفهم أن المستوحشين على عكس ذلك لا يمكن أن يكونوا أشرافاً إلا في وطنهم، فهم يفترضون إذاً أن الجنس الفلاني هو على سبيل الإطلاق حر وشريف وأن الجنس الفلاني الآخر لا يكونه إلا بشرط.

هيلينا في شعر ثيوديكت هي التي تصيح:

إني من سلالة الآلهة من كل ناحية

من ذا الذي يجرؤ أن يهينني باسم الأمة

مرد هذا الرأي بالضبط أن يؤسس على السمو وعلى الانحطاط الطبيعيين كل الفرق بين الرجل الحر وبين العبد. والفرق بين الأشراف والعامة. وهذا يستدعي أن من الأصول الممتازة تنتج الأولاد الممتازون كما أن إنساناً ينتج إنساناً وحيواناً ينتج حيواناً. غير أن الطبيعة في الحق تريد في الغالب أن تفعله من دون أن تقدر عليه.

٢٠ ـ [١] يمكن بالبديهة إذاً أن نسمو بهذه المناقشة ونقرر أنه يوجد بفعل الطبع عبيد وأناس أحرار. ويمكن أن يؤيد أن هذا التمييز يبقى قائماً كلما كان نافعاً لأحدهما أن يخدم باعتباره عبداً وللآخر أن يحكم باعتباره سيدا. بل يمكن أن يؤيد الآخر الأمر أنه عادل وأن كلاً يجب عليه، تبعاً لمشيئة الطبيعة، أن يقوم

= زمن أرسطو لكنهما تحملان تماماً فكرة المؤلف. ربما كان اللفظان جديدين لكن المعنى قديم جداً. فإن الحرية في إغريفيا كانت تخول شرفاً حقيقياً وراثياً وخاصاً كما كان الحال في القرون الوسطى. ويعرف أرسطو نفسه في (ك٣، ب١، ف٧) ماذا يعني بكلمة شرف. يقول إنها أهلية سلالة. وما أظن الشرف الوراثي يطالب بحق أكثر من هذا. ويقول أرسطو (ك٨، ب١، غ٣) «إن الشرف ينحصر في الفضيلة وفي ثراء الأجداد» ـ ثيوديكت. شاعر تلميذ لأرسطو أهدى إليه كتابه «الخطابة».

(١) يوجد.... عبيد. أكثر المخطوطات بها هذه القضية سالبة لا موجبة، والظاهر بالبداهة أن سياق التدليل يؤكد إيجابها. والقضية التالية لها تثبت أن هذا هو المعنى الحق لهذه الفقرة.

بالسلطة أو أن يحتملها. وعلى هذا فسلطة السيد على العبد هي كذلك عادلة ونافعة. وهذا لا يمنع أن سوء استعمال هذه السلطة شؤم على الطرفين. إن منفعة الجزء هي منفعة الكل، ومنفعة الجسم هي منفعة الروح، وإن العبد لهو جزء السيد، وإنه كجزء حي من جسمه وإن يكن منفصلاً عنه. كذلك بين السيد والعبد، ما دامت الطبيعة هي التي صنعتهما كليهما، توجد منفعة مشتركة، ورعاية متبادلة. ويكون الأمر على غير ذلك متى كان القانون ومجرد القوة هما اللذان جعلاهما ما هما أحدهما والآخر.

٢١ ـ [١] هذا يثبت أيضاً بغاية الوضوح أن سلطة السيد وسلطة الحاكم هما متميزتان، وأن كل السلطات، على رغم ما قيل، لا تندمج في سلطة واحدة. فإحداهما تطبق على الرجال الأحرار، والأخرى على العبيد بالطبع. إحداهما وهي السلطة المنزلية تتعلق بواحد لأن كل عائلة يديرها رئيس واحد. والأخرى سلطة الحاكم لا تختص إلا برجال أحرار متساوين.

٢٢ ـ [٢] يكون المرء سيداً، ليس البتة لأنه يعرف أن يحكم، بل لأن له طبعاً ما. ويكون الإنسان عبداً أو رجلاً حراً بمميزات مشابهة كذلك. غير أنه من الممكن أن يطبع السادة على العلم الذي يجب عليهم أن يطبقوه كما يفعل بالأرقاء سواء بسواء. وقد درس علم العبيد في سرقوسة حيث كانوا، بمقابل من النقد، يعلمون الصبيان الأرقاء تفاصيل الخدمة المنزلية كلها. وربما يمكن إن يوسع عليهم في معارفهم ويعلموا بعض الفنون كفن طهو الأطعمة وما شاكل

---

(١) في سلطة واحدة. (راجع ب١، ف٢).

(٢) سرقوسة..... طهو الأطعمة ـ كانت سرقوسة مشهورة بإجادة الطبخ. ـ عبد وعبد. هذا مثل مقتبس من فنكراتست لفليمون. ولقد جمع مللر في كتابه «الدوريون» (ح٢، ك١ و٢و٣ و٤) معلومات قيمة على حال العبيد في السلالات الدورية. لقد كانت شمائل السلالات الاتيية على العموم أرفق بكثير وأشد إنسانية. ففي أثينا كان العبيد يعاملون معاملة خيراً من معاملتهم في اسبرتة، وقد ذكر غريغريوس في كتابه على «الخدمة» تفضيلات عجيبة للرق في الأزمان القديمة (راجع مونتسكيو، ك١٥، ب٦ وما بعده).

ذلك، ما دام أن هذه الخدمة أسمى في تقديرها أو أشد ضرورة من سواها. وأنه جرياً على المثل «ثمة عبد وعبد وسيد وسيد».

٢٣ ـ كل هذه التعاليم تؤلف علم العبيد.

أما كيفية استخدام العبيد فذلك علم السيد الذي بما هو مالك عبداً أقل في باب السيادة منه من حيث هو يستخدمهم. هذا العلم في الحق، لا هو بالواسع ولا بالرفيع. إنه ينحصر فقط في أن يعرف ماذا يستطيع العبيد أن يحسنوا عمله. من أجل ذلك يترك هذا الشأن إلى وكيل متى أمكن المرء أن يوفر على نفسه هذا الهم ليفرغ للحياة العامة أو للفلسفة.

علم الكسب، أعني الكسب الطبيعي والعادل، هو مخالف جد المخالفة لهذين العلمين اللذين تكلمنا عليهما آنفاً، إن به شيئاً من الحرب وشيئاً من الصيد معاً.

وإنا لن نجاوز إلى أبعد من هذا فيما كنا نريد أن نقوله على السيد وعلى العبد.

الباب الثالث

في الملكية الطبيعية والصناعية ـ نظرية كسب الأموال وكسب الأموال لا يتعلق بالاقتصاد المنزلي الذي هو يستعمل الأموال وليس عليه أن يخلقها ـ الطرائق المختلفة للكسب: الزراعة، الرعي، صيد البر، صيد البحر، السلب، الخ، الخ. هذه الطرائق كلها تكون الكسب الطبيعي ـ التجارة طريقة كسب ليست طبيعية. القيمة المزدوجة للأشياء: الاستعمال والمعاوضة: ضرورة النقد ونفعه: البيع: شره التجارة التي لا تشبعن تحريم الربا

١ ـ [1] لما أن العبد يكون جزءاً من الملكية نعمد، على حسب منهاجنا العادي، إلى درس الملكية على العموم وكسب الأموال.

المسألة الأولى هي أن نعلم ألا يؤلف علم الكسب مع العلم المنزلي إلا علماً واحداً، أم هو فرع منه أم هو مساعد له فحسب؟ فإن كان مساعداً له أفهو كفن صنع الموم يخدم فن الحياكة؟ أم هو كفن صهر المعادن يخدم فن المثَّال؟ إن خدمات هذين الفنين المساعدين هي في الواقع متميزة. فهناك إنما الآلة هي التي تجهز، وهنا إنما هي المادة. وأعني بالمادة الجوهر الذي يصلح لصنع شيء. مثال ذلك الصوف للحائك، والنحاس للمثَّال. هذا يدل على أن كسب الأموال لا يختلط بإدارة المنزل لأن الواحد يستعمل ما يقدمه الآخر. وفي الواقع لأي تكون إدارة أموال العائلة إن لم تكن للإدارة المنزلية؟

٢ ـ يبقى أن يعرف أكسب الأشياء ليس إلا فرعاً من هذه الإدارة، أم هو علم بمعزل؟ بدياً إذا كان هذا الذي يعلم هذا العلم يجب أن يعرف أن ينابيع الثروة

(١) منهاجنا ـ راجع ما سبق (ب١، ف٣).

والملكية لزم التسليم بأن الملكية والثروة تشملان أشياء مختلفة حقاً. فأولاً يمكن أن يتساءل: هل فن الزراعة وعلى العموم البحث عن الأغذية وتحصيلها، داخل في كسب الأموال، أو هو طريقة أخرى للكسب؟

٣ ـ غير أن أنواع الغذاء مختلفة إلى الغاية. ومن ذلك تعدد أنواع المعيشة لدى الإنسان ولدى الحيوانات التي لا يمكن أن يعيش واحد منها بلا غذاء. وعلى ذلك فهذه الاختلافات هي التي تتغاير بها أصناف معيشة الحيوانات. ففي الحالة الوحشية بعضها يعيش قطيعاً وآخر يعيش في عزلة بحسب ما تقتضيه منفعة معيشتها، لأن بعضها يعيش على اللحم وآخر على النبات وآخر على كليهما. ولأجل أن تيسر لها الطبيعة البحث عن الأغذية وتخيرها عينت لها ضرباً خاصاً من المعيشة. وإن حياة أكلة اللحوم وحياة أكلة النباتات تختلف بالضبط بأنها لا ترغب بالغريزة في غذاء واحد بعينه وأن كلاً منهما له أذواق خاصة.

٤ ـ [1] يمكن أن يقال مثل هذا على الناس، فإن الطرائق عيشتهم ليست أقل اختلافاً. بعضهم رحل في فراغ مطلق، لا كد ولا عمل، يغتذون بلحم الحيوانات التي يربونها. ولأن قطعانهم مضطرة، لتجد كلأها، أن تغير دائماً مكانها، فهم أيضاً مضطرون إلى أن يتبعوها كأنهم بذلك يحرثون حقلاً حياً وآخرون يعيشون من الغنيمة، غير أن غنيمة بعضهم ليست هي غنيمة البعض الآخر. فلهؤلاء السلب، ولأولئك صيد البحر حين يقطنون شطوط البحيرات والمنافع وشواطئ الأنهار والبحار. وآخرون يصيدون الطيور والحيوانات المتوحشة. لكن الجزء الأكبر من النوع الإنساني يعيش من زراعة الأرض وثمارها.

---

(١) السلب. لم يكن قطع الطريق شيئاً منكراً في الأزمان الأولى لإغريقيا.، كما أشار إليه طوسيديد (ك١، ب٥). ففي زمان هذا المؤرخ كان بعض القبائل لا يزال يصطنع هذه العادة. ومعلوم أنها قد ظهرت في القرون الوسطى عند سراة الجمعية وعند سادة أقوياء بل عند الملوك. ويرى هيز أنه في حالة البداوة الأولى كان قطع الطريق أمراً شريفاً بقدر ما هو نافع. فإن قطع الطريق في الواقع كان وقتئذ غزواً فردياً مصغراً. ويسند مونتسكيو النهب والسلب إلى الحرمان من التجارة (راجع روح القوانين، ك٢٠، ب٢).

٥ ـ فهاك إذاً على التقريب طرائق لمعيشة لا حاجة بالإنسان فيها لأن يقدم إلا عمله الشخصي، من دون أن يطلب عيشه في المعاوضات أو في التجارة. رجال وزراع ونهاب وصياد بحر أو صياد بر. ومن الشعوب من يعيشون عيشة الرغد بأن يؤلفوا بين هذه الطرائق المختلفة وأن يستعيروا من إحداها ما يسد نقص الأخرى. فهم رحل نهابون زراع صيادون معاً. ومن الشعوب آخرون يسلكون سبيل العيشة الذي تفرضه عليهم الحاجة.

٦ ـ [١] إن حيازة الأغذية هي كما يرى منحة من قبل الطبيعة للحيوانات منذ ولادتها، وكذلك بعد تمام نموها. وبعض الحيوانات عند وضعها تنتج مع الصغير الغذاء الذي يكفيه حتى يصير إلى حال يستطيع معها أن يحصله بنفسه. هذا هو شأن الفرسيبار والاوفيبار. فإن الأولى لتحمل مدة زمن ما في أنفسها أغذية صغارها حديثي العهد بالولادة، وإن ما يسمى اللبن ليس شيئاً آخر.

٧ ـ [٢] وإن إحراز الأغذية هذا هو على السواء ميسر للحيوانات عندما يتم نموها. فينبغي الاعتقاد بأن النباتات خلقت للحيوانات والحيوانات للإنسان. فإن كانت داجنة فهي تخدمه وتغذيه وإن كانت متوحشة فهي تشارك إن لم يكن كلها فجلها في تغذيته وفي حاجاته المختلفة، إنها تقدم له كسى ومتاعاً من صنوف شتى. فإذا كانت الطبيعة إذاً لا تخلق شيئاً ناقصاً، وإذا كانت لا تخلق من شيء عبثا، لزم ضرورة أنها قد خلقت كل ذلك للإنسان.

٨ ـ [٣] من أجل ذلك كانت الحرب هي أيضاً بوجه ما وسيلة طبيعية للكسب،

---

(١) فرسيبار. بريد أرسطو كما نبه إليه تبرو: أن يتكلم بلا شك على ديدان الحشرات التي بيضها أصغر من أن تراه العين المجردة.

(٢) الطبيعة لا تخلق من شيء عبثاً. ذلك هو مبدأ العلل الغائية الذي يغلب استعمال أرسطو إياه (راجع ما سبق، فكرة مشابهة، ب١، ف١٠).؟

(٣) خلقوا ليطيعوا. يرجع أرسطو يقصد بذلك المتوحشين الذين حظهم عنده هو الرق. فقد قال فيما تقدم (ب١، ف٥) أن الطبع اراد أن يكون المستوحش والعبد شيئاً واحداً، ولا حاجة للقول إن هذه الفقرة طالما كانت موضع التهجم واللوم. ولست أذكر إلا جروسيوس إذ يزعم أن أرسطو أراد هنا تمليق الاسكندر وغرامه بالفتح وفي هذا من التقمر في الحصافة فإنه لأجل أن يكون لهذا =

إذ إنها تشمل هذا الصيد الذي يصطنعه الإنسان للوحوش وللأناسي الذين، وقد خلقوا ليطيعوا، يمتنعون عن الطاعة، فتلك حرب قضى الطبع نفسه بمشروعيتها.

فهاك إذاً طريقة كسب طبيعية تكون جزءاً من الاقتصاد العائلي يجدها حاضرة أو يحصلها، وإلا فاته البتة ادخار هذه الوسائل التي لا غنى عنها لعيشه والتي من دونها لن يتألف اجتماع الدولة ولا اجتماع العائلة.

٩ ـ يمكن أن يقال إن تلك أنفسها هي الثروات الوحيدة الحقيقية. إن ما يستعيره الرغد من هذا النوع من الكسب بعيد عليه أن يكون غير متناهٍ كما قد زعم سولون في شعره.

يستطيع المرء أن يزيد في ثرواته إلى ما لا نهاية.

فإن الأمر على العكس من ذلك، ففي هذا الموطن يوجد حد كما في سائر الفنون الأخرى، وفي الواقع ليس البتة من فن لا تكون آلاته محدودة في العدد وفي العظم، وليست الثروة إلا وفرة الوسائل العائلية والاجتماعية.

فبديهي إذاً أن وسيلة الكسب الطبيعي واحدة مشتركة بين رؤساء العائلات ورؤساء الدول، وقد رأينا كيف كانت مصادرها.

١٠ ـ يبقى الآن هذا النوع من الكسب الذي يسمى على الأخص وبحق كسب الأموال. وفي شأنه يقدر أن الثروة والملكية يمكن أن تزيد إلى ما لا نهاية. والشبه بين هذه الوسيلة الثانية للكسب وبين الأولى هو العلة في ألا يرى عادة في هاتين الوسيلتين إلا أنهما واحدة وشيء بعينه. والواقع أنهما ليستا متماثلتين ولا متباعدتين، الأولى طبيعية والأخرى لا تأتي من الطبيعة بل أولى بها نتاج الفن والتجربة. وسنبدأ هنا بدراستها.

= التعييب بعض القيمة ينبغي إثبات أن كتاب «السياسة» قد ظهر قبل موت الاسكندر. وهذا غير محقق .

١١ ـ [١] كل ملكية لها استعمالان يتعلقان بها تعلقاً أساسياً من دون أن يكون هذا التعلق على الوجه عينه: أحدهما خاص بالشيء والآخر ليس كذلك. فإن حذاء يمكن أن يصلح للانتعال أو وسيلة للمعاوضة في آن واحد. وإنه ليمكن على الأقل أن يستفاد منه ذلك الاستعمال المزدوج. فإن الذي يستعيض بالنقد أو بأغذية حذاء لآخر حاجة به يستخدم ذلك الحذاء من حيث هو حذاء لكن لا بمنفعته الخاصة، لأنه لم يكن البتة مجعولاً للمعاوضة. ومثل ذلك أقول على جميع المملوكات الأخرى. فإن المعاوضة في الواقع تنطبق عليها جميعاً ما دام أنه قد وجد منذ البداية بين الناس من السلع الضرورية للعيشة ما يربو على الحاجة من وجه وما يقل عنها من وجه آخر.

١٢ ـ واضح كل الوضوح أن البيع في هذا المعنى ليس مطلقاً جزءاً من الكسب الطبيعي. ففي الأصل المعاوضة لا تمتد إلى ما وراء الحاجات الضرورية ولا فائدة منها حقاً في الاجتماع البدائي، اجتماع العائلة. لأجل أن تنشأ يلزم أن تكون دائرة الاجتماع قد صارت أكثر سعة. ففي داخل العائلة كل كان مشتركاً بين الجميع، ومن الأعضاء الذين انفصلوا تتألف شركة جديدة في الأشياء الأقل عدداً من الأولى لكنها مختلفة عنها والتي يأخذ كل منها بنصيب تبعاً للحاجة. وهذه هي أيضاً المعاوضة الوحيدة التي يعرفها كثير من الأمم المتوحشة. فهي لا تذهب إلى ما وراء السلع التي لا غنى عنها. وذلك مثلاً كنبيذ بقمح. وكذلك الأمر في سائر الأشياء.

١٣ ـ هذا النوع من المعاوضة هو طبيعي تماماً وليس، في الحق، طريقة كسب ما دام أنه ليس له غرض آخر إلا التوسل إلى سد الحاجات الطبعية. وهو مع ذلك ما يمكن جعله منطقياً أصل الثروة. وبمقدار ما تغير صور هذه المساعدات المتبادلة وتنمو باستيراد ما ينقص وإصدار ما يزيد على الحاجة

---

(١) كل ملكية لها استعمالان. يعترف سميث كأرسطو بأن للأشياء قيمتين: قيمة استعمال وقيمة معاوضة.

قضت الضرورة باستعمال النقد، ما دامت السلع الضرورية صعبة النقلة بأعيانها.

١٤ ـ [١] فاصطلح على أن يكون الأخذ والعطاء في المعاوضات بمادة نافعة بذاتها تكون سهلة التداول في الاستعمالات العادية للمعيشة. فكانت مثلا من الحديد. ومن الفضة، ومن أي جوهر آخر مشابه حدد بادئ الأمر حجمه ووزنه، ثم من أجل التخلص من حيرات الأوزان المستمرة طبع بطابع خاص يدل على قيمته.

١٥ ـ من النقد الذي نشأ من المعاوضات الأولى الضرورية نشأ أيضاً البيع، وهو صورة أخرى للكسب بسيطة في أصلها، لكن كملت عما قليل بالتجربة التي كشفت، فيما يدير الناس بينهم من الأشياء، عن ينابيع الأرباح العظيمة ووسائلها.

١٦ ـ [٢] فهاك كيف أن علم الكسب فيما يظهر موضوعة النقد على الخصوص. وأن غرضه الأصلي هو القدرة على استكشاف وسائل تنمية الأموال. لأنه ينبغي أن يخلق المال والثراء. ذلك أن الناس يضعون في الغالب الثراء في كثرة النقد لأن على النقد يدور الكسب والبيع. ومع ذلك فهذا النقد ليس في ذاته إلا شيئاً تافهاً على الإطلاق بما أنه لا قيمة له إلا بالقانون لا بالطبع، ما دام أن تغير اصطلاح بين أولئك الذين يستعملونه يمكن أن يصيره غير ذي قيمة تماماً ويجعله عاجزاً عن سد أية حاجة من حاجاتنا. والواقع أن

---

(١) نافعة بذاتها. يضع كواري في نصه، وبلا دليل، سلباً في هذه الجملة يغير معناها تماماً. ذلك بأن أرسطو قال بعد ذلك (ف١٦) إن النقد عاجز عن أن يسد أية حاجة من حاجاتنا.
لكنه كان ينبغي أن يلاحظ أن المقصود في الحالة الأولى الفلزات غير المضروبة وفي الثانية السكة المضروبة التي لا قيمة لها إلا في المعاوضة والتي من حيث هي نقد غير نافعة في شيء إذا كانت المعاوضة غير جائزة.
وأما ابن رشد الذي ربما لم يكن قرأ سياسة أرسطو فإنه يقرر هذه المبادئ على موضوع النقد ومنفعته. راجع شرحه لجمهورية أفلاطون، ص٣٣٦، ٣٤٥.

(٢) ثروة هزؤاً. نبه مونتسكيو إلى أن الكميات الهائلة من الذهب التي استخرجت من أميركا لم تمنع اسبانيا من السقوط في حضيض الفقر الذي جلبته أسباب شتى. (راجع روح القوانين، ك٢١، وك٢٢، ب١).

إنساناً، على رغم نقوده كلها، ألا يمكن أن تعوزه أشياء ضرورية كل الضرورة؟ أَوَلَيست ثروة هزؤاً تلك التي لا تمنع وفرتها من الموت جوعاً؟ كمثل ميداس في الأساطير إذ جعلته رغبة الحرص أن يستعيض بذهب ما على مائدته من الأطعمة.

١٧ ـ ذلك ما يجعل العقلاء يتساءلون بحق، هل السعة وينبوع الثروة ليسا البتة في غير هذا الموضع؟ والحق أن الثروة والكسب الطبيعيين، وهما موضوع العلم العائلي، هما شيء آخر قطعاً. التجارة تنتج أموالاً لا بطريقة مطلقة، بل بنقل أشياء قيمة في ذواتها. وإن النقد فيما يظهر على الخصوص هو الذي تشتغل به التجارة، لأن النقد هو عنصر معاوضتها وغايتها. وإن الثروة التي تنشأ من هذا الفرع الجديد للكسب ليس لها فيما يظهر حقيقة حد ما. فالطب يرمي إلى تكثير أشفيته إلى اللانهاية. وكمثله جميع الفنون تجعل في اللانهائي الموضوع الذي تتأثره، وكلها تعمد إليه بكل قواها. لكن على الأقل الوسائل التي تقودها إلى غايتها الخاصة هي محدودة، بل إن هذه الغاية ذاتها تصلح حداً لكل منها. بعيد عن ذلك كل البعد الكسب التجاري ليست نهايته الغاية التي يسعى إليها ما دام أن غايته هي على التحقيق سعة وثراء ولا نهاية لهما.

١٨ ـ لكن إذا كان فن هذه الثروة لا حدود له فإن العلم العائلي له حدود لأن موضوعه مخالف كل المخالفة. فعلى هذا يمكن الاقتناع عند أول نظرة بأن كل ثروة بلا استثناء لها حدود بالضرورة. لكن الشواهد قائمة لتثبت لنا عكس ذلك. فجميع التجار يرون مضاعفة نقودهم إلى غير حد.

هذان النوعان المختلفان من الكسب يستخدمان الأساس عينه الذي يبحثان عنه وإن يكن لمرامٍ مختلفة جداً: أحدهما ذو غرض غير تنمية المال إلى ما لا نهاية، وهذا الكسب الهانئ هو الموضوع الوحيد للغرض الآخر وهذه المشابهة قد جعلت كثيراً من الناس يعتقدون بأن العلم العائلي كان له هذا النحو أيضاً. ويعتقدون اعتقاداً جازماً بأن على المرء بكل ثمن الاحتفاظ بمبلغ ما عنده من النقد والإكثار منه إلى ما لا نهاية.

١٩ ـ وليصل المرء إلى هذا الحد يلزم أن يكون معنياً بالعيش ليس غير، من دون أن يفكر في أن يعيش كما ينبغي. ولما كانت الرغبة في الحياة لا حدود لها حمل المرء مباشرة على أن يرغب في الوسائل التي تؤدي إلى إرضاء هذه الرغبة. وهؤلاء أنفسهم الذين يلتزمون أن يعيشوا بحكمة يبحثون أيضاً عن المتع الجثمانية، ولما أن الملكية تكفل لهم، فيما يظهر، هذه المتع اتجهت عنايات الناس إلى جمع المال. ومن هذا ينشأ هذا الفرع الثاني للكسب الذي أحدث عنه. وبما أن باللذة حاجة إلى السعة المفرطة فقد بحث الناس عن جميع الوسائل التي يمكن أن تحصلها. فمتى لم يجدوها في أصناف الكسب الطبيعي طلبوها فيما وراء ذلك وأجهدوا ملكاتهم في استعمالات لم يقدرها عليها الطبع.

٢٠ ـ وعلى هذا فكسب المال ليس هو موضوع الشجاعة التي لا ينبغي أن تعطينا إلا أمناً حصيناً، وهو ليس كذلك موضوع الفن الحربي ولا فن الطب اللذين ينبغي أن يعطينا أحدهما النصر والآخر الصحة. ومع ذلك فالناس لا يجعلون من كل هذه المهن إلا مسألة مالية كما لو كانت هذه هي غايتهم الخاصة، وأن كل ما فيها يجب أن يرمي إلى بلوغ هذه الغاية.

هاك إذاً ما كان علي أن أقوله على الوسائل المختلفة لكسب الزائد عن الحاجة فقد أبنت ما هي تلك الوسائل وكيف أنها تصير عندنا حاجة حقيقية. أما فن الثروة الحقة والضرورية فقد أبنت أنه مخالف كل المخالفة. وأنه لم يكن إلا الاقتصاد الطبعي الذي يعنى بالمعيشة ليس غير. وهو فن لا نهائياً كالآخر بل له على عكس ذلك حدود وضعية.

٢١ ـ هذا يوضح تمام الإيضاح مسألة كنا وضعناها في البداية لأنفسنا، وهي أن نعلم أكسب عمل رئيس العائلة ورئيس الدولة أم لا؟ حق أنه يلزم دائماً افتراض أن هذه الأموال موجودة من قبل. على هذا فالسياسة لا تخلق الناس، بل تأخذهم كما تعطينا إياهم الطبيعة فتتصرف فيهم، وعلى هذا النحو إنما الطبيعة هي التي عليها أن تقدم لنا الأغذية الأولى سواء جاءت من الأرض أو

من البحر أو من أي مصدر آخر، وعلى رئيس العائلة أن يتصرف في هذه الهبات كما ينبغي أن يفعل. فالحائك لا يخلق الصوف لكنه يجب أن يعرف أن يستعمله وأن يميز محاسنه وعيوبه، ويعرف منه ما يمكن أن يصلح وما لا يمكن أن يصلح.

٢٢ ـ ربما يمكن أن يتساءل أيضاً لماذا يبقى الطب غريباً عن رئيس العائلة في حين أن كسب الخيرات جزء من إدارة العائلة ومع أن أعضاءها بحاجة إلى الصحة بمقدار حاجاتهم إلى الغذاء أو إلى أي شيء آخر ضروري للحياة. هاك سبب ذلك: إذا كان رئيس العائلة ورئيس الدولة يجب أن يشتغل بصحة مرؤوسيهم من جهة، فمن جهة أخرى هذه العناية تختص بالطبيب لا بهم. كما أن أموال العائلة، إلى حد ما، تتعلق برئيسها وإلى حد ما لا تتعلق به، بل الطبيعة هي التي عليها تقديمها. أكرر أن على الطبيعة من دون سواها أن تعطي المادة الأولى. على الطبيعة أن تكفل غذاء الموجود الذي تخلقه. والواقع أن كل كائن يتلقى أغذيته الأولى من هذا الذي يؤتيه الحياة. لذلك ترى الثمار والحيوانات تكون مادة طبيعية يعرف الناس أجمعون أن يستغلوها.

٢٣ ـ [1] ولما كان كسب الأموال مزدوجاً كما قد رأينا، أي أنها تجارية

---

(١) محقورة بحق أيضاً. شرح أفلاطون بما هو أشد وضوحاً وأكثر اعتدالاً من أرسطو أسباب احتقار التجارة. راجع (القوانين ك١١، ص٢٩٢) من ترجمة كوزان. ومنذ عهد أرسطو كرر هذا المعنى ألف مرة. راجع «ميلي» (كتاب التشريع، ك٢). ولقد خص مونتسكيو التجارة بكتابين من مؤلفه الكبير (الكتابين العشرين والواحد والعشرين). ففي أولهما عالج روح التجارة. ويظهر لي أن روسو لم يزر بالتجارة بوجه خاص. وفي الأزمان القديمة على العموم كانت التجارة مهنة خسيسة. وإنها لم تبتدئ تكسب الاحترام إلا في عهد الجمهوريات الإيطالية وعند ازدهار فلورنسا والبندقية. ينبغي أن يلتفت إلى نظرية أرسطو في الكسب الطبيعي والكسب المنصنع جد الالتفات وأن نعتبر انها إحدى المحاولات الأولى للاقتصاد السياسي. فإن الأزمان القديمة لم تنقل إلينا شيئاً تاماً مثلها في هذا الصدد. راجع مؤلف هيرين الذي عالج التجارة عند الإغريق ومؤلف بوخ وعلى الاقتصاد السياسي عند الأثنيين. وقد زعم مونتسكيو (ك٢١، ٢، ٢٠) أن نظريات أرسطو هذه على الربا وعلى القرض بالفائدة قد قتلت التجارة طوال القرون الوسطى. وأظن أن مونتسكيو يغلو في تأثير رأي الفيلسوف الإغريقي. فإن كتاب السياسة لم يعرف إلا في منتصف القرن الثالث عشر ولم =

وعائلية معاً، هذه الأخيرة ضرورية ومحترمة بحق، وتلك محقورة بحق أيضاً باعتبارها ليست طبعية ولا ناتجة إلا من نقل السلع، كان حقاً استنكار من عدد من الأعضاء فحسب. بل هي تتألف من أفراد مختلفين بالنوع: الربا لأنه طريقة كسب تولدت من النقد نفسه ومانعة إياه من التخصص الذي من أجله كان قد خلق. النقد لا ينبغي أن يصلح إلا للمعاوضة والربح الذي ينتج منه يضاعفه هو نفسه كما يدل عليه الاسم الذي تطلقه عليه اللغة الإغريقية. فالآباء هنا هم على الإطلاق أشباه الأولاد. والفائدة هي نقد تولد عن نقد، وهذا من بين ضروب الكسب كلها هو الكسب المضاد للطبع.

= يكن ليقرأه أحد إلا بعض المفكرين المعتزلين في الصوامع. ولقد كان للإنجيل إذ لعن أرباب الأعمال أثر أعظم من أرسطو في اضطهادات اليهود الذين كادوا يكونون هم وحدهم تجار القرون الوسطى.

الباب الرابع

اعتبارات عملية في كسب الأموال: الثروة الطبيعية، الثروة الصناعية، استغلال الغابات والمناجم هو نوع ثالث من الثروة، المؤلفون الذين كتبوا في هذه المواد، شاريسر الباروسي وأبللودور اللمنوسي ـ نظريات دقيقة حقة لكسب الثروة. نظريات طاليس. الاحتكارات التي يتعاطاها الأفراد والدول

١ ـ من العلم الذي أفضنا فيه قدر الكفاية ننتقل الآن إلى اعتبارات عملية. في كل الموضوعات التي هي مثل هذا للنظرية ميدان طليق، لكن للعمل ضروراته.

إن الفروع العملية للثروة تنحصر في تعمق المعرفة لجنس المحاصيل الأكثر فائدة ومكانها واستخدامها. بأن يعرف مثلاً كيف يعنى المرء بتربية الخيل أو بتربية البقر والغنم أو بأي نوع من أنواع الحيوانات الأخرى التي يجب عليه أن يعرف أن يحسن فيها اختيار الأنواع الأربى ربحاً على حسب الأصقاع، لأن كلها لا تنجح على السواء في أي مكان. العمل ينحصر أيضاً في معرفة الزراعة والأراضي التي يجب أن تخلى من غرس الأشجار والأراضي التي تصلح للإنبات، ويتجه أخيراً بعناية إلى النحل وجميع حيوانات الهواء وحيوانات الماء التي يمكن أن تنتج بعض الغلات.

٢ ـ تلك هي العناصر الأولى للثروة بالمعنى الخاص.

أما الثروة التي تنتجها المعاوضة فعنصرها الأصلي إنما هو التجارة التي تنقسم إلى ثلاثة فروع متباينة إلا من متباينة الربح: تجارة بالبحر وتجارة بالبر، وبيع في متجر. ثم يأتي في المحل الثاني القرض بالفائدة وأخيراً الأجرة التي يمكن أن

تطبق على أعمال ميكانيكية أو على أعمال بدنية صرفة للفعلة الذين ليس لهم إلا سواعدهم.

وثم أيضاً نوع آخر من الثروة المتوسطة بين الثروة الطبيعية وبين ثروة المعاوضة بها من إحداهما ومن الأخرى وآتية من محاصيل الأرض التي وإن لم تكن ثماراً فهي ليست أقل نفعاً. ذلك هو استغلال الغابات واستغلال المناجم التي تتعدد أقسامها كتعدد الفلزات نفسها المستخرجة من باطن الأرض.

٣ ـ حسبنا هذه العموميات. وقد تكون التفاصيل الخاصة والدقيقة نافعة للمهن التي تخصها. أما فيما يتعلق بنا فربما لا تكون إلا مملة. من بين المهن أرفعها هي تلك التي أقلها منًّا للمصادفة. وأشدها آلية تلك التي تشوه الجسم أكثر من الأخرى. وأخسها هي التي تشغل الجسم أكثر من سواها. وأخيراً أحطها هي التي تستدعي من الفهم ومن الكفاية أقل ما يكون.

٤ ـ [1] على أن بعض المؤلفين قد تعمقوا في هذه الموضوعات المختلفة. فمثلاً شاريس الباروسي وأبللودور اللمنوسي قد اشتغلا بزراعة الحقول وبالغابات. وما عدا ذلك من الموضوعات قد عولج في مؤلفات أخر ينبغي أن يدرسها أولئك الذين يهمهم أمرها. ويحسن هؤلاء صنعاً أيضاً لو جمعوا التقاليد الشائعة عن الوسائل التي توصل بعض الناس إلى الثروة. كل هذه المعلومات يمكن أن تكون نافعة لأولئك الذين يحرصون على الوصول إليها كل في دوره.

٥ ـ وسأقص ما روي عن طاليس الملطي. إنما هي نظرية رابحة جعل منها تشريف له بسبب حكمته من غير شك، غير أن كل الناس بها جدير. إن معلوماته في علم الفلك جعلته يقدر منذ الشتاء أن المحصول القادم للزيتون سيكون موفوراً، ومن أجل أن يجيب على ما يعير به من فقره الذي لم تحمه منه فلسفة غير نافعة استخدم للنقد القليل الذي كان يملكه في تقديم عرابين

---

(١) شاريس الباروسي وأبللودور من لمنوس كانا معاصرين أرسطو.

لاستئجار كل معاصر ملطية وشيوز، استأجرها بأجر بخس لفقدان أي مزايد آخر. فلما حان الوقت وأن المعاصر المطلوبة فجأة من قبل كثرة من الزراع أجرها بالأجر الذي شاءه. وكان الربح عظيماً، فأثبت طاليس بهذا التقدير الحاذق أن الفلاسفة متى شاؤوا يعرفون بأيسر ما يكون أن يغتنموا وإن لم يكن ذلك من همهم.

٦ ـ لقد اتخذ ذلك شاهداً كبيراً على كيس طاليس. غير انني أكرر أن هذه المضاربة قد تقع على العموم لكل أولئك الذين هم في مكنة من أن يتخذوا لأنفسهم احتكاراً. بل إن من الممالك عند الحاجة للمال من قد اتجهت إلى هذا المصدر واتخذت احتكاراً عاماً لجميع البيوع.

٧ ـ ولقد استخدم فرد من أهل صقلية كل الودائع التي لديه في شراء حديد المصانع كلها، ثم حين كان التجار يأتون من الأسواق المختلفة كان هو الوحيد الذي يبيعهم إياه، ومن غير أن يفرط في زيادة الأثمان قد كسب ضعفي ما أنفق، أي مائة في الخمسين من الطالنطين.

٨ ـ [١] وقد علم بذلك دينوس فنفاه من سرقوسة لأنه ابتدع عملية مضرة بمصلحة الأمير، وقد أذن للمضارب بأن يحمل معه ثروته. هذه المضاربة مع ذلك هي في حقيقة الأمر مضاربة طاليس بعينها. فكلاهما عرف كيف يتخذ لنفسه احتكاراً، إن المغامرات من هذا القبيل مفيدة معرفتها حتى لرؤساء الدول. فإن كثيراً من الحكومات بها حاجة كالعائلات لاستخدام هذه الطرائق لتثرى. بل يمكن أن يقال إن كثيراً من الحاكمين يظنون أن هذا الجانب من الحكم وحده هو الذي يجب أن يعنوا بالاشتغال به.

---

(١) دينوس القديم. الذي حكم من سنة ٤٠٦ إلى ٣٦٧ قبل الميلاد ـ حتى لرؤساء الدول، كل الحكومات الحديثة تقريباً هي من رأي أرسطو وتجعل الاحتكار جزءاً من مواردها.

الباب الخامس

في السلطة العائلية: علاقات الزوج بالزوجة، والوالد بالأولاد ـ الفضائل الخاصة والعامة للعبد وللمرأة وللأولاد. التباين العميق بين الرجل والمرأة. خطأ سقراط: عمال قرغياس المدوحة ـ خصائص العامل ـ أهمية تربية النساء وتربية الأولاد

١ ـ قلنا إن إدارة العائلة ترتكز على ثلاثة ضروب من السلطات: سلطة السيد التي تكلمنا عليها فيما سبق، وسلطة الأب، وسلطة الزوج. المرء يقوم على المرأة وعلى الأولاد باعتبارهم أشخاصاً أحراراً على سواء، لكنهم مع ذلك خاضعون لسلطة مختلفة، جمهورية في حق الأولى وملوكية في حق الآخرين. فالرجل، ما عدا استثناءات مضادة للطبع، هو الذي يأمر دون المرأة، كما أن الكائن الأكبر والأكمل هو الذي يتأمر على الأصغر والأنقص.

٢ ـ [1] في الدستور الجمهوري يمضي المرء عادة بين تناوب الطاعة والسلطة لأن جميع الأعضاء يجب ان يكونوا عنده بالطبع متساوين ومتشابهين في كل شيء. وهذا لا يمنع أن يبحث في التميز بين مركز الرئيس ومركز المرؤوس ما دام قائماً بواسطة أية علامة خارجية، بواسطة وظائف، بواسطة تشاريف. وهذا هو أيضاً

---

(١) في الدستور الجمهوري. كل هذه الجملة ربما نكون مقحمة فيما يظهر ـ أمازيس الفكرة هنا تبقى غامضة بسبب الإيجاز. وقد روى هيرودوت هذا المعنى الذي يشير إليه أرسطو. إن أمازيس اتخذ من طن من الذهب كان معداً لغسل أرجل مؤاكليه تمثالاً لإله لم يلبث أن عبد المصريون. ثم دعا أمازيس أعيانهم وقص عليهم قصة ذاك الوعاء. وزاد عليها أنه هو نفسه قبل أن يكون ملكاً لم يكن إلا مواطناً خامل الذكر: ولكنه بعد أن استوى على عرش الملك صار مستحقاً لاحترام رعاياه أو تحياتهم.

ما كان يراه أمازيس إذ كان يقص قصة طسته. فعلاقة الرجل بالمرأة تبقى دائماً هي كما قلت آنفاً سلطة الوالد على أولاده هي على غير ذلك سلطة ملكية تماماً. إن العطف والسن يؤتيان الوالدين كما يؤتاه الملوك. وإذ يدعو هوميروس المشتري[1].

الأب الخالد للناس وللآلهة

كان على حق أن يضيف إليه أيضاً أنه ملكهم، لأن ملكاً ينبغي أن يكون أعلى من رعاياه بخصائصه الطبيعية وأن يكون مع ذلك مثلهم من جنس واحد: وتلك هي على الضبط علاقة الأسن بمن هو أصغر منه والوالد بولده.

٣ ـ لا حاجة إلى القول إنه ينبغي في إدارة الناس بذل عناية أكبر بكثير من العناية بالأشياء اللاحية، وفي تكميل الأولين بذل عناية أكبر من تكميل الأخر التي تكونا الثروة، بل عناية أكبر بكثير في إدارة الأحرار منها في إدارة العبيد. المسألة الأولى فيما يتعلق بالعبد إنما هي أن يعلم أن ينتظر منه، وراء فضيلته من حيث هو آلة وخادم، فضيلة كالحكمة والشجاعة والعدالة... الخ أم يمكن ألا يكون له اهلية أخرى غير خدماته الجثمانية المحضة؟ هناك شك في كلتا الناحيتين. لو افترضت هذه الفضائل للعبيد فأنى يكون الفرق بينهم وبين الأحرار؟ ولو منعوا إياها لا يكون الأمر أقل سخفاً، لأنهم أناس ولهم نصيبهم من العقل.

٤ ـ والمسألة هي تقريباً بعينها في حق المرأة والولد. ما هي فضائلها الخاصة؟ هل يجب على المرأة أن تكون حكيمة شجاعة وعادلة كالرجل؟ والولد أيمكن أن يكون حكيماً فيقمع شهواته أم لا يمكن ذلك؟ وبوجه عام الكائن الذي خلقه الطبع ليأمر والكائن الذي جعل ليطيع أينبغي لهما أن يحوز كلاهما الفضائل عينها أم لهما فضائل متباينة؟ إذاً كان كلاهما له أهلية مساوية على الإطلاق فمن أين يأتي أن أحدهما ينبغي أن يأمر والآخر أن يطيع أبداً؟ ليس هنا البتة اختلاف

---

(١) هوميروس، (الإلياذة ـ ١ ـ ٥٤٤).

ممكن من الأكثر إلى الأقل: فإن السلطة والطاعة تختلفان بالنوع، وليس يوجد بين الأقل والأكثر أي فرق من هذا القبيل.

٥ ـ [١] فاقتضاء فضائل من أحدهما وعدم اقتضائها من الآخر البتة يكون أمراً أشد غرابة أيضاً. إذا كان الكائن الذي يتسلط به من حكمة ولا عدالة فكيف يمكن أن يتسلط؟ وإذا كان الكائن الذي يطيع مجرداً من هذه الفضائل فكيف يمكن أن يطيع؟ فبما هو فاقد الاعتدال كسلان سوف يخل بكل واجباته. هناك إذاً ضرورة بينة أن يكون بكليهما فضائل لكن فضائل متباينة كما تكون أنواع الكائنات التي قدر الطبع عليها الطاعة. ذلك هو ما قلناه فيما سبق على الروح. ففيها جعل الطبع جزءين متميزين: أحدهما ليأمر والآخر ليطيع. وخصائصهما بينة الاختلاف. أحدهما بما هو موصوف بالعقل والآخر بما هو محروم إياه.

٦ ـ هذه العلاقة تنسحب بالبديهية على سائر الكائنات، ففي أكثرها عدداً جعلت الطبيعة السلطان والطاعة. إذاً يتسلط الرجل الحر على العبد على نحو غير تسلط الزوج على المرأة والوالد على الولد. ومع ذلك فالعناصر الأصلية للروح موجودة في جميع هذه الكائنات. لكنها فيها على درجات مختلفة جداً. فالعبد مجرد على الاطلاق من الإرادة، والمرأة لها إرادة لكن في درجة أدنى، والولد ليس له إلا إرادة ناقصة.

٧ ـ والأمر بالضرورة كذلك في الفضائل الخلقية. يجب أن تفترض في جميع هذه الكائنات لكن على درجات مختلفة وبالنسبة الضرورية لمقدور كل منهم ليس غير. فالكائن الذي يأمر يجب ان يكون له الفضيلة الخلقية في كل كمالها. فإن عمله هو على الاطلاق عمل المهندس المعمار الذي يأمر. والمهندس هنا هو العقل. أما الآخرون فينبغي ألا يكون لهم من الفضائل إلا بحسب الوظائف التي يشغلونها.

---

(١) قلنا فيما سبق ـ (راجع ما سبق ب٢، ف١٠).

٨ ـ [1] فلنعترف إذاً بأن كل الأفراد الذين تكلمنا عليهم آنفا لهم نصيبهم من الفضيلة الخلقية، غير أن حكمة الرجل ليست هي حكمة المرأة، وأن شجاعته وعدالته ليستا كمثل ما لها منهما، كما كان يظن سقراط، وأن قوة أحدهما سلطة محضة وقوة الأخرى طاعة محضة. وكذلك أقول على جميع الفضائل الأخر لأن هذا هو أدخل في باب الحق حين يعني المرء بالفحص عن الأشياء على جهة التفصيل[2]. وأنه ليخدع المرء نفسه إذ يقول، مقتصرا على العموميات: إن «الفضيلة هي استعداد حسن للنفس، ومزاولة الحكمة، أو أن يكرر أي تعبير آخر مبهم كهذا». وإني أفضل كثيراً على أشباه هذه الحدود منهاج أولئك الذين هم، مثل غرغياس، يشتغلون بتفضيل الفضائل جميعها. إذاً فالملخص أن هذا الذي يقوله الشاعر في إحدى خصائص المرأة:

صمت متواضع[3]، هذا هو شرف المرأة

هو على السواء حق في جميع الخصائص الأخر، فإن مثل هذا التحفظ لا يليق برجل.

٩ ـ وبما أن الولد كائن غير تام فينتج منه بالبديهية أن الفضيلة لا تتعلق به على الحقيقة بل يجب أن تضاف إلى الكائن التام الذي يسيره. والأمر هو كذلك بعينه بين السيد والعبد. قد قررنا أن منفعة العبد كانت تنطبق على حاجات المعيشة، فالفضيلة لن تكون إذاً ضرورية له إلا على نسبة ضيقة جداً. فلن يكون له منها إلا ما يلزم لكيلا يهمل البتة أعماله بعدم القناعة أو بالكسل.

١٠ ـ لكن مع التسليم بهذا هل يمكن أن يقال: إن العمال أيضاً يجب أن يكون لهم من الفضيلة ما دام عدم القناعة يصدهم عن أعمالهم؟ لكن أليس

---

(١) سقراط. يشرح أفلاطون هذا المذهب في الجمهورية (ك٥، ص٢٣٦) وفي مينون أيضاً من ترجمة كوزان.

(٢) التفصيل. راجع علم الأخلاق إلى نيقوماخوس (ك٢، ب٧).

(٣) صمت متواضع. هذا البيت مأخوذ من قصة أجاكس لسوفكليس وهو البيت ٢٩١.

هاهنا البتة تغاير عظيم؟ فالعبد يشاركنا في معيشتنا، والعامل على العكس يعيش بعيداً عنا ولا ينبغي أن يكون له من الفضيلة إلا بمقدار ما له من رق، لأن شغل العامل هو بوجه ما رق محدود. والطبع ينشئ الرق ولا ينشئ السكاف أو أي عامل آخر.

١١ ـ [1] فيلزم إذاً الاعتراف بأن السيد هو للعبد مصدر الفضيلة التي هي خاصة به، وإن لم يكن عليه، بما هو سيد، أن يؤتيه معرفة أشغاله. لذلك يكون من الخطأ أن بعض الأشخاص يأبون على العبيد كل عقل ولايريدون أبداً أن يعطوهم إلا أوامر. بل ينبغي على عكس ذلك أن يأخذوهم برفق أكثر من الأولاد أيضاً. على أني أقف بهذا الموضوع عند هذا الحد.

أما فيما يختص بالزواج والزوجة، وبالوالد والأولاد، وبالفضيلة الخاصة بكل منهم، فإن الروابط التي تربطهم وسلوكهم المحمود أو المذموم وكل الأفعال التي يطلبونها على أنها محمودة أو يجتنبونها لأنها مذمومة فتلك هي أشياء يلزم ضرورة الاشتغال بها في الدراسات السياسية.

١٢ ـ والواقع أن كل هؤلاء الأفراد يمتون إلى العائلة كما تمت العائلة إلى الدولة. وأن فضيلة الأجزاء تتعلق بفضيلة المجموع، فيتبغي إذاً أن تكون تربية الأولاد والنساء متوافقة مع النظام السياسي إذا كان يعني حقيقة بأن يكون الأولاد والنساء حسني السلوك حتى تكون الدولة كما يكونون. هذا هو إذاً

(١) أن يعطوهم إلا الأوامر ـ يريد أرسطو أن يعيب أفلاطون الذي أبدأ هذا الرأي. راجع القوانين (ك٦، ص٣٨١) من ترجمة كوزان ـ في الدراسات السياسية. ومهماً يكن مما يقول شنيدر فإن أرسطو أراد أن يقول بالبساطة إنه يلزم في تواليف السياسة أن نعالج علاقات الوالد بأولاده والزوج بزوجه. ولكنه لا بعد بأن يعالج ذلك هو نفسه بوجه خاص. ومع ذلك فإن ما قاله آنفاً على طبع المرأة وطبع الولد وما سوف يقوله في موضوع التربية هو كافٍ في هذه المسألة. ولا نظننا نأسف لأي جزء من مؤلف أرسطو على واجبات المرأة كما ظن شنيدر وكما افترضه من قبله كثير من المفسرين. وينبغي أن يضاف إلى هذا أن هذا الموضوع قد عالجه أرسطو طويلاً في الاقتصاد في الكتاب الأول الذي يعترف النقاد بأنه هو وحده الحق، وربما كان يريد المؤلف أن يحيل هذه المناقشة عليه.

موضوع من الأهمية بمكان، لأن النساء يؤلفن النصف من الأشخاص الأحرار. وأن الأولاد هم الذين يكونون يوماً أعضاء الدولة.

بعد هذا الذي قلناه آنفا على هذه المسائل كلها، وفي نيتنا أن نعالج في موضع آخر المسائل التي يبقى علينا إيضاحها، فإننا نختم هنا هذه المناقشة التي يظهر لنا أننا استوعبناها، ونمضي إلى موضوع آخر، أي إلى الفحص عن الآراء التي ارتئيت في أحسن شكل للحكومة.

الكتاب الثاني

نقد النظريات السالفة والدساتير الرئيسية

الباب الأول

بحث جمهورية أفلاطون نقد نظرياته في شيوعية النساء والأولاد ـ الوحدة السياسية كما يتصورها أفلاطون: هي خيال وهي لا تقوي الدولة بل تفسدها: مواطن الإبهام في مناقشة أفلاطون. عدم اكتراث الشركاء في شأن الملكيات الشائعة بينهم: استحالة أن يخفى على أهل المدينة الروابط العائلية التي تربطهم: أخطار الجهالة التي يرادون عليها في هذا الصدد. جنايات ضد الطبع: عدم اهتمام أهل المدينة بعضهم بشؤون بعض ـ إبطال هذا المذهب على الإطلاق

١ ـ لما أن غرضنا هو البحث، بين الاجتماعات السياسية كلها، عن أيها ينبغي أن يؤثر أناس سادة أن يختاروه بمحض رغبتهم، علينا أن ندرس معاً نظام الدول التي نعتبر أنها تتمتع بالقوانين الأحسن ما تكون، والدساتير التي تخيلها بعض الفلاسفة، واقفين عند أشهرها ليس غير. وبهذا نكشف عما ينطوي عليه كل منها مما هو خير وقابل للتطبيق، ونبين في الوقت عينه أننا إذا كنا نطلب نظاماً سياسياً مختلفاً عن كل أولئك فلسنا مدفوعين إلى هذا البحث برغبة صلفة في المباهاة بعقلنا، بل يدفعنا إلى البحث ما في الدساتير الموجودة من عيوب.

٢ ـ [١] نقرر بادئ ذي بدء هذا المبدأ الذي ينبغي طبعاً أن يكون نقطة بداية

---

(١) وحدة المكان ـ إن البحث الذي سيجريه أرسطو هنا في مذهب أفلاطون لا يمكن أن يفهم حق =

السير في هذه الدراسة، وهو أن الشيوعية السياسية يجب ضرورة إما أن تشمل كل شيء، وإما ألا تشمل شيئاً، وإما أن تشمل بعض الأشياء من دون البعض الآخر. أما أن الشيوعية السياسية لا تشمل شيئاً ما فذلك شيء ممتنع بالبداهة ما دام أن الدولة هي اجتماع، خصوصاً أن الموطن على الأقل يجب بالضرورة أن يكون شائعاً، لأن وحدة المكان ترتب وحدة المدينة ولأن المدينة تتعلق على وجه الشيوع بجميع أهلها.

وإني أسائل، فيما يتعلق بالأشياء التي فيها الشيوعية اختيارية. أيكون خيراً أن تعم جميع الأشياء بلا استثناء في الدولة المنتظمة التي نبحث عنها أم تكون مقصورة على بعضها؟ على هذا فالشيوعية يمكن أن تشمل الأولاد والنساء والأموال كما يقترح أفلاطون في جمهوريته، وفيها يقرر سقراط أن الأولاد والنساء والأموال يجب أن تكون شائعة بين جميع أهل المدينة. أسائل إذاً: هل الحالة الحاضرة أفضل؟ أو هل يلزم اتخاذ قانون الجمهورية هذا؟

٣ ـ [1] إن الشيوعية في النساء تحدث من العقبات أكثر مما يظن المؤلف فيما يظهر. وأن الأسباب التي أوردها سقراط لأجل أن يبررها، هي فيما يظهر، نتيجة غير مضبوطة لمناقشته. أكثر من ذلك إنها غير قابلة للائتلاف مع الغاية نفسها التي عينها أفلاطون لكل دولة على الأقل بالشكل الذي قدمها به. فأما طرائق حل هذا التناقض فإنه قد توقف عن أن يقول فيها شيئاً. أعني هذه الوحدة الكاملة للمدينة التي هي بالإضافة إليها أولى الخبرات. لأن هذا هو فرض سقراط.

٤ ـ غير أنه بديهي مع ذلك أن المدينة بهذه الوحدة التي بولغ فيها شيئاً تبيد

= فهمه إلا إذا كان تحت نظر القارئ نص أفلاطون نفسه. ولذلك أدعو القارئ إلى الرجوع إلى هذا النص في الترجمة الرشيقة المضبوطة التي وضعها كوزان. وفيما يتعلق بالنص الإغريقي إلى طبعة بيكر.

(١) وقد جدد بعض الكتاب في أيامنا هذه المناقشة فيما يتعلق بالشيوع. إن هذه المسألة لجد خطيرة ولو أنها غير جديدة. وإن أجمل عبقريتين في الفلسفة القديمة قد آثارها على مشهد من إغريقيا كلها منذ واحد وعشرين قرناً، كان فيها مذهب الشيوعية هو الخاسر.

جمعاء. طبيعي أن المدينة كثرة عظمى فإذا عتمدت إلى الوحدة صارت من مدينة إلى عائلة ومن عائلة إلى فرد. لأن العائلة أشد وحدة بكثير من المدينة والفرد أشد وحدة أيضاً من العائلة. حينئذ لو كان من الممكن تحقيق هذا المذهب لكان ينبغي اجتنابه وإلا انعدمت المدينة. غير أن المدينة لا تتألف من عدد ما من الأعضاء فحسب. بل هي تتألف من أفراد مختلفين بالنوع : إذ العناصر التي تكونها ليست متشابهة إنها ليست كمخالفة عسكرية قيمتها بعدد أعضائها الذين اجتمعوا ليشد بعضهم أزر بعض على التكافؤ ولو كان نوع الشركاء مع ذلك متماثلاً تمام التماثل. إن مخالفة هي كالميزان ترجح فيه دائماً الكفة الأكثر حملاً.

٥ ـ (١) بهذه الخاصة تكون مدينة أعلى من أمة بأسرها متى افترض أن الأفراد الذين يكونون هذه الأمة، مهما كثر عددهم، ليسوا مجتمعين حتى على هيئة قرى. بل منعزلين على سنن الأركاديين. إن الوحدة لا تنتج إلا من عناصر من أنواع مختلفة، ومن أجل ذلك كان التكافؤ في المساواة، كما سبق لي أن قلته في كتاب الأخلاق، هو سلام الدولة. إنه هو الرابطة الضرورية لأفراد أحرار ومتساوين فيما بينهم، لأنه إذا كانوا كلهم لا يمكن أن يكونوا في الحكم في

---

(١) مدينة.... أمة. يرى هاهنا بغاية الجلاء الفرق بين مدينة وأمة. فالمدينة هي الدولة، هي الجمعية المدنية التي نظمنها كل القوانين الضرورية لاتساقها ولبقائها. أما الأمة فهي اللفيف أو اجتماع أناسي عي هيئة اجتماعاً مجرداً عن تشريعات ثابتة وعن روابط معينة باقية نربطهم سياسياً بعضهم ببعض. فالأمة هي أصل للمدينة. فإن اجتماع الناس هو الفعل الأول المتقدم بالزمان ولا يجيء الدستور السياسي إلا بعد ذلك. (راجع ك١، ب١، ف٧) ـ الأركاديون. بقي الأركاديين في وسط فيلوفونيز على حالة البداوة لم يكونوا مدناً ولا قرى.، وقد ذهب عبثاً مشروعان شرعا لجمعهم في مركز واحد رئيسي. وهما أولاً جهد ليكوميد في الأولمبية الأولى بعد المائة والثاني جهد إيفامينونداس فإن هذا القائد الطيبي قد رجع إلى مشروعات ليكوميد بعد حرب لوكترس وأراد كمثله أن ينتخب الأركاديون نواباً عنهم عددهم عشرة آلاف إلى ميغالوبوليس المدينة المحصنة التي كان قد أقامها على حدود لاقونيا. فلما مات إيفامينونداس في السنة الثالثة من الأولمبية الرابعة بعد المائة (٣٦٢ قبل المسيح) ارتد الأركاديون إلى أكواخهم المنعزل بعضها عن بعض. (ديودور الصقلي ج٢، ص٣٧٢ و٣٨٣ و٤٠١). وقد زدت هاهنا في عبارة النص لزيادة الإيضاح ـ في كتاب الأخلاق. هذه الفقرة موجودة في علم الاخلاق إلى نيقوماخوس ك١.

وقت واحد فلا أقل من أن يمروا به جميعاً سواء من سنة إلى سنة أو في أية مدة أخرى أو على حسب أي نظام آخر بشرط أن يصل كل واحد منهم إلى الحكم بلا استثناء. وعلى هذا فالذين يعملون في الجلد أو في الخشب يمكن أن يتبادلوا أشغالهم فيما بينهم لأجل ألا تؤدى على هذا الوجه الأعمال ذواتها بعد بالأيدي أنفسها على الدوام.

٦ ـ ومع ذلك فإن الاستقرار الحاضر لهذه المهن على التحقيق أفضل، وفي الاجتماع السياسي استقرار السلطة أبداً، إذا كان ممكناً، ليس أقل من ذلك تفضيلاً. لكن حيث يكون غير قابل للائتلاف مع المساواة الطبيعية بين المواطنين أجمعين، وحيث يكون، فوق ذلك، من العدل أن تكون السلطة أو الميزة أو العبء موزعة بين جميع الأفراد ـ يلزم على الأقل أن يحاكى هذا الاستقرار بواسطة تناوب السلطة التي نزل عنها أشخاص متساوون لأشخاص متساوين كما نزل عنها لهم أنفسهم بادئ الأمر. وعلى ذلك فكل واحد يتأمر ويطيع في دوره كما لو أنه قد صار حقيقة رجلاً آخر، بل يمكن في كل مرة يصل المرء فيها إلى الوظائف العامة، أن يمتد هذا التناوب إلى حد أن يقوم الفرد تارة بهذه وتارة بتلك.

٧ ـ يمكن أن يستنتج من هذا أن الوحدة السياسية أبعد من أن تكون ما قد جعلوها أحياناً وأن ما يؤتوننا إياه بوصف أنه الخير الأعلى للدولة هو خرابها مع أن الخير لكل شيء هو بالضبط ما يكفل بقاءه.

ومن جهة نظر أخرى، طلب الوحدة للدولة المبالغ فيه ليس مفيدا إياها بعد. فإن عائلة أقدر على كفاية نفسها من فرد والدولة في ذلك أولى من العائلة، ما دام في الواقع أن الدولة لا توجد على التحقيق إلا حيث تقدر الكتلة المجتمعة على أن تكفي نفسها كل حاجاتها. فإذا كانت حينئذ الكفاية هي أقصى ما يرغب فيه فإن وحدة أقل انحصاراً ستكون أفضل من وحدة أدخل في باب التوحد.

٨ ـ [1] غير أن هذه الوحدة المتطرفة للاجتماع التي يظن أنها هي أولى المنافع لا تنتج هي أيضا، كما يؤكدون لنا، من إجماع جميع أهل المدينة على أن يقولوا على الشيء بعينه حين يتحدثون عنه: «هذا لي أو ليس لي» وهذا دليل قاطع على الوحدة الكاملة للدولة، إن صدق فيها قول سقراط، فإن لفظ «جميع» له هاهنا معنى مزدوج، فإذا طبق على الأفراد مأخوذين على حدة فيكون لسقراط من ثم أكثر مما يطلب لأن كل واحد سيقول إذ يتكلم عن الولد وعن المرأة بعينها: «ذلك هو ولدي وتلك هي امرأتي وسيقول مثل ذلك على الملكيات وعلى البقية جمعاء».

٩ ـ غير أنه مع شيوعية النساء والأولاد هذا التعبير لا يناسب بعد الأفراد المنعزلين، بل يناسب فقط الكتلة التامة لأهل المدينة.

وكذلك الملكية لا تتعلق بكل فرد على حدة بل بالكل بالإجمال. فلفظ جميع هو إذاً إبهام واضح: فإن «جميع» على معناه المزدوج يدل على الواحد كما يدل على الآخر بالسواء، يدل على الشفع كما يدل على الوتر. وهذا لا يدع أن يدخل في مناقشة سقراط براهين قابلة للمنازعة. إن اتفاق جميع أهل المدينة على أن يقولوا شيئاً واحداً هو إذاً من ناحية جميل جداً إن شئت لكنه ممتنع، ومن ناحية أخرى لا يثبت شيئاً أقل من الإجماع.

١٠ ـ للمذهب المقترح محذور آخر، هو أنه يحمل على سوء العناية بالملكيات الشائعة. فكل امرئ يفكر على حدة في منافعه الخاصة، وأقل من ذلك بكثير في المنافع العامة إلا فيما يمسه منها شخصياً: أما فيما وراء ذلك فهو يتوكل بغاية الارتياح على عنايات الآخرين. الشأن في هذا كالشأن في الخدمة المنزلية التي هي في الغالب أقل إحساناً متى قام بها عدد أكثر من الخدم.

---

(١) سقراط. راجع جمهورية أفلاطون، ك٥، ص٢٨٠ من ترجمة كوزان.

١١ ـ [١] إذا كان آلاف أولاد للمدينة ينسبون إلى كل واحد من أهلها، لا على أنهم ولدوا له، بل على أنهم مولودون جميعاً من دون أن يقدر أحد على أن يميز هؤلاء من هؤلاء، فجميع أهل المدينة على السواء لا يعنون بهؤلاء الأولاد. فكل واحد سيقول على ولد نجح «هذا ابني» فإن لم ينجح سيقال عليه، أياً كان مع ذلك أهله الذين إليهم يرجع أصله، على حسب رقم قيده: «هذا ابني أو ابن أي رجل آخر». وتكون الروايات عينها والشكوك عينها في حق آلاف الأولاد الذين يمكن أن تحويهم المدينة وأكثر من الآلاف، ما دام أنه سيكون ممتنعاً على السواء العلم بمن هو والد الولد وهل هو قد عاش بعد ولادته؟

١٢ ـ [٢] أفخير أن يقول كل مواطن على الألفين أو العشرة الآلاف من الأولاد حين يتحدث عن أيهم «هذا ابني» أم العرف الجاري الآن هو الأفضل؟ الآن يدعو المرء ولداً ابنه وآخر أخاه أو ابن عمه لحا أو رفيقه في بطن ورفيقة في قبيلة على حسب الروابط العائلية بالدم أو المصاهرة أو الصداقة المعقودة مباشرة بين الأفراد أو بين آبائهم الأولين. فألا يكن إلا ابن عم فهو خير بكثير من أن يكون ابناً على طريقة سقراط.

---

(١) رقم قيده. لا شك في أن ارسطو يفترض أن الأبوة في مذهب أفلاطون، يمكن تعيينها بتاريخ ولادة المولود. وهذا في الواقع هو ما حاول أفلاطون أن يقرره بتقديرات معقدة ليست قاطعة في الموضوع. راجع الجمهورية ك٥، ص٢٧٥ من ترجمة كوزان.

(٢) البطون ـ البطن كان في أثينا جزءاً من القبيلة.

(٣) يشبه عليهم. والواقع أن أفلاطون قد اتخذ أشد الحيطة في أن الأمهات أنفسهن لا يستطعن تعرف أولادهن. (الجمهورية، ك٥، ص٢٧٥ وما بعدها) الاشتراك في النساء المراد منه هنا هم الغارمنت ساكنو لوبيا العليا فإن فمقنبوس ميلا يسند إليهم هذه العادة. ويزعم هيرودوت (ملفومين، ب١٨٠) أن الشركة في النساء كانت قائمة عند الأوزيين وهم قبيلة في لوبيا على شاطئ بحيرة ترينون. ويزعم ديوددور الصقلي (ج١، ص١٦٥) أن النساء كن مشتركات عند الطروغلوريين. ولم يكن إلا الملك وحده هو الذي له امرأة خاصة. ويؤكد نقولا الدمشقي أن النساء والأموال كن على المشاع عند السيتيين. وإن النساء كن شركة عند الليبورنيين وأن الأولاد كانوا يوزعون على الآباء على حسب المشابهة في سن الخامسة. ويؤكد البارون مكفنهوزن في مؤلف ذكره شنيدر أن الزافروفز وهم قبيلة روسية تسكن عند مصب بورستين قد احتفظوا بعادة=

١٣ ـ [1] ومهما يكن فلا يمكن اجتناب أن بعض أهل المدينة يشبه عليهم في إخوتهم وفي أولادهم وفي آبائهم وأمهاتهم. بل حسبهم أن يتعارفوا فيما بينهم معرفة لا تقبل الشك من وجوه الشبه الكثيرة بين الأولاد ووالديهم. يذكر المؤلفون الذين كتبوا ساحاتهم حول الأرض أحداثاً مشابهة. فعند بعض قبائل لوبيا العليا حيث الاشتراك في النساء، توزع الأولاد تبعاً للمشابهة، بل حتى بين عائلات الحيوانات مثلاً الخيل والبقر، بعضها ينتج صغاراً مشابهة تمام الشبه للذكر. وشاهد ذلك حجر فرسال الملقبة بالعادلة.

١٤ ـ ولن يكون أيسر في هذه الشيوعية الاحتياط من محذورات أخر كأصناف انتهاك الحرمات والقتل العمد أو الخطأ والمشاجرات والسباب وكل ما هو أشد خطراً في حق أب او ام أو أقارب أدنين منه في حق الأجانب، ومع ذلك هي أكثر وقوعاً بالضرورة بين أناس يجهلون الروابط التي تجمع بينهم. متى عرف الناس بعضهم بعضاً أمكن على الأقل الأخذ بالكفارات القانونية التي تصير ممتنعة حين لا يعرف بعضهم بعضاً.

١٥ ـ [2] ليس أقل غرابة من هذا متى تقررت شيوعية الأولاد ألا يحظر على العشاق إلا ارتكاب الشهوة الجسدية، وأن لهم الحب نفسه والتبسط في المغازلة التي هي حقاً شنيعة من والد لولده أو من أخ لأخيه بحجة أن هذه المداعبات لا تذهب إلى ما وراء الحب. وليس أقل غرابة أن تحظر الشهوة الجسدية لسبب واحد هو خشية جعل اللذة أشد حدة مما ينبغي، من دون أن تعلق، فيما يظهر، أقل أهمية على أن يكون الذين يتعاطونها بينهم أباً وابناً أو إخوة يسلمون أنفسهم إلى مثل هذه الشهوات.

= الشركة في النساء ـ حجر فرسال. يروي أرسطو هذا الحادث في تاريخ الحيوانات، ك٧، ب٦.

(١) التبسط في المغازلة (الجمهورية، ك٣، ص١٦٢ من ترجمة كوزان.) ـ اللذة أشد حدة، (الجمهورية، ك٣، ص١٩٢) حيث يرى أن ارسطو لا يحصل بالدقة الكافية فكرة أفلاطون الذي لم يقل ذلك كله بهذا الضبط.

إذا كانت شيوعية النساء والأولاد يظهر لسقراط أنها أنفع لطبقة الزراع منها لطبقة رجال الحرب حراس الدولة، فذلك لأنها سوف تفسد كل وفاق في هذه الطبقة التي ينبغي ألا تفكر في أن تطيع لا في أن تحاول القيام بالثورات.

١٦ ـ [١] وعلى العموم فإن قانون الشيوعية ينتج بالضرورة نتائج مضادة للنتائج التي ينبغي أن تأتي بها القوانين التي أحسن تشريعها، وبالعلة التي أوحت إلى سقراط نظرياته على النساء والأولاد. وفي نظرنا أن الخير الأعلى للدولة إنما هو اتحاد أعضائها لأنه يجنب كل شقاق مدني. ولم يخطئ سقراط في أن يشيد بوحدة الدولة التي يظهر لنا، وهو نفسه يعترف بذلك، أنها ليست إلا نتيجة اتحاد أهل المدينة فيما بينهم. قال فإن أرسطو[٢] في مناقشته في أمر الحب: إن الشهوة متى كانت عنيفة تؤتينا الرغبة في أن نصب وجودنا في وجود الشيء المحبوب وألا نزيد على أن نكون نحن وهو موجوداً واحداً بعينه.

١٧ ـ [٣] وهاهنا يلزم بالضرورة كلها أن الشخصيتين أو إحداهما بالأقل تنعدم. وفي الدولة الأمر على عكس ذلك، حيث تسود هذه الشيوعية تنعدم كل رعاية متبادلة. فالولد فيها لا يفكر أقل تفكير في البحث عن أبيه ولا الوالد في البحث عن ولده. فكما أن الطعم الحلو لقطرات من العسل يَفْنَى في كمية كبيرة من ماء فكذلك هذا الميل الذي تولده هذه الأسماء الأعز ما تكون تنعدم في دولة يكون فيها من غير النافع أن يفكر الولد في الوالد ولا الوالد في الولد ولا الأولاد في إخوتهم.

للإنسان باعثان كبيران للرحمة والمحبة، وهما الملكية والعواطف. وإنه لا

---

(١) اتحاد أهل المدينة فيما بينهم. لقد حفظ لنا اتيني (ص٥٦١) في هذا المعنى الذي يعرضه أرسطو عبارة مأخوذة من جمهورية زينون السيتي مؤسس مذهب الرواقيين وهي: «العشق هو الإله الذي يساعد على ضمان سلام الدولة».

(٢) أرسطوفان. في المائدة لأفلاطون، ص٢٧١ ما بعدها.

(٣) على التكافؤ. راجع الجمهورية، آخر الكتاب الثالث، ص١٨٨ وأول الخامس، ص٢٥١ وما بعدها. والظاهر أن تعليل أرسطو غاية في الضبط.

محل لأحد هذين الإساسين ولا للآخرين في جمهورية أفلاطون. وإن معاوضة الأولاد التي تقع عقب ولادتهم من أيدي الحراث والصناع آباتهم إلى أيدي رجال الحرب والعكس بالعكس على التكافؤ توجد في التنفيذ مصاعب كثيرة. فهؤلاء الذين يحملونهم من بعضهم إلى بعض سيعلمون من غير شك من هم الأطفال الذين يعطونهم وإلى من هم يعطونهم؟ وإنما هاهنا على الخصوص تقوم العقبات الخطيرة التي تكلمت عليها فيما سبق: انتهاك الحرمات، وأصناف الحب الآثم والقتل، كل تلك التي لا تستطيع بعد أواصر القرابة أن تحمي منها ما دام الأولاد الذين نقلوا إلى طبقات أخرى من أهل المدينة لن يعرفوا بعد بين رجال الحرب آباء ولا أمهات ولا إخوة، وإن الأولاد الذين دخلوا في طبقات رجال الحرب سيكونون كذلك متحللين من كل رابطة تلقاء سائر أهل المدينة. غير أني أقف هاهنا فيما يخص شيوعية النساء والأولاد.

الباب الثاني

تبع البحث في جمهورية أفلاطون. انتقاد نظرياته في شيوعية الأموال. الصعوبات العامة التي تتولد من الشيوعيات أياً كانت. العطف المتبادل بين أهل المدينة يمكن، إلى حد ما، أن يقوم مقام الشيوعية ويكون خيراً منها. أهمية الإحساس بالملكية. مذهب أفلاطون ليس له إلا ظاهر خلاب. إنه غير قابل للعمل به. وليس له من المزايا ما يراه المؤلف. بعض انتقادات للوضع الاستثنائي للجنود واستقرار مناصب الحكام

١ ـ المسألة الأولى التي تعرض بعد هذه إنما هي معرفة ماذا يجب أن يكون، في أحسن دستور للدولة، نظام الملكية. وهل يلزم قبول شيوعية الأموال أو رفضها. على أنه من المستطاع أن يبحث هذا الموضوع مستقبلاً عما أمكن تقريره في شأن النساء والأولاد. وأني مع الاحتفاظ في شأنهم بالوضع الحالي للأشياء والتقسيم المقبول لدى جميع الناس، أسائل فيما يخص الملكية: أينبغي أن تشمل الشيوعية الأعيان أم الثمرة فحسب؟ وعلى هذا هل ينبغي أن تحصل غلات الأرض المملوكة للأفراد فتستهلك ثمراتها على الشيوع كما يصنع بعض الأمم، أو على عكس ذلك الملكية والزرع باعتبارهما شائعين ينبغي أن تقسم ثمراتهما بين الأفراد، وهو نوع من الشيوعية يؤكدون أنه موجود أيضاً عند الشعوب المتوحشة؟ أو هل يجب أن تكون العقارات وغلاتها على السواء موضوعة في المشاع؟

٢ ـ إذا أسلمت الزراعة إلى ايد أجنبية فالمسألة غير تماماً وحلها أسهل سهولة. لكن إذا كان أهل المدينة يعملون بأشخاصهم لأنفسهم، كانت المسألة أشد تعقيداً وحيرة. فإن العمل والاستمتاع بما أنهما ليسا موزعين بالسوية فستثار

بالضرورة مسألة أولئك الذين يستمتعون أو يأخذون كثيراً إذ يعملون قليلاً، تثار ثائرة أولئك الذي يؤتون قليلاً إذ هم يعملون كثيراً.

٣ ـ إن روابط العيش والاشتراك في المنافع بين الناس هي على العموم من الصعوبة بموضع. لكنها أشد من ذلك بكثير في الأمر الذي يشغلنا هاهنا. فلينظر المرء إلى مرافقات السياحة فحسب حيث الحادث العرضي المحض والأتفه ما يكون يكفي لإثارة الخلاف، أوَلسنا على الخصوص في شأن خدمنا نغضب على أولئك الذين هم خدمتهم لنا شخصية وفي كل الآنات؟

٤ ـ إلى هذا المحذور الأول تضيف شيوعية الأموال أيضاً محذورات ليست أقل خطراً. وإني لأفضل عليها بكثير النظام الحاضر مكملاً بالآداب العامة مستنداً إلى قوانين حسنة. إنه يجمع بين مزايا النظامين الآخرين أعني نظام الشيوعية والحيازة على جهة الاختصاص. وحينئذ تصير الملكية مشتركة بوجه ما وهي باقية كما هي فردية. فإن الاستغلالات بما هي منفصلة تمام الانفصال لا توجد شيئاً من المشاجرات، بل هي تنمو أكثر لأن كل أحد يهتم بها كما يهتم بمنفعة شخصية، وفضيلة أهل المدينة تنظم استخدامها كما في المثل: «بين الأصدقاء كل شيء شائع».

٥ ـ وحتى اليوم توجد في بعض المدائن آثار لهذا المذهب تثبت جلياً أنه ليس بممتنع، وعلى الخصوص في الدول المنظمة تنظيماً حسناً أما أن يوجد بجزئه وأما أنه ممكن أن يكمل بسهولة. فإن المواطنين مع أنهم يملكون شخصياً ينزلون لأصدقائهم عن بعض الأشياء أو يرخصون لهم في الانتفاع بها على الشيوع. ففي لقدمونيا لكل منهم أن يستخدم عبيد غيره وخيله وكلابه كما لو كانت ملكاً خاصاً له، وهذه الشيوعية تتسع حتى إلى أزواد السياحة متى فوجئ أحدهم بالحاجة إليها في الحقول.

فمن البين إذاً أن الأفضل هو أن تكون الملكية خصوصية وأن يكون الانتفاع بها وحده هو الذي يصيرها شائعة، وإن لفت العقول إلى هذا الحد من الرعاية يتعلق على الخصوص بالمقنن.

٦ ـ [1] وبالجملة ليس من المستطاع التعبير عن كل ما ينطوي عليه معنى الملكية والإحساس بها من اللذة. فإن حب الذات الذي ينطوي عليه كل ما ليس البتة شعوراً مستنكراً، بل هو إحساس طبيعي محض، وهذا لا يمنع من أن يلام بحق على الأثرة التي ليست بعد ذلك الإحساس ذاته بل هي ليست منه إلا إفراطاً آثماً كما يلام على البخل ولو أن من الطبيعي، كما يقال عند جميع الناس أن يحبوا المال. وأنه لحسن جميل الأفضال على الأصدقاء والضيوف والصحاب ومساعدتهم. وليس إلا الملكية الفردية هي التي تكفل لنا هذه السعادة.

٧ ـ يفسد ذلك الإحساس من يعمد إلى تقرير هذه الوحدة المبالغ فيها للدولة، كما أنه يؤدي أيضاً بكل فرصة لتعاطي فضيلتين أخريين، أحدهما العفة لأنه من الفضيلة احترام أمرأة الغير بدافع الحكمة، والأخرى السخاء الذي لا يمكن أن يتمشى إلا مع الملكية. لأن المواطن في هذه الجمهورية لا يستطيع أبدا أن يظهر انه جواد وأن يقوم بأي عمل من أعمال الكرم ما دام أن هذه الفضيلة لا يمكن أن تكون إلا بأن يستخدم المرء ما يملك.

٨ ـ [2] وأني لأعترف أن بمذهب أفلاطون ظاهراً خلاباً من محبة الإنسانية. فإنه أول وهلة يسحر اللب بالتكافؤ العجيب للرعاية الذي يجب فيما يظهر أن يوحى به إلى أهل المدينة أجمعين، خصوصاً حين يقصد إلى انتقاد عيوب الدساتير الحالية وإسنادها كلها إلى أن الملكية ليست شائعة: مثال ذلك الخصومات التي تتولد من العقود، والإدانات المترتبة على شهادات الزور، وصنوف التزلف الوضيع للأغنياء، وكل الأشياء التي تمت، لا إلى الحيازة الشخصية للأموال البتة، بل إلى فساد أخلاق الناس.

٩ ـ وفي الواقع أليس يرى أن بين الشركاء والملاك على الشيوع في أكثر

---

(١) حب الذات. هذا المدح لحب الذات هو أيضاً عند أفلاطون في القوانين ك٥، ص٢٦٥ من ترجمة كوزان.

(٢) الخصومات. راجع. أفلاطون. الجمهورية، ك٥، ص٢٨٥ وما بعدها من ترجمة كوزان.

أحوالهم من الخصومات أكثر مما بين ملاك الأموال على الانفراد؟ ثم أن عدد أولئك الذين يمكن أن يكون بينهم هذه المنازعات في الشركات هو أقل بكثير متى ووزن الحائزين للملكيات الفردية. ومن جهة أخرى يحق لا تعداد الشرور فحسب بل أيضاً المنافع التي تبيدها الشيوعية. ففي الشيوعية لا تطاق المعيشة فيما يظهر لي. إن خطأ سقراط يجيء من بطلان المبدأ الذي صدر عنه. لا شك في أن الدولة والعائلة ينبغي أن يكون لهما نوع من الوحدة لكن لا وحدة مطلقة البتة. فإن بهذه الوحدة التي ذهب بها إلى حد ما لا بقاء معه للدولة بعد، فإن بقيت فمركزها موجب للحسرة. لأنها تكون دائماً على شفا جرف من العدم. كالشأن فيمن يتصدى لتأليف لحن بنغمة واحدة ووزن بإيقاع واحد.

١٠ ـ [١] إنما هو بالتربية يكون رد الدولة التي هي متعددة التركيب كما سبق لي أن قلته إلى الاشتراكية وإلى الوحدة. وإنه ليدهشني أن يتصور المرء لمجرد إدخال التربية في الدولة، وبواسطتها تكون السعادة، أن يستطاع تنظيمها بمثل هذه الوسائل بدلاً من الاعتماد على الأخلاق العامة والفلسفة والقوانين. بل كان يمكن أن يرى في لقدمونيا وفي كريت أن الشارع كان به من الحكمة أن أسس شيوعية الأموال على عادة الموائد العامة.

كذلك لا يستطاع ألا يعتد بهذا التسلسل الطويل للزمان والسنين التي فيها مثل هذا المذهب ما كان ليبقى من غير شك مجهولاً إن كان صالحاً، بل يمكن أن يقال في هذا الباب إن كل ذلك قد تناوله التصور. ولكن من الأفكار ما لم يكن أن يتخذ، ومنها ما لم توضع موضع الاستعمال مع أنها معلومة.

١١ ـ إن هذا الذي نقوله على جمهورية أفلاطون ربما يكون أجلى جلاء لو كانت قد رئيت حكومة مشابهة لها في الواقع. إنها قد لا يستطاع إنشاؤها إلا

(١) كما سبق لي أن قلته ـ راجع ب١، ف٤.

على هذا الشرط: أن تقتسم الملكية وتخصص بأن يعطى جزء هنا إلى الموائد العامة وهناك جزء يعيش به بطون وقبائل. وحينئذ كل هذا التشريع لن يؤدي إلا إلى حظر الزراعة على أهل الحرب. وهذا هو بالضبط ما يطلب اللقدمونيون في أيامنا هذه. أما الحكومة العامة لهذه الشيوعية فلم يقل عليها سقراط كلمة واحدة، وقد يكون صعباً علينا كما هو صعب عليه أن نقول عليها أزيد مما قال. ومع ذلك فكتلة المدينة ستتألف من هذه الكتلة للسكان الذين لم ينظم لهم شيء. أما الحراث مثلاً فهل الملكية لهم فردية أو تكون لهم شائعة؟ ونساؤهم وأولادهم هل يكونون أو لا يكونون على الشيوع؟

١٢ ـ إذا كانت قواعد الشيوعية وهي أنفسها للجميع فأين يكون الفرق بين أهل الحرث وأهل الحرب؟ وأين يكون كفاء الطاعة التي تجب على الأولين للآخرين. بل من سيعلمهم أن يطيعوا؟ إلا أن يتخذ في حقهم طريقة الكريتيين الذين لا يمنعون عبيدهم إلا شيئين: اصطناع الألعاب الرياضية وإحراز الأسلحة. فإذا كانت هذه النقط مرتبة هنا كما هي في الدول الأخرى، فماذا تصير من ثم الشيوعية؟ بل تكون النتيجة بالضرورة أن يقام في الدولة دولتان متعاديتان، لأنه يكون قد اتخذ من الزراع ومن الصناع مواطنون واتخذ من أهل الحرب رقباء مكلفون حراستهم على الدوام.

١٣ ـ [1] أما عن المنازعات والقضايا والغيوب الأخرى التي ينعاها سقراط على الجمعيات الحالية فإني أؤكد أنها سوف توجد كلها بلا استثناء في جمهوريته. يقرر أنه بفضل التربية لن تلزم البتة في جمهوريته كل هذه الأنظمة للبوليس والقيام على الأسواق والمرافق الأخرى التي تستوي وهذه في قلة الأهمية، ومع ذلك فهو يؤتي التربية إلا أهل الحرب.

ومن جهة أخرى يترك للحراث ملكية الأرض بشرط أن يؤدوا غلاتها، لكنه

---

(١) الهيلوت والفنست .٩ كان الفنست عبيداً للتساليين وربما كانوا عبيداً للمقدونيين. راجع ما سبق، ك١ ب٢، ف٣ والتعليق.

يخشى أن يصير هؤلاء الملاك من العصيان ومن الأنفة على أشد من حال الهيلوت والفنست أو كثير من العبيد الآخرين.

١٤ ـ على أن سقراط لم يقل شيئاً على الأهمية المتعلقة بهذه الأشياء كلها. كذلك لم يقل شيئاً البتة على عدة أشياء غيرها تتصل بها عن قرب مثل الحكومة والتربية والقوانين الخاصة بطبقة الزراع. وإنه ليس أيسر ولا أقل أهمية من أن يعرف كيف تنظم تلك الطبقة لكي تتمكن شيوعية المحاربين من البقاء إلى جانبها، لنفرض أن في طبقة الزراع تقع الشيوعية في النساء مع القسمة في الأموال: فمن سيكون مكلفاً الإدارة كما أن الأزواج مكلفون الزراعة؟ ومن سيكون مكلفا إياها مع التسليم في حق الزراع بشيوعية النساء والأموال على سواء؟

١٥ ـ [1] الحق أنه يكون من الغرابة بمكان أن يذهب هنا بالبحث عن شبه لهذا بين الحيوانات إلى تأييد أن وظائف النساء يجب أن تكون على الإطلاق هي وظائف الرجال الذين يحظر عليهم مع ذلك كل عمل داخلي.

ترتيب السلطات كما يقترحه سقراط يأتي أيضاً بكثير من المخاطر إنه يريدها مستديمة. وهذا وحده كاف ليسبب الحروب الداخلية حتى لدى الرجال الأقل حرصاً على كرامتهم، ومن باب أولي بين أولى النزعة إلى الحرب أذكياء. غير أن هذه الاستدامة هي لا غنى عنها في نظرية سقراط: «الله يصب الذهب ليس البتة تارة في نفس البعض وتارة في نفس البعض الآخر، بل دائماً في النفوس أعيانها». هكذا يؤيد سقراط أنه في لحظة الولادة عينها يصب الله من الذهب في نفس هؤلاء ومن الفضة في نفس أولئك، ومن النحاس ومن الحديد في نفس هؤلاء الذين يجب أن يكونوا صناعاً وزراعاً.

---

(١) عن شبه لهذا بين الحيوانات. (الجمهورية، ص٢٥٥) والواقع أن أفلاطون يزعم أن النساء يجب أن يشاطرن الرجال جميع أعمالهم ومهنهم لأن كلبات الراعي تحرس القطيع كما تحرسه الكلاب. سواء بسواء. ـ أنه يريدها مستديمة، أفلاطون، من دون أن يقول صراحة أن السلطات يجب أن تكون دائمة. ويؤكد مع ذلك أن بعض الناس خلق ليكون له الأمر والسلطان (الجمهورية، ك٣، ص١٨٧).

١٦ ـ [1] ومهما حرم اللذات كلها على جنده فإنه هو مع ذلك يزعم أن واجب الشرع أن يصير أهل الدولة أجمعين سعداء، غير أن الدولة جمعاء لا تستطيع أن تكون سعيدة إلا حين يكون أكثر أعضائها أو بعضهم إن لم يكن كلهم محرومين السعادة، ذلك بأن السعادة لا تشبه الأعداد الزوجية التي فيها المجموع يمكن أن يكون له من الخاصة ما ليس لأي واحد من أجزائه. في معرض السعادة الأمر على غير ذلك. وإذا كان حماة المدينة أنفسهم ليسوا سعداء فمن إذاً يمكن أن يتطاول إلى أن يكون سعيداً؟ ليس البتة في ظاهر الأمر أن يكونه الصناع ولا كتلة العمال المقيدين بالأشغال الميكانيكية.

تلك هي بعض أضرار الجمهورية التي يطريها سقراط. وقد أستطيع أن أعين أيضاً أكثر من واحد ليس أقل خطراً.

(١) حرم اللذات كلها على جنده (الجمهورية، ك٣، ص١٩١ وما بعدها). لقد فطن أفلاطون من قبل لهذا الاعتراض، (الجمهورية، ك٥، ص٢٨٨). وفوق ذلك فإنه يخضع الفلاسفة لهذا النوع من النظام وللأسباب عينها (الجمهورية، ك٧، ص٧٥). وفي كل هذه المناقشة على شيوع الأموال والنساء لم يستطع أعند أنصار أفلاطون حدة التردد في الاعتراف بأن الحق الصريح إنما هو في جانب ناقده. لكن ينبغي أن يزاد على ذلك أن أرسطو لم يكن قد درس على العموم فكرة أستاذه حق درسها ولو نكن في الواقع مضادة لأفكاره، فإنه كثيراً ما حمل على المدينة كلها ما لم يفرضه أفلاطون إلا على طبقة المحاربين. (راجع فيما سبق ب٣، ف١. والتعليق).

الباب الثالث

بحث كتاب القوانين لأفلاطون ـ العلاقات والفروق بين القوانين والجمهورية ـ انتقادات مختلفة: عدد المحاربين أكثر مما يلزم، ولا شيء قد أعد للحرب الخارجية: حدود الملكية غير واضحة ولا مضبوطة. إغفال فيما يختص بعدد الأولاد. فيبدون لم يرتكب هذا الغموض. الطابع العام للدستور المعروض في القوانين هو على الأخص أوليغرشي كما تبينه طريقة انتخاب الحكام

١ ـ [(١)] توجد المبادئ نفسها في كتاب القوانين المؤلف فيما بعد. من أجل ذلك اقتصر على عدد قليل من الملاحظات على الدستور الذي يعرضه فيه أفلاطون.

في كتاب الجمهورية لم يتعمق سقراط إلا في قليل جداً من المسائل كشيوع الأطفال والنساء، وطريقة تطبيق هذا المذهب، والملكية وتنظيم الحكومة. وفيه يقسم كتلة السكان إلى طبقتين: الزراع من جهة، ومن جهة أخرى الحربيون ومنهم تتألف طبقة ثالثة تتداول الرأي في شؤون الدولة وتدبيرها وبيدها السلطة

---

(١) في كتاب القوانين. وضع أفلاطون هذا الكتاب في شيخوخته. فمبادئه فيه أدخل في باب الحقيقي والوضعي منها في الجمهورية. راجع ترجمة كوزان وتعليقه على القوانين. على أنه يمكن أن يرى أن ملخص جمهورية أفلاطون الذي أتى به هنا أرسطو غير كاف. فإنه قد أغفل هنا الموضوع العظيم والأساسي الذي هو موضوع العدل. إن أعداء المشائية قد اشتدوا في اتهام أرسطو بأنه طاب له أن يمسخ آراء أستاذه. وهذا لا شك غلو. غير أنه لا يكون المرء منصفاً يلزمه الاعتراف بأنه لم يكن متحرجاً في هذا العرض راجع ما يلي في هذا الباب، ف٣، و٨، وما فيهما من عدم الضبط وقلة الإنصاف في النقد.

العليا. لقد أغفل سقراط أن يقول هل الزراع والصناع يجب أن يقبلوا في مراكز السلطان. وعلى نسبة ما، أو هل يجب أن يعزلوا عنها تماماً. وهل لهم حق إحراز الأسلحة وأن يشاركوا في البعوث الحربية. وفي مقابل ذلك يرى أن النساء ينبغي أن يصحبن المحاربين إلى القتال، وأن يؤتين من التربية ما يؤتاه الرجال. وبقية الكتاب مملوءة إما باستطرادات وإما باعتبارات تتعلق بتربية المحاربين.

٢ ـ [١] في القوانين الأمر بالعكس. لا يكاد يجد المرء إلا نصوصاً تشريعية. وفيه كان سقراط بين الدقة في امر الدستور. لكنه مع ذلك إذ يريد أن يجعل الدستور الذي يعرضه قابلاً للتطبيق على الدول على العموم يرتد خطوة فخطوة إلى مشروعه الأول، فإذا استثنيت منه شيوعية النساء والأولاد فالشبه تام بين جمهوريتيه. فالتربية وإعفاء المحاربين من الأعمال الغليظة للجماعة والموائد العامة، كل أولئك متشابه فيهما، بيد أنه يوسع في الثانية الموائد العامة حتى تشمل النساء ويزيد عدد المواطنين المسلحين من ألف إلى خمسة آلاف.

٣ ـ [٢] لا شك في أن محاورات سقراط جليلة جداً جمعت إلى رشاقة الأسلوب أصالة المعاني وسعة الخيال. وربما كان عسيراً أن يكون كل ما فيها حقاً على السواء. وحينئذ فليحذر المرء أن ينخدع بها، فإنه لا يلزم أقل من سهول بابل أو أي سهل آخر فسيح الأرجاء لأجل هذا الجمع الكثير الذي يجب ان يغذي خمسة آلاف متعطل فضلاً عن جمع كثيف آخر من النساء والخدم من

---

(١) حتى تشمل النساء. راجع القوانين، ك٦، ص٣٦٩ من ترجمة كوزان. ـ خمسة آلاف، يقول افلاطون خمسة آلاف وأربعين وهو عدد قابل للقسمة على ثامن عشر لأنه يعلق أهمية على ذلك (القوانين ك٥، ص٢٧٨).

(٢) سهول بابل. نقد أرسطو هنا ليس عادلاً فيما يظهر. فإن اسبرتة من دون أن يكون فيها سهول فسيحة كسهول بابل كانت تمون حتى عشرة آلاف جندي فارغين كجنود أفلاطون. . وقد اشار إلى ذلك ارسطو نفسه في ك٣، ب٦، ف١٢. وقد لاحظ شلوسر المترجم الألماني على هذه الفقرة مثل هذه الملاحظة.

كل صنف. لا شك في أن المرء حر في أن يخلق ما يشاء من الفروض، غير أنه لا ينبغي أن يدفع بها إلى الممتنع.

٤ ـ [1] يقرر سقراط أن في أمر التشريع شيئين لا ينبغي أن يصرف عنهما النظر: الأرض والناس، وكان يستطيع أيضاً أن يضيف إليهما الدول المجاورة، إلا أن يؤبى على الدولة كل وجود سياسي خارجي. وفي حال الحرب يلزم أن تكون القوة الحربية منظمة، لا من أجل الدفاع عن البلد فحسب، بل لأجل أن تعمل أيضاً في الخارج. مع التسليم بأن الحياة الحربية ليست هي حياة الأفراد ولا حياة الدولة يلزم أيضاً معرفة كيف تصير الدولة مهيبة في نفوس الأعداء، لا حين يغيرون على أرضها فحسب بل بعد أن يجلو عنها أيضاً.

٥ ـ أما الحدود المعينة للملكية فربما يطلب أن تكون غير حدود سقراط وعلى الخصوص أن تكون أضبط وأوضح. يقول: «إن الملكية يجب أن تذهب إلى حد أن تسد حاجات عيشة قانعة» مريداً بهذا أن يعبر عن هذا الذي يعنى عادة بعيشة راضية تعبيراً له حقاً معنى أوسع بكثير. فإن عيشة قانعة يمكن أن تكون شاقة جداً. فلو قال: «قانعة وسمحة» لكان هذا حداً أحسن بكثير. فإن فقد أحد هذين القيدين وقع المرء إما في الزخرف وإما في الألم، وإن استخدام الملكية لا يشمل صفات أخرى، فلا يستطاع أن يسند إليه رفق شجاعة ولكن يمكن أن يسند إليه الاعتدال والسماحة، وهاتان هما الفضيلتان اللتان يمكن أن يظهرا في التصرف في الثروة بالضرورة.

٦ ـ [2] باطل أيضاً أن يذهب إلى غاية تقسيم الأموال إلى أجزاء متساوية وألا

---

(١) الدول المجاورة. لقد مس أفلاطون هذا الموضوع بغاية الإيجاز. (القوانين، ك٥، ص٢٦١ و٢٧٧ من ترجمة كوزان).

(٢) عدد المواطنين، يقرر أفلاطون صريحاً أن عدد الدور والأنصبة من الأرض لا يتجاوز أبداً خمسة آلاف وأربعين كعدد المحاربين. أما عدد الأولاد فإنه لم يحدده لكن يرى ذلك من الوسائل التي يعرضها للحد منه حين يصير أكثر مما ينبغي. (القوانين، ك٥، ص٢٧٨ و٢٨٤ وما يليها. وراجع فيما سيأتي، ب ٤، ف٣).

يقرر شيء في عدد المواطنين وأن يتركوا يتكاثرون وأن يستسلم إلى المصادفة اعتماداً على أن عدد الزوجيات العقيمة يكافئ عدد الولادات أياً كان، بحجة أن هذا التوازن في الحال الراهنة للأشياء يأتي بطبعه فيما يظهر، وهيهات أن يكون هذا التقريب مضبوطاً، ففي مدائننا لا أحد في حالة العوز بسبب أن الملكيات تقسم بين الأولاد أياً كان عددهم. فمع التسليم، على عكس ذلك، بأن تكون على الشيوع فإن جميع الأولاد الزائدين قليلاً أو كثيراً في العدد لن يملكوا شيئاً على الإطلاق.

٧ ـ [١] وإن أقوم طريقة هي تحديد السكان لا تحديد الملكية وأن يعين حد أقصى لا يجاوز بأن يعنى معاً بتحديده وبالنسب الاحتمالية للأولاد الذين يموتون ولعقم الزوجيات. أما الاتكال على المصادفة، كما في أكثر الدول، فيكون سبباً لا بد لفاقة جمهورية سقراط، والفاقة تولد المنازعات الداخلية والجنايات. وانقاء لهذه الأخطاء كان فيدون الكورنتي أحد المقنين الأقدمين يريد أن يبقى عدد العائلات والمواطنين ثابتاً حتى متى كانت الأنصباء الأولية كلها غير متساوية في القوانين جرى أفلاطون على خلاف ذلك بالضبط، على أننا سنورد فيما بعد رأينا الشخصي في هذا الموضوع.

٨ ـ [٢] وقد أغفل أيضاً في كتاب القوانين تعيين الفرق بين الحاكمين وبين

---

(١) فيدون. ظاهر من الواح ارتدل أن فيدون هذا كان يعيش في آخر القرن التاسع قبل المسيح اي قبل لوقرغس بنحو ٥٠ سنة. وإن أرسطو يتحدث عن فيدون آخر وهو طاغية أوغوس ك٥، ب٨، ف٤. وقد التبس على بعض المفسرين احدهما بالآخر ـ فيما بعد. (راجع ك٤، ب٥، ف١، وب٩، ف٧ و١٤، ف١٠).

(٢) للسوى. راجع القوانين لأفلاطون ك٥ ب٢٧١. وراجع السياسي، ص٤٧٨ ـ إلى خمسة أضعاف. يقول أفلاطون أربعة أضعاف. (القوانين ت٥، ب٢٩٤) ـ مسكنين. راجع القوانين ك٥ ص٢٩٧. حيث يقول أفلاطون صراحة: (مسكنين)، يزعم شامباني وتوروث أن أرسطو وقع هنا في الخطأ نفسه الذي يعيبه على افلاطون. ك٦، ب٩، ف٧ غير أن أرسطو لم يزد على أن تحدث عن نصيبين من الأرض بجوار المدينة وعلى الحدود. أما أفلاطون فإنه يتحدث عن المساكن والمنشآت.

المحكومين. واختصر سقراط على القول إن نسبة الأولين للآخرين كنسبة اللحمة للسدى المصتوعين كليهما من صنفين من الصوف. ومن جهة أخرى ما دام يسمح بتكاثر الأموال المنقولة إلى خمسة أضعاف فلماذا لا تترك أيضاً سعة للأموال الثابتة. في أمر فصل المساكن ينبغي الالتفات إلى ما عساه يكون من خطأ في مبدأ هذا الفصل من حيث الاقتصاد المنزلي. فإن سقراط لا يعطي مواطنيه أقل من مسكنين منعزلين تماماً، وإنه لعسير جداً أن يمون المرء مسكنين.

٩ ـ [١] مذهب سقراط السياسي في مجموعه لا هو ديمقراطية ولا أوليغرشية، إنما هو حكومة وسط تسمى جمهورية ما دامت تتألف من كل المواطنين الذين يحملون أسلحة، فإذا كان يريد من هذا الدستور إنه الأكثر شيوعاً في الدول الموجودة فربما كان غير مخطئ. لكنه يكون مخطئاً إذ يظن أنه يلي مباشرة الدستور الفاضل، بل كثير من الناس يستطيعون أن يؤثروا عليه بلا تردد دستور لقدمونيا، أو أي دستور آخر أدخل في باب الارستقراطية.

١٠ ـ [٢] يزعم بعض المؤلفين أن الدستور الفاضل يجب أن يجمع بين عناصر الدساتير الأخر كلها، وبهذه المثابة يطرون دستوراً لقدمونياً حيث تأتلف العناصر الثلاثة للأوليغرشية والملوكية والديمقراطية إحداها ممثلة بالملوك والأخرى بالشيوخ والثالثة بالحكام الذين يأتون دائماً من صفوف الشعب، على

---

(١) مذهب سقراط السياسي ... جمهورية. يرى بعض المؤلفين المتأخرين وبخاصة غوتلنغ أن مذهب افلاطون أولى به ان يكون ملكياً من أن يكون جمهورياً. راجع ما سبلي من هذا الباب، ف١١. وفكرة أفلاطون نفسه أن مذهبه ارستقراطي. راجع الجمهورية ك٨، ص١٢٧. بل أحياناً يذهب إلى أن يماثل بين الملكية وبين الارستقراطية ر. الجمهورية ك٩، ص١٩٥، ٢٢٣ من ترجمة كوزان.

(٢) بعض المؤلفين بذكر اسنوبي فقرة من أرخيتاس فيها هذه الفكرة بعينها صراحة. وقد كان أرخيتاس معاصراً لأرسطو ولا شك في أنه يعنيه بقومه ببعض المؤلفين ـ دستور لقدمونيا. راجع في الباب السادس من هذا الكتاب تحليل جمهورية اسبرتة ـ من صفوف الشعب. الشعب يدل هاهنا لا على الشعب بالمعنى الذي نعنيه عادة بهذه الكلمة بل على الطبقة الاخيرة من بين المواطنين، من بين الاسبرتيين .

أن آخرين يرون في الحكم عنصر الطغيان ويجدون عنصر الديمقراطية في الموائد العامة والنظام اليومي للمدينة.

١١ ـ [١] في كتاب القوانين يدعي أنه يلزم تأليف الدستور الفاضل من الديماغوجية ومن الطغيان ـ صورتان من الحكومة يحق للمرء استنكارها جميعاً أو اعتبارهما أسوأ صور الحكم، فحق للمرء أن يقبل تأليفاً أوسع فإن خير دستور هو ذلك الذي يجمع الأكثر من العناصر المختلفة، ليس بمذهب سقراط شيء من الملوكية، إنه ليس إلا أوليغرشياً وديمقراطياً، أو بالأحرى أن به ميلاً بارزاً للأوليغرشية، كما تثبته طريقة ترتيب حكامها. فترك الاختيار للحظ بين مرشحين منتخبين هو من أمر الأوليغرشية كما هو من أمر الديمقراطية سواء بسواء. لكن الفرض الواجب على الأغنياء أن يأتوا إلى الجمعيات ويعينوا فيها السلطات ويملأوا كل الوظائف السياسية مع إعفاء المواطنين الآخرين من هذه الواجبات فذلك نظام أوليغرشي. ونظام أوليغرشي أيضاً أن يراد تقليد السلطة على الخصوص للأغنياء، وأن يحتفظ بأسمى الوظائف لأيهم أعلى نصيباً من الثروة.

١٢ ـ [٢] كذلك طابع مجلس الشيوخ عنده لا يقل عن أن يكون أوليغرشياً. فإن كل المواطنين بلا استثناء مفروض عليهم أن يصوتوا لكن بشرط أن ينتخبوا الحكام من الطبقة الأولى في الثروة ثم يعينوا منهم عدداً مساوياً من الطبقة الثانية، ثم مثلهم من الطبقة الثالثة، غير أن هاهنا كل المواطنين من الطبقة الثالثة

---

(١) في كتاب القوانين. (القوانين، ك٣، ب١٧٨) وفي الجمهورية يميل أفلاطون ميلاً واضحاً إلى الأرستقراطية التي هي عنده حكومة الاختيار، راجع الجمهورية، ك٨، ص١٢٧.

(٢) مجلس الشيوخ. راجع القوانين لأفلاطون، ك٦، ص٣١٥، وهنا على الخصوص انصح للقارئ الذي يريد أن يفهم حق الفهم هذه الفقرة أن يكون نص أفلاطون عينه تحت نظره. فإن أرسطو لا يحصل منه هنا إلا خلاصة وجيزة جداً وغير بينة. ولا شك في أن هذه الخلاصة كانت كافية في زمانه فإن مؤلفات أفلاطون كانت بين أيدي المتعلمين كلهم ومذهبه معروف غاية المعرفة، فلم يكن ثمة من حاجة إلا إلى الإشارة إليه في بعض كلمات، وهذا هو عذر أرسطو في ذلك الإيجاز.

والرابعة أحراراً في ألا يصوتوا، وفي انتخابات النصيب الرابع والطبقة الرابعة ليس التصويت إجبارياً إلا على مواطني الطبقتين الأوليين. وأخيراً يريد سقراط أن يقسم كل المنتخبين في كل طبقة من الأنصبة على عددٍ مساوٍ، هذا المذهب يميز بالضرورة المواطنين الذين يؤدون النصاب الأوفر، لأن كثيراً من المواطنين الفقراء يمتنعون عن التصويت لأنهم غير ملزمين به.

١٣ ـ [١] فليس هذا البتة إذاً دستوراً فيه يمتزج عنصر الملوكية وعنصر الديمقراطية، وفيما قلته آنفاً ما يقنع بذلك. ويمكن الاطمئنان بهذا عندما أعالج فيما بعد هذا النوع الخاص من الدستور. غير أني أضيف فقط ها هنا أن من الخطر انتخاب الحكام من قائمة المرشحين المنتخبين. فإنه يكفي حينئذ أن بعض المواطنين، حتى لو قل عددهم يريدون أن يتفقوا كي يستطيعوا على الدوام التصرف في الانتخابات.

وهنا أتم ملاحظاتي على المذهب المبسوط في كتاب القوانين.

---

(١) فيما بعد. راجع ك٦، ب٥، ف٤ وما بعدها.

الباب الرابع

بحث الدستور الذي اقترحه فلياس الخلقيدوني: مساواة الأموال: أهمية هذا القانون السياسي، مساواة الأموال تستتبع مساواة التربية: مكان النقص في هذا المبدأ. لم يقل فلياس شيئاً عن علاقات مدينته بالدول المجاورة. يجب أن تشمل مساواة الأموال حتى المنقولات وألا تقتصر البتة على الأموال الثابتة. تنظيم فلياس للصناع

١ ـ [(١)] توجد أيضاً دساتير أخر منسوبة إما إلى مجرد أفراد لا غير وإما إلى فلاسفة وإلى رجال دولة، ولا واحد منها ألا يقترب من الصور المقبولة والمعمول بها في الحاضر قرباً أشد من جمهوريتي سقراط، ولا واحد منهم، إن لم يكن إياهٌ، قد أجاز لنفسه تلك البدع من شيوعية النساء والأولاد والموائد للنساء بل اشتغل جميعهم بالموضوعات الأساسية عند كثير من الناس النقطة الأصلية يظهر أنها تنظيم الملكية، المصدر الوحيد للثورات في رأيهم، وإن فلياس الخلقيدوني منقاد إلى هذه الفكرة أول من قرر مبدئياً أن المساواة في الثروة بين أهل المدينة أمر لا بد منه.

٢ ـ [(٢)] وعنده يشبه ان يكون سهلاً تقريرها مقترناً في الزمان بوقت تأسيس

---

(١) فلياس. لا يعرف فلياس هذا إلا من قول أرسطو في هذا الباب. وقد قرأ أرتين «القرطاجي» بدلاً من «الخلقيدوني». وهذا خطأ شاع كثيراً. والظاهر أن كوراي يؤيده هنا. ولكن لا يمكن التسليم بأن يكون فلياس قرطاجياً ما دام تحليل الدستور القرطاجي مبسوطاً في هذا الكتاب في الباب الثامن. وأما مللر فيسميه في فقرة أرسطو هذه فليكس ولا شك في أن هذا خطأ مطبعي. راجع أيضاً في هذا الباب، ف ٤ـ مساواة الثروة. يرى في كتاب مللر أي مركز لها. المساواة في الأموال قد كان في التشريع الدوري.

(٢) مهوراً لبناتهم.، بعيب مونتسكيو قانون فلياس هذا راجع روح القوانين، ك٥، ب٥ ـ خمسة =

الدولة، ومع أنه يكون أقل سهولة إدخاله في الدول المنظمة منذ زمان طويل فإنه يمكن مع ذلك، على رأيه، تحصيله سريعاً بإلزام الأغنياء أن يعطوا مهوراً لبناتهم من دون بنيهم، وإلزام الفقراء بأن يتقبلوها دون أن يعطوها وقد قلت فيما سبق إن أفلاطون في كتاب القوانين كان يجيز إنماء الثروات إلى حد معين كان لا يمكن أن يجاوز عند أي شخص خمسة أضعاف نهاية صغرى معينة.

٣ ـ ينبغي ألا تنسى، عندما يؤتى بقوانين من هذا القبيل، نقطة أغفلها فلياس وأفلاطون وهي أنه بتعيين نصاب الثروات على هذا النحو يلزم أيضاً عدد الأولاد. فإذا كان عدد الأولاد ليس بعد متناسباً مع الملكية، فسوف تتعدى عما قريب حدود القانون. وحتى من دون أن يذهب إلى هذا الحد فإن من الخطر أن تنتقل كمية من المواطنين من السعة إلى الفاقة بحجة أنه سيكون شيئاً صعباً في هذه الحالة أنهم لا يرغبون البتة في إثارة الثورات.

٤ ـ [1] ولقد كان تأثير مساواة الأموال في الاجتماع السياسي مفهوماً لدى بعض المقننين القدماء. وشاهد ذلك سولون في قوانينه. وشاهده القانون الذي حرم حيازة الأراضي إلى غير حد، وفقاً للقاعدة عينها حرم بعض الشرائع كشريعة لوكريس على المرء أن يبيع ماله إلا في حال كارثة ثبت أمرها تمام الثبوت، أو أن بعضها يأمر أيضاً بإمساك الأنصبة الأولى. وإن إلغاء قانون من هذا القبيل في لوقادة صير دستورها ديمقراطياً على وجه تام، لأنه من ثم يصل المرء إلى مناصب الحكم من دون قيود النصاب التي كانت مقررة لزوماً فيما سبق.

٥ ـ غير أن هذه المساواة نفسها، متى افترضت مقررة، لا تمنع أن يكون

= أضعاف. وما سبق ب٣، ف٨.

(١) سولون ـ هذا يوهم، كما نبه إليه نورو أن فلياس متأخر عن سولون. وبارتيلمي في «قائمة الرجال المشهورين» يجعله معاصراً لأرسطو ولا أدري حجته في ذلك ـ شريعة لوكريس. يرى «هين» أن الأمر هنا بصدد اللوكريين الايفيزميرين في إغريقيا الكبرى ـ لوقادة. نزلة من كورنثه أنشئت في عهد الطاغية بيريندر ولا يعرف من دستورها إلا ما يقوله هنا أرسطو.

الحد القانوني للثروات إما أوسع مما ينبغي وهو ما يجلب في المدينة الترف والرخاوة وإما أضيق مما ينبغي وهو ما يجلب العسر بين أهل المدينة. إذاً ليس بحسب المقنن أن يصير الثروات متساوية بل ينبغي أن يؤتيها نسباً عادلة. كذلك لم يكن المقنن قد صنع شيئاً إلا إذا كان قد وجد هذا المقياس الكامل لجميع أهل المدينة، فإن النقطة المهمة هي أن يسوى بين الشهوات أولى من أن يسوى بين الملكيات. وتلك المساواة لا تنتج إلا من التربية المنظمة بالقوانين الطيبة.

٦ ـ ربما يمكن فلياس أن يجيب هنا أن هذا بالضبط هو الذي قد قاله هو نفسه، لأن قواعد كل دولة في نظره هي المساواة في الثروة والمساواة في التربية. غير أن هذه التربية ماذا ستكون؟ ذلك هو الذي ينبغي أن يقال. ليس شيئاً أن توحد التربية وأن تكون هي عينها للجميع. فقد تكون واحدة تماماً وهي بعينها لجميع أهل المدينة وتكون مع ذلك بحيث لا يخرجون منها إلا بشره لا يشبع من الثروات أو التشاريف بل حتى من الشهوتين معاً.

٧ ـ [1] زد على هذا أن الثورات تتولد من عدم المساواة في التشاريف كما تتولد من عدم المساواة في الثروات سواء بسواء، وهنا تكون الفروق بين من يطلبون هذه وتلك ليس غير. فإن العامة تثور لعدم المساواة في الثروات، والخاصة تغضب من المساواة في توزيع التشاريف، وتلك هي كلمة الشاعر:

ماذا؟ أيكون الجبان والشجاع متساويين في التقدير؟

ذلك بأن الناس مدفوعون إلى الجناية ليس فقط بالحاجة إلى الضروري التي يعتمد فلياس في تلطيفها على مساواة الأموال، تلك الوسيلة الحسنى على رأيه التي تمنع رجلاً أن يسلب آخر ثيابه لكيلا يموت من البرد أو من الجوع. بل هم مدفوعون أيضاً بالحاجة إلى إشباع رغباتهم في الاستمتاع فإذا كانت هذه الرغبات مشوشة سعى الناس إلى الجناية لشفاء العلة التي تعذبهم. أزيد عليه

(١) ماذا؟ أيكون الجبان: هذا البيت مأخوذ بتحريف خفيف عن الإلياذة الأنشودة التاسعة.

كذلك أنهم ينغمسون في الجناية لا لهذا السبب وحده بل أيضاً للسبب البسيط ألا يكدر عليهم في استمتاعهم إذا حملتهم إليها أهواؤهم.

٨ ـ لهذه الشرور الثلاث ماذا سيكون العلاج؟ فبدياً الملكية، أياً كان حالها من الرقة، وعادة العمل ثم الاعتدال، ثم في حق هذا الذي يريد أن يجد السعادة في ذاته، لن يطلب الدواء البتة إلا في الفلسفة، ذلك بأن اللذات التي هي مخالفة للذاته لا يمكن أن يستغنى فيها عن توسط الناس. إنما هي الفضيلة لا الحاجة هي التي تحمل على ارتكاب الجنايات الكبرى. لا يغتصب أحد الطغيان لأجل أن يقي نفسه عدم اعتدال الهواء، وبالسبب عينه خصصت الامتيازات الكبرى لا لمن يقتل لصاً بل لقاتل الطاغية على هذا فالعلاج السياسي الذي رفضه فلياس لن يكون أماناً إلا من الجنايات قليلة الأهمية.

٩ ـ ومن جهة أخرى فإن نظم فلياس تكاد لا تتعلق إلا بالنظام العام والسعادة الداخلين، وكان ينبغي أن يقرر نظاماً للعلاقات مع الشعوب المجاورة والأجنبية. الدولة إذاً في حاجة بالضرورة لتنظيم حربي لم يقل عليه فليامس كلمة واحدة. كذلك ارتكب إغفالاً مشابهاً في حق الماليات العامة، إنها يجب أن تسد لا الحاجات الداخلية فحسب، بل ينبغي أن تكفي لتجنيب الأخطار من الخارج. على ذلك لا ينبغي أن تكون وفرتها مغرية لطمع الجيران الأقوى من الملاك الذين هم أضعف من أن يصدوا اعتداء، ولا أن تكون من القلة بحيث تعوق القيام بحرب حتى ضد عدو مساو في القوى وفي العدد.

١٠ ـ [1] وقد ألقى فلياس هذا الموضوع في طي السكوت. لكنه يلزم الاقتناع بأن سعة الموارد هي في السياسة نقطة مهمة. وإن الحد الحقيقي إنما هو أن

---

(١) اوبول. كان اوبول سيد أطرنة وهي مدينة من ميزيا قدام لسبوس وضع يده عليها بعد ذلك عبده هرمياس. وقد كان هرمياس صديقاً لأرسطو الذي لبث عنده ثلاث سنين من ٣٤٦ إلى ٣٤٣ كما قبل. راجع ديوجين اللايرتي «حياة أرسطوطاليس». وقد كان أرتوفرادات مرزبانا للندبا ووقع حصار أطرنة سنة ٣٦٢ في آخر عهد أرتكزيرسي منيمون. وعلى قول تيوقريطس يكون أرسطو قد شاد قبراً عظيماً لهرمياس ولأوبول.

الفاتح ربما لا يجد البتة تعويضاً من الحرب في ثروة ما فتحه، وإنها لا تستطيع أن تؤدي حتى إلى أعداء أشد فقراً ما قد كلفهم الفتح. فلما جاء أوتوفرادات ووضع الحصار أمام أطرنة نصح له أوبول أن يقدر الزمن والمال الذي سينفقهما في فتح البلد وأن يعد بالجلاء عن أطرنة حالاً مقابل تعويض قليل جداً، فهذا التحذير جعل أوتوفرادات يفكر ويقدر ويرفع الحصار.

١١ ـ [1] أعترف بأن مساواة الثروة بين أهل المدينة ينفع حقاً في اتقاء المنازعات الداخلية. بيد أن هذه الوسيلة في الحق ليست بمنأى عن الخطأ لكن جل الرجال المبرزين يغضبهم أن ليس لهم إلا النصيب العامي. وسوف يكون ذلك علة للاضطراب والثورة. زد على ذلك أن شره الناس غير قابل لأن يشبع. فهم في بادئ الأمر يقنعون بفلسين، فمتى كان لهم من ذلك رأس مال نمت حاجهم بلا انقطاع حتى لا تعرف مناهم بعد حدودا، ومع أن طبيعة الحرص هي بالضبط ألا يكون لها من حدود، فإن أكثر الناس لا يحيون إلا لإشباعها.

١٢ ـ إذاً فالخير هو أن يصعد إلى مبدأ هذا الفسوق عن القصد، فعوضاً عن تسوية الثروات يجب إحسان استعمالها بحيث يصبح الثراء غير مرغوب فيه من أهل الاعتدال ولا يستطيعه الأشرار. والوسيلة الحقة أن يوضع هؤلاء موضعاً فيه لا يستطيعون لقلتهم من أن يضروا دون أن يكبتوا.

ولقد أخطأ فلياس أيضاً إذ يعني على وجه عام بالمساواة في الثروات تلك المساواة في توزيع الأراضي التي اقتصر عليها. لأن الثروة تشمل أيضاً العبيد والقطعان، والنقد، وكل هذه الممتلكات التي تسمى منقولة. إن قانون المساواة

(١) فلسين. ظن بعض المفسرين أن أرسطو يشير بذلك إلى مرتب القضاة في أثينا فإنه كان بادئ الأمر فلساً ثم صار فلسين ثم رفعه فريقلس إلى ثلاثة. وقد كان أرسطو فان قد نبه إلى ذلك كما قد فعل الفيلسوف راجع كتاب جمعية النساء. وراجع أيضاً في هذا التفصيل بوخ (الاقتصاد السياسي للأثينين، ك٢، ب١٩، ص٢٣٨ من الطبعة الألمانية، وص ٣٧٣ من الترجمة الفرنسية).

ينبغي أن يسع كل هذه الأشياء، أو على الأقل ينبغي أن تكون هذه مقيدة بحدود منتظمة وإلا لا يشرع شيء على الإطلاق يختص بالملكية.

١٣ ـ [1] والظاهر أن تشريعه لم يكن ملحوظاً فيه إلا دولة قليلة السعة ما دام أن جميع الصناع فيها يجب أن يكونوا ملكاً للدولة من دون أن يؤلفوا فيها طبقة تابعة لأهل المدينة. وإذا كان العمال المكلفون جميع الأعمال مملوكين للدولة لزم أن يكون ذلك بالحدود المقررة لأهل ايفيد من أو التي قررها ديوفنت لعمال أثينا.

وحسبنا ما قلناه على دستور فلياس للحكم بمزاياه وعيوبه.

---

(١) ايفيدمن. هي التي سميت بعد ذلك ديرا حيوم وهي الآن دورازو على البحر الأدرياتيكي وهي نزلة من كرسير ومن كورنث أسست في الأولمبية الثامنة والثلاثين. ولا يعرف بعد شيء عن هذا القانون الذي يتكلم عنه أرسطو. واجع مللر في الدوريين، ج١، ص١١٨، وج٢، ص٢٧، وراجع أيضاً، لـ٨، ب١، فـ٦ من هذا الكتاب الذي ترجمه، إذ يتكلم أرسطو أيضاً على إيفيدمن، والكتاب الثالث ب١١، فـ١.
وقد كانت ديوفنت رئيس جمهورية أثينا في الاولمبية السادسة والتسعين. ٣٩٤ قبل الميلاد. والذي يقوله عليه، أرسطو ليس معروفا إلا من قوله (راجع مللر في كتاب الدورجين، ج٢، ص٢٧).

الباب الخامس

بحث الدستور الذي تخيله أبوداموس الملطي. تحليل هذا الدستور: تقسيم الملكيات: محكمة الاستئناف العليا. جائزة من يستكشفون استكشافات سياسية. تربية أيتام المقاتلة. نقد تقسيم الطبقات والملكية. نقد المذهب الذي اقترحه ابوداموس للتصويت لمحكمة الاستئناف. مسألة التجديد في مادة السياسة. لا ينبغي تشجيع التجديدات خشية إضعاف احترام القانون

١ ـ [(١)] أما أبوداموس الملطي ابن أورفون فهو نفسه الذي اخترع تقسيم المدائن إلى شوارع وحقق هذا التخطيط الجديد في بيرية وهو الذي كان في طريقة معيشته كلها مفرط الترف، إذ يعجبه أن يتحدى الذوق العام بتصفيف شعره ورشاقة زينته، يلبس في الصيف كما في الشتاء، حللاً تجمع على السواء بين الدفء والبساطة، وكان يدعي أنه لا يجهل شيئاً في الطبيعة بأسرها. وأنه هو أيضاً أول من جازف، مع أنه لم يسبق له مشاطرة في الأعمال السياسية، بأن ينشر شيئاً عن خير شكل للحكومة.

٢ ـ [(٢)] جمهوريته كانت تتألف من عشرة آلاف مواطن موزعين على طبقات

---

(١) أبوداموس الملطي. يظهر ان أبوداموس الذي يتكلم عليه ارسطو ايضاً في ك٤، ب١٠، ف٤، قد كان معماراً حذقاً. فهو أول من تصور أن تقسم المدائن إلى شوارع منظمة وطبق هذا المذهب في بيره وفي مدينة رودس لما كانت عليه من الحال في زمن استرابون. وكان أبوداموس يعيش في عهد حرب البلوبونيز. في بيريه شارع مسمى باسمه (راجع أكسينوفون، ك٢، ب٤).
وقد نقل استوبي قطعة طويلة مستخرجة من مؤلف لأبوداموس الفيثاغوري في «الجمهورية». وهذه القطعة مكتوبة بالدوري. وإن مدينة ملطية ولو أنها في يونية كانت نزلة كريتية ومن الراجح أن يكون أبوداموس استربي هو عينه أبوداموس الذي يتكلم عليه أرسطو هنا.

(٢) موزعين على طبقات ثلاث. ليست تلك هي الأقسام الثلاثة في القطعة التي ذكرها استوبي. فإن=

ثلاث: صناع وزراع وحماة المدينة الحاملين للأسلحة. وكان ليجعل من ارض الوطن ثلاثة أنصباء: أحدها مقدس والآخر عام والثالث مملوكاً ملكاً فردياً. فالذي كان مخصصاً للنفقات القانونية لعبادة الآلهة كان هو النصيب المقدس. والذي كان مخصصاً لرزق أهل الحرب هو النصيب العام. والذي كان مملوكاً للزراع هو النصيب الفردي. وكان يرى أن القوانين هي أيضاً يمكن أن تكون على ثلاثة أنواع، لأن الأحداث القضائية على رأيه لا يمكن أن تتولد من ثلاثة أشياء: الإهانة والضرر والقتل.

٣ ـ كان يرتب محكمة عليا وحيدة يرفع إليها استئناف كل الأقضية التي يشبه أن يكون قد أسيء الحكم فيها. وهذه المحكمة كانت تتألف من شيوخ يسمو بهم إليها الانتخاب. أما أشكال الأحكام فإن أبوداموس كان يرفض التصويت بالحصى. بل كان كل قاض يجب أن يحمل رقعة يكتب فيها إذا كان يدين على وجه الإطلاق، ويدعها خلواً إذا كان يبرئ على ذلك الوجه بعينه. ويبين فيها الأسباب إذا برأ أو أدان بالجزء فقط. وكان يظهر له أن المذهب الحاضر معيب من حيث أنه يكره القضاة في الغالب على الحنث إذا صوتوا بطريقة مطلقة في أحد الوجهين أو في الآخر.

٤ ـ [1] وكان تشريعه يكفل المكافآت الواجبة للاستكشافات السياسية لمنفعة

= أبوداموس فيها يقسم جمهوريته إلى ثلاث طبقات مختلفة. «أقول إن المدينة بأسرها يجب أن تقسم ثلاثة أنصباء: احدهما يجب أن يتكون من الأموال المملوكة على الشيوع للمواطنين الفضلاء الذين يدبرون الدولة. والثاني يجب أن يكون نصيب المحاربين الذين يحمون الدولة بقوتهم. والثالث يجب أن يخصص لانتاج جميع الأشياء الضرورية لرفاهية المدينة. وأسمي الطبقة الأولى طبقة الشيوخ. والثانية طبقة حماة الدولة. والثالثة طبقة الصناع».
وإن موريث ليتهم أوسطو بسوء القصد في حق أبوداموس. ولكن فتوريو يفند موريث ويؤكد أن الأمر فيما يتعلق بما جاء في أرسطو وما جاء في استوبي إنما هو بصدد كاتبين مختلفين. والذي يظهر لي راجحاً أن أرسطو قد تجاوز الضبط هنا كما فعل في نقل عبارة أفلاطون، ب٣، ف٨ من هذا الكتاب.

(١) أما اليوم فإن أثينا. لا يعرف بالضبط تاريخ ذلك القانون الأثيني. لكنه كان قبل السنة ٤٣٩ ما دام أن في هذا التاريخ أبن فريقس المحاربين الذين قتلوا في حرب ساموس والذين قد تبنت الدولة =

عامة، ويكفل تربية الأولاد الذين خلفهم من ماتوا في الحروب من الجند المقاتلة بجعلها على نفقة الدولة. وهو على جهة الاختصاص صاحب هذا التشريع الأخير. أما اليوم فإن أثينا ودولاً أخرى عندها مثل هذا القانون. كل الحكام كان يجب أن ينتخبهم الشعب. والشعب، عند أبوداموس، يتكون من الطبقات الثلاثة للدولة. ومتى عينوا كانت لهم الرقابة على المرافق العامة، وعلى الشؤون الخارجية والوصاية على الأيتام.

تلك هي على التقريب كل النصوص الأساسية لدستور أبوداموس.

٥ ـ بدياً يمكن أن يجد المرء بعض الصعوبة في ترتيب أهل المدينة حيث يأخذ الزراع والصناع والمقاتلة بنصيب مساو في الحكم، والأول من دون أسلحة والثواني من دون أسلحة ومن دون أراضٍ أي على التقريب عبيد للثوالث المسلحين. زد على هذا أن من الممتنع أن يستطيع الجميع الدخول في توزيع الوظائف العامة. يلزم بالضرورة أن يؤخذ من طبقة الجند القواد وحراس المدينة بل يمكن أن يقال جميع الموظفين الرؤساء. لكن إذا كان الصناع والزراع مبعدين عن حكم المدينة كيف يمكن أن يكون بهم ميل إليها؟

٦ ـ فإذا اعترض بأن طبقة الجند ستكون أشد قوة من الآخرين فأننا ننبه بادئ الرأي إلى أن الأمر ليس سهلاً، لأنهم لن يكونوا كثيري العدد، ولكن إذا كانوا أشد قوة، فمن ثم ما فائدة أن يعطى بقية المواطنين حقوقاً سياسية ويجعلوا أرباباً لتعيين الحكام؟ وماذا يصنع فوق ذلك الزراع في جمهورية أبوداموس؟ أما الصناع فمفهوم أنهم فيها لا غنى عنهم كما في كل موطن آخر، ويستطيعون فيها كما في الدول الأخرى أن يعيشوا من مهنتهم. أما المزارعون فإنهم في حالة ما يكلفون إنتاج ما يعيش به الجند يمكن بحق أن يتخذ منهم أعضاء للدولة، وهاهنا على عكس ذلك، إنهم أصحاب الأراضي التي يملكونها خالصة لهم ولا يزرعونها إلا لفائدتهم.

٧ ـ إذا كان المقاتلة يزرعون بأنفسهم الأراضي العامة المعينة لرزقهم فلا

تكون طبقة المقاتلة بعد شيئاً آخر غير طبقة الزراع. ومع ذلك يزعم الشارع أنه ميزهم. فإذا كان يوجد مواطنون آخرون غير المقاتلة والزراع يملكون عقارات ملكاً خالصاً، فهؤلاء المواطنون يؤلفون في الدولة طبقة رابعة بلا حقوق سياسية وأجنبية عن الدستور. فإذا وكل إلى الأهالي أنفسهم زرع ملكيات عامة وزرع ملكيات خاصة فلن يعرف بعد بالضبط ماذا يجب أن يزرع كل منهم لسد حاجات الأسرتين، وفي هذه الحالة لماذا لا يعطى، منذ البداية، للزراع المساحة عينها من الأرض التي تكفي لعيشهم هم وللرزق الذي يقدمونه للمقاتلة؟

كل هذه النقط جد محيرة في دستور أبوداموس.

٨ ـ وليس أحسن من ذلك قانونه الخاص بالأحكام من حيث إنه إذ يبيح للقضاة تجزئة أحكامهم عوضاً عن أن يصدروها بطريقة مطلقة، ينزل بهم إلى مستوى المحكمين لا غير. هذا المذهب يمكن أن يكون مقبولاً حتى متى كثر عدد القضاة، في أحكام التحكيم التي يتناقش فيها أولئك الذين يصدرونها، وليس مقبولاً في حق المحاكم. وكثرة المشرعين عنوا عناية كبرى بأن يحرموا فيها كل اتصال بين القضاة.

٩ ـ ومع ذلك كم يكون من التخليط أن يحكم القاضي في قضية مدنية بمبلغ ليس متساوياً بالتمام للمبلغ الذي يطلبه المدعي؟ المدعي يطلب عشرين ويحكم له قاض بعشرة وآخر بأكثر وآخر بأقل، هذا بخمسة وذلك بأربعة وهذه الخلافات تحدث بلا شك، وأخيراً بعضهم يحكم بالمبلغ تمامه وآخرون يرفضونه، فكيف يمكن الجمع بين هذه الأصوات! وعلى الأقل في حكم البراءة أو الإدانة المطلقة القاضي لا يتعرض البتة للحنث ما دامت الدعوى قد كانت رفعت على وجه مطلق. والبراءة تعني لا أن المدعي لا شيء له بل تعني

= أولادهم. فإن فريفلس يذكر بهذا القانون في الخطبة التي يسندها إليه طوسيديد (ك٢، ب٤٦، سنة ٤٣١، أول سنة في حرب البيلوبونيز).

أن ليس له عشرون ميناً. إنما يكون الحنث في التصويت على العشرين ميناً حينما لا يعتقد القاضي بضميره إنها واجبة على المدعى عليه.

١٠ ـ وأما الجوائز المكفولة لأولئك الذين يستكشفون استكشافات نافعة للمدينة فذلك قانون يمكن أن يكون خطراً وإن يكن ظاهره جذاباً.

إنه سيكون مصدر دسائس بل ثورات، وهنا يمس أبوداموس مسألة أخرى، موضوعاً آخر تماماً: أيكون من منفعة الدول أو ضد منفعتها أن تغير نظمها القديمة حتى لو استبدلت بها خيراً منها؟ فإذا قرر أن فائدتها في عدم تغييرها فإنه لن يستطاع قبول مشروع أبوداموس من غير بحث دقيق. لأن مواطناً يمكن أن يقترح إبطال القوانين والدستور بحجة أن ذلك غير عام.

١١ ـ وما دمنا أشرنا إلى هذه المسألة نظن واجباً علينا أن ندخل في بعض إيضاحات أتم، لأنني أكرر أنها موضع خلاف شديد، وربما يمكن أيضاً أن يفضل مذهب التجديد. التجديد قد أفاد العلوم جميعها، أفاد الطب الذي ألقى عنه علاجته العتيقة، أفاد الرياضة البدنية، وعلى العموم أفاد كل الفنون التي تعالجها الملكات الإنسانية وكما أن السياسة أيضاً يجب أن تتبوأ مكانها بين العلوم فمن الواضح أن يكون المبدأ بعينه قابلاً للانطباق عليها بالضرورة.

١٢ ـ [(١)] يمكن ان يضاف إلى هذا أن الواقع يشهد بتأييد هذا الرأي. لقد كان آباؤنا الأولون من الوحشية والسذاجة بموضع. كان الإغريق زماناً طويلاً لا يمشون إلا مسلحين وكانوا يبيعون نساءهم بعضهم بعضاً، والقليل من القوانين العتيقة التي بقيت لنا هو من السذاجة في حد لا يقبل التصديق. ففي كيوم مثلاً كان قانون القتل يعتبر المتهم جانياً عندما يقدم الذي يتهمه عدداً من الشهود كان يمكن أن يكون من بين أهل المجني عليه الأقربين، وواجب الإنسانية على

---

(١) يمشون إلا مسلحين. طوسيديد، ك١، ب٥، قد وصف هذه العادات القديمة للإغريق كيوم أو كيمي مدينة من أبوليدة في آسيا الصغرى. راجع مللر «الدوريون، ج٢، ص٢٢٠ وما بعدها وراجع أيضاً، ك٨، ب٤٤.

العموم أن تبحث لا عما هو عتيق بل عما هو طيب. كان آباؤنا الأولون سواء أكانوا خرجوا من باطن الأرض أم تخلفوا عن طامة كبرى[1] ربما يشبهون العامة والجهلاء في أيامنا، وهذا هو بالأقل المعنى الذي تعطينا الأساطير إياه من أمر المردة أبناء الأرض. فيكون من السخف المبين الاستمساك برأي هؤلاء الناس. زد على هذا أن العقل يهدينا إلى أن القوانين المكتوبة أن يحتفظ بها على جهة الثبات وعدم التحول. والسياسة كسائر العلوم الأخرى ينبغي لا يمكن أن تضبط جميع التفاصيل. والقانون يجب على الإطلاق أن يكون نصه بوجه عام في حين أن الأحداث الإنسانية تقع كلها على حالات خاصة. والنتيجة الضرورية لهذا هي انه في بعض الأحقاب يلزم تغيير بعض القوانين.

١٣ ـ [2] لكن باعتبار الأشياء على جهة نظر أخرى لا يستطاع ههنا اشتراط المبالغة في التدبر. فإذا كان التعديل المرغوب فيه قليل الأهمية فمن البين أنه لاجتناب العادة السوأى لتغيير القانون بالسهولة المفرطة، ينبغي التسامح في بعض نبوءات التشريع والحكومة. فربما كان التجديد أقل في فائدته مما تكون عادة العصيان في خطرها.

١٤ ـ بل ربما أمكن نقض المشابهة بين السياسة وبين العلوم الأخرى باعتبارها غير مضبوطة. وإن التجديد في القوانين هو شيء آخر عما هو في الفنون. فإن القانون ليطاع ليس له سلطان آخر غير سلطان العادة، والعادة لا تتم إلا بالزمان والسنين بحيث إن الخفة في استبدال قوانين جديدة بالقوانين

---

(١) طامة كبرى يفترض أرسطو هنا متابعا القدامى أن النوع الإنساني بقى عائشاً بعد الطامات التي أصابت الأرض. ولقد أبان العلم الحديث أن الإنسان لم يكن ليشهد تلك الانقلابات. ولم يوجد إلا بعدها بزمان طويل. (راجع أفلاطون. القوانين، ك٣، ص١٣٥. والميتورولوجيا لأرسطو، ك١، ب١٤. وراجع أيضاً كوفي. محاضرته في تقلبات الكرة الأرضية.

(٢) وجهة نظر أخرى. يرى في هذه المناقشة الخاصة بمزايا التجديد في السياسة ومضاره المنهج العادي لأرسطو. فإنه يعرض دائماً وجهي المسألة ولكنه يخطئ أحياناً في أنه لا يبين بجلاء رأيه الخاص مع ما به من الأهمية.

الموجودة إنما هي إضعاف لقوة القانون ذاتها على قدر سواء. أكثر من هذا إنه مع التسليم بفائدة التجديد يمكن أيضاً أن يتساءل هل في كل دولة يكون البادئون بالقيام بهذا العمل جميع أهل المدينة بلا تمييز أو يقتصر على بعض دون بعض؟ لأن هذين مذهبان متخالفان تمام التخالف: غير أننا نقتصر هنا على هذه الاعتبارات التي سترد في موضع آخر.

الباب السادس

بحث دستور لقدمونيا. نقد نظام الرق في اسبرتة. نقص التشريع اللقدموني في أمر النساء. عدم التناسب الكبير في ملكيات الأراضي المسبب عن قلة تدبر الشارع. النتائج الوخيمة. قحط الرجال. عيوب نظام القضاة. عيوب نظام مجلس الشيوخ. عيوب نظام الملوكية. النظام الفاسد للموائد العامة. أمراء البحر لهم من السلطان فوق ما ينبغي ـ اسبرتة على حسب نقد أفلاطون لم تربِ إلا الفضيلة الحربية. النظام الفاسد للمالية العامة.

١ ـ [١] يمكن فيما يتعلق بدستوري لقدمونيا وكريت أن يضع المرء لنفسه مسألتين تنطبقان كذلك فضل انطباق على سائر الدساتير الأخر. الأولى هي معرفة ما هي المزايا والعيوب لهاتين الدولتين بالقياس إلى مثال الدستور الفاضل. والثانية أليس بينهما وبين مبدأ دستورهما الخاص وطبيعته تناقض؟

٢ ـ [٢] في دولة ذات دستور حسن لا ينبغي أن يشتغل الأهلون بالضروريات

---

(١) وكريت. راجع فيما سيأتي، ب٧، تحليل الدستور الكريتي ـ بمثال الدستور الفاضل. راجع أول الكتاب الرابع.

(٢) بالضروريات الأولى للمعيشة. يقرر أرسطو مبدئياً ضرورة الفراغ للمواطنين وهذا رأي يتفق تماماً مع نظام الجمعية العتيقة ولكنه يكون محلاً للمناقشة إذا طبق على زماننا. وفي الحق أنه متى أراد المرء أن يشتغل كما ينبغي بالمسائل العامة لا يبغي له أن يشتغل كثيراً بمسائله الخاصة. لئن كان هذا هو كل ما أراد أرسطو فالنظرية صادقة. غير أن هذا المبدأ الذي أسيء فهمه قد نتجت عنه نتائج خطيرة هي الرق في الأزمان القديمة وامتيازات الأشراف في الجمعيات الحديثة. راجع فيما يتعلق بضرورة الفراغ للمواطنين قوانين أفلاطون، ك٨، ص١٣٤ ـ استعباد أهل تساليا للفنست. يروي أثيني (ك٦، ص٢٦٣)، عن أرشيماك المؤرخ المتأخر عن أرسطو أصل الرق عند أهل تساليا فإن الفنست كانوا يسمون قبلاً منست وهم جالية من أهل طيبة استعبدوا أنفسهم لأهل تساليا على شرط أن تسلم لهم حياتهم وأن يزرعوا لهم أرضهم في مقابل خرج جعلوه للملاك. يقول أرشيماك: «إن كثرة من الفنست كانوا أغنى من سادتهم». راجع الدوريون لاوتو مللر، ج٢، =

الأولى للمعيشة. وتلك نقطة هي موضع اتفاق الناس جميعاً وطريقة التنفيذ وحدها هي التي تقترن بها الصعوبات. فلقد كان استعباد أهل تساليا للفنست خطراً عليهم أكثر من مرة كما كان استعباد الاسبرتيين للهيلوتيين. فإن أولئك أعداء أبداً يتربصون الفرصة بلا انقطاع ليتفعوا من أية مصيبة تحل.

٣ ـ [1] أما كريت فلم تكن أبدا لتخشى ما يشبه ذلك. وعلى هذا على الراجح أن الدول المختلفة التي تؤلفها ولو أنها يحارب بعضها بعضاً لم تكن أبداً لتؤتي الثورة تعضيداً كان يمكن أن يتحول ضدها أنفسها ما دام أنها جميعاً كان لها موال من المنطقة المعتدلة. وأما لقدمونيا فعلى العكس من ذلك لم يكن لها من حواليها إلا أعداء كمسينيا وأرغوليدا وأركاديا. وأول ثورة للعبيد عند التساليين قد ثارت بمناسبة حربهم مع الآشيين والبرهبس والمجتيزيين وهي الشعوب المتاخمة لهم.

٤ ـ إن تكن نقطة تستدعي عناية شاقة فهي على التحقيق السلوك الذي ينبغي التزامه في حق الأرقاء. فإنهم إذا عوملوا بالرفق صاروا وقحاء لا يلبثون أن يحسبوا أنفسهم مساوين لساداتهم. وإذا عوملوا بالقسوة تآمروا عليهم وأبغضوهم. وبين أن المسألة لا يحسن حلها متى كان المرء لا يعرف أن يثير في قلوب عبيده إلا هذه الإحساسات.

٥ ـ إن تفريط القوانين اللقدمونية فيما يتعلق بالنساء هو في أنه مضاد لروح الدستور ولحسن نظام الدولة معاً. الرجل والمرأة وهما كلاهما عنصرا روح

= ص٦٦ وما بعدها، وعن الهيلوتيين ص٣٣.

(1) موال من المنطقة المعتدلة. آثرت أن استعمل هنا كلمة موال من المنطقة المعتدلة الذي استعمله عدة من المترجمين. فإن هذا الاستخدام هو وحده القابل لأن يفهم عند من لا يعرفون اللغة الإغريقية. إن موضع المولى قد كان أقل مشقة من موضع العبد بالمعنى الخاص. فإنهم كانوا أولى أن يكونوا ملكاً للأرض من أن يكونوا ملكاً للإنسان وبهذا المعنى يقتربون كثيراً من موالي القرون الوسطى، ـ أرغوليدا. الارغوليديون كانوا في الشمال الشرقي من لقونيا والمسينيون في الغرب والاركاديون في الشمال الغربي. وكانت لقونيا تجاور البحر من كل ناحية ـ البرهبس. راجع في أمر البرهبس والمجتيزيين المللر ١، ص٣٥ و٢٥٨.

المائلة يؤلفان أيضاً على ما يقال جزأي الدولة. هنا الرجال وهناك النساء بحيث إنه حيثما يكون الدستور أساء تنظيم مركز النساء لزم أن يقال إن نصف الدولة بلا قانون. يمكن أن يرى هذا في إسبرتة، فإن الشارع إذ يطالب جميع أعضاء جمهوريته بالاعتدال والحزم قد نجح فيما يخص الرجال نجاحاً مشرفاً. لكنه أخفق فيما يتعلق بالنساء اللاتي يمضين حياتهن في صنوف سوء السلوك وافراطات الزينة.

٦ ـ والنتيجة الضرورية هي في نظام كهذا أن يتخذ المال مكانة من قمة الشرف، وعلى الخصوص متى حمل الرجال أنفسهم على أن يتركوها تتسلط عليها النساء، وهذا هو الميل العادي للأجناس الفتية الحربية. على أني استثني من ذلك السلتيين وبعض الأمم الذين، كما يقال، يشرفون جهرة حب الذكران. وإنها لفكرة حقة فكرة الأساطير التي هي أول من تصور قربان مارس والزهرة. لأن كل أهل الحرب ميالون بطبعهم إلى حب أحد الجنسين أو الآخر.

٧ ـ [1] ولم يخلص اللقدمونيون من هذا الوضع العام، وطوال ما بقي سلطانهم حكمت النساء في مسائل شتى. وإذا لا فرق بين أن يحكم النساء شخصياً وبين أن يكون أولئك الذي يحكمون منقادين لهن، فالنتيجة دائماً هي بعينها. فبالجرأة التي لا نفع فيها البتة في الظروف العادية للحياة، والتي تصير صالحة وقت الحرب فحسب لم تكن أي لقدمونيات، في حالات الخطر أقل إضراراً بأزواجهن. وقد أظهرت ذلك بغاية الوضوح غارة طيبة. فإنهن وهن غير نافعات، شأنهن في كل موطن، قد أحدثن في المدينة من الفساد أكثر مما أحدث الأعداء أنفسهم.

٨ ـ على أنه ليس من غير علة أن أهملت في لقدمونيا، من الأصل، تربية

---

(١) غارة طيبة. غارة ايامينداس في لقونيا ترجع إلى السنة الرابعة من الأولمبيه الثانية بعد المائة أي سنة ٣٦٧ قبل الميلاد. وإن اكسينو فون في ك٦، ب٥، ف٢٨، وأفلوطرخس ب٣، يؤيدان ما يقوله هنا أرسطو على سلوك نساء اسبرتة. راجع فيما يلي ك٤، ب١٠، ف٥.

النساء فإن الرجال بلبثهم زمناً طويلاً في الخارج مدة حروبهم مع أرغوليدا ثم بعد ذلك مع أركاديا ومسينيا، أعدتهم عيشة المعسكرات، وهي مدرسة لكثير من الفضائل، لأن صاروا بعد الصلح مادة سهلة للإصلاح التشريعي.

أما النساء فإن لوقرغس، بعد أن شرع، على ما يقال، في إخضاعهن للقوانين، اضطر إلى أن يذعن لمقاومتهن وأن يدع مشروعاته.

٩ ـ وحينئذ فأياً كان نفوذهن فيما بعد فإليهن وحدهن يجب أن يعزى ذلك النقص في الدستور. على أن بحوثنا موضوعها ليس الثناء أو اللوم لأي كان، بل هو بحث مزايا الحكومات وعيوبها. ولقد أكرر مع ذلك أن فساد النساء فوق أنه هو بذاته نقيصة في الدولة فإنه يحمل المواطنين على حب الثراء حباً جماً.

١٠ ـ [١] عيب آخر يمكن أن يضاف إلى العيوب التي نبهنا عليها آنفاً في دستور لقدمونيا، وهو عدم تناسب الملكيات. فبعضهم يملك أموالاً وسيعة جداً والآخرون يكاد لا يكون لهم شيء. والأرض في أيدي بعض الأفراد. وهنا العيب عيب القانون نفسه. فإن التشريع قد علق بحق نوعاً من العار على شراء تركة وبيعها، ولكنه رخص للمالك في التصرف في ماله تصرفاً تحكيماً إما بالهبة وإما بالوصاية. ومع ذلك فالنتيجة من وجه ومن آخر هي بعينها.

١١ ـ [٢] زد عليه أن خمسي الأراضي ملك لنساء لأن عدداً كبيراً منهن ظللن الوارثات الوحيدات، أو أنهن قد أوتين مهوراً من الضخامة بمكان. ولقد كان الأفضل إما إلغاء عرف المهور تماماً وإما تحديدها بمقدار ضئيل جداً أو على

(١) التشريع. هذا القانون ليس للوترغس بل هو لبطن تسمى ابفنيادس. وقال أفلوطرخس في حياة اجيس، ب٥، لقد عنى كيراجبوس في الكتاب الثالث من مؤلفه «في الجمهورية اللقدمونية» بجمع سائر قوانين اسبرتة في جميع الأسفار القديمة.

(٢) ثلاثين ألفاً، وفي إحدى المخطوطات على الهامش ثلاثة آلاف. وهذا بلا شك العدد الحق كما يثبته ماسيلي، ـ ألف مقاتل. لقد قسم لوقرغس الأراضي إلى تسعة آلاف نصيب. وهذا يثبت أن اسبرتة كانت في ذلك الحين تسعة آلاف رب عائلة وتسعة آلاف محارب. وعلى ذلك يكون المقاتلون قد نقص عددهم في خمسمائة سنة ثمانية أتساع. راجع ما سبق: ب٣، ف٣.

الأقل بخس. وفي اسبرتة على العكس من ذلك يمكن المرء أن يزوج من شاء وارثته الوحيدة وإذا مات الأب من غير أن يترك وصية كان للوصي الخيرة في تزويج قاصرته، وينتج منه أن بلداً جديراً بأن يقدم ألفاً وخمسمائة فارس وثلاثين ألف راجل يكاد لا يكون له إلا ألف مقاتل.

١٢ ـ [١] لقد برهنت الحوادث نفسها على عيب القانون في هذا الصدد، فإن الدولة لم تستطع أن تطيق بائقة ما. إنما هو القحط في الرجال هو الذي قتلها، يؤكدون أنه في عهد الملوك الأول، اتقاء لهذا الضرر الخطير التي تستتبعه حروب طويلة، قد منح حق المدينة لأجانب، ويقال إن الاسبرتيين كانوا وقتئذ عشرة آلاف تقريباً. لتكن هذه الواقعة صادقة أو غير صادقة، هذا لا يهم. والخير أن يكفل للدولة مقاتلة من أهلها بجعل الثروات متساوية.

١٣ ـ غير أنه حتى القانون الخاص بعدد الأولاد هو مناقض لهذا التحسين. فإن الشارع يقصد إنماء عدد الاسبرتيين قد فعل كل شيء ليدفع المواطنين إلى التكاثر بقدر ما تستطيعون. فبالقانون يعفى أبو البنين الثلاثة من نوبة الحرس، والمواطن الذي له أربعة أولاد معفى من كل ضريبة. وقد كان يمكن مع ذلك أن يقدر بلا مشقة أنه ـ بزيادة عدد السكان في حين أن قسمة الأرض باقية على حالها ـ لا يزيد الأمر على الإكثار من عدد أهل الشقاء.

١٤ ـ [٢] كذلك كان نظام الإيفور (البطون) فاسداً أيضاً. فمع أنهم كانوا يكونون أول مجالس القضاء وأكبرها قوة فإنهم كانوا يؤخذون من الصنوف الدنيا للاسبرتيين. من أجل ذلك حدث أن هذه الوظائف المهمة أسلمت إلى

---

(١) بائقة وحيدة. هي واقعة لوكترا سنة ٣٧١ قبل الميلاد.

(٢) نظام الإيفور (البطون). وهو نوع من القضاء واسبرتة ليس من عمل لوقرغس بل هو مناقض لمذهبه السياسي. وقد خصص مللر لهذا القضاء باباً كاملاً. فقد أسس هذا النظام الملك توفنف بعد لوقرغس بسبعين سنة تقريباً راجع ك٨، ب٩، ف١ من هذا المؤلف. غير أن الإيفور(البطون) لم يكن لها بادئ الأمر من السلطان ما تم لها بعد ذلك منه. ويزعم هيرودوت أن الإيفور قد رتبها لوقرغس نفسه.

أناس بائسين يبيعون ذممهم بسبب بؤسهم. وربما أمكن أن نذكر منهم أمثلة قديمة، غير أن ما حدث في أيامنا لمناسبة الموائد العامة[1] (الاندريس) حسبنا إثباتاً. فإن بعض الرجال الذين أغروا بالمال قد خربوا الدولة على الأقل بقدر ما كان في استطاعتهم. إن سلطة البطون غير المحدودة والتي يمكن أن تسمى طغياناً قد أكرهت الملوك أنفسهم على أن يصيروا ديماغوجيين وعلى هذا فقد أصيب الدستور إصابة مزدوجة واضطرت الأرستقراطية إلى أن تخلي مكانها للديمقراطية.

١٥ ـ [2] ومع ذلك يجب الاعتراف بأن هذا النوع من القضاء يمكن أن يؤتي الحكومة شيئاً من الاستقرار. فإن الشعب يلبث هادئاً حينما يكون له حظ من القضاء الأعلى. وهذه النتيجة، سواء أكان الشارع هو الذي رتبها أم كانت المصادفة هي التي أتت بها، ليست على ذلك إلا نافعة للمدينة. إن الدولة لا يمكن أن تجد من سلام إلا في توافق أهلها على أن يريدوا لها الوجود والبقاء، وأن هذا هو ما يصادف في اسبرتة. الملوكية راضية بالاختصاصات التي أسندت إليها، والطبقة العالية، بكراسي مجلس الشيوخ الذي دخوله ثمن للفضيلة، وأخيراً سواد الاسبرتيين بالإيفورية التي ترتكز على الانتخاب العام.

١٦ ـ [3] غير أنه إذا كان من الموافق أن يوكل إلى الانتخاب العام اختيار

(١) الموائد العامة. ليس يعرف الحدث التاريخي الذي يشير إليه أرسطو هنا. فإن اللفظ كما يدل على الموائد العامة ربما يدل على سكان أندروس. ويقول أرسطو نفسه فيما بعد في هذا الكتاب، ب٧، ف٣ أن هذا اللفظ الذي يدل على الموائد العامة هو لفظ من اللغة القديمة.

(٢) الشعب يلبث هادئاً. راجع ما سبق من هذا الكتاب، ب٣، ف١٠.

(٣) أقل نفاهة. لا شك في أن طريقة الانتخاب لتلك الإيفورات كانت هي طريقة انتخاب الشيوخ. وقد وصف انتخاب الشيوخ أفلوطرخس في «حياة لوقرغس» ب٢٦ فقال: كان المرشحون يحضرون كل بدوره أمام الشعب الذي يهتف بأصوات تختلف قوة وضعفاً على حسب أنه يقر الترشيح أو يرفضه. والحكام قائمون في بيت صغير من الخشب يستطيعون منه أن يسمعوا الهتافات من دون أن يروا المرشحين فكانوا يعلنون على حسب ترتيب الترشيحات من كان الهتاف له أشد. وكان إعلانهم هذا هو قرار الانتخاب. وقد أشار طوسيديد إلى هذا التقليد. راجع ك١، ب٨٧، فقال: إن الاسبرتيين ينتخبون بالهتاف لا بالتصويت.

الإيفور كان من اللازم أيضاً إيجاد طريقة أقل تفاهة من الطريقة الحالية. ومن جهة أخرى بما أن الإيفور، ولو أنهم خارجون من الصفوف الأشد خمولاً، يقضون نهائياً في القضايا المهمة، كان يكون من الحسن ألا يوكل الأمر إلى تحكمهم، وأن يقرر لأحكامهم قواعد مكتوبة وقوانين وضعية. وأخيراً فإن أخلاق الإيفور أنفسها ليست متوافقة مع روح الدستور لأنها أخلاق مفككة للغاية وأن سائر أهل المدينة خاضعون لنظام يمكن بالأولى أن يوسم بأنه مفرط في القسوة. من أجل ذلك لم يك بالإيفور من الشجاعة ما به يخضعون له بل ينتهكون حرمة القانون بأن يسلموا أنفسهم خفية إلى اللذائذ جمعاء.

١٧ ـ [1] كذلك نظام مجلس الشيوخ بعيد جداً من أن يكون كاملاً. إنه مؤلف من رجال في سن ناضجة، وتربيتهم تشبه أن تكفل لهم الأهلة والفضيلة. وبذلك قد يمكن الاعتقاد بأن هذه الجماعة تقدم كل ضمانة للدولة. لكن أن يترك لرجال تقرير المسائل المهمة مدة حياتهم كلها، ذلك نظام منفعته متنازع فيها. لأن العقل كالجسم له شيخوخته، والخطر أكبر إذ تكون تربية الشيوخ لا تمنع قط الشارع نفسه أن يرتاب في فضيلتهم.

١٨ ـ فقد رأى رجال مقلدون هذا القضاء لهم قابلية الميل إلى الرشوة ويضحون للمحسوبية بمنافع الدولة. من أجل ذلك كان يكون آمن ألا يجعلوا غير مسؤولين كما هو شأنهم في اسبرتة. وقد يخطئ من يظن أن أشراف الإيفور ضمانة لمسؤولية القضاة أجمعين. إن في هذا إيتاء للإيفور من السلطة أكثر مما ينبغي، وليس مع ذلك لهذا المعنى أننا نوصي بالمسؤولية. يلزم أن نضيف إلى هذا أن انتخاب الشيوخ هو في شكله تافه أيضاً كانتخاب الإيفور ولا يستطاع أن

---

(١) مجلس الشيوخ. إنشاء مجلس الشيوخ هو عمل لوقرغس وقد كان عدد الشيوخ ٢٨ أو ٣٠. وكان يجب أن تكون سن كل منهم ستين سنة. راجع كرياجيوس ك٢، ب ينبغي أن يفرق بين السناتو وبين الجرروزي فالسناتو هو مجلس الشيوخ المنتخب في ديمقراطية إلى أجل مسمى ويكثر فيه التجديد وأما الجيروزي فهو مجلس الشيوخ لأرستقراطية منتخب طوال الحياة في الغالب أو إلى أمد بعيد.

يقار المواطن الذي هو كفء لأن يدعى إلى وظيفة عامة على أن يجيء فيطلبها بشخصه. لأنه متى كان المرء كفئاً للقضاء وجب عليه ان يشغل وظائفه سواء أراد أم لم يرد.

١٩ ـ لكن الشارع هاهنا جرى على المبدأ البارز في دستوره كله. فإنه إذ يثير طمع المواطنين يشرع في اختيار الشيوخ. لأن المرء لا يطلب أبداً أن يكون قاضياً ألا يعامل الطمع، ومع ذلك فإن أكثر الجنايات العمدية بين الناس ليس لها مصدر غير الطمع والحرص.

٢٠ ـ [1] أما الملوكية فإني سأبحث في موطن آخر هل هي نظام وخيم أو مفيد للدول. لكن من المحقق أن النظام الذي اتخذته واحتفظت به في لقدمونيا لا يساوي الانتخاب مدى الحياة لأحد الملكين. والشارع نفسه قد يئس من فضيلتهم، وقوانينه تثبت أنه يرتاب في نزاهتهم. من أجل ذلك ضم إليهم اللقدمونيون في التجريدات الحربية أعداء شخصيين لهم. وكان تنافر الملكين فيما يظهر هو وسيلة إنقاذ الدولة.

٢١ ـ كذلك الموائد العامة التي يسمونها فيديتي، كان سيئة النظام، والعيب في ذلك هو على مؤسسها. فإن نفقاتها كان يجب أن تكون على عاتق الدولة كما في كريت. أما في لقدمونيا فالأمر على خلاف ذلك، فكل امرئ يجب أن يحمل إليها نصيبه المقرر بالقانون ولو أن الفقر المفرط لبعض الأهالي لا يسمح لهم أن يقوموا بهذه النفقة. وإذاً فقد ذهب سدى قصد الشارع. إنه كان يريد أن يجعل من الموائد العامة نظاماً شعبياً فلم يحقق من ذلك شيئاً. إن الأشد فقراً لم يستطيعوا أن يشتركوا في هذه الموائد، ومع ذلك منذ زمان بعيد لا يكسب الحق السياسي إلا على هذا الشرط، وإنه لمفقود عند هذا الذي ليس بحال يحتمل معها ذلك العبء.

---

(١) في موطن آخر. ك٣، ب١٠ و١١ ـ واحتفظت. معلوم أن ملكي اسبرتة كانا ينتصبان على ترتيب الأكبر فالأكبر من فرعي أسرة الهيرقليين بعد أن افتتح الدوريون ثانية بيلوبونيز في القرن الثاني عشر قبل الميلاد. ـ أعداء شخصيين. أكسينوفون. جمهورية لقدمونيا، ب١٣، ف٥.

٢٢ ـ [1] وإنه لمن العدل أن يعاب القانون الخاص بأمراء البحر. فإنه مصدر للمنازعات، إنما هو إنشاء بجانب الملوك لملوكية أخرى ذات سلطة مساوية لسلطة الملوك الذين هم مدى الحياة قواد الجيش البري.

٢٣ ـ يمكن أن يوجه إلى مذهب الشارع كله اللوم الذي وجهه إليه أفلاطون من قبل في قوانينه، فإنه يرمي فحسب إلى تنمية فضيلة واحدة وهي الغناء الحربي وإني لا أجادل في فائدة الغناء الحربي للوصول إلى التسلط. غير أن لقدمونيا ثبتت طوال الزمن الذي عانت فيه الحرب، وقد ذهبت بها قوتها لأنها لم تكن لتعرف الاستمتاع بالسلام، ولم تكن لتقبل أبداً على رياضات أعلى من رياضات القتال. وهاك خطأ ليس أقل خطراً وهو أن الاسبرتيين ـ مع اعترافهم بأن الفتوحات يجب أن تكون هي ثمن الفضيلة لا ثمن الجبن، وتلك فكرة أدخل ما يكون في باب العدل ـ ذهبوا في ذلك إلى أن يضعوا الفتوحات أسمى بكثير من الفضيلة نفسها. وهذا أقل استحقاقاً للثناء.

٢٤ ـ كل ما يتعلق بالمالية العامة فهو في حكومة اسبرتة فاسد جداً. فإن الدولة، مع أنها معرضة لحروب تستدعي نفقات باهظة، ليس لها خزانة. زد على هذا أن الضرائب العامة تكاد تكون لا شيء. فبما أن الأرض كلها تقريباً مملوكة للاسبرتيين فهم لا يكادون يعنون بتحصيل الضرائب، وهاهنا قد خدع الشارع تماماً عن المنفعة العامة، فصير الدولة فقيرة وصير الأهالي من النشرة بموضع.

تلك هي الانتقادات الرئيسة التي يمكن توجيهها إلى دستور لقدمونيا. وبها أختتم ملاحظاتي.

---

(١) مدى الحياة. لم تكن إمارة الأسطول قط إلى مدى الحياة ما دام هناك قانون صريح كان يمنع أن تكون هذه الإمارة مرتين لشخص واحد.

الباب السابع

بحث الدستور الكريتي. علاقاته بالدستور اللقدموني الذي هو مع ذلك أرقى منه. وضع كريت العجيب. الموالي. الكسموس، مجلس الشيوخ. ترتيب الموائد العام أحسن في كريت منه في إسبرتة. الأخلاق الرذيلة للكريتيين التي رخصها الشارع، فوضى الحكومة الكريتية.

١ ـ [(١)] للدستور الكريتي صلات بالدستور الاسبرتي، يساويه في بعض نقط قليلة الأهمية، ولكنه في جملته أقل منه رقياً بكثير. والسبب في هذا بسيط: يؤكدون، والأمر محتمل جداً، أن لقدمونيا نقلت عن كريت قوانينها كلها تقريباً، ومعلوم أن الأشياء القديمة هي في العادة الأقل كمالاً من التي تلتها. حينما أخذ لوقرغس، بعد وصاية شاريلاوس، أن يسيح يقال إنه أقام في كريت زماناً طويلاً حيث كان يجد شعباً من جنس شعبه لأن الليقطيين كانوا جالية في لقدمونيا، فلما وصلوا إلى كريت اتخذوا أنظمة المحتلين الأولين، وكان موالي الجزيرة لا يزالون يدينون بقوانين مينوس الذي يعتبر أول شارع لهم.

٢ ـ [(٢)] وإن كريت بسبب وضعها الطبيعي تشبه ان تكون منتدبة للتسلط على جميع الشعوب اليونانية النازلين بجملتهم على شواطئ البحار حيث تمتد هذه الجزيرة الكبرى. فمن ناحية تكاد تتصل ببيلوبونيز، ومن الأخرى بآسيا نحو طريوب وجزيرة رودس، من أجل ذلك بسط مينوس ملكه على البحر وعلى

---

(١) نقلت عن كريت. كان اللقدمون على العموم على هذا الرأي، غير أن فولوبيوس من دون أن يفند أرسطو، وظاهر أنه لم يدرس كتابه، ليس على هذا الرأي ولا يجد تشابهاً بين حكومة كريت وحكومة اسبرتة. ك٦.

(٢) طريوب. مدينة في قارية بآسيا الصغرى..

جميع الجزر المحيطة التي فتحها أو استعمرها، كذلك مد من فتوحاته إلى صقلية حيث مات بالقرب من كاميك.

٣ ـ [1] وهاك بعض المشابهات بين دستور الكريتيين وبين دستور اللقدمونيين. هؤلاء يزرعون أراضيهم بواسطة العبيد، وأولئك بواسطة الموالي الذين هم تبع للأرض. والموائد العامة قائمة عند الشعبين، ويجب أن يضاف إلى هذا أنه في سالف الزمان كان أهل اسبرتة لا يسمون أنفسهم فيديتس بل أندريس كما في كريت، وهذا دليل مبين على أنهم جاءوا منها. أما في الحكومة فإن القضاة الذين يسميهم الكريتيون كوسموس يتمتعون بسلطة مماثلة لسلطة الإيفور، بهذا الفارق الوحيد أن الإيفور عددهم خمسة والكوسموس عشرة. والجيرونت الذين يكونون مجلس الشيوخ في كريت هم على الإطلاق جيرونت اسبرتة. وفي الأصل كان للكريتيين ملوكية أسقطوها فيما بعد. وقيادة الجيوش هي اليوم موكولة إلى الكوسموس، وأخيراً كل الأهالي بلا استثناء لهم أصوات في الجمعية العمومية التي ينحصر سلطانها في التصديق على مراسيم الشيوخ والكوسموس من دون أن تمتد إلى شيء آخر.

٤ ـ نظام الموائد العامة هو في كريت أحسن منه في لقدمونيا فإن كل أحد في اسبرتة يجب أن يقدم نصيبه المحدد بالقانون وإلا حرم حقوقه السياسية كما قلت آنفاً. أما في كريت فالنظام أقرب من ذلك بكثير للشيوعية. فمن الثمرات التي تجنى ومن القطعان التي تربى، سواء أكانت للدولة أم كانت ناتجة من الأتاوات التي يؤديها الموالي، يجعل نصيبان أحدهما لعبادة الآلهة وللموظفين العموميين، والآخر للموائد العامة التي يغتذي بها على نفقة الدولة الرجال والنساء والأطفال.

٥ ـ [2] إن نظرات الشارع صادقة في فوائد القناعة، وفي عزل النساء اللائي

---

(١) يسميهم... كوسموس (يطلق على رؤساء الحكام في مدن كريت). يظن سنت كروا أن أرسطو يسند إلى هؤلاء الحكام من السلطان أكثر مما هو الواقع (حكومات الإقطاع القديمة).

(٢) إتيان الذكران. وعلى ذلك تكون هذه الرذيلة الممقوتة قد صارت مشروعة بالقوانين في إغريقيا.=

يخشى من خصب أنسالهن، ولكنه قرر إتيان الذكران بعضهم بعضاً وهذا نظام سنبحث فيما بعد[1] عن قيمته حسن هو أم قبيح. وأقتصر على القول هاهنا إن نظام الموائد العامة في كريت هو بالبداهة أحسن منه في اسبرتة.

٦ ـ نظام الكوسموس هو أيضاً أحط قدراً من نظام الإيفور إذا كان هذا ممكناً. فإن فيه عيوبه كلها ما دام الكوسموس هم على السواء أناس من مستوى عامي. لكن ليس له في كريت مزايا التي حصلت عليها منه اسبرتة. ففي لقدمونيا الميزة التي تؤتي الشعب هذا القضاء الأعلى الذي يعينه الانتخاب العام تحبب إليه الدستور، أما في كريت فالأمر على العكس حيث الكوسموس يتخذون من بعض العائلات الممتازة لا من عموم المواطنين قطعاً. وفوق ذلك يجب أن يكون المرء قد كان في الكوسموس لأجل أن يدخل مجلس الشيوخ. وهذا النظام الأخير فيه من العيوب ما في نظام لقدمونيا. فإن عدم المسؤولية للوظائف مدى الحياة يترتب عليه كذلك سلطة مفرطة للغاية. وها هنا يبرز محظور ترك الأحكام القضائية إلى تحكم الشيوخ من دون أن يقيدوا بقيود القوانين المكتوبة. وإن سكينة الشعب المبعد عن هذا القضاء لا تثبت صلاح الدستور. فإن

= وكان الرأي العام في عهد أرسطو جارياً على أن الكريتيين هم أول من ابتدع هذه البدعة. راجع القوانين لأفلاطون، ك٨، ص١١٠، وكتاب هيرقليدس الضنتي ٥٠٨. ويؤكد أفلاطون في مؤلفه القوانين، ك١، ص٣٣، أنهم هم الذين تخيلوا خرافة جنيميد. ليتخذوا منها عذرا إلهيا لإشباع شهوتهم الشائنة. ويزعم مفسر أخيليوس أن لاوس أبا أوديب هو أول إغريقي قارف هذه الفعلة الشنعاء وأن موته ومصائب قومه إنما كانت جزاءً لجنايته، وأما هيبوقراطس فإنه حرم بتاتاً على تلاميذه مغازلة الذكران راجع ملقر، ج٢، ص٢٩٢، وما بعدها. وغرغوار في كتابه «الاستخدام»، ص٩، قد جمع في هذا الموضوع كل الاحداث التي تلفت النظر كان هذا الذوق في القدم خاصاً بالرجال الأحرار ممنوعاً على العبيد. وقد فخر ايشين في خطابه ضد تيمرك بأن به هذا الميل.

أضيف إلى ذلك اتماماً لهذا الموضوع الكريه أن أفلاطون في جمهوريته، ك٥، ص٢٠٣، قد أباح للمقاتلة، جزاء عظيماً لشجاعتهم، تمتق رفقاتهم الشبان الذين يجب عليهم بحكم القانون أن يتقبلوا هذه المغازلات طوال مدة الحرب. ولكنه يظهر مع ذلك. على رأي سقراط، أن تذهب هذه المغازلات إلى وراء الحب البسيط الطاهر مهما كانت حرثه. على أن لأفلاطون طائفة من الكلم تحرم قطعاً هذه الفاحشة. راجع القوانين، ك٨، ص١١٠، واكسبوفون (جمهورية اسبرتة، ب٤)

(١) فيما بعد. راجع ك٤، ب١٤، الفقرة الأخيرة.

الكوسموس ليس لهم كما للإيفور فرصة أن يكسبهم المتقاضون، فإنه لا أحد في جزيرتهم يجيء ليشتري ضمائرهم.

٧ ـ من أجل أن يصلح الكريتيون عيوب دستورهم تخيلوا طريقة تناقض جميع مبادئ الحكم وما هي إلا قسوة منكرة. يعزل الكوسموس غالباً بقرار من زملائهم أو بواسطة مواطنين يثورون عليهم. على أن للكوسموس حرية الاستقالة متى شاؤوا. ولكن في هذا الصدد ينبغي الرجوع إلى القانون عوضاً عن الهوى الشخصي، ذلك بأن القانون ليس إلا قاعدة مكفولة التنفيذ. ولكن ما هو أيضاً أشد ضرراً بالدولة هو التعليق المطلق لهذا القضاء حينما يقوم مواطنون أقوياء متماثلون فيما بينهم بإسقاط الكوسموس ليتخلصوا من الأحكام التي تهددهم. وبفضل هذه الاضطرابات لم يكن لكريت حكومة قط بل لم يكن لها من الحكومة إلا ظلها. يسودها البغي وحده. العصاة على الدوام يدعون الأمة وأصدقاهم إلى حمل السلاح ويؤمرون عليهم رتيساً ويشبون الحرب الداخلية ليحدثوا انقلابات.

٨ ـ [1] فبماذا يختلف مثل هذا النظام الفاسد عن القضاء الموقت على الدستور وحل الرابطة السياسية على الإطلاق؟ إن دولة مضطربة على هذا النحو هي غنيمة هينة لمن شاء أو لمن استطاع أن يغزوها. أكرر أن وضع كريت وحده هو الذي نجاها إلى الآن. فقد قام بعدها مقام القوانين التي في غيرها تهدر دم الأجانب. وهذا هو أيضاً الذي أمسك الموالي على القيام بالواجب على حين أن العبيد يثورون في أكثر الأحيان. الكريتيون لم يبسطوا البتة سلطانهم في الخارج.

وقد أظهرت الحرب الخارجية التي شبت عندهم حديثاً ضعف نظمهم إظهاراً تاماً.

حسبنا ما قد قلنا على حكومة كريت.

---

(١) الحرب الخارجية. من دواعي الأسف أننا لا نعرف بالضبط إلى أية حرب يشير أرسطو في هذه الفقرة. فلو عرفناها لعلمنا الوقت الذي كتب فيه أرسطو كتاب السياسة. ما دامت تلك الحرب حديثة حين كان يكتبه. إن هذا التحليل لجمهورية كريت هو أتم ما قد وصل إلينا من تاريخ القدماء.

الباب الثامن

بحث دستور قرطاجنة. صلاحه الثابت بالسكينة الداخلية واستقرار الدولة. المشابهات بين دستور قرطاجنة ودستور اسبرتة. عيوب الدستور القرطاجني. الحاكم التي لها من السلطان أكثر مما ينبغي. التقدير الغالي للثروة فيها. والجمع بين الوظائف. ليس الدستور القرطاجني من القوة بحيث تستطيع الحكومة أن تتحمل النازلة.

١ ـ كان لقرطاجنة أيضاً فيما يظهر دستور حسن أوفى من دستور الدول الأخرى في كثير من النقط، وهو من بعض وجوه النظر مشابه لدستور لقدمونيا. تلك الحكومات الثلاث لكريت واسبرتة وقرطاجنة بينها مناسبات كبرى وهي أرقى بكثير من جميع الحكومات المعروفة. القرطاجنيون على الخصوص لهم أنظمة فاضلة، والذي يثبت حكمة دستورهم هو أنه، على رغم ما خولت الأمة من نصيب في الحكم، لم ير البتة في قرطاجنة تغير في الحكم ولم يكن بها لا ثورة ولا طاغية، وذلك شيء حقيق يلفت النظر.

٢ ـ [١] وسأذكر بعض المشابهات بين اسبرتة وقرطاجنة. فالموائد العامة

---

(١) للجمعيات السياسية. لا يعرف شيء عن هذه الجمعيات السياسية ويرى كلوج بحق أن الموائد العامة كانت غير ممكنة في مدينة عدتها سبعمائة ألف نفس كقرطاجنة. ويرى تيتليف أن هذه الموائد كانت من غير شك مآدب يقيمها عظماء المواطنين لأشياعهم ـ المائة والأربعة. ويوصي كلوج وهيرن بألا يلتبس المائة والأربعة بالمائة الذين هم فوقهم والذين يتكلم عليهم أرسطو فيما بعد في الفقرة الرابعة. ويزعم كوتلنج ص٤٨٥ أن الطائفتين هما شيء واحد بعينه في الحكم. وأن أرسطو يقول مائة كما قال خمسة آلاف بدل خمسة آلاف وأربعين إذ يتكلم عن جند أفلاطون. وهذا أيضاً محتمل.

للجمعيات السياسية تشبه الفيديتي اللقدمونية، فإن المائة والأربعة تقوم مقام الإيفور. غير أن القضاء القرطاجني أفضل في أن أعضاءه عوضاً عن أن يستلوا من الطبقات الخاملة يؤخذون من بين أفضل الرجال. والملوك ومجلس الشيوخ تتقارب كثيراً في الدستورين، غير أن قرطاجنة أشد تبصراً، فلا تطلب ملوكها في عائلة وحيدة. وإنها لا تتخذهم كذلك من جميع العائلات بلا استثناء، بل هي تكاد تكل الأمر إلى انتخاب لا إلى السن لتجيء للسلطان بالأهلية والاستحقاق. إن الملوك وبيدهم من السلطة أوسعها، يكون الخطر منهم بيناً متى كانوا رجالاً من غير أهل البصر. وقد أتوا فيما سبق بلقدمونيا شراً كثيراً.

٣ ـ [١] إن صنوف الانحراف في المبادئ التي ذكرناها وانتقدناها غالباً هي عامة في جميع الحكومات التي درسناها إلى الآن. إن دستور قرطاجنة كجميع الدساتير التي قاعدتها أرستقراطية وجمهورية معاً يميل تارة نحو الديماغوجية وتارة نحو الأليغرشية. مثال ذلك الملوكية ومجلس الشيوخ عندما يجمعان على رأي يستطيعان أن يظهرا الشعب على بعض الأقضية ويستران عن علمه البعض الآخر. ولكن لا حق للشعب في أن يحكم في القضايا إلا في حال الخلاف. لكن متى رفعت القضية إلى الشعب يمكنه لا أن يطلب عرض أسباب القضاة فحسب بل له أيضاً أن يحكم فيها نهائياً. وكل مواطن يستطيع أن يتكلم في الموضوع للمناقشة. وهذا امتياز كان يطلب بلا جدوى في الجمهوريات الأخرى.

٤ ـ ومن الجهة الأخرى أن يترك للبنتارشي المكلفين بطائفة من الأشياء المهمة رخصة أن يختاروا أنفسهم وأن يرخص لهم في أن يعينوا أولى الولايات جميعاً، وهي ولاية المائة، وأن يؤتوا مدة أطول من مدد جميع الوظائف ما دام أولو البنتارشي متى خرجوا من الحكم أو كانوا مجرد مرشحين له لا يزالون أيضاً من القوة والنفوذ بمكان. وتلك أنظمة أوليغرشية. إنما هو من وجه آخر نظام

(١) صنوف الانحراف في المبادئ. راجع فيما سوف يجيء: ك٣، ب٥، ف٣٤.

أرستقراطي نظام الوظائف غير المأجورة وغير المعينة بالقرعة. وإذا أنا أجد هذا الميل بعينه في بعض أنظمة أخرى كنظام القضاة الذين يحكمون في كل نوع من الأقضية من دون أن يكون لهم، كما في لقدمونيا، اختصاصات خاصة.

٥ ـ إذا كانت حكومة قرطاجنة تتحلل على الخصوص من الأرستقراطية إلى الأوليغرشية، فينبغي أن تكون علة ذلك في رأي يشبه أن يكون مقبولاً فيها على العموم: إنهم مقتنعون فيها بأن الوظائف العامة يجب أن توكل لا إلى أناس ممتازين فحسب بل أيضاً إلى أثرياء، وإن مواطناً فقيراً لا يمكن أن يترك أعماله ويدير بصدق أعمال الدولة. فإذا كان حينئذ الاختيار بحسب الثروة هو مبدأ أوليغرشي، والاختيار بحسب الأهلية هو مبدأ أرستقراطي، فحكومة قرطاجنة تؤلف صنفاً ثالثاً ما دام أنه يعنى فيها بهذين الشرطين معاً، خصوصاً في انتخاب الحكام الأعلين. وفي انتخاب الملوك والقواد.

٦ ـ إن هذه الاستحالة للمبدأ الأرستقراطي هي عيب ينبغي أن يسند إلى الشارع نفسه. فإن احدى عناياته الأولى يجب أن تكون، منذ الأصل، بأن يكفل من الفراغ للمواطنين الأشد امتيازاً، وأن يعمل على ألا يكون الفقر ضاراً باعتبارهم، سواء من حيث قضاة أو من حيث هم أفراد، ولكن إذا وجب الاعتراف بأن الثروة تستحق الالتفات بسبب الفراغ الذي تؤتيه فليس بأقل خطراً أن تجعل قابلة للرشا الوظائف العليا كوظائف الملك والقائد، وأن قانوناً من هذا القبيل يجعل المال أشرف من الكفاية، ويشرب بتمامها حب الذهب.

٧ ـ إن رأي أعاظم الدولة بمثابة قاعدة للمواطنين الأخر الذين هم دائماً على استعداد لأتباعهم، وإذاً ففي كل موطن لا يكون الاستحقاق فيه أشد احتراماً مما عداه لا يمكن أن يوجد من دستور أرستقراطي متين حقاً. من الطبيعي أن أولئك الذين اشتروا وظائفهم يعتادون أن يعوضوا أنفسهم منها متى كانوا قد بلغوا السلطان بقوة المال، ومن السخف أن يفترض أنه إذا كان رجل فقير لكنه شريف يمكن أن يرغب في الإثراء فإن رجلاً فاسد الخلق اشترى غالياً وظيفة لا يرغب

فيها. الوظائف العامة يجب أن يولاها الأكثر كفاية، غير أن الشارع إذا كان قد أهمل أن يحقق ثروة للمواطنين الممتازين فإنه يستطيع على الأقل أن يكفل اليسر للحكام.

٨ ـ يمكن أن يوجه اللوم أيضاً إلى الجمع بين الوظائف الذي يعتبر في قرطاجنة شرفاً كبيراً، فإن الإنسان لا يستطيع أن يقوم حق القيام إلا بشيء واحد في آن واحد. وإن واجب الشارع أن يقرر تقسيم الوظائف وألا يكلف فرداً واحداً بعينه أن يعمل في الموسيقى وفي الأحذية. حينما لا تكون الدولة ضيقة أشد مما ينبغي، يكون من المطابق للمبدأ الجمهوري والديمقراطي أن يفتح لأكبر عدد ممكن من المواطنين سبيل ولاية الأحكام. لأنه بهذا تحصل حينئذ، كما قلنا، هذه المنفعة المزدوجة: أنه كلما كانت إدارة الأعمال بعدد أكثر كانت أحسن إدارة وأسرع. يمكن التحقق من صدق هذا في أعمال الحرب وفي أعمال البحرية حيث كل رجل له خدمة خاصة من طاعة أو من سلطة.

٩ ـ [1] إن قرطاجنة تتقي أخطار حكومتها الأوليغرشية بأن تغني على الدوام جزءاً من الشعب الذي يبعث به إلى المدن المستعمرة. وتلك وسيلة لتطهير الدولة وتماسكها. ولكنها حينئذ لا تدين بسكينتها إلى المصادفة بل كان من حكمة الشارع أن يحققها لها. من أجل ذلك في حالة النوازل إذا قامت كتلة الشعب بثورة على السلطان فإن القوانين لا تقدم أية وسيلة لتعيد إلى الدولة السلام الداخلي.

وهنا أتم بحث الدساتير المشهورة حقاً، دستور اسبرتة، وكريت، وقرطاجنة.

---

(١) أن يحققها لها. قد يرى من جميع المؤلفات الحديثة على دستور قرطاجنة وعلى الخصوص مؤلف هيرين أن أرسطو هو المؤلف الأوحد في الزمان القديم الذي بسط وصف حكومة قرطاجنة. فإن الحقد الروماني كان أعمق من أن يكتفي بإبادة قرطاجنة حتى أطلالها من على ظهر الأرض بل أتى أكثر من هذا إذ أبى على التاريخ أن يحتفظ إلا باندحارها بالهزيمة. وقد أطاعه التاريخ إلى حد أن البحث اللغوي لم يوفق على صبره وحصافته إلى أن يسلبه إلا نتفاً غامضة وناقصة. ويكاد لا يبقى للأجيال التالية عن قرطاجنة إلا ما أراد الفاتحون لهم أن يعلموه. وإنا لا نعرف انتقاماً ذهب إلى أبعد من هذه الحدود.

الباب التاسع

اعتبارات خاصة بمقننين مختلفين ـ سولون. الروح الحقيقي لإصلاحاته. زالوكوس خارنداس. أونوماقريط فيلولاوس. مقنن ثيبة، قانون خارنداس ضد شهود الزور. دراكون فناكوس، أندروداماس ـ خاتمة البحث في الأعمال السالفة

١ ـ [١] من الرجال الذين نشروا مذهبهم على ما هو خير دستور بعض لم يمارسوا الأعمال العامة على أي وجه ولم يكونوا إلا مجرد مواطنين. وقد ذكرنا كل ما كان يستحق الالتفات من أعمالهم. وآخرون كانوا شارعين إما لبلادهم وإما لشعوب أجنبية، وهؤلاء كانوا بأشخاصهم حكاماً. من بين هؤلاء بعضهم لم يضعوا إلا قوانين والآخرون قد أسسوا أيضاً ممالك. فلوقرغس وسولون مثلاً قد سن كلاهما قوانين وأنشأ حكومات.

٢ ـ [٢] لقد بحثت فيما مر دستور لقدمونيا. أما سولون فإنه شارع عظيم في نظر بعض الأشخاص الذين يسندون إليه أنه قضى على كل سلطان للأوليغرشية، وأنهى استعباد الشعب، وكون الديمقراطية الوطنية، بتوازن صادق للأنظمة التي هي أوليغرشية في مجلس الشيوخ، أرستقراطية في انتخاب الحكام، ديمقراطية في ترتيب المحاكم. غير أنه محقق فيما يظهر أن سولون قد

---

(١) خير دستور. في عبارة النص: على ما هو الدستور.

(٢) استعباد الشعب. قد يظهر من الصورة المرسومة على الباب الملكي والتي كانت باقية في زمن يوزنياس (أتيقا، ب٣، ص١٨) أن الديمقراطية الأثينية كانت ترى نفسها مدينة لثيسيوس بقدر ما هي مدينة لسولون. وقد مات سولون في نحو السنة ٥٥٩ قبل الميلاد وسنه وقتئذ أربع وثمانون سنة.

احتفظ بمجلس الشيوخ ومبدأ الانتخاب للحكام على ما وجدهما عليه. وأنه أنشأ فقط سلطة الأمة بأن فتح أبواب الوظائف القضائية لجميع الأهالي.

٣ ـ [١] وإنما هو على هذا الوجه عيب عليه أنه قضى على سلطة مجلس الشيوخ وسلطة الحكام المنتخبين بأن جعل الهيئة المعينة بالقرعة هي السيدة العليا للدولة. فلما وضع هذا القانون أنتج تمليق الشعب كما يملق الطاغية أن تدار أعمال الدولة بالديمقراطية كما نراها في أيامنا هذه.

وأما ايفيالت فإنه بتر اختصاصات المحكمة كما فعل أيضاً فريقلس الذي ذهب إلى أن قرر راتباً للقضاة. وحذا حذوهما كل ديماغوجي ذهب بالديمقراطية إلى الحد الذي نراها عليه الآن. ولكن لا يظهر أن هذا كان هو القصد الأولي لسولون. وهذه التغييرات المتعاقبة أولى بها أن تكون عرضية بحتة.

٤ ـ [٢] وعلى هذا فالشعب وقد داخله الكبر بانتصاره البحري في الحرب الميدية قد عزل من الوظائف العامة الرجال الفضلاء ليكل الأعمال إلى ديماغوجيين مرتشين. غير أن سولون لم يكن آتى الشعب إلا قسطاً لا مندوحة عنه للسلطان، أعني أختيار الحكام وحق جعلهم يؤدون حساباً. لأنه من دون هاتين السلطتين تكون الأمة إما مستعبدة وإما عاصية. غير أن كل الإدارات كان سولون قد أعطاها المواطنين الممتازين والأغنياء، أولئك الذين يبلغ دخلهم خمسمائة ميديمنه، والطبقة الوسطى، والطبقة الثالثة المؤلفة من الفرسان. أما الرابعة وهي فرقة المأجورين فلم يكن لها سبب إلى أية وظيفة عامة.

٥ ـ [٣] وزالوكوس قد سن قوانين للوكريين الأيزيفيريين، وخارنداس القطني

---

(١) أيفيالت. ديماغوجي استصدر مرسوماً ضد سلطات المحكمة في السنة الأولى من الأولمب المتمم للثمانين ٤٦١ قبل الميلاد. وقد عمل أعداؤه على قتله. (راجع ديودور الصقلي، ج٢، ص٥٩).

(٢) المؤلفة من الفرسان. يلاحظ هاهنا أن أرسطو وضع الفرسان في الصف الثالث وضعهم المؤلفون الآخرون في الصف الثاني. راجع بوخ. الاقتصاد السياسي للأثينيين، ج١، ص٢٠٤.

(٣) زالوكوس. لا يعرف بالضبط في أي زمان كان زالوكوس. ويقال عادة له كان في القرن الثامن قبل الميلاد.

لمدينته الأصلية ولجميع المستعمرات التي أسستها خالسيس في إيطاليا وفي صقلية. وإلى هذين الاسمين يضيف بعض المؤلفين اسم أونومكريت وهو على قولهم أول من درس التشريع بنجاح. ومع أنه لوكري فإنه قد تعلم في كريت إذ ذهب إليها ليتعلم فن الفراسة. ويزيدون على ذلك أنه كان صديقاً لطاليس الذي كان لوقرغس وزالوكوس تلميذين له، كما كان خارنداس تلميذاً لزالوكوس، غير أنه لأجل تقديم كل هذه المعلومات يلزم أن يخلط في الأزمان تخليطاً غريباً.

٦ ـ [1] كان فيلولاوس الكورنثي مقنن ثيبة، وكان من عائلة الباشيين، وحين كان محبوبه ديوكليس الظافر في الألعاب الأولمبية مضطراً إلى الفرار من وطنه ليتخلص من شهوته الآثمة لأمه هلسيون احتجب فيلولاوس في ثيبة حيث قضيا كلاهما أيامهما. ويرى الناس إلى هذه الساعة قبريهما على وضع بحيث إن من أحدهما ترى أرض كورنثه التي لا يمكن أن ترى من القبر الآخر.

٧ ـ وإذا صدق الحديث السائر كان ديوكليس وفيلولاوس هما اللذان أوصيا بما ذكر في وصيتهما: الأول كرهاً لنفيه كان لا يريد أن يتسلط من قبره النظر على سهل كورنثه. والثاني على عكس ذلك كان يرغب فيه. تلك هي قصة إقامتهما في ثيبة. من بين القوانين التي سنها فيلولاوس لهذه المدينة أذكر القوانين الخاصة بالمواليد والتي لا تزال تسمى فيها القوانين الأساسية. وإن ما يسند إليه على وجه الاختصاص أنه سن أن يبقى دائماً عدد الأنصباء ولو بالتوريث قابل للتغيير.

٨ ـ وليس لخارنداس شيء خاص إلا قانونه ضد شهادات الزور، نوع من الجريمة هو أول من اشتغل به، ولكن قوانينه لما بها من ضبط وحسن بيان ترفعه على المقننين حتى في أيامنا. وإن مساواة الثروات هي المبدأ الذي اختص فالياس بتنميته. والمبادئ الخاصة بأفلاطون هي شيوعية النساء والأولاد والأموال

---

(١) فيلولاوس. يضعه مللر في الأولمب الثامن عشر أي سنة ٧٣٠ ق. م. الباشيين. العائلة الملوكية في كورنثه وهي من نسل باشيس وكان منها رؤساء للدولة كل سنة في عدة عصور.

والموائد العامة للنساء. ومن أعماله أيضاً القانون الذي سنه ضد السكر، والقانون الذي يؤتى الرجال القنع رياسة المآدب، والقانون الذي يوجب في التربية العسكرية تمرين اليدين على السواء حتى لا تظل إحداهما غير نافعة ولتكون اليدان جميعاً عاملتين على السواء.

٩ ـ [١] ودراكون سن أيضاً قوانين ولكن ذلك كان لحكومة منظمة من قبل، وليس بهذه القوانين شيء خاص ولا خالد إلا القسوة المتناهية وتغليظ العقوبات. وبيتاكوس سن قوانين لكنه لم ينشئ حكومة، وله نص خاص به هو ذلك الذي يعاقب عقاباً مضاعفاً على الخطايا التي ترتكب أثناء السكر.

ونظراً إلى أن الجرائم أكثر وقوعاً في هذه الحالة منها في حالة الصحو فإنه للصالح العام قد آثر تغليظ العقوبة على الرأفة التي يستحقها رجل أخذ منه النبيذ. أندروداماس الريجيومي، شارع شالسيس في تراقيا، قد خلف قوانين على القتل وعلى البنات المنفردات بالميراث، ولكنه ربما لا يمكن مع ذلك أن يذكر له أي نظام يسند إليه على وجه الخصوص.

تلك هي الاعتبارات التي أوحى إلينا بها بحث الدساتير الموجودة والدساتير التي تخيلها بعض الكتاب.

---

(١) دراكون. الذي عدل عن بعض قوانين سولون ـ بيتاكوس. الميتلبني أحد السبعة الحكماء وكان معاصراً لسولون.

الكتاب الثالث

الدولة والمواطن ـ نظرية الحكومات والسيادة في الملوكية

الباب الأول

الدولة والمواطن: الشروط الضرورية للمواطن. الإقامة غير كافية. الطابع المميز للمواطن إنما هو المشاركة في وظائف القاضي والحاكم: هذا الحد العام يتغير تبعاً للحكومات وينطبق على الخصوص على المواطن في الديمقراطية: عدم كفاية الحدود العادية ـ في ثبات الدولة أو تغيرها في علاقاتها بالمواطنين ـ وحدة الأرض لا تكون وحدة الدولة ـ الدولة تتغير بتغير الدستور عينه.

١ ـ حينما تدرس طبيعة الحكومات المختلفة ونوعها الخاص فأولى المسائل هي العلم بماذا يعني بالدولة. في اللغة العامية، هذه الكلمة شديدة الالتباس. فالفعل الفلاني يصدر من الدولة في رأي البعض وهو في رأي الآخرين ليس إلا فعل أقلية أوليغرشية أو طاغية. ومع ذلك فالرجل السياسي والمقنن إنما يقصدان في أعمالهما إلى الدولة ليس غير. والحكومة ليست إلا نظاماً ما مفروضاً على جميع أعضاء الدولة.

٢ ـ لكن الدولة بما هي، ككل مجموع آخر تام ومؤلف من أجزاء كثيرة، ليست إلا اجتماع عناصر، فينبغي بالبداهة أن يتساءل بادئ الأمر ما هو المواطن ما دام المواطنون بما هم عدة ما هم العناصر ذاتها للدولة. وعلى ذلك لنبحث

أولاً من الذي يسمى مواطناً وماذا يعني هذا الاسم؟ فتلك مسألة مختلف فيها غالباً وهيهات أن يقع الرأي فيها بالإجماع، ففلان بما هو مواطن في الديمقراطية ينقطع غالباً عن أن يكونه في دولة أوليغرشية.

٣ ـ ونحن نخرج من المناقشة المواطنين الذين لا يكونونهم إلا بسبب عرضي كهؤلاء الذين يجعلون كذلك بمرسوم.

لا يكون المرء مواطناً بمحل الإقامة وحده، لأن محل الإقامة يملكه أيضاً الأجانب المقيمون والعبيد. كذلك لا يكون المرء مواطناً بمجرد حق المداعاة لدى القضاء مدعياً أو مدعى عليه. لأن هذا الحق يمكن أن يخول بمجرد معاهدة تجارية. فمحل الإقامة والمداعاة القضائية يمكن أن يكونا لأناس ليسوا مواطنين. وكل ما في الأمر أنه في بعض الدول يحدد تمتع القاطنين بهذا الحق فيفرض عليهم مثلاً أن يختاروا كفيلاً، وهذا تضييق في الحق الذي يخولونه.

٤ ـ [1] والأولاد الذين لم يبلغوا سن القيد المدني، والشيوخ الذين حذفت أسماؤهم منه، هم في وضع مشابه تقريباً: فإن هؤلاء هم على التحقيق مواطنون، ولكنه لا يمكن أن يعطوا هذه الصفة على جهة الإطلاق، وينبغي أن يضاف إلى أولئك أنهم مواطنون ناقصون وإلى هؤلاء أنهم مواطنون متقاعدون. وليختر من شاء أي تعبير فلا أهمية للألفاظ، بل أنه ليفهم بلا عناء ما هي فكرتي. وإن ما أبحث فيه هو المعنى المطلق للمواطن مجرداً عن كل النقائص التي نبهنا عليها آنفاً. وما زالت الصعاب بأعيانها ولا يزال حل المسألة هو هو في حق المواطنين الموصومين بالعار والمنفيين.

إن السيما المميزة للمواطن الحق على الوجه الأتم إنما هي التمتع بوظائف القاضي والحاكم. ومع
ذلك فإن وظائف الحكم يمكن أن تكون تارة موقتة بحيث لا يشغلها الفرد بعينه

(١) القيد المدني. في الدفتر العام المسمى في أثينا «الكسبارشيك».

مرتين أبداً، أو محدودة تبعاً لأي شكل آخر، وتارة عامة وبلا حدود كوظائف القاضي وعضو الجمعية العمومية.

٥ ـ ربما يجحد أن تلك إدارات حقيقية وأنه تخول بعض السلطة الأفراد الذين يتمتعون بها، لكنه قد يظهر لنا هزؤاً ألا يخول سلطة ما أولئك الذين يملكون السيادة. على أني لا أكاد أعلق على هذا من الأهمية. بل هذا هو أيضاً مسألة ألفاظ. فإن اللغة ليس بها أبداً حد جامع للتعبير عن معنى القاضي وعضو الجمعية العمومية. وإني أتخذ لتعيين هذا المعنى لفظ «الإدارة العامة» فأسمي مواطنين كل أولئك الذين يتمتعون به. وأن حد المواطن هذا أولى من سواه بالانطباق على أولئك الذين يوصفون عادة بهذا الوصف.

٦ ـ ومع ذلك يلزم ألا يعزب عن النظر أن في كل نظم الأشياء تتخالف موضوعاتها بالنوع قد يحدث أن يكون أحدها أولاً والآخر ثانياً وهلم جراً وألا يوجد بينها مع ذلك أية علاقة مشتركة في الطبيعة الأصلية لتلك الأشياء أو ألا تكون تلك العلاقة إلا بالواسطة. كذلك الدساتير تبين لنا متخالفة في أنواعها، هذه في الصف الأخير، وتلك في الصف الأول ما دام أنه لا بد من وضع الدساتير الباطلة والفاسدة بعد تلك التي احتفظت بكل صفائها. وسأقول فيما بعد ماذا أعني بدستور فاسد. ومن ثم يتغير المواطن بالضرورة من دستور إلى آخر. فالمواطن كما قد حددناه هو على الخصوص مواطن الديمقراطية.

٧ ـ هذا لا يعني أنه لا يمكن أن يكونه أيضاً في غيرها، لكنه لا يكونه بالضرورة. من الدساتير ما لا يعترف بالشعب، وعوضاً عن الجمعية العمومية يكون مجلس الشيوخ، ووظائف القضاة تسند إلى هيئات خاصات كما في لقدمونيا حيث الإيفور يتقاسمون القضايا المدنية وحيث الجيرونت يفصلون في قضايا القتل وحيث القضايا الأخرى يمكن ان تكون من اختصاص محاكم مختلفة، وكما في قرطاجنة حيث بعض إدارات لها الميزة الخاصة بإصدار جميع الأحكام.

٨ ـ ينبغي أن يكون حدنا للمواطن معدلاً على هذا الوجه. في أي موضع آخر غير الديمقراطية لا يوجد الحق العام وغير المحدود في أن يكون المرء عضواً في الجمعية العمومية وفي أن يكون قاضياً. بل على نقيض ذلك تلك سلطات خاصة لأنه يمكن أن يوسع لجميع طبقات المواطنين أو يضيق على بعضها أهلية المداولة في أعمال الدولة وأهلية القضاء، وهذه الأهلية عينها يمكن أن تنطبق على جميع الأشياء أو يقتصر فيها على بعضها. حينئذ بدهي أن المواطن هو الفرد الذي يمكن أن يكون له في الجمعية العمومية وفي المحكمة صوت في المداولة أياً كان مع ذلك شكل الدولة التي هو عضو فيها. وأعني وضعياً بالدولة لفيفا من أناس من هذا القبيل يملك كل ما يلزم لسد حاجات المعيشة.

٩ ـ [١] في اللغة المستعملة المواطن هو الفرد المولود لأب مواطن ولأم مواطنة، وأحد هذين الشرطين لا يكفي. قد يذهب بعضهم بالتحرج إلى أبعد من ذلك فيشترط أبوين أو ثلاثة بل أكثر من ذلك. غير أنه من هذا التعريف الذي يظن به أنه بسيط بقدر ما هو جمهوري تنشأ صعوبة أخرى، وهي أن يعلم هل كان الجد الثالث أو الرابع مواطناً. من أجل ذلك كان غرغياس الليونتيومي مازجاً الحيرة بالتهكم يزعم أن مواطني لاريسا كان يصنعهم صناع ليس عندهم إلا هذا المنسج، فكانوا يصنعون أهل لاريسا كما يصنع الخزاف قدراً. وعندنا المسألة تكون من البساطة بمكان. إنهم كانوا مواطنين إذ هم كانوا يتمتعون بالحقوق الواردة في تعريفنا، لأن ولادة امرئ لأب مواطن ولأم مواطنة هي شرط لا يمكن عقلاً أن يطلب من الساكنين الأول، المؤسسين للمدينة.

١٠ ـ [٢] وقد يكون مشكوكاً فيه على وجه أقوم حق أولئك الذين لم يصيروا

---

(١) غرغياس. من لبونتيوم سفسطائي مشهور معاصر لفريقلس، وهو الذي اتخذ أفلاطون اسمه لمحاورته المشهورة.

(٢) كلسنين. هو الذي رتب قبائل أثينا عشر قبائل بدلاً من أربع في نحو الأولمب الثامن والستين، أي سنة ٥٠٨ ق. م.

مواطنين إلا على أثر ثورة كما فعل كلستين بعد طرد الطغاة من أثينا إذ أدخل في القبائل زمراً من الأجانب والعبيد المقيمين. في حق هؤلاء المسألة الحقة هي أن يعلم لا أنهم مواطنون بل هل يكونونهم بالحق أو بالباطل. حق أنه من هذا الوجه يمكن أن يتساءل أيضاً هل يكون المرء مواطناً حينما يكونه بغير حق باعتبار أن عدم الحق هنا يساوي الخطأ المبين. لكنه يمكن أن يجاب بأننا نرى كل يوم مواطنين رقوا إلى الوظائف العامة بغير حق وفي أعيننا أنهم قضاة وإن كانوا قضاة بغير حق. فالمواطن عندنا هو فرد مخول سلطة ما، وحسبه أن يتمتع بهذه السلطة ليكون مواطناً كما قلنا حتى المواطنون الذين جعلهم كذلك كلستين كانوا كذلك في الواقع.

أما مسألة العدل والظلم فإنها تتعلق بالمسألة التي وضعناها بادئ الأمر. هل الفعل الفلاني صادر من الدولة أوَلَيس صادراً منها؟ وهذا ما يحمل على الشك في كثير من الحالات. وعلى هذا حينما تخلف الديمقراطية الأوليغرشية أو الطغيان يظن كثير من الناس أنه يجب التنكر للمعاهدات القائمة بحجة أنها لم تعقدها الدولة بل عقدها الطاغية. لا حاجة إلى ذكر كثير من الاستشهادات من هذا القبيل التي تستند كلها إلى هذا المبدأ أن الحكومة لم تكن إلا نوعاً من البغي لا نسب بينه وبين المنفعة العامة.

١١ ـ إذا كانت الديمقراطية قد التزمت من جانبها بالتزامات فعهودها هي أيضاً عهود الدولة كعهود الأوليغرشية والطغيان. والصعوبة الحقة هاهنا تنحصر في تعرف متى يمكن أن يقول إن الحكومة تبقى هي بعينها أو أنها تصير غير ما كانت. وإنه لبحث سطحي للمسألة أن يقصر الاعتبار فيه على المحل أو على الأفراد ولأنه ربما يتفق أن يكون للدولة مقر منعزل وأن يكون أعضاؤها متفرقين هؤلاء في مكان وأولئك في مكان آخر. فالمسألة على هذا الوجه تصير من البساطة بمكان. وإن المدلولات المختلفة لكلمة مدينة تكفي بلا عناء لحل المسألة.

١٢ ـ لكن بماذا تتعرف شخصية المدنية متى كان المحل يبقى على الدوام

مشغولاً بالسكان؟ فليست الأسوار في الواقع هي التي ترتب هذه الوحدة. لأنه ربما يكون من الممكن في الواقع إحاطة ببلوبونيز كلها بسور. وقد شوهدت مدائن من السعة على مثل هذا النحو أولى أن تمثل في دائرتها أمة من أن تمثل مدينة. وشاهد ذلك أن مدينة بابل سقطت في يد العدو وبعض أحيائها ظل ثلاثة أيام يجهل ذلك. على أننا سنجد الفرصة في موطن آخر لعلاج هذه المسألة علاجاً نافعاً. فإن سعة المدينة أمر لا ينبغي أن يهمله رجل السياسة كما يجب عليه أن يسائل نفسه: أَخَيْرٌ للدولة أن تكون ذات طابع مدينة واحدة أم عدة مدائن؟

١٣ ـ لنسلم بأن الموطن عينه لا يزال يسكنه الأفراد أنفسهم. ومن ثم أممكن، ما دام جنس السكان باقياً بعينه، أن يجزم بأن الدولة هي هي بعينها، على رغم التداول المستمر في الوفيات والمواليد كما يسلم المرء بذاتية الأنهار والينابيع مع أن الأمواج فيها تتجدد وتجري بلا انقطاع، أم ينبغي أن يدعى أن الناس فقط يبقون بذواتهم لكن الدولة تتغير؟ والواقع أنه ما دامت الدولة نوعاً من الاجتماع، أي اجتماع أناس خاضعين لدستور ما فإذا تغير هذا الدستور وتعدلت صورته فينتج ضرورة أن الدولة لا تبقى هي ما هي، والشأن في هذا كالشأن في الجوقة التي تظهر على التبادل في الملهاة وفي المأساة فهي متغيرة في نظرنا مع أنها في الغالب تتألف من الممثلين أنفسهم.

١٤ ـ هذا التنبيه ينطبق على كل جماعة أخرى وعلى كل نظام آخر اعتبر متغيراً متى تغير نوع تأليفه. والشأن في هذا كالشأن في اللحن حيث الأصوات أنفسها تعطي تارة المذهب الدوري وتارة أخرى المذهب الضريجي. إذا كان هذا حقاً فإنما يكون المرجع على الخصوص إلى الدستور للحكم على ذاتية الدولة. ومع ذلك قد ينفق أن تقبل تسميته مخالفة مع بقاء الأفراد الذين يكونونها هم هم أنفسهم، كما يتفق أن تحتفظ بتسميتها الأولى برغم التغير التاء للأفراد.

تلك هي مع ذلك مسألة أخرى، أن يعلم هل يوافق، بعد ثورة، أن توفى العهود المبرمة أو أن تنقض؟

الباب الثاني

فضيلة المواطن لا تلتبس تماماً بفضيلة الفرد على حدة. المواطن له دائماً رابطة بالدولة. فضيلة الفرد هي مطلقة وليس لها روابط خارجية لقيدها. هاتان الفضيلتان لا تلتبسان حتى في الجمهورية الفاضلة. إنهما لا تجتمعان إلا في الحاكم الحقيقي بالأمرة. الخصائص المختلفة التي تقتضيها الأمرة والطاعة ولو أن المواطن الطيب يجب أن يعرف على السواء أن يطيع وأن يأمر. الفضيلة الخاصة للأمرة إنما هي التبصر.

١ ـ مسألة تتبع تلك المسألة الماضية هي تعرف هل هناك تماثل بين فضيلة الفرد على حدة وفضيلة المواطن أو هما تختلفان إحداهما عن الأخرى. لعلاج هذا البحث على طريقة منظمة ينبغي بدياً أن نحدد في أنفسنا معنى فضيلة المواطن.

المواطن كالملاح هو عضو جماعة. ففي السفينة، مع أن لكل خدمة مختلفة بأن يكون الواحد جذافا والآخر رباناً، وهذا مساعداً وذاك مكلفاً عملاً آخر، بين برغم هذه التسميات والوظائف التي ترتب بالمعنى الخاص فضيلة خاصة لكل منهم إنهم جميعاً يشتركون مع ذلك في تحصيل غاية مشتركة وهي سلامة السفينة التي يقومون بها كل فيما يخصه والتي يسعى كل واحد منهم إليها على السواء.

٢ ـ أعضاء الدولة يشبهون الملاحين تماماً. فعلى رغم اختلاف وظائفهم فسلامة الجماعة هي عملهم المشترك. والجماعة هنا هي الدولة. ففضيلة المواطن تتعلق إذاً بالدولة من دون سواها. لكن نظراً إلى أن الدولة تكتسي

صوراً متعددة فبين أن فضيلة المواطن في كمالها لا يمكن أن تكون واحدة. فإن الفضيلة التي تجعل المرء خيراً هي على العكس واحدة ومطلقة. ومن ثم هذه النتيجة الواضحة أن فضيلة المواطن يجوز أن تكون فضيلة أخرى غير فضيلة الفرد على حدة.

٣ ـ يمكن أيضاً أن تعالج هذه المسألة من جهة نظر أخرى تتعلق بفحص الجمهورية الفاضلة. إذا كان من الممتنع في الواقع ألا تتألف أعضاء الدولة إلا من أناس أخيار، وإذا كان كل واحد منهم مع ذلك يجب أن يقوم فيها بالوظائف التي توكل إليه خير قيام فذلك يقتضي حتما فضيلة ما. ولما أنه ليس أقل امتناعاً أن يكون السكان أجمعون يعملون جميعاً على وجه التماثل لزم من ثم الاعتراف بألا يمكن أن يوجد تماثل بين الفضيلة السياسية وبين الفضيلة الخاصة. في الجمهورية الفاضلة الفضيلة المدنية يحب أن تعم الجميع ما دام أنها الركن الضروري لكمال المدينة، لكنه ليس من الممكن أن يحرز الجميع فضيلة الرجل على حدة إلا متى سلم بأن المواطنين أجمعين في هذه المدينة النموذجية يجب بالضرورة أن يكونوا أخياراً.

٤ ـ أكثر من هذا: الدولة تتألف من عناصر متباينة، وكما أن الموجود الحي يتكون أصلاً من نفس ومن جسم، وكما أن النفس تتألف من العقل ومن الغريزة، وأن العائلة من الزوج والزوجة، والملكية من السيد والعبد، كذلك كل هذه العناصر توجد في الدولة تصحبها أيضاً عناصر أخر ليست أقل تغايراً. وذلك ما يمنع ضرورة أن تكون فيها وحدة فضيلة لجميع المواطنين كما أنه لا يمكن أن تكون وحدة وظيفة في الجوقات حيث عمل أحدهم رئيسي والآخر تبعي.

٥ ـ فحق إذاً أن فضيلة المواطن والفضيلة مأخوذة على عمومها ليستا متماثلتين إطلاقا إذاً من يمكن أن تجتمع له هذه الفضيلة المزدوجة للمواطن الطيب والرجل الطيب؟ لقد قلته: إنما هو الحاكمَ الحقيق بالأمرة التي يقوم بها

والذي هو فاضل وكيس معاً. لأن الكياسة ليست أقل لزوماً من الفضيلة لرجل الدولة. من أجل ذلك قيل إنه ينبغي أن يؤتى الرجال المرشحون للسلطان تربية خاصة. وفي الواقع نحن نرى أبناء الملوك يتعلمون على الأخص العدالة والسياسة. حتى أن أوريبيد نفسه حين يقول:

لا تلك المواهب الفارغة التي هي غير نافعة للدولة

يظهر أنه يعتقد أنه يمكن تعليم الأمرة.

٦ ـ [1] إذا كانت فضيلة الحاكم الطيب مماثلة لفضيلة الرجل الخير، وإذا كان المرء لا يزال مواطنا حتى مع طاعته للرئيس فإن فضيلة المواطن على العموم لا يمكن أن تكون من ثم مماثلة على الإطلاق لفضيلة الرجل الخيِّر. بل تكون فقط فضيلة مواطن ما، ما دامت فضيلة المواطنين ليست البتة مماثلة لفضيلة الحاكم الذي يحكمهم. وتلك كانت بلا شك فكرة جازون حينما كان يقول: «فليمت بؤساً إذا كان ينقطع عن أن يكون ملكاً ما دام أنه لم يتعلم قط أن يحيا حياة فرد مجرد».

٧ ـ على أن هذا لا يمنع احترام الناس إلى أعلى درجات الاحترام لتلك الملكة التي بها يعرف المرء أن يطيع وأن يتأمر على سواء. فبهذا الكمال المزدوج للأمرة والطاعة تتعلق عادة الفضيلة العليا للمواطن. لكن إذا كانت الأمرة يجب أن تكون حظ الرجل الخير وأن معرفة الطاعة ومعرفة الأمرة هما الملكتان الضروريتان للمواطن ففي الحق لا يمكن أن يقال إنهما تكونان خليقتين بالتساوي في الثناء. ينبغي التسليم بهاتين النقطتين: بدياً أن الإنسان الذي يطيع وذلك الذي يأمر لا ينبغي أن يتعلما كلاهما أشياء بعينها. وثانيا إن

---

(١) جازون. هو بلا شك جازون الذي استشهد أرسطو بكلمته الحكيمة (الخطابة، ك٢، ب٨) وقد كان طاغية فيرس في تساليا وقد قتل في السنة الثالثة من الأولمب. ١٠٢ أي ٣٧٥ قبل الميلاد في الوقت الذي كان يفسر لإغريقيا التي أضعفتها الحروب الداخلية ذلك المشروع الذي نجح فولوبيوس المقدوني في تنفيذه (راجع ديودور الصقلي. ف١٥، ص١٧٥).

المواطن يجب أن يجمع بين الملكتين ليعرف الاستمتاع بالسلطان تارة والاستسلام للطاعة تارة أخرى. وهاك كيف يقام الدليل على هاتين الدعوتين.

٨ ـ هناك سلطة السيد وأنها كما قد قررنا ليست مضافة إلا إلى حاجات العيش اللاتي لا صارف عنها. إنها لا تقتضي أن يكون الإنسان المتسلط قادراً على أن يعمل هو بنفسه. بل هي تقتضي بالحري أن يعرف أن يستخدم أولئك الذين يطيعونه: والباقي يتعلق بالعبد. وأعني بالباقي القوة الضرورية بالخدمة المنزلية كلها. وأن صنوف العبيد هي أيضاً متعددة تعدد الصناعات المختلفة. ويمكن أن يجري مجراهم عمال الصناعات اليدوية الذين هم كما يدل عليهم اسمهم يعيشون من عمل أيديهم. وينبغي أن يعد في العمال اليدويين كل عمال الصناعات الآلية. ومن أجل ذلك في بعض الدول أبعد العمال عن الوظائف العامة التي لم يتمكنوا من بلوغها إلا عند افراطات الديمقراطية.

٩ ـ لكن لا حاجة بالرجل الفاضل ولا برجل الدولة ولا بالمواطن الطيب إلى معرفة كل هذه الأعمال كما يعرفها الرجال المخصصون للطاعة، إلا متى وسعهم أن يجدوا فيها نفعاً شخصياً. في الدولة ليس الأمر بعد بصدد سيد أو عبد فليس فيها إلا سلطة تنفذ على أشخاص أحرار متساوين بالمولد. وإذاً فتلك هي السلطة السياسية التي يؤهل نفسه لها حاكم المستقبل بأن يطيع هو نفسه بادئ الأمر كما أن المرء يتعلم أمرة كتيبة بأن يكون مجرد فارس: ويتعلم أن يكون قائداً بأن ينفذ أوامر قائد، وأن يقود سرية من الرجالة أو فرقة من الجند بأن يخدم جندياً في هذه أو في تلك. وإذاً فعلى هذا المعنى يكون من الحق أن نؤيد أن المدرسة الوحيدة الحقة للأمرة هي الطاعة.

١٠ ـ ليس أقل مدخلاً في باب الحق أن أهلية الأمرة وأهلية الطاعة مختلفتان جداً وإن كان المواطن الطيب يجب أن يجمع في نفسه بين عمل الطاعة والأمرة والقدرة عليهما وأن فضيلته تنحصر على التحقيق في معرفة هذين الوجهين المتقابلين للسلطة التي تطبق على أناس أحرار. إنهما يجب أن يعرفهما أيضاً

الرجل الخير. وإذا كانت حكمة الأمرة وعدالتها هما غير حكمة الطاعة وعدالتها ما دام المواطن لا يزال حراً حتى متى يطيع فإن فضائل المواطن، حكمته مثلاً، لا يمكن أن تكون على الدوام هي بأعيانها. إنهن يجب أن تتغير أنواعهن تبعاً لشأنه عندما يطيع أو عندما يأمر، وعلى هذا فالشجاعة والحكمة تختلفان تماماً عند المرأة عنهما عند الرجل. فإن رجلا ليجتبن إذا لم يكن لديه من الإقدام إلا مثل ما المرأة، وإن المرأة لتعد ثرثارة إذاً لم يكن لديها من التحفظ إلا بمقدار ما يجب أن يكون عليه الرجل الذي يعرف السلوك في الحياة، على هذا ففي العائلة وظائف الرجل ووظائف المرأة شد ما تكون على طرفي التقابل باعتبار أن واجب احدهما الكسب وواجب الأخرى الحفظ.

١١ ـ أما الفضيلة الوحيدة الخاصة بالأمرة فهي التبصر، وأما سائر ما سواها فهن بالضرورة من المشترك بين أولئك الذين يطيعون وبين أولئك الذين يأمرون. التبصر ليس البتة فضيلة الرعية، بل الفضيلة الخاصة بالرعية هي ثقة عادلة بالرئيس. والمواطن الذي يطيع هو كصانع الزمارات، والمواطن الذي يأمر كالفنان الذي يستخدم الآلة.

هذه المناقشة موضوعها إذا هو أن نبين إلى أي حد تكون الفضيلة السياسية والفضيلة الخاصة متماثلتين أو متغايرتين، وفي أي شيء تلتبسان وفي أي تتباعدان كلتاهما عن الأخرى.

الباب الثالث

تبع المناقشة على المواطن وخاتمتها. العمال لا يمكن أن يكونوا مواطنين في دولة حسنة الدستور. استثناءات مختلفة لهذا المبدأ: مركز العمال في الأرستقراطيات والأوليغرشيات. الضرورات التي ينبغي أن تخضع لها الدول أحياناً ـ أخذ الأخير للمواطن.

١ ـ تبقى مسألة في أمر المواطن لا تزال للحل. ألا يكون المرء مواطناً حقيقة إلا بما يمكنه أن يدخل بنصيب في السلطة، أم أنه لا ينبغي أن يوضع الصناع في صف المواطنين؟ إذا أعطي هذا الوصف حتى إلى الأفراد المبعدين عن السلطة العامة فمن ثم لا يكون للمواطن الفضيلة والخلق اللذين أضفناهما إليه ما دام يعد الصانع مواطناً. لكن إذا منع الصناع هذا الوصف فماذا يكون محلهم في المدينة؟ إنهم ليسوا على التحقيق من طبقة الأجانب ولا من طبقة أولى محل الإقامة. في الحق يمكن أن يقال لا شيء من ذلك محل للاستغراب لأن العبيد أو العتقاء ليسوا كذلك من الطبقات التي ذكرناها آنفاً.

٢ ـ [١] لكن من الحق أنه لا ينبغي أن يرفع إلى صف المواطنين كل الأفراد الذين هم مع ذلك تحتاج إليهم الدولة بالضرورة. فالأطفال ليسوا مواطنين كالرجال، فهؤلاء مواطنون على وجه الإطلاق، وأولئك يكونونهم بالرجاء أنهم مواطنون بلا شك لكنهم مواطنون ناقصون، وفي بعض الدول فيما مضى كان

---

(١) الدستور الكامل لا يقبل الصانع أبداً. كل هذه النظرية التي يبين عليها الآن أنها باطلة إنما هي نتيجة المبادئ التي قررت فيما من والتي موضوعها توفير الفراغ للمواطنين (راجع ك٢، ب٦، ف٢) والآن طبقة العمال التي تقابل الصناع عند الفيلسوف الإغريقي كلها مبعدة بالفعل عن كل مشاركة في الوظائف العامة وفي الحقوق السياسية وإن يكن لها بالقانون جواز الوصول إليها.

العمال كلهم إما عبيداً وإما أجانب وفي أكثر الدول لا يزال الحال كذلك إلى اليوم. غير أن الدستور الكامل لا يقبل الصانع أبداً في عداد المواطنين. فإذا كان يراد أن يتخذ حتى من الصانع مواطن فمن ثم فضيلة المواطن كما قد حددناها يجب أن يعنى بها لا كل رجال المدينة بل لا كل أولئك الذين ليسوا شيئاً إلا أنهم أحرار، لكن ينبغي أن يعنى بهم فقط أولئك الذين ليس عليهم ضرورة أن يعملوا ليعيشوا.

٣ ـ فمن يعمل في الأشياء الضرورية لعيشة شخص الفرد فهو العبد ومن يعمل للجمهور فهو العامل والأجير. ويكفي أقل التفات إلى هذه الأشياء لتكون المسألة فيه خير بيان متى وضعت على هذا الوضع. وفي الواقع بما أن الدساتير متخالفة فأنواع المواطنين تكون كذلك بالضرورة، وهذا حق على الخصوص في أمر المواطن من حيث هو رعية. وبالنتيجة في الدستور الفلاني العامل والأجير يكونان بالضرورة الملحة مواطنين. وفي دستور آخر لا يمكن أن يكوناه على أي وجه، مثال ذلك الدولة التي نسميها أرستقراطية حيث شرف الوظائف العامة مرجعه إلى الفضيلة والاعتبار لأن تعلم الفضيلة لا يتفق وعيشة الصانع والعامل.

٤ ـ وفي الأوليغرشيات الأجير لا يمكن أن يكون مواطناً لأن باب الوصول إلى مراكز الحكم ليس مفتوحاً إلا لأولي النصاب العالي، ولكن الصانع يمكن أن يبلغه لأن أكبر الصناع يصلون إلى الثروة. وفي ثيبة كان القانون يبعد عن كل وظيفة كل من لم يكن انقطع عن التجارة منذ أكثر من عشر سنين. وكل الحكومات على التقريب قد دعت الأجانب إلى صف المواطنين وفي بعض الديمقراطيات الحق السياسي يمكن أن يكتسب من جهة الأم.

٥ ـ [1] وعلى هذا النحو شرّعت في أكثر الدول قوانين لقبول أولاد السفاح.

---

(١) القحط في الرجال. يجب أن يذكر أن قلة الرجال هي التي قضت على الجمهوريات القديمة. وكان هذا الظهور في اسبرتة على الخصوص راجع: ك٢، ب٦، ف١٢. وإن دول العهد القديم لم تكن لديهم إلا واحدة من وسائل العيشة وهي الانغماس في الرق فاستحبوا الموت على الحياة. ولم يكن إلا إغارة البرابرة هي التي أفضت إلى هذه النتيجة الكبرى في الغرب.

غير أن قلة المواطنين الحقيقيين هي التي حملت على سلوك هذه الطريقة. وكل هذه القوانين ليس لها مصدر إلا القحط في الرجال. وعلى ضد ذلك حينما يزيد عدد السكان يبعد أولاً المواطنون المولودون من أب رقيق أو أم أمة ثم أولئك الذين هم مواطنون من جهة النساء ليس غير. وأخيراً لا يقبل إلا أولئك الذين هم من أب وأم كانا مواطنين.

٦ ـ بين إذا وجود أنواع مختلفة من المواطنين، وهذا الذي يكون مواطناً تماماً هو الذي له نصيب في السلطات العامة. وإذ يقول هوميروس على لسان أخيل:

أو أعامل معاملة الأجنبي

فذلك لأنه في نظره أن المرء أجنبي في المدينة حين لا يشارك بنصيب في الوظائف العامة، وفي كل مكان حيث يعنى بستر هذه الفروق السياسية فذلك فقط إنما هو خدعة لأولئك الذين ليس لهم في المدينة إلا محل إقامة.

وعلى ذلك فالمناقشة السابقة كلها قد أبانت كيف أن فضيلة الرجل الطيب وفضيلة المواطن الطيب تتماثلان وكيف تختلفان، وقد وضحنا أن في الدولة الفلانية المواطن والرجل الفاضل ليسا إلا واحداً وأنهما في الدولة الفلانية الأخرى يختلفان. وأخيراً إن الناس ليسوا مواطنين كلهم غير أن هذا الوصف يضاف فقط إلى الرجل السياسي الذي هو سيد أو الذي يمكن أن يكون سيداً، إما شخصياً وإما مع غيره قادر على الاشتغال بالمصالح العامة.

الباب الرابع

تقسيم الحكومات والدساتير ـ المعنى العام للدولة وغرضها: حب الإنسان الغريزي للحياة وللجماعة: السلطة في الجماعة السياسية يجب أن تكون دائماً لخير المحكومين. هذا المبدأ يصلح لتقسيم الحكومات للصالح العام وهي خيرها وإلى حكومات للصوالح الخاصة وتلك هي الحكومات الفاسدة نقيضات الأخرى.

١ ـ متى تقررت هذه الأصول فأول مسألة تليها هي هذه. هل يوجد دستور واحد أو عدة دساتير دساتير سياسية؟ وإذا كانت عدة فما هو طبعها وعددها والفروق بينها؟ الدستور هو هذا الذي يعين في الدولة النظام المرتب لجميع الوظائف لكن على الخصوص الوظيفة التي لها السيادة، وسيادة الدولة إنما هي في كل مكان للحكومة: والحكومة هي الدستور نفسه. نوضح هذا: مثلاً في الديمقراطيات السيادة للأمة وفي الأوليغرشيات على عكس ذلك إنما هي لأقلية مؤلفة من الأغنياء. ومن أجل ذلك يقال إن دساتير الديمقراطية والأوليغرشية مختلفة في أصولها. ونطبق هذه التماييز على جميع الحكومات الأخرى.

٢ ـ [١] يلزم بدياً أن نذكر هنا ما هو الغرض الذي نعنيه للدولة، وما هي ضروب الخلاف التي عرفناها للسلطات سواء ما ينطبق منها على الفرد وما ينطبق منها على الحياة العامة. في بداية هذا الكتاب قلنا إذ نتكلم على الإدارة المنزلية وعلى سلطة السيد أن الإنسان هو بطبعه كائن اجتماعي، وأعني بذلك ان الناس حتى من غير أية حاجة إلى التعاون المتبادل، ترغب رغبة لا تقهر في عيشة الجماعة.

---

(١) في بداية هذا الكتاب. (راجع: ك١، ب٢، ف١٠، وب٣، ف١).

٣ ـ وهذا لا يمنع أن كل واحد منهم مدفوع بمصلحته الخاصة وبالرغبة في تحصيل حظه الفردي من السعادة التي ينبغي أن يلقاها. هذا هو على التحقيق غرض الكل بجمعهم وغرض كل واحد منهم على حدته، لكنهم يجتمعون أيضاً على الأقل من أجل سعادة العيش وحدها، وأن حب الحياة هذا لهو بلا شك أحد كمالات الإنسانية. يرتبط المرء بالجمعية السياسية حتى حين لا يجد فيها شيئاً أكثر من العيشة، إلا أن يكون مبلغ الشرور التي تسببها يجعلها في الحق لا تطاق. فأنظر في الواقع إلى أي درك من البؤس يعانيه أكثر الناس بسبب مجرد حب الحياة، وأن الطبيعة لتشبه أن تكون قد وضعت فيها لهم متاعاً وحلاوة لا يمكن التعبير عنها.

٤ ـ [١] على أنه من السهل تمييز الضروب المختلفة للسلطة التي نريد أن نتكلم عليها هنا: وسنعالج منها في فرص شتى في مؤلفاتنا التي للنشر الثقافي. مع أن صالح السيد وصالح عبده يتماثلان حينما تكون المشيئة الحقيقية للطبيعة هي التي تعين للسيد وللعبد المستوى الذي يشغلانه كلاهما فإن سلطة السيد مع ذلك موضوعها المباشر مصلحة السيد وموضوعها العرضي مصلحة العبد لأن العبد متى هلك هلكت معه سلطة السيد.

٥ ـ سلطة الوالد على أولاده وعلى المرأة وعلى العائلة بأسرها تلك السلطة التي سميناها منزلية غايتها مصلحة الخاضعين لها أو على الأكثر مصلحة مشتركة بينهم وبين من يدبر أمورهم. ومع أنها في ذاتها على الخصوص في مصلحة الخاضعين لها فقد يمكن، كما في كثير من الفنون الأخرى كالطب والألعاب الرياضية أن ترجع بوجه ثانوي إلى منفعة الذي يحكم. فمعلم الألعاب الرياضية

---

(١) مؤلفاتنا التي للنشر الثقافي. معلوم أن مؤلفات أرسطو كانت تنقسم إلى نوعين: الأول هو أقل تعمقاً موجه إلى عامة الطلبة والآخر خاص بالطلبة الأشد تفوقاً. ويبين من هذه الفقرة أن كتاب السياسة هو من النوع الثاني من المؤلفات التي كانت تسمى أيضاً مؤلفات فلسفية (راجع: ك٣، ب٧، ف١).

يمكن أن يختلط بالشبان الذين يمرنهم كما أن الربان في السفينة هو دائماً أحد ركابها. غرض معلم الألعاب الرياضية كغرض الربان إنما هو خير الذين يليان أمرهم. فإذا كان أحدهما أو الآخر يختلط بمرؤوسيه فإنهما لا يأخذان نصيبهما من الفائدة المشتركة إلا عرضاً، أحدهما باعتباره ملاحاً ليس غير والآخر تلميذاً على رغم كونه معلماً.

٦ ـ وفي السلطات العامة حينما تكون المساواة الكاملة للمواطنين هي القاعدة فلكل منهم الحق في مباشرة السلطة في دوره. بدياً وهذا شيء طبيعي محض أن الجميع يرون هذا التناوب شرعياً تماماً ويقرون لغيرهم حق الفصل بنفسه في مصالحهم كما أنهم أنفسهم فيما سبق قد فصلوا في مصالحه، لكن فيما بعد قد توحي المزايا التي تؤتيها السلطة وإدارة المرافق العامة إلى جميع الرجال الرغبة في أن يبقوا في الوظيفة أبداً ولو أن استمرار الأمرة كان مستطيعاً وحده بلا تخلف أن يشفي مرضاً يصيبهم لما كانوا أحرص عليه منهم على الاحتفاظ بهذه الأمرة بعد أن ذاقوا الاستمتاع بها.

٧ ـ [1] فبديهي إذاً أن الدساتير كلها التي تقصد إلى المنفعة العامة هي صالحة لأنها تتورع في إقامة العدل. وكل الدساتير التي تقصد إلى المنفعة الشخصية للحاكمين وهي فاسدة القواعد ليست إلا فساداً للدساتير الصالحة فإنها تشبه عن قرب سلطة السيد على العبد في حين أن المدينة على ضد ذلك ليست إلا جماعة أناس أحرار.

بعد المبادئ التي وضعناها آنفاً نستطيع أن نبحث في عدد الدساتير وطبعها ونشتغل بادئ الأمر بالدساتير الصالحة، ومتى تمت هذه فسوف تعرف بلا عناء الدساتير الفاسدة.

---

(١) فبديهي إذاً. هذا المبدأ العظيم لا جدال فيه، وإن أفلاطون قد بينه خير بيان. ونرى أرسطو ماهنا أميناً على تعاليم أستاذه (راجع: القوانين، ك٩، الجمهورية، ك٥).

الباب الخامس

تقسيم الحكومات: حكومات صالحة، ملوكية، أرستقراطية، جمهورية ـ حكومات فاسدة: طغيان، أوليغرشية، ديماغوجية ـ الاعتراضات على هذا التقسيم العام لا تستند إلا إلى فروض لا إلى الواقع ـ الخلاف بين الأغنياء والفقراء على العدل والحق السياسيين ـ هؤلاء وهؤلاء لا ينظرون إلا إلى جزء من الحق ـ الأصل المضبوط والأساسي للمدينة وللاجتماع السياسي اللذين يرميان على الخصوص على فضيلة الجماعات وسعادتهم لا إلى المعيشة المشتركة فحسب ـ الحل العام للنزاع بين الثروة والفقر

١ ـ [١] بما أن الحكومة والدستور شيء واحد، وبما أن الحكومة لها الولاية

---

(١) فرداً واحداً. أظن أنه من غير الممكن أن يكون للتقسيم العلمي للحكومات قاعدة أحق وأبين من هذه. ولم يعترف مونتسكيو إلا بالحدين الأولين واحد أو عدة ولم يقبل الحد الثالث. راجع روح القوانين: ك١، ب٣.

إن تقسيم الحكومات إلى ملوكية وأوليغرشية وديمقراطية ليس من عمل أرسطو. بل هو مبسوط في حوار أوتنيس والمتآمرين الفرس بعد قتل المجوس. راجع هيرودوت. طالية ب٨٠ وما بعده. وإن أفلاطون يقبل أيضاً هذا التقسيم للحكومات. راجع الجمهورية: ك١، ب٢٨ من ترجمة كوزان، والسياسي ص٤٢٧ من ترجمته أيضاً. ولكن لأرسطو الفضل بأنه هو أول من بوّب هذا التقسيم المشهور في زمانه وأوضحه خير إيضاح. وعليه كان ترتيب كتاب السياسة. فقد اتخذ أسفينوزا ومتسكيو هذا النمط أولهما في كتابه اللاهوت السياسي والثاني في كتابه روح القوانين. وصار هذا النمط هو نمط علم السياسة الذي سار عليه زماناً طويلاً في الماضي ولن يغيره في المستقبل. راجع مكيافللي في مقاله على عاشورات تيت ليف: ك١، ب١٢، وراجع روسو في عقد الاجتماع: ك٣، ب٣ و١٠.

ـ منصرفاً إلى المنفعة العامة. راجع روسو في عقد الاجتماع: ك٢، ب٦ .

ـ رف عن غرضه. قد استمسكت بالمحافظة على قوة النص الإغريقي. وقد ترجمت هذه العبارة بكلمة «فاسد» وهي أقل ضبطاً وإن كانت صحيحة. وفي هذه النظرية التي تقسم الحكومات إلى=

العليا على المدينة، ينبغي على الإطلاق أن يكون ذو الولاية هذا إما فرداً واحداً وإما أقلية وإما المواطنين كافة. متى كان حكم الفرد أو الأقلية أو الأكثرية منصرفاً إلى المنفعة العامة فالدستور صالح بالضرورة. وحينما يحكمون لمنفعتهم الخاصة سواء أكانت منفعة فرد واحد أم منفعة الأقلية أم منفعة السواد فالدستور ينحرف عن غرضه لأن أحد الأمرين لازم: إما أن يكون أعضاء الجماعة ليسوا مواطنين حقاً وإما أنهم، إذا كانوا هم، ينبغي أن يكون لهم نصيبهم من الفائدة المشتركة.

٢ ـ متى كانت حكومة الفرد موضوعها المنفعة العامة فهي تسمى عادة ملوكية. وبهذا القيد نفسه تسمى حكومة الأقلية، بشرط ألا ترد إلى فرد واحد أرستقراطية، وسميت كذلك إما لأن السلطة هي في أيدي الأخيار وإما لأن السلطة لا موضوع لها إلا الخير الأكبر للدولة وأفراد الجماعة. وأخيراً حين تحكم الأكثرية ولا غرض لها إلا الصالح العام فهذه الحكومة تأخذ تسمية خاصة هي التسمية النوعية لجميع الحكومات فتسمى الجمهورية.

٣ ـ هذه الفروق في التسمية حقة تماماً. فإن فضيلة عليا يمكن أن تكون لفرد أو لأقلية. لكن الأكثرية لا يمكن أن تخص بفضيلة خاصة إلا الفضيلة الحربية التي تظهر على الخصوص في الجماهير: والدليل على ذلك أنه في حكومة الأكثرية الجزء الأقوى في الدولة هو الجزء الحربي، وكل أولئك الذين عندهم أسلحة هم فيها مواطنون.

٤ ـ [1] وصنوف الزيغ لهذه الحكومات هي: الطغيان للملوكية والأوليغرشية

= نوعين: حكومات للمنفعة العامة وحكومات للمنفعة الخاصة قد تقدم أفلاطون أرسطو بأن أثبت أن السلطان لا ينبغي أن يعمل إلا لمنفعة الرعايا. راجع الجمهورية: ك١، ص٤٥ وما بعدها من ترجمة كوزان.

(١) صنوف الزيغ. رأى هبز بحق في (Imperium ب٧، ف٣) إن هذه التسميات الثلاث لحكومات الزيغ منشأها البغض والاحتقار ولكنها تدل على حكومات ذات مبادئ مختلفة. وهذا هو بالضبط ما عناه أرسطو إذ يعبر بكلمة «الزيغ». على أن هبز يبين تماماً أن مبدأ الملوكية ومبدأ الاستبداد هما متماثلان ولا خلاف بينهما إلا بالعرف أما مونتسكيو فقد هاب أن يفصل في المسألة فصلاً بيناً =

للأرستقراطية والديماغوجية للجمهورية. فالطغيان ملوكية لا موضوع لها إلا المنفعة الشخصية للملك، والأوليغرشية لا موضوع لها إلا المنفعة الخاصة للأغنياء. والديماغوجية موضوعها المنفعة الخاصة للفقراء. ولا واحدة من هذه الحكومات تفكر في الصالح العام.

ينبغي أن نقف لحظات لتبرز الفرق بين هذه الحكومات الثلاث لأن المسألة فيها ما فيها من الصعوبات. فإذا نظر إلى الأمور فلسفياً ولم يرد الاقتصار على ما هو الواقع وجب أياً كان النمط الذي يسار عليه ألا يغفل أي تفصيل وألا يهمل بل لا بد من إيضاح التفاصيل كلها غاية إيضاح.

٥ ـ [(١)] الطغيان، كما قلت آنفاً، هو حكومة فرد يلي على وجه السيادة أمر

= فأرهق نفسه خلال أربعة كتب من مؤلفه الخالد في أن يجعل حداً لا يقره العلم بين الملوكية والاستبداد. وقد نبه فولتير في الملاحظة الرابعة من تفسيره إلى هذه الحيرة التي انتابت مونتسكيو وزاد على ذلك بحسن ذوقه المألوف.: «الملوكية والاستبداد هما أخوان بينهما من الشبه ما يجعل أحدهما يلتبس بالآخر». راجع أيضاً الملاحظتين الحادية عشرة والثالثة والثلاثين لفولتير.

ـ أما فولوبيوس الذي لم يكن يعرف مؤلف أرسطو فيما يظهر فإنه يتخذ للحكومات تقسيماً اقل إحكاماً، «ملوكية وأرستقراطية وديمقراطية» التي تنقسم إلى «حكومة فرد وأوليغرشية وأوكلوكراطية» (راجع ك٦) وراجع، أيضاً أفلاطون: الجمهورية: ك٨، ص١٢٦ ـ ١٢٨.

(١) الديماغوجية. قد حصلت كلمة «ديمقراطية» بكلمة ديماغوجية في كل موطن اتخذ فيه أرسطو «ديمقراطية» على المعنى السيئ كما فعل هاهنا. إن كلمة ديمقراطية قد خلصت في أيامنا هذه من كل معنى شائن ولم تكن لتؤدي فكرة الفيلسوف هنا. وقد لاحظ أفلاطون بحق أن في لغة العلم السياسي كلمة «ديمقراطية» كان لها إطلاقان ولم يكن محل لتمييزها في هذا المقام كما هو الشأن في الحكومات الأخرى. راجع : السياسي ص٤٢٨ و٢٥٨. وهذا هو محل التنبيه على أن أرسطو يعبر دائماً بكلمة «الشعب» عن الطبقة الأشد فقراً والأكثر عدداً في هيئة المواطنين السياسية. فكلما وجدت كلمة «الشعب» في هذه الترجمة فإنما تدل على مجموع الأمة ولا على كثرتها التي تشمل أيضاً العبيد. بل تدل فقط على الطبقة الدنيا من الهيئة السياسية وهي التي كان لها الغلب في أثينا ولكن في أكثر الجمهوريات الإغريقية لم تشغل تلك الطبقة إلا مركزاً ثانوياً. راجع ما سبق: ك٢، ب١، ف٣ و٤، وك٣، ب٣، ف١ و٢. وفي السياسي ص٤٢٨ و٤٥٣ من ترجمة كوزان. قد أثبت أفلاطون بالضبط هذه التقاسيم التي يقسمها هنا أرسطو... وفي القوانين تكلم أفلاطون أيضاً على ثلاث الحكومات الرديئة التي يسميها بهذه الأسماء التي وضعها أرسطو هنا. وفي القوانين: ك٨، ص١٠٠، يصرح بأنها أقل من أن تكون حكومات بل هي «أجزاء منظمة» في موطن آخر يعترف بأربع حكومات. «الجمهورية: ك٨، ص١٢٦» بل خمسة «في ص١٢٧» يضعها كذلك =

الجماعة السياسية، والأوليغرشية هي الولاية السياسية للأغنياء، والديماغوجية على عكس ذلك ولاية الفقراء من دون الأغنياء. هناك اعتراض أول على التعريف نفسه. إذا كانت الأكثرية صاحبة الولاية على الدولة هي مؤلفة من أغنياء وكانت حكومة الأكثرية تسمى الديماغوجية. وعلى وجه التقابل إذا كان بالمصادفة الفقراء وهم الأقلية بالنسبة إلى الأغنياء هم مع ذلك بتفوقهم في القوة أولى بالولاية في الدولة، وإذا كانت حكومة الأقلية ينبغي أن نسمى الأوليغرشية، فإن التعاريف التي وفيناها آنفاً تصير غير مضبوطة.

٦ ـ لا يمكن التغلب على هذه الصعوبة حتى بأن يجمع بين معاني الغنى والأقلية ومعاني الفقر والأكثرية وبأن يختص باسم الأوليغرشية الحكومة التي فيها الأغنياء بأقليتهم يشغلون الوظائف وباسم الديماغوجية الدولة التي فيها الفقراء بأكثريتهم هم ولاة الأمر. لأنه كيف ترتب صورتا الدستور اللتان افترضناهما آنفاً: إحداهما حيث الأغنياء يكونون الأكثرية والأخرى حيث الفقراء يكونون الأقلية وهؤلاء وهؤلاء ولاة الدولة؟ إذا لم يكن مع ذلك قد أفلت من تعدادنا بعض أشكال سياسية.

٧ ـ غير أن العقل يهدي قدر الكفاية إلى أن ولاية الأقلية وولاية الأكثرية هما شيئان عرضيان محضاً، هذه في الأوليغرشيات وتلك في الديمقراطيات. ذلك بأن الأغنياء يؤلفون الأقلية في كل مكان كما أن الفقراء يؤلفون الأكثرية في كل مكان. وعلى ذلك فالفروق المبينة فيما سبق ليس لها في الحق وجود البتة. وإن ما يميز تمييزاً أصلياً الديمقراطية من الأوليغرشية إنما هو الفقر والغنى. وفي كل مكان حينما تكون السلطة للأغنياء أكثرية كانوا أو أقلية فتلك هي الأوليغرشية

= على ترتيب استحقاقها الأرستقراطية والتيمقراطية والأوليغرشية والديمقراطية والطغيان. وعلى هذا يجوز تأكيد أن أرسطو قد أخذ عن أستاذه هذه النظرية الأساسية. وأما مكيافللي فإن كمال الحكومة عنده ينحصر في اجتماع هذه العناصر الثلاثة وائتلافها الملوكي والأرستقراطي والديمقراطي. وإن روما على رأيه لم تؤت عظمتها إلا بأنها منذ البداية قد ألفت بين هذه العناصر المختلفة. راجع مقالته على عاشورات تيت ليف: ك١، ب٢.

وفي كل مكان حيث تكون للفقراء فتلك هي الديماغوجية. لكنني أكرر أنه ليس أقل مدخلاً في باب الحق أن الأغنياء على العموم هم أقلية والفقراء كذلك هم أكثرية. فإن الثراء ليس إلا لبعض الأفراد ولكن الحرية هي للجميع. وتلك هي بالجملة أسباب الشقاق السياسي بين الأغنياء وبين الفقراء.

٨ ـ لننظر بادئ الأمر ما هي من الجهتين الحدود التي تعين للأوليغرشية وللديماغوجية وهذا الذي يسمى الحق في إحداهما وفي الأخرى. إن الفريقين يقتضيان على السواء حقاً ما هو واقعي لزاماً. لكن في الواقع عدالتهما لا تتمشى إلا إلى نقطة ما. فليس ما يقرره هؤلاء أو هؤلاء هو ذلك الحق المطلق. وعلى هذا فالمساواة فيما يظهر حق عام ولا شك في أنها كذلك لا في حق الجميع مع ذلك بل بين المتساوين فقط. والأمر كذلك في عدم المساواة: إنه على التحقيق حق لا بالقياس إلى الجميع ولكن في حق أفراد غير متساوين فيما بينهم. فإذا صرف النظر عن الأفراد فيه شك المرء أن يحكم حكماً ضالاً. ذلك أن القضاة هم قضاة وخصوم معاً. وعادة يكون المرء قاضي سوء في قضيته الخاصة.

٩ ـ [1] بما أن الحق المقصور على بعض الآحاد يمكن تطبيقه أيضاً على الأشياء كما هو على الأشخاص كما قلت ذلك في علم الأخلاق فإنه يمكن الاتفاق بلا عناء على المساواة نفسها للشيء، لكن لا يمكن البتة الموافقة عليها في حق الأشخاص الذين بهم تتعلق هذه المساواة. وأكرر أن مرجع ذلك إلى أن المرء يسيء الحكم متى كان له فائدة منه. لأن هؤلاء وأولئك يعبرون عن جزء معين من الحق وهم يحسبون أنهم يعبرون عن الحق المطلق، فمن ناحية هؤلاء بما هم أعلون في نقطة أي في الثروة مثلاً يحسبون أنفسهم أعلين في كل شيء. ومن ناحية أخرى أولئك بما هم متساوون في نقطة أي في الحرية مثلا يحسبون أنفسهم متساوين على الإطلاق. وينسى الفريقان أن يقول كلاهما الموضوع الرئيسي.

---

(١) في علم الأخلاق. راجع علم الأخلاق إلى نقوماخوس: ك٥، ب٦.

١٠ ـ إذا كانت الجماعة السياسية لم تؤلف في الواقع إلا لغرض الثروات، فإن نصب الشركاء فيها يكون في الدولة على النسبة المستقيمة لملكياتهم، وإن أنصار الأوليغرشية يكونون حينئذ على حق مبين. لأنه لن يكون عادلاً أن الشريك الذي لم يؤد في الشركة إلا سهماً من مائة يكون نصيبه مثل نصيب الذي يكون قد أدى كل البقية سواء طبق ذلك على أول مساهمة أو على المكاسب اللاحقة.

١١ ـ [1] غير أن الجماعة السياسية موضوعها ليس العيشة المادية لأفرادها وحسب بل سعادتهم وفضيلتهم. وإلا لأمكن أن تنشأ بين أرقاء أو بين كائنات أخر غير الناس ممن لا يبلغون مع ذلك تأليفها البتة بما أنهم غير أهل للسعادة وللاختيار الحر. الجماعة السياسية ليس البتة موضوعها الوحيد معاهدة هجومية ودفاعية بين الأفراد ولا علاقاتهم التعاونية، ولا الخدم التي يؤديها بعضهم لبعض لأنه يجب حينئذ أن يعتبر التيرونيون والقرطاجنيون وكل الشعوب المرتبطة بمعاهدات تجارية مواطنين في دولة واحدة بعينها بسبب اتفاقاتهم على الصادرات وعلى الأمن الفردي وعلى أحوال الحرب المشتركة، على أن لكل منهم حكاماً مستقلين من دون أن يكون لهم والٍ عامٌ لجميع هذه العلاقات لا يعنيهم من أمر أخلاق محالفيهم شيئاً أياً كان مبلغ من تشملهم تلك المعاهدات من الظلم والفسوق، لا يرعون إلا أن يقي بعضهم بعضاً أي خسارة لفريق أو لآخر. لكن لما كان على الخصوص أمر الفضيلة والفساد السياسيين هو الذي يهم أولئك الذين ينظرون في القوانين الصالحة كان من البين أن الفضيلة يجب أن تكون في المحل الأول من عناية الدولة التي تستأهل بحق هذا الاسم والتي ليست دولة بالاسم فحسب، وإلا لكان الاجتماع السياسي كمحالفة عسكرية لشعوب متباعدة لا تكاد تميز فيها وحدة المكان، والقانون من ثم يكون اتفاقاً

---

(١) ليكوفرون. ورد هذا الاسم في كتاب الخطابة: ك٣، ب٣ و١١. ولا ينبغي أن يخلط بين ليكوفرون هذا وبين الشاعر المسمى بهذا الاسم الذي هو متأخر عن الأول بنحو نصف قرن.

مجرداً وكما قال ليكوفرون السفسطائي: «إنه ليس إلا كفالة للحقوق الفردية من دون أن يكون له أي سلطان على أخلاق المواطنين وعدالتهم الشخصية».

١٢ ـ [١] ودليل ذلك هين. أن يجمع في الذهن بين هذه الأوطان المختلفة وأن تحاط بسور واحد ميجار وكورنثه فلا ينتج على التحقيق البتة من هذا النطاق الفسيح مدينة وحيدة حتى بفرض أن أولئك الذين تحويهم قد عقدوا بينهم عقود الأنكحة تلك الروابط التي تعتبر روابط أساسية للجماعة المدنية. أو فليفرض أيضاً أناس منعزل بعضهم عن بعض ومع ذلك هم متقاربون ليحتفظوا بروابط بينهم، ويفترض أن لهم قوانين عامة على العدل المتبادل الذي تجب مراعاته في علاقات التجارة بما أن بعضهم نجارون والآخرين زارعون وسكافون، الخ، وعددهم عشرة آلاف مثلاً. فإذا كانت علاقاتهم لا تذهب إلى أبعد من المعاوضات اليومية والمحالفة في حالة الحرب فذلك لا يبلغ أيضاً أن يكون مدينة البتة.

١٣ ـ ولماذا؟ هاهنا مع ذلك لا يقال إن روابط الجماعة ليست على هذا القدر من الوثاقة. ذلك بأنه حينما يكون الاجتماع بحيث لا يرى أحد الدولة إلا في بيته الخاص حيث الاجتماع ليس إلا حلفاً على العسف فلا مدينة البتة لأنه إذا ألقى النظر إليها عن كثب فعلاقات الاجتماع ليست إلا علاقات أفراد منعزلين. حينئذ يكون من البين أن المدينة لا تنحصر في الاشتراك في محل الإقامة ولا في كفالة الحقوق الفردية ولا في علاقات التجارة والمعاوضة. إن هذه الشروط الأولية لا مندوحة عنها لوجود المدينة ولكن حتى مع اجتماعها فالمدينة لا تزال غير موجودة. المدينة هي اجتماع السعادة والفضيلة للعائلات والطبقات المختلفة للسكان من أجل عيشة تامة تكفي نفسها بنفسها.

١٤ ـ على أنه لا يمكن بلوغ مثل هذه النتيجة من دون الاشتراك في محل

---

(١) ميجار وكورنثه. تقع ميجار على مائتين وعشر غلوات أو ثمانية فراسخ من كورنثه.

الإقامة ومن دون مساعدة المصاهرات. وهذا هو الذي ولد في الدول روابط العائلة وبطون القبائل والقرابين العامة والأعياد التي تجمع بين المواطنين. إن ينبوع هذه النظم إنما هو الرعاية وهو إحساس يحمل المرء على أن يؤثر العيشة في ظل الاشتراك العام. فغاية الدولة إنما هي سعادة المواطنين وكل هذه النظم لا ترمي إلا إلى تحقيقها. فالدولة ليست إلا اجتماعاً فيه العائلات مجتمعة على شكل قرى يتبغي أن تجد كل ضروب النمو وكل تيسير للعيشة، أكرر أنني أعني عيشة فاضلة ورغدة. على هذا فالاجتماع السياسي إذاً موضوعه حقاً هو فضيلة الأفراد وسعادتهم لا مجرد العيشة المشتركة فقط.

١٥ ـ أولئك الذين يؤتون التأسيس العام للمجتمع أكثر ما يكون، أولئك لهم في الدولة نصيب أكبر من نصيب هؤلاء الذين مع أنهم يساوونهم أو يزيدون عليهم في الحرية أو في المولد هم مع ذلك أقل منهم في الفضيلة السياسية أعني نصيباً أكبر من نصيب هؤلاء الذين هم أكثر مالاً ولكنهم مع ذلك أقل من أولئك أهلية.

أستطيع من كل هذا أن أستنتج بغاية الوضوح أن الأغنياء والفقراء بآرائهم المتضادة في أمر السلطة لم يبلغوا هؤلاء وهؤلاء إلا جزءاً من الحق ومن العدل.

الباب السادس

في السيادة. حكومة الدولة يمكن أن تكون ظالمة غاية الظلم. المطالب المتكافئة والظالمة للسواد وللأقلية. أدلة مختلفة لصالح السيادة الشعبية، وتمديد الأشياء التي يمكن أن تنطبق عليها. دفوع لهذه الأدلة ورد على هذه الدفوع. السيادة يجب أن تختص بها على قدر الإمكان القوانين المبنية على العقل: العلاقات الوثيقة للقوانين بالدستور.

١ ـ تلك نظرية صعبة أن يعلم إلى من تسند السيادة في الدولة ذلك إنما يكون إما إلى السواد وإما إلى الأغنياء وإما إلى الأخيار وإما إلى فرد واحد أسمى بمؤهلاته، وإما إلى طاغية. وإن الحيرة لتشبه أن تكون متساوية من كل جانب. إذا عمد الفقراء بأنهم أكثرية إلى أن يتقاسموا أموال الأغنياء فلن يكون ذلك ظلماً ما دام السيد بما له من الحق قد قرر أن ذلك ليس ظلماً. فماذا يكون إذاً الظلم الصارخ؟ لكن إذا كان كل شيء مقسوما ثم جاءت أكثرية ثانية فتقاسمت من جديد أموال الأقلية فبديهي أن تتدهور للدولة. ومع ذلك لا تسقط الفضيلة البتة صاحبها، ولم يكن العدل البتة سما الدولة. ذلك القانون المزعوم لا يمكن إذاً أن يكون على التحقيق إلا ظلماً صارخاً.

٢ ـ على المبدأ عينه كل ما يكون قد فعله الطاغية يكون بالضرورة عدلاً هو يستخدم القوة لأنه سيكون الأقوى كما سيكون شأن الفقراء ضد الأغنياء. هل السلطان يختص به الأقلية بحكم القانون أي الأغنياء؟ لكنهم إذا سلكوا مسلك الفقراء والطاغية أي إذا نهبوا السواد وسلبوهم فهل يكون هذا السلب عدلاً؟ وإذاً يكون أمر الآخرين كذلك سواء بسواء. على هذا يرى من كل ناحية أن ليس في الأمر إلا جرائم ومظالم.

٣ ـ هل يجب أن يؤتى السيادة المطلقة على جميع المرافق المواطنون الممتازون؟ وحينئذ فذلك إسقاط لجميع الطبقات الأخرى المبعدة عن الوظائف العامة. ذلك بأن الوظائف العامة هي تشاريف حقة، واستدامة السلطان في أيدي بعض المواطنين تهين بالضرورة الآخرين جميعاً. أيكون خيراً من ذلك أن يؤتى السلطان فرد واحد أي رجل أعلى؟ لكن في هذا غلو في مبدأ الأوليغرشية، وإبعاد لأكثرية أكبر أيضاً عن مراكز الحكم. يمكن أن يضاف إلى هذا أنه من الخطأ الكبير أن يستبدل بسيادة القانون سيادة فرد هو دائماً محل لآلاف الشهوات التي تضطرب في كل نفس إنسانية. أفيقال إن القانون هو إذاً السيد؟ أم يقال إن اجتناب كل العقبات يكون بالأوليغرشية أو الديمقراطية؟ كلا، إن المحذورات أعيانها التي أبناها آنفاً ما زالت باقية.

٤ ـ [1] غير أننا في موضع آخر سنعود إلى هذه الموضوعات المختلفة.

إسناد السيادة إلى الجمهور بدل أن تسند إلى الرجال الممتازين الذين هم على الدوام أقلية يشبه أن يكون حلاً للمسألة عادلاً وحقاً، ولو أنه لا يذلل كذلك هذه الصعوبات. يجوز في الحق أن يقبل أن الاكثرية التي كل عضو منها على حدة ليس رجلاً نابهاً هي مع ذلك فوق الرجال المتفوقين، إن لم يكن فردياً، فعلى الأقل في المجموع، كما أن مائدة تؤدب بنفقات مشتركة أفخر من مائدة يقوم بنفقاتها فرد واحد. في هذا السواد كل فرد له حظه من الفضيلة ومن الحكمة، والكل باجتماعهم يمكن أن يقال إنهم يكونون رجلاً واحداً له أيد وأرجل وحواس لا عدد لها وخلق وذكاء على نسبة ذلك. وحينئذ فالعامة تحكم أحكاماً ممتعة على تواليف الموسيقى والشعر. هذا يحكم على نقطة وذاك على أخرى والجماعة بأسرها تحكم على مجموع التأليف.

---

(١) في موضع آخر سنعود. راجع من هذا الكتاب: ب١٠، ف٤. ـ كل عضو فيها على حدة. عرض هنا أرسطو لحقوق الأكثرية على مقتضى العقل كما ينبغي أن يصنع ديمقراطي في أيامنا هذه. أما مونتسكيو فإنه يرى الأمة بأسرها لا تستطيع أن تتخذ قرارات حاسمة. ولو كانت موصوفة بحسن التمييز.. وهذا هو الذي جعله يؤثر الحكومة النيابية. راجع روح القوانين: ك٢، ب٢، وك١١، ب٦.

٥ ـ الرجل الممتاز مأخوذاً فرداً يختلف عن السواد كما يقال إن الجمال يختلف عن القبح، وكما أن لوح الرسم الفني يختلف عن الحقيقة بأنه يجمع في جسم واحد قسمات جميلة مبعثرة هنا وهناك: وهذا لا يمنع أنه بتحليل الأشياء لا يستطاع إيجاد ما هو أحسن أيضاً من اللوح الفني وأن فلاناً يمكن أن تكون عيناه أجمل وفلاناً الآخر يفوقه بكل جزء آخر من أجزاء الجسم، لا أجزم أن يكون ذاك، في كل لفيف من الناس، أي في كل اجتماع كبير، هو الفرق الثابت بين الأكثرية وبين عدد قليل من الرجال الممتازين، وفي الحق يمكن أن يقال بالأولى دون خوف الخطأ أنه في أكثر من حالة يكون فرق من هذا القبيل ممتنعاً. لأنه حينئذ يمكن أن تنسحب المقارنة حتى على الحيوانات. وإني لأتساءل في أي شيء يختلف بعض الناس عن الحيوانات؟ لكن هذه الدعوى إذا قصرت على سواد بعينه يمكن أن تكون حقة تماماً.

٦ ـ هذه الاعتبارات تجيب عن مسألتنا الأولى عن السيد وعن هذه المسألة التي هي مرتبطة بها ارتباطاً وثيقاً. على أي الأشياء يجب أن تبسط سيادة الرجال الأحرار وسيادة كتلة المواطنين؟ أعني أي بكتلة المواطنين أولي الثروة والأهلية العاديتين. من الخطر أن يوكل إليهم الولايات المهمة: لأنهم لعدم عدالتهم وجهلهم يظلمون في بعض الأحوال ويخطئون في بعض آخر. وإقصاؤهم عن جميع الوظائف ليس آمناً: فإن دولة فيها كثير من الناس فقراء ومحرومون كل امتياز عام تشمل حتماً في داخلها أعداء بهذا القدر. غير أنه يمكن أن يترك لهم حق الشورى في الأمور العامة وحق الحكم في القضايا.

٧ ـ [1] من أجل ذلك خولهم سولون وبعض الشارعين حق الانتخاب ومراقبة الحكام ومنعوهم الوظائف الفردية. إنهم حينما يجتمعون فكتلتهم تحس الأشياء دائماً بذكاءٍ كافٍ، ومتى اجتمعت والرجال الممتازين خدمت الدولة، كما أن الأغذية غير

---

(١) المراقبة: يرى في الاقتصاد السياسي للأثينيين لبوخ ك٢ ب٨ وما بعده مقدار اهتمام الأثينيين بمراقبة الحسابات وفحص المصروفات العامة. راجع من سفر السياسة هذا: ك٧، ب٥.

المختارة متى أضيفت إلى الأغذية المختارة أعطت بمزجها كمية من التغذية أقوى وأجدى. غير أن الأفراد على حدتهم ليسوا أقل قصوراً عن أهلية الحكم.

٨ ـ يمكن أن يدفع هذا المبدأ السياسي بدفع أول ونساءل: متى كان الأمر بصدد الحكم على قيمة علاج طبي ألا ينبغي استدعاء ذلك الذي يكون عند الحاجة قادراً على شفاء المريض من الألم الذي يعانيه حالاً. أعني الطبيب وأضيف إلى هذا أن ذلك التدليل يمكن أن ينطبق على جميع الفنون الأخر وعلى جميع الأحوال التي تشغل التجربة فيها المقام الأول. فإذا كان الطبيب إذا قضاته الطبيعيون هم الأطباء فيكون الأمر كذلك في كل شيء آخر، يعني بالطبيب هذا الذي ينفذ الوصفة وهذا الذي يأمر بها والرجل الذي قد تعلم العلم. كل الفنون يمكن أن يقال إن لها كما للطب أقساماً مشابهة. وإن حق الحكم ليسند إلى العلم النظري كما يسند إلى المعرفة العملية.

٩ ـ انتخاب الحكام الموكل أمره إلى الجمهور يمكن أن يطعن فيه بهذه الطريقة فإن هؤلاء الذين يعلمون علم شيء هم وحدهم على بينة من أن يحسنوا الانتخاب. فإن المهندس هو الذي يختار المهندسين والملاح الملاحين لأنه إذا كان في بعض الأشياء وفي بعض الفنون يمكن المرء أن يعمل من غير أن يتعلم فإنه حتماً لا يعمل أحسن من الرجال المختصين. وعلى هذا فللسبب عينه لا ينبغي أن يترك إلى الجمهور حق اختيار الحكام ولا حق محاسبتهم على عملهم.

١٠ ـ [1] لكن ربما يكون هذا الدفع عدلاً للأسباب التي بينتها فيما سبق إلا أن يفترض جمهور ساقط كل السقوط. إن الجمهور فرادى لا يحسنون الحكم كما يحسنه العلماء، أوافق على هذا، لكنهم ويجمعهم إما أن يفوقهم أو أن

(١) ان يفوقوهم: يرى مكيافللي راي أرسطو تماماً من حيث الأهلية السياسية للأكثرية في انتخاب الحكام. راجع مقالته على نيت ليف: ك٣، ب٣٤، ويشاطرهما منسكيو هذا الرأي. راجع روح القوانين: ك٢، ب٢. ـ بيناً مثلاً. يرى في جمهورية أفلاطون: ك١٠، ص٢٥٠ من ترجمة كوزان معانٍ نطابق هذه تمام المطابقة.

يساووهم. لأسباب شتى ليس الفنان هو القاضي الأفضل ولا الأوحد في كل الأحوال التي فيها يمكن امرءاً أن يتذوق نتاج الفنان من دون العلم بفنه. وإن بيتاً مثلاً، يمكن أن يقدره ذلك الذي بناه، ولكن يقدره خيراً من ذلك هذا الذي يسكنه وهذا هو رئيس العائلة. كذلك مدير دفة السفينة يحسن معرفة الدفاف أكثر من النجار. وإن الطاعم لا الطاهي هو الذي يقدر قيمة الوليمة.

هذه الاعتبارات يمكن أن تظهر كافية لرفع ذلك الدفع الأول.

١١ ـ وهاك دفعاً ثانياً يرتبط به. سيقال إن السبب ضعيف لمنح الجمهور غير ذي الأهلية سلطة أوسع مما للمواطنين الممتازين. لا شيء أعلى من حق الانتخاب والرقابة الذي يؤتيه كثير من الدول، كما قلت، الطبقات الدنيا فتنفذه على وجه السيادة في الجمعية العمومية. إن هذه الجمعية ومجلس الشيوخ والمحاكم مفتوحة بواسطة نصاب ضئيل لجميع المواطنين من كل سن، وفي الوقت عينه يقتضي لوظائف الخازن ووظائف القائد وكل الولايات الأخرى المهمة شروط نصاب رفيع جداً.

١٢ ـ ليس رد هذا الدفع الثاني بأصعب هاهنا من السابق، وربما كانت الأمور لا تزال على ما هي عليه. فليس الفرد سواء أكان قاضياً أم شيخاً أم عضواً في الجمعية العمومية هو الذي له الحكم المبرم. إنما هي المحكمة، إنما هو مجلس الشيوخ، إنما هو الشعب إذ الفرد ليس إلا جزءاً ضئيلاً في اختصاصه الثلاثي بوصف أنه شيخ وقاض وعضو في الجمعية العمومية، فمن جهة النظر هذه يكون من العدل أن يكون للجمهور نصيب أوسع من السلطان لأنه هو الذي يؤلف الشعب ومجلس الشيوخ والمحكمة. وإن النصاب الذي تملكه هذه الكتلة بأسرها يفوق النصاب الذي يملكه الأفراد الأقلون الذين يشغلون الوظائف الكبيرة؟

١٣ ـ [1] على أني لن أذهب إلى أبعد من ذلك في هذا الموضوع، أما في

---

(١) المؤسسة على العقل. أو بعبارة أخرى سلطان العقل. يقول أفلاطون الذي أخذ منه أرسطو بعض=

المسألة الأولى التي وضعناها على شخص السيد فالنتيجة البينة التي تنتج من مناقشتنا هي أن السيادة يجب أن تكون للقوانين المؤسسة على العقل، وأن ولي الأمر واحد أكان أو متعددا لا ينبغي أن يكون سيداً إلا حيث لا يوجد نص في القانون لامتناع ضبط جميع الجزئيات في اللوائح العامة. لم نقل بعد ماذا يجب أن تكون القوانين المؤسسة على العقل فتبقى مسألتنا الأولى كلها معلقة. وحسبي أن أقول إن القوانين تتبع بالضرورة الحكومات فتكون طيبة أو خبيثة، عادلة أو ظالمة على حسب ما تكون تلك الحكومات. وبديهي أن القوانين يجب أن يكون مرجعها إلى الحكومة. ومتى سلم بهذا لا يكون أقل بداهة أن القوانين تكون بالضرورة صالحة في الحكومات الصالحة وسيئة في الحكومات الفاسدة.

= هذه النظريات خلاف ذلك يؤثر سلطان الرئيس المستنير على سلطان القانون. راجع السياسي: ص٤٣٥ من ترجمة كوزان.

الباب السابع

لأجل أن يعرف إلى من تسند السيادة لا يمكن الاعتماد إلا على المزايا السياسية حقاً لا على مزايا أياً كانت كالنيابة والحرية والثروة والعدل والشجاعة الحربية والعلم والفضيلة. عدم كفاية المزاعم المانعة. المساواة هي على العموم الغرض الذي يجب على الشارع أن ينتويه للتوفيق بين تلك المزاعم

١ ـ العلوم كلها والفنون كلها الغرض منها خير ما. وأول الخيرات يجب أن يكون الموضوع الأعلى للعلوم جميعها، وهذا العلم إنما هو السياسة. فالخير في السياسة إنما هو العدل، وبعبارة أخرى المنفعة العامة. يرى على وجه العموم أن العدل هو نوع من المساواة وهاهنا الرأي العامي موافق إلى حد ما للمبادئ الفلسفية التي بها وضعنا علم الأخلاق. ثم إن الاتفاق واقع على طبيعة العدل وعلى الأفراد الذين يطبق عليهم وعلى أن المساواة يجب أن تسود بين المتساوين بالضرورة، فيبقى على أي نطبق المساواة وعلى أي نطبق عدم المساواة: تلك مسائل صعبة هي التي تكون الفلسفة السياسية.

٢ ـ ربما يقال إنه لا ينبغي أن توزع الولايات بالسواء بل بنسبة تفوق الرجال في كل نوع من أنواع الأهلية حتى لو لم يكن بينهم أي فرق فيما وراء ذلك بما أن المواطنين هم مع ذلك أشباه. وأن الحقوق والاعتبار يجب أن تختلف متى اختلفت الأفراد. لكن إذا كان هذا المبدأ حقاً فحتى حسن الرواء أو طول القامة أو أية ميزة أخرى أياً كانت يمكن إذاً أن تعطي حق الأفضلية للسلطة السياسية أليس الضلال هنا واضحاً؟ فأي قياس اتخذ من العلوم الأخرى ومن الفنون الأخرى يثبت ذلك قدر الكفاية. فإذا وزعت زمارات على فنانين متساوين بينهم

من حيث أنهم مشتغلون بفن واحد فلن يعطى أحسن الآلات أشرفهم مولداً ما دام أن شرفهم لا يجعلهم أحذق زمراً بالزمارة. لكنه ينبغي أن تعطى الآلة الأكمل للفنان الذي يعرف أن يستخدمها على أكمل وجه.

٣ ـ إذا كان هذا التدليل لا يزال غير بين فليذهب به إلى أبعد من ذلك أن يكون رجل ممتاز جداً في فن الزمر أقل امتيازاً من ذلك بالمولد أو بالحسن ـ ومع أن هذين الامتيازين مأخوذين على حدتهما أفضل بكثير، إن شئت، من حذق فنان، وأن منافسيه من جهة هاتين المزيتين: النبل والجمال يفضلونه أكثر من فضله عليهم باعتباره فناناً ـ فإني أقرر أنه ما زال أحق بأن يعطى الآلة الممتازة، وإلا للزم أن يكون العزف بالموسيقى يستفيد كثيراً من علو النسب والحظوة، غير أن هذه المزايا لا يمكن أن تفيده أية فائدة.

٤ ـ بمتابعة هذا التدليل الكاذب يجوز أن تدخل مزية كيفما اتفق في أن توازن بأخرى: فمن أجل أن قامة الرجل الفلاني تزيد بسطة على قامة فلان الآخر يستتبع ذلك أن القاعدة العامة هي أن القامة يمكن أن توازن بالثروة وبالحرية. فإذا وضعت القامة على العموم فوق الفضيلة بكثير من أجل أن الواحد أعلى ميزة بقامته من الآخر بفضيلته، جاز من ثم أن توضع الأشياء المتغايرة في مستوى واحد بعينه، لأنه إذا كانت القامة على درجة ما يمكن أن تفوق المزية الأخرى على درجة ما فمن الواضح أنه قد يكفي تنسيب الدرجات للوصول إلى المساواة المطلقة.

٥ ـ [1] لكن ما دام هاهنا استحالة أصيلة فيكون من البين أنه لا يمكن الزعم، في أمر الحقوق السياسية، بأن توزع السلطة تبعاً لكل نوع من أنواع عدم المساواة. فلأن يكون البعض أخف في الجري والآخرون أثقل فذاك ليس سبباً

---

(١) النصاب القانوني. راجع بوخ: ك٣، ب٢ من الاقتصاد السياسي للأثينيين. فقد كان النصاب هو صافي الدخل على حسبه يفع ترتيب المواطنين، غير أن اليونانيين لم يعرفوا أبداً نظام الضرائب المنتظمة الثابتة.

في السياسة لأن يكون للأولين أكثر من الآخرين. فإنما هو في الألعاب الرياضية أن تقدر هذه الفروق حق قدرها. وهاهنا لا ينبغي بالضرورة أن يوضع في الموازنة إلا الأشياء التي تدخل بنصيب في تكوين الدولة. من أجل ذلك حق أن يؤتى امتياز خاص لشرف المولد وللحرية وللثروة لأن الأفراد الأحرار والمواطنين الذين يملكون النصاب القانوني هم أعضاء الدولة. ولن تكون دولة قط إذا كان الكل فقراء إلا إذا كان الكل أرقاء.

٦ ـ لكن لا بد من أن يضاف إلى هذه العناصر الأولى عنصران آخران: العدل والكفاية الحربية اللذان لا يمكن أن تستغني عنهما الدولة لأنه إذا كانت تلك العناصر ضرورية في تأليف الدولة فالآخران ضروريان لرغدها. كل هذه العناصر أو على الأقل أكثرها يمكن أن تتنازع بحق شرف تكوين المدينة. لكن على الأخص كما قلته آنفاً وأكرره إنما هو إلى العلم وإلى الفضيلة تسند سعادتها.

٧ ـ [1] أكثر من ذلك بما أن المساواة واللامساواة التامتين هما ظالمتان بين أفراد ليسو متساوين عموماً أو لا متساوين فيما بينهم إلا في نقطة واحدة فجميع الحكومات التي فيها المساواة واللامساواة قارتان على قواعد من هذا القبيل حكومات فاسدة بالضرورة. وقد قلنا أيضاً فيما مر أن جميع المواطنين محقون في أن يحسبوا لهم حقوقاً ولكنهم جميعاً مخطئون في أن يحسبوا لهم حقوقاً مطلقة: الأغنياء بأنهم يملكون نصيباً عظيماً من الأرض المشتركة للمدينة وأن لهم عادة حساباً أكبر في المعاوضات التجارية، والأشراف والرجال الأحرار، وهما طبقتان متجاورتان، بأن الشريف هو أشد مواطنة حقيقة من السفلة، وأن النبل مقدر تقديراً في جميع الشعوب، وفوق ذلك بأن الذراري الفاضلة يجب في ظاهر الأمر أن يكون لها فضائل أجدادها، لأن الشرف ليس إلا أهلية للسلالة.

---

(١) الأشراف والرجال الأحرار. يرى ها هنا الفرق بينا بين هاتين الكلمتين (ك١، ب٢، ف١٧).

٨ ـ وفي الحق أن الفضيلة على رأينا لها أن ترفع الصوت بحق أيضاً. فالفضيلة الاجتماعية هي العدل وكل الأخريات لا تجيء بالضرورة إلا نتائج لها. وأخيراً فللأكثرية أيضاً مطالب تعارض بها مطالب الأقلية، لأن الأكثرية، مأخوذة في مجموعها هي أقوى وأغنى وأحسن من العدد القليل.

٩ ـ [١] فلنفرض في دولة واحدة اجتمع فيها أفراد ممتازون، أشراف وأغنياء من ناحية ومن الناحية الأخرى كثرة لها أن تؤتي حقوقاً سياسية، أيمكن السؤال بلا تردد إلى من تسند السيادة؟ أم الشك لا يزال ممكناً؟ في كل واحد من الدساتير التي عددناها فيما مر مسألة معرفة من له الولاية لا يمكن أن تكون مسألة ما دام الفرق بين أولي الولاية يرتكز بالضبط على مسألة السيد. فها هنا السيادة للأغنياء وهناك للمواطنين الممتازين وهلم جراً. فلننظر مع ذلك ماذا يمكن عمله متى كانت كل الأوضاع المختلفة تلتقي معاً في المدينة.

١٠ ـ بفرض أن أقلية الأخيار ضعيفة للغاية فماذا يمكن أن يقنن في حقها؟ أينظر إلى أنها مهما كانت ضعيفة تستطيع أن تكفي لحكم الدولة أو أن تكون هي وحدها مدينة تامة؟ لكن حينئذ يجيء اعتراض هو حق على السواء ضد كل المطالبين بالسلطة السياسية وهو يسقط فيما يظهر أدلة أولئك الذين يطالبون بالسلطة باعتبارها حقاً لثروتهم وأولئك الذين يطالبون بها بأنها حق لمولدهم. فباتباع المبدأ الذي يدعونه لأنفسهم يجب أن تسند السيادة المطالب بها إلى الفرد الذي يكون وحده أغنى من الكل مجتمعين. كذلك الأشرف بمولده يفضل جميع أولئك الذين لا يتحدون إلا بحريتهم.

١١ ـ كذلك هذا الاعتراض عينه قائم ضد الأرستقراطية التي تؤسس على الفضيلة. لأنه إذا كان المواطن الفلاني أكبر فضلاً من جميع أعضاء الحكومة الذين هم أنفسهم أناس محترمون جداً فالمبدأ عينه يؤتيه السيادة. كذلك

---

(١) فيما مر. راجع فيما سبق التقسيم النظري للثلاث حكومات: ب٥، ف٣ و٥.

الاعتراض نفسه أيضاً ضد سيادة الكثرة المؤسسة على تفوق القوة بالنسبة للأقلية لأنه إذا كان فرد بالمصادفة أو بعض أفراد أقل عدداً مع ذلك من الكثرة هم أقوى منها فهم أولى بالسيادة.

١٢ ـ كل هذا يثبت جلياً، فيما يظهر، أنه ليس عدل تام في أية واحدة من الميزات التي باسمها يطالب كل لنفسه بالسلطان وباستعباد الآخرين. فإن الكثرة تستطيع أن تدفع مطالب أولئك الذين يطالبون بالسلطة اعتماداً على أهليتهم أو على ثروتهم وتقدم لذلك أسباباً مقنعة. لا شيء يمنع في الواقع أن تكون أغنى وأفضل من الأقلية لا فرادى بل بجمعها. وهذا نفسه يدفع اعتراضاً يقدم ويكرر غالباً على أنه خطير للغاية: يتساءل هل في الحالة التي فرضناها يجب على الشارع الذي يريد أن يشرع قوانين عادلة أن ينظر إلى منفعة المواطنين الممتازين. العدل هنا إنما هو المساواة، ومساواة العدل هذه ترد إلى المنفعة العامة للدولة بقدر ما ترد إلى المنفعة الفردية للمواطنين. والمواطن على العموم هو الفرد الذي له نصيب في السلطة وفي الطاعة العامتين، بما أن مركز المواطن متغير تبعاً للدستور. وفي الجمهورية الفاضلة إنما الفرد هو الذي يستطيع ويريد طوعاً ان يطيع وان يأمر دواليك تبعاً لقواعد الفضيلة.

الباب الثامن

استثناء من مبدأ المساواة لمنفعة الرجل الاعلى: أصل التغريب وتبريره. التغريب في الحكومات من كل نوع غير ممكن في المدينة الفاضلة. الدولة يجب أن تخضع للرجل الأعلى. تعظيم العبقرية

١ ـ [١] إذا كان في الدولة فرد أو عدة أفراد وهم مع ذلك أقل عدداً من أن يؤلفوا وحدهم فيما بينهم مدينة تامة، لهم من رفعة الأهلية ما لا يجوز أن توازن به أهلية سائر المواطنين جميعاً، وكان النفوذ السياسي لذلك الشخص الفريد أو لأولئك الأشخاص أكبر من أن يقاس إليه. فأولئك الرجال لا يمكن أن ينطووا في جملة المدينة. إنه يكون من الإهانة أن يزدوا إلى المساواة العامة متى كانت أهليتهم وأهميتهم السياسية تضعهم فوق المقارنة تماماً. أمثال هؤلاء الأشخاص يجوز أن يقال عليهم إنهم آلهة بين الناس.

٢ ـ [٢] وهاك دليل جديد على أن القانون لا ينبغي ضرورة أن يطبق إلا على

---

(١) في الدولة فرد. فهم بعض المؤلفين من هذه الفقرة أن أرسطو كان نصيراً للطغيان. وهذا ضلال يدفعه هذا المؤلف برمته متى أحسنت قراءته. فإن أرسطو ها هنا يحتفظ باستثناء للعبقري. وفي هذا توافق البشرية جميعاً رأي الفيلسوف الذي شد ما يعرفها حق المعرفة. فإن البشرية قد خضعت طواعية لقيصر وكرومويل ونابليون، فهي تجيز الاغتصاب للعبقري وقد أفادت من هذه الإجازة. ولم يقل أرسطو شيئاً غير ذلك. راجع فيما يلي في هذا الباب: ف٨ وفي ب١١: ف١٢، في ك٤، ب٨: ف١.

وإنني أرد القارئ إلى المقدمة حيث نوقشت هذه التهم التي هي ظالمة فيما أرى. على أن أفلاطون قد قرر من قبل تلميذه ما يشبه هذه النظريات. راجع السياسي ص٤٥٥ من ترجمة كوزان.

(٢) أنتيستين. هو أتيني تلميذ سقراط «لما طالب الأرانب بالمساواة بين الحيوانات قالت لها الأسود:=

أفراد متساوين بالمولد وبالملكات. غير أن القانون لم يشرع قط لهؤلاء الناس الأفذاذ. إنهم هم أنفسهم القانون. ومن السخرية أن يحاول إخضاعهم للدستور، لأنهم يستطيعون أن يجيبوا على ذلك بما أجاب به الأسود على القرار الذي قررته جمعية الأرانب في أمر المساواة العامة للحيوانات على ما حكاه أنتيستين. وهذا هو أصل التغريب في الدول الديمقراطية التي هي أحرص الدول على أن تظهر بمظهر المساواة. فمتى فضل مواطن في مرأى النظر جميع المواطنين الآخرين بالثروة أو بكثرة الأنصار أو بأية ميزة أخرى سياسية جاءه حكم النفي لمدة تختلف في طولها قلة أو كثرة.

٣ ـ [1] وفي الأساطير لم يكن لدى أصحاب السفينة (الأرغونوت) أي سبب آخر يحملهم على أن يتركوا هرقلس. فإن السفينة أرغو لا تريد أن تحمله لأنه أثقل كثيراً من سائر رفاقه. من أجل ذلك يخطئ من يلوم على وجه الإطلاق الطغيان ويزري على النصيحة التي أسداها بيريندر إلى طرازيبول: فإنه اقتصر في إجابة الذي كان قد جاء ليسأله النصح على أن يسوي كمية من السنابل بأن يقصف السنابل التي تفوق الأخر طولاً. فلم يفهم الرسول شيئاً من علة هذا الفعل، لكن طرازيبول حينما أخبر به فهم حق الفهم أنه يجب عليه أن يتخلص من المواطنين الأقوياء.

٤ ـ [2] هذا الإجراء ليس نافعاً للطغاة فحسب، فإنهم ليسوا هم وحدهم

= ينبغي أن تؤيد أمثال هذه المزاعم بمخالب كمخالبنا وأنياب كأنيابنا» راجع إيزوب الكورابي ص٢٢٥.

(١) أرغو. في محاذاة أفيتي في تساليا تكلمت هذه السفينة العجيبة وصرحت بأنها لا تستطيع أن تحمل هرقلس لثقل وزنه. راجع أبللودور: ك١، ب٩، ف١٩. وشول من أفلليوس البيت ١٢٠١ من الأغنية الأولى ـ بيرندر. يذكر أرسطو بهذا الحادث في ك٨، ب٨، ف٧، ويزعم هيرودوت خلافاً لذلك أن طرازيبول هو الذي أسدى هذه النصيحة الرمزية إلى بيريندر راجع تربسيخور: ب٩٢. في أمر بيرندر راجع: ك٨، ب٩، ف٢، و٢٢. وقد كان طرازيبول طاغية لملطية نحو السنة ٦٠٠ ق. م.

(٢) سلوك الأثينيين. يرى في تاريخ طوسيديد عشرون مثلاً على قسوة الأثينيين في سلوكهم مع =

الذين يستخدمونه، بل هو يستخدم بنجاح في الأوليغرشيات وفي الديمقراطيات. إن التغريب بسبب التفوق يكاد ينتج فيها النتائج أنفسها فإنه يقف بالأبعاد قوة الأعيان الذين يحكم به عليهم.

يطبق هذا المبدأ السياسي على دول وعلى شعوب بأسرها إذا كان هذا مقدوراً عليه. يرى ذلك في سلوك الأثينيين نحو السميين والشيوزيين واللسبيين. فمنذ أن تأيد سلطانهم لم يلبثوا أن أضعفوا رعاياهم على رغم المعاهدات. وملك الفرس[1] قد عاقب أكثر من مرة الميديين والبابليين وشعوباً أخر لا يزالون يعتزون بذكريات سلطانهم العتيق.

٥ ـ هذه المسألة تهم جميع الحكومات بلا استثناء حتى الصالحات منها. الحكومات الفاسدة تستخدم هذه الوسائل لمنفعة شخصية، ولكن هذه الوسائل تستخدم على السواء في الحكومة المؤسسة على المنفعة العامة يمكن أن يوضح هذا الاستدلال بمقارنة مستعارة من العلوم الأخرى ومن الفنون الأخرى. الرسام لا يدع البتة في لوحه رِجْلاً تزيد على النسب المعينة للأجزاء الأخرى للصورة ولو كانت هذه الرِجْلُ أجمل من سائر الأعضاء. والسفان لا يقبل كذلك دفة أو أية قطعة أخرى من قطع السفينة إذا كانت غير متناسبة مع غيرها، ورئيس جوقة الموسيقى لا يقبل في مجمع النغم صوتاً أقوى ولا أجمل من الأصوات التي تؤلف موسيقى الجوقة.

٦ ـ وإذاً فلا شيء يمنع الملوك من أن يلفوا أنفسهم على وفاق مع الممالك التي يلون أمورها إذا كانوا في الواقع لا يلجأون إلى هذا التغريب إلا إذا كان الاحتفاظ بسلطانهم الخاص هو في منفعة الدولة.

= حلفائهم. ينبغي أن يراجع على الخصوص ما يختص بمبتلين في ذلك الكتاب: ك٣، ب٣٦ وما بعده.

(١) ملك الفرس. راجع هيرودوت فيما يتعلق بثورة البابليين والمديين على دارا وما أنزله بهم من العقوبات.

على هذا فمبادئ التغريب الذي يصيب أولى الأقدار العليا المعترف بها ليست مجردة عن كل عدالة سياسية. لا شك في أن الأمر المفضل هو أن المدينة، يفضل وضع الشارع في بادئ الأمر، يجوز أن تستغني عن هذا الدواء. لكن إذا كان الشارع قد تلقى عن غيره دفة الدولة فيمكنه عند الحاجة أن يلجأ إلى هذه الوسيلة من وسائل الإيضاح. على أن هذه الوسيلة لم تستعمل إلى الآن على هذا النحو من الاستعمال: فإنه لم يُعْنَ أقل عناية في وسيلة التغريب بالمنفعة الحقة للجمهورية بل العامل فيها هو روح الحزبية.

وفي الحكومات الفاسدة يكون استخدام التغريب للمنفعة الخاصة من العدل بموضع غير أنه ليس البتة من العدل المطلق.

٧ ـ في المدينة الفاضلة تكون المسألة في غاية الصعوبة. فإن التفوق في أي أمر آخر غير الأهلية كالثروة أو النفوذ ليس موضعاً للحيرة، لكن ما العمل في أمر التفوق في الأهلية؟ حق إنه لا يقال أنه ينبغي أن ينفي أو يطرد المواطن الذي يمتاز بالكفاية. كذلك لا يزعم أن يرد هذا المواطن إلى الطاعة لأن المطالبة بالاشتراك في السلطة تقتضي أن يكون «للمشتري» نفسه سيد. فالأمر الوحيد الذي يجب طبعاً على جميع المواطنين أن يختاروه فيما يظهر هو أن يخضعوا طواعية لهذا الرجل العظيم وأن يتخذوه ملكاً عليهم طوال حياته.

الباب التاسع

نظرية الملوكية. فائدة هذا الشكل للحكومة أو أخطاره. خمسة أنواع مختلفة للملوكية التي يجب أن تكون شرعية دائماً. النوع الأول لا يكاد يكون إلا قيادة مدى الحياة. الثانية ملوكية بعض الشعوب المتوحشة وهو يقرب من الطغيان بسلطاته غير المحددة. الثالث يشمل الطغيانات الاختيارية التي يرضاها الشعب إلى أجل طويل أو قصير. والرابع هو ملوكية أزمان البطولة وهو السيادة المطلقة في الحرب وفي القضايا من كل نوع. والخامس هو النوع الذي فيه يكون للملك ولاية السلطان جميعاً ويكون على وجه التقريب كما يملك رب العائلة كل شيء فيها.

١ ـ تفضي بنا الإيضاحات السابقة إلى دراسة الملوكية التي رتبناها ضمن الحكومات الصالحة. هل ينبغي أو لا ينبغي في المدينة أو الدولة حسنة التكوين أن يكون في منفعة الدولة أن يليها ملك؟ ألا توجد حكومة أفضل من هذه الحكومة التي إذا كانت نافعة لبعض الشعوب يجوز ألا تكون نافعة لشعوب كثيرة أخرى؟ تلك هي المسائل التي علينا بحثها. لكن لنبحث بادئ الأمر هل الملوكية بسيطة، أو هل هي لا تنقسم إلى أنواع مختلفة؟

٢ ـ [(١)] من الميسور أن يعترف بتعددها وبأن اختصاصاتها ليست متماثلة في جميع الدول. فالملوكية في حكومة اسبرتة هي أدخلها في باب الشرعية فيما يظهر ولكنها ليست مطلقة السيادة. فالملك يتصرف تصرفاً تاماً في شيئين اثنين فقط: في الشؤون العسكرية التي يديرها حينما يكون خارجاً عن حدود المملكة والشؤون الدينية. فالملوكية على هذا المعنى ليست في الحق إلا قيادة ثابتة

---

(١) أدخلها في باب الشرعية. أو بعبارة أخرى الملوكية الدستورية. راجع ما سبلي: ب١١، ف١.

أسندت إليها السلطات العليا. فليس لها البتة حق الحياة والموت إلا في حالة واحدة كان يحتفظ بها القدماء في التجريدات العسكرية، وإذ يستجر القتال. نأخذ ذلك عن هوميروس، فإن أغاممنون عند المداولة كان يصبر على احتمال الزرابة، لكن حينما يتحرك الجيش للقاء العدو كانت سلطته تتمشى إلى حد حق الموت ويستطيع أن يجهر:

من أجده حينئذ[1] على مقربة من سفننا ألقي به جزاء جبنه إلى الكلاب وعتاق الطير لأن لي الحق في القتل.

٣ ـ هذا النوع الأول من الملوكية ليس إذاً إلا قيادة مدى الحياة، على أنها يمكن أن تكون تارة بالوراثة وتارة بالانتخاب.

بعد هذا أضع نوعاً آخر من الملوكية وهو الذي يوجد مقرراً عند بعض الشعوب المتوحشة. لهذه الملوكية على العموم السلطات عينها التي للطغيان تقريباً ولو أنها شرعية ووراثية. إن شعوباً يدفعها روح طبيعي من العبودية وهي استعداد أبرز بروزاً عند المتوحشين منه عند الإغريق وفي الآسيويين منه عند الأوروبيين، إن هذه الشعوب تطيق نير الاستبداد بلا مشقة وبلا تذمر. من أجل ذلك كانت الملوكيات التي تبهظ تلك الشعوب حكومات طغاة، ولو أنها كانت تقوم على قواعد متينة من القانون ومن الوراثة.

٤ ـ ومن أجل ذلك أيضاً كان الحرس الذي يحف بهؤلاء الملوك ملوكياً حقاً، لا حرساً كحرس الطغاة، إنما هم المواطنون المسلحون الذين يقومون على أمن الملك. أما الطاغية فإنه لا يأمن على سلامته إلا الأجانب. ذلك بأن الطاعة هناك قانونية وإرادية، وأما هنا فهي طاعة قهرية. أولئك حرسهم من المواطنين والآخرون حرسهم ضد المواطنين.

---

(١) من أجده حينئذ هذه الأبيات من الإلياذة: ب٢، وب١٥ لأن لي الحق في القتل. أول هذه الأبيات لا يوجد الآن في قصائد هوميروس. ومعلوم أنها قد تطرق إليها التحريف مرات بعد عهد أرسطو. راجع: ك٥، ب٢ من هذا الكتاب.

٥ ـ [1] بعد هذين النوعين من الملوكيات يجيء نوع ثالث توجد أمثلته عند الإغريق القدماء ويسمى «أسمينسي». وتلك أولى بها أن تكون طغياناً بالانتخاب تتميز عن ملوكية المتوحشين لا بأنها ليس شرعية بل بأنها ليست وراثية وحسب. فإن الملوك فيها كانوا يتلقون سلطانهم تارة لمدى الحياة وتارة لزمن ما أو لحادث معين. وعلى هذا النحو انتخبت ميتلين فيتاكوس لأجل أن تدفع المنفيين الذين كان يترأسهما أنتيمنيد وألسي الشاعر.

٦ ـ [2] يخبرنا ألسي في بعض نقداته أن فيتاكوس قد رفع به إلى مركز الطاغية، ويعيب على مواطنيه «أنهم اتخذوا فيتاكوس، عدو بلده، طاغية لهذه المدينة التي لا تشعر بوطأة مصائبها ولا بثقل عارها والتي لم توفّ قاتله حقه من الثناء». هذه الأسمينسي القديمة أو الحالية تدلي إلى الطغيان بالسلطات الطغيانية التي تقبلوها كما تدلي إلى الملوكية بالانتخاب الحر الذي خلقها.

٧ ـ [3] النوع الرابع من الملوكية هو ملوكية أزمان البطولة المرضية من قبل المواطنين الوراثية بالقانون. إن مؤسسي هذه الملوكيات ذوات الأيدي على الشعوب سواء أكان ذلك بواسطة تبصيرهم بالفنون أم بقيادتهم إلى النصر بأن جمعوا شملهم وفتحوا لهم مستعمرات قد عينوا ملوكاً اعترافاً بفضلهم وورثوا السلطان أبناءهم. هؤلاء الملوك كانت لهم القيادة العليا في الحرب وكانوا يقومون. بتقريب القرابين إذ يكون حضور الكهنة غير ضروري. وزيادة على هذين الاختصاصين كانوا يحكمون نهائياً في جميع القضايا، إما من دون يمين وإما أن يقسموا اليمين. وكانت صيغة اليمين تنحصر في أن يرفع الصولجان في الهواء.

---

(١) أسمينسي. يشبه دينيس الهليكرناسي ملوكهم بالدكتاتوريين الرومانيين. آخر ك٦ من كتاب الآثار الرومانية.

(٢) فيتاكوس. هو طاغية ميتلين وهو أحد الحكماء السبعة في إغريقيا نحو: ٦٠٠ ق.م.

(٣) القيادة العليا في الحرب. تلك هي الملوكية عند هوميروس. ـ برفع الصولجان في الهواء. نرى أمثلة من هذا القبيل في إلياذة هوميروس. في النشيدين ٧ و١٠.

٨ ـ في الأزمان الغابرة كانت سلطة هؤلاء الملوك تشمل كل الشؤون السياسية في الداخل وفي الخارج بلا استثناء، ولكن بعد ذلك بكثير ردت هذه الملوكية في كل مكان تقريباً إلى رياسة القرابين إما بتخلي الملوك من تلقاء أنفسهم وإما باقتضاء الشعوب. وحينما كانت الملوكية لا تزال تستحق هذا الاسم لم تكن إلا بقيادة الجيوش خارج أرض الدولة.

٩ ـ وإذاً فقد عرفنا أربعة أضرب للملوكية أحدها ملوكية أزمان البطولة المختارة اختياراً حراً لكنه محدود بوظائف القائد والقاضي والكاهن. والثاني ملوكية المتوحشين وهي استبدادية ووراثية بالقانون. والثالث تلك التي تسمى أسمينسي وهي طغيان بالانتخاب. والرابع ملوكية اسبرتة التي ليست في الحقيقة إلا قيادة وراثية أبداً في سلالة. هذه الملوكيات الأربع متميز بعضها عن بعض على النحو الذي ذكرناه.

١٠ ـ وهناك نوع خامس فيه ينصرف الرئيس في كل شيء كما تتصرف في وطن آخر الأمة بأسرها، أي الدولة، في الشيء العام. هذه الملوكية لها وجوه شبه كبير بالسلطة العائلية: فكما أن سلطة الأب هي ضرب من الملوكية على العائلة كذلك الملوكية التي نتكلم عليها هنا هي إدارة عائلية مطبقة على مدينة بل على واحدة أو عدة من الأمم.

الباب العاشر

تبع نظرية الملوكية. الخمسة الأنواع يمكن ردها إلى اثنين أصليين ـ في الملوكية المطلقة. هل الخير أن تجعل الولاية لفرد واحد أو إلى قوانين يسنها مواطنون مستنيرون أشراف؟ البراهين للملوكية وعليها. الأرستقراطية أفضل منها بكثير: الأسباب التي أدت إلى إنشاء الملوكية ثم التي أدت إلى خرابها ـ وراثة الملوكية ليست مقبولة ـ القوة التي هي تحت تصرف الملوكية.

١ ـ ليس لنا في حقيقة الأمر أن نعتبر إلا شكلين من الملوكية: الخامس الذي تكلمنا عليه آنفاً مولوكية لقدمونيا. أما الأخر فإنها دائرة بين هذين الطرفين وأنها إما محدودة السلطات أكثر من الملوكية المطلقة وإما أوسع سلطاناً من ملوكية اسبرتة.

٢ ـ فنحن نقتصر حينئذ على النقطتين الآتيتين: الأولى هل هو نافع للدولة أو ضار بها أن يكون قائدها دائماً أبداً سواء أكان وارثاً أم منتخباً؟ والثانية أنافع هو أم ضار بالدولة أن يكون لها سيد مطلق؟

٣ ـ [1] مسألة القيادة من هذا القبيل أولى بها أن تكون موضوع قوانين منظمة من أن تكون من الدستور ما دام كل الدساتير يمكن أن يقبلها على سواء. وحينئذ لست أقف البتة عند ملوكية اسبرتة. أما النوع الأخر من الملوكية فإنه يؤلف نوعاً من الدستور على حدة. وسأعنى به على وجه خاص، وسأستقري كل المسائل التي يمكن أن تتفرع منه.

---

(١) لست أقف البتة عند مشكلة اسبرتة. إذا لا يرى أرسطو ملوكية حقيقية إلا الملوكية المطلقة. وهذا هو أيضاً راي هبز. راجع أمبريوم: ب٧، ف١٣، وراجع ما سبلي: ب١١، ف١.

٤ ـ [١] فالنقطة الأولى من هذا البحث هي أن يعرف هل الأفضل جعل الولاية فرد فاضل أو تركها إلى قوانين قيمة؟ أنصار الملوكية الذين يجدونها مصدر خير سيدعون بلا أي شك أن القانون، بما أنه لا ينص البتة إلا بطريقة عامة، لا يستطيع أن يقدر كل الأحوال العارضة، وأن من الخرف أن يراد إخضاع علم أياً كان تحت سلطان حرف ميت مثل قانون مصر هذا الذي لا يسمح للأطباء أن يبدأوا علاجهم إلا بعد اليوم الرابع من المرض ويضعهم تحت المسؤولية إذا هم طببوا قبل ذلك الميعاد. وإذا يكون من البديهي أن الحرف والقانون لا يمكن أبداً لهذه الأسباب نفسها أن ينظما حكومة طيبة. لكن بدياً هذه الصورة للنصوص العامة هي ضرورية لجميع أولئك الذين يحكمون، وأن استخدامها أحكم حقاً في طبع خلو من الشهوات كلها منه في طبع خاضع لا بفطرته. القانون خلو من الشهوة وكل نفس إنسانية هي على عكس ذلك شهوية بالضرورة.

٥ ـ لكن قد يقال إن الملك سيكون أقدر من القانون في الأحوال الخاصة. وحينئذ يكون بالبداهة مقبولاً أنه في الوقت الذي يكون فيه مقنناً توجد أيضاً قوانين تنقطع سيادتها حيث تسكت وتكون حيث تتكلم. في كل الأحوال حيث لا يستطيع القانون أن يحكم البتة أو لا يمكن أن يحكم حكماً عادلاً أفيسلم الأمر إلى سلطة فرد أرقى من الآخرين أم إلى سلطة الأكثرية؟ في الواقع أن الأكثرية اليوم تحكم وتتداول وتنتخب في الجمعيات العامة وكل مراسيمها تقع على حالات خاصة. وكل واحد من أعضائها مأخوذاً على حدة ربما كان أدنى إذا عودل بالفرد الذي تكلمت عليه آنفاً، غير أن الدولة تتألف من تلك الأكثرية والمائدة التي فيها يقدم كل واحد حصة هي دائماً أتم مما تكونه المائدة المنفردة لأحد الطاعمين. هذا هو الذي يجعل الجماعة، في أكثر الأحوال، أعدل قضاء من فرد أياً كان.

٦ ـ أضف إلى هذا أنه كما أن كمية عظيمة هي دائماً أقل قابلية للفساد كما هو

---

(١) قانون مصر هذا. يتحدث هيرودوت في أوترفه ب٨٤ وديودور الصقلي (ك١) عن تلك القوانين المصرية الخاصة بالطب.

الشأن في مثل كمية من الماء فالأكثرية أعسر فساداً من الأقلية. حينما يكون الفرد خاضعاً للغضب أو لأية شهوة أخرى فهو قمن بالضرورة أن يخطئ في الحكم. غير أنه يكون من العسر بمكان في الحالة عينها أن تكون الأكثرية بجمعها في حالة غضب أو أن تنخدع. ومع ذلك فلتتخذ لفيفاً من الناس الأحرار لا ينحرفون عن القانون إلا حيث يكون بالضرورة مخطئاً. ومع أن الأمر لا يكون هيناً في عدد كثير من الناس فإنني أستطيع أن أفرض مع ذلك أن الكثرة فيها تتألف من أناس فضلاء من حيث هم أفراد ومن حيث هم مواطنون. وإذاً فإنني أتساءل أيكون الفرد الواحد أشد نزاهة أم هذه الكثرة هي النزيهة؟ أو بالأولى أليس الرجحان في جانب الكثرة بالبداهة؟ لكن قد يقال إن الأكثرية يمكن أن تثور في حين أن الفرد لا يستطيع ذلك. وحينئذ ينسى أننا قدرنا لجميع أعضاء الكثرة من الفضيلة ما لذلك الفرد الوحيد.

٧ ـ وإذا سميت أرستقراطية إذا حكومة عدة مواطنين فضلاء وملوكية حكومة الفرد فالأرستقراطية على التحقيق تكون أفضل للدول من الملوكية سواء أكانت سلطتها مع ذلك مطلقة أم لم تكن بشرط أن تتألف من أفراد كلهم فضلاء. وإذا كان أجدادنا قد خضعوا لملوك فذلك ربما كان لأنه كان من النادر جداً وقتئذ وجود رجال أعلين وعلى الخصوص في دول صغيرة كدول ذلك الزمان، أو أنهم لم يجعلوا عليهم ملوكاً إلا لمحض الاعتراف بالجميل اعترافاً يشهد لآبائنا. حينما شملت الدولة عدة مواطنين متساوين في الأهلية الممتازة لم تكن لتطلق الملوكية بعد زمناً طويلاً، فبحث عن شكل حكومة يمكن أن يكون السلطان فيها مشتركاً وأنشئت الجمهورية.

٨ ـ وقد أفضى الفساد إلى تبذيرات عامة وخلق على الراجح، بسبب التقدير الخاص الذي يسبغ على المال، أوليغرشيات انقلبت بادئ الأمر طغيانات كما انقلبت الطغيانات سراعاً ديماغوجياً. وإن حرص الحاكمين المخزي المؤدي بلا انقطاع إلى نقص عددهم قد قوى الجماعات اللاتي استطاعت بعد قليل أن تقلب

الاضطهاد رأساً على عقب وأن تضع يدها على الولاية نفسها. ثم بعد ذلك كاد نمو الدول لا يسمح باتخاذ شكل آخر للحكومة سوى الديمقراطية.

٩ ـ [(١)] غير أننا نسائل أولئك الذين يشيدون بفضل الملوكية أي حظ يريدون أن يجعلوه لأولاد الملوك؟ أيكون أن هؤلاء يجب أن يملكوا هم أيضاً بالمصادفة؟ وفي الحق إذا كانوا كما قد رأى الناس في كثير منهم فإن هذه الوراثة ستكون جد مشؤومة. لكن قد يقال إن الملك يكون صاحب القول في ألا ينقل السلطان إلى ذريته. أما الثقة هنا فهي عسيرة جداً، والوضع مؤذن بالانزلاق، وهذه النزاهة تقتضي بطولة فوق طوق القلب الإنساني.

١٠ ـ نتساءل أيضاً هل الملك الذي يزعم أن يسود ينبغي له تصريف السلطة أن يكون تحت تصرفه قوة مسلحة قادرة على إكراه العاصين على الطاعة؟ أو كيف يستطيع أن يثبت سلطانه؟ فحتى مع افتراض أنه يقوم بالولاية وفقاً للقوانين وألا يستبدل بها تحكمه الشخصي فهل يكون من اللازم أيضاً أن يتصرف في قوة ما لحماية القوانين أنفسها؟ الحق أنه في أمر الملك القانوني إلى هذا الحد، المسألة سرعان ما يمكن حلها: يجب حقاً أن تكون له قوة مسلحة. وهذه القوة المسلحة ينبغي أن تقدر تقديراً على وجه يجعله أقوى من كل فرد على حدة أو من عدد من المواطنين مجتمعين، وعلى وجه يجعله دائماً أضعف من المجموع. وعلى التنسيب كان أجدادنا يرتبون الحراس الذين يرضونهم حينما يضعون الدولة في يدي رئيس كانوا يسمونه أسمينت أو في يدي طاغية. وعلى هذه القاعدة، حينما طلب دينيس حراساً نصح سرقوسي في جمعية الأمة بأن يؤتى إياهم.

---

(١) لأولاد الملوك. حاول كثير من المؤلفين أن يثبتوا أن أرسطو كان نصير الحكومة الفرد وهذا المعنى يناقض تماماً جميع نظرياته. غير أن هؤلاء المؤلفين كان يجب عليهم على الأقل أن يضيفوا إلى ذلك أنه لم يكن نصيراً للوراثة في حكومة الفرد. فالواقع أنه يتعذر أن يوجد نص مضاد لمبدأ الوراثة أبين من هذا النص. راجع ك٨، ب٨، ف٢٣. وقد استشهد الإمبراطور جوليان في خطابه لثيمستيوس بهذا المعنى الذي يقول إنه استخرجه من «المؤلفات السياسية لأرسطو» وهذا الشاهد الذي ذكره يشمل كل هذه الفقرة التاسعة.. . شاهداً آخر في ب١١، ف٢، ذكره جوليان.

الباب الحادي عشر

تبع نظرية الملوكية المطلقة. سيادة القانون. مع أن القانون ينص دائماً بوجه عام فإنه خير من السلطة التحكمية لفرد. الأتباع الذين يجب أن يختص بهم الملك ليستطيع أن يصرف السلطان: البغض العام للملوكية المطلقة. الاستثناء الذي يقرر في حق العبقري. ختام نظرية الملوكية

١ ـ [١] الموضوع يحدونا الآن إلى الملوكية التي فيها الملك يعمل على حساب مشيئته، وسندرسه هنا. أكرر أنه لا واحدة من الملوكيات المقول عليها أنها شرعية تكون نوعاً خاصاً من الحكومة ما دام يمكن في كل مكان إنشاء قيادة ثابتة في الديمقراطية كما في الأرستقراطية على سواء. في غالب الأمر الإدارة الحربية مسلمة إلى فرد واحد. وفي إيفيد من وفي أوبنت ولاية من هذا القبيل حيث سلطات الرئيس الأعلى هي مع ذلك أقل بسطة.

٢ ـ [٢] أما ما تسمى الملوكية المطلقة أي التي يحكمها رجل واحد على حسب مشيئته على وجه السيادة فإن كثيراً من الناس يرتأون أن طبيعة الأشياء

---

(١) نوعاً خاصاً من الحكومة. يستند دبج وفلمر وآخرون من الملوكيين الانكليز إلى هذه الفقرة ليرفضوا كل ملوكية معتدلة وليؤدوا الملوكية المطابقة. وقد استشهد الإمبراطور جوليان أيضاً بهذه الفقرة ـ أفد من راجع ك٢، ب٤، ف١٣. وفيما سوف يجيء: ك٨، ب١، ف٦، أوبنت مدينة في لقريدا.

(٢) الملوكية المطلقة. يستشهد أيضاً جوليان بهذه الفقرة ويقرها وفي هذا قد فنى الامبراطور في الفيلسوف فإنه حين كان يفسر أرسطو كان سيداً مطلقاً للأمبراطورية الرومانية (راجع جوليان، ج١، ص٣٦٠). وراجع ب١٠، ف٩ وما سيلي: في هذا.

نفسها ترفض هذا السلطان لفرد واحد على المواطنين أجمعين ما دامت الدولة ليست إلا جمعية من أفراد متساوين وأنه يجب بين موجودات متساوية أن تكون الاختصاصات والحقوق متماثلة بالضرورة. وإذا كان مضراً مادياً أن تعطى أغذية متساوية وثياب متساوية مختلفة البنية والقامة فالشبه ليس بأقل من ذلك تأثيراً في الحقوق السياسية. وبالعكس عدم المساواة بين المتساوين ليس أقل من ذلك سفهاً.

٣ ـ إذا يكون من العدل أن تتساوى أنصباء كل واحد من الامرة والطاعة، على التداول، لأن هذا هو الذي يؤتيه القانون والقانون إنما هو الدستور. وحينئذ يلزم تفضيل سيادة القانون على سيادة أحد المواطنين، وعلى هذه القاعدة عينها إذا كان يجب جعل الولاية لعدة من المواطنين ينبغي ألا يتخذوا إلا حواساً للقانون وخداماً، لأنه إذا كان وجود الولايات شيئاً لا مناص منه فيكون من الظلم أن يؤتى رجل واحد ولاية عليا من دون أولئك الذين يساوونه.

٤ ـ [1] وعلى رغم ما قيل في ذلك فإنه حيث يكون القانون عاجزاً فإن فرداً واحداً لن يكون أبداً أقدر منه: إن قانوناً عرف أن يبصر الحكام يمكن أن يفوض إلى حسن ذوقهم وعدالتهم الحكم في كل الحالات التي يسكت عنها وتنظيمها. بل أكثر من هذا إنه يخولهم حق إصلاح أخطائه متى دلت التجربة على وجه الصلاح الممكن. على هذا إذا حينما تطلب السيادة للقانون فإنما يطلب سيادة الإنسان والبهيمة لأن جواذب الغريزة وشهوات القلب تفسد الناس حتى أحاسنهم متى كان لهم السلطان. أما القانون فإنما هو العقل مجرد عن عماية الشهوات.

٥ ـ وإن المثل الذي استعير آنفاً من العلوم ليس منتجاً فيما يظهر. فإن من الخطر في الطب اتباع قواعد مكتوبة والخير في أن يثق المرء بالأطباء المجربين.

---

(١) سيادة القانون. يستشهد جوليان أيضاً بهذه الفقرة (ج١، ص٣٦٠).

وأن طبيباً لن تفضي به الصداقة إلى أن يعطي وصفة غير معقولة، وغاية ما في الأمر أن يتجه نظره إلى جزاء الشفاء. وفي السياسة الأمر على العكس فإن الرشوة والمحسوبية تؤتي في العادي الغالب أثرها المشؤوم. إنما يرجع الطبيب إلى القواعد المكتوبة حينما يفترض أنه يترك نفسه يستدرج من جانب الأعداء ليضر بحياة المريض.

٦ ـ أكثر من ذلك، يدعو الطبيب المريض لتطبيبه أطباء آخرين، واللاعب الرياضي يظهر قوته بحضرة اللاعبين الآخرين وكلاهما يرى أنه يسيء الحكم إذا كان يحكم في قضيته الخاصة لأن كليهما ليس في أمره الخاص منزهاً. وإذاً فبالبديهية حينما لا يراد إلا العدل ينبغي اتخاذ حد وسط، وهذا الحد الوسط إنما هو القانون. ومع ذلك فإن من القوانين ما هي مؤسسة على الأخلاق والعادات وتكون أقوى وأهم من القوانين المكتوبة. فإذا أستطيع أن يوجد في إرادة ملك ضمانة أكثر مما يؤتى القانون المكتوب فمن المحقق أنها أقل مما يوجد قي تلك القوانين التي تؤتيها العادات والأخلاق القوة كلها.

٧ ـ [1] لكن رجلاً واحداً لا يمكن أن يرى كل شيء بعينيه. بل ينبغي أن يكل سلطانه إلى كثيرين أدنى منه، ومن ثم أليس أن تقرير هذا التوزيع من بداءة الأصل خير من أن يترك إلى إرادة فرد واحد؟ وفوق ذلك فإن الاعتراض الذي أوردناه فيما سبق يظل دائماً قائماً: وإذا كان الرجل الفاضل يستأهل الولاية بسبب تفوقه، فإن رجلين فاضلين يستأهلانها أكثر منه، وتلك كلمة الشاعر:

يجرؤ الرفيقان[2] حينما يسيران معاً

وهي أيضاً صلاة أغاممنون إذ كان يسأل السماء:

أن يكون له عشرة مستشارين[3] حكما مثل نستور

---

(١) الاعتراض الذي أوردناه. راجع فيما سبق المناقشة في حقوق الأكثرية. ب٦، ف٤.

(٢) يجرؤ الرفيقان. (الإلياذة النشيد ١٠ ـ ٢٢٤).

(٣) عشرة مستشارين. (الإلياذة النشيد الثاني ـ ٤٧٢).

لكن سيقال إن بعض الدول فيها إلى الآن ولايات واجب ان تحكم نهائياً كما يفعل القاضي في الحالات التي لم ينص عليها في القانون. وهذا دليل على أنه لا يعتقد بأن القانون هو السيد والقاضي الأكمل مع أنه معترف بسلطانه التام حين يكون به نص[1].

٨ ـ لكن ذلك إنما هو بالضبط بسبب أنه لما كان القانون لا يستطيع أن يحوي إلا بعض أشياء ويترك بعضاً بالضرورة يرتاب في فضله ويتساءل أليس الأفضل، إذ تستوي الأهلية، أن يستبدل بسلطانه فرد، لأن التنصص في التشريع على موضوعات تقتضي تدبراً خاصاً هو شيء محال قطعاً. من أجل ذلك لا نزاع في أنه ينبغي في هذه الموضوعات أن يتجه إلى الرجال، إنما ينازع فقط في أنه ينبغي تفضيل فرد واحد على كثرة. لأن كل واحد من الولاة بمفرده يستطيع بهداية القانون الذي علمه أن يحكم بغاية العدل.

٩ ـ ولكنه قد يظهر سخيفاً تقرير أن رجلاً واحداً ليس له لتكوين حكمه إلا عينان وأذنان وليس له ليفعل إلا رجلان ويدان يستطيع أن يحسن الفعل أكثر من مجمع أفراد لهم أعضاء أكثر عدداً بكثير. في الحال الراهنة الملوك أنفسهم مضطرون إلى أن يضاعفوا أعينهم وآذانهم وأيديهم وأرجلهم بأن يقتسموا السلطان مع أحباب السلطان ومع أصدقائهم الشخصيين. وإذاً كان هؤلاء العاملون ليسوا أصدقاء للملك فإنهم لن يعملوا على حسب مقاصده. أما إذا كانوا أصدقاءه فإنهم يعملون لمنفعته ولمنفعة سلطانه. وإذا فالصداقة تقتضي ضرورة مشابهة ومساواة، وإذا كان الملك يقبل أن أصدقاه ينبغي أن يشركوه في سلطانه فهو يقبل في الوقت عينه أن السلطان يجب أن يكون متساوية أقداره بين متساوين.

---

(١) حين يكون به نص. النتيجة التي استنتجها أفلاطون من هذه النظريات أعيانها هي على خلاف ذلك إذ يرى أن القانون أحط منزلة من الشارع المستنير (راجع السياسي، ص٤٣٥ من ترجمة كوزان) وراجع ما سبق: ب٦، ف١٣.

تلك على التقريب هي الاعتراضات الموجهة ضد الملوكية

١٠ ـ بعضها صحيح تماماً والبعض الآخر ربما كان أقل صحة. إن سلطان السيد هو موجود في الطبع كالملوكية أو أي سلطان سياسي عادل ونافع. إلا الطغيان فإنه ليس في الطبع. وكل الأشكال الفاسدة للحكومة هي على السواء عكس للقوانين الطبيعية. وإن ما قلناه يجب أن يثبت انه بين الأفراد المتساوين والمتشابهين ليس السلطان المطلق لفرد واحد نافعاً ولا عادلاً، سواء أكان هذا الرجل مع ذلك كالقانون الحي عند عدم كل قانون بل حتى مع وجود القوانين أم كان يتأمر على رعايا فضلاء مثله أو أراذل مثله أم كان أرقى تماماً بمؤهلاته. ولا أستثني إلا حالة واحدة وإني لقائلها ولو أني قد أشرت إليها.

١١ ـ فلنعين بادئ الأمر ماذا تعني بالقياس إلى شعب هذه التسميات: ملوكية وأرستقراطية وجمهورية. إن شعباً ملوكياً هو هذا الذي يستطيع بالطبع أن يحتمل تسلط عائلة موصوفة بجميع الفضائل العليا التي يقتضيها التسلط السياسي. وإن شعباً أرستقراطياً هو هذا الذي، مع أن له الصفات الضرورية للدستور السياسي الذي يناسب رجالا أحرارا، يمكن بالطبع أن يحتمل سلطان رؤساء تدعو أهليتهم إلى الحكم. وأن شعباً جمهورياً هو هذا الذي فيه بالطبع كل الناس أهل حرب يعرفون أن يطيعوا وأن يأمروا على السواء في ظل قانون يكفل للطبقة الفقيرة نصيبها من السلطان.

١٢ ـ [١] حينئذ حينما تكون سلالة بتمامها بل فرد واحد من جيل تتجلى فيه

---

(١) وإني أكرر. راجع: ب٨، ف١ و٧. وينبغي أن يراجع مونتسكيو (روح القوانين: ك١١، ب٨، ٩، ١٠، ١١) فيما يختص بهذه المناقشة: فإنه يزعم أن القدماء لم يكن لهم أية فكرة عن حكومة الفرد. في حين أن مناقشة أرسطو تثبت نقيض ذلك فيما يظهر. إلا إذا كان مونتسكيو يعني بكلامه حكومة الفرد الدستورية التي يعرضها في الأبواب السابقة. وإنه يزيد على هذا أن أرسطو كان فيما يظهر متحيراً في معالجته لحكومة الفرد. وفي رأيي إن تحديد الأربعة أنواع الأولى لحكومة الفرد لا يبين فيه على الفيلسوف الإغريقي أدنى أثر للحيرة والتردد. وإن ما يقوله مونتسكيو بعد ذلك يمهد للظن بأنه ربما لم يكن قرأ أرسطو قراءة كافية. فإنه يعيب عليه أنه ميز في حكومة الفرد بين خمسة أنواع بأشياء عرضية لا بواسطة شكل الدستور. وحسبك ان تقرأ النص اليوناني لتعلم أن=

فضيلة تكون من السمو بحيث تفوق فضيلة مجموع المواطنين بأسرهم فيكون إذاً من العدل أن هذا النصر يتبغي أن يرقى إلى الملوكية، إلى السلطان الأعلى. وإني أكرر أن هذا عادل لا باعتراف مؤسسي دساتير أرستقراطية وأوليغرشية وحسب بل ديمقراطية، أولئك الذين أجمعوا على الاعتراف بحقوق التفوق مع اختلافهم على نوع هذا التفوق بل أيضاً بالسبب الذي ذكرناه آنفاً أيضاً. فليس من العدل قتل مثل هذا السرى ولا إهدار حقه بالتغريب ولا إخضاعه لمستوى العامة، فإن الجزء لا ينبغي أن يطغى على الكل، والكل هاهنا هو على التحقيق تلك الفضيلة الأعلى من كل ما عداها. لم يبق حينئذ بعد إلا تقديم الطاعة لهذا الرجل والاعتراف له بالسلطان المؤبد لا الموقت.

هنا ننتهي من دراسة الملوكية بعد أن عرضنا لأنواعها المختلفة ومزاياها وأخطارها على حسب الشعوب التي تطبق عليها ودرسنا الصور التي تلابسها.

= هذا التعييب ليس من الحق في شيء. وأن أرسطو لما عنى بتحديد اختصاصات السلطة في الأنواع المختلفة لحكومات الفرد وعنى بتبيين كونها مؤسسة على القانون أو غير مؤسسة قد ركز ترتيبه على فصول جوهرية لا على فروق عرضية. وأخيراً يجيب متسكيو على أرسطو أنه وضع في صف حكومات الفرد إمبراطورية الفرس ومملكة لقدمونيا من حيث إن إحداهما دولة مستبدة والأخرى جمهورية. ويظهر لي أنه قد انخدع أيضاً هاهنا. ففي اللسان السائر يمكن جعل اسبرتة جمهورية ولكن في لغة العلم ليس من جمهورية حيث تكون السلطة العليا في الدولة وراثية. أما حكومة الفرد في إيران فإن أرسطو لم يتكلم عليها البتة هاهنا، فقد أخطأ مونتسكيو في أنه أراد أرسطو على أن يفعل مثله فيميز تمييزاً نوعياً بين شيئين لا يختلفان إلا بالأكثر وبالأقل. (راجع ما سبق: ب٥، ف٦).

كذلك يجب ان يقرأ أيضاً رسالة لابوسي العجيبة: الاستعباد الاختياري التي طبعت على أثر تواليف مونتيني.

ـ الذي ذكرناه آنفا. راجع: ف٨، ب١ و٧.

الباب الثاني عشر

في الحكومة الفاضلة أو في الأرستقراطية.

١ ـ [١] من بين الدساتير الثلاثة التي اعترفنا بأنها حسنة خيرها يجب أن يكون بالضرورة هو الدستور الذي فيه خير الرؤساء. تلك هي الدولة التي فيها يلفى لحسن الحظ تفوق للفضيلة كبير سواء أكان ذلك لفرد واحد من دون الجميع أم لعنصر بتمامه أم للسواد، والتي فيها يعرف البعض أن يطيعوا كما يعرف الآخرون أن يأمروا لفائدة الغرض الأشرف ما يكون. وقد وضح فيما سبق أن الفضيلة الخاصة في الحكومة الفاضلة مماثلة للفضيلة السياسية. وليس أقل من ذلك وضوحاً أنه بالوسائل أعيانها وبالفضائل أعيانها التي تجعل الرجل خيراً يمكن جعل دولة بتمامها كذلك سواء أكانت أرستقراطية أم ملوكية. ومن هذا ينتج أن التربية والأخلاق التي تجعل الرجل فاضلاً تكاد تكون هي أعيانها التي تجعل المواطن في جمهورية أو الرئيس في ملوكية

٢ ـ [٢] أما وقد تقرر هذا فإنا نحاول درس الجمهورية الفاضلة وطبيعتها ووسائل إنشائها. حينما تراد دراستها بالعناية التي تستحقها ينبغي....

---

(١) فيما سبق. راجع: ب٢، ف٣ وما بعدها.

(٢) ينبغي. بديهي أن هذه الجملة لم تتم. وسيجدها القارئ تامة في أول الكتاب الرابع مع بعض تغيير اقتضاه الوضع المقبول حتى اليوم. وقد صححت في هذه الطبعة.

الكتاب الرابع

النظرية العامة للجمهورية الفاضلة

الباب الأول

نظرية الجمهورية الفاضلة. البحث البدائي للحياة الفضلى. تقسيم الخيرات التي يمكن الإنسان أن يستمتع بها. خيرات خارجية. خيرات النفس: سموها: السعادة هي دائماً على نسبة الفضيلة. الواقع والعقل يثبتان ذلك.

١ ـ [١] حينما يراد درس مسألة الجمهورية الفاضلة بما تستحق من العناية، ينبغي ابتداء تحقيق ما هو نوع المعيشة التي تستحق إيثارنا. فإذا جهل ذلك جهل أيضاً ما هو نوع الحكومة الفضلى. لأن من الطبيعي أن حكومة فاضلة تكفل للمواطنين الذين ترعاهم، في المجرى العادي للأشياء، الاستمتاع بأكمل ما

---

(١) مسألة الجمهورية الفاضلة، وجهة نظر أرسطو هي وجهة نظر أفلاطون أستاذه في الجمهورية وفي القوانين. وإن فولوبيوس الذي كان يعرف مؤلفات أفلاطون ويستشهد بها هو من أوائل من كرروا كأوسطو (واجع ما سبق: ك٢، ب٣، وف١٠) أن الدستور الفاضل هو الذي يشمل الأشكال الثلاثة الأصلية للحكومة الذي يجمع على قدر مضبوط بين الملوكية والأرستقراطية والديمقراطية. راجع فولوبيوس. التاريخ العام: ك٦، ب٨. وأما شيشرون شديد الإعجاب بفولوبيوس وأرسطو وأفلاطون فقد استعار منهم هذا المعنى وأوضحه. راجع الجمهورية: ك١، ب٢٩ و٤٥، وك٢، ب٢٩ و٣٤. وبعدهم جاء مكيافللي نحصل هذه النظرية في مقاله على هاشورات تيت ليف: ك١، ب٢. وأخيراً فإن هذا المجمع العلمي بين الأشكال السياسية المختلفة لا يزال هو الغرض الذي نرمي إليه الحكومة النيابية التي اصطنعها الانكليز وأشاد بذكرها مونتسكيو وحاولت فرنسا تحقيقها منذ ثلاثين سنة. (راجع ما سبق: ك٣، ب٣).

يكون من السعادة التي تناسب مركزهم. وعلى ذلك نتفق بادئ ذي بدء على ما هو نوع العيشة الفضلى لجميع الناس على العموم. ثم ننظر بعد ذلك هل هي بعينها للسواد وللفرد أو هي مختلفة فيهما.

٢ ـ [١] ولما أننا نرى أن قد أوضحنا قدر الكفاية في مؤلفاتنا الثقافية، ما هي العيشة الفضلى، نطبق مبدأها هاهنا.

نقطة أولى لا يجادل فيها أحد لأنها حقة تماماً، هي أن المزايا التي يمكن أن يتمتع بها الإنسان منقسمة إلى ثلاثة أصناف: خيرات خارجة عنه وخيرات الجسم وخيرات النفس، والسعادة تنحصر في اجتماع هذه الخيرات كلها. لا أحد يميل إلى الاعتقاد بسعادة الإنسان الذي ليس به من شجاعة ولا اعتدال[٢] ولا عدالة ولا حكمة والذي يضطرب لطير ذبابة، والذي يستسلم لشهوات الظمأ والجوع الجافية، والذي هو مستعد لخيانة أعز أصدقائه من أجل سدس درهم، والذي قد انحط إدراكه يكون أبله يصدق كل شيء كالصبي أو المجنون.

٣ ـ قد يسلم بجميع هذه النقط متى عرضت على هذا النحو بلا عناء لكن في العمل لا يتفق عليها ولا على القيمة النسبية لهذه الخيرات ولا على مقياسها. يظن المرء دائماً أن بحسبه ما به من فضيلة وإن لم يكن به منها إلا قليل. أما الثروة، والسلطان والصيت فلا يريد المرء أبداً لهذه الخيرات حدوداً مهما كانت كمية ماله منها.

لهؤلاء الذين لا يشبعون نقول إنهم يستطيعون أن يعتقدوا بلا عناء وبالحوادث عينها، أن الخيرات الخارجية بعيد منها أن تكسبنا الفضائل وتحفظها علينا بل هي على عكس ذلك إنما تكسب بالفضائل وتحفظ بها، وأن السعادة سواء أكانت في ضروب الاستمتاع أم في الفضيلة أم في هذه وتلك معاً إنما تعمر على

---

(١) في مؤلفاتنا الثقافية. راجع علم الأخلاق إلى نيقوماخوس: ك١، ب٨.

(٢) ليس به من شجاعة ولا اعتدال. تلك هي الفضائل الأربع التي كثيراً ما حللها أفلاطون. راجع الجمهورية: ك٤ من ترجمة كوزان.

الخصوص القلوب الأطهر ما تكون والعقول الأرقى ما تكون، وأنها جعلت للناس المعتدلين في حب هذه الخيرات، التي قليلاً ما تتوقف علينا، أولى منها للناس الذين مع حيازتهم لهذه الخيرات الخارجية على قدر يزيد على حاجاتهم، يبقون مع ذلك جد فقراء إلى الثروات الحقيقية.

٤ ـ [١] بصرف النظر عن واقع الأحداث يكفي العقل وحده ليوضح هذا فضل إيضاح. إن الخيرات الخارجية لها حد ككل أداة أخرى وإن الأشياء التي يقال عليها إنها نافعة هي بالضبط تلك التي لا مناص من أن وفرتها مجلبة لحيرتنا، أو أنها لا تنفعنا في شيء على التحقيق. وأما في حق خيرات النفس فالأمر على العكس إنما يكون نفعها إيانا بنسبة وفرتها إذا كان مع ذلك يليق أن نذكر المنفعة في أشياء هي قبل كل شيء جميلة في ذاتها. وعلى العموم بديهي أن الكمال الأعلى للأشياء التي توازن، لمعرفة تفوق أحدها على الآخر، هو دائماً مقيس مباشرة بمدى التفاوت بين هذه الأشياء التي ندرس خواصها. وحينئذ إذا كانت النفس، إذ يتكلم عليها على وجه مطلق أو حتى بالإضافة إلينا، هي أنفس من الثروة ومن الجسم، فكمالها وكمالهما يكون على هذا القياس. وبحسب قوانين الطبع كل الخيرات الخارجية ليست مرغوباً فيها إلا لمنفعة النفس. وإن الناس العقلاء لا ينبغي أن يتمنوها إلا من أجلها، في حين أن النفس لا ينبغي أبداً أن تكون ملحوظة من أجل هذه الخيرات.

٥ ـ [٢] وحينئذ نحن نعد من الأمر المسلم به تماماً، أن السعادة هي دائماً على نسبة الفضيلة والحكمة والطاعة لقوانينهما متخذين هنا شاهداً على أقوالنا الله نفسه الذي لا تتعلق سعادته العليا بالخيرات الخارجية بل هي في ذاته وفي

---

(١) بصرف النظر عن وقع الأحداث. التظريات المتشابهة لهذه على سعادة الفضيلة في قوانين أفلاطون: ك٢، ص٩٢، وك٥، ص٢٧٠ وما بعدها في الجمهورية من ترجمة كوزان.

(٢) السعادة هي دائماً على نسبة الفضيلة. يتعرف المرء هاهنا مبادئ سقراط وأفلاطون. الله نفسه، راجع إيضاح هذه النظرية الخطيرة في ما بعد الطبيعة: ك٧، ب٧.

جوهر طبعه الخاص. من أجل ذلك كان الفرق بين السعادة والثروة ينحصر بالضرورة في أن الظروف الطارئة والمصادفة يمكن أن تكسبنا الخيرات الموضوعة خارج النفس في حين أن الإنسان ليس عادلاً ولا حكيماً مصادفة أو بسبب المصادفة. ونتيجة لهذا المبدأ مستندة إلى الأدلة عينها أن الدولة الفضلى هي الدولة السعيدة والناجحة معاً. إن السعادة لا يمكن أبداً أن تتبع الرذيلة، فالدولة شأنها كشأن الفرد لا ينجح إلا بشرط الفضيلة والحكمة. وفي حق الدولة الشجاعة والحكمة والفضائل تحصل على الوجه نفسه وعلى الأشكال أعيانها كما في حق الفرد الذي متى جمع بينها يسمى عادلاً حكيماً ومعتدلاً.

٦ ـ [1] على أنه ينبغي الوقوف بهذه المعاني الأولية عند هذا الحد، لأن ليس من الممكن إغفالها جملة ولا التبسط في موضوعها إلى حد دراستها الدرس اللائق، ما دام أنها تتعلق بمؤلف آخر. وحسبنا أن نقرر أن الغرض الأصلي للحياة، في حق الفرد على حدة كما هو في حق الدولة على العموم، هو بلوغ هذه الدرجة الشريفة للفضيلة وعمل كل ما تأمر به. أما الاعتراضات التي يمكن أن توجه إلى هذا المبدأ فإنا لا نجيب عنها في المناقشة الحالية اعتماداً على أننا سنتفحصها فيما بعد إذا بقيت شكوك بعد أن نكون قد استمع إلينا.

---

(١) بمؤلف آخر يعني الأخلاق. راجع علم الأخلاق إلى نيقوماخوس: ك١، ب٧ فيما بعد. لا يجد المرء في سياسة أرسطو هذه المناقشة التي يتكلم عليها هنا والتي هو مع ذلك لا يشير إليها على جهة الشرط.

الباب الثاني

هل عناصر سعادة الدولة هي بعينها عناصرها في الفرد؟ في مزايا التسلط ومحذوراته أمثلة مختلفة من بعض شعوب تطمع فيه دائماً. تأثيم هذا المذهب السياسي. الفتح لا ينبغي أن يكون غرض المدينة.

١ ـ بقي علينا أن نبحث هل السعادة تتألف من عناصر متماثلة أو متغايرة في حق الفرد وفي حق الدولة. لكن من البين أن كل امرئ يوافق على أن هذه العناصر متماثلة: فإذا وضعت هناءة المرء في الثروة فلا محيص من التصريح بأن الدولة سعيدة تماماً حين تكون غنية، فإذا قدر في حق الفرد أن السلطة الطغيانية هي الغرض الأسمى فكذلك تكون الدولة سعيدة بمقدار سعة سلطانها: وإذا قدر في حق الفرد أن الهناءة هي في الفضيلة فالدولة الأشد حكمة تكون كذلك أسعد.

٢ ـ هاهنا نقطتان تستحقان التفاتنا: أولاً الحياة السياسية، هل مشاركة الفرد في شؤون الدولة أفضل أو هل الأفضل هو أن يعيش في كل مكان كأجنبي حر من كل تكليف عام؟ وثانياً أي دستور، أي مذهب سياسي يجب أن يعتنق على وجه التفضيل. هل هو المذهب الذي يقبل في إدارة الشؤون جميع المواطنين بلا استثناء أو هل هو ذلك الذي مع بعض استثناءات يؤثر الأكثرية بتلك الإدارة؟ هذه المسألة الأخيرة تهم العلم والنظرية السياسية اللذين لا تهمهما الموافقات الفردية. ولما أن الاعتبارات التي من هذا القبيل هي التي تشغلنا هاهنا فإنا ندع جانباً المسألة الثانية لنقبل على الأولى التي تكون الموضوع الخاص لهذا الجزء من كتابنا.

٣ ـ بدياً الدولة الفضلى هي بالبديهية تلك التي فيها كل مواطن أياً كان يستطيع، بفضل القوانين، أن يحسن تعاطي الفضيلة، ويكفل لنفسه أكثر ما يكون من السعادة. ومن الناس من هم مع موافقتهم على أن الفضيلة يجب أن تكون الموضوع الرئيس للحياة يتساءلون هل الحياة السياسية العاملة خير من حياة محررة من كل التزام خارجي ومستغرقة بجملتها في التأمل وهي وحدها على رأي بعضهم الحياة الجديرة بالفيلسوف، وأن أشد أنصار الفضيلة إخلاصاً في أيامنا هذه وفيما مضى من الزمان، قد اعتنقوا جميعاً الواحد أو الآخر من هذين المذهبين: السياسة أو الفلسفة.

٤ ـ ليس غير مهم أن يعرف في أي الجانبين يكون الحق، لأن كل امرئ إذا كان عاقلاً، وكل جمعية تحكمها سلامة الذوق، كلاهما يتجه بالضرورة إلى الغرض الذي يظهر له أنه الأحسن. إن التسلط على ما يحيط بنا هو في نظر بعض الناس ظلم صارخ إذا كانت السلطة منفذة على وجه الاستبداد، وعندما تكون السلطة قانونية فإذا انقطع عن أن يكون ظلماً فذلك لكي يصير عقبة في السعادة الشخصية لهذا الذي يقوم به. وفي رأي مقابل تمام المقابلة وله أيضاً أنصاره يدعي أن الحياة العملية والسياسية هي وحدها المناسبة للإنسان، وأن الفضيلة في كل صورها، لا تتعلق بالأفراد أكثر من تعلقها بأولئك الذي يصرفون الشؤون العامة للجمعية.

٥ ـ [1] أنصار هذا الرأي الذين هم خصوم الرأي الآخر يصرون فيؤيدون أن لا سعادة ممكنة للدولة إلا بالتسلط والاستبداد. وفي الواقع في بعض الممالك الدستور عينه والقوانين موجهة بتمامها إلى فتح الشعوب المجاورة. من أجل ذلك في وسط هذا الارتباك العام الذي يلابس في كل مكان تقريباً المواد

---

(١) في لفدمونيا. راجع ما مر: ك٢، ب٦، ف٢٣ ـ السينبين. بروي إيبو فراط أن العادة عند السارمات أن الفتيات لم يكن يتزوجن قبل أن يكون قد حاربن بجانب آبائهن فقتلت كل واحدة منهن ثلاثة من الأعداء. كتاب الأمواه والأهوية والأصقاع، طبعة لبتري لبترف: ج٢، ص٦٧.

التشريعية، إذا كان للقوانين غرض أوحد فإنه دائماً التسلط. وعلى هذا ففي لقدمونيا وفي كريت مذهب التربية العامة وأكثر القوانين لا توجه إلا إلى الحرب. وكل الشعوب التي هي في مكنة من أن ترضي طمعها تضع القيمة الحربية في أسمى مكان. ويمكن الاستشهاد بالفرس والسيتيين والتراقيين والسلتيين[1].

٦ ـ [2] وفي الغالب من الأمر القوانين أنفسها تشجع هذه الفضيلة. ففي قرطاجنة مثلاً يباهي المرء بان يضع في أصابعه من الحلقات عدد ما شهد من الوقائع. فيما مضى كان القانون في مقدونيا يعاقب الجندي الذي لم يكن قتل عدواً بأن يضع في عنقه رسناً. وعند السيتيين تدور الكأس في بعض الموائد الرسمية من دون أن يستطيع أن يمسها ذلك الذي لم يقتل شخصاً في الحرب. وأخيراً الايبيريون وهم عنصر حربي يغرسون على قبر المحارب عدداً من أوتاد الحديد بقدر ما قتل من الأعداء. ويمكن أيضاً أن نذكر عند بعض الشعوب كثيراً من عادات أخرى من هذا القبيل قررتها القوانين أو أقرتها العادات والأخلاق.

٧ ـ حسب المرء بعض لحظات من التدبر ليجد غريباً أن رجل دولة يستطيع أبداً أن يضمر فتح شعوب مجاورة والاستيلاء عليها سواء أرضيت بذلك أم لم ترض احتمال النير. كيف ينبغي للرجل السياسي والمقنن أن يشتغلا بغاية ليست مشروعة؟ إنما هو قلب لجميع القوانين أن يبحث عن السلطان بجميع الوسائل لا وسائل العدل فقط بل وسائل الظلم، لأن الظفر عينه يمكن ألا يكون عادلاً.

٨ ـ ليس في تطبيق العلوم الأخرى سوى السياسة شيء من هذا القبيل. فالطبيب والملاح لا يفكران في إقناع أو إكراه، لا من الأول على المرضى الذين يطبهم ولا من الثاني على السياح الذين يقودهم. لكن قد يقال إنه قد

---

(١) السلتيين. سبق أن وضعهم أرسطو في صف الأمم الأشد ميلاً للحروب. راجع ما سبق ك٢، ب٦، ف٦.

(٢) الايبيريون هم الاسبانيون الذين لهم شهرة فائقة في الشجاعة حتى عند الرومان.

تختلط على العموم السلطة السياسية بالسلطة الاستبدادية للسيد، وما يجده المرء في حق نفسه غير عادل ولا طيب لا يخجل أن يبغي تطبيقه على سواه. يطالب المرء علناً لنفسه بالعدل وينساه تماماً في حق الأغيار.

٩ ـ كل استبداد فهو غير مشروع إلا حين يكون السيد والمسود هما ما هما بمقتضى القانون الطبيعي، وإذا كان هذا المبدأ حقاً فلا ينبغي للمرء أن يبغي السيادة إلا على خلق عليهم الطبع نير سيد لا على جميع الناس من غير تمييز. كما أنه حين يأدب المرء مادبة أو يقرب قرباناً لا يعمد لصيد أناس بل لصيد حيوانات يمكن صيدها لهذه الغاية، أي حيوانات وحشية صالحة للأكل. ومن المحقق أن دولة، متى وجدت وسائل لعزلها عن كل دولة أخرى، تستطيع أن تكون سعيدة بذاتها بالشرط الوحيد أن تحس إدارتها وأن تكون لها قوانين صالحة. في هذه الدولة لن يكون الدستور في الحق موجهاً إلى الحرب ولا إلى الفتح، فتلك مقاصد لا يستطيع أحد حتى افتراضها.

١٠ ـ [١] وحينئذ فبين أن هذه المنشآت الحربية، مهما كانت جميلة، ينبغي ألا تكون أبداً هي الغرض الأسمى للدولة بل وسائل لبلوغه ليس غير. والمقنن الحق لا يفكر إلا في أن يؤتى المدينة كلها والأفراد المختلفين الذين يكونونها وجميع الأعضاء الآخرين للجمعية من الفضيلة أو من السعادة قسطهم الممكن إذ يعدل على حسب الأحوال مذهب قوانينه ومقتضياتها، وإذا كان للدولة جيران عنى التشريع بتقدير العلاقات التي يناسب أن تكون بينها وبينهم والواجبات التي ينبغي القيام بها نحوهم. وهذا الموضوع سيبحث فيما بعد بالعناية اللائقة حينما نعين ما هو الغرض الذي ينبغي أن تتجه إليه الحكومة الفاضلة.

---

(١) فيما بعد. راجع فيما يلي: ب٣، ف٦.

الباب الثالث

بحث الرأيين المتقابلين اللذين يوصي أحدهما بالحياة السياسية والآخر يهدرها. الفاعلية هي الغاية الحقة للحياة سواء بالقياس إلى الأفراد أو بالقياس إلى الدولة. الفاعلية الحقة هي فاعلية التفكير الذي يمهد للأفعال الخارجية.

١ ـ قلنا إن الإجماع واقع على أن الغرض الذي ينبغي تحقيقه على الوجه الأصلي في الحياة إنما هو الفضيلة، ولكنه ليس واقعاً على ما يجب لأن تستخدم له الحياة. فلنبحث الرأيين المتناقضين. ها هنا يؤثم القيام بكل الوظائف السياسية ويؤيد أن حياة الرجل الحر حقاً والتي هي من التفضيل بمكان تختلف تماماً عن حياة رجل الدولة، وهناك الأمر على عكس ذلك توضع الحياة السياسية فوق كل حياة أخرى لأن هذا الذي لا يعمل لا يمكن أن يأتي بعمل فاضل وأن السعادة والأعمال الفاضلة شيئان يتماثلان. هذان الرأيان كلاهما حق بالجزء. باطل بالجزء فلأن يفضل أن يحيا المرء حياة إنسان حر على حياة سيد لعبيد فهذا حق. فإن استخدام عبد من حيث هو عبد ليس من الشرف بمكان، وأن أوامر السيد في تفاصيل عيشة كل يوم ليست من الجميل في شيء.

٢ ـ لكن من الخطأ الظن بأن كل سلطة هي ضرورة سلطة سيد. وإن السلطة على الرجال الأحرار والسلطة على العبيد لا تختلفان اختلافاً أقل من اختلاف طبع الرجل الحر وطبع العبد، وهذا ما قد وضحناه في بدء هذا المؤلف. غير أن من الخطأ البعيد تفضيل عدم العمل على العمل. ذلك بأن السعادة لا تكون إلا في الفاعلية. وأن الناس العدول والعقلاء لهم من أعمالهم أغراض كثيرة العدد بقدر ما هي شريفة.

٣ ـ بالصدور من هذه المبادئ ذواتها يمكن أن يقال: «إن سلطة مطلقة هي أكبر الخيرات ما دام أنها تسمح بتكثير الأفعال الجميلة بقدر ما يراد. وحينئذ متى استطاع المرء أن يستولي على السلطة فلا ينبغي أن يدعها إلى أيدي آخرين. بل ينبغي عند الحاجة انتزاعها منهم. أما رابطة الابن والأب والأصدقاء بعضهم ببعض فتلك ينبغي أن تقصى ويضحى بها: ينبغي بكل ثمن حيازة الخير الأسمى وهاهنا الخير الأسمى إنما هو النجاح».

٤ ـ قد يكون هذا الاعتراض حقاً، على الأكثر، إذا كان الاغتصاب والعنف يمكن أن يؤتيا الخير الأسمى. لكن لما أنه ليس ممكناً البتة أن يؤتياه أيدي آخرين فالفرض باطل من أساسه. للقيام بعظائم الأمور ينبغي للمرء أن يتغلب على أمثاله بمقدار ما يتغلب الرجل على المرأة والوالد على الأولاد والسيد على العبد، وهذا الذي يكون قد انتهك حرمة قوانين الفضيلة لا يستطيع أبداً أن يأتي من الخير بمقدار ما قد أتى من الشر بادئ الأمر. بين مخلوقات من نوع واحد لا عدالة ولا عدل إلا في التكافؤ، إنما هو الذي ينشئ المشابهة والمساواة. وإن اللامساواة بين المتساوين والتفريق بين الأمثال هما من الأحداث التي هي ضد الطبع، ولا شيء مما هو ضد الطبع يمكن أن يكون خيراً. لكن إذا اتفق أن إنساناً راقياً بأهليته، وبالخصائص القوية التي تحمله على الخير بلا انقطاع فإنما هذا هو الذي يليق اتخاذه مرشداً ويكون من العدل أن يطاع. ومع ذلك فالفضيلة وحدها لا تكفي بل تلزم أيضاً المقدرة على أعمالها.

٥ ـ [1] فإذا كان هذا المبدأ حقاً وإذا كانت السعادة تنحصر في إحسان العمل فلتكن الفاعلية للدولة بجملتها كما هي للأفراد في خصوصهم الشغل الرئيسي للحياة. لا يعني بذلك القول أن الحياة الفاعلة، كما يظن على العموم يجب

---

(١) معنى الفاعلية. قد استشهد الإمبراطور يليانوس أيضاً بهذه الفقرة الحكيمة لأرسطو ويصرح هو أيضاً مثله بميله إلى الحياة العقلية. راجع ك٣، ب١٠، ف٣و٥ وما بعدهما، ومن علم الأخلاق إلى نيقوماخوس: ك١٠، ب٧.

ضرورة أن تقع على الناس الأغيار. وأن الأفكار النشيطة هي التي لا تقصد إلا إلى نتائج إيجابية للعمل نفسه. بل الأفكار الفاعلة هي بالأولى التدبرات والتأملات الشخصية الصرفة والتي لا موضوع لها إلا درس أنفسها، وغرضها إحسان العمل، بل إن هذه الإرادة تكاد تكون فعلاً. إن معنى الفاعلية ينطبق على الفكرة المنظمة التي ترتب الأفعال الخارجية وتصرفها.

٦ ـ العزلة، حتى لو كانت اختيارية، مع جميع شروط المعيشة التي تجرها وراءها لا تفرض إذاً بالضرورة على الدولة أن تكوّن لا فاعلة. فكل جزء من الأجزاء التي تكون المدينة يجب أن يكون عاملاً لمجرد العلاقات التي هي بالضرورة بينها على الدوام. يمكن أن يقال مثل ذلك على كل فرد وحده أياً كان. لأنه إلا يكن ذلك فالله والعالم بأسره لا يوجدان ما دام أن فعلهما لا شيء فيه من الخارجي بل هو باق مركز فيهما.

على ذلك فالغرض الأسمى للحياة هو بالضرورة للإنسان على انفراده كما هو للناس مجتمعين وللدولة على العموم.

الباب الرابع

المقدار الحق للدولة الفاضلة ـ الحدود التي لا ينبغي تجاوزها قلة وكثرة ـ يلزم دون تعيين عدد محدد للمواطنين، أن يكون هذا العدد بحيث يكفي لحاجة العيشة العامة وألا يكون من الكثرة بحيث لا يمكن أن يتخلصوا من المراقبة ـ خطر كثرة السكان.

١ ـ [١] بعد التمهيدات التي ذكرناها آنفاً، والاعتبارات التي بسطناها في أشكال الحكومات نبلغ ما بقي علينا أن نقوله ما هي المبادئ الضرورية والأساسية لحكومة على غاية ما يتمنى. ولما أن هذه الدولة الفاضلة لا يمكن أن توجد من دون الأركان الضرورية لكمالها نفسه فلا بأس بأن نتخذها كلها، على وجه الفرض، كما يشتهي أن تكون بشرط ألا يذهب البتة إلى المحال، مثال ذلك عدد المواطنين وسعة أرض الوطن.

٢ ـ إذا كان العامل على العموم، الحائك وباني السفن أو أي صانع آخر، ينبغي أن يملك، قبل أن يبدأ عمله، المادة الأولية التي تهم صلاحيتها التمهيدية كثيراً في أثناء التنفيذ، فينبغي كذلك أن يؤتى رجل الدولة والمقنن مادة خاصة مجهزة كما ينبغي لأعمالها. العناصر الأولى التي يقتضيها علم السياسة إنما هي للناس بالعدد والكيوف الطبيعية التي ينبغي أن تكون لهم والأرض بمساحتها وخواصها التي ينبغي أن تكون لها.

---

(١) والاعتبارات التي بسطناها. ما مر: ك٣، ب٥، وما بعده. ـ حكومة على غاية ما يتمنى لم يقصد أرسطو هنا إلى وضع النموذج الخيالي لجمهورية فاضلة كما حاول أفلاطون. فإنه قد أخذ نفسه بأن يظل قريباً جداً من الحقيقة الواقعية واستعار منها ما استعار وألا يعرض في سائر مؤلفه الأخير من بين الأوضاع السياسية التي يتحدث عنها باعتبارها أحداثاً واقعية.

٣ ـ [1] يظن العامة أن دولة لتكون سعيدة ينبغي أن تكون فسيحة الأرجاء: وإذا كان هذا المبدأ صحيحاً فإن الذين ينادون به يجهلون حقاً في أي تنحصر سعة الدولة أو ضيقها، لأنهم يحكمون في ذلك عدد سكانها ليس غير. ومع ذلك يلزم أن ينظر إلى العدد أقل من أن ينظر إلى القوة. لكل دولة مهمة تقوم بها، وأن أكبر دولة هي التي تستطيع على خير وجه أن تقوم بمهمتها. حينئذ يمكنني أن أقول إن إيبوقراط، لا من حيث هو رجل بل من حيث هو طبيب أكبر من رجل آخر أطول منه قامة.

٤ ـ حتى مع التسليم بأنه يجب الالتفات إلى العدد لا ينبغي أيضاً اللبس في العناصر التي تؤلفه. لو أن كل دولة تشمل بالضرورة تقريباً لفيفاً من العبيد ومن النازلين ومن الأجانب لا ينبغي في الواقع أن يحسب إلا أعضاء المدينة أنفسهم، أولئك الذين هم مؤلفوها الأصليون. إنما كثرة عدد هؤلاء هي الدلالة الصادقة على عظم الدولة. إن المدينة التي تخرج عدداً كثيراً من الصناع وقليلاً من المحاربين لا تكون أبداً دولة عظيمة، لأنه يلزم التمييز بين دولة عظيمة ودولة كثيرة السكان.

٥ ـ [2] والأحداث شاهدة لإثبات أن من العسير، بل ربما كان من المحال،

---

(١) فسيحة الأرجاء. تكلم مونتسكيو أيضاً على امتداد الدولة الخاص بطبعها وشكلها راجع روح القوانين: ك٨، ب١٦ وما بعده. وقد ناقش روسو هذا الموضوع بعينه (عقد الاجتماع: ك٢ ـ ٩.) إيبوقراط. هذه الشهادة القديمة هي وشهادة أفلاطون في «فيدرا» كل ما تركه لنا الأقدمون على إيبوقراط.

(٢) أكبر عدداً مما ينبغي. ذلك رأي عام عند القدامى، إن دولة مكتظة بالسكان لا يمكن إحسان إدارتها. والنتيجة منطقية للغاية، متى صدر المرء عن المبادئ السياسية الجارية في كل المدائن الإغريقية على التقريب، حيث يقوم المواطنون بمباشرة الأعمال العامة وليس إلا مذهب الحكومة النيابية هو الذي يحل نظرية دولة عظيمة أحسنت إدارتها. واليونان لم يعرفوا هذا المذهب قطعاً. راجع ك٧، ب٢، ف٢ يزاد على هذا أن بعثرة إغريقيا مدناً مستقلة ذوات سيادة بعثرة كانت مع ذلك بمثابة للنشاط الفكري هي التي كانت تقاوم كل نمو سياسي. ولقد كانت روما المدينة الوحيدة العليا سيدة العالم القائمة بتنظيم آخر حد في السياسة للأفكار اليونانية، غير أن روما قد شفيت من هذا الداء بأن ارتفعت به إلى أعلى درجة يمكن أن تنال لأنها قد استوعبت الدنيا استيعاباً.

أن يحسن تنظيم مدينة سكانها أكبر عدداً مما ينبغي، وليست واحدة من تلك التي يشاد بذكر قوانينها تشتمل، كما هو مشاهد، على أكثر مما ينبغي من السكان. والدليل العقلي يجيء هنا لتعزيز المشاهدة. إن القانون هو تقرير نظام ما. والقوانين الصالحة تنتج بالضرورة النظام الحسن. غير أن النظام ليس ممكناً في جمع أكبر ما يلزم. القدرة الإلهية التي تشمل العالم بأثره هي وحدها القادرة على إقرار النظام فيه.

٦ ـ الجميل ينتج عادة من توافق العدد والسعة، والكمال للدولة يكون بالضرورة بأن يجمع في رقعة كافية عدد مناسب لها من المواطنين، لكن مساحة الدولة خاضعة لحدود معينة ككل شيء آخر، كالحيوانات والنباتات والآلات. كل شيء لأجل ان تكون له الخواص التي هي له لا ينبغي أن يكون أكبر مما ينبغي ولا أصغر مما ينبغي، لأنه حينئذ إما أن يكون فقد تماما طبعه الخاص وإما أن يكون قد فسد. وإن سفينة قدر فتر لن تكون سفينة لا هي ضيقة ولا سفينة قدر غلتين. فإنها بامتدادات ما تكون غير نافعة قطعا إما بسبب ضيقها وإما بسبب سعتها.

٧ ـ [1] والأمر كذلك في شأن المدينة فإن كانت أصغر مما ينبغي لا يمكنها أن تقوم بحاجاتها، وهذا هو مع ذلك ركن أساسي لها وإن كانت أكبر مما ينبغي

---

(١) لا من حيث هي مدينة بل من حيث هي أمة. طريقة التقابل بين الكلمتين هنا تبين قدر الكفاية المعنى الذي تدلان عليه في لغة أرسطو. فالأمة اجتماع عظيم من الناس. لقيف ليس له نظام سياسي ولا ترتيب. والمدينة على عكس ذلك هي اجتماع أي الدولة الخاضعة لقوانين منتظمة. راجع هذا الفرق أيضاً على صورة بين من ذلك في: ك٢، ب١، ف٥، أي استنتور مؤذن هذا المعنى الذي يبين لنا اليوم من الشذوذ بموضع مصدره الاعتقادات السياسية للأقدمين. كان من اللازم بحكم الضرورة أن جميع المواطنين في الدولة، جميع الرجال والأحرار والمتمتعين بالحقوق السياسية ويستطيعون أن يجتمعوا في الميدان العام ويستمعوا للخطباء ويقرروا الأوامر العالية. واليوم ثلاثة ملايين من الناس على مسطح مقداره خمسة وعشرون ألف فرسخ مربع يستطيعون أن يباشروا أمور سياستهم على أتم ما يكون من النظام. فلا حاجة بهم إلى مناد، أو بعبارة أدق يقوم لهم التلغراف مقام المنادي فإن مهمته في بعض الأحايين يسمع إلى مسافة مائتين أو ثلاثمائة فرسخ.

فهي تقوم بها لا من حيث هي مدينة بل من حيث هي أمة، ويكاد لا يكون لها بعد حكومة ممكنة. بن هذه الكثرة المفرطة أي قائد يستطيع أن يسمع صوته. وأي أستنتور يصلح فيها لأن يكون منادياً عاماً؟ المدينة إذاً تتكون ضرورة في الوقت عينه الذي فيه يمكن للكتلة المجتمعة سياسياً أن تقوم بمرافق عيشتها. وفيما وراء هذا الحد لا تزال في مكنة من العيشة على درج أعظم، ولكني أكرر أن هذا النمو له حدود. والحوادث أنفسها تعلمنا بلا عناء ما يجب أن تكون عليه. في المدينة الأحداث السياسية على نوعين سلطة وطاعة. فالحاكم يأمر ويقضي. لأجل الحكم في قضايا المنازعات، ولتوزيع الوظائف على حسب الأهلية ينبغي أن يعرف المواطنون بعضهم بعضاً ويقدر بعضهم قدر بعض. وحيثما لا توجد هذه القيود فالانتخابات والأحكام القضائية سيئة بالضرورة. وفي وجهتي النظر هاتين كل حكم يتخذ عفواً وبلا تدبر سيئ العاقبة ولا يمكن بالبديهية ألا يكون كذلك في جبل لا يحصى عدداً.

٨ ـ من وجهة أخرى يكون سهلاً جداً على المستوطنين وعلى الأجانب أن يغتصبوا الحق المدني ويجوز غشهم بلا عناء من دون أن يلحظ في الجمعية الكثيرة العدد. حينئذ يمكن القول إن التناسب الحق للهيئة السياسية إنما هو بالبديهية أكبر عدد ممكن من المواطنين الذين هم أهل لسد حاجات معيشتهم لكن لا يكونون مع ذلك من كثرة العدد بحيث يتخلصون من مراقبة سهلة. تلك هي مبادئنا في عظم الدولة.

الباب الخامس

موطن الدولة الفاضلة. الشروط الحربية التي يجب أن يستوفيها. ينبغي أن يكون للدولة قاعدة بحرية: الوسائل الناجعة للاستفادة من مجاورة البحر. أخطار قصر الاهتمام على تجارة بحرية. الاحتياطات التي يجب على الشارع أن يتخذها لتكون العلاقات البحرية خلواً من الأضرار بنظام المدينة.

١ ـ المبادئ التي حددناها آنفاً لنظم الدولة يمكن إلى حد ما أن تنطبق على الموطن. وخيره بلا معارض هو ذلك الذي تحقق صفاته أكثر ما يكون لاستقلال الدولة. إنما هو على التحقيق الموطن الذي ينتج جميع أنواع الخلاصات. توافر كل شيء وعدم الحاجة إلى أي كان، هذا هو الاستقلال الحق. إن سعة الأرض وخصبها ينبغي أن يكونا بحيث يستطيع جميع المواطنين فيها أن يعيشوا في دعة الرجال الأحرار القنع. وسنفحص فيما بعد قيمة هذا المبدأ بتحقيق أدق حينما نعالج على العموم الملكية واليسر واستخدام الثروة، وتلك مسائل مختلف عليها لأن الناس واقعون في الغالب من أمرهم في الافراط. هنا الشح الأشح وهناك الترف الأترف.

٢ ـ شكل المواطن ليس موضع حيرة ما، فإن المجربين في الحرب، الذين ينبغي أخذ رأيهم أيضا، يقتضون أن يكون صعب المدخل على العدو وسهل المخرج على المواطنين. لنضف إلى هذا أن الموطن كعدد سكانه يجب أن يكون سهل المراقبة، وأن أرضاً سهلة المراقبة لن تكون أقل سهولة في الدفاع عنها. أما موقع المدينة، إذا أمكن تعيينه بالاختيار، فينبغي أن يكون على السواء صالحاً من جهة البر ومن جهة البحر. والشرط الوحيد الحتم إنما هو أن جميع

النفط يمكن أن يعاون بعضهما بعضاً، وأن يكون نقل البقول والأخشاب وسائر الحاصلات أياً كانت أمراً ميسوراً.

٣ ـ إنها مسألة كبرى أن يعرف هل مجاورة البحر مفيدة لحسن نظام الدولة أو مضرة به. إن الاختلاط بالأجانب الذين ربوا في ظل قوانين مختلفة مضر بحسن النظام، وأن السكان الذين يؤلفون لفيف التجار الغادين الرائحين في البحر هم على التحقيق كثير ولكنهم مستعصون على كل تنظيم سياسي.

٤ ـ وعدا هذه المحذورات فلا شك في أنه من جهة أمن الدولة ويسرها الضروريين الأفضل أن يكون للدولة وموطنها موقع بحري. إنها تثبت لهجوم عدائي متى أمكنها أن تتلقى إمداداً من حلفائها بواسطة البر والبحر معاً. وإذا لم يمكن الإيقاع بالهاجمين من الجهتين في آن واحد فمحقق أن يوقع بهم أشد من إحدى الجهتين حينما يمكن احتلالهما جميعاً.

٥ ـ والبحر يسمح أيضاً بسد حاجات المدينة أي استيراد ما لا تنتجه البلد وإصدار الحاصلات التي تزيد فيها. غير أن المدينة في تجارتها ينبغي ألا تفكر إلا في نفسها ولا تفكر أبداً في الشعوب الأخر. فإن السوق التجارية للأمم عامة لا تقوم إلا على الشره، والدولة التي تجد في غير ذلك عنصر ثروتها لا ينبغي أبداً أن تتعاطى مثل هذا السحت. غير أن في بعض الدول الخليج، الميناء المحفور بالطبيعة، عجيب الوضع بالقياس إلى المدينة التي من دون أن تكون بعيدة جداً هي مع ذلك مفصولة عنه وتشرف عليه بقلاعها وحصونها. وبفضل هذا الوضع تستفيد المدينة من هذه المواصلات كلها إذا كانت نافعة لها، فإذا اتفق أن تكون خطرة فمجرد نص تشريعي يمكن أن يؤمنها كل خطر بأن تعين على طريقة خاصة المواطنين الذين يباح لهم هذا الاتصال مع الأجانب أو يحظر عليهم.

٦ ـ أما القوى البحرية فلا يشك امرؤ في أن الدولة يجب إلى حد ما أن تكون قوية في البحر. ليس ذلك بالنظر إلى حاجاتها الداخلية فحسب بل فيما يتعلق

بجيرانها الذين يجب عليها أن تساعدهم أو أن تخيفهم في البر والبحر على حسب الأحوال. ينبغي أن يكون نمو القوى البحرية للدولة مناسباً لنوع عيشة المدينة لأنها كانت حربية طامعة لزمها بالضرورة أن تكون بحريتها مناسبة لمشروعها.

٧ ـ [١] ليس للدولة على العموم حاجة بالكثرة العظيمة من أولئك الذين يعملون في البحر، فلا ينبغي أبداً أن يكونوا من أعضاء المدينة. إني لا أقصد المحاربين الذين يركبون الأساطيل والذين يأمرون فيها ويديرونها، فهؤلاء هم مواطنون أحرار، وإنهم بعض جنود البر. وحينما يكثر عدد القاطنين في الريف والزراع يكثر بالضرورة عدد البحارة. والأدلة على ذلك ما تجده في بعض الدول: مثلاً حكومة هرقلة فمع أن المدينة بموازنتها بكثير غيرها صغيرة جداً فإنها تجهز من السفن عدداً كبيراً.

لن أذهب بعيداً بهذه الاعتبارات فيما يتعلق بموطن الدولة وثغورها ومدتها وعلاقاتها بالبحر وقواها البحرية.

---

(١) حكومة هرقلة ، راجع ك٨، ف٢، وب٥، ف٢.

الباب السادس

في الكيوف الطبيعية التي يجب أن تكون للمواطنين في الجمهورية الفاضلة. الأخلاق المختلفة للشعوب تبعاً للمناخ الذي يقطنونه، تغاير نظمهم السياسية ـ السمو الذي لا شك فيه للعنصر الإغريقي. ينبغي أن يكون للشعب الذكاء والشجاعة معاً المركز الذي يشغله القلب في الحياة الإنسانية.

١ ـ [١] قد عينا فيما سبق الحدود العددية للهيئة السياسية، فلننظر ها هنا ما هي تلك الكيوف الطبيعية المشترطة في الأعضاء الذين يؤلفونها. يستطيع المرء أن يتخذ فكرة من هذا بأن يلقي النظر إلى أشهر مدائن الأقطار الباردة حتى في أوروبا هم على العموم ملؤهم الشجاعة لكنهم على التحقيق منحطون في الذكاء وفي الصناعة، من أجل ذلك هم يحتفظون بحريتهم لكنهم من الجهة السياسية غير قابلين للنظام ولم يستطيعوا أن يفتتحوا الأقطار المجاورة. وفي آسيا الأمر على عكس ذلك شعوبها أشد ذكاء وقابلية للفنون، لكن يعوزهم القلب ويبقون تحت نير استعباد مؤبد. أما العنصر الإغريقي الذي هو بحكم الوضع الجغرافي

---

(١) الأمم المختلفة التي تتقاسم الأرض. إن إيبوقراط كما هو معلوم من أوائل من لاحظوا تأثير المناخات في الخلق وأنظمة الأمم. كتاب الأمواه والأهوية والأصقاع من ترجمة ليتري: ج٢، ص٥٣. وقد ذهب إيبوقراط أبعد من ذلك فقد اوضح كيف أن للقوانين أثراً في أخلاق الشعوب وعزا التكاسل العام للآسيويين إلى الملوكيات والحكومات المستبدة التي كانت ترهقهم. ولأفلاطون بعض النظريات في هذا الموضوع الخطير. راجع آخر ك٥، من القوانين وقد كان بجمل بمنتسكيو في مؤلفه (ك٩ و١٥ و١٦ و٢٧) الذي خصص مكاناً رحيباً لنظرية المناخات ألا يغفل ذكر المؤلفين القدماء الذين عالجوا هذا الموضوع من قبله.

وفي عصرنا هذا خلفت نظرية السلالات نظرية المناخات فعدلتها ولم تقض عليها.

وسط فإنه يجمع بين كيوف الفريقين. فيه الذكاء والشجاعة معاً. إنه يعرف أن يحتفظ باستقلاله وفي الوقت نفسه يعرف أن يؤلف حكومات حسنة جداً، وهو جدير، إذا اجتمع في دولة واحدة، بأن يفتح العالم.

٢ ـ [١] بين الشعوب المختلفة في قلب إغريقيا فروق أشبه بالفروق التي نبهنا عليها آنفاً. فها هنا كيف طبيعي هو الذي يتغلب وهناك كيوف تتعادل كلها في مزاج سعيد. يمكن أن يقال، من دون إن يخشى الخطأ، أن شعباً ينبغي أن يجمع بين الذكاء والشجاعة حتى يستطيع المقنن أن يقوده بسهولة إلى الفضيلة. بعض الكتاب السياسيين يقتضون من المقاتلة عطفاً على من يعرفونهم وقسوة على من لا يعرفونهم، وإن القلب هو الذي يتيح في أنفسنا العطف والقلب هو بالضبط تلك الخاصة للنفس التي تجعلنا نحب.

٣ ـ [٢] ويمكن تدليلاً على ذلك إن يقال أن القلب متى ظن أنه مستهان به يشتد ضغنه على الأصدقاء أكثر منه على المجهولين. يخاطب أرشيلوك قلبه حينما أراد أن يشكو من أصدقائه فيقول:

«يا قلبي أليس صديقا هو الذي أهانك».

وعند الناس جميعاً الرغبة في الحرية والرغبة في التسلط تصدران عن هذا المبدأ، القلب متكبر ولا يعرف البتة أن يخضع. غير أن المؤلفين الذين ذكرتهم آنفاً يخطئون إذ يقتضون أن يكون المرء قاسياً على الأجانب، لا ينبغي أن يكونه المرء على أي كان. والنفوس الكبيرة لا تكون صعبة المراس إلا في حق الإجرام. بل أكرر أنها يزيد غضبها على أصدقاء حينما تلقى إهانة من قبلهم.

٤ ـ [٣] هذا الغضب معقول جداً لأن هنا زيادة على الضرر الذي يمكن أن يلحق بالمرء فإنه يظن أنه قد فقد أيضاً رعاية كان له الحق في الاعتماد عليها.

---

(١) بعض الكتاب السياسيين. هو أفلاطون الذي يقصده أرسطو هنا. راجع الجمهورية: ك٢.

(٢) أرشيلوك. من«باريس» شاعر غناء ومجون كان يعيش في القرن الثامن قبل الميلاد.

(٣) أنكار الشاعر. هذان البيتان هما من مقطوعات أوريبيد التي ليست بين أيدينا.

ومن هنا جاءت أفكار الشاعر هذه:

بين الاخوة الجلاد ما يكون قوة

وفي موطن آخر:

من أفرط في حبه أفرط في بغضه

ونحن إذ نبين في حق المواطنين ماذا ينبغي أن يكون عددهم وكيوفهم الطبيعية، وإذ نعين سعة الموطن وشروطه فإنما نجري في ذلك على التقريب إلا أنه لا ينبغي أن يطلب، في مجرد الاعتبارات النظرية، من الضبط ما يكون في المشاهدات التي تقدمها لنا الحواس.

الباب السابع

في العناصر الضرورية لوجود المدينة. إنها ستة أنواع: المواد الغذائية، الفنون، الأسلحة، المالية، الكهنوت، وأخيراً إدارة المصالح العامة وإصدار الأحكام. بغير هذه العناصر لا يمكن أن توجد المدينة ولا أن تكون مستقلة.

١ ـ كما أن في المركبات الأخرى التي تخلفها الطبيعة ليس البتة تماثل بين جميع عناصر الجسم التام ولو أنها أساسية في وجوده، كذلك يمكن بالبداهة ألا يعد بين أعضاء المدينة كل العناصر التي هي مع ذلك بحاجة ملحة إليها، وهو مبدأ يطبق على السواء على كل اجتماع لا يتألف إلا من عناصر من نوع واحد بعينه. ينبغي ضرورة أن يكون للمجتمعين نقطة وحدة مشتركة سواء أكانت أنصباؤهم مع ذلك متساوية أم غير متساوية، مثال ذلك الأغذية أو ملكية الأرض أو اي شيء آخر مشابه.

٢ ـ [1] شيئان يمكن أن يجعل أحدهما من أجل الآخر، هذا وسيلة وذلك غاية من دون أن يكون بينهما شيء مشترك أكثر من الفعل يقع من أحدهما فيقبله الآخر. تلك هي هي في عمل، أياً كانت علاقة الأداء بالعامل. فالبيت ليس له حقاً شيء يمكن أن يكون مشتركاً بينه وبين البناء، ومع ذلك فن البناء ليس له موضوع آخر إلا البيت. كذلك المدينة بها على التحقيق حاجة للملكية، غير أن

---

(١) أناس متساوين. لقد أشاد أرسطو في مؤلفه كله بمبدأ المساواة هذا لجميع أعضاء الدولة. فعسير أن يفهم، نلقاء هذه العبارات الصريحة، أن يتهم بتأييد الطغيان. راجع ك١، ب١، ف، وك٣، ب٨ وف١، والمقدمة التي بسطنا فيها هذه المسألة بسطاً عيشة سعيدة هنيئة راجع ك٣، ب٣، ف٩ وب٦، ف١٤ وفي التميز بين الحكومات: ب٤، ف٧.

الملكية ليست البتة جزءاً أصلياً للمدينة ولو أن الملكية تحتوي موجودات حية على أنها عناصر لها. المدينة ليست إلا اجتماع أناس متساوين يبحثون بالاشتراك عن عيشة سعيدة هنيئة.

٣ ـ لكن بما أن السعادة هي الخير الأعلى، وبما أنها تنحصر في ممارسة الفضيلة وتطبيقها التام، وأن الفضيلة في النظام الطبيعي للأشياء، موزعة لا على سواء بين الناس، لان حظ بعضهم منها قليل جداً وبعضهم مجردون منها تماماً، يكون من البديهي هنا لزوم البحث في ينبوع الفروق والانقسامات بين الحكومات. فكل شعب إذ يطلب السعادة والفضيلة بطرق مختلفة يرتب أيضاً حياته ودولته على القواعد التي ليست أقل اختلافاً. فلننظر إذاً كم من العناصر لا مندوحة عنه لوجود المدينة، لأن المدينة تنحصر بالضرورة في أولئك الذين نعترف لهم بهذه الشيم.

٤ ـ لنعد الأشياء أعيانها حتى ننير المسألة: فبدياً المواد الغذائية ثم الفنون وما يتعلق بها من الأشياء التي لا غنى عنها للحياة التي بها حاجة إلى كثير من الأدوات. ثم الأسلحة التي لا غنى للاجتماع عنها لأجل تأييد السلطة العامة في داخله ضد العصاة ولأجل دفع الأعداء من الخارج الذين يمكن أن يهاجموه، ورابعاً سعة ما من الثروات سواء للحاجات الداخلية أو لأجل الحروب. وخامساً وكان بوسعي أن اضع هذا في رأس القائمة، العبادة الإلهية أو كما يسمونها الكهنوت. وأخيراً وهذا بلا جدال هو الأهم، تقرير المرافق العامة والقضاء في الخصومات الفردية.

٥ ـ تلك هي الأشياء التي لا يسع المدينة مطلقاً، أياً كانت، أن تستغني عنها. إن الاجتماع الذي يؤلف المدينة ليس اجتماعاً كيفما اتفق، إنما هو اجتماع أناس قادرين على القيام بجميع حاجات معيشتهم. فإذا لم يتوافر ركن من الأركان التي عددناها آنفاً، فمن ثم يكون محالاً أن يقوم الاجتماع بكفاية نفسه. الدولة تقتضي حتماً كل هذه الوظائف المختلفة، فيلزم لها إذاً زراع ليقوموا بغذاء المواطنين، ويلزم لها صناع وجنود، وأناس أغنياء وقضاة ليقوموا بحاجاتها وبمصالحها.

الباب الثامن

رد العناصر السياسية في الحكومة الفاضلة إلى اثنين فقط: إن المواطنين هم وحدهم أولئك الذين يحملون الأسلحة والذين لهم حق التصويت في الجمعية من دون جميع الصناع، وينبغي ألا تكون الأموال الثابتة إلا للمواطنين، ومن بين المواطنين ينبغي أن يكون حمل السلاح للشباب والوظائف السياسية للكهولة والكهنوت للشيخوخة.

١ ـ بعد أن قررنا المبادئ على هذا النحو علينا أيضاً أن نبحث هل جميع الوظائف ينبغي أن تكون لجميع المواطنين بلا تمييز. هاهنا ثلاثة أمور ممكنة: إما أن جميع المواطنين يكونون في آن واحد وبلا تمييز زراعاً وصناعاً وقضاة وأعضاء في الجمعية العمومية أو أن يكون لكل وظيفة رجال مختصون بها. أو أن تكون بعض الوظائف من اختصاص بعض المواطنين بالضرورة وتكون الوظائف الأخرى من نصيب سائر الناس. الخلط بين الوظائف لا يناسب كل دولة بلا تمييز. وقد قلنا فيما سبق أنه يمكن افتراض تواليف مختلفة. فيولى جميع المواطنين جميع الوظائف العامة كلها ولا يولونها جميعاً بل تمنح بعض الوظائف بامتياز. وهذا هو الذي يرتب عدم تشابه الحكومات. ففي الديمقراطيات كل الحقوق مشتركة وعلى عكس ذلك في الأوليغرشيات.

٢ ـ إن الحكومة الفاضلة التي نبحث عنها هي على التحقيق تلك التي تحقق لكتلة الاجتماع أوسع نصيب من السعادة. وقد قلنا إن السعادة لا تنفك عن الفضيلة. وإذاً ففي هذه الجمهورية الفاضلة حيث تكون فضيلة المواطنين أمراً واقعياً على إطلاق الكلمة بتمامه لا اضافياً إلى مذهب معين يحرص المواطنون على الامتناع عن كل مهنة آلية، ومن كل مضاربة مفرطة الربح، ومن العمال

الخسيسة والمضادة للفضيلة. كذلك هم لا يزاولون الزراعة، فإنه ينبغي أن يكون للمرء من الفراغ لاكتساب الفضيلة والاشتغال بالشيء العام.

٣ ـ تبقى أيضاً طبقة الجنود، والطبقة التي تتداول في شؤون الدولة وتحكم في القضايا، هذان العنصران يشبهان أن يكونا هما اللذين يؤسسان المدينة. أفيوزع نوعا الوظائف اللتان يختصان بها على أيد متفرقة أم يجمعان في أيد بعينها؟ الجواب على هذه المسألة واضح أيضاً. يجب أن تكون هذه الوظائف متفرقة إلى حد ما ومجتمعة إلى حد ما. متفرقة لأنها تتعلق بأسنان مختلفة وأنه لا بد هاهنا من التبصر وهناك من القوة مجتمعة لأنه من المحال أن أناساً بيدهم القوة ويستطيعون استعمالها يستسلمون إلى خضوع أبدي. فالمواطنون الذين هم مسلحون على الدوام يرجع إليهم الأمر في تأييد الحكومة أو في إسقاطها.

٤ ـ إذاً فليس إلا أن توكل هذه الوظائف إلى أيد بعينها لكن في أحيان الحياة المختلفات وكما يعينه الطبع عينه. وما دامت القوة من حظ الشباب والتبصر من حظ الكهولة فلنوزع الاختصاصات تبعاً لهذا المبدأ الذي هو نافع كما هو عادل، والذي يعتمد على اختلاف الأهلية نفسه.

٥ ـ كذلك إلى هاتين الطبقتين يجب أن تكون ملكية الأموال الثابتة، لأن اليسر يجب أن يتوافر للمواطنين، وهؤلاء هم المواطنون الأصليون. أما الصانع فليست له حقوق سياسية لا هو ولا كل طبقة أخرى غريبة عن المشاغل الشريفة للفضيلة، وتلك نتيجة بينة لمبادئنا. السعادة لا تحل إلا في الفضيلة على وجه الاختصاص. ولكي يقال على مدينة إنها سعيدة يلزم ألا يحسب حساب بعض أفراد من أعضائها وكفى، بل جميع المواطنين بلا استثناء. على هذا فالملكيات تتعلق بالمواطنين خاصة، ويكون الزراع بالضرورة إما عبيداً وإما متوحشين وإما موالي.

٦ ـ وأخيراً فمن بين عناصر المدينة تبقى هيئة الكهنة التي لها في الدولة مكان بين لا يمكن زراعاً أو عاملاً أن يصل إلى وظائف الكهنوت أبداً. بل المواطنون

وحدهم هم الذي يختصون بخدمة الآلهة. فالهيئة السياسية إذاً موزعة على جزأين: الأول الجند والثاني الجمعية العمومية، لكن لما أنه من المناسب أن تقام شعائر العبادة للألوهية وأن يدبر أمر الراحة للمواطنين الذين أضناهم الكبر وجب لهذين الأمرين معاً أن يوكل إلى هؤلاء أمر الكهنوت.

تلك هي إذاً العناصر التي لا بد منها لوجود الدولة وهي الأركان الحقيقية للمدينة. إنها من ناحية لا تستغني عن زراع ولا صناع ولا أجراء من كل صنف. لكن من جهة أخرى، الطبقة الحربية وطبقة القائمين بشؤون المداولات هما وحدهما اللتان تؤلفان الدولة سياسياً. وهذان القسمان العظيمان للدولة يتميز كلاهما عن الآخر فأحدهما يمتاز بالدوام والثاني بتداول الوظائف.

الباب التاسع

قدم بعض الأنظمة السياسية: وعلى الخصوص الانقسام إلى طبقات والموائد العامة. أمثلة من مصر ومن إيطاليا: تقسيم الملكيات في الجمهورية الفاضلة. في اختيار العبيد.

١ ـ [١] على أنه في الفلسفة السياسية ليس البتة استكشافاً معاصراً ولا حديث العهد هذا التقسيم الضروري للأفراد إلى طبقات متميزة، فيها الجند من جهة والزراع من جهة أخرى. بل هو ما زال موجوداً إلى اليوم في مصر وفي كريت، ويقال إنه رتب بقوانين سيزستريس في الأولى وبقوانين مينوس في الثانية.

٢ ـ [٢] كذلك نظام الموائد العامة ليس أقل قدماً بل هو يصعد في كريت إلى حكم مينوس وفي إيطاليا إلى عهد أبعد من ذلك أيضاً. ويؤكد علماء إيطاليا أنه في عهد المدعو ايطالوس الذي صار ملكاً لأونتري، غيَّر الأونتريون اسمهم إلى إيطاليين وأن اسم إيطاليا قد أطلق على جزء من شواطئ أوروبا محصور بين خليجي سلاسي ولاميتي اللذين يبعد أحدهما عن الآخر بمسيرة نصف يوم.

---

(١) سيزستريس. يتبع من الأبحاث الجديدة أن سيزستريس لا بد من أن يكون قبل المسيح بنحو ألف وثمانمائة سنة على الأقل. وأرسطو يتكلم هنا إذاً على نظام كان قبل زمانه بنحو ألف وخمسمائة سنة. قواي مينوس. يمكن أن يكون مينوس بعد سيزستريس بنحو ثلاثمائة سنة أو أربعمائة راجع فيما يلي ف٤ و٥.

(٢) علماء أيطاليا. يظن نيبهر أن أرسطو قد استخرج هذه المعلومات على إيطاليا من مؤلفات أنطيوخوس السرقوسي وهو مؤرخ كان يعيش قبله بنحو مائة سنة تقريباً وهو الذي تكلم عليه دنيس الهاليكرناس. نصف يوم مائة وستون غلوة على تقدير استرابون راجع: ك٦، ب١، ص٢٤٥، أي أكثر من ستة فراسخ شيئاً قليلاً. وخليج سلاسي لا يزال يسمى بهذا الاسم وهو شرق البرزخ في النقطة الجنوبية من إيطاليا، وخليج لاميني الذي يسميه أنطيوخوس واسترابون نافيتنيك هو خليج سانت أنيمي على بحر نابلي في الجزء الغربي من البرزخ.

٣ ـ [١] ويزيدون عليه أن إيطاليوس قد صير الأونتريين الذين كانوا رحلاً فيما سبق زراعاً وآتاهم فيما آتاهم من التظم نظام الموائد العامة. ولا تزال إلى اليوم مقاطعات احتفظت بهذه العادة وبعض قوانين إيطاليوس. وهذه العادة كانت عند الأوبيك، سكان شواطئ تيرينيا والذين لا يزالون يلقبون لقبهم القديم الأوسونيين. وهي توجد أيضاً عند الشونيين الذين يقطنون البلد المسمى سيرتيس على شواطئ الإيجبي وخليج يونيه. على أن من المعلوم أن الشونيين كانوا أيضاً من أصل أونتري.

٤ ـ فتكون الموائد العامة حينئذ ولدت في إيطاليا وتقسيم المواطنين إلى طبقات جاء من مصر، وعهد سيزستريس سابق بكثير لعهد مينوس، على أنه ينبغي الاعتقاد بأن في مجرى القرون لا بد من أن يكون الناس قد تخيلوا هذه النظم وكثيراً غيرها عدة مرات، بل لا نهاية له من المرات. فبدياً الاحتياج نفسه قد أوحى بالضرورة بوسائل سد الحاجات الأولى، ولما تحقق ذلك تمت التحسينات والسعة على قدر هذا التطور على ما يظهر. وإذاً فتلك نتيجة منطقية أن ينطبق هذا القانون أيضاً على الأنظمة السياسية.

٥ ـ [٢] كل شيء في هذا الصدد قديم جداً، ومصر شاهد على إثباته. فلا أحد يجادل في قدمها السحيق وفي كل الأزمان كان لها قوانين ونظام سياسي. وعلينا أن نتأثر سابقينا في كل ما أحسنوه من عمل ولا نفكر في الإبداع إلا حيث يتركون لنا نقصاً نستدركه.

---

(١) الأونتريين. الذي كانوا رحلاً فيما سبق. الاونتريون كانوا يسكنون في البروتيوم وفي الجزء الجنوبي الشرقي من لقونيا. تيرينيا. كانوا يطلقون الاسم العام لتيرينيا على الجزء الغربي من إيطاليا.
ـ الشونيون. كانوا في إغريقيا الكبرى وفي الحدود الجنوبية لإيطاليا أما الشناونيون فكانوا يقطنون الشاطئ الآخر من الخليج الادرياتيكي في ايفير.

(٢) قديم جداً. يزعم علم الفلك الحديث أنه حقق بناء على ما في الآثار الرسمية أن ارصاد المصريين الوضعية تصعد ٢٢٨٥ قبل الميلاد. راجع: محضر جلسة المجمع العلمي لفرنسا في ٣٠ يونيه سنة ١٨٣٤ ـ نظام سياسي. كانت إغريقيا تستقبل نزلاء من المصريين ونرحب بأنظمتهم فإن أناخوس وفورني وسكرويس وقدموس ودانوس جاؤوا من مصر.

٦ ـ [(١)] قلنا إن الأموال الثابتة كانت من حق أولئك الذين يحملون الأسلحة ويملكون الحقوق السياسية، وأضفنا إليه عند تعيين خواص الموطن وسعته أن الزراع ينبغي أن يؤلفوا طبقة منفصلة عن تلك، فنتكلم هاهنا على تقسيم الملكيات وعدد الزراع ونوعهم. وقد سبق لنا أن رفضنا الاشتراك في الأراضي الذي قبله بعض المؤلفين، لكننا قد صرحنا بأن رفضنا التعاطف بين المواطنين ينبغي أن يجعل الانتفاع مشتركاً لأجل أن يكفل للكل عيشتهم على الأقل. وإن إنشاء الموائد العامة ليعتبر مفيداً تماماً لكل دولة حسنة النظام. وسنقول فيما بعد لماذا نحن نتخذ هذا المبدأ أيضاً لكنه يلزم أن تتسع تلك الموائد العامة لكل المواطنين بلا استثناء ومن العسير أن الفقراء مع أنهم يقدمون النصاب المقدر بالقانون يستطيعون أن يقوموا بجميع الحاجات الأخرى لمن يعولون.

٧ ـ إن نفقات العبادة الإلهية هي أيضاً عبء مشترك على المدينة. على هذا حينئذ يجب أن يقسم الموطن إلى قسمين أحدهما للعموم والآخر للأفراد. وكلاهما ينقسم أيضاً إلى اثنين آخرين: الأول يقسم لسد نفقات العبادة ونفقات الموائد العامة. أما الثاني فيقسم بحيث إن كل مواطن يملك على الحدود وبجوار المدينة يهتم على السواء بالدفاع عن الموضعين.

٨ ـ هذا التوزيع وهو عادل في ذاته يكفل مساواة المواطنين وشدة اتحادهم على الأعداء الذين يجاورونهم. وحيثما لا يكون هذا التوزيع مقرراً فالبعض يستهين بالمناوشات التي تهدد الحدود والآخرون يخشونها خشية مخجلة. من أجل ذلك في بعض الدول يستثني القانون سكان الحدود فيجعلهم بمعزل عن كل مداولة في أمر هجوم الأعداء الذي يلحقهم باعتبار أنهم أحرص على مصالحهم من أن يكونوا قضاة صالحين. تلك هي الأسباب التي توجب توزيع أرض الموطن على نحو ما قدمنا.

---

(١) فيما بعد حق أن أرسطو سيتكلم فيما بعد على الموائد العامة (ب١٠، ف٨ وب١١، ف٣)، أنه لا يقدم دلته لإقرار هذا النظام كما يذكر هنا.

٩ ـ [1] أما في شأن أولئك الذين ينبغي أن يزرعوها، فإذا كان للخيار مكنة، فينبغي أن يكونوا على الخصوص عبيداً وأن يعنى بألا يكونوا جميعاً من أمة واحدة، وعلى الخصوص ألا يكونوا أهل حرب. وبهذين الشرطين يتم صلاحهم للعمل ولا يرد بخواطرهم أن يثوروا. ثم ينبغي أن يضاف إلى أولئك العبيد بعض المتوحشين بوصفهم تبعاً للأرض ولهم خصائص الأرقاء أنفسها. ففي الأراضي الخاصة يملكهم مالكها وفي الأراضي العامة هم ملك الدولة. وسنقول فيما بعد كيف ينبغي أن يعامل الأرقاء ولماذا يجب دائماً أن يقدم لهم فك الرقبة جزاء لأعمالهم.

---

(١) فيما بعد. راجع الاقتصادي: ك١، ب٥. ويظن شنيدر أن هذه الإشارة كانت تتعلق بجزء من مؤلف أرسطو لم يصل إلينا، وإنه في ذلك مخدوع، لأنه هاهنا على الأقل لا محل للخفاء. وقد اعترف بذلك أورسم.

وإن هذه الفكرة التي يقررها أرسطو هاهنا والتي هي غاية في الإنسانية والتي هو يكررها في «الاقتصادي» تثبت قدر الكفاية أن أرسطو لم يكن قط نصيراً أعمى للرق، زد على هذا وصيته التي حفظها لنا ديوجين اللايرثي تشهد بأن الفيلسوف كان يعمل على مقتضى هذه النظريات العامة فإنه فيها يمنح الحرية عبيده جميعاً ويوصي بهم خيراً منفذ وصيته. راجع ديوجين اللايرثي: ك٥، ص١٦٩. وراجع أيضاً في السياسة: ك١، ب٢، ف٣ والمقدمة.

الباب العاشر

موقع المدينة. الشروط التي ينبغي أن تطلب. ملاءمة الموقع للصحة. المياه. معاقل المدينة. ينبغي أن يكون لها أسوار تساعد أهلها على الشجاعة. النظريات الباطلة في هذا الموضوع: ارتقاء فن الحصار يقضي أن تحسن المدائن معرفة الدفاع عن نفسها بمهارة تساوي مهارة الهجوم.

١ ـ نحن لن نكرر لماذا ينبغي أن تكون المدينة برية وبحرية معاً، وإن تكون قدر ما أمكن على اتصال بجميع نقط أرض الوطن. فقد ذكرنا ذلك فيما مر. فأما ما يتعلق بالموضع في ذاته فينبغي توافر أربعة أمور على الخصوص: الأول والأهم إنما هو الأمر الصحي، وأن استقبال الشرق والتعرض للرياح التي تهب من هذه الناحية هو أصح جميع الجهات، ويليه استقبال الجنوب لأنه ممتاز بان البرد فيه أيسر احتمالاً طول الشتاء.

٢ ـ ومن جهات نظر أخرى ينبغي أن يكون على السواء مختاراً بحيث يلائم المشاغل الداخلية للسكان ولصد الغارات التي يمكن أن تكون المدينة محلاً لمعاناتها. يلزم في حالة الحرب أن يتمكن أهل المدينة أن يخرجوا منها بسهولة، وأن يكون شاقاً على الأعداء دخولها وحصارها على السواء. ينبغي أن يكون للمدينة داخل أسوارها مياه وكثرة من الينابيع الطبيعية، فإن لم يكن ذلك ينبغي أن تحفر صهاريج واسعة ومتعددة لحفظ مياه المطر حتى لا يعوزها الماء البتة في حالة ما تقطع وسائل الاتصال بالخارج مدة الحرب.

٣ ـ ولما أن الشرط الأول إنما هو صحة السكان وهو يتحقق أولاً بموقع المدينة ووجهتها على النحو الذي ذكرناه وثانياً باستعمال الماء الصالح للشرب،

فهذه النقطة الأخيرة تقتضي أيضاً أشد الالتفات. إن كل ما يصلح في الغالب وفي العادة لحاجات الجسم له بالضرورة تأثير في الصحة كبير، كالأثر الطبيعي للرياح وللأمواه. من أجل ذلك حيثما لا تكون المياه الطبيعية طيبة وغزيرة على السواء يكون من الحكمة عزل المياه الصالحة للشرب عن تلك التي تكفي للاستعمالات العادية.

٤ ـ [١] أما مواطن الدفاع فإن طبيعة الموقع وفائدته تختلفان باختلاف الدساتير. إن مدينة عالية تناسب الأوليغرشية والملوكية. أما الديمقراطية فتؤثر السهل . والأرستقراطية ترفض كل هذه الأوضاع، ويناسبها على الخصوص الهضاب المحصنة. أما فيما يتعلق بمواقع المساكن الخاصة فالظاهر أن أشدها قبولاً وأنسبها على العموم أن تكون مخططة على الطريقة الحديثة وفقاً لمذهب أبوداموس. كان للطراز القديم، على عكس ذلك، مزية أنه آمن في حالة الحرب، وكان الأجانب متى حصروا في المدينة شق عليهم أن يخرجوا منها، ولم يكن دخولهم فيها بأقل من ذلك عناء.

٥ ـ [٢] ينبغي الجمع بين هذين المذهبين ويحسن أن يحاكى ما يسميه زراعنا الأشكال الشطرنجية في غرس الكروم. فنخطط المدينة إذاً في بعض الأجزاء فقط، في بعض أحيائها لا في مساحتها كلها، ففي ذلك جمع بين الرشاقة والأمن. وأخيراً فيما يتعلق بالمعاقل فإن أولئك الذين لا يبغون إقامتها ليحتفظوا بأقدام السكان قد خدعهم وهم قديم، ولو أن الحوادث تحت أعينهم قد كذبت تلك المدائن التي كانت تصطنع هذه النخوة الغريبة.

---

(١) مذهب أبوداموس. طريقة أبوداموس كانت أنه يقسم المدينة إلى شوارع منظمة (راجع: ك٢، ب٥، ف١) ـ للطراز القديم على عكس ذلك. كان الطراز القديم للعمارة ينحصر في جمع الدور بعضها على مقربة من البعض الآخر دون أي نظام، وكانوا يظنون أن هذا الوضع كان يسمح بدفع العدو على أهون ما يكون وعلى أقوى ما يكون.

(٢) الحوادث. لا شك في أن أرسطو يلمح إلى حصار لقدمونيا من قبل إيفامينواس في من السنة الرابعة الأولمبية الثانية بعد المائة، ٣٦٧ قبل الميلاد. راجع ما سبق ك٢، ب٦، ف٧.

٦ ـ [(١)] ربما لا يكون من الإقدام ألا يدفع المحاربون أعداء مساوين لهم في العدد أو أكثر من وراء الأسوار. لكن قد شوهد ولا يزال يشاهد أن المغيرين يأتون في عدد زاخر من دون أن تكون النجدة التي فوق طاقة البشر لحفنة من الشجعان تستطيع أن تصدهم. فلأجل اتقاء الغير والمصائب ولأجل التفادي من هزيمة لا شك فيها تكون الوسائل الأدخل في فن الحرب هي الحصون الأمنع، وعلى الخصوص اليوم إذ ارتقى أيما ارتقاء فن المحاصرات ونباله وآلاته المخوفة.

٧ ـ إن الامتناع عن إقامة المعاقل على المدائن يأباه العقل كما يأبى اختيار بلد مفتوح أو تسوية المرابئ بالأرض. أو تحريم إحاطة البيوت الخاصة بأسوار خشية أن يتسرب لسكانها شيء من الجبن. بل ينبغي الإقناع بأن إقامة المعاقل يسمح باستخدامها أو عدم استخدامها عند المشيئة، أما في المدينة المفتوحة فهذا الخيار ساقط.

٨ ـ فإذا صحت تقديراتنا وجبت إحاطة المدينة بالمعاقل بل ينبغي، فوق أن يجعل منها زينة، أن تكون جديرة بصد كل وسائل الهجوم وعلى الخصوص وسائل الفن الحربي الحديث. إن الهجوم لا يغفل أية وسيلة ـ للنجاح فيجب على الدفاع، من جانبه، أن يبحث ويدبر ويخترع وسائل جديدة. وإن أول ميزة لأمة يقظة إنما هي أن يتردد الأغيار في مهاجمتها لكن بما أنه ينبغي من أجل الموائد العامة تقسيم المواطنين فئات كثيرة وأن الأسوار أيضاً يجب من مسافة

---

(١) وآلاته المخوفة. لما رأى أرخيداموس بن جوزيلاس المنجنيق وقد جيء به من صقلية صاح قائلاً: «لقد ذهبت هذه بشجاعة الشجعان». راجع فلوطرخس وإن اختراع آلات الحرب لم يكن جد قديم ما دام أنه من عهدنا فريقلس الذي هو أول من استخدمها في حصار ساموس في السنة الرابعة من الأولمبية الرابعة والثمانين، ٤٤١ قبل الميلاد، وكان الذي أنشأها رجل لقدموني (راجع ديودرد الصقلي: ك٧)، وإن اختراع الأسلحة النارية قد أدهش كذلك فرسان القرون الوسطى وَقَتَّ في شجاعتهم، فلما رأوا المدافع والبنادق القديمة كرروا صيحة أرخيداموس «لقد ذهبت هذه بشجاعة الشجعان».

إلى أخرى وفي المواضع المناسبة أن يكون لها أبراج وحراس، فمن البين أن تكون هذه الأبراج مخصصة بطبيعة الحال لاجتماعات المواطنين في الموائد العامة.

تلك هي المبادئ التي يمكن تقريرها لموقع المدينة وفائدة الحصون.

الباب الحادي عشر

المعابد في الجمهورية الفاضلة. الموائد العامة للحكام. الميادين العامة والرياضات البدنية. شرطة المدينة. حرس الحقول ينبغي أن ينظم على نحو الشرطة تقريباً.

١ ـ الأبنية المخصصة للحفلات الدينية يجب أن تكون من الفخامة على ما ينبغي أن تكون، وتصلح كذلك للموائد الرسمية لكبار الحكام ولأداء جميع الشعائر التي لا يقضي بسريتها القانون أو هاتف فينيا. هذا المحل الذين يرى من جميع ما يحيط به من أحياء المدينة التي يشرف هو عليها ينبغي أن يكون على نحو يناسب كرامة السراة الذي يؤمونه.

٢ ـ وتحت الربوة التي عليها تقام البنية يكون من المناسب أن يوجد الميدان العام الذي اتخذ على غرار ما يسمى في تساليا «ميدان الحرية». هذا الميدان لا يجوز البتة أن يدنس بالبضائع، ويحظر دخوله على الصناع وعلى الزراع وعلى أي فرد من أفراد هذه الطبقة إلا أن يدعوهم الحاكم إليه دعوة صريحة. كذلك ينبغي أن يكون منظر هذا المكان مقبولا ما دام أنه الميدان الذي فيه يقوم الرجال الكهول بالرياضات البدنية، لأنه يجب، حتى في هذا الصدد، فصل الأعمار المختلفة، وفيه يشهد بعض الحكام ألعاب الشباب، كما أن الكهول يوافونه لشهود ألعاب الحكام أحياناً. فإن المرء متى أحس بأنه تحت عين الحاكم استشعر ما يقضي به الحياء الحق، وما تدعو إليه الخشية اللائقة بالرجل الحر. بعيداً عن هذا الميدان ومنعزلاً عنه يكون المكان المخصص للسوق وينبغي أن يكون الوصول إليه ميسراً لأنواع النقل سواء من البحر أو من داخل البلاد.

٣ ـ ما دامت كتلة المواطنين منقسمة إلى كهنة وحكام فمن المناسب أن يكون موضع الموائد العامة للكهنة إلى جانب المعابد المقدسة. أما الحكام المكلفون النظر في العقود والحكم في القضايا الجنائية والمدنية وفي كل الأمور من هذا القبيل أو الذين هم مكلفون مراقبة الأسواق وما يسمى شرطة المدينة فإن محل موائدهم يجب أن يكون على مقربة من الميدان العام ومن حي مطروق ما جاور ميدان السوق حيث يكون الأخذ والعطاء يجب أن يكون على الخصوص مناسباً لذلك. أما الميدان الآخر الذي ذكرناه آنفاً فإنه يجب أن يكون دائماً محل السكينة المطلقة، خلافاً لهذا الذي هو مخصص للأخذ والعطاء اللذين لا غنية عنهما.

٤ ـ كل ما أسلفنا آنفا من التقاسيم المدينية يجب أن يكرر في المناطق الزراعية. هناك الحكام الذين يدعون إما حراس الغابات وإما مفتشي الريف لهم أيضاً كتائب من الحرس للمراقبة ولهم موائد عامة. كذلك يكون في الريف أيضاً معابد مقدسة موزعة فيه بعضها للآلهة والأخرى للأبطال.

قد يكون من غير النافع أن نلح في ذكر تفاصيل أدق في هذا الموضوع فتلك أمور تصورها أيسر من تنفيذها. وقد يكفي في القول بها مجرد إرادتها أما تنفيذها فلا بد فيه من مواتاة التوفيق. من أجل ذلك نكتفي بما عرضنا في هذا الموضوع.

الباب الثاني عشر

الكيوف التي يجب أن تتوافر للمواطنين في الجمهورية الفاضلة: الأركان العامة للسعادة تأثير الطبع والعادات والعق: ، اجتماع هذه الأركان الثلاثة لتحقيق سعادة الفرد وسعادة المدينة: ينبغي افتراض اجتماعها في المدينة الفاضلة.

١ ـ لنبحث الآن ماذا يكون الدستور عينه وما هي الكيوف التي يجب أن تتوافر للأعضاء الذين يؤلفون المدينة لتحقيق سعادة الدولة ونظامها تحقيقاً كاملاً. السعادة على العموم لا تكتسب إلا بشرطين، أحدهما أن تكون الغاية التي يعتزمها المرء محمودة. الثاني أن يستطاع أداء الأعمال التي توصل إليها. فمن الممكن أن يجتمع هذان الشرطان وألا يجتمعا البتة. فتارة يكون الغرض محموداً ولكن الوسائل التي من شأنها أن تؤدي إليه غير مستطاعة. وتارة يملك المرء الوسائل الضرورية كلها للوصول إليه ويكون الغرض سيئاً. وأخيراً يجوز أن ينخدع المرء في الغرض وفي الوسائل معاً. والشاهد على ذلك الطب: فتارة هو لا يعرف كم ينبغي الدواء الذي يبرئ الداء، وتارة لا يملك الوسائل الضرورية للشفاء الذي يعتزمه. في جميع الفنون وفي جميع العلوم يلزم إذاً أن يكون الغرض والوسائل المؤدية إليه طيبة وفعالة على السواء.

٢ ـ بين أن الناس يتمنون الفضيلة والسعادة ولكنه يسير لبعضهم بلوغهما ممتنع على الآخرين، وذلك من أثر الظروف أو من أثر الطبع. الفضيلة لا تكتسب إلا بشروط معينة من اليسير أن تجتمع للأفراد المجدودين وهي أعسر على الأفراد الذين هم اقل منهم في الجد نصيباً. وقد يضل المرء السبيل منذ

الخطأ الأول حتى متى جمع بين الملكات المطلوبة كلها. ولما كان موضوع بحوثنا الدستور الأفضل هو مصدر الإدارة الفاضلة للدولة، ولما كانت هذه الإدارة الفاضلة هي تلك التي تكفل أعظم مبلغ من السعادة لجميع الأفراد، وجب علينا بالضرورة أن نعرف في أي تنحصر السعادة.

٣ ـ قلنا في «علم الأخلاق»، إذا كان يسمح لنا أن نظن أن هذا المؤلف ليس خلواً من كل فائدة: إن السعادة هي تنمية الفضيلة ومزاولتها مزاولة تامة، لا الفضيلة الإضافية بل المطلقة: وأعني بالإضافية الفضيلة المطبقة على الحاجات الضرورية للحياة، وبالمطلقة تلك التي تتفرد بالانطباق على الجميل وعلى الطيب. ففي أمر العدل الإنساني جزاء المجرم وعقابه العدل هما من أعمال فضيلة، ولكن هذا هو أيضاً عمل ضرورة أعني أنه ليس خيراً إلا بأنه ضروري. ومع ذلك ربما كان الأفضل الا تكون بالأفراد ولا بالدولة حاجة للمعاقبة. على عكس ذلك الأفعال التي لا غاية لها إلا المجد وإلا الكمال الأدبي فهي جميلة على المعنى المطلق، في هذين النظمين من الأعمال يرمي الأول بالبساطة إلى التخلص من شر، والثاني على العكس من ذلك يمهد للخير وتحقيقه مباشرة.

٤ ـ [1] الرجل الفاضل يستطيع أن يحتمل بنبل البؤس والمرض كثيراً من أنواع الشر وهذا غير مانع أن تنحصر السعادة في الأضداد. وقد عرفنا في «علم الأخلاق» أيضاً الإنسان الفاضل بأنه الإنسان الذي بفضيلته لا يحسب من الخيرات إلا الخيرات المطلقة، وليس من حاجة بنا إلى أن نزيد على ذلك أنه يجب عليه أيضاً أن يستخدم هذه الخيرات استخداماً جميلاً على الإطلاق وشريفاً على الإطلاق. ومن هذا عينه جاء هذا الرأي العامي أن السعادة تتعلق بالخيرات الخارجية، فقد ينسب عزف السنطير بإحسان إلى الآلة عينها أكثر مما ينسب إلى الفنان.

---

(١) علم الأخلاق. علم الأخلاق إلى نيقوماخوس: ك٢، ب٢.

٥ ـ من هذا الذي قلنا آنفاً ينتج بيناً أن الشارع يجب أن يجد سلفاً بعض عناصر عمله، غير أنه يستطيع أيضاً أن يهيئ هو نفسه بعض تلك العناصر.

من أجل ذلك لزمنا أن نفترض للدولة كل العناصر التي تتصرف فيها المصادفة وحدها لأننا قد سلمنا بان المصادفة قد كانت أحياناً هي المتصرف الوحيد في الأشياء، غير أنها ليست هي التي تحقق فضيلة الدولة، بل إرادة الإنسان العاقلة. لا تكون الدولة فاضلة إلا حين يكون المواطنون جميعاً الذين هم ولاة الحكومة فضلاء، ومعلوم عن رأينا أن جميع المواطنين يجب أن يشتركوا في حكومة الدولة. فلنبحث إذاً كيف نطبع الناس على الفضيلة. في الحق إن كان هذا ممكناً فالأفضل أن نطبعهم عليها جملة في آن واحد من دون الاشتغال بالأفراد واحداً واحداً. غير أن الفضيلة العمومية ليست إلا نتيجة لفضيلة كل الأفراد.

٦ ـ ومهما يكن من شيء فإن ثلاثة أمور يمكن أن تصيّر الإنسان خيّراً وفاضلاً: الطبع والعادة والعقل. فبدياً يلزم أن يجعلنا الطبع نولد من النوع الإنساني لا من أي نوع آخر من الحيوانات، ثم يلزم بعد ذلك أن يؤتينا كيوفاً معينة للروح وللبدن. وفوق ذلك فإن هبات الطبع ليست كافية فإن الكيوف الطبعية تعدل على حسب العادات ويمكن أن يلحقها تأثير مزدوج يفسدها أو يصلحها.

٧ ـ الحيوانات كلها تقريباً ليست خاضعة إلا لسلطان الطبع، وقليل من أنواعها خاضع لسلطان العادات، أما الإنسان فهو وحده الذي يجمع بين العقل والعادات والطبع. فينبغي أن تتمازج هذه الأشياء الثلاثة فيما بينها. وفي الغالب إن العقل يحارب الطبع والعادات حين يعتقد بأن الخير في نبذ قوانينها. ذكرنا فيما سلف بأي الشروط يستطيع المواطنون أن يقدموا مادة سهلة لعمل الشارع، والباقي يكون من عمل التربية التي تعمل بالعادات وبدروس المعلمين.

الباب الثالث عشر

في المساواة وعدم المساواة في المدينة الفاضلة. التبعية الطبيعية للأعمار المختلفة. مشاغل السلام هي العيشة الحقة للمدينة. ينبغي أن يعرف كيف يحسن استعمال وقت الراحة. تثقيف العقل يجب أن يكون هو الموضوع الأساسي الذي يعتزمه الإنسان في الحياة والشارع في تربية المواطنين.

١ ـ [١] لما كان الاجتماع السياسي دائماً مكوناً من رؤساء ومرؤوسين أسائل: هل السلطان والطاعة ينبغي أن يكونا على التناوب أو هما مدى الحياة بين أن مذهب التربية ينبغي أن يرجع فيه إلى هذين القسمين العظيمين للمواطنين إذا كان بعض الناس يسود الأناسي الأخر على قدر ما يختلف الآلهة والأبطال عن سائر الناس، كما هو الاعتقاد العامي، من حيث الجسم الذي يكفي في الحكم عليه لحظ العين، حتى من حيث الروح على وجه أن تكون سيادة الرؤساء هي أيضاً غير محل للنزاع وجلية عند جميع الرعايا، فليس من شك في أنه ينبغي تفضيل استدامة الطاعة عند البعض واستدامة السلطان عند الآخرين.

٢ ـ [٢] غير أن تحقق هذا التخالف من أعسر ما يكون، وليس الشأن هنا كما هو في حق هؤلاء الملوك في الهند الذين هم، على قول سيلاكس، بأيديهم السيادة الكاملة على الرعايا الذين يدينون لهم بالطاعة. بين إذاً لأسباب كثيرة أن

---

(١) استدامة الطاعة. يصرح أرسطو ها هنا بغاية الإيضاح بأنه معارض لاستدامة السلطان، أي أنه معارض للطغيان. راجع: ك٣، ب٨، ف١ والمقدمة، وك١، ب٢، ف١٥.

(٢) سيلاكس. من كرباندر. جغرافي وبحار. كان يعيش في أول القرن الخامس قبل الميلاد.

تناوب السلطان والطاعة يجب ضرورة أن يكون أمراً مشتركاً بين جميع المواطنين. إن المساواة هي تماثل الاختصاصات بين أناس متشابهين ولا تستطيع الدولة أن تحيا على عكس ما تقضيه قوانين العدالة : فإن الخوارج الذين لا يخلو منهم البلد سيجدون أنصاراً على الدوام في الرعايا الساخطين ولا يستطيع أعضاء الحكومة أبداً أن يكفي عددهم لمقاومة أعداء على نحو هذه الكثرة مجتمعين.

٣ ـ ومع ذلك فلا جدال في أنه ينبغي أن يكون هناك فرق بين الرؤساء والمرؤوسين. فماذا يكون هذا الفرق وماذا يكون توزيع السلطان؟ هاتان هما المسألتان اللتان يجب على الشارع حلهما. لقد ذكرناه فيما سبق. إنما الطبع ذاته هو الذي يرسم خط الحد بأن يجعل على نحو واحد طبقتي الشبان والشيوخ، أولئك للطاعة وهؤلاء الأكفاء للحكم. إن سلطاناً يمنحه إحساس لا يثير الغيرة ولا يرم به أنف الزهو عند أي شخص خصوصاً متى اطمأن كل امرئ إلى أنه سوف يحصل بالسنين على الامتياز عينه.

٤ ـ على هذا فالسلطان والطاعة يجب أن يكونا معاً مستمرين وعلى وجه التناوب، وعلى هذا فالتربية يجب أن تكون متشابهة ومتخالفة معاً، ما دامت الطاعة باعتراف جميع الناس هي المدرسة الحقة للحكم. فالسلطان، كما قلنا فيما مر، يمكن أن يكون لمنفعة من يملكه أو في منفعة الذي ينفذ فيه. ففي الحالة الأولى إنما هو سلطان السيد على عبيده، وفي الثانية إنما هو السلطان على الناس الأحرار.

٥ ـ وفوق ذلك فإن الأوامر تختلف بالسبب الذي أوجبها بقدر ما تختلف بالنتائج أعيانها التي تنتجها. فإن كثيراً من الخدمات التي تعتبر منزلية فقط إنما تكون تشريفاً للشبان الأحرار الذين يقومون بها. إن ميزة عمل أو عيبه ليسا هما في العمل ذاته أقل مما هما في الأسباب التي أوحت به والغرض الذي قصد إليه منه.

لقد قررنا أن فضيلة المواطن، حين يحكم، مماثلة لفضيلة الرجل الكامل، وزدنا عليه أن المواطن يجب عليه بادئ ذي بدء أن يطيع قبل أن يحكم. فنستنتج من هذا هاهنا أن على الشارع أن يطبع المواطنين على الفضيلة بأن يعلم حق العلم الغاية الأصلية للحياة الحسنى والوسائل التي تؤدي إليها.

٦ ـ النفس تتألف من جزأين: أحدهما الذي له هو بذاته العقل. والثاني الذي هو دون أن يكون له العقل أهل لأن يطيعه. وبأحدهما وبالآخر تتعلق الفضائل التي تجعل الإنسان خيراً. متى سلم بهذا التقسيم كما نقرره يمكن أن يقال بلا عناء أي هذين الجزأين يشتمل على الغاية التي يجب السعي إليها. لأنه دائماً يعمل الشيء الأقل خيراً للوصول إلى شيء أحسن، وهذا ليس أقل وضوحاً إنما هو جزء النفس العاقل.

٧ ـ جرياً في هذا البحث على مذهبنا العادي في التحليل ينقسم العقل إلى قسمين آخرين: عقل عملي وعقل مجرد. وبالنتيجة الضرورية تنطبق التجزئة التي نجريها في هذا الجزء من النفس على الأفعال التي تأتيها على سواء. وإذا أمكن الخيار لزم تفضيل أفعال الجزء الذي هو أعلى بالطبع سواء في جميع الأحوال أو في حالة واحدة حيث يقترن جزءا النفس. ذلك لأنه في جميع الأشياء يلزم تفضيل ما يؤدي إلى الغرض الأسمى.

٨ ـ وأياً كانت الحياة فإنها موزعة بين عمل وراحة، بين حرب وسلام. فمن الأعمال الإنسانية ما يرجع إلى الضروري، إلا النافع وأخر إلى الجميع ليس غير. وعلى جهات النظر المختلفة هذه يجب أن يقع تمييز مشابه لذلك في جزأي النفس وفي أفعالهما: فإن الحرب لا تقع إلا لقصد السلام، والعمل لا يتم إلا لقصد الراحة، فالمرء لا يبحث عن الضروري والنافع إلا لقصد الجميل. في كل ذلك يجب على رجل الدولة أن ينظم قوانينه على جزأي النفس وعلى أفعالهما، بل بالأخص على الغاية السامية التي يستطيعان إدراكها. وأشباه هذه التمايز تنطبق على الحرف المختلفة والمشاغل المتباينة للحياة العملية. يلزم أن

يكون المرء مستعداً للعمل وللحرب على سواء، غير أن الفراغ والسلام آثر: ينبغي أن يعرف المرء القيام بالضروري والنافع، ومع ذلك فالجميل أسمى من أحدهما ومن الآخر.

تلك هي توجيهات من الحسن أن يعطاها المواطنون منذ طفولتهم وفي كل الوقت الذي فيه يبقون خاضعين لأساتذة.

٩ ـ إن الحكومات التي هي فيما يظهر خير حكومات الإغريق، وكذلك الشراع الذين أسسوها لم يرموا البتة فيما يظهر إلى جعل أنظمتهم موجهة إلى غرض أسمى ولم يوجهوا قوانينها والتربية العامة إلى مجموعة الفضائل بل مالوا، من دون التفات إلى النبل، إلى الفضائل التي يظهر أنها بالواجب نافعة وأجدر لإشباع الطمع. ولقد كان بعض المؤلفين الأقرب عهداً يؤيد هذه الآراء عينها فأعجبوا جهراً بدستور لقدمونيا، وأشادوا بذكر واضعه الذي وجهه كله نحو الفتح والحرب.

١٠ ـ والعقل كفيل أن يؤثم في يسر هذه المبادئ، كما أن الأحداث أعيانها التي وقعت أمام أعيننا تكفلت بإثبات بطلانها. لقد شارك ثيبرن وكل أولئك الذين كتبوا على حكومة لقدمونيا في الإحساس الذي يدفع الناس على العموم إلى الفتح من أجل مغانم النصر، ويشبه أنهم يرفعون إلى السحب الشارع العظيم لهذا الدستور لأن جمهوريته، بفضل عدم المبالاة بالأخطار كلها، قد استطاعت أن يكون لها سلطان شامل.

١١ ـ لكن الساعة وقد انهار سلطان اسبرتة فالناس مجمعون على أن لقدمونيا ليست سعيدة البتة ولا شارعها غير ملوم. أليس شاذاً مع ذلك مع الاحتفاظ بقوانين لوقرغس، ومع استطاعتها من غير عائق أن تتبعها برضاها قد فقدت كل سعادتها؟ ذلك بأن المرء قد ينخدع أيضاً في طبيعة السلطان الذي يجب على الرجل السياسي أن يجهد في الإشادة به. إن حكم المرء أناساً أحراراً خير وأشد انطباقاً على الفضيلة من حكم قوم عبيد.

١٢ ـ زد على هذا أنه لا ينبغي حسبان دولة سعيدة ولا شارع كيِّساً جداً متى كانا لم يفكرا إلا في أعمال الفتح الخطرة. على مبادئ مثل هذه موجبة للأسف لن يفكر كل مواطن بالبداهة إلا في غصب السلطان المطلق في وطنه متى استطاع أن يصير سيداً له، وهذا هو الذي جعل لقدمونيا مع ذلك تسند إلى الملك بوزانياس جناية لم يشفع فيها مجده كله. إن مبادئ كهذه وقوانين كالتي تمليها ليست جديرة برجل دولة فإنها باطلة بقدر ما هي مشؤومة. لا ينبغي للشارع أن يدخل في قلوب الناس إلا إحساسات طيبة للجمهور وللأفراد على السواء.

١٣ ـ إن تكن مرانة بالحروب فيجب ألا تكون هذه البتة بقصد استعباد أمم لا تستحق أبدا هذا النير المهين. بل يجب أن يكون ذلك بادئ ذي بدء لأجل اتقاء الاستعباد، ثم لأجل ألا يكتسب السلطان إلا لمنفعة المحكومين. وأخيراً لأجل الا يحكم المرء حكم السيد إلا أناساً خلقوا للطاعة عبيداً.

١٤ ـ يجب على الشارع على وجه الخصوص أن يعمل على أن تكون قوانينه الخاصة بالحرب كسائر أنظمته ليس لها غرض سوى السلام والراحة وهاهنا تأتي الأحداث لتضيف شهادتها إلى ما يشهد به العقل. لقد كانت سلامة أمثال هذه الدول قائمة ما دامت الحرب لكن النصر كان عليهم شؤماً بما يحقق لهم من السلطان: شأنهم منذ دخلوا في السلم شأن الحديد فقد صلابة سقايته، والإثم في ذلك على الشارع الذي لم يعلم مدينته سبل السلام.

١٥ ـ بما أن غرض الحياة الإنسانية هو عينه في الجماهير كما هو لدى الأفراد، وبما أن الرجل الصالح والدستور الصالح يعتزمان بالضرورة غرضاً واحداً فينتج من ذلك بالبديهية أن الراحة تستلزم فضائل خاصة لأن السلام، كما قلت هو الغاية من الحرب، والراحة غاية العمل.

١٦ ـ إن الفضائل التي تكفل الراحة والسعادة هي تلك التي تستخدم في الراحة كما في العمل على حد سواء. الراحة لا تكتسب إلا باجتماع كثير من

الشروط التي لا غنى عنها الحاجات الأولى. ولكي تستمتع الدولة بالسلام يجب ان تكون بصيرة، شجاعة وحازمة، فقد حق المثل «لا راحة للعبيد». إذا لم يحسن المرء اقتحام الخطر صار فريسة الأول هاجم.

١٧ ـ لا بد حينئذ من شجاعة وصبر في العمل، ولا بد من الفلسفة في وقت الراحة، ومن التبصر ومن الحكمة في الواحد وفي الآخر من هذين الوضعين بل على الخصوص في أثناء السلام والراحة. إن الحرب تؤتي حتما عدلاً وحكمة رجالاً يسكرهم ويفسد أخلاقهم النجاح وما يستمتعون به من الراحة ومن السلام.

١٨ ـ إن بالمرء بحاجة إلى عدل وتبصر ولا سيما حين يصل إلى ذروة الفلاح ويستمتع بكل ما يثير حسد الرجال الأغيار. الشأن في ذلك شأن حكماء يمثلهم لنا الشعراء في الجزائر المجدودة: كلما كانت غبطتهم تامة في جميع الخيرات التي أغدقت عليهم دعوا الفلسفة والاعتدال والعدل أعواناً لهم. وبين أن هذه الفضائل ليست لسعادة الدولة وفضيلتها أقل ضرورة منها لأولئك الحكماء. إذا كان مخجلاً ألا يحسن المرء استخدام ما يلقى من التوفيق فمخجل على وجه أخص ألا يحسن استخدام ذلك في أثناء الراحة وألا ينمي شجاعته وفضيلته أثناء الحروب لكيلا يظهر بمظهر خساسة العبد في أثناء السلام والراحة.

١٩ ـ لا ينبغي أن تفهم الفضيلة كما كانت تفهمها لقدمونيا، وهذا لا يعني أنها لم تفهم الخير الأعلى على ما يفهمه كل احد، بل ظنت أنه يستطاع كسبه بفضيلة خاصة هي الفضيلة الحربية. ونظراً إلى أن من الخيرات ما هو أسمى من تلك التي تؤتيها الحرب فمن البين أيضاً أن الاستمتاع بتلك الخيرات الأولى، من دون أن يكون له موضوع سواه، هو أفضل من الاستمتاع بالثانية.

٢٠ ـ فلننظر بأي الطرائق يمكن اكتساب هذه الخيرات التي لا تقدر. لقد قلنا فيما سبق إن المؤثرات التي تعمل في النفس على ثلاثة أضرب، الطبع والعادات والعقل. وعينا الكيوف التي ينبغي أن يتلقاها المواطنون بادئ ذي بدء من الطبع.

فيبقى علينا أن نبحث هل تربية العقل يجب أن تسبق تربية العادات، لأنه يلزم أن يكون هذان المؤثران على أكمل ما يكون من التوافق ما دام العقل نفسه يجوز أن يضل في سلوكه إلى الغرض الأسمى وأن العادات ليست أقل عرضة للضلال.

٢١ ـ هاهنا كما في سائر البقية إنما هو النشء الذي ينبغي أن يبتدأ به كل شيء، غير أن غاية النشء تصعد إلى ينبوع موضوعه مخالف تماماً. ففي الإنسان الغاية الحقة للطبع هي العقل والفهم وهما الأمران اللذان يجب أن يوجه إليهما الالتفات في العنايات التي تبذل لتنشئة المواطنين وتربية عاداتهم على السواء.

٢٢ ـ كما أن النفس والجسم، كما قلنا، متميزان، كذلك للنفس جزءان مختلفان أيضا: أحدهما لا عاقل والآخر موصوف بالعقل وهما يظهران على هيئتين مختلفتين، فللأول الغريزة وللآخر الذكاء. وإذا كانت ولادة الجسم تسبق ولادة النفس فتكوين الجزء اللاعاقل سابق على الجزء العاقل. ومن السهل الاقتناع بذلك، فالغضب والإرادة والرغبة تظهر عند الأطفال عقب الولادة، وأما الفكر والفهم فلا يظهران، في النظام الطبيعي للأشياء، إلا بعد ذلك بكثير. وإذا ينبغي الاشتغال بالجسم قبل الفكرة في النفس، وبعد الجسم ينبغي التفكير في أمر الغريزة، ولو أنه في نهاية الأمر لا يعنى بالغريزة إلا لأجل الفهم ولا يعنى بأمر الجسم إلا لأجل النفس.

الباب الرابع عشر

في تربية الأطفال في المدينة الفاضلة. العناية التي يجب أن يتوخاها الشارع في أمر النسل. سن الزوجين: الشروط التي لا غنى عنها ليكون الزواج على خير ما ينبغي أن يكون. أخطار الزوجيات الباكرة أكثر مما ينبغي. رعاية النساء الحوامل. ترك الأطفال المشوهين والأزيد عن الحاجة: الإجهاض، عقاب الخيانة.

١ ـ إذا كان واجباً على الشارع أن يكفل منذ البداية للمواطنين الذين يقوم بتربيتهم أجساماً قوية فأول واجباته تتعلق بأمر زواج الأقارب وقيود السن وما يجب توافره في الزوجين لعقد الزواج. فهنا شيئان هما محل للتقدير، الأشخاص والمدة المقدرة للزوجية حتى تكون الأعمال دائماً على تناسب لائق، وألا تكون كيوف الزوجين متنافرة، فقد يكون الزوج لا يزال قادراً على النسل حين تصير الزوجة عقيماً أو بالعكس. لأن تلك إنما هي بذور شقاق وتباغض.

٢ ـ وثانياً فإن هذا مهم فيما يتعلق بتناسب الأعمار بين الزوجين والأولاد الذين يخلفونهما. لا ينبغي أن يكون بين الآباء وأولادهم فرق مفرط في العمر، لأنه حينئذ يكون شكر الأولاد لأبويهم الهرمين لا قيمة له، والأبوان من جهتهما لا يستطيعان أن يقوما لعائلتهما بما تحتاج إليه. كذلك لا ينبغي أن يكون ذلك الفرق أقل مما يناسب لأن في ذلك أضراراً لا تقل عن سابقتها. فإن الأولاد حينئذ لا يشعرون لأهلهم باحترام أشد مما يكون بين الأتراب تقريباً، وقد تسبب هذه المساواة في إدارة العائلة منازعات غير لائقة.

لنرجع إلى نقطة الابتداء، ولننظر كيف يستطيع الشارع أن يكون على ما يرى تقريباً أجسام الأطفال منذ ولادتهم.

٣ ـ يكاد يكون كل هذا مرتكزاً على نقطة واحدة يجب الالتفات إليها فضل التفات. بما أن الطبيعة قد حددت قدرة النسل إلى سن السبعين على الأكثر في الرجال وإلى سن الخمسين في النساء فينبغي التنسيب إلى هذين الأجلين الأقصيين في تحديد الوقت الأنسب لابتداء الزوجية.

٤ ـ إن الزواج الباكر قبل الأوان غير صالح للأولاد الذين ينتجون منه. في كل أنواع الحيوانات اللقاح الباكر بين البهائم أحداث السن يأتي بنتاج ضعيف يغلب فيه جنس الإناث كما يغلب فيه صغر الأجسام. والنوع الإنساني هو بالضرورة خاضع لهذا القانون عينه. ويمكن التثبت منه بما يشاهد في جميع البلاد التي فيها يتزوج الشبان عادة في سن باكرة من ضعف النسل وضآلته. وفي هذا خطر آخر: إن النسوة الحدثات تزيد آلامهن في الوضع بل كثيراً ما يهلكن أثناءه. من أجل ذلك يؤكدون أن الهاتف قد أجاب التريزنيين الذين استفتوه في كثرة عدد الموتى من نسائهم الشابات بأنهم يزوجونهن أبكر مما ينبغي «من دون أن يفكروا في جني الثمرات».

٥ ـ أما الزواج في سن نامية فمفيد أيضاً في ضمان اعتدال الحواس. وإن النساء اللاتي يبكرن في الإحساس بالحب هن فيما يظهر على العموم أولات مزاج حاد مفرط. أما الرجال فإن القربان الجنسي أثناء النمو يضر بنمو الجسم الذي لا يزال يشتد إلى الوقت الذي حدده الطبع والذي لا يكون وراءه نمو بعد.

٦ ـ [1] حينئذ يمكن أن تعين سن الزواج بثماني عشرة سنة للنساء وبسبع

(١) ثماني عشرة سنة للنساء، حدد أفلاطون (الجمهورية: ك٥، ص٢٧٦ من ترجمة كوزان) للنساء من ٢٠ إلى ٤٠ وللرجال من ٣٥ إلى ٥٥. كان ذلك في مناخ اليونان بلا شك تأخيراً بالغاً لزواج النساء. وفي هذا كان الفيلسوفان اليونانيان أحكم منا الآن حيث عندنا في مناخ كمناخنا (فرنسا) أعني أشد برودة بتزويج النساء من سن ١٨ إلى ٢٠.

وثلاثين أو أقل للرجال. في هذه الحدود يكون وقت الزواج بالضبط هو وقت تمام القوة، ويكون للزوجين الوقت المناسب للنسل حتى تنزع الطبيعة منهما القدرة على النسل. وحينئذ يمكن أن يكون زواجهما خصباً وفي زمان قوتهما الكاملة إذا كان كما هو المعتقد أن تعقب الزواج ولادة الذرية مباشرة وإلى تهدم العمر أي إلى نحو السبعين للأزواج.

٧ ـ [١] تلك هي مبادئنا في أوان الزواج ومدته، أما وأوان القربان فإننا نشرك رأي الذين يرون أن الشتاء هو خير الأوقات له اعتماداً على تجربتهم الخاصة الموفقة. ينبغي الرجوع أيضاً إلى ما يرى الأطباء وعلماء الطبيعة في أمر النسل، إذ يستطيع الأولون أن يعينوا الصفات المطلوبة للصحة والآخرون أن يخبروا أي الرياح يحسن انتظارها. وعلى العموم فإن ريح الشمال فيما يظهر خير من ريح الجنوب.

٨ ـ لن نقف عند شروط المزاج التي هي أوفق في الأبوين لسلامة أولادهما وقوتهم: فإن هذه التفاصيل، متى سبر غور الأشياء، ربما لا تجد مكاناً موافقاً إلا في كتاب تربية. وكل ما نستطيع هنا هو أن نلم بهذا الموضوع إلماماً في بعض كلمات. لا حاجة بالمزاج إلى أن يكون مزاج مصارع لا فيما يتعلق بالأعمال السياسية ولا في أمر الصحة ولا في أمر النسل. كذلك لا ينبغي أن يكون مرضياً وعاجزاً عند الأعمال الشاقة، بل يجب أن يكون وسطاً بين هذين الطرفين. يجب أن يتعب الجسم بالمشقات من دون أن تكون غاية في العنف. كذلك لا ينبغي أن يكون مقصوراً على نوع واحد من الرياضة كما هو شأن المصارعين بل يجب أن يستطيع احتمال جميع الأعمال الجديرة بالرجل. وهذه القيود فيما يظهر لي قابلة للتطبيق على النساء والرجال على السواء.

٩ ـ [٢] ينبغي أن تعنى الأمهات طوال مدة الحمل بالتزام نظام معين ويجانبن

---

(١) الشتاء هو خير الأوقات. إن شهر جميليون أو شهر الأعراس عند الأثينيين يقابل بالتقريب شهر نوفمبر عندنا. راجع جمهورية أفلاطون: ك٥، ص٢٧٢.

(٢) بالذهاب إلى المعبد كل يوم. لأفلاطون فكرة مشابهة لهذه تماما. (راجع القوانين: ك٧ من ترجمة كوزان).

الكسل ويخففن من الغذاء. والوسيلة لذلك هينة فما على الشارع إلا أن يأمرهن بالذهاب إلى المعبد كل يوم لاسترحام الآلهة المشرفة على الوضع. فإذا كان بجسمهن حاجة إلى النشاط فإن عقلهن ينبغي أن يحتفظ بالسكينة التامة. فإن الأجنة تتأثر بما تتأثر به أمهاتها اللواتي تحملها كما تتأثر الثمرات بالتربة التي تغذيها.

١٠ ـ [١] لتمييز الأطفال الذين يجب تركهم من الذين يجب تربيتهم يحسن أن تحظر بقانون أية عناية بأولئك الذين يولدون مشوهي الخلقة. أما ما يتعلق بعدد الأطفال فإذا كانت العادات تأبى الترك الكلي، وكانت الزوجيات خصبة إلى ما وراء الحد المفروض صراحة على السكان، فينبغي الإيعاز بالإجهاض قبل أن يتلقى الجنين الإحساس بالحياة. فإن تأثيم هذا العمل أو عدم تأثيمه لا يتعلق كلاهما على الإطلاق بهذا الشرط. شرط الحساسية والحياة.

١١ ـ [٢] غير أنه لا يكفي تعيين السن التي تبتدئ فيها الزوجية بل ينبغي أيضاً تعيين الوقت الذي يجب فيه أن ينقطع الإنسال. إن الرجال المتقدمين جداً في

---

(١) يجب تركهم. يلزم التمييز بين «الترك للالتقاط» و«الترك للهلاك» في حق الأطفال. فالترك للالتقاط هو أن يلقى الطفل حيث يمكن أن يلتقط والترك للهلاك هو التخلي عن الطفل حيث يجب أن يموت. وهذا الترك للأطفال المشوهين كان مبدأ معمولاً به في إغريقيا إلا في ثيبة حيث يوجد قانون يحظر تعريض الأطفال للهلاك. أما في اسبرتة فقد كان منفذاً بغاية الشدة. فكل طفل مولود كان خاضعاً لامتحان أعضاء القبيلة الذين كان لهم عليه حق الحياة والموت. راجع كراجيوس: ك١، ب٥. وإن أفلاطون (في الجمهورية: ك٥، ص٢٧٣ من ترجمة كوزان) لم يكن أقل قسوة من أرسطو فإنه يأمر (ص٢٧٨) بترك الأطفال أبناء سفاح المحارم يموتون جوعاً. وتلك هي المبادئ التي يعتنقها أرسطو. على هذا فأفلاطون وتلميذه يأمران بالتخلي عن الأطفال المشوهين، هذا يأمر بالإجهاض في حق الأطفال في كثر عددهم، وذاك بالإجهاض والموت للأطفال الذين يأتون من سفاح المحارم. غير أن أرسطو هو أشد إنسانية، فيما يظهر، إذ يبدو أنه يعتبر قتل الطفل الذي يفلت من عملية الإجهاض جناية. راجع آخر الفقرة. وراجع أيضاً مونتسكيو: ك٢٢، ب٢٣. الإيعاز بالإجهاض يؤخذ من هذه الفقرة أن القدماء فيما يظهر كان عندهم وسيلة للإجهاض محققة النتيجة دائماً. أما في أيامنا فيظهر أن من المحقق أنه لا يمكن الإجهاض من دون خطر على حياة الأم.

(٢) المتقدمين جداً في السن. راجع هذه الفكرة في هذا الباب: ف٤.

السن كالأحداث لا يلدون إلا مخلوقات ناقصة جسماً وعقلاً. وإن أولاد الشيوخ هم من الضعف على ما لا ينفع فيه العلاج، فلينقطع الأنسال في الوقت الذي يصل العقل فيه إلى غاية نموه. وهذا الوقت، إذا رجعت إلى حساب بعض الشعراء الذين يقيسون الحياة بالسابوعات، يقع على العموم في سن الخمسين. حينئذ ليكف المرء عن أنسال الأولاد بعد هذا الميعاد بأربع سنين أو خمس، وعن أن يستمتع بلذائذ الحب إلا لأسباب صحية أو لاعتبارات ليست أقل شدة في الاقتضاء.

١٢ ـ [1] أما الخيانة الزوجية فهي من أي جانب تقع، وإلى أية درجة تصل، يلزم أن تكون مجلبة للعار ما دام المرء زوجاً بالفعل أو بالاسم، فإذا كانت الخطيئة قد ثبتت مدة الزمن المضروب للأنسال فليعاقب عليها عقاباً فاضحاً بغاية الشدة التي تستحقها.

(١) من أي جانب تقع. يمكن الاعتقاد بأن الزنا محرم على الزوج كما هو محرم على الزوجة. غير أنه، إذ تفهم هذه الفكرة على النحو الذي علبه أكثر المفسرين، من الممكن أن تقارب بنحو آخر هو متمم له فيما يظهر ويدل على جنحة من نوع آخر، ورد في ك٢، ب٧، ف٥.

الباب الخامس عشر

تربية الطفولة الأولى. العنايات الصحية. الرياضات البدنية. ينبغي اجتناب مخالطة العبيد. ينبغي اجتناب كل قول وكل فعل غير كريم أمام الأطفال، أهمية المؤثرات الأولى. ينبغي جعل الأطفال من الخامسة إلى السابعة يحضرون بعض الدروس من دون أن يشتركوا فيها. للتربية عهدان من السنة السابعة إلى البلوغ ومن البلوغ إلى الحادية والعشرين.

١ ـ ينبغي الاقتناع بأن طبيعة التغذية التي يعطى الأطفال إياها عقب الولادة لها أكبر الأثر في قواهم الجثمانية. يثبت لنا شأن الحيوانات نفسه وشأن جميع الأمم التي تهتم فضل اهتمام بالأمزجة الخاصة بالحرب أن الغذاء الأغذى والأوفق للجسم هو اللبن وأنه ينبغي الامتناع عن تقديم النبيذ للأطفال بسبب الأمراض التي يولدها.

٢ ـ [١] ومن المهم أن يعرف إلى أي حد يحسن أن يترك لهم حرية الحركات ولكي يتقي تشوه أعضائهم الرقيقة يستخدم بعض الأمم إلى أيامنا هذه آلات مختلفة تكفل لهذه الأجسام الصغار نمواً منتظماً. ومن النافع أيضاً تعويدهم منذ طفولتهم الغضة احتمال البرد فإن ذلك نافع في تدبير الصحة كما هو نافع في أعمال الحرب. من أجل ذلك اعتادت بعض الشعوب البربرية أن يغطسوا أولادهم في الماء البارد تارة ولا يلبسونهم إلا أخف ثياب تارة أخرى. وهذا هو ما يفعله السلتيون.

---

(١) آلات مختلفة. هذا بلا شك أول أثر للأورتوبيدي يذكره تاريخ علم الطب.

ـ احتمال البرد. تلك هي المبادئ عينها التي اتخذها روسو في شأن التربية الأولى للأطفال. غير أن روسو يجعل هذه التربية السلبية إلى سن الثانية عشرة. ويريد أرسطو أن يقف بها أيضاً عند سن الخامسة فأظن أن الحق معه.

٣ ـ لأجل أن يؤخذ الأطفال بجميع العادات يحسن أن يكون ذلك في أغض ما يكون من أسنان الطفولة بأن يعنى ببث تلك العادات من طريق التدريج، وإن حرارة الأطفال الطبيعية تجعلهم بغاية السهولة يحتملون البرد. تلك هي على التقريب العنايات التي ينبغي اتخاذها للسن الأولى.

٤ ـ أما في السن التالية التي يمتد إلى السنة الخامسة فلا يطلب إلى الأطفال مرانة عقلية ولا متاعب عنيفة من شأنها أن تعوق نموهم. بل ينبغي أن يطلب إليهم النشاط الضروري لاجتناب الكسل الجثماني. وقد يمكن إذاً تحريض الأطفال على العمل بوسائل شتى، ولا سيما باللعب. ولا ينبغي أن يكون ما يزاولون من الألعاب غير لائق بالأحرار ولا أشق ولا أسهل مما ينبغي.

٥ ـ وينبغي على الأخص أن يراقب الحكام المكلفون بالتربية والذين يسمون مفتشي الأطفال فضل مراقبة الأقوال والحكايات التي تقرع تلك الآذان الناشئة. كل ذلك من أجل إعدادهم للأعمال التي تنتظرهم فيما بعد. وينبغي أن تكون ألعابهم على العموم مبادئ للتمرينات التي سوف يأخذون أنفسهم بها متى تقدمت بهم السن.

٦ ـ [1]ومن الخطأ الكبير أن تتصدى القوانين لكبت صراخ الأطفال وعويلهم. بل على عكس ذلك إنما هو وسيلة للنمو وضرب من المرانة للجسم. فقد يكسب المرء قوة جديدة من مجهود شاق كحبس نفسه، كذلك يستفيد الأطفال من الإمعان في الصراخ. ومن العنايات أن يراقب مفتشو الأطفال أيضاً أن يكون اختلاط الأطفال بالعبيد أقل ما يمكن، لأن الأطفال يقيمون بالضرورة في بيت أبيهم إلى السابعة من عمرهم.

٧ ـ لكن على رغم هذا الظرف يحسن أن تجنب أبصارهم وأسماعهم كل مشهد وكل قول يزرى بالرجل الحر. ويجب على الشارع أن يقسو في أن ينفي

---

(١) القوانين. يقصد أرسطو بهذا إلى أفلاطون. راجع القوانين: ك٧، ص٧ وما بعدها من ترجمة كوزان.

من مدينته فحش القول كما ينفي منها كل رذيلة أخرى. فإن الإنسان متى سمح لنفسه بقول الفواحش أوشك أن يسمح لها أن تأتيها، فينبغي منذ الطفولة اجتناب كل قول وكل فعل من هذا القبيل فإذا أجاز لنفسه رجل حر الولادة لكنه أصغر من أن يشهد الموائد العامة أن يقول قولاً أو يأتي عملاً محرماً فليعاقب بما يخزيه وليضرب. فإن كان بالغاً سن الرشد فليعاقب كما يعاقب عبد خسيس بالعقوبات المناسبة لسنه لأن خطيئته إنما هي خطيئة عبد.

٨ ـ بما أننا ننهي عن الأقوال الفاحشة فلننه كذلك عن التمثيل والصور المنافية للآداب. وليعن الحاكم بأن يجنب الأطفال النظر إلى أي تمثال أو رسم يثير معاني من هذا القبيل، إلا أن يكون ذلك في معابد أولئك الآلهة التي يجيز فيها القانون نفسه الفحش. غير أن القانون يأمر ألا يدعو امرؤ في سن أكبر أولئك الآلهة لنفسه أو لزوجه أو لأولاده.

٩ ـ [١] يجب أن يحرم القانون على الشبان شهود القطع التمثيلية البذيئة والمضحكة إلى السن التي فيها يستطيعون أن يتبوأوا مقاعدهم في الموائد العامة ويشربوا النبيذ صرفاً، وعندئذ تكون التربية قد حصنتهم من أخطار تلك الاجتماعات.

نحن لم نعد هنا الإلمام بهذا الموضوع. غير أننا سنرى فيما بعد عند الإلحاح في أمره هل ينبغي أن نجنب الشبان بتاتاً غشيان كل مسرح أو متى قبل هذا المبدأ كيف يمكن تعديله. أما الآن فإننا نقتصر على العموميات التي لا غنى عنها.

١٠ ـ [٢] ربما كان الممثل المأسوي تيودور لم يخطئ إذ كان لا يحتمل البتة

---

(١) أن يتبوأوا مقاعدهم في الموائد العامة، معلوم أن الأقدمين كانوا يضطجعون ولا يجلسون للأكل كما نفعل نحن. فكان الأطفال يقعون وانقبن ويخرجون من المائدة حينما يؤتى بالنبيذ الصرف في آخر الطعام لشهود المائدة الآخرين؟
ـ فيما بعد. لا شك في أنه يشير إلى مؤلف آخر مما قد فقد. فإن أرسطو لم يعد إلى هذا الموضوع في هذا الكتاب.

(٢) تيودور. كان ممثلاً مشهوراً معاصراً لأرسطو وغولوس.

أن يظهر قبله على المسرح ممثل مضحك ولو غير نابه بحجة أن شهود المسرح كانوا يعتادون بسهولة الصوت الذي كانوا يسمعونه أولاً. فإن هذا حق كذلك في علاقتنا بأمثالنا وبالأشياء التي تحيط بنا على السواء. فإن الجدة دائماً هي التي تستهوينا أشد من غيرها. وحينئذ فليجنب الأطفال كل ما يحمل طابعاً سيئاً، وعلى الخصوص أن يبعد عنهم كل ما يشعر بالرذيلة أو بالشين.

١١ ـ [١] ينبغي أن يشهد الأطفال من الخامسة إلى السابعة مدة سنتين الدروس التي ستلقى عليهم من بعد. على أن التربية تشمل بالضرورة عهدين متميزين منذ السابعة إلى البلوغ ومنذ البلوغ إلى الحادية والعشرين. وقد ينخدع غالباً من لا يريد أن يحسب الحياة إلا بعهود سابوعية. وأولى من ذلك أن يتبع في هذا التقسيم سير الطبيعة نفسه، لأن الفنون والتربية لا غاية لها إلا إكمال ضروب نقصها.

لننظر بادئ ذي بدء هل يكون من الموافق أن يأمر الشارع بوضع قاعدة للطفولة. ثم ننظر أيكون الأحسن أن تلي الحكومة أمر التربية أم أن تتركها للعائلات كما في أكثر الحكومات الحاضرة. وسنتكلم على أي الموضوعات تقع التربية.

---

(١) بعهود سابوعية. راجع ما سبق: ب١٤، ف١١.

الكتاب الخامس

التربية في المدينة الفاضلة

الباب الأول

التربية في المدينة الفاضلة. الأهمية الكبرى لهذه المسألة. التربية يجب أن تكون عامة. تخالف الآراء في الموضوعات التي يجب أن تشملها التربية ولو أن الإجماع واقع بالجملة على الغاية التي يجب أن تتوخاها.

١ ـ لا يستطيع أحد حينئذ أن ينكر أن تربية الأولاد يجب أن نكون أحد الموضوعات الرئيسة التي يعنى بها الشارع. فحيثما كانت التربية مهملاً أمرها أصاب الدولة من ذلك مصيبة مشؤومة. ذلك بأن القوانين يجب أن تكون دائماً مناسبة لمبدأ الدستور وأن أخلاق الأفراد وعاداتهم في كل مدينة هي الكفيلة بقوام الدولة كما أنها وحدها هي التي صورت للدولة صورتها الأولى. فالأخلاق الديمقراطية تحفظ الديمقراطية فإن كانت أوليغرشية فإنها تحفظ الأوليغرشية، وكلما كان الأخلاق أطهر كانت الدولة أثبت.

٢ ـ [١] كل العلوم وكل الفنون تقتضي، لينجح المرء فيها مبادئ أولية وعادات سابقة، والأمر كذلك بالبداهة في مزاولة الفضيلة. وبما أن الدولة

(١) سيد نفسه. هذا هو المبدأ الأساسي للحكومات القديمة. فإن المواطن ليس لنفسه. بل هو للدولة التي تستطيع أن تتصرّف في أمره بما تشاء. هذا المبدأ هو الحق مهما كان رأي الدولة الحديثة فيه.

بتمامها ليس لها إلا غاية واحدة بعينها فيجب بالضرورة أن تكون التربية فيها واحدة متماثلة لجميع أعضائها، ومن هذا ينتج أن تكون موضوع الرعايا العامة لا الخاصة ولو أن هذا النحو الأخير هو المتبع وأن كل أحد اليوم يعلم أولاده في بيته بالبرامج والموضوعات التي تعجبه. على أن ما هو مشترك يجب أن يعلم بالاشتراك. ومن الخطأ العميق أن يظن كل مواطن أنه هو سيد نفسه، فإنهم جميعاً يدينون للدولة، ما داموا هم كل عناصرها وما دامت العناية التي توجه الأجزاء يجب أن تأتلف مع العناية الموجهة للمجموع.

في هذا الصدد لا يستطاع أن يوفى اللقدمونيون حقهم من الثناء، فإن تربية أولادهم عامة وهم يعلقون بها الأهمية القصوى. أما نحن فنرى من البين أن القانون يجب أن ينظم التربية وأن التربية يجب أن تكون عامة ولكن الشيء الأساسي أن يعرف بالضبط ماذا يجب أن تكون هذه التربية والنمط الذي ينبغي اتباعه. وعلى العموم فالآراء اليوم متخالفة في الموضوعات التي ينبغي أن تتناولها التربية، وما زال بعيداً جداً أن يقع الإجماع على هذا الذي يجب على الشبان أن يتعلموه ليبلغوا الفضيلة والحياة الحسنى. بل حتى ليجهل الناس هل يلزم إفراغ الجهد في تثقيف العقل أو في تهذيب القلب.

٤ ـ إن المذهب الحالي للتربية ليساعد كثيراً على تعقد هذه المسألة. ولا يعرف قطعاً أنه ينبغي ألا تصرف التربية إلا إلى الأشياء ذات المنفعة الحقيقية أم يجعل من التربية مدرسة للفضيلة، أم يجب أن تتناول أيضاً موضوعات لمحض الزينة. لقيت هذه المذاهب المختلفة أنصاراً ولما يكن من شيء مقبول عند الجميع في أمر الوسائل التي تجعل الشبيبة فاضلة. لكن بما أن الآراء متخالفة جد التخالف على أساس الفضيلة عينة فلا غرابة أن تكون كذلك أيضاً على طريقة وضعها موضع العمل.

الباب الثاني

موضوعات التربية. الآداب. الرياضة البدنية، الموسيقى والرسم: الحدود التي تحدد بها دراسة الأناس الأحرار. الموضع الذي عين للموسيقى في التربية، إنها متعة كريمة وقت الفراغ.

١ ـ نقطة ليست قابلة للجدال، تلك هي أن التربية يجب أن تشمل من بين الأشياء النافعة تلك التي هي ضرورية ضرورة مطلقة، غير أنها لا تشملها جميعاً بلا استثناء. وبما أن الأعمال يمكن أن تنقسم إلى شريفة ووضيعة فينبغي ألا تتعلم الشبيبة من الأشياء النافعة إلا تلك التي لا ترمي البتة إلى أن تجعل من الذين يتلقونها صناعاً. تسمى أشغال صناع كل الأشغال الفنية أو العلمية التي هي غير نافعة لأن تطبع الجسم والنفس أو العقل لرجل حر على أعمال الفضيلة ومزاولتها. يسمى بهذا الاسم أيضاً كل الحرف التي يمكن أن تشوه الجسم، وكل الأعمال التي جزاؤها الأجرة لأنها تنزع من الذهن كل نشاط وكل سمو.

٢ ـ ولو أنه لا شيء في الحق خسيس من درس العلوم الشريفة إلى حد ما فإن إرادة الاندفاع فيها إلى مدى أبعد مما ينبغي تعرض للمضار التي ذكرناها آنفاً. والفرق العظيم ينحصر ها هنا في النية التي تعين العمل أو الدرس فقد يعمل المرء، من دون أن يتسفل، لنفسه أو لأصدقائه أو لغرض فاضل الشيء الفلاني الذي لو عمل على هذا النحو لما كان البتة أدنى منزلة من أن يأتيه الرجل الحر، غير أنه لو عمل للأغيار لأشتم منه رائحة الأجير والعبد.

أكرر أن الموضوعات التي تشملها التربية الحالية بها على العموم هذا الطابع المزدوج وقليلاً ما تصلح لتنوير المسألة.

٣ ـ [١] تتكون التربية اليوم عادة من أربعة أجزاء متميزة: الآداب والرياضة البدنية والموسيقى وأحياناً الرسم. فالأول والأخير باعتبار منفعتهما التي هي محققة كما هي متنوعة في الحياة كلها، والثاني باعتباره صالحاً لأن يورث الشجاعة. أما الموسيقى فمنفعتها مثار للشك فإنها ينظر إليها عادة على أنها ملذة ليس غير. غير أن القدامى كانوا يجعلونها جزءاً ضرورياً من التربية، موقنين أن الطبع نفسه، كما قلته مع التكرار، يطالبنا لا بأن نستعمل نشاطتا استعمالاً محموداً فحسب بل يطالبنا أيضاً بأن نحسن استعمال وقت فراغنا. نقول مرة أخرى إن الطبع هو مبدأ كل شيء.

٤ ـ فإذا كان العمل والفراغ كلاهما ضروريين فلا نزاع في أن ثانيهما للنفس. غير أنه تلزم العناية بأن نملأه كما ينبغي. وفي الحق لن يكون هذا بالألعاب لأنه قد يكون أن يجعل اللعب غرضاً للحياة وهو محال. فإن اللعب مفيد على الخصوص بين عملين، فبالإنسان الذي يشتغل حاجة إلى الاستراحة ولا موضوع للعب إلا أنه يريح. الشغل مجلبة للنصب وحصر للملكات فيلزم حينئذ الانصراف في الوقت اللائق إلى استخدام الألعاب باعتبارها دواء ناجعاً، وإن الحركة التي يؤتيها اللعب تبسط العقل وتريحه بما تؤتيه من اللذة.

٥ ـ إن الفراغ هو أيضا، فيما يظهر، يؤتينا اللذة والسعادة والهناءة، لأن هذه ليست خيرات للذين يعملون بل هي خيرات للذين يعيشون عيش فراغ. لا يعمل المرء أبداً إلا ليبلغ غرضاً لم يكن ببالغه، وفي رأي الناس جميعاً أن السعادة هي على التحقيق الغرض الذي يقصد إليه، بعيداً عن كل هم، في بحبوحة من اللذة.

---

(١) الآداب. هي القراءة والكتابة والنحو. ـ الموسيقى. معلوم مدى الاهتمام بالموسيقى. عند الأقدمين. فقد نص قانون الملوك والإيفورات في اسبرطة على إلزام تيموثي إن ينتزع من قيثارته أربعة أوتار وإلا عوقب بالنفي لأن هذه النغمات المخنثة كانت تفسد شبان اسبرطة. وكان ذلك في العهد الذي استولت فيه على أثينا. أما اليوم فإن التأثير الأدبي للموسيقى قد أهمله الشارعون تماماً. وقد كانوا يعتبرونه في إغريقيا موضوعاً مهماً ذلك بأن التركيب الطبيعي كان له من الحساسية ودقة الشعور ما لا شيء يمكنه أن يعطينا فكرة عنه. راجع مونتسكيو: روح القوانين: ك٤، ب٨.

حق أن اللذة ليست واحدة عند الجميع، كل امرئ يتصورها على هواه وعلى حسب مزاجه. كلما كان المرء كاملاً كانت السعادة التي يحلم بها أصفى، وكان مصدرها في نفسه أسمى. حينئذ يلزم الاعتراف بأنه لأجل أن يقضي المرء لذته مع الكرامة يحتاج إلى معارف وتربية خاصة وأن هذه التربية وهذه الدراسات يجب أن يكون غرضها الوحيد هو الشخص الذي يستمتع بها، كما أن الدراسات التي موضوعها النشاط يجب أن تعتبر ضرورات ولا يلحظ فيها الأغيار البتة.

٦ ـ وإن آباءنا لم يسلموا البتة بالموسيقى في التربية على أنها حاجة لأنه ليست كذلك، ولم يقبلوها على أنها شيء نافع كالنحو الذي لا غنى عنه في التجارة وفي الاقتصاد المنزلي وفي دراسة العلوم وفي طائفة من الأعمال السياسية. ولا كالرسم الذي يعلم صدق الحكم على نتاج الفن، ولا كالرياضة البدنية التي تؤتى الصحة والعافية. لأن الموسيقى ليس لها بالبداهة واحدة من تلك المزايا. إنهم لم يجدوا فيها إلا شغلاً كريماً للفراغ هذا هو الغرض الذي حاولوا أن يوجهوا نحوه الاشتغال بالموسيقى لأنه إذا كان على حسب رأيهم هناك استراحة خليقة بالرجل الحر فإنها الموسيقى. وكان هوميروس على هذا الرأي حين يجعل أحد أبطاله يقول:

فلندع إلى الوليمة شادياً ذا صوت شجي

أو حين يقول على بعض آخرين من أبطاله الذين يدعون:

الشادي الذي يسحرهم جميعاً صوته

وفي مقام آخر يقول أوليس: إن أحلى اللذات عند الناس حين يستسلمون للسرور: إنما هي أن يستمعوا في المأدبة التي يصطفون فيها لأناشيد الشاعر.

الباب الثالث

في منفعة الرياضة: الإفراط الذي يرتكبه في هذا الصدد بعض الحكومات. لا ينبغي أن يفكر في تربية مصارعين ولا محاربين سفاكين، بل يلزم أن يؤتى الجسم صحة ورشاقة والعقل شجاعة كريمة: تجربة الشعوب المختلفة تكفي في أن توضع بالدقة الحدود التي ينبغي أن تحد الرياضة البدنية: السن التي ينبغي فيها تعاطي الرياضة.

١ ـ حينئذ يجب الاعتراف بوجود بعض الأشياء التي يلزم تعليمها الأولاد، لا على أنها نافعة أو ضرورية بل على أنها خليقة أن يشتغل بها رجل حر، أي على أنها جميلة. ألا يوجد إلا علم واحد من هذا القبيل؟ أم هناك علوم عدة؟ وما هي وكيف يجب تعليمها؟ هذا هو ما سنبحثه فيما بعد، وكل ما نعمد إلى إثباته هنا هو أن رأي القدامى في الأشياء الأساسية للتربية يشهد بصحة رأينا، وأنهم كانوا يرتأون في أمر الموسيقى ما نرتأيه نحوه سواء بسواء. نزيد على هذا أيضاً أنه إذا وجب على الشبيبة أن تحصل معارف نافعة كعلم النحو فذلك لا بسبب المنفعة الخاصة لهذه المعارف وحسب بل أيضاً لأنها تيسر اكتساب طائفة غيرها.

٢ ـ [١] كذلك يقال في الرسم. المرء يتعلم الرسم الذي هو أقل فائدة بكثير في اجتناب الخطأ والسهو في شراء الأثاث والآنية وفي بيعها منه في تثقيف عقل

(١) قصر الهم على معاني المنفعة. هذا احتجاج على مبدأ المنفعة محضة. ومن الحسن أن يلاحظ في مؤلف قد عيب عليه أنه مؤسس على المنفعة المحضة من دون سواها. وهذا قد يرى أيضاً في مذهب أفلاطون في الدراسة العادية للموسيقى (راجع الجمهورية: ك٧، ص١٠١ من ترجمة كوزان).

هو خير من جمال الأجسام. على أن قصر الهم على معاني المنفعة لا يليق بالنفوس الشريفة ولا بالرجال الأحرار.

٣ ـ [١] قام البرهان على أنه يجب التفكير في تهذيب العادات قبل الذهن والجسم قبل العقل، فينتج من هذا أنه يلزم أخذ الأطفال بالتمرينات الطفلية (البيدوتريب) وبالرياضة البدنية، بذاك ليكفل للجسم تقويماً حسناً وبهذا ليكسبه الرشاقة. في الحكومات التي تشتغل على الخصوص فيما يظهر بتربية الشبيبة يقصد إلى تكوين مصارعين وذلك يضر برشاقة الجسم وبنموه على السواء وأن الاسبرتيين باجتنابهم هذا الخطأ قد ارتكبوا خطأ آخر فإنهم بتقوية الأولاد جبلوهم قساة بحجة جعلهم شجعاناً. غير اني أكرر مرة أخرى أنه لا ينبغي التعلق بموضوع واحد ليس غير، وعلى الخصوص ذلك الموضوع الذي هو أدنى من كل ما سواه. فإذا لم يهتم إلا بتنمية الشجاعة فلا يصل المرء حتى إلى هذا الغرض. الشجاعة حتى في الحيوانات بله الناس ليست حظاً أشدها وحشية بل هي على العكس من ذلك تتعلق بأولئك الذي يجمعون بين دماثة الأسد ومروءته.

٤ ـ فمن الشعوب التي على ضفاف «بونداكسن» الآشيون والهينيوك عادتهم القتل وأنهم يأكلون لحم الإنسان، وأمم أخرى سبقتهم في هذه الأوطان لهم عادات مشابهة لتلك بل أفظع منها أحياناً، لكن هؤلاء ليسوا إلا قطاع طريق، ليس لهم من أمر الشجاعة الحقة نصيب. وإنا لنرى اللقدمونيين أنفسهم الذين يدينون بتفوقهم لعادات الرياضات والمشقات قد تفوق عليهم اليوم كثير من الشعوب الأخرى في الرياضة بل في الحرب ذلك بأن تفوقهم كان يتركز على تربية الشبيبة أقل من استناده إلى جهل خصومهم بالرياضة البدنية.

---

(١) البيدوتريب. كان هناك فرق بين الرياضة البدنية والبيدوتريب. (راجع ما سبق: ك٣، ب٤، ف٥) ـ تكوين مصارعين. كان يلحظ أرسطو عند ذلك بلا شك الثيبين ـ أكرر. راجع ما سبق: ك٤، ب١٣، ف١. مروءة الأسد. هذا التعبير يستحق التنبيه كما فعلت في ك١، ب٢، ف٤، وك٤، ب١٣، ف١٥.

٥ ـ يلزم أن يوضع في الصف الأول شجاعة كريمة لا قسوة مفترسة فليس اقتحام الخطر اقتحاماً شريفاً من حظ ذئب ولا أي حيوان مفترس بل هو حظ مقصور على الرجل الشجاع. فلأن تعلقوا أهمية غالبة على هذا الجزء الثانوي من التربية وتهملوا الموضوعات التي لا غنى عنها فإنكم لا تجعلون من أولادكم إلا فعلة حقاً، فإنكم لم تشاؤوا أن تجعلوهم أهلاً إلا لعمل واحد في الجمعية فيظلون، حتى في هذه الخصوصية، أحط من كثير غيرهم كما يشهد به العقل قدر الكفاية. إنما ينبغي تقدير الأشياء لا على الأحداث الماضية بل على الأحداث الحاضرة فإن منافسي المرء اليوم يعلمون كما يعلم ولم يكن ذلك فيما مضى من الزمان.

٦ ـ تجب إذاً موافقتنا على أن استعمال الرياضة البدنية ضروري وعلى أن الحدود التي نحدها بها هي الحقة. إلى المراهقة يجب أن تكون التمرينات الخفيفة وأن تجتنب الأغذية الأقوى مما ينبغي والأعمال الأعنف مما ينبغي خشية وقف نمو الجسم. إن خطر هذه المتاعب الباكرة ثابت بشهادة لا تجرح إذا نال الظفر في الألعاب الأولمبية اثنان أو ثلاثة في طفولتهم وتوجوا فقليلاً ما يكون أن يحرزوا المكافأة في السن السوية: فإن التمرينات الأعنف مما ينبغي في السن الأولى قد نزعت منهم كل قوتهم.

٧ ـ [1] بعد المراهقة تخصص سنوات ثلاث لدراسات من قبيل آخر. وحينئذ يستطاع ان تجعل السنون التالية للتمرينات الشاقة وللنظام الأشق وعلى هذا النحو يجتنب إرهاق الجسم والعقل الذي ينتج نتائج عكسية في النظام الطبيعي للأشياء: إن متاعب الجسم تضر بالعقل كما أن متاعب العقل تضر بالجسم.

---

(١) تضر بالعقل. فإن الثيبيين الذين أسرفوا في العكوف على التمرينات كانوا يعتبرون أحط عقلاً من سائر الاغريق، كذلك اسبرتة لم تترك مأثرة واحدة من اي نوع كان.

الباب الرابع

في الموسيقى. لا وفاق على طبيعة الموسيقى ومنعتها. إذا كانت ترويحاً ليس غير فإنه يمكن الاستمتاع بها بالاستماع للفنانين المحترفين كما يستمع بها المرء بمباشرتها بنفسه: تحليل الاعتراضات المختلفة الموجهة إلى دراسة الموسيقى

١ ـ [١] قدمنا بعض مبادئ أملاها العقل، ونرى نافعاً أن نتناول من جديد هذه المناقشة وندفع بها إلى أبعد من ذلك حتى تهيئ بعض اتجاهات البحوث المستقبلة التي سوف تجري في هذا الموضوع. فقد يحار المرء بين القول بماهية تأثيرها وماهية منفعتها الحقة. أليست هي إلا لعباً؟ أليست هي إلا ترويحاً؟ كما يكون شأن النوم وملذات المائدة التي هي بلا نزاع ملهاة قل أن تكون شريفة في ذاتها، غير أنها كما قال أوريبيد:

تعجبنا وتذهب بهمومنا

هل ينبغي أن توضع الموسيقى في المستوى نفسه وتتخذ كما يتخذ النبيذ، أو كما يخلي المرء نفسه تتجه إلى السكر، أو كما يتعاطى المرء الرقص؟ من الناس من لا يقدرها بغير هذا.

٢ ـ لكن أليس الأولى أن تكون الموسيقى إحدى الوسائل للوصول إلى الفضيلة؟ أوَلَيْست هي تؤثر في النفوس بأن تعوزها لذة شريفة وطاهرة كما أن

---

(١) قدمنا. راجع ما سبق: ب٣، ف١ ـ كما قال أوريبيد. قد خصص مونتسكيو باباً من روح القوانين وهو الباب الثامن من الكتاب الرابع يوضح فيه لماذا كان الأقدمون يعلقون أهمية عظيمة على الموسيقى.

الرياضة البدنية سعيدة الأثر في الأجسام؟ وأخيراً أوليست بمعاونتها على ترويح النفس تساعد أيضاً على تكميلها وتلك مزية تضاف إلى المزيتين السابقتين؟

لا عناء في الاتفاق على أنه لا ينبغي أن يتخذ تعليم الأولاد لهواً ولعباً، فإن المرء لا يتعلم بأن يتلهى والدراسة هي دائماً شاقة. نضيف إلى هذا أن التعطل لا يوافق سن الطفولة ولا الأسنان التي تليها. فإن التعطل إنما هو آخر سن العمل. وإن إنساناً ناقصاً لا ينبغي البتة أن يقف.

٣ ـ إذا قيل إن دراسة الموسيقى في الطفولة يمكن أن يكون غرضها أن تجهز لعباً في سن الرجولة، في سن الاستواء، فعلام إذاً اكتساب هذه الملكة شخصياً ولم لا يعتمد للذة والتعلم على ملكات الفنانين الاختصاصيين كما يفعل ملوك الفرس والميديين؟ الفنانون الذين اتخذوا هذا العمل فناً، ألا يكون لعبهم بالموسيقى بالضرورة أكمل بكثير من الناس الذين لم يعطوا الوقت اللازم لحذقها. أو إذا كان كل مواطن يجب أن يزاول شخصياً تلك الدراسات الطويلة الشاقة فلماذا لا يتعلم أيضاً كل أسرار الطبخ، وتلك تربية لا شك في أنها سخيفة؟

٤ ـ هذا الاعتراض لا تقل قوته إذا افترض أن الموسيقى تهذب الشمائل، حتى في هذه الحالة لماذا لا يتعلمها المرء شخصياً؟ ألا يمكن المرء أن يستمتع بها على ما ينبغي وأن يحسن الحكم عليها بأن يستمع لغيره؟ ولقد اعتنق الاسبرتيون هذا المذهب ومن دون أن يكون لهم علم شخصي فإنهم يستطيعون، كما قيل، أن يحسنوا الحكم على قيمة الموسيقى وأن يقرروا أنها حسنة أو قبيحة. هذا الجواب ينطبق على ما يزعم من أن الموسيقى هي اللذة الحقة والترويح الحق للأناس الأحرار. ماذا يجدي أن يعلمها الإنسان بنفسه، وألا يتمتع بفن غيره؟

٥ ـ أليس هذا هو المعنى الذي نتخذه من الآلهة؟ ألم يظهرنا الشعراء على المشتري وهو يغني ويضرب بالسنطير. وبالجملة فإن من الضعة أن يتخذ المرء

فن الموسيقى صناعة له، وأن رجلاً حراً لا يسمح لنفسه بذلك إلا وهو سكران أو على سبيل المزاح. ربما يكون علينا أن نبحث فيما بعد قيمة كل هذه الاعتراضات.

الباب الخامس

الموسيقى ليست البتة لذة فحسب. إن لها تأثيراً عظيماً في النفس. الأحداث المختلفة التي تثبت هذا. الفرق بين الموسيقى وبين الفنون الأخرى. وعلى الخصوص الرسم. بما أن للموسيقى أثراً قوياً في الأخلاق لا جدال فيه فينبغي إدخالها في التربية. وعلى هذا الوجه تكون نافعة.

١ ـ أولاً، هل يجب أن تشمل التربية الموسيقى أو هل يجب إبعادها عنها؟ وأي المعاني الثلاث توصف هي به: أعلم هي أم لعب أم قضاء وقت؟ قد يقع التردد بين صفات الموسيقى الثلاثة هذه، لأنها تمثلها جميعاً على السواء فإن اللعب لا عرض له إلا الترويح، غير أنه يلزم أيضاً أن يكون الترويح مقبولاً لأنه يجب أن يكون دواء يستشفى به من العمل. كما أن تمضية الوقت، مهما كانت شريفة، يلزم فوق ذلك أن تكون مقبولة، لأن السعادة لا تكون إلا بهذين الشرطين. والناس متفقون على أن الموسيقى لذة طيبة سواء انفردت أم اصطحبت بالغناء.

٢ ـ [١] وقد قال موزي فأحسن:

الغناء هو اللذة الحقة للحياة

من أجل ذلك لم يخل منها واحد من المجامع ولا من الملاهي باعتبارها استمتاعاً حقيقياً. وهذا السبب يكفي إذاً وحده ليجعلها مقبولة في التربية. كل ما

---

(١) دوزي. شاعر كان يعيش قبل أرسطو بأربعة قرون أو خمسة. ولا ينبغي أن يلتبس بسميه الذي عاش بعد قرن الاسكندر بكثير وهو الذي ألف قصيدة هيرو وليندر.

يؤتى لذات بريئة وطاهرة يمكن أن يشارك في غرض الحياة أو يكون على الخصوص وسيلة للترفيه. وندر ما يبلغ الإنسان غرض الحياة الأسمى، لكن به غالب الأمر حاجة إلى الراحة واللعب، فإن لم يكن إلا للذة التي تؤتيها فقط فيكون أيضاً من الانتفاع بالموسيقى اتخاذها مرفها.

٣ ـ قد يتخذ الناس أحياناً من اللذة الغرض الرئيسي لحياتهم، والواقع أن الغرض الأسمى متى بلغه المرء آتاه أيضاً لذة إن شئت، لكن ليست هذه هي اللذة التي يلقاها المرء في كل خطوة. وإذ يطلب المرء اللذة الأولى يقف عند الأخرى التي يسهل التماسها بتلك اللذة التي يجب أن تكون موضوع مجهوداتنا كلها، ومرد هذا الالتباس إلى أن غرض الأفعال الخاصة يشبه من بعض الوجوه الغرض الأعلى للحياة، هذا الغرض الأصيل للحياة لا ينبغي أن يطلب لما يؤتيه من الخيرات. وكمثله اللذات التي نحن بصددها هنا لا بسبب النتائج التي تعقبها بل لما قد سبقها أي العمل والهموم. من أجل ذلك يظن المرء أنه يجد السعادة الحقة في هذه اللذات التي هي مع ذلك لا تؤتيه إياها.

٤ ـ أما ذلك الرأي العامي الذي يوصي بدراسة الموسيقى لا من أجلها هي ليس غير بل وسيلة نافعة جد النفع في الترفيه، فيمكن أن يتساءل مع إقراره هل الموسيقى هي في الحق ثانوية إلى هذا القدر، وهل يستطاع أن يعين لها موضوع أشرف من هذا الاستخدام العامي، أو لا ينبغي أن تطلب إلا لهذه اللذة التافهة التي تثيرها عند الناس جميعاً؟ لأنه لا ينكر أنها تثير لذة جسمانية بحتة تسحر الناس في كل أسنانهم وفي كل أمزجتهم بلا استثناء. أَوَلا ينبغي أن يبحث أيضاً هل هي تستطيع أن تؤثر تأثيراً ما في الأنفس؟ قد يكفي في إثبات قدرتها الأدبية أنها تستطيع أن تعدل إحساساتنا.

٥ ـ وإنها في الحق لتعدلها. فلينظر إلى وقعها في نفوس المستمعين لقطع كثير من الموسيقيين وعلى الخصوص قطع أولمبيوس. من ذا الذي ينكر أنها تحمس النفوس؟ وما هي الحماسة ألا أن تكون تعديلاً أدبياً صرفاً؟ بل قد يكفي لجديد

الآثار الحادة التي تزجيها لأنفسنا هذه الموسيقى أن نستمع إليها مكررة من غير أن يصحبها الغناء ومن غير كلام ما.

٦ ـ إذاً فالموسيقى هي استمتاع حق. وبما أن الفضيلة تنحصر على التحقيق في أن يحسن المرء الاستمتاع والحب والبغض كما يأمر به العقل فينتج من ذلك أن لا شيء أحق بدراستنا وعنايتنا مثل ملكة الحكم الصحيح على الأشياء، وأن نضع لذتنا في الإحساسات الشريفة والأفعال الفاضلة، وأن لا شيء أقوى من الإيقاع وأغاني الموسيقى لحكاية الغضب والطيبة والشجاعة، بل الحكمة ذاتها وجميع إحساسات النفس حكاية حقيقية بقدر الإمكان، كما تحكي أيضاً جميع الإحساسات المقابلة لتلك. إن الحوادث الواقعية لتكفي في إثبات كيف يغير حالات النفس مجرد حكاية الأشياء التي من هذا القبيل. ولقد يؤخذ المرء، تلقاء الحكاية المجردة، بالألم والفرح بل يوشك أن يكون تأثره بها كتأثره بهذه الإحساسات تلقاء الواقع المحكي. إذا كانت صورة شخص تثير لذة لمجرد وقوعها تحت النظر، فلا شك في أن يكون من رآها سعيداً بأن يتملى الشخص الذي شغفته قبلاً صورته.

٧ ـ [1] إن الحواس الأخرى كاللمس والذوق لا تؤتي شيئاً من الآثار الأدبية. أما حاسة البصر فإنها تحصلها بهدوء وتدريجياً، وأن الصور التي هي موضوع هذه الحاسة تنتهي شيئاً فشيئاً إلى أن تؤثر في الرائين الذين يبصرونها. غير أن هذا ليس على التحقيق حكاية الانفعالات الأدبية، إنها ليست إلا الإشارة متخذة شكل تلك الانفعالات ولونها واقفة عند حد التكاييف الجسمية المحضة التي تشف عن الشهوة. وأياً ما تكون الأهمية التي تربط بأحاسيس البصر هذه فلن توصي الشبيبة أبداً بمشاهدة قطع ياوزن في حين أنه يجوز توصيتها بقطع بوليخنوت أو أي مصور آخر مثله صاحب أدب واحتشام.

---

(١) ياوزن.... بوليخنوت. من طازوس وياوزن من إيفيز كانا في زمان سابق على أرسطو بقليل.

٨ ـ [١] أما الموسيقى فإنها بالبداهة، على عكس ذلك حكاية الأحاسيس الأدبية مباشرة. فمتى تنوعت طبيعة الألحان تغيرت معها انفعالات المستمعين تبعاً لكل واحد منها. فباللحن الشجي كلحن المذهب المسمى ميكسوليدي تحزن له النفس وتنقبض. وألحان أخرى ترقق القلب، وتلك هي الأقل في مراتب الثقيل، وبين هذين الطرفين لحن آخر يؤتى النفس على الخصوص سكوناً تاماً، وذلك هو المذهب الدوري الذي هو وحده يؤثر هذا الأثر فيما يظهر. أما المذهب الفرينجي فعلى العكس من ذلك ينقل النفس إلى التحمس.

٩ ـ [٢] تلك الخصائص المختلفة للحن كانت مفهومة عند الفلاسفة الذين عالجوا هذا الجزء من التربية، ونظريتهم لا تستند إلا إلى شهادة الأحداث نفسها. أما ضروب الإيقاع فإنها لا تقل تغايراً عن المذاهب: بعضها يسكن النفس، وبعضها يثيرها، وأشكال هذه الأخيرة إما أشد عامية وإما أحسن ذوقاً.

وحينئذ فمن المحال، على حسب هذه الأحداث، ألا يعترف بالقوة الأدبية للموسيقى، وما دامت هذه القوة واقعية فيلزم إدخال الموسيقى أيضاً في تربية الأطفال.

١٠ ـ [٣] هذه الدراسة نفسها هي مناسبة تماماً لاستعدادات تلك السن التي لا تحتمل الصبر أبداً على ما يسبب لها الملل، والموسيقى بطبعها لا تسبب مللاً قط. إن اللحن والإيقاع يشبهان أن يكونا ناشئين لازمين للطبع الإنساني، ولم يخش بعض الحكماء أن يقرروا أن النفس لم تكن إلا لحناً أو على الأقل مطابقة للحن.

---

(١) مكسوليدي. راجع في كل ما يتعلق بالموسيقى القديمة المقالة القيمة لبوخ في تعليقاته على بندار ج٢. من السفر الأول: ص٢٠٣ إلى ٢٦٩. وكان يمتاز المكسوليدي بالثقيل وبالحاد وكان يقابل عندنا «لا» الطبيعية و «لا» المرفوعة.
ـ الدوري. راجع على الموسيقى الدورية ما يلي: ك٦، ب٣، ف٤ وأونوك مللر على الدوريين: ج٢، ص٣١٦.

(٢) الفلاسفة الذين عالجوا. يشير أرسطو بلا شك إلى أعمال المدرسة الفيثاغورية والأعمال العلمية في الموسيقى في عهده. راجع ما سيلي: ب٧، ف٣.

(٣) بعض الحكماء. يظهر أن أرسطو هاهنا يقر هذا الرأي ولكنه فنده في كتاب النفس: ك١، ب٤، ف١.

الباب السادس

يمرن الأطفال أنفسهم على الموسيقى. مزايا العزف بالموسيقى: الحدود التي يليق حتى بها تغير الآلات. ليس كل الآلات مقبولة. إهدار المزمار: الأطوار المتغايرة التي مرت بها دراسة المزمار. فلقد أتمتها ميزفا نفسها إن صدقت الأسطورة.

١ ـ [١] لكن هل ينبغي أن يعلم الأطفال بأنفسهم الموسيقى الصوتية والموسيقى الآلية؟ أو هل ينبغي الكف عن ذلك؟ تلك هي المسألة التي وضعناها فيما مر ونعود إليها هاهنا. لا يمكن أن ينكر أن الأثر الأدبي للموسيقى يختلف بالضرورة اختلافاً كثيراً على حسب عزف المرء نفسه بها أولاً. لأن من المحال أو على الأقل من العسير أن يكون الإنسان في هذا الصدد حكماً عدلاً في أشياء يزاولها هو نفسه. اختراعه شراً ما دام أنه إذ يشغل أيدي الأطفال يمنعهم من كسر شيء في البيت، لأن الطفولة لا تستطيع أن تلبث لحظة في سكون. فالناقوس لعبة حسنة في السن الأولى، وإن الدراسة هي الناقوس للسن التالية، أَوَلَيس لهذا السبب يبين لنا بديهياً لزوم تعليم الأطفال أيضاً الضرب بالموسيقى بأنفسهم؟

٢ ـ على أن من الهين أن يعين إلى أي حد تمتد هذه الدراسة للأسنان المختلفة لتبقى دائماً مناسبة وأن ترفض الاعتراضات التي تزعم أن هذا الشغل لا يؤدي إلا إلى إيجاد موسيقيين عاميين. فبدياً أنه ما دام إحسان الحكم في هذا الفن يقتضي أن يزاوله المرء بنفسه، فأستنتج من هذا أن الأطفال يجب أن يعزفوا

(١) ناقوس أرخيناس. أرخيناس من نرنته فيلسوف فيثاغوري كان قبل أرسطو بقليل.

بالموسيقى بأنفسهم. ثم هم فيما بعد يستطيعون أن يتركوا هذا العمل الشخصي، ولكنهم وقتئذ يكونون بحيث يقدرون الأشياء الجميلة ويستمتعون بها كما ينبغي بفضل دراستهم في شبابهم.

٣ ـ أما ما يوجه أحياناً من اللوم على مباشرة الموسيقى من أنها تسقط الرجل إلى مركز الموسيقى العامي فيكفي في نقضه أن يعين بالضبط ما يليق أن يطالب به، فيما يتعلق بملكة تعاطي الموسيقى، الذين يراد تأهيلهم للفضيلة السياسية، وما هي الأغاني وما هي الإيقاعات التي يجب أن يعلموا إياها وأي الآلات ينبغي أن تدرس لهم. كل هذه التمايز مهمة جداً ما دام تقريرها يعد تفنيداً لذلك اللوم المزعوم، لأنني لا أنكر البتة أن بعض صنوف الموسيقى يمكن أن يكون مجلبة للإفراطات التي يشيرون إليها.

٤ ـ [1] ينبغي إذاً بالبداهة الاعتراف بأن دراسة الموسيقى يجب ألا تضير مقام المهنة التي سيمتهنها أولئك الذين يتعلموتها وأنه لا يجوز البتة أن تضعف الجسم فتجعله غير قادر على مشقات الحرب أو القيام بالشؤون السياسية، وأخيراً ينبغي ألا تعوق المباشرة الحالية لتمرينات الجسم ولا تحصيل المعارف الجدية فيما بعد. لأجل أن تكون دراسة الموسيقى على ما يجب أن تكون حقيقة لا ينبغي أن يقصد إلى إعداد تلاميذ للمسابقات العلنية للفنانين ولا تعليم الأطفال تلك الغرائب الفارغة للعزف التي أدخلت بادئ الأمر في الحفلات الموسيقية في أيامنا ثم دخلت من هناك في التربية العامة. لا ينبغي للمرء أن يأخذ من دقائق الفن هذه إلا ما يلزم لأجل أن يحس جمال الإيقاعات والأغاني وان يكون له من الموسيقى حتى في بعض أنواع الحيوانات كما تحدثه في لفيف العبيد والأطفال.

---

(١) في أيامتها. التقدم وضروب التجديد من كل نوع في الموسيقى اليونانية ترجع على التحقيق إلى الزمن الذي كان يعيش فيه أرسطو بل الظاهر أن مدرسته كثيراً ما شاركت في ذلك.

٥ ـ [1] هذه المبادئ أعيانها تصلح لضبط تخير الآلات في التربية. فيلزم اطراح المزمار والآلات التي ليست إلا لاستعمال الفنانين كالقيثارة وما يقاربها فلا ينبغي أن يقبل من الآلات إلا ما هو خاص بتكييف الأذن وتنمية الذهن على العموم. على أن المزمار ليس آلة موافقة للأدب ولا يصلح إلا لإثارة الشهوة ويجب أن يقصر استعماله على الظروف التي فيها يقصد بالأولى إلى التقويم لا إلى التعليم. نزيد على هذا أن للمزمار ضرراً آخر فيما يتعلق بالتربية، وهو أنه يمنع الكلام أثناء تعلمه. وعلى ذلك فليس خطأ أن أهمل منذ زمن طويل بالقياس إلى الأطفال والرجال الأحرار ولو أنهم قبلاً كانوا يعلمونهم إياه.

٦ ـ [2] فمنذ أن ذاق آباؤنا حلاوة الفراغ على أثر ما لقوا من رغد العيش قد أخذوا أنفسهم في جد وحمية بالفضيلة. وهم إذا اعتزوا بفعالهم الماضي وعلى الخصوص بما صادفوا من ضروب النجاح في الحروب الميدية قد وضعوا أشد شهوتهم في درس جميع العلوم بل رفعوا من شأن فن المزمار إلى أن جعلوه علماً. فقد رؤي في لقدمونيا مواطن يضبط نغمة الجوقة الموسيقية على نغم المزمار الذي يزمر به هو نفسه، وصار هذا الذوق قومياً في أثينا حتى لم يبق فيها رجل حر لم يتعلم هذا الفن: وهذا ما يثبته اللوح الذي خصه طرازيب بالآلهة حينما أدى نفقات إحدى قصص اكفنتيدس الملهية.

٧ ـ [3] غير أن التجربة ما لبثت أن رفضت المزمار حينما قدر ماذا يمكن أن يساعد على التربية أو يضر بها من أمر الموسيقى. كذلك أبطل منها عدة من الآلات القديمة كالبكتيد والبريتول وكل تلك التي لا تثير في المستمعين إلا

(١) المزمار.. ليس آلة موافقة للأدب. يصعب علينا اليوم أن نفهم هذا القول على المزمار الذي أقرته سلطة مبتزنا نفسها. راجع فيما بعد ف٨.

(٢) اكفنتيدس. يقال إنه كان من أقدم الشعراء الملهاة في أثينا يظهر أنه عاش في آخر القرن السادس قبل المسيح.

(٣) البكتيد ... كل هذه الآلات كانت وترية . راجع الجمهورية : ك٣، ص١٥٣ من ترجمة كوزان.

معاني لذة الحواس والمسبعات والمثلثات إلى غير أولئك من الآلات التي تقتضي مرانة طويلة لليد.

٨ ـ كذلك يطرح المزمار أيضاً أسطورة عتيقة منطبقة على المعقول تحدثنا أن مينرفا التي اخترعته ما لبثت أن تركته، وتزعم نكتة فاكهة أيضاً أن غضب الآلهة على هذه الآلة جاء من أنها تشوه الوجه، غير أنه ربما يظن أن مينرفا تركت درس المزمار لأنه لا يصلح في شيء لتثقيف العقل لأن الواقع أن مينرفا في نظرنا رمز للعلم والفن.

الباب السابع

الألحان والإيقاعات التي يجب إدخالها في تربية الأطفال. الأغاني على ثلاثة أضرب: أدبية وحماسية وشهوية. فالأولى يجب أن تكون وحدها تقريباً جزءاً من التعليم، المذهب الدوري هو الأوفق: انتقاد بعض آراء أفلاطون.

١ ـ نحن نرفض إذاً، في أمر الآلات والضرب، تلك الدراسات التي لا تتعلق إلا بالفنانين، ونعني بذلك تلك التي ليست خاصة إلا بالمباراة العلنية للموسيقى. فلا يكف المرء عليها لتهذيب نفسه أخلاقياً، ولا يفكر دارسها إلا في اللذة التي ليست أقل جفاء من لذة من سيستمعون إليه في المستقبل. من أجل ذلك أجمل منها مشغلة جديرة برجل حر. بل هو عمل أجير ولا يصلح إلا ليخرج فنانين محترفين.

إن الغرض الذي يجهد له الفنان في هذه السبيل غرض سيئ، فإن عليه أن يتنزل بانتاجه إلى متناول الجمهور الذي كثيراً ما يسقط جفاؤه الفنانين الذين يسعون إلى إرضائه، والذين يشوهون أجسامهم بالحركات التي يقتضيها الضرب على آلاتهم.

٢ ـ [١] أما الألحان والإيقاعات فهل ينبغي إدخالها جميعاً بلا تمييز في التربية أو هل ينبغي أن يتخير منها؟ ألا نقبل كما يصنع اليوم أولئك الذين يشتغلون بهذا

(١) أما الألحان. يظهر الآن أنه قد ثبت على رغم رأي روسو، إن القدامى قد عرفوا اللحن على المعنى الذي نعرفه نحن الآن لهذه الكلمة، أي تأليف متكافئ لعدة سنوات تتوافق فيما بينها. وأما الإيقاع فهو على الخصوص المقياس.

الجزء من التعليم، إلا أصلين في الموسيقى: اللحن والإيقاع؟ أم نضيف إليهما ثالثا؟ يهم ان تعرف باضبط قوة اللحن والإيقاع فيما يتعلق بالتربية. فماذا ينبغي أن يفضل اتقان الأول أم اتقان الآخر؟

٣ ـ [١] ولما أن كل هذه المسائل، في رأينا، قد ناقش فيها كثيراً موسيقيون محترفون وفلاسفة قد زاولوا تعليم الموسيقى فإننا نحيل، على التفاصيل المضبوطة التي أودعها مؤلفاتهم، كل أولئك الذين يريدون التعمق في هذا الموضوع، وألا نعالج هاهنا الموسيقى إلا من جهة النظر الخاصة بالمقنن، فنقتصر على بعض عموميات أساسية.

٤ ـ [٢] نحن نسلم بالتقسيم الذي اتخذه بعض الفلاسفة بين الأغاني ونميز، كما فعلوا، بين الغناء الأدبي والحماسي والغناء الشهوة. في نظرية أولئك المؤلفين كل واحد من هذه الأغاني يقابل لحناً خاصاً يجانسه. وتمشياً مع هذه المبادئ نرى أنه يمكن أن يستخرج من الموسيقى أكثر من نوع من المنفعة: إنها تصلح لتثقيف العقل وتزكية النفس معاً. ونقول هاهنا بطريقة عامة تزكية النفس. لكننا سنعود بأبين من هذا إلى هذا الموضوع في دراساتنا للشعر (البويطيقا)، وثالثاً فإن الموسيقى يمكن أن تكون ترفيهاً وتستخدم لبسط العقل وترويحه من أعماله. يلزم بالبداهة استخدام الألحان كلها على السواء، لكن لأغراض مختلفة لكل منها. ففي دراسة يختار أيها آدب، ويحتفظ بالأشد استحماساً والأقوى شهوة لحفلات الموسيقى حيث يستمع المرء للموسيقى من دون أن يعزف بنفسه.

٥ ـ هذه الانفعالات التي تجدها بعض النفوس قوية هكذا يحسبها الناس

---

(١) بعض الفلاسفة. معلوم أن المدرسة الفيثاغورية قد اشتغلت كثيراً بنظرية الموسيقى. وإن أرستكسين مؤلف أقدم كتاب بقي لنا في الموسيقى كان تلميذاً لأرسطو (راجع ما سبق: ب٦، ف٩).

(٢) في دراساتنا للشعر.. هذه المسألة مبحوثة بغاية الاستقصاء في البويطيقا في الكتاب الرابع كما هو بين أيدينا اليوم.

أجمعين ولو على درجات مختلفة، كلهم بلا استثناء تميل بهم الموسيقى إلى الرحمة وإلى الخوف وإلى الحماسة. وبعض الأشخاص أيسر مطاوعة من الآخرين لتلك الانفعالات، ويمكن أن يشاهد كيف أنهم، بعد الاستماع إلى موسيقى اضطربت بها أنفسهم، يسكنون دفعة واحدة باستماع الأغاني المقدسة، فذلك إنما هو ضرب من الشفاء والتزكية الأدبية.

٦ ـ هذه التغيرات الفجائية تقع بالضرورة أيضاً في النفوس التي سلمت قيادها، تحت سحر الموسيقى، إلى الرحمة أو إلى الفزع أو إلى أي انفعال آخر. كل مستمع يتحرك تبعاً لتأثير هذه الأحاسيس كثرة أو قلة في نفسه، لكنهم جميعاً على التحقيق قد وجدوا نوعاً من التزكية ويشعرون بأنهم خفاف بفعل اللذة التي أحسوها. وبهذا السبب عينه تجلب لنا الأغاني التي تطهر النفس سروراً لا تشوبه شائبة. من أجل ذلك ينبغي ترك هذه الألحان وتلك الأغاني المؤثرة إلى هذا الحد للفنانين الذين يعزفون الموسيقى في المسارح.

٧ ـ غير أن المستمعين على نوعين بعضهم الرجال الأحرار المستنيرين والآخرين صناع وأجراء جفاة الأذواق بأنفسهم أيضاً حاجة إلى الألعاب وشهود المسارح ليستريحوا من عنائهم. ولما أن النفس في هذه الطبائع السفلى كانت قد انحرفت عن طريقها المستقيم، لزم لها ضروب من الألحان منحطة مثلها وأغاني ذات لون كاذب وجفاء لا يلين أبداً. وكل امرئ لا يجد لذة إلا فيما يوافق طبعه. من أجل ذلك تحول الفنانين الذين يتنافسون فيما بينهم الحق في أن يلائموا بين موسيقاهم التي يصنعونها والآذان الجافية التي تستمع لها.

٨ ـ لكن في التربية أكرر أنه لا يقبل إلا الأغاني والألحان التي لها شيمة أدبية: وهي مثلاً كما قلنا مذهب التلحين الدوري. وينبغي أن يرحب أيضاً بكل تلحين يعرضه أولئك الذين تعمقوا، إما في النظرية الفلسفية وإما في تعليم الموسيقى. وقد أخطأ سقراط، في جمهورية أفلاطون، في أنه لم يقبل إلا المذهب الفريجي من دون الدوري كما أهدر دراسة المزمار. فإن المذهب

الفريجي يكاد يكون بين المذاهب كالمزمار بين الآلات. فإن أحدهما والآخر يثيران في النفس على السواء إحساسات شديدة وشهوية.

٩ ـ [1] والشعر نفسه يثبت هذا حق الإثبات. فإنه في الأغاني الموجهة إلى باكوس وفي جميع قصائده المشابهة يقتضي قبل كل شيء استصحاب المزمار. وفي الأغاني الفريجية على الخصوص يجد هذا النوع من الشعر ما يرضيه، مثال ذلك الخمريات التي لا يجادل امرؤ في أن طبعها فريجي محض. والناس أولو الدراية في هذه المواد يذكرون كثيراً من الأمثلة وعلى الخصوص مثل فليكسين الذي بعد أن حاول تأليف خمريته على المذهب الدوري اضطر بطبيعة القصيدة عينها أن يقع في المذهب الفريجي الذي هو وحده الملائم لها.

١٠ ـ أما اللحن الدوري، فكل أحد يوافق على أن فيه من الثقل أكثر من الألحان الأخرى جميعاً وأن نغمته فيه أشد فحولة وأكثر أدباً. ولأني نصير مبين للمبدأ الذي يبحث دائماً عن الوسط بين الطرفين فإنني أريد أن اللحن الدوري الذي نعطيه هذا الوصف من بين جميع الألحان الأخرى يجب بالبداهة أن يفضل تعليم الشبيبة إياه. وهاهنا أمران ينبغي رعايتهما، الممكن واللائق، لأن الممكن واللائق هما المبدآن اللذان ينبغي على الخصوص أن يقودا الناس جميعاً. غير أن سن الأفراد وحدها هي التي تعين أحدهما والآخر. فأما الذين قد نهكتهم السن فيكون صعباً عليهم أن يلحنوا الأغاني المحتاجة للقوة، والطبع نفسه يوحي إليهم طرائق تلحين رخوة ورخيمة.

١١ـ من أجل ذلك عاب بعض المؤلفين الذين اشتغلوا بالموسيقى بحق على سقراط أن نفى من التربية الألحان الرخوة بحجة أنها لا توافق إلا السكر: فقد أخطأ سقراط في أن ظن أنها تتعلق بالسكر الذي شيمته أنه نوع من ثوران الشهوة في حين أن شيمة هذه الأغاني ليست إلا الضعف. إنه يحسن في الفترة

---

(١) نيلكسين.. فيلكسين من جزيرة سيثيرا كان معاصراً لأرسطو.

التي فيها تصل السن إلى الشيخوخة أن تدرس الألحان والأغاني التي من هذا القبيل. بل إنني أظن أنه قد يوجد من بينها واحد يناسب الطفولة تمام المناسبة يجمع بين الحياء والمعرفة معاً. وذلك على رأينا هو المذهب الليدي الذي نؤثره على كل ما عداه. وحينئذ في التربية الموسيقية ينبغي توافر ثلاثة أشياء؛ أولاً: اجتناب كل افراط، ثم تحمل ما هو ممكن، ثم ما هو لائق.

الكتاب السادس

في الديمقراطية وفي الأوليغرشية وفي السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية

الباب الأول

واجبات الشارع ـ لا ينبغي أن يقتصر على معرفة خير حكومة ممكنة. بل يجب أيضاً في العمل، أن يعرف تحسين العناصر الحالية التي يتصرف فيها ـ ومن هذا يكون من الضروري معرفة الأنواع المختلفة للدساتير والقوانين الخاصة التي هي لازمة لكل منها.

١ ـ في جميع الفنون وفي جميع العلوم التي لا تبقى البتة جزئية أكثر مما ينبغي بل التي تستوعب نظاماً تاماً للحوادث يجب أن يبحث كل منها على حدته كل ما يتعلق بموضوعه من غير استثناء. لنأخذ مثلاً علم التمرينات البدنية: ما هي منفعة هذه التمرينات؟ كيف ينبغي أن تتحول تبعاً للأمزجة المختلفة، أليس التمرين الأقوم هو بالضرورة ذلك الذي هو أوفق للطبائع الأقوى والأجمل؟ ما هي التمرينات القابلة لأن تصطنع للعدد الأكبر من التلامذة؟ وهل فيها واحد يمكن أن يناسب الجميع على السواء؟ تلك مسائل تعاني وضعها الرياضة البدنية. وفوق ذلك حتى متى كان أي تلميذ من تلامذة الرياضة لا يطمح أن يكسب قوة المصارع المحترف ولا مهارته فإن ممرن الأطفال ومعلم الرياضة البدنية جديران أن يؤتيا التلميذ عند الحاجة نمواً مشابهاً لنمو المصارع في

القوى. فالأمر كذلك في الطب وفي بناء السفن وفي مصنع الثياب وفي جميع الفنون على العموم.

٢ ـ وحينئذ بالبداهة يكون على علم بعينه أن يبحث عن أحسن شكل للحكومة وما هي طبيعة هذه الحكومة وبأي الشروط تكون كاملة بقدر ما يراد بصرف النظر عن كل عائق خارجي، ومن جهة أخرى أن يعرف أي دستور يناسب اتخاذه تبعاً للشعوب المختلفة التي لا يستطيع أكثرها قبول دستور فاضل. على هذا ما هي في ذاتها على الإطلاق خير حكومة، وما هي أيضاً خير حكومة بالإضافة إلى العناصر التي يراد تنظيمها. ذلك هو ما يجب أن يعلمه الشارع ورجل الدولة الحق. ينبغي أن يضاف إلى ذلك أنهما يجب عليهما أيضاً أن يكونا جديرين بالحكم على دستور يعرض عليهما افتراضاً وأن يعينا، تبعاً للمعلومات التي تكون قدمت إليهما، المبادئ التي يحيا بها الدستور منذ وضعه وأن يكفلا له بعد وضعه أطول مدة ممكنة. وإني أفترض هنا، كما قد يرى، حكومة لم يكن لها قط نظام كامل من دون أن تكون مع ذلك مجردة من العناصر الضرورية لكنها لم تك لتنتفع بوسائلها وما زال يعوزها الكثير من العمل.

٣ ـ [١] وبالجملة إذا كان الواجب الأول على رجل الدولة أن يعرف الدستور الذي يجب على العموم أن يعتبر الأحسن والذي يمكن أن يقبله أكثر المدائن فإنه يلزم الاعتراف بأن الكتاب السياسيين في الغالب مع ما هو مشهود لهم به من الكفاية قد انخدعوا عن النقط الأساسية. لأنه لا يكفي أن تتصور حكومة فاضلة، بل يلزم على الخصوص حكومة قابلة لأن تطبق تطبيقاً سهلاً وعاماً على جميع الدول. هيهات. لا يقدم لنا اليوم إلا دساتير غير قابلة للتنفيذ وغاية في التعقيد، أو إذا وقف عند حد الأفكار العملية فإنما هو لأجل إطراء لقدمونيا أو أية دولة كيفما اتفق على حساب الدول الأخرى كلها التي توجد في أيامنا هذه.

٤ ـ لكنه متى اقترح دستور وجب أن يكون ممكن القبول مسر التنفيذ باعتبار

---

(١) دساتير غير قابلة للتنفيذ. يقصد بذلك أرسطو إلى أفلاطون بلا شك، ولي أكسنوفو في الأسطر الآتية.

الوضع الذي فيه الدول الحالية. على أنه، في السياسة، ليس تعديل حكومة بأقل يسراً من أن تخلق خلقاً، كما أن نسيان ما حفظ أعسر من الحفظ أول مرة. إذاً أكرر أن رجل الدولة ينبغي أن يكون قادراً على أن يحسن نظام حكومة منظمة من قبل فوق ما يكون له من الكفايات التي أسلفنا تعينها. وتلك مهمة قد تكون محالة الأداء إذا لم يكن ليعرف جميع الأشكال المختلفة للحكومة. وفي الواقع إن من الخطأ الفاحش أن يظن، كما في العادة الجارية، أن ليس للديمقراطية إلا نوع واحد وأن ليس للأوليغرشية إلا نوع واحد أيضاً.

٥ ـ [(١)] يضاف إلى هذه المعرفة التي لا معدى عنها لعدد الأشكال السياسية المختلفة دراسة للقوانين التي هي الأفضل في ذاتها، وللقوانين الأشد ائتلافاً مع كل دستور، لأن القوانين يجب أن توضع للدستور لا الدستور للقوانين، وكل الشارعين على اتفاق في هذا المبدأ. إنما الدستور في الدولة هو ترتيب إدارات الحكم، وتوزيع السلطات واختصاص السيادة. وبكلمة واحدة: تعين الغرض الخاص لكل اجتماع سياسي. وعلى عكس ذلك القوانين التي هي متميزة عن المبادئ الأساسية المشخصة للدستور، فإنها القاعدة التي يتبعها الحاكم في تنفيذ سلطته وفي المعاقبة على الجرائم التي تنتهك حرمة هذه القوانين.

٦ ـ وإذاً فمن الضروري على الإطلاق معرفة عدد الدساتير والفروق بينها، وذلك أقل تقدير لإمكان تقنين القوانين ما دام أن القوانين ذواتها لا يمكن أن تصلح لكل الأوليغرشيات ولكل الديمقراطيات باعتبار أن لكل من الاوليغرشية والديمقراطية أكثر من نوع وليستا واحدتين.

---

(١) وعلى عكس ذلك. هاهنا يميز أرسطو بين الدستور وبين القوانين التي تتفرع منه. ولقد ألهم منتسكيو، عن الفيلسوف اليوناني، وربما كان ذلك من حيث لا يعلم، فعالج طويلاً هذا الموضوع الخطير. وأما روسو فلم يقل عليه كلمة واحدة لأنه لم يفكر إلا في نوع واحد من الدستور، وبما أنه قد غلا أيضاً في الأخذ بآراء الأقدمين، فلم يبحث إلا عن الحكومة المثالية من دون أن يشغل نفسه بالأحداث أي الدساتير المختلفة الممكنة والحقيقية. وبذلك يكون قد غلا في إهمال التاريخ.

الباب الثاني

ملخص ما سبق من البحوث. تعيين البحوث الآتية. ترتيب الحكومات الفاسدة بعضها بالقياس إلى بعض. التفاريق المختلفة لكل من الديمقراطية والأوليغرشية.

١ ـ في دراستنا الأولى للدساتير قررنا ثلاثة أنواع للدساتير الخلص، الملوكية والأرستقراطية والجمهورية، وثلاثة أنواع أخر هن زيغ للأولى، فالطغيان للملوكية والأوليغرشية للأرستقراطية والديماغوجية للجمهورية. وقد تكلمنا من قبل على الأرستقراطية والملوكية: لأن معالجة الحكومة الفاضلة إنما هي معالجة في الوقت نفسه لهاتين الصورتين اللتين تستند كلتاهما إلى مبادئ أكمل ما تكون من الفضيلة. وقد أوضحنا فوق ذلك ما بين الأرستقراطية والملوكية من الفروق وأبنا بماذا تتعين الملوكية على الخصوص. فبقي علينا أن نتكلم على الحكومة التي يطلق عليها هذا الاسم العام الجمهورية وعلى الدساتير الأخر: الأوليغرشية والديماغوجية والطغيان.

٢ ـ من الهين ان يعرف أيضاً بين هذه الحكومات الفاسدة ترتيب زيغها. وأن أشدها فساداً هو على التحقيق فساد أولى الحكومات الصالحة وأقدسها. فأما أن الحكومة الملوكية لا توجد إلا بالاسم من دون أن يكون لها حقيقة ما، وإما أن تستند بالضرورة إلى الرفعة المطلقة للفرد الذي يملك. على هذا يكون الطغيان أسوأ الحكومات بما هو أبعدها عن الحكومة الفاضلة. ثم تجيء الأوليغرشية البعيدة المدى عن الأرستقراطية جد البعد. وأخيراً الديماغوجية وهي التي يمكن أن تطاق من بين الحكومات الفاسدة.

٣ ـ [١] ولقد عالج كاتب قبلنا هذا الموضوع. غير أن جهة نظره تخالف جهة نظرنا. فإنه وقد سلم بأن كل هذه الحكومات كانت سوية وأن الأوليغرشية يمكن أن تكون صالحة كالأخر، وقد صرح بأن الديماغوجية هي أقل الحكومات الصالحة صلاحاً وأحسن الحكومات الفاسدة.

٤ ـ أما نحن فعلى الضد، نصرح بأن هذه الأنواع الثلاثة للحكومات فاسدة من أساسها، ونتحفظ عن القول بأن الأوليغرشية الفلانية خير من الفلانية الأخرى. بل نقول فقط أنها أقل فساداً منها. على اننا نترك الآن إلى جانب هذا الخلاف في الرأي.

غير اننا بادئ بدء نعين للديمقراطية والأوليغرشية عدد تلك الأنواع المختلفة التي ندرجها تحت الواحدة منهما وتحت الأخرى. فمن بين هذه الأشكال المختلفة، أيها أقبل للتطبيق وأصلح بعد الحكومة الفاضلة، إذا كان مع ذلك يوجد دستور أرستقراطي غير ذاك الذي ما زال له شيء من القيمة؟ ثم ما هي، من بين الصور السياسية كلها، تلك التي يمكن أن تصلح لأكثرية الدول؟

٥ ـ ثم نبحث بعد ذلك، من بين الدساتير المنحطة، ما هو دستور الأفضل للأمة الفلانية بعينها لأن من الواضح بالقياس إلى الشعوب أن الديمقراطية خير من الأوليغرشية، وبالعكس. ثم مع اختيار الأوليغرشية أو الديمقراطية كيف يجب أن تنظم فيها التفاريق الدقيقة المختلفة. وإتماماً للبحث، بعد أن عرضنا هذه المسائل على عجل ولكن كما ينبغي، نحاول أن نعين أقوى الأسباب عادة لسقوط الدول ولرفاهتها سواء على العموم لجميع الدساتير أو على الخصوص لكل واحد منها.

---

(١) كاتب. يعني أفلاطون. (الجمهورية: ص٤٥٩ من ترجمة كوزان).

الباب الثالث

اختلاف القوانين ينشأ من الاختلاف بين عناصرها الاجتماعية. الفقر والغنى يولدان شكلين أصليين من الدساتير: الديمقراطية والأوليغرشية. الشيمة الأصلية لإحداهما وللأخرى. ليس العدد ركناً أصلياً بل هو الثروة. تعداد الأجزاء الضرورية للدولة: انتقاد مذهب أفلاطون. كل الوظائف الاجتماعية يمكن الجمع بينها. ليس إلا الفقر والغنى هما اللذان لا يمكن أن يجتمعا في أيد واحدة بعينها.

١ ـ ما يضاعف أشكال الدساتير إنما هو على التحقيق تكثر العناصر التي تدخل دائماً في تكوين الدولة. فبدياً كل دولة تتألف من عائلات كما يرى، ثم في هذه الكثرة من الناس يوجد بالضرورة أغنياء وفقراء وثروات وسيطة بينهما. ومن الأغنياء ومن الفقراء بعض يملكون أسلحة وبعض عزل. وأن الشعب ينقسم إلى زراع وتجار وصناع، حتى بين الطبقات العليا توجد فروق في الثروات وفي الملكيات المتفاوتة في السعة. اقتناء الخيل مثلاً إنفاق لا يمكن أن يحتمله على العموم إلا الأغنياء.

٢ ـ [١] من أجل ذلك في الأزمان القديمة كل الدول التي قوتها الحربية من الفرسان كانت دولاً أوليغرشية: فقد كانت قوة الفرسان وقتئذ هي السلاح الوحيد لمهاجمة الشعوب المجاورة، وشاهد هذا تاريخ إيريتري وخلسيس

(١) من الفرسان. إن ملاحظة أرسطو هذه قد حق أمرها في القرون الوسطى. فإن الأشراف الذين كانوا يقتنون الخيل دون سواهم والذين يؤلفون وحدهم جيش الفرسان، كانو أوليغرشية قوية. وقد فقدوا تفوقهم حين بدأ المشاة يغلبون على الأمر في الجيوش الأوروبية وإن يكن لفقد ذلك التفوق أسباب أخرى. ـ تاريخ ايريتري. لا يعلم من تاريخ الدول المختلفة إلا النزر اليسير.

ومغنيزي على شطوط الميندر وتاريخ مدائن أخرى كثيرة في آسيا. ينبغي أن يضاف إلى الامتيازات التي تنشأ من الثروة ميزات المولد والفضيلة وميزات أخرى بيَّناها حينما تكلمنا على الأرستقراطية وعدّدنا العناصر التي لا غنى عنها لكل دولة. فعناصر الدولة تلك تأخذ بحظ من السلطان سواء بكلها أو بعدد من أفرادها قل أو كثر.

٣ ـ ينتج من هذا بالبداهة أن أنواع الدساتير يجب أن تكون، بالضرورة المحضة متخالفة، كتخالف هذه الأجزاء أعيانها فيما بينها، تبعاً لأنواعها المختلفة. فليس الدستور شيئاً آخر سوى التوزيع المنظم للسلطان الذي ينقسم دائماً بين الشركاء، إما على حسب أهميتهم الخاصة وإما تبعاً لمبدأ مساواة مشتركة، أي أنه يجوز أن تجعل حصة للأغنياء وأخرى للفقراء أو أن يؤتوا حقوقاً مشتركة. على هذا فالدساتير تكون بالضرورة مقدرة بقدر التعدد في ترتيبات التفوق والتخالف بين أجزاء الدولة.

٤ ـ [1] يظهر أنه يمكن الاعتراف بنوعين أصليين لتلك الأجزاء، كما يعترف بنوعين أصليين للرياح: رياح الشمال ورياح الجنوب، وأما الأخر فليست إلا انحرافات. ففي السياسة تكون الديمقراطية والأوليغرشية لأنه يمكن احتساب أن الأرستقراطية ليست إلا إحدى صور الأوليغرشية التي هي بها تشتبه، كما أن من بين الرياح ريح الغرب تشتق من ريح الشمال وريح الشرق من ريح الجنوب. ولقد جاوز بعض المؤلفين بالتشبيه حداً أبعد إذ يقولون إنه لا يعترف في اللحن إلا بطريقتين أساسيتين: الدورية والفريجية. وفي هذا المذهب كل التواليف الأخرى ترتد إذاً إلى الواحدة أو إلى الأخرى من هاتين الطريقتين.

٥ ـ سندع إلى جانب هذه التقاسيم التحكمية التي تتخذ غالباً للحكومات،

---

(١) الديمقراطية والأوليغرشية. عند أفلاطون الدستوران الأصليان هما الملوكية والديمقراطية (القوانين: ك٣، ص١٧٨) والظاهر أنه وضع الأوليغرشية في الصف الأخير لأن السادة فيها أكثر عدداً (القوانين: ك٤، ص٢٢٠ من ترجمة كوزان). وانظر أيضاً السياسي: ص٤٥٩.

مؤثرين التقسيم الذي قررناه نحن باعتباره أحق وأضبط. فعندما لا يوجد إلا دستوران، بل دستور واحد أحسن تأليفه تشتق منه وتفسد كل الأخر. إذا كانت كل الطرائق في الموسيقى تشتق من طريقة فاضلة للحن فكل الدساتير تشتق من الدستور المثالي: فيكون أوليغرشياً إذا كان السلطان أشد تركزاً وأشد استبداداً، وديمقراطياً إذا صارت لوالبه أكثر تراخياً وأسهل سهولة.

٦ ـ ومن الخطأ الشديد، وإن يك عاماً، أن يقصر دعم الديمقراطية على سيادة العدد لأنه يمكن أن يقال إن الأكثرية في الأوليغرشيات أيضاً في كل مكان هي السيدة دائماً ومن جهة أخرى إن الأوليغرشية لا تنحصر بعد في سلطة الأقلية. لنفرض دولة مؤلفة من ألف وثلاثمائة مواطن من بينهم الأغنياء وعدتهم ألف قد جردوا من كل سلطة الثلاثمائة الذين مع أنهم فقراء هم على ذلك مثلهم أحرار يساوونهم من كل وجه خلا الثروة. أفيمكن في هذا الفرض أن تكون الدولة ديمقراطية؟ كذلك إذا كان الفقراء هم أقلية هم سياسياً فوق الأغنياء ولو أن هؤلاء أكثر منهم عدداً فلا يمكن كذلك أن يقال إن الدولة في هذه الحالة أوليغرشية إذا كان المواطنون الآخرون أي الأغنياء مبعدين عن الحكم.

٧ ـ [١] في الحق الأحكم أن يقال تكون ديمقراطية حينما تكون السلطة مسندة إلى جميع الرجال الأحرار، وأوليغرشية حيثما يختص بها الأغنياء. أما أكثرية الفقراء وأقلية الأغنياء فما هما إلا ظرفان ثانويان. غير أن الأكثرية حرة ولكن الأقلية غنية. ولا شك أن سيكون من الأوليغرشية ما تسند فيه السلطة تبعاً للقوام والجمال كما يقال إن ذلك يكون في أتيوبيا لأن الجمال وطول القامة هما ميزتان غير عاميتين.

٨ ـ [٢] كذلك يكون خطأ كبيراً أن تؤسس الحقوق السياسية على قواعد قليلة

(١) في أتيوبيا.. راجع هيرودوت «طليا، ب٢٠».

(٢) أبللونيا. راجع الدوريون لملر: ج١، ص١١، وج٢، ص٥١ و١٥٦، فإن البحر اليوني هو الخليج الأدرياتي. وقد كانت أبللونيا نزلة من كورنثه ـ ثيرا. ثيرا هي جزيرة صغيرة تجاور كريت.

الوزن على هذا النحو. لما أن الديمقراطية والأوليغرشية يشملان عدة أصناف من العناصر فيلزم حينئذ اتخاذ عدة تحفظات. لا تكون ديمقراطية حيثما تحكم أقلية من رجال أحرار سواداً لا يتمتع بالحرية وأستشهد على ذلك بأبللونيا على الخليج اليوني وثيرا. ففي هاتين المدينتين السلطان قد كان لبعض المواطنين أولى المولد المشهور الذين كانوا هم مؤسسي المستعمرتين من دون الأكثرية الكبرى. كذلك لا ديمقراطية متى كان السلطان للأغنياء حتى مع افتراض أنهم يؤلفون الأكثرية كما كانت الحال في كولوفون قبل الحرب الميدية حيث كانت أكثرية المواطنين تملك ثروات طائلات. ولا ديمقراطية حقيقية إلا حيثما يكون الرجال الأحرار الأكثرية ولهم السيادة وإن كانوا فقراء. ولا تكون أوليغرشية إلا حيث يملك السيادة الأغنياء والأشراف وهم قلة.

٩ ـ حسناً هذه الاعتبارات لإيضاح أن الدساتير يمكن أن تكون كثيرة ومختلفة ولماذا هي كذلك. أضيف إلى هذا أنه توجد أنواع كثيرة للدساتير التي تتكلم عليها هنا. ما هي تلك الأشكال السياسية؟ وكيف تنشأ؟ هذا هو ما سنبحث عنه صادرين دائماً عن مبادئ قررناها فيما سبق.

يسلم لنا أن كل دولة تتكون، لا من جزء واحد، بل من أجزاء متعددة: وأنه حينما يراد في التاريخ الطبيعي معرفة كل أنواع المملكة الحيوانية يبتدأ بتعيين الأعضاء التي لا غنى عنها لكل حيوان، فبعضها مثلاً بالحواس التي له، وبأعضاء التغذية التي تتلقى الأغذية وتهضمها كالفم والمعدة ثم بجهاز الحركة لكل نوع.

١٠ ـ فبافتراض أنه لا يوجد أعضاء آخر غير تلك، لكنها كانت غير متشابهة

= (راجع استرابون: ك١٠، ص٤٦٥).

ـ كولوفون . مدينة من يونيه في آسيا الصغرى وهي وطن اكسينوفان رئيس مدرسة ايلي ولا يعرف هل هو اكسينوفان الذي حفظ لنا أتني قطعة شائقة على زخرف كولوفون. راجع مقالة كوزان على اكسينوفان.

فيما بينها، وأن الفم والمعدة والحواس، ثم الأجهزة المحركة لا تشابه فيما بينها، يكون عدد تواليفها بالضرورة أنواعا متمايزة من الحيوانات على هذا القدر: لأنه محال أن نوعاً واحداً بعينه يكون له صنوف مختلفة للعضو الواحد، الفم أو الأذن. كل التواليف الممكنة لهذه الأعضاء تكفي حينئذ لتقرير أنواع جديدة من الحيوانات، وهذه الأنواع تكون بالتحقيق متكثرة بمقدار ما تكونه تواليف الأعضاء التي لا غنى عنها.

هذا ينطبق بالضبط على الأشكال السياسية التي نعالجها هنا، لأن الدولة، كما كررناه، تتكون لا من عنصر واحد بل من عناصر كثيرة جداً.

١١ ـ [1] فها هنا طبقة كثيرة العدد تعد الغذاء للجمعية، وهم الزراع: وهناك الصناع يكونون طبقة أخرى مشتغلة بجميع الصناعات التي لا تستطيع المدينة من دونها أن تعيش، بعضها ضروري ضرورة مطلقة والأخرى للاستمتاع والزينة. وطبقة ثالثة هي طبقة التجار أو بعبارة أخرى الطبقة التي تبيع والتي تشتري في الأسواق الكبرى وفي الحوانيت. وطبقة رابعة تتألف من أُجراء. وطبقة خامسة مؤلفة من المحاربين، وهي طبقة لا غنى عنها أيضاً لسائر الطبقات السابقة، إذا أرادت الدولة أن تدفع عن نفسها الغارة والاستعباد. وهل يمكن افتراض دولة جديرة حقاً بهذا الاسم يمكن اعتبارها رقيقة بالطبع؟ إن الدولة تكتفي بذاتها ضرورة، والرق لا يستطيعه.

١٢ ـ [2] في جمهورية أفلاطون هذه المسألة قد عولجت بطريقة غاية في

---

(١) رقيقة بالطبع. راجع: ك١، ب٢، ف٧.

(٢) في جمهورية أفلاطون. قد اتهم أرسطو المفسرون وعلى الخصوص بتزغر بأنه اخطأ أو أساء النية في عرض أفكار أفلاطون. لكن الأولى أن يقال إن انتقاد أرسطو بلغ من القسوة غايتها. غير أنه لم يعز إلى أفلاطون إلا ما هو موجود في الجمهورية: ك٢، ص٨٠ وما بعدها. وينبغي عدلاً أن يضاف إلى هذا أن سقراط لا يدعي أنه يعالج المسألة على وجه منطقي وتام. ـ غرض ادبي. إذا كان هذا النقد حقاً عندما يوجه هذه الفقرة من الجمهورية فإنه لا يكون حقاً متى وجه إلى جماع مذهب أفلاطون.

اللباقة لكنها غير كافية. فإن سقراط يقول فيها إن الدولة تتألف من أربع طبقات لا غنى عنها أبداً: نساج، وزراع، وأساكفة، وبناؤون. ثم لما أيقن أن هذا الاجتماع غير تام أضاف إليه الحداد وراعي البهائم وأخيراً التاجر والبياع وهو يظن بلا شك أنه قد كمل النقص في رسمه الأول. وعلى هذا ففي نظره كل دولة لا تتكون إلا لتسد حاجاتها المادية وليس على الخصوص من أجل غرض أدبي لا شك أنه عند أفلاطون ليس أشد ضرورة من الأساكفة والزراع.

١٣ ـ لا يبغي سقراط من طبقة المحاربين شيئاً إلا في اللحظة التي فيها تجد الدولة نفسها، إذ توسع أراضيها، في اشتباك وحرب مع الشعوب المجاورة. لكن بين هؤلاء الأربعة الشركاء أو أكثر الذين يعدهم أفلاطون يلزم حتماً شخص يقيم العدل ويرتب حقوق كل فرد. وإذا كان معترفاً به أن في الكائن الحي النفس هي أولى من الجسم بأن تكون الجزء الأصلي أفلا يجب أن يعترف أيضاً بأن من فوق تلك العناصر الضرورية لسد الحاجات التي لا صارف عنها للمعيشة يكون في الدولة طبقة الجند وطبقة حكام العدل الاجتماعي؟

ألا ينبغي أن تزاد على هاتين الطبقتين الطبقة التي تفصل في المنافع العامة للدولة، ذلك الاختصاص الخاص بالعقل السياسي؟ لأن تكون كل هذه الوظائف موزعة على حدة بين بعض أفراد أو تكون موكولة إلى الأيدي بعينها فذلك لا يهم في صدد استدلنا. لأن وظائف الجنود والزراع قد تجتمع في الغالب، لكن إذا كان من اللازم التسليم بأن الأولين والآخرين هم عناصر الدولة فالعنصر الحربي ليس على التحقيق أقل ضرورة.

١٤ ـ أضيف إليها سابعاً يشارك بثروته في الخدمة العامة، أولئك هم الأغنياء: ثم ثامناً وأولئك هم مديرو الدولة، أولئك الذين يتفرغون لوظائف الحكم ما دامت الدولة لا تستغني عن حكام، فينتج من ذلك لزوماً بالضرورة أن يكون فيها مواطنون أكفاء لحكم الآخرين يخلصون لهذه الخدمة العامة إما مدى

الحياة وإما على طريق التناوب. وأخيراً يبقى هذا الجزء من الدولة الذي تكلمنا عليه آنفاً والذي يفصل في المسائل العامة ويقضي في خصومات الأفراد

إذا كان ضرورياً للدولة التنظيم العادل الحكيم لجميع هذه العناصر فضروري لها أيضاً أن يكون من بين كل أولئك الرجال الذين يدعون إلى السلطان عدد ما موصوف بالفضيلة.

١٥ ـ قد يفترض على العموم أن تجمع عدة وظائف في يد واحدة وأن فرداً يمكن أن يكون جندياً وزارعاً وصانعاً وقاضياً وشيخاً معاً، زد عليه أن جميع الرجال يطالبون بنصيبهم من الاستحقاق ويظنون أنفسهم صالحين لجميع الوظائف تقريباً. غير أن الأشياء الفريدة التي لا يمكن الجمع بينها هي الفقر والغنى، ومن أجل ذلك كان الأغنياء والفقراء هم فيما يظهر الجزءان الأظهر تمايزاً في الدولة. ومن جهة أخرى لما أن الغالب في العادة أن يكون هؤلاء كثرة وأولئك قلة اعتبرا عنصرين سياسيين متقابلين تمام التقابل. وعلى ذلك كان تسلط الأولين أو الآخرين يرتب اختلاف الدساتير التي هي بالنتيجة فيما يظهر على اثنين لا غير الديمقراطية والأوليغرشية.

ولقد برهنا إذاً على أن للدساتير أنواعاً متعددة وأبنّا العلة في ذلك الوقت وسنثبت الآن أنه يوجد أيضاً عدة أنواع من الديمقراطيات ومن الأوليغرشيات.

الباب الرابع

خمسة الأنواع المختلفة للديمقراطية وشبمها وعللها. التأثير المشؤوم للديماغوجيين في الديمقراطيات، حيث ينقطع القانون عن أن يكون سيداً : طغيان الشعب الذي أضله معلقوه.

١ ـ [1] هذا التكثر في الأنواع الديمقراطية والأوليغرشية هو النتيجة البينة للتدليلات التي سلفت ما دمنا قد اعترفنا بأن الطبقة الدنيا فروقاً شتى وما بالطبقة التي تسمى ممتازة من ذلك ليس بأقل مما بالأولى. في الطبقة الدنيا يرى الزراع والصناع والتجار الذين يبيعون ويشترون، والعاملون في البحر سواء أكانوا حربيين أم تجاراً أم ملاحين أم صيادين. وفي الغالب من الأمر تشمل هذه الوظائف المختلفة كثيراً من الأفراد. فبيزنته وتارنته عامرتان بالصيادين، وأثينا بالملاحين وايجين وشيوز بالتجار وتنيدوس بملاحي الشواطئ. ويمكن أيضاً أن يعد في الطبقة الدنيا الفعلة والذين رق حالهم عن أن يستغنوا عن العمل ليعيشوا، وأولئك الذين ليسوا مواطنين وأحراراً إلا من جهة الأب أو من جهة الأم ليس غير وأخيراً كل أولئك الذين وسائل عيشتهم تقرب من وسائل أولئك الذين عددناهم. في الطبقة الرفيعة ترتكز الامتيازات على الثروة والشرف والأهلية والعلم وعلى ميزات أخرى من هذا القبيل.

---

(١) تارنته، في إغريقيا الكبرى أي في إيطاليا الجنوبية. وبيزنتة هي التي صارت القسطنطينيه بعد. وأيجين بقرب شواطئ أتيقا. وتنيدوس جزيرة في بحر إيجه. وهي نزلات دورية. واجع مللر : ج٢، ص٤١٦ واسترابون : ك٦، ص٢٧٠، ولقد كان الاسترابيون الذين أسسوا تاونته، واجع : ك٨، ب٦، ف٢.

٢ ـ النوع الأول من الديمقراطية شيمته المساواة، وإن المساواة المؤسسة على القانون في هذه الديمقراطية تدل على أن الفقراء لا يكون لهم حقوق أوسع من حقوق الأغنياء، فلا الأولون ولا الآخرون يختصون من دون سواهم بأن يكونوا سادة لكنهم يكونونهم على نسب متشابهة. فإذا كانت الحرية والمساواة حينئذ كما يؤكدون هما القاعدتان الأساسيتان للديمقراطية فكلما كانت المساواة في الحقوق السياسية تامة كانت الديمقراطية خالصة من كل شائبة. لأن الشعب بما أنه فيها أكثر عدداً وأن رأي الأكثرية فيها هو القانون، فهذا الدستور هو بالضرورية ديمقراطية بعينها.

فهاك إذا نوعٌ أول من الديمقراطية.

٣ ـ بعده يجيء نوع آخر فيه الوظائف العامة مشروطة بنصاب هو في العادة ضئيل القدر. فيه الوظائف يجب أن تكون مفتوحة لكل أولئك الذين يملكون النصاب المحدد ومغلقة دون أولئك الذين لا يملكونه. في نوع ثالث من الديمقراطية كل المواطنين الذي لا نزاع في صفتهم هذه يصلون إلى وظائف الحكم، لكن القانون هو صاحب السلطان على جهة السيادة. وفي ديمقراطية أخرى يكفي ليكون المرء حاكماً أن يكون مواطناً بأية صفة كانت والسيادة فيه أيضاً للقانون. ونوع خامس يقبل مع ذلك الشروط أعيانها ولكن فيه تنقل سيادة القانون إلى الكثرة التي تقوم مقامه.

٤ ـ وحينئذ إنما تكون الأوامر الشعبية هي التي تقضي لا القانون، والفضل في هذا للديماغوجيين.

والواقع أن في الديمقراطيات التي فيها الحكم للقانون ليس فيها من الديماغوجيين، وفيها تصريف الأمور بيد المواطنين الأشد حرمة. فالديماغوجيون لا يظهرون إلا حيث يفقد القانون سيادته. وحينئذ يكون الشعب ملكاً حقاً، واحداً وإن يكن مؤلفاً من الأكثرية التي تحكم لا فرادى بل بجملتها. لقد عاب هوميروس تعدد الرؤساء غير أنه لا يمكن أن يقال إنه كان يزعم أن

يتكلم، كما نفعل نحن هاهنا، على سلطان ينفذه القوم بجماعتهم أو على سلطان موزع بين عدة رؤساء يلونه كل واحد منهم على انفراد. وإذ يكون الشعب هو الملك فإنه يعمد إلى أن يفعل فعل الملك لأنه يلقي عن عاتقه نير القانون ويصير مستبداً. ومن أجل هذا يصبح المتملقون عما قريب في مرتبة الشرف.

٥ ـ هذه الديمقراطية هي في نوعها ما هو الطغيان بالقياس إلى الملوكية. ففي الجهتين الرذائل أعيانها واضطهاد المواطنين الأخيار هو بعينه: هنا أوامر الشعب وهنالك الأوامر التحكيمية. زد على هذا أن بين الديماغوجي والمتملق شبهاً قارعاً. كلاهما محل ثقة لا حد لها أحدهما يدل على الأمة التي عمها الفساد والآخر يدل على الطاغية.

٦ ـ الديماغوجيون، لأجل أن يستبدلوا الأوامر الشعبية بسيادة القانون، يرجعون في جميع الأعمال إلى الشعب، ذلك بأن قوتهم الخاصة لا تكسب إلا بسيادة الشعب الذي يتصرفون هم أنفسهم في أمره تصرف السيد بواسطة الثقة التي يغتالونها منه. ومن جهة أخرى كل أولئك الذين يظنون أن لديهم ما يشكون منه من الحكام لا يترددون في الاتجاه إلى حكم الشعب وحده، وأن الشعب لبرحب بالطلب وحينئذ تنهار السلطات القانونية كلها؟

٧ ـ إذاً يستطاع القول بحق إن هذه ديماغوجية محزنة. ويمكن أن تعاب بأنها ليست بعد دستوراً حقيقياً. إلا أنه لادستور إلا على شريطة سيادة القانون. يجب أن يفصل القانون في جميع المسائل العامة، كما يفصل القاضي في قضايا الأفراد في الحدود المنصوصة في الدستور فإذا كانت الديمقراطية حينئذ هي أحد النوعين الأصليين للحكومة فإن الدولة التي فيها يعمل كل شيء بالأوامر الشعبية لا يمكن أبداً أن تفصل في شيء بطريقة عامة.

فهاك قصارى ما كنا نريد أن نقوله على الأشكال المختلفة للديمقراطية.

الباب الخامس

الأنواع المختلفة للأوليغرشية وهي أربعة: التأثير العام للأخلاق في طبيعة الحكومة، أسباب الأنواع المختلفة للديمقراطية وللأوليغرشية، بحث أشكال الحكومات غير الديمقراطية والأوليغرشية ـ بعض كلمات عن الأرستقراطية.

١ ـ [(١)] الشيمة المميزة للنوع الأول من الأوليغرشية إنما هي تعيين نصاب رفيع حتى لا يستطيع الفقراء، ولو أكثرية، أن يبلغوا السلطان الذي ليس بابه مفتوحاً إلا لأولئك الذين يملكون الدخل المحدد بالقانون. وفي نوع ثان النصاب المفروض للاشتراك في الحكومة عظيم وهيئة الحكام لها الحق في تعيين أعضائها. ومع ذلك ينبغي أن يقال إنه إذا كانت الانتخابات تقع على ذوي النصاب كلهم، فإن النظام أولى به، فيما يظهر، أن يكون أرستقراطياً وأنه ليس أوليغرشياً في الحقيقة إلا متى ضاقت دائرة الانتخابات. ونوع ثالث من الأوليغرشية يؤسس على الوراثة للوظائف تنتقل من الأب إلى الابن. ورابع يضيف إلى مبدأ الوراثة هذا مبدأ سيادة الحكم بدلاً من سيادة القانون. وهذا الشكل الأخير يقابل قدر الكفاية الطغيان بي حكومات الفرد ويقابل بين الديمقراطيات النوع من الديمقراطية الذي تكلمنا عليه آخر الأمر. وهذا النوع الأخير من الأوليغرشية يسمى «حكم السلالة» أو حكومة القوة.

٢ ـ تلك هي الأشكال المختلفة للأوليغرشية وللديمقراطية. ومع ذلك ينبغي أن نضيف إلى ذلك هاهنا تنبيهاً مهماً هو أن الحكومة تكون شعبية بميل

---

(١) «حكم السلالة» هذه الكلمة التي قد فسرتها تدل بوضعها على حكومة الأقوياء الوراثية. وهي عند أرسطو آخر حد للأوليغرشية.

الأخلاق والعقول من دون أن يكون الدستور ديمقراطيا، وهذا في الغالب من الأمر. وعلى التكافؤ في بعض الأحوال مع أن الدستور الشرعي أولى به أن يكون ديمقراطياً فإن ميول الأخلاق والعقول تكون أوليغرشية. ولكن هذا التنافر يوشك أن يكون دائماً نتيجة ثورة. ذلك بأنه ينبغي التحفظ من تعجل التجديدات وإيثار الاكتفاء بادئ الأمر بالتعديلات التقدمية غير ذات البال، وتخلى القوانين السابقة باقية على حالها، غير أن زعماء الثورة يظلون مع ذلك سادة الدولة.

٣ ـ والنتيجة البينة للمبادئ التي وضعت فيما سبق أنه ليس يوجد أكثر أو أقل مما ذكرنا من أنواع الأوليغرشيات والديمقراطيات. والواقع أن الحقوق السياسية يملكها باضطرار أما جميع أجزاء الشعب المعدودة فيما سبق وأما بعض الأجزاء باستثناء الأخر. فمتى كان الزراع ومتوسطو الثروة من الناس هم سادة الدولة، فالدولة يجب أن يصرف أمورها القانون ما دام المواطنون المشتغلون بالأعمال التي يعيشون منها ليس لهم من الفراغ ما يجعلهم يزاولون الأعمال السياسية، فهم يكلون الأمر حينئذ للقانون، ولا يجتمعون في جمعية سياسية إلا في الأحوال التي لا غنى عن اجتماعهم فيها. على أن الحق السياسي يتعلق من دون أي تمييز بكل أولئك الذين يملكون النصاب القانوني. لأنه يكون من الأوليغرشية ألا يجعل هذا الحق عاماً تمام العموم. غير أن أكثرية المواطنين بما أنهم محرومون الدخل المكفول، ليس عندهم البتة وقت للأعمال العامة، فهاك كيف يقوم هذا النوع من الديمقراطية.

٤ [١] ـ النوع الثاني الذي يرد في الترتيب الذي رسمناه هو ذلك الذي فيه كل المواطنين الذين لا نزاع في أصلهم لهم الحقوق السياسية، ولكن الواقع هو أن

---

(١) الذي رسمناه. راجع ما سبق: ب٤، ف٣. ولكن في هذه الفقرة السابقة قد وضع أرسطو في المحل الثالث ما وضعه هنا في الثاني. وإن هذه التقاسيم الجديدة المعروضة هاهنا ليست مطابقة للسابقة وقد تكون من بعض الوجوه تكراراً ولو أن ارسطو يبحث لا عن الخصائص بل عن أسباب الأنواع المختلفة للديمقراطية. فها هنا شيء من الاضطراب.

أولئك الذين يستمتعون بها وحدهم هم الذين يعيشون من دون أن يشتغلوا. في هذه الديمقراطية القوانين هي ذوات السيادة أيضا، لأن المواطنين على العموم ليسوا أغنياء قدر الكفاية بمواردهم الشخصية.

في النوع الثالث يكفي أن يكون المواطن حراً لأجل أن تكون له حقوق سياسية. ولكن هاهنا أيضاً ضرورة الشغل تمنع كل المواطنين على التقريب أن يباشروها، وسيادة القانون ليست هاهنا أقل ضرورة منها في النوعين الأولين.

٥ ـ والرابع هو ذلك الذي جاء الأخير على حسب الترتيب الزمني، فإن دولاً، بما أنها تكونت أرحب كثيراً مما كانته الأولى من قبل، وبما أنتشر فيها من اليسر بفضل دخلها العظيم، كسب السواد فيها بما لهم من الأهمية جميع الحقوق السياسية، واستطاع المواطنون حينئذ أن يباشروا على الشيوع إدارة الأعمال العامة لما نالوا من الفراغ، وقد كفلت المكافآت حتى لأقلهم ميسرة الزمن الضروري للاشتغال بها. بل كان أقلهم ميسرة أكثرهم فراغاً إذا خلوا من هم إدارة منافعهم الخاصة، وهذه علة تمنع في الغالب الأغنياء من شهود جمعيات الشعب وحضور المحاكم التي هم أعضاء فيها، ويقع بهذا أن يصير سيداً السواد بدلاً من القانون.

تلك هي الأسباب الضرورية التي تعين عدد الديمقراطيات وتباينها.

٦ ـ أول نوع للأوليغرشية هو ذلك الذي فيه أكثرية المواطنين تملك من الثروات ما هو أقل من تلك التي تكلمنا عليها آنفاً وما هو في ذاته قليل. السلطان مسند إلى جميع أولئك الذين يستمتعون بدخل قانوني. والعدد الأكبر من المواطنين الذين يكسبون بهذا الوجه حقوقاً سياسية قد كان هو السبب في إحالة السيادة إلى القانون لا إلى الرجال. ولما كانوا بعيدين جداً، بعددهم، عن الوحدة الملوكية، وكانوا أقل ميسرة بكثير من أن يتمتعوا بفراغ مطلق وليسوا من الفقر بحيث يعيشون على نفقات الدولة اضطروا إلى أن يعلنوا أن القانون هو السيد بدلاً من أن يكونوا أنفسهم هم السادة.

٧ ـ فإذا افترض أن الملاك أقل عدداً مما في الفرض الأول والثروات أعظم قدراً فذلك هو النوع الثاني للأوليغرشية. وحينئذ ينمو الطمع مع القوة ويعين الأغنياء أنفسهم من بين المواطنين الآخرين أولئك الذين يدخلون في وظائف الحكومة. ولما كانوا أقل قوة بكثير أيضاً من أن يحكموا على القانون، كانوا مع ذلك من القوة بحيث يصدرون القانون الذي يخولهم هذه الاختصاصات الواسعة.

٨ ـ بأن تنحصر أيضاً الثروات التي صارت أكبر مما كانت في عدد أقل يوصل إلى درجة ثالثة من الأوليغرشية حيث أعضاء الأقلية يشغلون الوظائف شخصياً، ولكن وفقاً للقانون الذي يجعلها وراثية، وبافتراض نمو في ثروات أعضاء الأوليغرشية وفي عدد أنصارهم تكون هذه الحكومة الوراثية قريبة جداً من حكومة الفرد. ففيها السلطان للرجال لا للقانون. وهذا الشكل الرابع للأوليغرشية يقابل الشكل الأخير للديمقراطية.

٩ ـ [1] إلى جنب الديمقراطية والأوليغرشية يوجد شكلان سياسيان آخران أحدهما يعترف به جميع المؤلفين وقد كان معترفاً به أيضاً من جانبنا نحن ليكون أحد الأربعة الدساتير الأصلية، مع التسليم، بحسب الرأي الشائع، بأن هذه الدساتير هي الملوكية والأوليغرشية والديمقراطية وما يسمى بالأرستقراطية. وشكل سياسي خامس هو هذا الذي يطلق عليه الاسم العام للأخر كلها ويسمى عادة جمهورية، وبما أنه نادر فكثيراً ما يغرب عن المؤلفين الذين يتصدون لتعديد الأنواع المختلفة للحكومة والذين لا يعترفون إلا بالأربعة التي ذكرت أسماؤها آنفاً كما فعل أفلاطون في جمهوريته.

١٠ ـ لقد صدقت تسمية حكومة الأخيار على الحكومة التي عالجنا أمرها

---

(١) بحسب الرأي الشائع. هذا ليس رأي أرسطو. راجع ما سبق: ك٣، ب٥، ف١. وهذا الكتاب السادس: ب٢، ف١.
ـ أفلاطون في جمهوريته. الأولى الجمهورية. والثانية القوانين. راجع ما سبق: ك٢، ب١ و٢ و٣.

نحن أنفسنا فيما سبق. إن هذا الاسم الجميل للأرستقراطية لا ينطبق حقاً وبكل دقة إلا على الدولة المؤلفة من مواطنين فضلاء بكل ما في وسع الكلمة والذين ليس لهم فضيلة خاصة فقط. هذه الدولة هي الوحيدة التي فيها رجل الخير والمواطن الطيب يندمجان في تماثل مطلق. في أي مكان ليس للمرء من فضيلة إلا بالإضافة إلى الدستور الخاص الذي يعيش في ظله. توجد أيضاً بعض أشكال سياسة بتخالفها مع الأوليغرشبة ومع ما يسمى جمهورية تدعى باسم الارستقراطيات. وتلك هي النظم التي فيها الحكام يختارون تبعاً للأهلية على قدر ما يكون الاختيار تبعاً للغنى على الأقل.

١١ ـ [١] هذه الحكومة حينئذ تبعد حقاً عن الأوليغرشية وعن الجمهورية وتدعى باسم الأرستقراطية، ذلك بأنه في الواقع ليس من حاجة إلى أن تكون الفضيلة هي الموضوع الخاص للدولة لأجل أن تضم في باطنها مواطنين ممتازين بفضائلهم بقدر ما يكون امتياز المواطنين في الأرستقراطية، حينئذ حينما تكون الثروة والفضيلة والجمهرة لها حقوق سياسية فالدستور يمكن أن يكون مع ذلك أرستقراطياً كما في قرطاجنة، وحتى حينما لا يقيم القانون وزناً، كما في اسبرته، إلا للعنصرين الأخيرين الفضلة والجمهرة، فالدستور يكون مزاجاً من الديمقراطية والأرستقراطية. على هذا فالأرستقراطية، فوق نوعها الأول والأكمل، لها أيضاً الشكلان اللذان ذكرناهما آنفاً، بل لها شكل ثالث تظهرنا عليه الدول التي تميل إلى المبدأ الأوليغرشي أكثر مما تميل إلى الجمهورية بالمعنى الخاص.

---

(١) كما في قرطاجنة. راجع ك١، ب٨ ـ كما في اسبرته.راجع: ك٢، ب٦.

الباب السادس

المعنى العام للجمهورية. علاقاتها بالديمقراطية، العناصر التي يجب أن تأتلف في الدولة: الحرية والثروة هما على الخصوص اللتان بامتزاجهما تكونان الجمعية: علاقات الجمهورية بالأرستقراطية.

١ ـ [1] ليس علينا بعد أن نشتغل إلا بحكومتين إحداهما التي تسمى عامياً الجمهورية والأخرى الطغيان. إذا كنت أضع هاهنا الجمهورية، ولو أنها ليست حكومة منحطة كما أن الأرستقراطيات التي تكلمنا عليها آنفاً ليست منحطة أيضا، فذلك لأن الحكومات بلا استثناء ليست في الحق إلا أصناف فساد للدستور الفاضل. غير أنه في العادة تسلك الجمهورية مع الأرستقراطية وتكون كمثلها منشأ لأشكال أخرى أقل خلوصاً كما قلت في بادئ الأمر. الطغيان يجب ضرورة أن يشغل المحل الأخير لأنه أقل الأشكال السياسية حظاً من أن يكون حكومة حقة، وأن بحوثنا غرضها دراسة الحكومات. بعد أن بينا أسباب تصنيفنا نمضي إلى فحص الجمهورية.

٢ ـ وإنا سنستشعر جيداً شيمتها الحقة بعد أن فحصنا الديمقراطية والأوليغرشية لأن الجمهورية ليست على التحقيق إلا خليطاً من هذين الشكلين.

جرت العادة أن تسمى باسم الجمهورية الحكومات التي تميل إلى الديمقراطية وباسم الأرستقراطية الحكومات التي تميل إلى الأوليغرشية، ذلك بأن الاستنارة

---

(١) أصناف فساد للدستور الفاضل. راجع ما سبق: ب١، ف٥.
ـ بادئ الأمر. راجع ما سبق: ك٣، ب٥، ف٢.

والشرف هما عادة من حظ الأغنياء. إنهم ينعمون فوق ذلك بتلك المزايا التي يشتريها غيرهم في الغالب بالجناية والتي تكفل لأربابها شهرة بالفضيلة ومقاماً رفيعاً.

٣ ـ [١] ولما أن النظام الأرستقراطي غرضه أن يؤتى السيادة السياسية أولئك المواطنين الأخيار فقد زعم تبعاً لذلك أن الأوليغرشيات تتألف من أكثرية رجال فضلاء أهل الاحترام. وإنه لمحال فيما يظهر أن حكومة يديرها خير المواطنين لا تكون حكومة فاضلة باعتبار أن الحكومة السيئة لا تكون إلا في الدول التي يديرها رجال فاسدو الأخلاق. والعكس بالعكس، يظهر محالاً أنه حيث لا تكون الإدارة طيبة تكون الدولة محكومة بخير المواطنين. غير أنه ينبغي التنبيه إلى أن القوانين الصالحة لا ترتب هي وحدها حكومة صالحة بل المهم على الخصوص أن تكون تلك القوانين الصالحة مكفولة التنفيذ. بادئ ذي بدء ليس من حكومة صالحة إلا تلك التي فيها يطاع القانون. ثم بعد ذلك الحكومة التي فيها القانون المطاع يكون مؤسساً على العقل، لأنه يمكن أن تطاع قوانين غير معقولة. على أن صلاح القانون يمكن أن يفهم على وجهين: فإن القانون إما أن يكون أحسن ما يمكن بالإضافة إلى الملابسات، وإما أن يكون أحسن ما يمكن بوجه عام مطلق.

٤ ـ المبدأ الأساسي للأرستقراطية يظهر أنه إسناد السلطان السياسي إلى الفضيلة، لأن الشيمة الخاصة للأرستقراطية إنما هي الفضيلة كما أن شيمة الأوليغرشية هي الثروة وشيمة الديمقراطية هي الحرية. وثلاثتها تقبل مع ذلك سلطان الأكثرية ما دام أن في بعضها وفي البعض الآخر القرار الصادر من أكبر عدد من من أعضاء الهيئة السياسية له دائماً قوة القانون. فإذا كان أكثر الحكومات تسمى باسم جمهورية فذلك لأنها تطلب تقريباً طلبة واحدة وهي التأليف بين حقوق الأغنياء والفقراء، بين الثروة والحرية، وإن الثروة فيما يظهر تكاد في كل مكان تقوم مقام الأهلية والفضيلة.

---

(١) مؤسسة على العقل. راجع: ك٣، ب٦، ف١٣.

٥ ـ في الدولة ثلاثة عناصر تتنازع المساواة وهي: الحرية والثروة والأهلية. ولا أذكر رابعاً يسمى الشرف لأنه ليس إلا نتيجة للأخرى، فإن الشرف ليس إلا تقادماً في الثروة والكفاية، وإن التأليف بين العنصرين الأولين ينتج بالبداهة الجمهورية، والتأليف بين الثلاثة جميعاً أولى به أن ينتج الأرستقراطية من أن ينتج أي شكل آخر. وإنني دائماً أضع على حدة الأرستقراطية الحقة التي تكلمت عليها في بادئ الأمر.

٦ ـ على هذا قد أوضحنا أن إلى جانب الملوكية والديمقراطية والأوليغرشية توجد أيضاً نظم أخرى، وقد فسرنا طبيعة هذه النظم والفروق بين الارستقراطيات والفروق بين الجمهوريات وبين الأرستقراطيات وأخيراً يرى جلياً أن كل هذه الأشكال هي أقل بعداً بعضاً عن بعض مما قد يظن.

الباب السابع

الجمهورية تأليف بين الأوليغرشية والديمقراطية. والوسائل المختلفة لإجراء هذا التأليف شيمة الجمهورية الحقة: مثال مأخوذ من الحكومة اللقدمونية. الجمهورية يجب أن تتأيد بمحبة المواطنين وحدها

١ ـ [1] نفحص الآن تبعاً لتلك الاعتبارات الأولى كيف أن الجمهورية بالمعنى الخاص تتكون في جنب الأوليغرشية وفي جنب الديمقراطية، وكيف ينبغي أن تتكون. وسيكون لهذا البحث فوق ذلك رمزية تتعين حدود الأوليغرشية وحدود الديمقراطية تعييناً جلياً لأننا باستعارة بعض المبادئ من أحد هذين الدستورين ومن الآخر المتقابلين جد التقابل نكون الجمهورية كما يكون من جديد جزءاً علامة التعريف بأن يجمع الجزآن المفصولان.

٢ ـ هاهنا ثلاث طرائق ممكنة للتأليف والمزج. فبدياً يمكن الجمع بين تشريع للأوليغرشية وبين تشريع للديمقراطية على مادة ما، على السلطة القضائية مثلاً، ففي الأوليغرشية يغرم الغني إذا لم يحضر إلى المحكمة ولا يؤجر الفقير على شهودها. وفي الديمقراطية الأمر بالعكس، مكافأة الفقير ولا غرامة على الغني. وإنما هو حد مشترك ووسط لهذه النظم المختلفة أن يجمع بين الطريقتين: غرامة على الأغنياء ومكافأة للفقراء، فيكون هذا النظام الجديد هو النظام

---

(١) علامة التعريف. كلمة النص «رمز» والسياق يفسر معنى الكلمة تماماً. إنما هو شيء مركب من جزأين يمكن أن ينفصلا ليجتمعا فيما بعد. وقد كان غالباً قطعة من النقد أو من المعدن أو قطعة من الخشب... الخ. فكان المحبان يقتسمان هذا الرمز ومن وحبة وتذكار. وهذا العرف الودي العريق في القدم لا يزال جارياً بين ظهرانينا.

الجمهوري، لأنه ليس إلا المزج بين الآخرين. هذا فيما يختص بالطريقة الأولى للتأليف.

٣ ـ وأما الثانية فتنحصر في الأخذ بحد وسط بين النصوص المقررة للأوليغرشية وللديمقراطية. هاهنا مثلاً حق دخول الجمعية السياسية يكتسب من غير شرط النصاب. أو على الأقل بشرط نصاب قليل القيمة، وهناك تضارب رفيع القيمة للغاية. فالحد الوسط هو عدم اتخاذ أنصبة ثابتة أياً كانت من جانب ومن آخر.

وثالثاً يمكن أن يستعار من القانون الأوليغرشي ومن القانون الديمقراطي معاً. فطريق القرعة لتعيين الحكام هو نظام ديمقراطي. ومبدأ الانتخاب هو على عكس ذلك أوليغرشي. كذلك عدم اشتراط النصاب لمناصب الحكم يتعلق بالديمقراطية واشتراط النصاب يتعلق بالأوليغرشية. فالأرستقراطية والجمهورية تستمدان نظامهما الذي يقبل هذين النصابين في إحداهما وفي الأخرى. من الأوليغرشية تستمدان الانتخاب ومن الديمقراطية التحرير من النصاب. فهاك كيف يمكن التأليف بين الأوليغرشية والديمقراطية.

٤ ـ لكن لأجل أن تكون النتيجة المستخرجة من هذه التواليف مزجاً كاملاً للأوليغرشية والديمقراطية يلزم إمكان أن تسمى الدولة التي هي حاصل المزج أوليغرشية أو ديمقراطية بلا فرق، لأنه ليس هناك بالبديهية إلا ما أريد من مزج كامل. إذاً فدائماً الحد الوسط هو الذي يؤتي هذا الكيف لأنه يوجد فيه الطرفان.

٥ ـ [1] يمكن أن يضرب مثلاً دستور لقدمونيا. فمن جهة يؤكد بعض أنه ديمقراطية لأن به الواقع عدة عناصر ديمقراطية. مثلاً التربية العامة للأطفال التي هي في حق أولاد الأغنياء وفي حق أولاد الفقراء على نحو سواء. باعتبار ان أولاد الأغنياء يربون بالضبط كما يربى أولاد الفقراء: وهذه المساواة تستمر

---

(١) دستور لقدمونيا. راجع ما سبق: ب٥، ف٥، وك٢، ب٦ وراجع أيضاً كتاب كراجيوس ص٢٥٠، وراجع فيما يتعلق باختلاط السلطات في اسبرته القوانين لأفلاطون، ك٤، ص٢٢٥.

حتى في السن التالية وحينما يصيرون رجالاً من دون أي تمييز بين الغني والفقير. ثم المساواة الكاملة في الموائد المشتركة بين الجميع، وتماثل اللباس الذي يدع الغني يلبس كما يلبس أي فقير اتفق. وأخيراً تدخل الشعب في منصبي الحكم الكبيرين ينتخب الشعب أحدهما وهو مجلس الشيوخ ويملك الآخر وهو الإيفور. ومن جهة أخرى يؤيدون أن دستور إسبرته هو أوليغرشي لأنه في الواقع يحتوي على عناصر أوليغرشية فجميع الوظائف فيه انتخابية وليس فيها واحدة متروكة للقرعة. وفيه بعض قضاة قليلو العدد يحكمون نهائياً بالنفي أو بالإعدام، بله نظماً أخرى ليست أقل مدخلاً في الأوليغرشية.

٦ ـ إن جمهورية فيها تمتزج تماماً الأوليغرشية والديمقراطية يجب أن تشتبه إحداهما بالأخرى من دون أن تكون بالضبط واحدة من الاثنتين. إنها يجب أن تقوم على مبادئها الخاصة لا على امداد غريبة عنها. وحين أقول أنها يجب أن تقوم بنفسها فلست أعني بذلك أن تنفي من باطنها الجزء الأكبر من أولئك الذين يبغون الاشتراك في السلطان، فتلك مزية تنتفع بها حكومة سيئة كما تتخذها حكومة صالحة، لكنني أعني أن ذلك يكون بأن تكسب الرضا الاجماعي لأعضاء المدينة الذين لن يريد أحدهم تغيير الحكومة.

ولن أدفع إلى أبعد من ذلك بهذه التنبيهات على الوسائل لتأليف الجمهورية وكل الأشكال السياسية الأخرى التي تسمى أرستقراطيات.

الباب الثامن

بعض اعتبارات في أمر الطغيان. علاقاته بالملوكية والملوكية المطلقة. إنه حكومة عنف دائماً.

١ ـ قد يبقى علينا أن نتكلم على الطغيان لا لأنه ينبغي أن نقف عليه لذاته طويل وقت. بل لأجل أن تتم بحوثنا بأن ندخله فيها، ما دمنا قبلناه على أنه بعض الأشكال الممكنة للحكومة. لقد عالجنا فيما سبق الملوكية بأن عنينا على الخصوص بالملوكية بالمعنى الخاص أي المطلقة وقد أوضحنا مزاياها وأخطارها وطبيعتها واصلها وتطبيقاتها المختلفة.

٢ ـ وفي مجرى تلك الاعتبارات على الملوكية قد عينا شكلين للطغيان لأن هذين الشكلين يقربان قدر الكفاية من الملوكية وأنهما كمثلها أنشأهما القانون. وقلنا إن بعض الأمم المتوحشة تختار لها رؤساء مطلقي التصرف وأنه في الأزمان الغابرة اتخذ الإغريق ملوكاً من هذا الصنف كانوا يسمون «إيسمنيت». وقد كانت مع ذلك تلك السلطات تختلف فيما بينها، ففي كانت ملوكية من حيث إن القانون وإرادة الرعايا قد أنشأتها ولكنها طغيانية من حيث إن التنفيذ كان استبدادياً وتحكمياً وتحكيماً محضاً.

٣ ـ يبقى نوع ثالث من الطغيان يستحق، فيما يظهر، على الخصوص، هذا الاسم ويقابل الملوكية المطلقة. هذا الطغيان ليس شيئاً آخر إلا الملوكية المطلقة التي تحكم، وهي بمعزل عن كل مسؤولية وفي منفعة السيد وحده، رعايا يساوونه وأحسن منه، من دون أن يعني شيئاً ما بمنافعهم الشخصية. من أجل ذلك كان حكومة عنف لأنه لا يوجد قلب حر يحتمل مثل هذا السلطان. ونظن أننا قلنا ما فيه الكفاية على الطغيان وعلى عدد أشكاله والأسباب التي تجلبه.

الباب التاسع

تنبع نظرية الجمهورية بالمعنى الخاص، الصلاح السياسي للطبقة الوسطى. الخواص الاجتماعية المختلفة التي هي وحدها تقدمها: إنها الأساس الحق للجمهورية. الندرة الشديدة لهذا الشكل من الحكومة.

١ ـ ما هو خير دستور؟ ما هو خير نظام للعيشة في الدول على العموم، ولأكثرية الناس من دون الكلام على هذه الفضيلة التي تعلو على القوى العادية للإنسانية، ولا على تعليم يقتضي الاستعدادات الطبيعية والظروف المؤاتية، ومن دون نظر إلى دستور مثالي، بل بالاقتصار، في حق الأفراد، على هذه العيشة التي يستطيع معظم الناس أن يعيشوها، وفي حق الدول على هذا الصنف من الدستور الذي يستطيعون جميعاً تقريباً أن يتقبلوه؟

٢ ـ [1] الأرستقراطيات العادية التي نريد أن نتكلم عليها هاهنا إما أن تكون خارج حالات أكثر الدول الحاضرة وإما أن تقرب مما يسمى الجمهورية. فسنفحص إذا هذه الأرستقراطيات والجمهورية كما لو أنها لم تكن إلا نوعاً واحداً بعينه. وأن عناصر حكمنا على كلتيهما متماثلة تمام التماثل.

إذا كنا على حق إذ قلنا في كتاب الأخلاق إن السعادة تنحصر في الممارسة السهلة والمستمرة للفضيلة وأن الفضيلة ليست إلا وسطاً بين طرفين فينتج من ذلك بالضرورة أن تكون الحياة الأرقى حكمة هي تلك التي تلتزم هذا الوسط بأن تكتفي دائماً بهذا الوضع الوسط الذي في مكنة كل امرئ أن يبلغه.

---

(١) في كتاب الأخلاق. راجع ما سبق النظرية عينها في أول الكتاب الرابع. والفقرة التي يحيل إليها أرسطو هي في علم الأخلاق إلى نيقوماخوس: ك٢، ب٦.

٣ ـ بين أنه على هذه المبادئ نفسها يمكن الحكم بصلاح الدولة أو الدستور أو بنقائصهما، لأن الدستور هو حياة الدولة عينها، وأن كل دولة تشمل ثلاث طبقات متميزة المواطنون الأغنياء جد الغنى والمواطنون الفقراء جد الفقر والمواطنون الموسرون الذين يشغل وضعهم الوسط بن ذينك الطرفين. ثم ليكن محل وفاق أن الاعتدال والوسط في جميع الأشياء هما أحسن ما يكون فينتج من ذلك جلياً أنه في صدد الثروات الملكية الوسطى أوفق مما سواها.

٤ ـ [1] فإنها في الواقع يمكن أن تخضع بأكثر مما عداها لأوامر العقل الذي يصعب الإصغاء إليه جداً حينما يتمتع المرء بمزية ما فائقة بجمال أو بقوة أو بمولد أو بثروة، أو حين يعاني انحطاطاً سحيقاً من فقر وضعف وخمول ذكر. في الحالة الأولى الكبرياء التي يؤتيها مركز براق تدفع الناس إلى صنوف العصيان، وفي الثانية يدور الفساد على الجنايات الفردية، وأن الجنايات لا ترتكب أبداً إلا بدافع الكبرياء أو الفساد. وبما أن الطبقتين المتطرفتين تهملان واجباتهما السياسية في قلب المدينة أو في مجلس الشيوخ فإنهما سيان في الخطر على الدولة.

٥ ـ ينبغي أن يقال إن المرء لا يريد الطاعة ولا يطيقها مع ذلك العلو الفاحش الذي يؤتيه نفوذ الثروة أو كثرة الأنصار أو أية مزية أخرى. فإنه منذ الطفولة يتخذ ديدناً له في بيت أبيه الخروج على النظام، ولا تشاء له الزينة التي نشأ فيها أن يطيع حتى نظام المدرسة. ومن جهة أخرى لا يقل الفقر المدقع في سوء أثره عن هذا الفساد. فالفقر مانع للمرء من استطاعة الحكم فهو لا يتعلم الطاعة إلا كما يفعل العبد. ففرط الثراء يمنع الرجل أن يطيع أية سلطة ولا يعلمه أن يحكم إلا بالاستبداد السيد كله.

---

(١) فإنها في الواقع يمكن أن تخضع. يلاحظ أن أرسطو في هذه المناقشة الخاصة بالطبقة الوسطى يشيد على الخصوص بفضائل الطاعة فيها. وله الحق كله في ذلك. أما فضائل الولاية التي هي أنفس من الأولى فإنها كذلك أندر منها. راجع أيضاً روسو (عقد الاجتماع: ك٢، ب١١).

٦ ـ [(١)] وحينئذ لا يرى في الدولة إلا سادة وعبيد ولا رجل واحد حر فهنا غيرة حاقدة وهناك فخر صلف، وكلاهما بعيد كل البعد عن ذلك الإخاء الاجتماعي الذي هو نتيجة التعاطف والرعاية. ومن ذا الذي يبغي عدواً يرافقه حتى في برهة مسايرة على الطريق. من يلزم على الخصوص للمدينة إنما هم خلق متساوون متشابهون، وتلك صفات توجد قبل كل شيء في الأوضاع الوسطى، وتكون الدولة بالضرورة أحسن حكماً متى تكونت من هذه العناصر التي تقوم منها، على رأينا، مقام القاعدة الطبيعية.

٧ ـ [(٢)] تلك الأوضاع الوسطى هي أيضاً آمن ما تكون للأفراد، فهم من ثم لا يشتهون ثروة الغير كما يفعل الفقراء، وثروتهم غير مشتهاة كذلك من الغير، كما يقع لثروة الأغنياء من قبل أهل الفقر المدقع. وحينئذ يرون بمعزل عن كل خطر، وفي أمن عميق دون أن يكونوا مؤامرة أو يخشوا مؤامرة. من أجل ذلك كان أمنية فوسيليد غاية في الحكمة حين يقول:

«إن مركزاً متواضعاً هو مناط آمالي»

٨ ـ [(٣)] بيّن أن الإجماع السياسي هو على الخصوص أحسن ما يكون متى تكون من مواطنين ذوي ثروة متوسطة. وأن الدولة الحسنة الإدارة هي تلك التي فيها الطبقة الوسطى أكثر عدداً وأشد قوة من مجموع الطبقتين الأخريين أو بالأقل من كل واحدة منهما على حدة. فبانضمامها إلى صف إحدى الطبقتين أو الأخرى تقيم التوازن وتمنع أي رجحان غال من أن يتكون. وإنها لسعادة بالغة أن يكون

---

(١) إنما هم خلق متساوون. هذا المبدأ الذي كرره أرسطو في هذا المؤلف يكفي وحده في دفع ما اتهموه به. فإن نصير الطغيان أو حكومة الفرد المطلقة لا يطالب بالمساواة متخذاً إياها قاعدة ضرورية تبنى عليها الدولة. راجع المقدمة: ك٣، ب٨.

(٢) فوسيليد الملطي شاعر يضرب الامثال كان معاصراً لسولون وقد بقي لنا من آثاره ديوان من شعر الحكم ولكن يشك في صحة اسناد هذا الديوان إليه. وقد كان فوسيليد من أقدم الأخلاقيين اليونانيين إن لم يكن أقدمهم.

(٣) فيما بعد. راجع: ك٨، ب١، وما بعده.

المواطنون على ثروة متواضعة قائمة مع ذلك بكل حاجاتهم. وحيث تكون الثروة المفرطة إلى جانب الفقر المفرط يجر هذان الافراطان إما إلى الديماغوجية المطلقة وإما إلى الأوليغرشية المحضة وإما إلى الطغيان. الطغيان يخرج من جوف ديماغوجية جامحة أو من أوليغرشية مفرطة أكثر في الغالب من أن يخرج من جوف طبقات متوسطة أو من طبقات مجاورات لها. وسوف نبين فيما بعد علة ذلك حين نتكلم على الثورات.

٩ ـ [١] مزية أخرى ليست أقل جلاء للملكية الوسطى تلك هي أنها لا تثور أبداً. فإنه حيث تكون الثروات المتوسطة كثيرة العدد تكون الحركات والنزاعات الثورية أقل. وإن المدن الكبرى لا تعزى سكينتها إلا إلى وجود الثروات الوسطى التي هي فيها كثيرة العدد جداً. أما في المدن الصغرى فالأمر على العكس حيث تنقسم الكتلة بتمامها إلى معسكرين لا وسيط بينهما، لأنهم يمكن أن يقال عليهم إما فقراء وإما أغنياء. كذلك إنما الثروات الوسطى هي التي تجعل الديمقراطيات أشد سكينة وأبقى بقاء من الأوليغرشيات التي فيها تلك الثروات أقل شيوعا وحظها في السلطان السياسي أقل، لأن عدد الفقراء ينمو من دون أن ينمو عدد الثروات الوسطى بما يناسب ذلك، فتفسد الدولة وسرعان ما تصل إلى خرابها.

١٠ ـ [٢] يلزم أن يزاد على هذا، كضرب من الدليل سند لهذه المبادئ، أن الشارعين الأخيار ظهروا من هذه الطبقة الوسطى. فقد كان منها سولون كما تشهد به أبياته، ولوقرغس من هذه الطبقة أيضاً لأنه لم يكن ملكاً. وخارنداس وكثير غيرهم نشأوا منها أيضاً.

وهذا يجعلنا نفهم كذلك العلة في أن أكثر الحكومات إما ديماغوجية وإما

---

(١) المدن الكبرى. يمكن أن يقال إن الأمر على نقيض ذلك في أيامنا. فإن عواصم الممالك هي على العموم بؤرة الثورات.

(٢) لوقرغس. يمكن أن يجادل أرسطو في هذا الحديث. فإن لوقرغس من دون ان يكون ملكا، هو من الطبقات العلا، لأنه لولا ابن أخيه خايلاوس الذي كانت تحت وصايته لجلس على العرش.

أوليغرشية، ذلك بان الملكية الوسطى نادرة جداً فيها وأن أصحاب السلطان فيها سواء أكانوا مع ذلك الأغنياء أم الفقراء بما هم دائماً على السواء مبعدون عن الحد الوسط لا يلون السلطان إلا لأنفسهم فيؤلفون إما الأوليغرشية وإما الديماغوجية.

١١ ـ [١] زد على هذا أنه لما كانت الثورات والمنازعات كثيرة الحدوث بين الأغنياء وبين الفقراء فأياً كان الحزب الذي يظفر بأعدائه فإنه لا يستند إلى المساواة ولا الحقوق المشتركة. ولما أن السلطان ليس إلا ثمناً للجلاد فالظافر الذي يستولي عليه يجعل منه بالضرورة إحدى الحكومتين المتطرفتين الديمقراطية أو الأوليغرشية. كذلك الشعوب أنفسها التي كانت تتداول بينها إدارة شؤون الإغريق العليا لم يراعوا إلا دستورهم الخاص ليجعلوا السائد في الدول الخاضعة لسلطانهم الأوليغرشية تارة والديمقراطية تارة أخرى غير مهتمين إلا بمنافعهم الخاصة ولا برعون أبداً منافع الشعوب التابعة لهم.

١٢ ـ [٢] من أجل ذلك لم ير أحد قط بين هذين الطرفين من جمهورية حقة أو ربما رؤي منها في الندرة وفي مدة قصيرة من الزمن. ولم يلف إلا رجل واحد بين جميع أولئك الذين قد وصلوا من قبل إلى السلطان أنشأ دستوراً من هذا القبيل. ومنذ زمان طويل عدل رجال الساسة في الدول عن البحث عن المساواة فإما أن يتذرعوا إلى الاستيلاء على السلطان وإما أن يجنحوا إلى الطاعة حينما لا يكونون هم الأقوى. حسبنا هذه الاعتبارات لبيان ما هي أفضل حكومة وما هي العلة في فضلها.

---

(١) إدارة شؤون الإغريق العليا. اللقدمونيون والأثينيون. وقد لاحظ أرسطو غير مرة هذه الملاحظة في مجرى هذا المؤلف. راجع ك٨، ب٦، الفقرة الأخيرة.

(٢) رجل واحد. لم يقع الاتفاق على الشخص الذي يشير إليه أرسطو هاهنا فقد ظنوه جيلون السرافوزي أو ثيومف اللقدموني.... الخ، ويرى شنيدر أنه ثيمبوس راجع ك٢، ب٩، ف٢، وفي ك٢، ب٤ يحلل أرسطو دستور فالياس المؤسس على المساواة. وربما كان هو المقصود هاهنا. ولكنه لا يعلم أن فالياس نفسه قد حكم ويظن غوتلنغ أن الأمر معاً بصدد فيداكوس المبتيليني.

١٣ ـ أما الدساتير الأخرى التي هي الأشكال المختلفة للديمقراطيات والأوليغرشيات التي سلمنا بها فهين أن يرى في أي نظام ينبغي أن تسلك. هذا يكون الأول وذاك يكون الثاني وهلم جراً تبعاً لكونها الأفضل أو الأقل صلاحاً بالتنسيب للنموذج الفاضل الذي قررناه. وبالضرورة يكون فضلها تبعاً لقربها أكثر فأكثر من الحد الوسط وتقل صلاحيتها تبعاً لبعدها عنه. وإنني لأستثني دائماً الحالات الخاصة، وأعني بذلك أن الدستور الفلاني وإن كان مفضلاً لذاته فهو مع ذلك أقل صلاحية من الدستور الفلاني الآخر لشعب خاص بعينه.

الباب العاشر

مبادئ عامة تنطبق على هذه الأنواع المختلفة للحكومات. كيف المواطنين والمتمتعين بالحقوق السياسية وكمهم: ضروري أن تؤلف العناصر المختلة للدولة بالعدل وأن يؤتى كل منها نصيبه: حيل الأوليغرشية. حيل ضدها للديمقراطية. القواعد التي تجب رعايتها في حق الفقراء. اعتبارات تاريخية: الأهمية المتزايدة للمشاة المجندين من صنوف الشعب.

١ ـ لنمض إلى مسألة تتصل عن كثب بكل تلك المسائل، وهي مسألة نوع الحكومة وطبيعتها تبعاً للشعوب المحكومة. مبدأ أول عام ينطبق على جميع الحكومات: يجب دائماً أن يكون جزء المدينة الذي يبغي تأييد النظم أقوى من ذلك الذي يسعى فيها إلى الانقلاب. في كل دولة ينبغي أن يميز شيئان: كم المواطنين وكيفهم. وأعني بالكيف الحرية والثروة والاستنارة والمولد، وبالكم أعني الغلبة والعددية.

٢ ـ [١] الكيف يمكن أن يكون في الجزء الفلاني من العناصر السياسية والكم يمكن أن يكون في الجزء الآخر. فالناس الذين لا مولد لهم يمكن أن يكونوا أكثر عدداً من أولي المولد المشهور. وإن الفقراء لأكثر عدداً من الأغنياء من دون أن يجزئ مع ذلك التفوق بالعدد عن أمر الفرق في الكيف. من أجل ذلك يجب أن يحسب لهذه الروابط الشخصية حسابها. في كل مكان حيث يكون لفيف الفقراء، حتى مع ملاحظة هذه النسبة، لهم الغلبة، تتقرر الديمقراطية طبعاً بجميع تواليفها المختلفة على حسب الأهمية الخاصة لكل جزء من الشعب.

---

(١) بجميع توالبفها. راجع ما سبق: ب٤، ف١.

مثلاً إذا كان الزراع هم الأكبر عدداً كان النوع الأول من ديمقراطية، فإذا كان الصناع والأجراء هم الأكثر عدداً كان النوع الأخير. وتصف الأنواع الأخرى بين هذين الطرفين.

٣ ـ وفي كل مكان حيث تكون الطبقة الغنية والممتازة تتفوق بالكيف وكذلك في العدد فالأوليغرشية تستمر بالطريقة عينها مع كل فروقها الدقيقة على حسب الميل الخاص للكتلة الأوليغرشية التي تستولي عليها. غير أن الشارع لا يجوز له أن يرعى غير الملكية الوسطى. فإذا سن قوانين أوليغرشية فبتلك الملكية ينبغي أن يهتم، وإذا سن قوانين الديمقراطية فهي أيضاً التي يجب عليه أن يرعاها في تلك القوانين.

٤ ـ الدستور لا يكون ثابتاً وقوياً إلا حيث تزيد الطبقة الوسطى في العدد على الطبقتين الطرفيتين أو بالأقل على كل واحد منهما فلا يحوك الأغنياء له المؤامرات المخيفة بالاتفاق مع الفقراء، لأن الأغنياء والفقراء على سواء يخشون النير الذي يفرضه بعضهم على بعض دولة بينهم. فلو أنهم بغوا السلطان لمنفعة عامة لما وجدوه إلا في الطبقة الوسطى. وإن ما بينهم من عدم الثقة سوف يمنعهم دائماً من التمسك بسلطة تداولية. وليس يثق المرء أبداً إلا بحكم، والحكم هاهنا هو الطبقة الوسطى. كلما كان التأليف السياسي الذي يكون الدولة كاملاً كان الدستور أعظم حظاً في البقاء.

٥ ـ [1] كل المقننين تقريباً حتى أولئك الذين أرادوا تأسيس حكومات أرستقراطية قد ارتكبوا خطأين متساويين تقريباً: أولاً بمنح الأغنياء أكثر مما ينبغي، ثم بخدعة الطبقات الوضيعة. وبالزمان ينشأ ضرورة من خير كاذب شر حقيقي، لأن طمع الأغنياء قد خرب من الدول أكثر مما خرب طمع الفقراء.

---

(١) يمنح الأغنياء أكثر مما ينبغي. عسير بعد تصريح بين كهذا أن يفهم كيف أن روسو قد خدع نفسه عن المعنى الحقيقي لفكرة أرسطو. راجع عقد الاجتماع: ك٣، ب٥.

٦ ـ [١] إن المكايد المموهة التي بها يراد تغرير الشعب في السياسة تنطبق على خمسة أشياء: الجمعية العمومية والوظائف والمحاكم وإحراز الأسلحة والتمرينات الرياضية. ففي الجمعية العمومية يعطى جميع المواطنين حق حضورها، ولكن يعني بفرض غرامة على الأغنياء إذا تخلفوا عنها وهذه الغرامة لا تضرب إلا عليهم وحدهم أو على الأقل هي أشد عليهم كثيراً منها على الفقراء. وأما في الوظائف فيحظر على الأغنياء ذوي النصاب جواز الامتناع من قبولها ويباح هذا الجواز للفقراء وفي المحاكم يحكم بغرامة على الأغنياء الذين يمتنعون عن الحكم ولا يحكم بها على الفقراء، أو أن تكون الغرامة جسيمة في حق أولئك وتكاد تكون لا شيء في حق هؤلاء كما في قوانين خارنداس.

٧ ـ وأحياناً يكفي أن يكون المرء مقيداً اسمه في الدفاتر المدنية ليكون له حق الدخول في الجمعية العمومية وفي المحكمة. ولكن متى سجل اسمه جاز الحكم عليه بغرامة مروعة، إذا تخلف عن هذين الواجبين. والغرض من ذلك أن يمتنع المرء عن ذلك التسجيل، ولما أن اسمه غير مسجل فلن يأخذ بنصيب لا في المحكمة ولا في الجمعية. ومذهب التقنين هو بعينه فيما يتعلق بإحراز الأسلحة وبالتمرينات الرياضية فيرخص للفقراء في ألا يحملوا سلاحاً البتة. ويعاقب بغرامة الأغنياء الذين لا يتسلحون. كذلك في الرياضات البدنية لا غرامة على الفقراء وغرامة مضروبة على الأغنياء الذين لا يزاولونها. فيذهب إليها هؤلاء خوف الغرامة، ولا يظهر فيها الآخرون لأنه ليس عليهم منها ما يخشون.

---

(١) التمرينات الرياضية. نحن لا نشعر بهذه الأهمية التي يعلقها المقننون الأقدمون على التمرينات الرياضية. فالحكومات تكاد لا تحفل اليوم بأن يولد الناس مشوهين أو مصدورين إذ الصحة الوقائية هي في أيامنا مسألة بوليس لا يهتم بها. أما عند القدامى فقد كانت مسألة دستورية. إن القوة البدنية ربما كانت في المدنية الحاضرة أقل ضرورة، غير أن الصحة يجب أن تكون ضرورية دائماً. على أنه، في كل ما يمس الفرد، حقوق الحكومة التي كانت فيما سبق بالغة قدر النهاية قد صارت الآن لا شيء أو تكاد. وقد تكون هذه إحدى المصائب. ومن المشكوك فيه أنه إذا قدر للرياضة البدنية أن تحيا ثانية بين ظهرانينا كما تدل عليه بعض محاولات مندوحة، فإن القانون ينظم هذا العرف في المنشآت العامة كما نظم الدراسات في المدارس وبعض التمرينات البدنية في المدرسة الحربية.

تلك هي الخدع التي تستعملها القوانين في الدساتير الأوليفرشية.

٨ ـ [1] في الديمقراطيات نظام الحيلة معارض تماماً: مكافأة للفقراء الذين يحضرون المحكمة والجمعية العمومية ولا شيء على الأغنياء الذين لا يحضرونها.

لأجل أن يكون التأليف السياسي عادلاً يلزم بالبداهة أن يستعار شيء من النظامين المضادين: أجرة للفقراء وغرامة على الأغنياء، وعلى هذا فهم بلا استثناء يشاركون في أعمال الدولة وإلا لكانت الحكومة ليست أبداً إلا لطبقة من دون الطبقة الأخرى. إن الجمع السياسي لا ينبغي أن يؤلف إلا من مواطنين مسلحين. أما عن النصاب فيوشك أن يكون محالاً تعيين مقداره بطريقة مطلقة وثابتة. لكنه يلزم أن يؤتى أوسع قاعدة ممكنة حتى أن عدد أولئك الذين لهم نصيب في الحكومة يربو على عدد الذين هم عنها مخرجون.

٩ ـ الفقراء حتى متى يحرمون شرف الوظائف العامة لا يطالبون ويبقون هادئين بشرط ألا يعمد إلى إهانتهم وتجريدهم من القليل الذي يملكون. هذه العدالة نحو الفقراء ليست بالجملة شيئاً هيناً: لأن رؤساء الحكومة ليسوا دائماً أكثر الناس وداعة. ففي زمن الحرب الفقراء، تبعاً لعوزهم، يقعدون إلا أن تغذوهم الحكومة، لكن إذا أريد أن تكفلهم مشوا إلى الحرب طائعين.

١٠ ـ [2] في بعض الدول للتمتع بحق المدنية لا يكفي أن يحمل المرء الأسلحة بل لا بد له من أن يكون قد حملها. ففي ماليه الجمع السياسي يتكون من جميع المحاربين. ولا يختار الحكام إلا من بين أولئك الذين هم من الجيش. والجمهوريات الأولى التي عند الإغريق قد خلفت الملوكيات لم تكن

---

(١) إلا المواطنين المسلحين. الدولة لا يمكن أن تبقى على خلاف ذلك ما دامت مهددة داخلياً من قبل العبيد وفي الخارج من أعدائها.

(٢) في ماليه. كان الماليون يقطنون بالقرب من جبل أوتا على شاطئ اسرشيوس وكانوا مشهورين بشجاعتهم ومهارتهم في الرماية بالمقلاع. راجع أونو مللر، الدوريون: ج١، ص٤٣.

مكونة إلا من محاربين حاملين الأسلحة. بل في الأصل كان كل أعضاء الحكومة فرساناً، لأن الخيالة كانوا هم كل قوة الجيوش وهم الذين يكفلون نجاح الحروب. وبالفعل المشاة متى كانوا غير منظمين فغناؤهم قليل. في تلك الأزمان الغابرة كان لا يزال غير معروف البتة بالتجربة قوة الفن الحربي في شأن المشاة وكانوا ينفقون كل وسائلهم على الفرسان.

١١ ـ ولكن كلما اتسعت الدول وعظم الاهتمام بشأن المشاة ازداد عدد الرجال المتمتعين بالحقوق السياسية على تلك النسبة. من أجل ذلك كان أجدادنا يسمون ديمقراطية ما نسميه نحن اليوم جمهورية. لقد كانت تلك الحكومات العتيقة، في الحق، أوليغرشية أو ملوكيات وكان الرجال فيها أشد ندرة من أن تكون الطبقة الوسطى فيها عظيمة. ونظراً لقلة عددهم وخضوعهم مع ذلك لنظام قاس كانوا أشد احتمالاً لنير الطاعة.

١٢ ـ والخلاصة أننا قد رأينا لماذا تعددت الدساتير بهذه الكثرة، ولماذا لا يزال موجوداً منها، غير ما ذكرناه، الديمقراطية كسائر الحكومات بما أن لها صوراً مختلفة. ثم أننا درسنا الفروق بين تلك الدساتير والعلل التي جاءت بها. ثم رأينا آخر الأمر ماذا كان الشكل السياسي الأفضل بوجه عام، وماذا كان خير دستور بالقياس إلى الشعوب المراد تطبيقه عليها.

الباب الحادي عشر

نظرية السلطات الثلاث في كل نوع من الحكومة: السلطة التشريعية أو الجمعية العمومية، والسلطة التنفيذية أو الحكام والسلطة القضائية أو المحاكم. تنظيم السلطة التشريعية: فروقها المتنوعة في الديمقراطية وفي الأوليغرشية. في الأحكام القضائية المتروك أمرها إلى الجمعية العمومية: عيوب النظام الحاضر.

١ ـ [1] لنأخذ الآن في دراسة هذه الحكومات بجملتها واحدة واحدة، مصعدين، فيما يتلو إلى المبادئ أعيانها التي تستند إليها كلها.

في كل دولة ثلاثة أجزاء إذا كان الشارع حكيماً اشتغل بها فوق كل شيء ونظم شؤونها. ومتى أحسن تنظيم هذه الأجزاء الثلاثة حسن نظام الدولة كلها بالضرورة، ولا تختلف الدول في حقيقة الأمر إلا باختلاف هذه العناصر الثلاثة. الأول من هذه الأمور الثلاثة إنما هو الجمعية العمومية التي تتداول في الشؤون العامة، والثاني إنما هو هيئة الحكام التي يلزم تنظيم طبيعتها واختصاصاتها وطريقة التعيين فيها، والثالث هو الهيئة القضائية.

٢ ـ الجمعية العمومية تقرر على وجه السيادة السلام والحرب، وعقد المعاهدات وحلها، وتصدر القوانين، وتصدر حكم الإعدام والنفي والمصادرة وتنظر في محاسبة الحكام. وهاهنا يلزم بالضرورة أحد الأمرين التاليين: إما ترك

---

(١) الأول. تلك هي نظرية السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. ولا حاجة بنا إلى لفت نظر القارئ إليها. ولقد غيرها مونتسكيو (ك١١، ب٦) بعض الشيء وأغفل أن ينبه إلى أنها كانت من عمل أرسطو. راجع ما سبق: ك٤، ب٦، ف١، ومناقشة آراء مونتسكيو في المقدمة.

القرارات للهيئة السياسية برمتها وإما إسنادها كلها إلى أقلية، إلى واحد أو كثرة من الحكام المخصوصين مثلاً. وإما تقاسمها وإسناد الاختصاصات الفلانية إلى جميع المواطنين والفلانية إلى بعض آحاد فقط.

٣ ـ [1] أما الاختصاص العام فهو مبدأ ديمقراطي، لأن الديمقراطية تقتضي على الخصوص هذا الصنف من المساواة. ولكن هاهنا عدة طرائق لاستمتاع المواطنين بحقوق الجمعية السياسية. فأولاً يمكن أن يتشاوروا طوائف لا بجمعهم كما في جمهورية طلكليس الملطي. ففي الغالب كل الإدارات تجتمع للتشاور ولكن لأنها مؤقتة فإن جميع المواطنين يصلون إليها على التناوب حتى أن جميع القبائل والبطون في المدينة مهما صغرت يصلون إليها على التعاقب. أما جملة المواطنين فلا تجتمع حينئذ إلا للتصديق على القوانين وتنظيم الشؤون الخاصة بالحكومة عينها والتصديق على إعلان الأوامر العالية التي يصدرها الحكام.

٤ ـ وثانياً يمكن مع التسليم باجتماع المواطنين بكتلتهم أنه لا ينفذ ذلك إلا في الأحوال الآتية: انتخاب الحكام والتصديق التشريعي وتقرير السلام والحرب والمحاسبات العامة، وتترك بقية الشؤون للإدارات الخاصة التي أعضاؤها مع ذلك إما منتخبون وإما معينون بالقرعة من بين مجموع المواطنين. بل يمكن أيضاً، أن تختص الجمعية العمومية بانتخاب الإدارات العادية، والمحاسبات العامة والسلام أو المعاهدات، وألا توكل الشؤون الأخرى التي لا غنى فيها عن التجربة والاستنارة إلا إلى حكام مختارين اختياراً خاصاً للفصل فيها.

٥ ـ [2] يبقى آخر الأمر طريقة رابعة بها يكون للجمعية العمومية جميع الاختصاصات بلا استثناء وبها لا يكون للحكام إلا اقتراح القوانين، إذ ليس لهم أن يقرروا شيئاً قراراً نهائياً. وتلك هي آخر درجة للديماغوجية كما هي في أيامنا، وهي مقابلة، كما قلنا، للأوليغرشية العنيفة وللملوكية الطاغية.

---

(١) طلكليس الملطي. راجع لا يعرف من امر هذا الرجل إلا هذه الفقرة، أشارع هو أم مؤلف نظري.
(٢) كما قلنا. راجع ما سبق: ب٤، ف٥.

هذه الطرائق الأربع الممكنة للجمعية العمومية هي كلها ديمقراطية.

٦ ـ [١] في الأوليغرشية الحكم في جميع الشؤون موكول إلى أقلية، وهذا النظام له أيضاً عدة تفاريق. فإذا كان النصاب معتدلاً جداً وأن عدداً عظيماً من المواطنين في مقدورهم أن يبلغوه لتفاهته. وإذا كانت تحترم القوانين احترام العقيدة ولا تخالف أبداً، وكان كل فرد أدى النصاب له نصيب من السلطان، فالنظام هو دائماً أوليغرشي في مبدئه، لكنه يصير جمهورياً بما يحدث من لين في الصور. فإذا كان، على عكس ذلك، المواطنون لا يمكنهم المشاركة في المداولات، ولكن جميع الحكام منتخبون يرعون القوانين فالحكومة أوليغرشية كالأولى. لكن إذا كانت الأقلية وهي السيد الآمر في الشؤون العامة تختار نفسها وعلى طريق الميراث، وإذا كانت فوق القوانين، فذلك بالضرورة هو الحد الأخير للأوليغرشية.

٧ ـ متى كان الفصل في بعض الأمور كالسلام والحرب موكولاً إلى بعض الحكام بأن يكون بحث الحسابات العمومية للدولة متروكاً لكتلة المواطنين وكان للحكام الفصل في الشؤون الأخرى بما أنهم مع ذلك منتخبون أو معينون بالقرعة فالحكومة أرستقراطية أو جمهورية. فإذا كان يلجأ إلى الانتخاب لبعض الشؤون وإلى طريقة القرعة في بعض آخر سواء من الكتلة أو من قائمة المرشحين أو إذا كان الانتخاب والقرعة يطبقان على المواطنين كافة، فالنظام هو بجزئه جمهوري وأرستقراطي وبجزئه جمهورية محض.

تلك هي التعديلات التي يمكن أن يتقبلها نظام الهيئة الشورية وكل حكومة تنظمه على حسب النسب التي ذكرناها آنفاً.

٨ ـ [٢] في الديمقراطية، وعلى الخصوص في ذلك الصنف من الديمقراطية

---

(١) أدى النصاب. راجع بوخ (الاقتصاد السياسي اللاتيني): ك٣، ب١١. فالنصاب أمر اساسي في أي بلد هو فيه مسلم به.

(٢) حتى القوانين. راجع ما سبق: ك٦، ب٤، ف٧.

التي يظن الآن أنها أخلق بهذا الاسم من الديمقراطيات الأخرى، وبعبارة أخرى، في الديمقراطية التي فيها إرادة الشعب هي فوق كل شيء حتى القوانين، يحسن لمنفعة الشورى، انخاذ مذهب الأوليغرشيات في شأن المحاكم. الأوليغرشية تستخدم الغرامة لتكره على حضور المحاكم أولئك الذين يكون حضورهم فيها ضرورياً فيما يظهر. الديمقراطية التي تعطي تعويضاً للفقراء في الوظائف القضائية يجب أن تتبع أيضاً الطريقة عينها في شأن الجمعيات العمومية. الشورى لا يمكن إلا أن تستفيد من أن المواطنين بجملتهم يشتركون فيها إذ تستنير العامة بأفكار الأعضاء الممتازين، وهؤلاء يفيدون من غرائز العامة. وربما حسن أيضاً أن يؤخذ عدد مساو من المصوتين من كلا الفريقين بالانتخاب أو بالقرعة. وأخيراً في الحالة التي فيها الشعب يزيد زيادة مفرطة في العدد على الرجال الأكفاء سياسياً يمكن أن تمنح المكافأة، لا للجميع، بل لعدد من الفقراء يساوي عدد الأغنياء ويترك الباقي كله.

٩ ـ في النظام الأوليغرشي يلزم إما أن يختار مقدماً بعض أفراد من كتلة الأمة وإما أن تنشأ إدارة هي موجودة مع ذلك في بعض الدول، يسمى أعضاؤها وكلاء وحفظة للقوانين. وحينئذ لا تشتغل الجمعية العمومية إلا بالأشياء التي يجهزها هؤلاء الحكام. تلك وسيلة لإعطاء سواد الشعب صوتاً في المداولة في الأعمال من غير أن يلحق ذلك ضرراً ما بالدستور. وجائز أيضاً ألا يعطى الشعب إلا حق التصديق هكذا على المراسيم التي تقدم إليه من دون أن يجوز له مطلقاً أن يقرر قراراً يخالفها. وأخيراً يجوز أن يعطي الشعب صوتاً استشارياً بأن يترك القرار الأعلى للحكام.

١٠ ـ أما في الأحكام بالعقوبات فيلزم الأخذ بما يخالف العرف الجاري الآن في الجمهوريات. حكم الشعب يجب أن يكون نهائياً إذا كان بالبراءة، وينبغي ألا يكون كذلك متى كان بالإدانة، بل يلزم في هذه الحالة الأخيرة، الرجوع إلى القضاة. النظام الحالي بغيض: فإن الأقلية لها أن تبرئ نهائياً، لكنها حين تدين تنزل عن سيادتها وترجع إلى حكم الشعب بأسره.

أقف هاهنا فيما يتعلق بهيئة الشورى، أي السيد الحق للدولة.

الباب الثاني عشر

في السلطة التنفيذية أو نظام الإدارات. صعوبة هذه المسألة. المعنى العام للحاكم. شيمته المميزة، الفرق بين الدول الكبيرة والدول الصغيرة، في البعض يجب تقسيم الإدارات وفي البعض الآخر يلزم غالباً الجمع بينها في يد واحدة. الإدارات تختلف تبعاً للدساتير. تواليف مختلفة على حسبها يمكن ترتيبها : الناخبون والمنتخبون. طريقة التعيين. التفاريق المختلفة تبعاً للدساتير المختلفة

١ ـ المسألة التي تلي مسألة نظام الجمعية العمومية هي مسألة توزيع إدارات الحكم. هذا العنصر الثاني للحكومة ليس أقل تغايراً من الأول من حيث عدد السلطات وسعتها ومدتها، هذه المدة هي تارة ستة أشهر أو أقل وتارة سنة أو أكثر. أفيجب أن تعطى السلطات طوال الحياة وإلى آجال طويلة أم أن يتبع غير هذه الطريقة؟ أفيؤتى فرد واحد السلطات عدة مرات أم يؤتاها مرة واحدة فقط من دون أن يتطلع إليها مرة ثانية؟

٢ ـ [١] أما ما يتعلق بتأليف إدارات الحكم فمن يكونون أعضاءها؟ ومن ذا الذي يعينهم؟ وعلى أي شكل يعينون؟ ينبغي معرفة الحلول الممكنة لهذه الأسئلة المختلفة ثم تطبيقها تبعاً لمبدأ الحكومات المختلفة ومنفعتها. بدياً من المحير تعيين ماذا يجب أن يعنى بالإدارات. المجتمع السياسي يقتضي حتماً أصنافاً من الموظفين، ويخطئ من يعتبر حكاماً حقيقيين كل أولئك الذين

---

(١) متعهدو الرقص. أولئك هم الذين كانوا يؤدون نفقات جوقات الموسيقى أو الرقص في القطع المسرحية في الأعياد العامة.

يتلقون بعض السلطة سواء أكان بالانتخاب أم بطريقة القرعة. مثلاً الكهنة أليسوا شيئاً آخر غير الحكام السياسيين؟ متعهدو الرقص في المسارح والدعاة والسفراء أليسوا أيضاً موظفين بالانتخاب.

٣ ـ لكن بعض الولايات السياسية محضه تعمل على نظام خاص للشؤون إما على جميع المواطنين كالقائد يحكم على جميع أعضاء الجيش وإما على جزء فقط من المدينة مثل وظائف مفتشي النساء أو الأطفال. ووظائف أخرى يمكن أن يقال إنها من وظائف الاقتصاد السياسي، مثلاً وظائف وكلاء التموين الذين هم أيضاً بالانتخاب. وأخيراً وظائف وضيعة وتوكل إلى عبيد حين تكون الدولة غنية تستطيع أداء أجرهم. وبوجه عام الإدارات الحقيقية هي الوظائف التي تؤتى الحق في المداولة في بعض الأمور والفصل فيها والأمر بها وإني ألح على الخصوص في هذا الشرط الأخير لأن الأمر هو الصفة المميزة حقيقة للسلطة. ومع ذلك فإن هذا لا يهم شيئاً في مجرى العرف العادي. فإنه لا أحد ينازع في تسمية الحكام، وهذه نقطة خلاف نظرية بحتة.

٤ ـ ما هي الإدارات الأصلية لكون المدينة؟ وما عددها؟ وما هي الإدارات التي، وإن لم تك لا غنى عنها، تساعد مع ذلك على حسن نظام الدولة؟ تلك مسائل يجوز أن يتساءل عنها في أية دولة مهما تكن مع ذلك صغيرة. في الدول الكبرى كل إدارة يجوز بل يجب أن يكون لها اختصاصات تنفرد بها. إن كثرة عدد المواطنين تسمح بتكثير عدد الموظفين ومن ثم كان بعض الوظائف لا يشغلها الفرد عينه إلا بعد فترات طويلة وأخرى ليست كذلك بل لا يشغلها الفرد عينه إلا مرة واحدة. لا ينكر أن كل وظيفة لا تملأ حق الملء متى كان واجب الموظف محدوداً هكذا بموضوع واحد، عوضاً عن أن يتناول طائفة من الموضوعات المختلفة.

٥ ـ [1] في الدول الصغرى، الأمر على العكس، يلزم تركيز كثير من

(١) الآلات المستعملة لعدة أغراض. الظاهر أنها كانت رماحاً تنبت في أعلاها مصابيح. ويستخدم =

الاختصاصات المتباينة في بعض الأيدي: فإن المواطنين أشد ندرة من أن تكون هيئة الحكام كثيرة العدد، وفي الواقع أين يوجد خلائف لهم؟ فالدول الصغرى أحوج غالباً إلى الحكام أعيانهم والقوانين أعيانها من الدول الكبرى. إلا أن الوظائف في الأولى يكثر إسنادها إلى الأيدي نفسها وفي الأخرى هذه الضرورة لا تظهر إلا في فترات متباعدة. لكنه لا شيء يمنع أن يوكل إلى رجل واحد بعينه عدة وظائف معاً بشرط أن تكون هذه الوظائف لا تتعارض فيما بينها. قلة المواطنين تكره بالضرورة على تكثير اختصاصات الوظائف، ويمكن حينئذ أن تشبه الوظائف العامة بالآلات المستعملة لعدة أغراض والتي تصلح في آن واحد لأن تكون رماحاً ومصابيح.

٦ ـ قد نستطيع بادئ ذي بدء أن نعين عدد الوظائف التي لا غنى عنها لكل دولة والوظائف التي، من دون أن تكون ضرورية على الإطلاق، يحتاج إليها مع ذلك، وعلى هذا الوضع يكون من الهين الاهتداء إلى أي الوظائف هي التي يمكن الجمع بينها من غير خطر في يد واحدة. وتلزم العناية بالتمييز أيضاً بين تلك التي يمكن أن يكلفها حاكم واحد تبعاً للمحلات وبين تلك التي يمكن في جميع المحلات أن يجمع بينها بلا ضرر. ففي أمر الشرطة المدنية أيكون ضرورياً أن يعين حاكم خاص لمراقبة السوق العامة وحاكم آخر للمحل الفلاني الآخر؟ أم لا ينبغي إلا حاكم واحد للمدينة بأسرها؟ وهل يجب أن ينظم توزيع الاختصاصات على الأشياء أو على الأشخاص؟ أعني هل يلزم مثلاً أن يكون موظف مكلفاً كل شرطة المدينة وموظف آخر لمراقبة النساء والأطفال؟

٧ ـ وبالنظر إلى المسألة من الوجهة الدستورية يمكن أن يتساءل هل يختلف نوع الوظائف في كل نظام سياسي أو هل يبقى متماثلاً في كل مكان. ففي الديمقراطية وفي الأوليغرشية وفي الأرستقراطية وفي الملوكية هل الوظائف

= ارسطو هذه الكلمة في «أجزاء الحيوان»: ك٤، ب٦. وقد اضطررت إلى التوسع في اللفظ لتأدية المعنى بجلاء.

العليا هي بعينها ولو لم تسند إلى أفراد متساوين بل إلى أفراد متشابهين؟ ولكن ألا تختلف باختلاف الحكومات؟ ففي الأرستقراطية مثلاً أليست موكولة إلى أناس مستنيرين؟ وفي الأوليغرشية إلى أناس أغنياء، وفي الديمقراطية إلى رجال أحرار؟ ألا يجب أن ترتب بعض الوظائف على هذه القواعد المختلفة؟ أوَلا تكون هناك بعض أحوال فيها يحسن أن تكون هي بعينها من جهة ومن أخرى؟ أو لا يقتضي بعض النظم فيها أن يكون متخالفاً؟ أفلا يناسب أن يكون سلطانها مع توحد الاختصاصات تارة ضيقاً وتارة في غاية السعة؟

٨ ـ [1] الحق أن بعض الإدارات خاصة بنظام من دون سواه: هذا هو الشأن في اللجان التحضيرية المضادة للديمقراطية التي تقتضي مجلس شيوخ. على أنه لا بد حتماً من موظفين متشابهين يكلفون تحضير مداولات الشعب اقتصاداً لوقته. لكن إذا كان هؤلاء الموظفون قليلي العدد فالنظام أوليغرشي ونظراً إلى أن أعضاء اللجان لا يمكن أبداً أن يكونوا كثيري العدد فالنظام يتعلق أصلاً بالأوليغرشية. ولكن في أي مكان حيث يكون اقتران لجنة ومجلس شيوخ فسلطة أعضاء اللجنة هي دائماً فوق سلطة الشيوخ. مجلس الشيوخ هو على المبدأ ديمقراطي، واللجنة هي على المبدأ أوليغرشية، وسلطة مجلس الشيوخ قد ألغيت أيضاً في الديمقراطيات التي فيها يجتمع الشعب بأسره ليقرر بنفسه كل الشؤون.

٩ ـ يعنى الشعب عادة بذلك حين يكون غنياً أو حين يؤتى مكافأة على حضور الجمعية العمومية. وحينئذ يكثر من اجتماعه ويقضي بنفسه في كل أمر ما دام قد تفرغ له فرقابة الأطفال ورقابة الرياضة البدنية أو أية إدارة أخرى مكلفة مراقبة سلوك الأطفال والنساء هي نظام أرستقراطي ولا شيء فيها من الشعبية.

---

(١) اللجان التحضيرية. لا شك بأن أرسطو يريد هنا أن يذكر بالمقررين الذين رتبتهم أوليغرشية الأربعمائة، في أثينا في السنة الأولى للأولمب الثاني والتسعين أي سنة ٤١١ قبل الميلاد. وكان ذلك بعد هزيمة صقلية.

وفي الواقع كيف يحظر على النساء الفقيرات أن يظهرن خارج بيوتهن؟ وكذلك ليس فيها شيء من الأوليغرشية لأنه كيف تمنع زينة النساء في الأوليغرشية؟

على أني لا أذهب بالكلام بعيداً في هذه الاعتبارات.

١٠ ـ [١] غير أننا نحاول الآن أن نتعمق في معالجة ترتيب الإدارات. لا تقع الفروق إلا على ثلاثة حدود مختلفة تأليفها يجب أن تؤتى جميع طرائق الترتيب الممكنة. هذه الثلاثة الحدود هي: أولاً الناخبون، ثانياً المنتخبون، وأخيراً طريقة التعيين. هذه الحدود يجوز أن تظهر ثلاثتها على ثلاث وجهات مختلفة. حق تعيين الحكام إما بجمع المواطنين أو بطائفة خاصة وحسب، وأهلية الانتخاب هي إما حق الجميع وإما ميزة مرتبطة بالنصاب أو بالمولد أو بالاستحقاق أو بأية ميزة أخرى. مثلاً في ميجار كان هذا الحق مقصوراً على أولئك الذين كانوا قد تآمروا وجاهدوا للقضاء على الديمقراطية. وأخيراً طريقة التعيين يمكن أن تتغاير بين القرعة والانتخاب.

١١ ـ [٢] ومن جهة أخرى يمكن أن يقع التأليف بين هذه الطرائق ثنتين ثنتين

---

(١) في ميجار. هي مدينة دورية بين أثينا وبرزخ كورنته. وإن أرسطو ليتكلم أيضاً على هذه الجمهورية والثورات التي عانتها: ك٨، ب١١، ف٦ وب٤، ف٣، وفي البويطيقا (الشعر) ب٣، يذكر أيضاً بجمهورية ميجار. وإن الحادثة التي يشير إليها هي في نحو السنة الثالثة من الأولمب الثالث والثمانين أي ٤٤٦ ق.م.

(٢) التأليف بين هذه الطرائق. كل هذه الفقرة عسيرة الفهم. وقد رسم غوتلنغ لبيانها جريدة أحصلها هنا، فإنه قد فهم معنى هذا التعديد السياسي بالنصف والحسابي بالنصف كان يقرر أرسطو بادئ الأمر ثلاثة تقاسيم أصلية وهي:

١ ـ الناخبون.

٢ ـ القابلون لأن ينتخبوا.

٣ ـ طريقة التعيين.

وكل واحد من هذه التقاسيم الرئيسية يمكن ان ينقسم إلى ثلاثة تعديلات، فإن الناخبين يمكن أن يكونوا: (أ) كتلة السلطان بأسرها أو (ب) طبقة ممتازة، أو (جـ) المواطنين جميعاً لبعض الوظائف وطبقة ممتازة للبعض الآخر.

كذلك المنتخبون يكونون على هذا التفريق (أ) و(ب) و(جـ).

وطريقة التعيين يمكن أن تكون (أ) بالقرعة أو (ب) بالانتخاب أو (جـ) بالانتخاب لبعض =

وأعني بذلك أن الإدارات الفلانية يمكن أن تعينها طبقة خاصة في حين أن الإدارات الفلانية الأخرى بعينها جمع المواطنين. أو أن أهليه الانتخاب تكون للبعض حقاً عاماً في حين أنها تكون للبعض الآخر ميزة، أو هذه الإدارات تعين بالقرعة وتلك بالانتخاب، وكل واحد من هذه التواليف يجوز أن يقع على أربعة ضروب.

١ ـ كل الحكام يؤخذون من جمع المواطنين بطريق الانتخاب.

٢ ـ كل الحكام يؤخذون من جمع المواطنين بطريق القرعة.

= الوظائف وبالقرعة لبعض آخر.

وكل من هذه التعديلات يقبل أربعة تفاريق متميزة: ففي أمر الناخبين يكون التعديل الأول أن لكتلة السكان بتمامها حق الانتخاب. وصدوراً عن هذه القاعدة تكون التفاريق الأربعة كما يلي:

(أ) ما دام السكان جميعاً ناخبين فإنهم ينتخبون من بين جميع السكان.

(ب) كذلك الشأن إذا كان بالقرعة.

(جـ) ما دام المواطنون جميعاً ناخبين فهم ينتخبون من بين أهل طبقة ممتازة.

(د) كذلك الشأن إذا كان بالقرعة.

التعديل الثاني يفترض أن الناخبين هم طبقة ممتازة. وهاك فروقه الأربعة:

(أ) ناخبون ممتازون يختارون من بين لفيف المواطنين جميعاً بالانتخاب.

(ب) كذلك الشأن إذا كان بالقرعة.

(جـ) ناخبون ممتازون ينتخبون من بعض الطبقات.

(د) كذلك الشأن في القرعة.

التعديل الثالث يفترض أن جميع المواطنين يعينون في بعض الوظائف في حين أن طبقة ممتازة تعين في بعض آخر. وصدوراً عن هذه القاعدة أيضاً نجد ثلاثة فروق أخيرة:

(أ) الجميع بما أنهم يعينون في بعض الوظائف وممتازون يعينون في بعض آخر يمكن أن يؤخذوا من جميع المواطنين بالانتخاب.

(ب) كذلك في أمر القرعة.

(جـ) الجميع بما أنهم يعينون في بعض الوظائف وممتازون يعينون في بعض آخر فيمكن أن يعينوا من بين الطبقات الممتازة بالانتخاب.

(د) كذلك الحال في أمر القرعة.

تبقى أخيراً التواليف القرعية الجزئية. يوضح أرسطو نفسه أن عدد هذه التواليف ثلاثة لكل تعديل. أن هذه الفروق الاثني عشر الموضحة هاهنا للتقسيم الرئيسي الأول للناخبين تتكرر لأجل التقسيم الثاني ولأجل التقسيم الثالث. ولكن لأحدهما وللآخر لا بد من تغيير وضع الحدود التي تبقى دائماً هي هي.

٣ و٤ ـ قابلية الانتخاب بما أنها مطبقة على جمع المواطنين في آن واحد فيمكن أن يكون الانتخاب إما على التوالي بالقبائل أو بالمقاطعات أو بالبطون بحيث إن جميع الطبقات تمر به في دورها.

٥ و٦ ـ وإما أن قابلية الانتخاب يمكن أن تكون دائماً مطبقة على المواطنين بأسرهم فتكون إحدى هذه الطرائق متبعة في بعض الوظائف وأخرى في بعض آخر. ومن جهة أخرى حق التعيين بما أنه ميزة لبعض المواطنين فالحكام يجوز أن يتخذوا:

٧ ـ من جمع المواطنين بطريق الانتخاب.

٨ ـ ومن جمع المواطنين بطريق القرعة.

٩ ـ ومن جزء من المواطنين بطريق الانتخاب.

١٠ ـ ومن جزء من المواطنين بطريقة القرعة.

١١ ـ وأخيراً يمكن التعيين في بعض الوظائف على حسب الصورة الأولى.

١٢ ـ وفي البعض الآخر على حسب الثانية. أي أن يطبق على المواطنين بأسرهم الانتخاب لبعض وظائف والقرعة لبعض آخر، فتلك اثنتا عشرة طريقة لترتيب الإدارات بصرف النظر عن تواليف فرعية أخر.

١٢ ـ من كل طرائق الترتيب هذه ثنتان منها فقط ديمقراطيتان، وهما أن قابلية الانتخاب لجميع الوظائف ممنوحة لجميع المواطنون، وقابلية الانتخاب بالقرعة وقابلية الانتخاب بالانتخاب أو القابليتان معاً بالاقتران، فتكون الوظيفة الفلانية بالقرعة والوظيفة الفلانية الأخرى بالانتخاب. إذا كان جميع المواطنين مدعوين إلى تعيين، لا بجملتهم بل على التعاقب، وكان التعيين يقع إما على جمع المواطنين وإما بين بعض الممتازين بالقرعة أو بالانتخاب أو بالطريقتين في آن واحد ـ أو إذا كانت بعض المناصب يتخذ لها من المواطنين والوظائف الفلانية الأخرى من بعض طبقات خاصة بشرط أن يكون بالطريقتين معاً أعني القرعة لبعضها والانتخاب للبعض الآخر فالنظام هو جمهوري. فإذا كان حق التعيين في

جمع المواطنين يتعلق بالبعض فقط وكانت المناصب يعطى بعضها بالقرعة والبعض الآخر بالانتخاب أو بالطريقتين معاً القرعة والانتخاب فالنظام هو أوليغرشي غير أن الطريقة الثانية أدخل في الأوليغرشية من الأولى.

١٣ ـ [١] فإذا كانت قابلية الانتخاب هي من حظ الجميع لبعض الوظائف ومن حظ بعض الأفراد فقط لبعض وظائف أخرى سواء بالقرعة أو بالانتخاب فالنظام هو جمهوري وأرستقراطي. إذا كان التعيين وقابلية الانتخاب محتفظاً بهما لأقلية فهما يرتبان نظاماً أوليغرشياً إن لم يكن تكافؤاً بين جميع المواطنين سواء استعملت القرعة أو الطريقتان معاً. لكن إذا كان الممتازون يعينون من جميع المواطنين فالنظام ليس بعد أوليغرشياً، وإذا كان حق الانتخاب ممنوحاً للجميع وقابليته للبعض فذلك نظام أرستقراطي.

١٤ ـ تلك هي عدة التواليف الممكنة تبعاً للأنواع المختلفة للدساتير فيرى بالسهولة أي نظام يناسب تطبيقه على الدول المختلفة وأية طريقة ترتيب يلزم اتخاذها للمناصب وأي الاختصاصات ينبغي أن تسند إليهم. وأعني باختصاصات المنصب مثلاً أن يكلف هذا المنصب إيرادات الدولة، وذاك الدفاع عنها. وإن الاختصاصات يمكن أن تكون في غاية التغاير من قيادة الجيوش إلى القضاء في العقود المحررة على السوق العامة.

---

(١) فالنظام ليس بعد أوليغرشياً. استعيرت هذه الكلمات من الترجمة القديمة لهذا المؤلف لأنها ليست موجودة في واحدة من المخطوطات ولكن يظهر لنا أنه لا غنى عنها من أجل ذلك أثبتها.

الباب الثالث عشر

في السلطة القضائية أو ترتيب المحاكم: موظفوها، اختصاصاتها، طريقة تأليفها، الأنواع المختلفة للمحاكم، تعيين القضاة، التفاريق الدقيقة المختلفة التي تكساها تبعاً لاختلاف الدساتير.

١ ـ من الثلاثة العناصر السياسية التي عددناها فيما سلف، لم يبق علينا بعد إلا أن نتكلم على المحاكم. وسنتبع المبادئ أعيانها لندرس تعديلاتها المختلفة.

الفروق بين المحاكم لا يمكن أن ترد إلا إلى نقط ثلاث: موظفوها واختصاصاتها وطريقة تأليفها. أما الموظفون فإن القضاة يمكن أن يتخذوا إما من جمع المواطنين وإما من جزء منهم. وأما الاختصاصات فإن المحاكم تكون عدة أنواع، وأما طريقة التأليف فإن المحاكم يمكن أن ترتب بالانتخاب أو بالقرعة.

فلنذكر بادئ الأمر ما هي الأنواع المختلفة للمحاكم، إن عدتها ثمانية: (١) محكمة لتصفية الحسابات العامة. (٢) ومحكمة للفصل في الأضرار التي تلحق بالدولة. (٣) ومحكمة للفصل في انتهاك الحرمات الدستورية. (٤) ومحكمة لطلبات التعويض من الأفراد أو من الحكام. (٥) ومحكمة إليها ترفع القضايا المدنية المهمة. (٦) ومحكمة لقضايا القتل. (٧) ومحكمة للأجانب.

٢ ـ [1] ومحكمة القتل يمكن أن تنضم تبعاً لأن القضاة أنفسهم أو قضاة

---

(١) محكمة البئر. كانت البئر في مكان قريب من بيريه على شاطئ البحر فحينما يكون لمنفي، اتهم مدة غيابه بجناية جديدة، رغبة في أن يحضر ليبرئ نفسه كان يأتي على سفينة تجاه البئر (puits) ومن هناك يدافع عن نفسه أمام القضاة الجالسين على الشاطئ الذي كان محرماً على هذا المتهم=

غيرهم يحكمون في القتل مع سبق الإصرار أو القتل الخطأ على حسب ما تكون الواقعة معترفاً بها من قبل المتهم ولكن هناك شك في دعواه تبرير جريمته. وقد يكون للمحكمة الجنائية قسم رابع لمحاكمة القتلة الذين يأتون للدفاع عن أنفسهم بعد الحكم عليهم غيابياً. ومثال ذلك في أتينا محكمة البوى (البتر). وبالجملة هذه الحالات القضائية لا تقع مطلقاً إلا نادراً جداً، حتى في الدول الكبرى. ويمكن أن تنقسم محكمة الأجانب على حسب كونها تفصل في الدعاوى بين أجانب أو بين أجانب ومواطنين (٨) وأخيراً النوع الأخير من المحاكم يحكم في جميع الأقضية الجزئية التي يكون موضوعها من درهم إلى خمسة دراهم أو أكثر من ذلك قليلاً، هذه القضايا مهما قلت قيمتها فإنها يجب في الواقع أن يحكم فيها كغيرها، ولا يمكن أن تحال إلى قضاء القضاة العاديين.

٣ ـ ونحن لا نرى ضرورياً أن نتوسع في الكلام على ترتيب هذه المحاكم والمحاكم المكلفة قضايا القتل وقضايا الأجانب، ولكننا نتكلم على المحاكم السياسية التي متى اختل نظامها فإنه يؤدي إلى اضطرابات وثورات في الدولة.

جميع المواطنين متى كانوا أهلاً لجميع الوظائف القضائية، فالقضاة يمكن أن يعينوا جميعاً بالقرعة أو جميعاً بالانتخاب ويحكمون في القضايا تارة بالقرعة وتارة بالانتخاب. فإذا كانت الأهلية محدودة لبعض الأقضية الخاصة فالقضاة يمكن أن يعينوا بعضهم بالقرعة والآخرون بالانتخاب. بعد هذه الصور الأربع للتأليف التي فيها تظهر كتلة المواطنين أجمعين، يوجد على سواء أربع أخر للحالة التي فيها يكون دخول المحكمة ميزة لأقلية. الأقلية التي تحكم في جميع القضايا يمكن أن تعيَّن بالاختيار أو أن تعيَّن بالقرعة أو أن تعيَّن بالقرعة لبعض القضايا وبالانتخاب لبعض آخر وأخيراً فبعض المحاكم، حتى مع تشابه في

= أن يبلغه. راجع أنبفا لبوزنياس ـ من درهم إلى خمسة دراهم. هذه المحكمة كانت تسمى في أثينا بارابيست.

وبديهي أن أرسطو كان يقصد الترتيب القضائي لأثينا. راجع أول الكتاب السابع وآخره.

الاختصاصات يمكن أن تؤلفه بعضها بالقرعة والأخرى بالانتخاب، وتلك هي الأربع الصور الجديدة المقابلة لتلك التي أسلفنا بيانها.

٤ ـ يمكن أيضاً أن تؤلف اثنين اثنين هذه الفروض المتنوعة فمثلاً قضاة بعض القضايا يمكن أن يتخذوا من جمع المواطنين، وقضاة بعض القضايا الأخرى من بعض طبقات فقط، أو على الوجه الواحد والآخر معاً أعضاء المحكمة عينها، هؤلاء من السودان وهؤلاء من الطبقات الممتازة سواء بالقرعة أو بالانتخاب أو بالطريقتين معاً.

تلك هي جميع التعديلات التي تعتري النظام القضائي. فالأوليات ديمقراطية لأنها تمنح القضاء في عمومه جمع المواطنين، والثواني أوليغرشية لأنها تحصر القضاء على العموم في بعض طبقات من المواطنين. والثوالث أرستقراطية وجمهورية لأنها تقبل جمع المواطنين وأقلية ممتازة معاً.

الكتاب السابع

في نظام السلطان في الديمقراطية والأوليغرشية

الباب الأول

النتائج التي تتفرع عن مبدأ الديمقراطية، التطبيقات التامة كثيراً أو قليلاً التي يمكن تطبيقها. شيمة الديمقراطية الحرية التي نتائجها تبادل السلطان والاستقلال المطلق للأفراد في أفعالهم الشخصية. النظام الخاص للسلطان في الديمقراطية. الجمعية العمومية. مجلس الشيوخ: مرتبات الموظفين: المساواة الديمقراطية.

١ ـ [١] لقد عددنا الأوجه المختلفة التي عليها تكون في الدولة الجمعية الشورية أو ولي الأمر، والمناصب والمحاكم، وأَبَنَّا كيف يدور نظام هذه العناصر مع مبادئ الدستور عينها، وفوق ذلك عالجنا فيما مضى سقوط الحكومات وثباتها، وذكرنا ما هي العلل التي تجر أحدهما وتؤيد الآخر. ولكن نظراً إلى أننا قد قررنا عدة فروق في الديمقراطية، وفي الحكومات الأخرى السياسية، نرى نافعاً أن نبرز كل ما نكون قد تركناه جانباً ونعيِّنَ لكل واحدة منها طريقة النظام الذي هو بها خاص ولها أنفع.

---

(١) عالجنا فيما مضى. راجع ك٨، من هذا السفر، وقد كان في الترتيب القديم ك٥، ذلك بأن ترتيب كتب هذا السفر ليس ثابتاً إسناده إلى المؤلف. وقد جرى العرف الحديث على الترتيب الذي اتبعه سانتهيلير (المترجم).

٢ ـ ونفحص زيادة على ذلك كل التواليف التي بامتزاجها يمكن أن تؤلف الأنظمة المختلفة التي تكلمنا عليها فإذا اجتمعت فيها بينها أمكنها أن تحيل المبدأ الأساسي للحكومة فتصير الأرستقراطية مثلاً أوليغرشية أو تدفع الجمهوريات إلى الديماغوجية. وبهذه التواليف المؤلفة من أنصاف أجزاء التي أعمد إلى فحصها هنا والتي لم تكن قد درست بعد أعني ما يلي: بما أن الجمعية العمومية وانتخاب الحكام هما في النظام الأوليغرشي فالنظام القضائي يمكن أن يكون أرستقراطياً. أو بما أن المحكام والجمعية العمومية هما مرتبتان بحسب النظام الأوليغرشي فانتخاب الحكام يمكن أن يكون على طريقة أرستقراطية بحتة. ويمكن إن شئت، افتراض الطريقة الفلانية الأخرى للتواليف بشرط ألا تكون الأجزاء الأساسية للحكومة قد رتبت في نظام وحيد.

٣ ـ كما أننا قلنا كذلك أي الحكومات تناسب الديمقراطية وأي شعب يستطيع أن يطبق النظم الأوليغرشية وما هي مزايا النظم الأخرى بحسب الأحوال. لكنه لا يكفي أن يعلم ما هو المذهب الذي يناسب، بحسب الأحوال، أن يؤثر للدول. بل الذي يلزم أن يعرف على الخصوص إنما هو وسيلة إقامة هذه الحكومة الفلانية أو الحكومة الفلانية الأخرى. فلنبحث عاجلاً هذه المسألة. ولنتكلم أولاً على الديمقراطية، وستكفي إيضاحاتنا لتفهم حق الفهم الصورة السياسية التي هي مقابلة تمام المقابلة لتلك التي تسمى عادة الأوليغرشية.

٤ ـ ولن نغفل في هذا البحث أي مبدأ من المبادئ الديمقراطية ولا أية نتيجة من النتائج التي تتفرع عنها فيما يظهر. لأنه إنما هو بالتأليف بينها أن تنتج تفاريق الديمقراطية المتعددة المتنوعة للغاية. وإنني لأذكر علتين لهذه التغايرات في الديمقراطية: الأولى، وقد ذكرتها، إنما هي تغير الطبقات التي تؤلف الديمقراطية هنا الزراع وهناك الصناع وهنالك الأجراء. فتأليف أول هذه العناصر مع ثانيها أو الثالث مع الآخرين لا يكون ديمقراطية طيبة كثيراً أو قليلاً فحسب بل ديمقراطية مغايرة بأصلها.

٥ ـ أما العلة الثانية فهاكها: إن النظم التي تشتق من المبدأ الديمقراطي والتي تظهر أنها نتيجة خاصة له فإنها تغير تماماً بالتواليف المختلفة طبع الديمقراطيات. هذه الأنظمة يمكن أن تكون أقل تعداداً في الدولة الفلانية وأكثر تعداداً في الدولة الفلانية الأخرى أو أن توجد كلها مجتمعة في دولة ثالثة. فيهم معرفتها كلها بلا استثناء سواء كان في صدد إنشاء دستور جديد أو في صدد تعديل دستور قديم. إن مؤسسي الدول يعنون بأن يجمعوا حول مبدئهم العام كل المبادئ الخاصة التي تتعلق به. لكنهم ينخدعون في التطبيق كما نبهت إلى ذلك عند معالجة خراب الدول وسلامتها. فلنعرض الآن القواعد التي عليها ترتكز المذاهب المختلفة، والمميزات التي تميزها عادة، وأخيراً الغرض الذي تقصد إليه.

٦ ـ مبدأ الحكومة الديمقراطية إنما هو الحرية. يكاد يظن عند سماع هذه القاعدة أن الحرية لا يستطاع أن توجد في غيرها، لأن الحرية كما يقال هي الغرض الثابت لكل ديمقراطية. أول شيمة للحرية هي أنها تبادل الإمرة والطاعة. في الديمقراطية الحق السياسي هو المساواة، لا على حسب الأهلية، بل بحسب العدد. ومتى وضعت هذه القاعدة فينتج عنها أن السواد يجب ضرورة أن تكون له السيادة وأن قرارات الأكثرية يجب أن تكون هي القانون الأعلى، هي العدل المطلق، لأنه إنما يصدر عن هذا المبدأ: أن جميع المواطنين يجب أن يكونوا سواء. من أجل ذلك الفقراء في الديمقراطية هم السادة دون الأغنياء لأنهم هم الأكثر عدداً، ورأى الأكثرية يشرع القانون تلك هي إحدى الشيم المميزة للحرية، وأنصار الديمقراطية لا يفوتهم أن يجعلوا منها الشرط الذي لا محيص منه للدولة.

٧ ـ والشيمة الثانية إنما هي الرخصة لكل واحد أن يعيش وفق هواه. يقولون إن هذا هو خاصة الحرية كما أن خاصة الرق ألا يكون للمرء اختيار حر. هذه هي الشيمة الثانية للحرية الديمقراطية. وينتج منها أن المواطن في الديمقراطية ليس ملزماً بالطاعة لأي كان أو أنه إذا أطاع فإنما يطيع بشرط أن يتأمر في دوره. فانظر كيف يضاف هذا في ذلك المذهب إلى الحرية التي تجيء من المساواة.

٨ ـ ولما كان السلطان في الديمقراطية خاضعاً لهذه الضرورات كانت التواليف التي يمكن أن يقبلها هي الآتية وحدها. جميع السكان يجب أن يكونوا ناخبين ومنتخبين. كلهم يجب أن يتأمروا على كل فرد وكل فرد يتأمر على الجميع على طريق التبادل. كل الوظائف فيها يجب أن تعطى بالقرعة أو على الأقل كل تلك التي لا تقتضي تجربة ولا أهلية خاصة، ولا يجوز أن يكون فيها أي شرط لنصاب، أو إن كان فيجب أن يكون ضئيلاً، لا ينبغي لأحد فيها أن يقوم مرتين بالوظيفة عينها، أو على الأقل أن يكون ذلك من الندرة بمكان. ويكون ذلك فقط في الوظائف الأقل أهمية. ومع ذلك تستثنى الوظائف العسكرية. ينبغي أن يكون القيام بالوظائف لمدة قصيرة، وإن لم وإلا تكن كلها فعلى الأقل كل تلك التي يجب أن تكون خاضعة لهذا الشرط. كل المواطنين يجب أن يكونوا قضاة في جمع الأقضية أو فيها كلها تقريباً على الأقل، في القضايا الأهم والأشد خطراً مثل حسابات الدولة والموضوعات السياسية المحضة وأخيراً في جميع العقود الفردية. والجمعية العمومية يجب أن يكون حكمها نهائياً في جميع المواد أو على الأقل في الرئيسية منها، وينبغي أن تنزع كل سلطة من الحكام الثانويين أو لا تترك لهم إلا السلطة على الأشياء التافهة.

٩ ـ [1] مجلس الشيوخ هو نظام جد ديمقراطي حيث جميع المواطنين لا ينبغي له أن يقبض من الخزانة العامة مكافأة على حضور الجمعيات ولكن حيث تكون المكافأة فسلطة مجلس الشيوخ لا تلبث أن تلغى. فإن الشعب المثرى من المكافأة القانونية لا تلبث أن يستدعى كل شيء إليه كما قلت في جزء هذا السفر الذي سبق هذا مباشرة. لكنه يلزم قبل كل شيء أن يعمل على أن تكون جميع

(١) مجلس الشيوخ هو نظام جد ديمقراطي. راجع هذا المعنى فيما سبق: ك٦، ب٧، فـ٨، ـ الذي سبق هذه مباشرة. راجع ك٦، ب٤، فـ٥، وفيما يلي: ب٢، فـ١ ـ وجباتهم معاً. معلوم أن القبيلة في أثينا التي لها رياسة الخمسمائة وهي قبيلة بريتان، كانت تأكل في البريتاني على نفقة الدولة مدة الشهر الذي فيه تؤدي وظائفها. راجع ديمستين في خطبته على التاج: ص٥٠١، من طبعة نبلور.

الخدمات ذات راتب: الجمعية العمومية والمحاكم والوظائف الصغيرة، أو على الأقل يجب أن يكافأ من الحكام والقضاة والشيوخ وأعضاء الجمعية والموظفين من هم ملزمون أن يتناولوا وجباتهم معاً. فإذا كانت مشخصات الأوليفرشية هي المولد والثروة والعلم فإن مشخصات الديمقراطية هي السوقية والفقر واتخاذ مهنة.

١٠ ـ يلزم الاحتراس من خلق أية وظيفة لمدى الحياة وإذا كان بعض المناصب القديمة قد استنقذ هذا الامتياز من الثورة الديمقراطية فيلزم أن تحد سلطاته ويرد إلى القرعة بدلاً من أن يترك للانتخاب.

تلك هي الأنظمة العامة لجميع الديمقراطيات. وهي تستمد مباشرة من المبدأ الذي يعلن أنه ديمقراطي أي مبدأ المساواة الكاملة لجميع المواطنين ما داموا لا فرق بينهم إلا في العدد، ذلك شرط يظهر أنه أساسي للديمقراطية أثير عند السواد. المساواة تقتضي ألا يكون للفقراء من السلطة أكثر مما للأغنياء، وألا يكونوا هم وحدهم السادة بل يكونوهم بنسبة عددهم عينها. وما من وسيلة أفعل من تلك تكفل للدولة المساواة والحرية.

١١ ـ وهنا يمكن أن يتساهل أيضاً ماذا تكون تلك المساواة؟ أفيلزم توزيع المواطنين بحيث إن النصاب المملوك لألف من بينهم يكون مساوياً للنصاب المملوك لخمسمائة آخرين وأن يعطي حينئذ إلى كتلة الأولين من الحقوق بقدر ما يكون للآخرين. أم إذا أهدر هذا النوع من المساواة يجب أن يؤخذ، من بين الخمسمائة من جانب ومن بين الألف من جانب آخر عدد مساو من المواطنين الذين هم على السواء ممنوحون حق اختيار الحكام والحضور في المحاكم؟ أفيكون هذا هو المذهب الأعدل بحسب القانون الديمقراطي؟ أم يلزم إعطاء الأفضلية لهذا الذي لا يقيم وزناً إلا للعدد؟ على رأي أنصار الديمقراطية العدل ليس إلا في حكم الأكثرية وعلى رأي أنصار الأوليفرشية العدل هو في حكم الأغنياء، لأن الثروة في نظرهم هي القاعدة الوحيدة المعقولة في الساسة.

١٢ ـ [١] وإني لأرى دائماً في الطرفين عدم المساواة والظلم. إن المبادئ الأوليغرشية نقضي قدماً إلى الطغيان لأنه إذاً كان فرد هو وحده أغنى من الأغنياء الآخرين بجمعهم فيلزم تبعاً لقانون الأوليغرشية أن يكون هذا الفرد هو السيد، لأنه هو وحده ذو الحق في أن يكونه. والمبادئ الديمقراطية تؤدي مباشرة إلى الظلم لأن الأكثرية التي هي سيدة بعددها لا تلبث أن تتقاسم أموال الأغنياء كما قلت فيما سبق. لإيجاد مساواة يرضاها كل حزب يلزم أن يبحث عنها في المبدأ ذاته الذي يستند إليه كل من الطرفين في حقه السياسي. على هذا فمن الجهتين يؤيدون أن إرادة الأكثرية يجب أن تكون هي السيدة.

١٣ ـ وإني لأقبل إذاً هذا المبدأ غير أنني أجد أن الدولة تتألف من جزأين: الأغنياء والفقراء فليكن قرار هؤلاء وهؤلاء أي قرار أكثريتيهما المزدوجة هو القانون. فإن يكن خلاف فليكن رأي الأكثرين عدداً وأولئك الذين هم أعظم نصاباً هو الذي يؤخذ به. فلنفرض عشرة أغنياء وعشرين فقيراً، ستة من الأغنياء يرتأون رأياً وخمسة عشر فقيراً يرتأون رأياً آخر. فأربعة الأغنياء الباقون ينضمون إلى الخمسة عشر فقيراً والخمسة الفقراء ينضمون إلى ستة الأغنياء. فأرى أن أولئك الذين يؤخذ برأيهم أياً كانوا هم الذين باجتماع نصابهم من جهة ومن أخرى يكون هو الأولى بالاعتبار.

١٤ ـ [٢] فإذا كان النصاب متساوياً من الجهتين فالأمر ليس محيراً أيضاً أكثر مما يكونه اليوم توزع الأصوات في الجمعية العمومية أو في المحكمة. وحينئذ فليترك الأمر إلى القرعة أو يلجأ إلى أية وسيلة أخرى من هذا القبيل وأياً كانت صعوبة الوصول إلى الحق في أمر المساواة والعدل فالأمر دائماً أهون من أن يوقف بالإقناع أناس لهم من القوة ما يرضون به شره رغباتهم. الضعف يطالب دائماً بالمساواة والعدل، والقوة لا تقيم لهما وزناً.

---

(١) كما قلت فيما سبق. راجع ما سبق: ك٣، ب٦، ف١.

(٢) الضعف. كل يوم يمر يؤيد الحق في هذه القاعدة التي قل أن يكون فيها للفقراء عزاء.

الباب الثاني

تبع نظرية ترتيب السلطان في الديمقراطية. الشعب الزراعي هو الأشد قابلية للديمقراطية: الأنظمة التي تناسبه: القوانين التي صدرت في بعض الدول لتشجيع الزراعة. في شعب الرعاة. في الديماغوجية المتطرفة: الوسائل التي هي خاصة بها. الحدود التي يجب أن تحفظ بها.

١ ـ [١] من بين الأربع الصور للديمقراطية التي قررناها خيرها هي تلك التي قد أنزلتها المنزلة الأولى في الاعتبارات التي عرضتها آنفاً. وهي أيضاً أقدمها جميعاً. وأعني الأولى على حسب التقسيم الذي أشرت إليه في طبقات الشعب. الطبقة التي هي أولى بالمذهب الديمقراطي هي طبقة الزراع، من أجل ذلك نشأت الديمقراطية بلا مشقة حيث تعيش الأكثرية من الزراعة ومن تربية الأنعام. ولما أنها ليست غنية فهي تعمل بلا انقطاع ولا تستطيع أن تتجمع إلا نادراً. ولما أنها لا تملك الضروري فهي تدأب على الأعمال التي منها تغتذي. ولا تطلب غير ذلك من الخيرات. ولأن يعمل المرء من أن يحكم ويتأمر حيث تكون مزاولة السلطة لا تأتي بمنافع جليلة، لأن الناس على العموم يؤثرون المال على التشاريف.

٢ ـ [٢] وإن ما يثبته حق الإثبات هو أن أسلافنا كانوا يحتملون أنواع الطغيان

---

(١) الديمقراطية. هذا تنبيه عريق في الحق ولا يمكن الشك في أن الديمقراطية مدينة لهذه العلة بصنوف التقدم التي لقيتها في فرنسا ـ تعمل بلا انقطاع. راجع ك١٨، ب١، من روح القوانين لمنتسكيو.

(٢) متيني. يلمح في نظام جمهورية متيني هذا صورة تكاد تكون نيابية. وربما كان هذا هو الأثر =

التي كانت تثقل على أنفسهم وأن الناس اليوم يحتملون بلا تذمر الأوليغرشيات الحاضرة بشرط أن يستطيعوا الفراغ للغاية بمصالحهم من دون أن يخشوا صنوف النهب. وحينئذ يثري أحدهم على عجل أو بالأقل يفر من الفاقة. بل كثيراً ما يرى أن مجرد الحق في انتخاب الحكام واقتضاء محاسبتهم، يشبع أطماع أولئك الذين يحصلون عليه ما دام يرى في أكثر من ديمقراطية أن الأكثرية، من دون مشاطرتها في انتخاب الرؤساء ومع ترك هذا الحق لبعض الناخبين الذين أخذوا على التوالي من جمع المواطنين بأسرهم، كما هو الشأن في منتيني، تظل راضية ما دامت تتصرف في المداولات على وجه السيادة، وينبغي الاعتراف أيضاً بأن هذا الوضع هو نوع من الديمقراطية. وقد كانت منتيني فيما سلف دولة ديمقراطية حقاً.

٣ ـ في هذا النوع من الديمقراطية الذي تكلمت عليه فيما مر مبدأ فاضل وذو تطبيق عادي أن يوضع في صف الحقوق المخولة جميع المواطنين انتخاب الحكام وفحص الحسابات ودخول المحاكم وإخضاع الوظائف العليا لضرورات الانتخابات والنصاب مع تنسيب النصاب إلى أهمية الوظائف عينها. أو أنه مع إهمال شرط النصاب هذا لجميع الوظائف لا يختار إلا أولئك الذين يستطيعون بما لهم من ثروة أن يشغلوا هذا المركز حين يدعون إليه. وأن الحكومة هي دائماً من القوة بمكان متى كانت مؤسسة على هذه المبادئ. وعلى هذا الوجه تتناول السلطان الأيدي الأشراف ما تكون ولا يشعر الشعب البتة بالغيرة من الرجال الممتازين. فلا خوف عليهم من الناس الذين هم أنزل منهم وأنهم أنفسهم المحترمين الذين تدعوهم إرادته إلى إدارة الشؤون. هذا التوليف كاف في إرضاء الرجال ليحكمون بالعدل لأنهم مسؤولون عن إدارتهم أمام مواطنين من طبقة غير طبقتهم.

= الوحيد الذي نجده عند الأقدمين منها. فمعلوم أن منتيني قد خربها اجزيلاس في الأولمب الثامن والتسعين نحو سنة ٣٨٧ ق.م. ثم بنيت بعد ذلك. ويظن بأن نظام الحكومة هذا كان قائماً في منتيني سواء قبل خرابها وبعد بنائها.

٤ ـ ومن الخير دائماً للإنسان أن يكون ملجماً بلجام وألا يتمكن من الاستسلام لأهوائه، لأن الاستقلال غير المحدود للإرادة الفردية لا يستطيع أن يقوم عقبة في سبيل الرذائل التي يحملها كل منا في صدره. من هذا تنتج ضرورة في الدول هذه المزية العظمى أن السلطة يقوم بها رجال مستنيرون لا يرتكبون أخطاء غليظة، وأن الشعب لا يلحقه ضغط ولا ازدراء. تلك هي، بلا خلاف، خير الديمقراطيات. ومن أين يجيء كمالها؟ من أخلاق الشعب نفسه الذي تدير هي شؤونه.

٥ ـ [١] كل الحكومات القديمة تقريباً كان لها قوانين صالحة لأن تصير الشعب زراعياً. فكانت إما أن تحد، على جهة الإطلاق، الملكية الفردية للأراضي بحدود ما كان يجوز أن تتعدى، وإما أنها كانت تعين وضع الملكيات، سواء حول المدينة أو في الأجزاء المتباعدة من أرض الوطن. بل كانت تضيف أحياناً إلى هذه الاحتياطات تحريم الفلاحات الأولية أبداً. ويستشهد على ذلك بالقانون المشابه في هذا الصدد تقريباً المنسوب إلى أكسيلوس الذي كان يحرم التسليف على رهون عقارية.

٦ ـ [٢] فإذا أريد اليوم إصلاح كثير من سوء استعمال الحقوق فيمكن الرجوع إلى قانون الآفيتيين الذي سوف يكون تطبيقه سعد الأثر في الموضوع الذي نشتغل به. ومع أن عدد سكان دولتهم كثير جداً ومواطنهم قليل السعة فإن جميع المواطنين مع ذلك في تلك الدولة يزرعون جانباً من الأرض. وقد عنى فيها بألا

---

(١) الفردية. راجع ك٨، ب٦، ف٦.
ـ الفلاحات الأولية. راجع ما سبق: ك٢، ب٦، ف١٠ ـ اكسيلوس. يظهر أن أكسيلوس كان ملكاً على الإيليين. ولم يتكلم عليه من بين المؤلفين إلا بوزنياس (رحلة إيليدا: ب٣ و٤) ولا يعلم عن قانون أكسيلوس هذا إلا ما يقوله أرسطو عليه هنا.

(٢) الافتيين: قد اتخذت هنا اللفظ الذي أصلحه سلبرغ وإن تكن كل المخطوطات تعبر عنهم «الافتياليين» كما في الترجمة القديمة. قال هيرقليدس الفونتي في آخر رسالته على الدول بعض كلمات على الافيتيين يشيد فيها بعدلهم وصدقهم. بحسب اكسينوفون (هللينيك: ك٥، ب٣، ف١٩) أن افيتيس مدينة من تراقيا. راجع في هذه الكلمة ابنين البيزنطي.

يخضع للضريبة إلا جزء من الملكيات، والأنصباء الأرضية هي دائماً من عظم المقدار بحيث إن نصاب أشدهم فقراً يتجاوز المقرر قانوناً.

٧ ـ [1] بعد الشعب الزراعي وهو الشعب الأقبل ما يكون للديمقراطية يأتي الشعب الراعي الذي يعيش من قطعانه. هذا الصنف من المعيشة يقرب كثيراً من العيشة الزراعية. وإن شعوب الرعاة مروضون على أعمال الحروب رياضة عجيبة. وهم من قوة الأبدان بموضع وجديرون باحتمال مشقات العيشة في المعسكرات. أما الطبقات المخالفة لهذين الضربين من الشعوب والتي تتكون منهم جميع الأنواع الأخرى للديمقراطيات تقريباً فإنهم أحط من هاتين الأولين: معيشتهم مهينة وليس للفضيلة أثر في المشاغل العادية للصناع والتجار والأجراء. ومع يجب أن يلاحظ أن الجمع الذي يموج في الأسواق وشوارع المدينة بلا انقطاع يجتمع بلا عناء في جمعية عمومية. أما الزراع فهم على ضد ذلك ذلك متفرقون في المزارع يلتقون فيما بينهم على ندرة ولا يشعرون بتلك الحاجة للاجتماع.

٨ ـ لكن إذا كانت أرض الوطن موزعة بحيث تكون المزارع بعيدة جداً عن المدينة فإنه يمكن بسهولة في هذا الوضع إنشاء ديمقراطية فاضلة بل جمهورية. فإن أكثرية المواطنين مضطرة حينئذ أن تهاجر من المدينة وتذهب فتعيش في الأرياف، وقد يقرر أن طبقة التجار لا يمكنها أن تجتمع أبداً في جمعية عمومية في غيبة جمع الزراع.

تلك هي المبادئ التي عليها يجب تأسيس أولى الديمقراطيات وخيرها. ويمكن بلا عناء أن يستخرج من ذلك نظام سائر الديمقراطيات الأخرى تتوالى دركاتها تبعاً للطبقات المختلفة للشعب حتى تصل إلى تلك الطبقة السافلة التي يلزم دائماً نبذها.

---

(١) الذي يعيش من قطعانه. راجع فيما سبق ما قيل عن الزراع: ف١.

٩ ـ [١] أما هذه الصورة الأخيرة للديماغوجية حيث يشترك جمع المواطنين في الحكومة بنصيب فلا تستطيع كل دولة أن تحتملها وتكون حياتها موقتة جداً إلا أن تتضافر الأخلاق والقوانين على إمساكها.

ولقد بينا فيما مر معظم العلل التي تؤدي بهذا الشكل السياسي والدول الجمهورية الأخرى. ولأجل تقرير هذا الصنف من الديمقراطية ونقل السلطان كله إلى الشعب يعنى القادة عادة بأن يقيدوا في جداول الانتخاب من أسماء الناس أكثر ما يستطيعون. ولا يترددون البتة أن يلفوا في عداد المواطنين من هم جديرون بهذا الاسم وحسب بل أيضاً جميع المواطنين من أولاد السفاح وجميع أولئك الذين ليسوا مواطنين إلا بإحدى الجهتين أعني جهة الأب أو جهة الأم. كل هذه العناصر صالحة لتأليف حكومة يديرها أمثال هؤلاء الناس.

١٠ ـ [٢] تلك هي الوسائل التي في متناول أيدي الديماغوجيين. ومع ذلك فإنهم لا يستعملونها إلا عندما تكون الطبقات المنحطة أكثر عدداً من الطبقات العليا والطبقات الوسطى. وإنهم ليحذرون أن يذهبوا إلى أبعد من ذلك. لأنهم إذ يجاوزون هذا الحد يأتون بجماعة ليست قابلة للنظام وينفدون بذلك صبر الطبقات الراقية التي يعسر عليها أن تحتمل سلطان الديمقراطية. وإن ثورة سيرين لم يكن لها من أسباب غير هذه. فربما لا يبصر المرء الشر ما دام خفيف الحمل لكن متى نما ملأ الأبصار جميعاً.

١١ ـ [٣] قد يمكن لصالح هذه الديمقراطية اتخاذ الوسائل التي اتخذها كليستين في أثينا لتأسيس السلطة الشعبية والتي اتخذتها أيضاً ديمقراطيات

---

(١) هذه الصورة الأخيرة للديماغوجية. لا شك في أن أرسطو يلحظ هاهنا الديمقراطية الأثينية.
ـ ولقد بينا فيما سبق. راجع فيما مر هذه الفكرة: ك٦، ب٤، ف٤.

(٢) ثورة سيرين. راجع: هرقليدس القونتي وهيرودوت (ميلبومين): ب١٩٥٢ وما بعدها.

(٣) كليستين. قد أنشأ كلستين عشر قبائل عوضاً عن أربع. راجع ما سبق: ك٣، ب١، ف١٠، وإن مكيافللي ينصح بمثل نصيحة أرسطو تقريباً (راجع مقاله على عاشورات تيت ليف: ك١، ب٢٦).

سيرين. وينبغي أن يخلق فوق ذلك عدد عظيم من القبائل والبطون الجديدة. وينبغي أن يستبدل بالتضحيات الفردية أعياد دينية قليلة العدد ولكنها عامة. يلزم مزج علاقات المواطنين على قدر الإمكان بأن يعني بالقضاء على كل الجمعيات السابقة.

١٢ إن صنوف المكر التي يقوم بها الطغاة يمكن أن تجد محلاً في هذه الديمقراطية، مثال ذلك العصيان المسموح به للعبيد، وهو شيء ربما يكون نافعاً إلى حد معين، وفجور النساء والأولاد. فيرخص لكل أحد أن يعيش كما يطيب له، وعلى هذا الوضع لا يطلب كثير من الناس أحسن من أن يؤيدوا الحكومة، لأن الناس في عمومهم يؤثرون في عيشة بلا نظام على عيشة حكيمة ومنظمة.

الباب الثالث

تبع نظرية تنظيم السلطان في الديمقراطية. أركان بقاء الديمقراطية. عدم المغالاة في نتائج المبدأ الديمقراطي، اجتناب أرهق الأغنياء والمصادرات لمصلحة الخزانة، العناية بأن يمهد للشعب يسر عام. الوسائل التي يتدرع بها بعض الحكومات.

١ ـ [1] إن إنشاء حكومة ديمقراطية لا ينبغي أن يكون هو الصعوبة الوحيدة الكبرى لدى الشارع ولدى أولئك الذين يبغون حكومة ديمقراطية، بل الصعوبة هي في معرفة كيف يقدر لها البقاء. إن الحكومة أياً كانت يمكن بسهولة أن تبقى يومين أو ثلاثة. لكننا إذ ندرس، كما قد فعلنا فيما مر، أسباب سلام الممالك وخرابها نحاول أن نستخرج من هذا الفحص ضمانات للاستقرار السياسي، بأن نعني بأن نبعد بعناية جميع أسباب الانحلال وألا نشرع إلا قوانين، صريحة كانت أو ضمنية، تحتوي على جميع المبادئ التي يرتكز عليها بقاء الدول. ينبغي الاحتراس أيضاً من أن يحسب ديمقراطية أو أوليغرشية كل ما يثبت مبدأ الديمقراطية أو الأوليغرشية في الحكومة، بل تصرف العناية من باب أولي إلى ما يكفل للدولة البقاء الزمن الأطول.

٢ ـ إن الديماغوجيين اليوم ليكسبوا رضا الشعب عنهم يجعلون المحاكم تحكم بمصادرات كبرى. على أن من يحب الدولة التي يدير أمورها يسلك مذهباً ضد ذلك تماماً. ويعنى بأن يسن في القانون أن أموال المحكوم عليهم في جنايات الخيانة العظمى لا تصير أبداً إلى الخزانة العامة بل يجب أن تخصص

(١) فيما مر. راجع التعليق على: ك٧، ب١، ف١.

للآلهة. وبهذه الوسيلة لا يفلت الجناة مع ذلك من العقاب ويمنع الجمهور الذي يقضي بالعقوبات من الإكثار منها ما دام لا يعود عليه من ذلك نفع ما. ويلزم فوق ذلك اتقاء كثرة هذه الأقضية العامة بأن تضرب غرامات كبيرة على أولئك الذين لا ينجحون في اتهاماتهم لأن العادة جرت بأن المتهمين يؤثرون توجيه الاتهام إلى الطبقة الممتازة على اتهاد أفراد الشعب. وحينئذ يلزم أن يكون المواطنون جميعاً مخلصين للدستور بأشد ما يمكن أو على الأقل لا يتخذون سادة الدولة أنفسهم أعداء.

٣ ـ إن أشد أنواع الديمقراطية فساداً يكون على العموم في الدول الكثيرة العدد حيث يصعب اجتماع الجمعيات العمومية من دون أن يكافأ الذين يحضرونها. من أجل ذلك كانت الطبقات العليا تخشى هذه الضرورة حين لا يكون للدولة إيرادات خاصة، لأنه يلزم حينئذ أن تخلق لها موارد إما بالضرائب الخاصة وإما بالمصادرات التي تحكم بها المحاكم التي ليس عندها من النزاهة شيء وتلك هي علل الخراب في كثير من الديمقراطيات. وحينئذ حيث لا يكون للدولة إيرادات يلزم أن يكون عقد الجمعية العمومية نادراً وأعضاء المحاكم كثيري العدد لكن لا يجلسون إلا بضعة أيام. ولهذا المذهب فائدة مزدوجة فبدياً لا يكون للأغنياء ما يخشون من النفقات الباهظة مع أنه لا يعود عليهم منها شيء بل على الفقراء الذين يؤتون المكافأة القضائية. ثم إن هذا يحسن كثيراً القيام بالعدل لأن الأغنياء لا يريدون أن يتركوا أعمالهم عدة أيام ولا يرضون بتركها إلا بعض فينات.

٤ ـ فإذا كانت الدولة في ثراء وجب أن يجتنب احتذاء ديماغوجي هذا الأوان. فإنهم يوزعون على الشعب كل زائد من الإيرادات ويستوفون نصيبهم كالآخرين من هذا التوزيع، غير أن الحاجات تبقى هي هي بعينها، لأن إعطاء المساعدات للفقراء إنما هو ملء برميل لا قاع له. إن صديق الشعب المخلص يعنى بأن يجنب سواد الشعب البؤس المفرط الذي يفسد دائماً الديمقراطية، ويصرف

عنايته إلى أن يجعل اليسر أمراً دائماً. وإنه ليحسن لصالح الأغنياء أن تركم زيادات الإيرادات العامة لتوزع دفعة واحدة على الفقراء وعلى الخصوص إذا كانت الأنصباء الفردية تكفي الفرد لشراء عقار صغير أو بالأقل لإنشاء محل تجارة أو لاستغلال زراعي. فإذا لم يكن استخدام جملة الحاصل بأسرها دفعة واحدة لتلك التوزيعات فيبدأ بقبيلة قبيلة أو تبعاً لأي تقسيم على التوالي وفي هذه الحالة يجب في الحق على الأغنياء أن يشاركوا في التكاليف الضرورية للدولة ولكن يجب أن يجتنب إلزامهم بالنفقات التي لا نفع منها.

٥ ـ [١] ففي قرطاجنة قد استطاعت الحكومة، بمثل هذه الوسائل، اجتلاب محبة الشعب، فهي ترسل دائماً بعض أفراد الشعب ليثروا في المستعمرات، إن الطبقات العليا إذا اجتمع لها الذكاء والمهارة، عنيت بمساعدة الفقراء وتوجيههم دائماً وجهة العمل بأن توجد لهم أسبابه. ويحسن بها أيضاً أن تقلد حكومة ترنته، فإنها بتخويلها الفقراء الاشتراك في الاستمتاع بالملكيات قد كسبت إخلاص الشعب. ومن جهة أخرى قد ضاعفت جميع الخدمات العامة بأن جعلت الواحدة بالانتخاب والأخرى بالقرعة متخذة القرعة ليكون الشعب في مكنة من أن يصل إلى الوظائف العامة والانتخاب ليحسن ملء الوظائف بالأكفاء. وقد يمكن الحصول على هذه النتيجة بجعل أعضاء المصلحة الواحدة بعضهم بالقرعة والآخرون يختارون لها بالانتخاب.

تلك هي المبادئ التي ينبغي اتباعها في ترتيب الديمقراطية.

(١) ففي قرطاجنة. راجع: ك٢، ب٢، فـ٨.

الباب الرابع

تنظيم السلطان في الأوليغرشيات. قواعده هي أضداد القواعد الديمقراطية. القيود المختلفة للنصاب. إدارة الأوليغرشيات تقتضي فرط التبصر لأن المبدأ رديء. ضرورة حسن النظام. علاقة الأشكال المختلفة للأولبغرشبة بتكوين الجيش. أوليغرشبون يجب أن يقوموا بالنفقات العامة. أخطاء معظم الأوليغرشبات.

١ ـ من الهين، بحسب المبادئ السابقة، أن يعلم ما هي مبادئ النظام الأوليغرشي، ينبغي، لكل نوع من الأوليغرشية، أن يأخذ المقابل بالتضاد لكل ما يخص النوع المقابل له من الديمقراطية. وهذا على الخصوص منطبق على أولى الأوليغرشيات وأحسنها تاليفاً. وهذه الأولبغرشية الأولى تدنو كثيراً من الجمهورية على المعنى الخاص. فالنصاب يجب أن يكون فيها متفاوتاً، كبيراً في حق البعض وصغيراً في حق البعض الآخر، وأصغر من أمر المناصب العامية وذات المنفعة التي لا صارف عنها، وأكبر في أمر المناصب العلية. فمتى حاز المرء النصاب القانوني وجب أن يصل إلى الوظائف، وإن عدد أفراد الشعب إذ يلون السلطة بمقتضى النصاب يجب أن يؤلف بحيث يكون جزء المدينة ذو الحقوق السياسية أكبر من الجزء المجرد منها. على أنه ينبغي أن يعنى بأن أشد الناس من أفراد الشعب امتيازاً هو المقبول للمشاركة في السلطان.

٢ ـ ينبغي حصر هذه القواعد شيئاً ما للحصول على أوليغرشية تلي ذلك النوع الأول. أما الشكل الأوليغرشي الذي يقابل الشكل الأخير للديمقراطية والذي هو كمثله أعنف عنفاً وأطغى طغياناً، فإن هذه الحكومة تقتضي من التبصر بقدر ما هي رديئة. فإن الأجسام صحيحة البنية والسفن التي أحسن بناؤها وأوليت

ملاحين مهرة تستطيع أن تقاوم أكبر الأخطاء من دون أن يخشى عليها الهلاك. أما الأجسام الضعيفة والسفن المنهوكة التي ترك أمرها إلى ملاحين جهلة فلا تستطيع على ضد ذلك أن تحتمل أقل الأخطاء قدراً. كذلك الأمر في الأنظمة السياسية أيها كانت أشد رداءة أولاها اقتضاء للاحتياط.

٣ ـ [١] وعلى العموم تجد الديمقراطيات سلامها في كثرة سكانها. فحق العدد يحل فيها محل حق الجدارة. والأوليغرشية على العكس لا يمكن أن تحيا وتسلم إلا بحسن النظام. ولما كان جمع الشعب بتمامه تقريباً يتألف من طبقات أصلية أربع: الزراع والصناع والأجراء والتجار. وأربعة أنواع من الأسلحة ضرورية أيضاً للحرب: الخيالة والرجالة الثقيلة والخفيفة والبحرية في بلد صالح بطبعه لتربية الخيل كانت الأوليغرشية تستطيع بلا عناء أن تنشأ قوية، لأن سلاح الفرسان الذي هو حينئذ ملاك القوة القومية وأمنها يقتضي دائماً ثروة عظيمة لتعهده، وحينما تكون الرجالة الثقيلة كثيرة العدد يستطيع النوع الثاني من الأوليغرشية أن يستقر، لأن هذه الرجالة تتألف على العموم من أغنياء أكثر مما تتألف من فقراء، وعلى عكس ذلك الرجالة الخفيفة والبحرية فإنهما من عناصر ديمقراطية بحتة.

٤ ـ [٢] من أجل ذلك كان الأغنياء في الدول التي فيها يكثر كتلة هذين العنصرين، كما يرى في أيامنا، هم في الغالب في مركز منحط حينما تشب الحرب الأهلية، ويمكن اتقاء هذا الشر باتباع طرائق القواد الذين يعرفون أن يجمعوا في الحرب إلى الفرسان والرجالة عدداً مناسباً من الجنود الأقل ثقلاً. في الفتن يتغلب الفقراء على الأغنياء بأنهم وسلاحهم أقل ثقلاً يظفرون في مقاتلة الفرسان والرجالة الغليظة.

---

(١) طبقات أصلية أربع. راجع ما سبق: ك٦، ب٣، ص١١.

(٢) أن يظفروا. في القرون الوسطى كان السوقة الذي يتخذون سلاحاً كيفما اتفق يكادون يغلبون دائماً كلما التقوا بالأشراف، أي بالفرسان، والسوقة أي الشعب انتهوا مع ذلك بأن تكون لهم الغلبة بوسائل مختلفة كما هو الحال في الديمقراطيات التي يتكلم عليها أرسطو.

٥ ـ [1] من أجل ذلك الأوليغرشية التي تتخذ رجّالتها الخفيفة من الطبقات الدنيا للشعب لا تؤلفها إلا عكس نفسها. بل يلزم على العكس من ذلك للأوليغرشية إذ تنتهز فرصة تفاوت الأسنان فتنتفع بالأسن من الرجال كما تنتفع بشبانهم أن تروض أبناء الأوليغرشيين منذ طفولتهم على جميع تمرينات الرجّالة الخفيفة وأن تدفعهم عند خروجهم من المراهقة إلى الأعمال الشاقة كما لو كانوا مصارعين حقاً.

ومع ذلك فعلى الأوليغرشية أن تعنى بتخويل الشعب الحقوق السياسية إما بشرط النصاب، كما قد قلت آنفاً، وإما كما في دستور ثيبة بأن تشترط أن يكون المرء قد كف منذ مدة من الزمان عن كل عمل في مهنة غير كريمة، وإما كما في مرسيليا حيث يعين أولئك الذين بما لهم من الأهلية يستطيعون الحصول على الوظائف سواء أكانوا من الحكومة أم من الخارج.

٦ ـ أما المناصب الرئيسية المحتفظة بها اضطراراً للذين يتمتعون بالحقوق السياسية فإنه ينبغي أن يناط بها النفقات العامة التي يستطاع أداؤها وحينئذ لن يشكو الشعب بعد من إقصائه عن الوظائف ويغتفر حقده بلا عناء على أولئك الذين يجب أن يشتروا شرف تبوئها بأغلى ثمن، والحكام يجب عليهم أن يقوموا بتضحيات تتجاوز حد السخاء إلى الأريحية في تجهيز مجالسهم الرسمية وأن يشيدوا بعض الآثار العامة، تلقاء ذلك يتمنى الشعب بقاء الدستور إذ يشارك في المآدب والأعياد ويرى المدينة زاهرة بما يزينها من المعابد والصروح. ويكون ذلك في أعين الفقراء أقوى شهادة على ما ينفقه الأغنياء. أما اليوم فهيهات أن يعمل ذلك رؤساء الأوليغرشية، كلا إنهم يعملون ضد هذا، يطلبون النفع بالحدة عينها التي يطلبون بها الشرف، وربما يقال بحق إن هذه الأوليغرشيات ليست إلا ديمقراطيات ردت مصائرها إلى بعض الحاكمين.

تلك هي القواعد التي ينبغي أن تقوم عليها الديمقراطيات والأوليغرشيات.

---

(١) كما في مرسيليا. راجع: ك٨، ب٥، ف٢.

الباب الخامس

رسم المناصب المختلفة التي هي ضرورية أو نافعة للدولة، الأعمال التي تختص بها هذه المناصب: السوق، المحافظة على الشوارع والطرق إلخ. الأرياف، مالية الدولة، العقود العامة، تنفيذ الأحكام القضائية، الشؤون الحربية، تحقيق الحسابات العامة، رئاسة الجمعية العمومية، الشعائر الدينية والمدنية، مراقبة النساء والأطفال ـ ختام نظرية تنظيم السلطات.

١ ـ تبع طبيعي لهذا الذي سبق أن يعين بالضبط عدد المناصب واختصاصاتها والشروط الضرورية لملئها. وهذا موضوع قد مسسناه فيما مر. فبدياً لا يمكن لدولة أن تكون من دون بعض منصب لا مندوحة لها عنها فلا يمكن أن تدار شؤونها من دون وظائف تكفل لها حسن النظام والأمن. ثم من الضروري كما قلت فيما مر أن تكون الوظائف قليلة العدد في الدول الصغيرة متكثرة في الكبيرة، ومن المهم معرفة الوظائف التي يمكن الجمع بينها والوظائف التي لا تقبل الجمع.

٢ ـ فأما ما يختص بالحاجات التي لا غنى للدولة عنها فأول عمل للمراقبة إنما هو السوق العامة التي يجب أن تكون تحت إدارة سلطة ترعى عرف المعاملات التي تقع فيها وتحافظ عليها. في جميع المدائن تقريباً تقضي الضرورة على المواطنين بالبيع والشراء حتى يقضوا حاجاتهم المتبادلة، وربما كان ذلك هو الكفالة المهمة لهذا الرغد الذي يطلبه، فيما يظهر، أعضاء المدينة من وراء اجتماعهم المشترك.

٣ ـ ويأتي بعد هذا أمر آخر يتصل به اتصالاً وثيقاً وهو حفظ الملكيات العامة

والخاصة. وهذا التكليف يشمل المحافظة المنظمة على المدينة، ورعاية المباني وتعمير ما يتخرب منها هي والطرق العامة، وضبط الحدود لكل ملكية اتقاء للخصومات، وغير ذلك من الشؤون التي من هذا القبيل. تلك هي الوظائف التي يسمونها عادة النظام المدني. فهي بذلك متغايرة يمكن في الدول كثيرة السكان توزيعها بين أيد متعددة. على هذا يرتب معمارون اختصاصيون بالأسوار ومفتشون للمياه والنوافير وملاحظون للبناء.

٤ ـ وهناك منصب آخر مشابه لتلك وضروري مثلها من جهة أنه يعمل عملها لكنه يختص بالأرياف وخارج المدينة، والموظفون القائمون به يسمون تارة مفتشي المزارع وتارة حفاظ الغابات. وعلى هذا يكون للمدينة ثلاثة نظم للوظائف التي لا غنى عنها. وهناك وظيفة رابعة ليست أقل من السابقات وهي تلك التي تقوم بجباية الضرائب العامة، وحفظ خزانة الدولة وتوزيع المصروفات بين الأبواب المختلفة للإدارة العامة. وهؤلاء الموظفون يسمون الجباة والخزنة أو الصيارفة. وطبقة أخرى من الموظفين مكلفة تسجيل العقود التي تتم بين الأفراد والأحكام التي تصدرها المحاكم، وهم الذين يتسلمون نص الشكاوى والأحكام القضائية، ومع ذلك فهذه الوظيفة الأخيرة تنقسم إلى عدة وظائف مع احتفاظها بجميع الاختصاصات التي عددتها. والذين يشغلونها يسمون مسجلين وكتبة وأمناء أو أي اسم آخر من هذا القبيل.

٥ ـ الوظيفة التي تأتي بعد تلك والتي هي أشد ضرورة منها ولكنها أدق الوظائف هي تلك التي تكلف تنفيذ الأحكام القضائية الجنائية والإجراءات السابقة على الأحكام وحراسة المسجونين، والذي يجعلها على الخصوص أشق إنما هو الانتقاد العام الذي تثيره. من أجل ذلك كان الناس يتحامون القيام بها أو بعبارة أدق القيام بها بالصرامة التي توجبها القوانين إذ كان مرتبها ليس مغرياً. على أنها مع ذلك لا غنى عنها لأن إقامة العدل تصبح عبثاً إذا كانت الأحكام لا تنفذ على الفور وتصير الجمعية المدنية ليست أمكن وجوداً من دون تنفيذ الأحكام منها من دون إقامة العدل الذي يصدرها.

٦ ـ غير انه يحسن ألا تتعلق هذه الوظائف الصعبة بمنصب وحيد، بل يلزم توزيعها بين أعضاء المحاكم المختلفة وعلى حسب طبيعة القضايا والأحكام القضائية. زد على هذا الوظائف التي ليست قضائية يمكن أن تأخذ على عاتقها أحياناً أمر التنفيذ، وفي القضايا التي يكون الخصوم فيها شأناً يفضل أن يوكل التنفيذ فيها إلى حكام شبان. أما في اتهامات الحكام وهم قائمون بعملهم فينبغي العناية بأن يكون المنوط به تنفيذ الحكم غير من حكم في الدعوى، فمثلاً مفتشو المدينة ينفذون قرارات مفتشي السوق كما أن قرارات الأولين ينفذها الآخرون. فكلما كان الانتقاد الموجه إلى عمال التنفيذ ضعيفاً كان التنفيذ أتم. وإن ما يضاعف الحقد هو أن توكل الإدانة والتنفيذ إلى أيد واحدة بعينها. وإن ما يصير الحقد عاماً هو أن تمتد وظائف القاضي والمنفذ إلى كل الموضوعات بان تترك دائماً إلى الأفراد أعيانهم.

٧ ـ [1] وكثيراً ما يميز بين وظائف السجان ووظائف المنفذ، وشاهد ذلك في أثينا محكمة الأحد عشر فإن هذا الفصل بين الوظائف شيء حسن وإنه يجب البحث عن الوسائل القيمة لجعل خدمة السجان أقل كراهة، تلك الوظيفة التي هي ضرورية كسائر الخدم التي تكلمنا عليها. الناس الأشراف يرفضون هذا التكليف بكل ما أوتوا من قوة، ومن الخطر أن توكل إلى أناس مرتشين لأن هؤلاء أولى بهم أن يحرسوا من أن توكل إليهم حراسة غيرهم فمن المهم إذاً أن تكون الوظيفة التي تناط بها هذه الخدم غير وحيدة ولا دائمة بل توكل إلى شبان حيث تكون الشبيبة وحراس المدينة منظمين تنظيماً عسكرياً، ويجب أن يوكل إلى وظائف متعددة أن تقوم كل بدورها بهذه الخدم الشاقة.

٨ ـ تلك هي وظائف الصف الأول التي تظهر أشد ضرورة للدولة.

---

(١) وشاهد ذلك في أثينا. كانت محكمة الأحد عشر محكمة حراسة المسجونين وتنفيذ الأحكام الجنائية. ولتأليفها كانت كل قبيلة تقدم قاضياً وكانوا يضيفون إلى هؤلاء العشرة الأشخاص الأولين أميناً.

ثم تجيء بعد ذلك وظائف أخرى ليست أقل من الأولى من حيث إنها لا محيص منها، غير أنها من طبقة أعلى لأنها تقتضي أهلية قد اختبرت وأن مناطها هو الثقة وحدها. تلك هي التي تختص بالدفاع عن الدولة وبالأعمال الحربية كلها. في وقت السلم كما في وقت الحرب ينبغي اليقظة لحراسة الأبواب والأسوار وتعهدها. فينبغي تسجيل أسماء المواطنين وتوزيعهم على الهيئات المسلحة المختلفة.

٩ ـ إن الوظائف التي لها كل هذه الاختصاصات يكثر عددها أو يقل تبعاً للمحلات، ففي المدن الصغيرة موظف واحد يكفي لكل هذه الأمور. وإن الحكام الذين يشغلون هذه الوظائف يسمون قواداً أو وزراء الحرب. زد على هذا أنه إذا كان للدولة فرسان ورجالة ثقيلة ورجالة خفيفة ورماة وبحارة كان لكل قوة موظفوها الخاصون الذين يسمون رؤساء البحارة والفرسان والكتائب بل على حسب تقاسيم تلك الوظائف الأولى رؤساء السفن ورؤساء الكتائب ورؤساء القبيلة ورؤساء أية هيئة أخرى ليست جزءاً من الأولى. كل هذه الوظائف هي فروع للإدارة الحربية التي تشتمل على كل التفاريق التي أبنتها آنفاً.

١٠ ـ بعض الوظائف بل ربما يقال كلها التي تتصرف في الأموال العامة يجب حتماً أن يكون من يشغلها ويراقب حسابات الوظائف الأخرى منفصلاً عنها تمام الانفصال، وألا يكون لها إلا هذا الاختصاص وحده. ويسمى الموظفون الذين يشغلونها تارة مراقبين وتارة فاحصين أو محققين أو عمال الخزانة.

وفوق هذه المناصب وأشدها قوة بكثير لأن به يتعلق في الغالب تحديد الضرائب وجبايتها منصب رئاسة الجمعية العمومية في الدول التي الشعب فيها سيد، وفي الواقع لا بد من موظفين مختصين يدعون هذا السيد ليجتمع في هيئة جمعية. وهؤلاء يسمون تارة الوكلاء المحضرون لأنهم يحضرون للمداولات وتارة شيوخاً خصوصاً في الدول التي للشعب فيها الحكم الفصل.

تلك هي على التقريب كل الوظائف السياسية.

١١ ـ بقي أيضاً أمر العناية به تخالف السابقات كلها وهو هذا الذي ينبغي أن يكون لعبادة الآلهة وهو ما يوكل أمره إلى كهنة أو مفتشي الشؤون المقدسة الذين يرعون حفظ المعابد وترميمها والأشياء الأخر المخصصة للآلهة. فتارة يكون المنصب موحداً وهذا هو الجاري عادة في الدول الصغيرة. وتارة يكون موزعاً على عدة وظائف مستقلة عن الكهنوت وموكولة إلى القائمين بالأعياد المقدسة ومفتشي المعابد وخزنة الإيرادات المقدسة. ثم يأتي بعد هذا المنصب المنفصل تماماً الذي إليه توكل رعاية جميع القرابين العامة التي لا يسند القانون البتة أمرها إلى الكهنة والتي لا تستمد أهميتها إلا من المصدر القومي. وحكام هذه الطبقة يسمون هاهنا «أرشنوت» وهناك ملوكاً وهنالك «بريتان».

١٢ ـ والخلاصة أنه يمكن أن يقال إن المناصب التي لا غنى للدولة عنها هي تلك التي تختص بالعبادة وبالحرب وبتقرير الضرائب وبالنفقات العامة وبالأسواق وبشرطة المدينة وبالمرافئ وبالأرياف، ثم التي تختص بالمحاكم والعقود بين الأفراد وبالدعاوى القضائية وبتنفيذ الأحكام وحراسة المحكوم عليهم وبفحص الحسابات العامة وتحقيقها وتصفيتها وأخيراً بالمداولات في الشؤون العامة للدولة.

١٣ ـ إنما هو على الخصوص في المدائن الأشمل سكينة وحيث لا يمنع الغنى العام مع ذلك من حسن النظام أن تنشأ وظائف للقيامة على مراقبة النساء والأطفال وعلى هيئة الرياضة البدنية ولتكفل تنفيذ القوانين في المدينة وقد يذكر أيضاً الموظفون المكلفون مراقبة الألعاب القومية وأعياد «باكوس» والشؤون التي من هذا القبيل، ولا شك في أن بعض هذه الوظائف ينافي مبادئ الديمقراطية، مثال ذلك مراقبة النساء والأطفال، فإن الفقراء يمتنع عليهم أن يكون لهم عبيد فيضطرون إلى إشراك نسائهم وأولادهم في أعمالهم الثلاثة الأنظمة للمناصب التي فيها يقوم الانتخاب بتوزيع المناصب العليا للدولة وحراس القوانين والوكلاء والشيوخ، أولها: أرستقراطي والثاني: أوليغرشي والثالث: ديمقراطي.

وفي هذا العرض العاجل قد ذكرنا كل الوظائف العامة أو جلها.

الكتاب الثامن

النظرية العامة للثورات

الباب الأول

نظرية الثورات، محلها من هذا المؤلف السياسي، العلة العامة لتخالف الدساتير، مساواة أسيء فهمها، الطرائق العامة للثورات، إنها تتجه إما إلى الأشياء وإما إلى الأشخاص في المساواة الوضعية وفي المساواة التناسلية: للجمهورية حظوظ خاصة في الاستقرار

١ ـ [1] كل أجزاء الموضوع الذي كلما اعتزمنا معالجته استنفدت تقريباً وتتمة لما سبق كله سندرس من ناحية عدد العلل التي تجلب الثورات في الدول وطبيعتها والشيم التي تتخذها على حسب الدساتير والعلاقات التي يغلب أن تكون عادة بين المبادئ التي تدعها وبين المبادئ التي تعتنقها، ومن ناحية أخرى سنبحث ما هي وسائل البقاء في الدول على العموم وفي واحدة واحدة على الخصوص، ثم يرى ما هي السبل الخاصة لكل واحدة منها.

٢ ـ لقد عينا فيما سلف العلة الأولى التي إليها مرجع التخالف بين جميع الدساتير وإليكها: كل المذاهب السياسية، أياً كان اختلافها، تعترف بحقوق

---

(١) لم يثبت بطريقة قاطعة أن أرسطو رتب كتب هذا السفر. لذلك اجتهد بارتلمي سانتهيلير بالرأي وخالف من تقدمه من المترجمين الذين كانوا يضعون هذا الكتاب الثامن موضع الكتاب الخامس كما فعل نبرو. ويرى بارتلمي سانتهيلير بحق أن هذه الفقرة الأولى دليل من أقوى الأدلة على صحة الترتيب الذي اتخذه في هذا السفر. والذي جرى عليه العمل من بعد. راجع التعليق على ك٧، ب١، ف١ «المترجم».

وبمساواة تناسبية بين المواطنين غير أنها كلها تحيد عنها في التطبيق فالديماغوجية تتولد دائماً على التقريب مما يدعى من تقرير مساواة مطلقة وعامة لم تكن واقعية إلا من بعض الوجوه. ولأن الجميع متساوون في الحرية قد ظنوا أنه كان يجب أن يكونوا كذلك على وجه الإطلاق.

والأوليغريشية متولدة مما قد ادعى من تقرير لا مساواة مطلقة وعامة لم تكن واقعية إلا في بعض النقط، لأن الكل، وإنهم ليسوا لا متساوين إلا بالثروة قد افترضوا أنه كان يجب أن يكونوا غير متساوين في كل شيء وبلا حد.

٣ ـ [١] فالأولون وسندهم هذه المساواة وسندهم هذه المساواة قد أرادوا أن يكون السلطان العام في جميع اختصاصاته موزعاً عليهم بالسواء، والآخرون مستندين إلى هذه اللامساواة لم يفكروا إلا في تنمية امتيازاتهم لأن زيادتها زيادة في اللامساواة كل المذاهب ولو أنها عادلة في الحق هي حينئذ كلها باطلة في العمل بطلاناً أصلياً. من أجل ذلك، من ناحية ومن أخرى، إذ لم يحصل الناس في أمر السلطة السياسية على كل ما يظنون بالطلاً أنهم إياه مستحقون فزعوا إلى ثورة وفي الحق إن من لهم الحق في الثورة على وجه مشروع هم المواطنون ذوو الأهلية السامية وإن كان هؤلاء لا يستخدمون البتة هذا الحق. لكن في الواقع اللامساواة المطلقة ليست معقولة إلا في حقهم. وهذا لا يمنع أن كثيراً من الناس استناداً إلى مولدهم الكريم أي أن لهم في فضيلة أجدادهم وغناهم ما يكفل لهم الشرف ويظنون بمحض هذه اللامساواة وحدها أن لهم الحق في أن يكونوا فوق المساواة العامة.

---

(١) ليست معقولة إلا في حقهم. لقد صرح أرسطو عدة مرات بهذه الفكرة. وإن له دائماً تحفظاً صريحاً فيما يتعلق بالأهلية وفيما يتعلق بالعبقرية اللتين يميل إلى اعتبارهما استثناءين من أشد ندرة وأبهى جمالاً من ألا تجعل لهما الجمعية مركزاً خاصاً من التقدير والاعتبار. وإن تجربة الأجيال جميعاً تزكي نظرية الفيلسوف. على أن مؤهلات الكفاية لم تكن أبداً معترفاً بها قانوناً على وجه مطرد. غير أن التاريخ يقوم شاهداً على أن هذه المؤهلات لم يكن ليستهان بها إلا نادراً. راجع: فقرة مشابهة لهذه في: ك٣، ب٨، ف١ ـ غناهم. يعتد أرسطو هنا بحقوق المولد وبالنبل غاية الاعتداد. راجع ك١، ب٢، ف١٩، وك٦، ب٧، ف٥.

٤ ـ تلك هي العلة العامة بل يمكن أن يقال إنها ينبوع الثورات والاضطرابات التي تجليها، وهي تجري في التغييرات التي تحدثها على طريقتين: فتارة تهاجم مبدأ الحكومة عينه حتى تستبدل بالدستور الموجود دستوراً آخر فتستبدل مثلاً بالديمقراطية الأوليغرشية أو العكس أو تستبدل بالجمهورية الارستقراطية أو العكس، أو تستبدل الأولين بالثانيتين، وتارة بدل أن تتجه الثورة إلى الدستور القائم تحتفظ به كما تجده لكن الظافرين يطمحون إلى أن يحكموا هم أنفسهم مراعين هذا الدستور، والثورات من هذا القبيل كثيرة الوقوع على الخصوص في الدول الأوليغرشية والملوكية.

٥ ـ [١] وتارة تقوى الثورة مبدأ أو تضعفه فالأوليغرشية القائمة تزيدها الثورة أو تنقصها، وكذلك الشأن في الديمقراطية تقويها الثورة أو تضعفها كذلك الأمر في كل مذهب آخر فإما أن تزيد عليه أو تنقص منه، وتارة لا تعمد الثورة إلى أن تغير الأجزاء من الدستور، مثلاً لا يكون قصدها إلا إنشاء منصب بعينه أو إلغاء منصب بعينه. ففي لقدمونيا يؤكدون أن ليزندر كان يريد القضاء على الملوكية وبوازنياس كان يريد القضاء على الإيفورية.

٦ ـ [٢] كذلك في إبيدامن قد غيرت نقطة واحدة من الدستور واستبدل برؤساء العشائر مجلس الشيوخ. حتى في هذه الأيام كفى فيها قرار من حاكم لكي يلتزم جميع أعضاء الحكومة في جمعية عمومية، وفي هذا الدستور الرئيس الوحيد للجمهورية هو بقية باقية من أوليغرشية. أكرر أن اللامساواة هي دائماً علة الثورات

---

(١) ليزندر. كان مشروع ليزندر أن يستبدل الانتخاب بوراثة العرش الملكي وأن يسقط بذلك عائلة هيرقليدس. وقد وجهت إلى ليزندر تهم لم تقم أدلة كافية على صحتها. ومات بعد سبع سنين في حرب البويسيين في السنة الأولى من الأولمب السادس والتسعين ٣٩٦ق.م. ر ديودور الصقلي: ك١٤، ٢٤٣ و٢٩٩ وأوتو ملر (الدوريون: ج٢، ص٤٠٩ ـ بوزانياس... الإيفورية. حقيقة جناية بوزانياس أنه تآمر على حرية أسبرتة وحرية إغريقيا مع الملك العظيم. راجع طوسيديد: ك١، ن١٢٨ إلى ١٣٥ وقد مات بوزانياس في السنة الرابعة من الأولمب الخامس والسبعين ٤٧٧ق.م. راجع ديودور الصقلي: ك١١، ص٣٥.

(٢) في إبيدامن. راجع ما سبق: ك٣، ب٢، ف١. وأوتو ملر(الدوريون: ج٢، ص١٥٦).

حينما لا يعوض عنها أولئك الذي تصيبهم. فالملوكية الدائمة بين المتساوين هي لا مساواة لا تطاق وذاك على العموم أن الناس يثورون للحصول على المساواة.

٧ ـ [١] هذه المساواة المطلوبة بهذا القدر هي مزدوجة فإنها يمكن أن تطلق على العدد كما تطلق على الأهلية، فبالعدد أفهم المساواة أي التماثل في الكثرة و في السعة، وبالأهلية المساواة التنسبية. وعلى ذلك ففي العدد ثلاثة تفوق اثنين كما أن اثنين يفوقان واحداً. لكن بالتناسب أربعة إلى اثنين كاثنين إلى واحد، وفي الواقع أن اثنين للأربعة على نسبة واحد إلى اثنين. إنما هو النصف من جهة ومن أخرى. فقد يقع الوفاق على أساس الحق نفسه ويقع الخلاف على النسبة التي بها يجب أن يعطى الحق. ولقد قلت فيما مر: البعض المتساوون من وجه يظنونهم متساوين على وجه الإطلاق. والآخرون اللامتساوون من وجه واحد يريدون أن يكونوا لا متساوين في الوجوه بلا استثناء.

٨ ـ ومن ذلك يجيء أن أكثر الحكومات هي إما أوليغرشية وإما ديمقراطية. فالشرف والفضيلة من حظ قليلي العدد والصفات المضادة من حظ الأكثرية. ففي أية مدينة لا يمكن عد مائة رجل ذوي ولادة مجيدة وفضيلة لا غبار عليها. وعلى عكس ذلك يجد المرء في كل مكان تقريباً ألفاً من الفقراء. ومن الخطر القصد إلى تقرير المساواة الحقيقية أو التناسبية بجميع نتائجها، والحوادث على إثبات ذلك شهداء. إن الحكومات المؤسسة على هذه القواعد ليست متينة البناء لأنه من الممتنع أن الخطأ الذي ارتكب في القاعدة أول الأمر لا ينتج البتة على طول الزمان نتيجة معيبة، والأحكم أن يؤلف ما بين المساواة بحسب العدد والمساواة بحسب على حسب الأهلية.

٩ ـ [٢] ومهما يكن من شيء فالديمقراطية أشد استقراراً وأقل عرضة

---

(١) مزدوجة. هذا التمييز المهم جداً في السياسة كما هو في غيرها هو من عند أفلاطون. راجع القوانين: ك٦، ص٣١٧.

(٢) الطبقة الوسطى. راجع في: ك٦، ب٩، نظرية أرسطو على أهمية الطبقة الوسطى وفضائلها السياسية. وكذلك. راجع المقدمة.

للانقلابات من الأوليغرشية. في الحكومات الأوليغرشية الثورة يمكن أن تتولد من وجهين من الأقلية التي تثور على نفسها أو على الشعب، وفي الديمقراطيات لا تقاتل الأقلية إلا الأقلية الأوليغرشية. والشعب لا يثور على نفسه أو على الأقل إن حركات من هذا القبيل لا أهمية لها، الجمهورية التي فيها تتسلط الطبقة الوسطى والتي تقترب من الديمقراطية أكثر من الأليغرشية هي أيضاً أشد هذه الحكومات جميعها استقراراً.

الباب الثاني

العلل المختلفة للثورات، الاستعداد النفسي، غرض الثورات، الظروف القاضية، هذه الظروف جد متراكبة، ويمكن أن يميز منها عدد متفاوت في القلة والكثرة، الطمع في ضروب الثراء ومراتب الشرف، والإهانة والخوف والاحتقار والنمو غير المتناسب لبعض الطبقات، والكيد، والإهمال والأسباب اللامحسوسة واختلاف الأصل، الشواهد التاريخية المؤيدة لهذه الاعتبارات

١ ـ [1] ما دمنا نريد أن ندرس من أين تتولد صنوف الشقاق والانقلابات السياسية فلنبحث بادئ الأمر بطريقة عامة أصلها وعللها. ينبغي أن يقال إن هذه العلل كلها ترد إلى أمور ثلاثة بينها في قليل من الكلمات، وهي: الاستعداد النفسي لأولئك الذين يثورون، وغرض الثورة، وثالثاً الظروف القاضية التي تجلب الاضطراب والشقاق بين المواطنين. ولقد ذكرنا فيما مر ماذا يهيئ النفوس على العموم للثورة. وهذه العلة هي رأس العلل كلها. يثور المواطنون تارة بسبب الرغبة في المساواة متى رأوا أنفسهم مع أنهم متساوون، على ما يزعمون، مضحى بهم لضروب من الامتياز. وتارة بسبب الرغبة في اللامساواة وفي السؤدد السياسيين عندما لا يكون لهم من الحقوق أكثر مما للآخرين أو أقل على رغم ما يفترضون لأنفسهم من الفضل.

---

(١) أصلها وعللها. لقد عالج مونتسكيو من وجهة نظره موضوعاً يقارب هذا بأن عالج في الكتاب الثامن من روح القوانين العلل التي تفسد مبادئ الحكومات وبالنتيجة تودي بها ـ ولقد ذكرنا فيما مر. راجع ما سبق: ب١، ف٧، ولا يذكر أفلاطون إلا علة واحدة للثورة وهي الشقاق بين أعضاء الحكومة أنفسهم. راجع الجمهورية: ب٨، ص١٢٩.

٢ ـ هذه المزاعم ربما تكون عادلة كما أنها ربما تكون ظالمة. مثال ذلك متى كان المرء في مركز منحط ثار ليحصل على المساواة، ومتى حصل على المساواة ثار ليسود. هذا هو حينئذ على العموم الاستعداد النفسي للمواطنين الذين يبدأون الثورة. وغرضهم إذ يثورون إنما هو بلوغ الثراء والشرف أو الفرار من خمول الذكر ومن البؤس، لأن الثورة في غالب أمرها لم يكن لها موضوع إلا تخلص بعض المواطنين أو أصدقائهم من غازٍ أو من أداء غرامة.

٣ ـ [1] أما العلل والمؤثرات الخاصة التي تهيج الاستعداد النفسي والرغبات المذكورة آنفا فهي سبعة إن شئت ولو أنه يمكن أن يعد منها أكثر من ذلك، فبدياً اثنتان منها مماثلتان للعلل المذكورة آنفاً ولو أنهما لا تفعلان البتة على الوجه عينه. الطمع في الثروات وفي التشاريف الذي ذكرناه آنفاً يمكن أن يؤجج نار الفتنة من دون أن يطمح القائمون بها إلى هاتيك أو إلى تلك بل لأنه يخيفهم أن يروها بحق أو بلا حق في أيدي آخرين. وإلى هاتين العلتين الأوليين تضاف الإهانة والخوف والتفوق والاحتقار والنمو اللامتناسب لبعض أجزاء المدينة. وقد يمكن أيضاً وعلى وجهة نظر أخرى أن تعد أسباباً للثورة الكيد والإهمال والأسباب اللامحسوسة ثم اختلافات الأصل.

٤ ـ [2] يرى بلا عناء وبالبداهة كل ما يمكن أن يكون للإهانة وللمنفعة من الأهمية السياسية وكيف أن هاتين العلتين تجلبان الثورات. فمتى كان الرجال الحاكمون وقحاً شرهين يثرون على حساب الأفراد والجمهور ثار الناس عليهم

---

(١) المذكورة آنفا. راجع ما سبق: ف٢. وقد رتب هبز علل الثورة كمثل ما فعل أرسطو هنا تقريباً. راجع أيضاً مكيافللي (عاشورات تيت ليف: ك٣، ب٦) ولقد أغفل مونتسكيو أن يضع نظرية عامة للثورات. ولا شك في أن ذلك نقص يؤسف له في سفر حسن كهذا. وقد اكتفى إن أشار إلى هذا الموضوع في كتابه الخامس. كذلك لم يتهيأ لروسو أن يعالجه مباشرة. ويجوز القول بأن هذا هو أحد الأجزاء التي لم تجود دراستها، على أنه من أطرف أجزاء علم السياسة.

(٢) ثار الناس عليهم. لا شك في أن هذه العلة كان لها أكبر الأثر في الثورة الفرنسية. ـ أسرة أوليغارشية. راجع: ك٦، ب٥، ف١.

وعلى الدستور الذي يؤتيهم أمثال هذه الامتيازات الظالمة. وليس أصعب من ذلك أن يفهم أي تأثير تفعله التشاريف وكيف أنها تسبب الفتن يثور المرء حينما يجد نفسه محروماً شخصياً كل امتياز ويرى الأغيار تسبغ عليهم الامتيازات. كذلك يكون الظلم على سواء حينما يكون البغض حائزاً للتشاريف والآخرون ممتهنين إلى ما وراء كل حد، ولا يكون العدل حقيقة إلا إذا كان توزيع السلطة متناسباً مع الأهلية الخاصة لكل أحد.

التفوق هو أيضاً مصدر للفتن الأهلية حينما يعلو النفوذ الشامل لفرد أو لجملة أفراد في الدولة أو في الحكومة نفسها. إنه ليولد عادة ملوكية أو أسرة أوليغرشية.

٥ ـ [١] من أجل ذلك فكر في بعض الدول، اتقاء لغلو النفوذ السياسي، في وسيلة التغريب، وهذا ما فعلته أرغوس وأثينا. ولأن تتقي منذ أوائلها صنوف التفوق من هذا القبيل خير من أن تعالج بمثل هذا العلاج بعد أن تكون قد تركت لتتكون.

يكون الخوف سبباً للفتنة حينما يثور المجرمون خشية العقاب أو حينما يأنس المواطنون أن ستحل بهم قارعة فيثورون قبل أن تحيق بهم. ففي رودس ثار جلة المواطنين على الشعب يستنقذون أنفسهم من الأحكام التي وقعت عليهم.

٦ ـ [٢] كذلك الاحتقار يولد فتناً وأعمالاً ثورية: في الأوليغرشية حينما

---

(١) في وسيلة التغريب. راجع مناقشة التغريب: ك٣، ب٨، ف٢ ـ في رودس. زعم مللر في كتابه (الدوريون: ج٢، ص١٤٩) أن الواقعة المقصودة هنا هي بعينها الواقعة التي يتكلم عليها أرسطو فيما بعد: ف٦ ثم في ب٤، ف٢، وأرى ما يرى مللر ولو أن أرسطو في الحالة الأولى يسند الثورة إلى الخوف وفي الثانية إلى الاحتقار كما نبه عليه غوتلبنغ ص٣٩٢، غير أن ثورة واحدة بعينها يمكن أن تكون لها أسباب متعددة ولا مانع من أن أرسطو اعتبر الواقعة عينها على وجوه مختلفة. راجع ما يلي في هذا الكتاب: ب٨، ف٨. ومهما يكن من شيء فإن غوتلبنغ ومعه كرنيوم يرى أن الثورة الأولى هي ثورة رودس والثانية التي يتكلم عليها أرسطو تقعان أولاهما في الأولمب السادس والتسعين ٣٩٦ ق م. والثانية في السنة الثانية من الأولمب الثاني والتسعين ٤١٠ق.م. على أن هذا الجزء من التاريخ مغلق ولم يصل التحقيق إلى تبيانه.

(٢) حرب الأونيفيت. راجع طوسيديد: ك١، ب١٠٨، وديودور الصقلي: ك١١، ص٦١. هذه =

تحس الأكثرية المبعدة عن كل وظيفة عامة تفوق قوانها وفي الديمقراطية عندما يثور الأغنياء احتقاراً للعربدة الشعبية والفوضى. ففي ثيبة بعد حرب الأوتيفيت أسقطت الحكومة الديمقراطية لأن الإدارة كانت بغيضة. وفي مبجار قهرت الديماغوجية بسبب فوضاها وسوء النظام فيها كذلك حدث في سرافوزة قبل طغيان جيلون وفي رودس قبل المروق.

٧ ـ [١] وإن النمو غير المتناسب لبعض الطبقات في المدينة يسبب أيضاً الانقلابات السياسية. والشأن فيه كما في الجسم الإنساني يجب أن تنمو أجزاؤه بالتناسب حتى يستمر الاتساق في مجموعه. وإلا كان على خطر الهلاك إذا نمت الرِجْلُ فصارت أربع أذرع وبقية الجسم أربعة أشبار فقط. وقد يتغير نوع الكائن تماماً إذا كان ينمو بلا تناسب لا في الامتدادات وحدها بل أيضاً في العناصر المركب منها. كذلك الجسم السياسي يتألف من أجزاء مختلفة قد يعزو بعضها في الخفاء نمو خطر: مثال ذلك طبقة الفقراء في الديمقراطيات والجمهوريات.

٨ ـ [٢] بل قد يحدث أحياناً أن تنتج هذه النتيجة من ظروف طارئة. ففي تارنته بما أن أكثرية المواطنين الممتازين قد قتلوا في حرب مع اليابيج خلفت

= الحرب التي انتصر فيها الاثينيون على الثيبيين وقعت في السنة الرابعة من الأولمب الثمانين ٤٥٨ق.م.

(١) في ميجار. راجع فيما يلي ب٤، ف٣ ـ في سرافوزة. راجع مللر: ج٢، ص١٥٧. نحو الأولمب ٧٢ أي سنة ٤٧٠ق.م. وهيرودوت (بولمني ب٩٥) ـ رودس. راجع الفقرة السابقة وما عليها من تعليق. والواقع أن معلوماتنا عن رودس لا تزال من القلة بمكان.

(٢) في تارنته. ر. فيما سيجيء: ب٦، ف٢ وفيما سبق: ك٧، ب٣، ف٥، وأوتو مللر (الدوريون) ج٢، ص١٧٥ وما بعدها وإن الحرب التي يذكرها أرسطو هنا قد وقعت في السنة الرابعة من الأولمب السادس والسبعين٤٧٣ ق.م. بعد واقعة بلاتي بست سنين. ر. هيرودوت (بولمني) ب١٧٠ وديودور الصقلي: ك١١، ص٣٩. بعد حرب السبعة، يرى مللر (ج١، ص١٧٣ وج٢، ص٥٩) بحسب فقرة من أفلوطرخس أن الكلمة التي يستخدمها أرسطو تدل على اليوم السابع من شهر اسمه مجهول. وغوتلينغ (ص٣٩٣) يعتبر هذه الكلمة اسم مكان. راجع هيرودوت (ايراتو: ب٧٦ إلى ٨٠ ـ في أثينا. راجع طوسيديد: ك٦، ب٣١.
في الحروب مع لقدمونيا. يعني حرب بيلوبونيز التي كانت على أثينا أشأم ما تكون.

الديماغوجية الجمهورية، وكان ذلك قبل الحرب الميدية بقليل. وأرغوس بعد حرب السبعة حيث سحق كليومين الاسبرتي الجيش الأرجياني قد اضطرت أن تخول حق المدينة للعبيد. وفي أثينا فقدت الطبقات الممتازة قوتها لأنها اضطرت أن تدخل في دورها في المشاة بعد الخسائر التي لحقت ذلك الجيش في الحروب مع لقدمونيا. إن الثورات من هذا القبيل هي أشد ندرة في الديمقراطية منها في جميع الحكومات الأخرى، ومع ذلك متى ازداد عدد الأغنياء ونمت الثروات يمكن أن تتحلل الديمقراطية إلى أوليغرشية إما معتدلة وإما عنيفة.

٩ ـ [١] في الجمهوريات تكفي المكيدة، حتى بلا صخب، لتغيير الدستور، ففي هيري مثلا قد عدل عن طريقة الانتخاب إلى طريقة القرعة لأن الأولى لم تكن تجيء للسلطان إلا بدساسين. كذلك الإهمال أيضاً يمكن أن يسبب ثورات حينما يدفع به إلى ترك السلطان يقع في أيدي رجال أعداء للدولة. ففي أوري قلبت الأوليغرشية بهذا وحده إن هيرنليودور قد رفع إلى صف الحكام فاستبدل الديمقراطية والجمهورية بالنظام الأوليغرشي.

في بعض الأحيان تقع الثورة على أثر تغييرات صغيرة، أريد أن أعني بذلك أن القوانين يمكن أن يتم فيها تعديل رئيسي بحادث يعد لا أهمية له ولا يكاد يشعر به. في أمبراسيا مثلاً كان النصاب بادئ الأمر خفيفاً جداً، ثم ألغي آخر الأمر تماماً بحجة أن نصاباً على هذا القدر من الضعف هو وعدمه سيان أو يكاد يكونه.

١٠ ـ [٢] تخالف الأصول يمكن أن يسبب ثورات حتى يتم اختلاط تلك السلالات، لأن المدينة لا يمكن أن تتألف من أي شعب اتفق كما أنها لا تتألف

---

(١) ففي هيري. كان في أركادية مدينة بهذا الاسم ـ في أوبري. نزلة أثينية في أيتوليا. راجع اشرابون: ك١٠، ص٤٢٩ ـ في امبراسيا. هي نزلة لكورنثه على بحر يونيه راجع أوتو مللر: ج٢، ص١٥٥.

(٢) تأسيس سيباريس. راجع ديودور الصقلي: ك١٢، ص٧٦، وما بعدها ـ وفي بيزنته. راجع أوتو مللر: ج٢، ص١٦٩ وما بعدها.

في ظرف كيفما اتفق. وفي الأكثر الغالب من الأمر كانت هذه التغيرات السياسية مسببة بقبول تخويل حق المدينة أجانب أقاموا فيها منذ زمان طويل أو طارئين عليها. ولقد كان الأشيون قد انضموا إلى التريزينيين لتأسيس سيباريس. غير أنهم منذ صاروا على عجل هم الأكثر عدواً طردوا الآخرين، وتلك جناية حاق عقابها بالسيباريين بعد ذلك. فإن السيباريين لم يعاملوا بخير من تلك المعاملة في ثوريوم من قبل شركائهم في الاستعمار. بل قد طردوا لأنهم كانوا يطمحون للاستيلاء على أحسن جزء من الأراضي كما لو كانوا تملكوها على وجه الاختصاص. وفي بيزنته نصبت الجالية التي وصلت حديثاً شركاً للمواطنين. ولكنهم هزموا وأكرهوا على الخروج.

١١ ـ [١] كذلك الأنتيسيون بعد أن قبلوا المنفيين من شيوز اضطروا أن يتخلصوا منهم بواسطة السلاح. والزنكليون قد طردهم من مدينتهم الياميون الذين كانوا نزلاء عليهم. وقد قامت فتنة في أبوللونيا دي بونت ايكسن بسبب أنها خولت حق المدينة نزلاء أجانب. وفي سراقوزه بلغت الفتنة في المدينة درجة القتال لأنه، بعد قلب الطغيان، قد جعل الأجانب والجنود المأجورة مواطنين. وفي أنيوليس صارت ضيافة نزلاء جاليس شؤماً على أكثرية المواطنين الذين أصبحوا يرون أنفسهم مطرودين من وطنهم.

في الأوليغرشيات إنما العامة هي التي تثور لأنها تزعم، كما قد قلت آنفاً، أنها مغبونة في اللامساواة السياسية وتظن أن لها حقوقاً في المساواة. وفي

---

(١) الأنتيسيون. راجع استرابون: ك١، ص٥٥، كانت أنتيس بادئ الأمر جزيرة ثم اتصلت على أثر انقلابات طبيعية بجزيرة لسبوس ـ الزنكليون. كان زنكل بادئ الأمر اسماً لمدينة مسين في صقلية وإن هيرودوت ليقص قصة هذا الحدث المروي هنا. راجع ايرانو: ب٢٢ وما بعده. ـ أبوللونيا دي بونت. كانت نزلة يونية. راجع ما سيأتي: ب٥، ف٧ ـ في سراقوزة. راجع هيرودوت (بولمني ب١٥) وديودور الصقلي: ك١١، ص٥٧ في السنة الرابعة من الأولمب الرابع والسبعين ٤٦٢ ق.م. راجع أوتو مللر: ج٢، ص١٥٨ وراجع مونتسكيو روح القوانين: ك٨، ب٢ ـ أنفيبوليس. مدينة في ترافيا. راجع فيما سيجيء: ب٥، ف٦ ـ كما قلت آنفا. راجع ما سبق: ب١، ف٢.

الديمقراطيات إنما هي الطبقات العليا التي تثور لأنهم ليس لهم إلا حقوقاً متساوية على رغم تفوقهم وعدم مساواتهم للعامة.

١٢ ـ [1] الوضع التخطيطي قد يكفي أحياناً وحده ليثير الثورة مثلاً حينما يكون توزيع الأرض يمنع من أن تكون للمدينة وحدة حقيقية، فانظروا في كلازومين إلى العداوة بين سكان شيتر وسكان الجزيرة، وإلى الكوفونيين والنوسيين. كذلك في أثينا يوجد الخلاف بين الآراء السياسية لأجزاء المدينة المختلفة. وإن سكان بيري أشد ديمقراطية من سكان المدينة. وفي ساحة القتال يكفي بعض الخنادق المزمع اجتيازها أو أي العقبات لتقطع نظم الصفوف. وفي الدولة أي تمييز يكفي لأن يثير فيها ثائرة الشقاق. غير أن أقوى سبب للشقاق إنما هو الفضيلة من جانب والرذيلة من جانب ولا يجيء الغنى والفقر إلا بعد ذلك، ثم تأتي أسباب أخرى قوية الأثر أو ضعيفته ومن بينها السبب الطبيعي الذي تكلمت عليه آنفاً.

---

(١) في كلازومين. راجع استرابون: ك١٤، ص٦١٤ حيث شيتر تسمى شيتريا وقد كان هو المكان الأولي لمدينة كلازومين ـ الكوفونيين والنوسيين. كانت نوسيوم أو نوسيا هي الجزء الواطئ من كولوفون حيث كان لجأ إليه سكان المدينة العالية حينما استولى عليها الفرس. راجع طوسيديد: ك٣، ب٣٤.

الباب الثالث

العلل الواقعية للثورات هي دائماً خطيرة جداً غير أن الفرصة ربما تكون تافهة حتى المساواة بين الأحزاب كثيراً ما تأتي بالثورات. الطرائق العادية للثورات

١ ـ [١] الموضوعات الحقيقية للثورات هي دائماً مهمة وإن كانت الفرصة لها قد تكون واهية: فإن الناس لا ينزعون إلى الثورة إلا لأساليب جدية. وإن أصغر الأشياء حينما تمس سادة الدولة ربما كانت هي ذات الخطر العظيم. فلينظر إلى ما قد حدث في الماضي في سراقوزه فقد غير الدستور لشحناء حب دفعت شابين إلى الانتفاض، كان أحدهما في سفرة فانتهز الآخر فرصة غيبته واكتسب حب الشاب الذي كان يحبه صاحبه. فلما عاد أراد لينتقم فاستطاع أن يفتن زوجة منافسه وكلاهما قد جر إلى شحنائهما أعضاء الحكومة فسببا بذلك الثورة.

٢ ـ [٢] فينبغي إذاً اليقظة منذ الأصل لضروب الشحناء الفردية وعلاجها منذ بدايتها بين الرؤساء والأقوياء في الدولة. فالشر كله في البداية. كما يقول المثل الحكيم: «متى بدئ شيء فقد تم نصفه» من أجل ذلك في كل شيء متى وقع الخطأ الأهون في الأساس ظهر على وجه التناسب في جميع الأجزاء. وعلى العموم إن ما يقع من ضروب الشقاق بين كبار المواطنين يمتد إلى الدولة كلها التي لا تلبث أن يلحقها منه نصيب. ولقد آتتنا هستيا بعيد الحرب الميدية مثلاً

---

(١) في سراقوزه. راجع أفلوطرخس (وصايا لإجادة الحكم: ص٢٨١).

(٢) متى بدئ شيء. هذا مثل استشهد به أيضاً أفلاطون (راجع القوانين: ص٣٠٩، من ترجمة كوزان ـ هستيا. مدينة في أوبي (راجع ديودور الصقلي: ب١، ص٣٤٩).

لذلك: أخوان تنازعا ميراث أبيهما فادعى أفقرهما أن أخاه كان قد أخفى المال والكنز الذي وجده أبوهما. واشركا في نزاعهما هذا كل أناس الشعب، هذا أشرك العامة وذاك ذو الثروة الطائلة كل أغنياء المدينة.

٣ ـ [١] وحدث في دلفس شجار بسبب زواج أدى إلى اضطرابات دامت زمناً طويلاً. فإن مواطناً إذ يأوي إلى خطيبته صادف ما تطير به فرفض أن يتزوجها. فأخفى أهلها الذين قد جرحهم رفضه بعض الأمتعة المقدسة في متاعه وهو يقرب قرباناً فأعدم الشاب بتهمة انتهاك الحرمات المقدسة. وفي ميتلين الفتنة التي أثارها بعض الشابات الوارثات كانت سبباً لجميع المصائب التي تلتها ولمحاربة الأثينيين تلك المحاربة التي فيها استولى باشيس على ميتلين. ذلك أن مواطناً مثرياً اسمه تيموفان خلف ابنتين لم يستطع دوكساندر أن يزوج ولديه إياهما فأثار الفتنة وهيج غضب الأثينيين لأنه كان قائماً بالأعمال لهم في تلك البلاد.

٤ ـ [٢] وفي فوكيه كان أيضاً زواج وارثة غنية هو الذي أثار الشقاق بين منسي والد منيسون وايثيمفراط والد أونومارك واستتبع الحرب المقدسة التي كانت شؤماً على الفوكيين. وفي إبيدور كانت أيضاً مسألة زواج هي التي غيرت الدستور فإن مواطناً وعد بتزويج ابنته شاباً حكم أبوه لما صار قاضياً بالغرامة على والد المخطوبة. وليثأر هذا الأخير مما اعتبره إهانة أثار جميع طبقات المدينة الذين لم يكن لهم من حقوق سياسية.

٥ ـ [٣] لأجل إضرام ثورة تنقل الحكومة إلى الأوليغرشية أو إلى الديمقراطية

---

(١) في دلفس. بفص أفلوطرخس هذه الواقعة. راجع وصايا سياسية: ص٣٢ وراجع أوتو مللر الدوريون: ج٢، ص١٨٢، على دستور دلفس. وراجع أيضاً مكيافللي. مقاله على عاشورات تيت ليف: ك٣، ب٢٦ ـ باشيس ـ راجع طوسيديد: ك٣، ب١٨ (٤٢٨ق.م.) ـ القائم بالأعمال ـ البروكسين. بوخ: الاقتصاد السياسي للاثينيين: ك١، ب٩.

(٢) في فوكيه. راجع ديودور الصقلي: ك١٦، ص٤٢٥ السنة الثانية للأولمب السادس بعد المائة ٣٥٦ق.م. وهو على التقريب تاريخ ميلاد الاسكندر.

(٣) مجلس الكبراء. راجع ك٢، ب٩، ف٢.

أو إلى الجمهورية يكتفي بأن يغالى في إسباغ التشاريف أو الاختصاصات على بعض الوظائف أو على طبقة في الدولة، وعلى هذا النحو كان التكريم المفرط الذي كان مجلس الكبراء محاطاً به في عهد الحرب الميدية قد آتى الحكومة فيما يظهر من القوة ما هو أكثر مما ينبغي. ومن جهة أخرى حينما كان الأسطول الذي كان حمله مؤلفاً من رجال الشعب قد كسب النصر في سلامين وكسب لأثينا قيادة أغريقيا والتفوق البحري لم تلبث الديمقراطية أن استردت كل مزاياها. وفي أرغوس المواطنون الأعيان الذين ظفروا بمنتيني وتغلبوا على اللقدموتيين أرادوا أن ينتهزوا هذه الفرصة للقضاء على الديمقراطية.

٦ ـ [١] وفي سراقوزه استعاض الشعب الذي كسب وحده النصر على الأثينيين عن الجمهورية بالديمقراطية. وفي خالسيس ما لبث الشعب أن استولى على السلطان بعد أن قتل الطاغية فوكسوس وقرن به قتل الأشراف. وفي امبراسي طرد الشعب كذلك الطاغية بيريندر والمتآمرين عليه وولي بنفسه السلطان.

٧ ـ ينبغي العلم حق العلم بأنه على العموم كل أولئك الذين كسبوا لوطنهم سلطاناً جديداً سواء أكانوا أفراداً أم حكاماً أم قبائل أم أياً كان كيفما اتفق من المدينة يصبحون سبب فتنة في الدولة. فإما أن يثار عليهم وإما أنهم أنفسهم وقد ملأ النجاح صدورهم كبراً يحتالون ليقوضوا المساواة التي لم يعودوا يرضونها.

مصدر آخر للثورات هو مساواة القوى نفسها بين أجزاء الدولة الذين هم بعضهم لبعض عدو فيما يظهر، بين الأغنياء والفقراء مثلاً حينما لا يكون البتة

= ـ ظفروا بمنتيني. إن واقعة منتيني التي هلك فيها إيبامينانداس قد وقعت في السنة الثانية من الأولمب الرابع بعد المائة ٣٦٢ق.م. راجع أوتو مللر: ج٢، ص١٤٣.

(١) في سراقوزه. كانت هزيمة الأثينيين في السنة الرابعة للأولمب الواحدة والتسعين ٤١٢ق.م. راجع أوتو مللر: ج٢، ص١٦٠ ـ فوكوس. لا يعرف هذا الاسم إلا من هذه الفقرة ـ بيريندر. يظهر أن بيريندر هذا كان من أقرباء بيريندر الكورنثي الأدنين راجع أوتو مللر: ج٢، ص١٥٥ ثم. راجع فيما سيجيء في هذا الكتاب: ب٨، ف٩.

بينهم من طبقة وسطى أو أن تكون هذه الطبقة قليلة العدد. لكن متى تم لأحد الفريقين أن يكون له السؤدد بلا منازع وعلى وجه بين حذر الفريق الآخر أن يقتحم عبثاً خطر الجلاد. من أجل ذلك أيضاً كان المواطنون الممتازون بكفايتهم لا يثيرون الفتنة أبداً لأنهم دائماً أقلية ضئيلة بالنسبة لسواد الشعب.

تلك هي على التقريب كل الأسباب وكل الملابسات للعبث بالنظام للثورة في الأنظمة المختلفة للحكومة.

٨ ـ [١] الثورات تكون تارة بالعنف وتارة بالخدعة. فالعنف يسلك سبيله بداية على غرة. أو أن البغي ربما قد لا يجيء إلا بعد زمان طويل، لأن الخدعة يمكن أن تفعل فعلها أيضاً على وجهين. فأولاً يحمل الشعب على الثورة بوعود كاذبة، ولا يلجأ إلا بعد ذلك إلى القوة لتحفظ الثورة من المقامة، ففي أثينا خدع الأربعمائة الشعب بأن أقنعوه أن الملك العظيم سيقدم للدولة وسائل استمرار الحرب على إسبرته، ولما نجحت هذه الخدعة حاولوا الاحتفاظ بالسلطان لأنفسهم. وثانياً إن الإقناع وحده أحياناً يكفي الخدعة من أجل الاحتفاظ بالسلطان لإرضاء أولئك الذين يطيعون، كما قد كان كافياً للاستيلاء عليه بادئ الأمر.

نستطيع أن نقول إننا قد بينا على العموم العلل التي تجلب الثروات في الحكومات من جميع الأصناف.

---

(١) الأربعمائة. السنة الأولى من الأولمب الثاني والتسعين ٤١١ ق.م. راجع طوسيديد: ك٨، ب٦٧.

الباب الرابع

علل الثورات في الديمقراطيات. شغب الديماغوجيين هو فيها أكثر من غيرها عادة كما يثبته التاريخ. في الديماغوجيين الذين هم مع ذلك رؤساء الجيش. الأخطار من جمع اختصاصات كبيرة أكثر مما ينبغي في يد واحدة. فائدة التصويت بالفرق عوضاً عن التصويت بالجملة.

١ ـ [1] فلنبحث الآن على أي أنواع الحكومات تنطبق على الخصوص كل واحدة من تلك العلل على مقتضى التقاسيم التي عملناها.

في الديمقراطية تنشأ الثورات قبل كل شيء بشغب الديماغوجيين: أما فيما يتعلق منها بالأفراد فإنهم يضطرون، باتهاماتهم الدائمة، الأغنياء إلى أن يجمعوا أنفسهم ليتآمروا لأن الاشتراك في الخوف يقرب بين الناس الأشد عداوة. وقد جرى العرف في الشؤون العامة أن يدفع أولئك الناس جمهرة الشعب إلى الانتقاض. ويمكن الاقتناع بأن الأمور جرت على هذا النحو ألف مرة.

٢ ـ [2] ففي قوس قد أدت إفراطات الديماغوجيين إلى سقوط الديمقراطية

---

(١) في الديمقراطية. راجع مونتسكيو: ك٧، ب٢، وما بعده ـ بشغب للديماغوجيين. راجع: ك٦، ب٤، ف٤، رسم صورة للديماغوجي.

(٢) في قوس. قوس هي وطن أيبقراط. راجع أوتو مللر في: الدوريين: ج١، ص١٠٩ وهيرودوت: بولمني: ب١٦٣ ـ في روديس. راجع تفاصيل موجزة جداً وردت في هذا الكتاب: ب٢، ف٥ ـ وفي هرقلة. من بونت. راجع فيما بعد: ب٥، ف٥، وأوتو مللر: ج٢، ص١٧١ والحادثة التي يتكلم عليها أرسطو يظهر أنها كانت في السنة الأولى من الأولمب الرابع بعد المائة ٣٦٤ ق.م.

بأن أكرهوا أعيان المواطنين على أن يتحزبوا عليها. وفي رودس منع الديماغوجيون الذين كانوا يديرون الأموال المخصصة لمرتبات الجند أداء السلفة التي كانت واجبة لرؤساء السفن. فهؤلاء لأجل أن يتخلصوا من صنوف الكيد القضائي لم يكن لهم وسيلة أخرى إلا التآمر وإسقاط الحكومة الشعبية. وفي هرقلة بعد الاستعمار بزمن قليل عمل الديماغوجيون أيضاً للقضاء على الديمقراطية. فإنهم بما ارتكبوا من المظالم قد اضطروا المواطنين الأقوياء إلى الهجرة من المدينة، غير أن هؤلاء المنفيين قد جمعوا جموعهم ورجعوا إلى المدينة، فقهروا الشعب وسلبوه سلطانه كله.

٣ ـ [١] وعلى هذا النحو تقريباً هتكت ديمقراطية ميجار. فإن الديماغوجيين لأجل أن يخلقوا لأنفسهم مصادرات كبرى تسببوا في تغريب المواطنين الأعيان فزاد ذلك في عدد المنفيين في قليل من الزمان فلم يلبث هؤلاء أن عادوا وهزموا الشعب في حرب منظمة وأقاموا حكومة أوليغرشية. وكذلك في كوم كان حظ الديمقراطية التي أسقطها ثراسيماك. وإن مشاهدة كثير من الحوادث الأخرى أيضاً تقيم الدليل على أن السير العادي للثورات في الديمقراطية هو هذا: تارة يصل الديماغوجيون جرياً وراء اجتذاب حب الشعب إلى أن يثيروا ثائر الطبقات العليا للدولة بالمظالم التي يرتكبونها في حقهم بأن يطلبوا توزيع الأراضي وبأن يحملوهم النفقات العامة كلها. وتارة يقنعون بالوشاية ليحصلوا على مصادرة الثروات الكبرى.

٤ ـ [٢] وفي الأزمان القديمة كلما كان الشخص ديماغوجياً وقائداً انقلبت الحكومة فوراً إلى طغيان. ويكاد يكون الطغاة الأقدمون كلهم قد ابتدأوا بأن

---

(١) ميجار. راجع ما سبق: ب٣، ف٦ ـ في كوم يريد أرسطو بلا شك أن يتكلم على أوليدا، لأنه كان هناك عدة مدن بهذا الاسم. راجع: ك٢، ب٥، ف١٢.

(٢) ديماغوجياً وقائداً. هذا التنبيه على أهمية الملكات الحربية قد تحقق بعد أرسطو عدة مرات، ولكيلا نستشهد إلا بمثلين نذكر أن كرومويل ونابليون، لم يستطيعا الاغتصاب إلا لأنهما كانا كلاهما الشخصين الأجلين في الجيش.

يكونوا ديماغوجيين، فإذا كانت صنوف الاغتصاب وقتئذ أكثر منها بكثير في أيامنا فالسبب فيه بسيط: في ذلك العهد كان يلزم أن يخرج المرء من صفوف الجيش ليكون ديماغوجياً لأنه وقتئذ لم يكن الناس ليحسنوا الاستخدام الحاذق للكلام. أما الآن فبفضل ضروب التقدم في الخطابة حسب المرء أن يجيد الكلام ليصل إلى أن يكون رئيساً للشعب، غير أن الخطباء لا يغتصبون البتة بسبب جهلهم بالحرب أو أن هذا من الندرة بمكان.

٥ ـ [1] وإن ما كان يجعل ضروب الطغيان في ذلك الزمان أكثر منها في زماننا هو أنه كانت تركز سلطات واسعة في منصب واحد، وشاهد ذلك في محافظة ملطية حيث كان الحاكم الذي يلي هذا المنصب يجمع بين اختصاصات كثيرة العدد قوية النفوذ. يمكن أن يضاف أنه في هذا العهد كانت الدول أصغر ما تكون وكان الشعب المشتغل بالأعمال كسباً للرزق يترك الرؤساء الذين اختارهم يغتصبون الطغيان متى كان لهم شيء من الحذق الحربي. وكان هؤلاء يكسبهم ثقة الشعب يصلون إلى غرضهم. وكانت وسيلة كسب هذه الثقة تنحصر في التظاهر بعداوة الأغنياء. أنظر إلى بيزستراط في أثينا حين أذكى الفتنة ضد أهل السهل. وأنظر إلى ثياجين في ميجار إذ ذبح قطعان الأغنياء التي صادفها ترعى على شواطئ النهر. وديونيس باتهامه دفنوس والأغنياء وصل إلى أن يتسلم زمام الطغيان. فإن البغض الذي أظهره للمواطنين الأثرياء أكسبه ثقة الشعب الذي اتخذه الصديق الأوفى.

---

(١) محافظة ملطية. لا أدري هل كانت الواقعة التي حكاها ديودور الصقلي: ك٨، ص٢٢٣ في السنة الثالثة من الأولمب الثالث والتسعين ليس لها ارتباط بالواقعة المذكورة هنا ـ أهل السهل. كان سكان أتيقا ينقسمون إلى ثلاث طبقات: أهل الساحل وأهل السهل وأهل الجبل. راجع هيرودوت كليو: ب٥٩ ـ ثياجين. يتكلم عليه أرسطو أيضاً في الريطوريقا (الخطابة) ك١، ب٢. راجع بيكر: ص١٣٥٧. وراجع ما سبق في هذا الكتاب: ب٢. ف٨، إن سيلون الذي شرع في الاستيلاء على الطغيان في أثينا قد كان صهر ثياجين. (طوسيديد: ك١، ب١٢٦) ديونيس: راجع ديودور الصقلي: ك٨، ص٢١٦، ودفنوس كان قائداً للسيراقوزيين فعمل على قتله دنيس في السنة الثالثة من الأولمب الثالث والتسعين ٣٦٠ ق.م.

٦ ـ [1] قد يخلف أحياناً شكل جديد من الديمقراطية الشكل القديم. فمتى كانت الوظائف بالانتخاب الشعبي ومن دون أي شرط لنصاب فإن الناس الذي يتطلعون إلى السلطان ينقلبون ديماغوجيين ويعملون كل ما في وسعهم لجعل الشعب سيداً مطلقاً حتى على القوانين. لاتقاء هذا الشر أو على الأقل لجعله أكثر ندرة يمكن جعل العشائر تصوت على حدة لتعيين الحكام بدلاً من أن يجمع الشعب في جمعية عمومية.

تلك هي على التقريب كل الأسباب التي تجلب الثورات في الدول الديمقراطية.

(١) حتى على القوانين. راجع ك٦، ب٤، ف٤.

الباب الخامس

علل الثورات هي الأوليغرشية. انقسام الأوليغرشيين فيما بينهم. فالذين أبعدوا عن السلطان يثورون وأحياناً يصطنعون أن يكونوا ديماغوجيين. سوء سلوك الأوليغرشيين الذين لا يعرفون الاحتفاظ بثروتهم الشخصية. علل الثورات في الأوليغرشية في وقت الحرب. بغي الأوليغرشيين بعضهم على بعض. الظروف العرضية البحت. الأوليغرشيات والديمقراطيات يندر أن تنقلب إلى الحكومات المضادة.

١ ـ [١] في الأوليغرشيات العلل الأشد ظهوراً للانقلاب اثنتان: الواحدة إنما هي ضيم الطبقات المنحطة التي ترحب حينذاك بأول مدافع عنها والذي يتقدم لمساعدتها أياً كان. والأخرى وهي كثيرة الوقوع حين يخرج رئيس الحركة من صفوف الأوليغرشية أعيانها. مثل ليجداميس من نكسوس الذي ما لبث أن نصب نفسه طاغية على مواطنيه.

٢ ـ [٢] أما الأسباب الخارجية التي تقلب الأوليغرشية فيمكن أن تكون مختلفة

---

(١) ليجداميس. نحو الأولمب السابع والستين ٥١٠ ق.م. راجع أوتو مللر في: الدوريين: ج١، ص١٧١ ـ نكسوس. إحدى جزائر الأرخبيل الدائر حول ديلوز. يروي أثيني: ك٨، ص٣٤٨، هذه الواقعة بناء على قول أرسطو نفسه في تحليله لدستور نكسوس.

(٢) في مرسيليا. حلل أرسطو أيضاً دستور مرسيليا. ويشهد بذلك آسيني: ك٨، ص٥٧٦ فإنه عندما ذكر مؤلف أرسطو على جمهورية مرسيليا تكلم على عائلة أرستقراطية هي عائلة البروتيين. من نسل المؤسسين الأولين الذين كان لهم النفوذ الأعلى، راجع استرابون: ك٤، ص١٧١. كانت حكومة مرسيليا لا تزال أوليغرشية في الوقت الذي كان يكتب عنها استرابون ـ في أستروس. لا: يعلم شيء عن تاريخ استروس ـ في هرقلة. محتمل أن يكون الأمر هنا أيضاً بصدد هرقلة بونت. راجع ما سبق: ب٤، ف٢، وما سيأتي في هذا الباب ف٥.

جد الاختلاف، فأحياناً الأليغرشيون أنفسهم إلا الذين هم في الحكم، يدفعون إلى التغيير حينما تكون إدارة الشؤون مركزة في أيد قليلة العدد جداً كما في مرسيليا واستروس وهرقلة وفي عدة دول أخرى. فالذين كانوا مبعدين عن الحكم كانوا يتألبون حتى يحصلوا على الاستمتاع المقترن بالسلطان فبدياً للأب ثم لأكبر الأخوة من بعدهم. وفي الواقع إن القانون يحرم في بعض الدول على الأب والأبناء أن يكونوا حكأماً في وقت واحد، وفي بعض الدول يحرم ذلك على الأخوين أحدهما الأصغر والثاني الأكبر. ففي مرسيليا صارت الأوليغرشية أشد جمهورية. وفي أستروس انتهت بأن انقلبت إلى ديمقراطية. وفي هرقلة اضطرت هيئة الأوليغرشيين أن تتسع حتى صار عدد أعضائها ستمائة.

٣ ـ [١] في أكنيد خرجت الثورة من تحريض أثاره الأغنياء أنفسهم فيما بينهم بحجة أن السلطان قد انحصر في بعض المواطنين وأن الأب، كما قلت، لا يمكن أن يجلس مع ابنه في آن واحد وأن من بين الأخوة الأكبر وحده هو الذي كان يجوز أن يشغل الوظائف العامة. فانتفع الشعب من الشقاق بين الأغنياء واختار له رئيساً منه لم يلبث أن ولي السلطان بعد ظفره لأن الشقاق يجعل الحزب الذي ينقسم على نفسه ضعيفاً جداً. ففي ايريتيري في عهد أوليغرشية البازليين العتيقة أسقط الشعب الذي مل الاستعباد الأوليغرشية على رغم الرعاية الظاهرة التي كان يبذلها رؤساء الحكومة، وما كان ذنبها إلا أنها كانت محصورة في عدد قليل.

٤ ـ [٢] من بين أسباب الثورات التي تحملها الأوليغرشيات في باطنها ينبغي أن يعد حتى قلاقل الأوليغرشيين الذي يصيرون ديماغوجيين. لأن للأوليغرشية

---

(١) في أكنيد، هذه النزلة الاسبرتية كانت خاضعة لأوليغرشية شديدة الباس. راجع أوتو مللر. الدوريون: ج٢، ص١٧٢ ـ في أيريتري. نزلة آتينية في بوتيه ولا يعرف شيء محقق عن أسرة البازيليين.

(٢) شاريكليس. راجع أكسينوفون. الهيلينيون: ك٢، ب٣. وذكرى سقراط: ك١، ب٢ ـ فرينيخوس. راجع طوسيديد: ك٨، ب٦٢ و٩٠.

أيضاً ديماغوجيتها وقد يكونون فيها على صنفين. فبدياً يجوز أنى يوجد الديماغوجي من بين الأوليغرشيين أنفسهم مهما يكن عددهم قليلاً. ففي أثيتا صار شاريكليس ديماغوجياً حقا من بين الثلاثين. وفرينيخوس قد لعب الدور نفسه بين الأربعمائة.

٥ ـ [(١)] وأما أن أعضاء الأوليغرشية يتراسون الطبقات المنحطة: ففي لارسا قد جعل حراس المدينة أنفسهم يملقون الشعب الذي كان له حق تعيينهم. وذلك هو حظ الأوليغرشيات جميعاً حيث أعضاء الحكومة ليس لهم سلطة الاختصاص بالتعيين في كل الوظائف العامة بل إن هذه الوظائف مع بقائها امتيازاً لأهل الثروات الضخمة وبعض الأحزاب هي مع ذلك خاضعة لانتخاب الجند أو الشعب. يمكن أن يلقى التظر مثلاً إلى ثورة أبيدوس. وهذا هو الخطر الذي يهدد أيضاً الأوليغرشيات التي فيها المحاكم ليست مؤلفة من أعضاء الحكومة أنفسهم، لأن أهمية القرارات القضائية تؤدي إلى تمليق الشعب وإسقاط الدستور كما حدث في هرقلة بونت.

٦ ـ [(٢)] وأخيراً إليك ما يحدث حينما تتشبث الأوليغرشية بالمركزية أكثر مما ينبغي، فإن ذلك يضطر الأوليغرشيين الذي يطاليون بالمساواة لأنفسهم أن

---

(١) في لارسا. مدينة في تساليا. لا يعرف عن حكومتها شيء. راجع ما سبق: ك٣ه ب١، ف٩ـ ثورة أبيدوس. نزلة من ملطية على الهلسبونت وعلى شاطئ آسيا. راجع ما سيلي في هذا الباب: ف٩ ـ في هرقلة بونت. راجع ما سبق: ب٤، ف٢. وقد كانت عدة مدائن تسمى بهذا الاسم ولا أدري هل كان أرسطو يفرق بين هرقلة وهرقلة بونت. راجع فيما سيلي في هذا الباب: ف١٠، ثم ك٤، ب٥، ف٧.

(٢) سوء سلوك الأوليغرشيين. لقد لعب ميرابو في الثورة الفرنسية دوراً مثل دور الأوليغرشيين الذين يتكلم عليهم أرسطو ها هنا. ويمكن إيراد أمثلة كثيرة مشابهة لهذا أيضاً ـ هيبارينوس. هو أخو دينيس القديم أو صهره. راجع ديودور الصقلي: ك١٦، ص٤٣٦، وأفولطرخس في «حياة ديون» ص١٣٤ ـ في أنفيبوليس. راجع ما سبق في هذا الكتاب: ب٢، ف١١ ثورة أنفيبوليس، الائتمار بشاريس. لا يبين أن الواقعة التي يتكلم عليها أرسطو هنا مرتبطة بالواقعة التي يرويها هيرودوت في ايراتو: ب١٨ كما كان يظن ذلك شنيدر. على أن التاريخين لا ينطبقان، فإن شاريس هو القائد الأثيني الذي هزم في شيروني في السنة ٣٣٨ ق.م. ر. غوتلينغ: ص٣٩٩.

يدعوا الشعب إلى مساعدتهم. سبب آخر للثورة في الأوليغرشيات يمكن أن يتولد من سوء سلوك الأوليغرشيات الذين يبذرون في ثروتهم الشخصية بالإفراطات فمتى أملقوا لا يفكرون إلا في ثورة وحينئذ إما أن يتلقفوا الطغيان لأنفسهم وإما أن يجهزوا له لحساب آخرين كما جهز هيباريتوس لدينييس في سراقوزه. وفي أنفيوليس استطاع كليوتيم الكاذب أن يجلب إلى المدينة نزلاء من خالسيس وحينما استقروا رمى بهم الأغنياء. وفي إيجين حدث لأجل صلاح ما أفسده سوء الحظ أن هذا الذي أدار الائتمار بشاريس حاول أن يغير شكل الحكومة.

٧ ـ [١] وأحياناً عوضاً عن قلب الدستور ينهب الأوليغرشيون الذين أملقوا الخزانة العامة، وحينئذ إما أن يدب الشقاق في صفوفهم وإما أن تندلع الثورة حتى من قبل المواطنين الذي يدفعون اللصوص بالقوة. وقد كانت كذلك ثورة أبوللوني بونت.

عندما يسود الاتحاد في الأوليغرشية يقل استهدافها لأن تهلك نفسها. وشاهد ذلك في حكومة فرسال. فإن أعضاء الأوليغرشية ولو أنهم في غاية القلة يستطيعون بفضل اعتدالهم الحكيم أن يسوموا الجماعات الكبيرة.

٨ ـ [٢] غير أن الأوليغرشية تهلك حينما تقوم في باطنها أوليغرشية أخرى. وهذا هو ما يقع حينما تكون الحكومة بأسرها بما أنها ليست مؤلفة إلا من أقلية ضعيفة لا يكون لأعضاء هذه الأقلية جميعاً مع ذلك حظ من مناصب الرياسة: وشاهد هذا ثورة إيليس التي كان دستورها وهو أوليغرشي بحت لا يسمح بدخول مجلس الشيوخ إلا لعدد قليل جداً من الأوليغرشيين لأن المقاعد

---

(١) أبللوني بونت. راجع ما سبق في هذا الكتاب: ب٢، ف١١. ـ يقل استهدافها. يشهد تاريخ الأوليغرشية في البندقية بصحة هذه الملاحظة التي لاحظها أفلاطون من قبل. راجع الجمهورية: ك٨، ص١٢٩ ـ حكومة فرسال. راجع أكسينوفون في كتابه الهلينيون: ك٦، ب١.

(٢) ثورة إيليس. إيليس هي عاصمة إيليدا غرب بيلوبونيز وكانت حكومتها تقرب كثيراً من حكومة اسبرتة (راجع مللر: ج٢، ص٩٢ وطوسيديد: ك٥، ب٤٧).

وعددها تسعون كانت إلى مدى الحياة وأن الانتخابات المقصورة على الأسر القوية لم تكن فيها خيراً منها في لقدمونيا.

٩ ـ [(١)] الثورة تصيب الأوليغرشية في زمن الحرب كما في زمن السلام. ففي مدة الحرب تشرف الحكومة على الدمار ولعدم ثقتها بالشعب الذي تجد نفسها مضطرة لاستخدامه لدفع العدو. وحينئذ فإما أن الرئيس الوحيد الذي توكل إليه السلطة العسكرية يصير طاغية مثل تيموفان في كورنثه، وإما أن رؤساء الجيش. إذا كبر عددهم لأنفسهم وبالقوة أوليغرشية. وقد حدث أحياناً أن الأوليغرشيات من خوف هاتين العقبتين قد خولت حقوقاً سياسية للشعب إذ كانت مضطرة لاستخدام قواه. وفي زمن السلم يكل الأوليغرشيون حذراً من بعضهم البعض أمر حراسة المدينة إلى جنود يقودهم رئيس لا يتبع أي حزب سياسي لكنه في غالب الأمر يستطيع أن يصبح رئيساً على الجميع. وهذا هو ما صنعه ساموس في لارسا في عهد الألويين الذين أسلموا له القيادة، وهذا ما وقع أيضاً في أبيدوس في عهد الجماعات التي كانت إحداها جماعة إيفياد.

١٠ ـ [(٢)] تقع الثورة في الغالب بسبب أعمال العنف التي يصطنعها الأوليغرشيون بعضهم لبعض. وقد تكون الأنكحة والدعاوى عندهم فرصاً كافية لإسقاط الحكومة. وقد ذكرنا فيما سبق بعض حوادثه من الصف الأول. ففي ايريتريا قوض دياجوراس أوليغرشية الفرسان انتقاماً لرده عنه خطبة زواج بلا مبرر. وقد سبب حكم محكمة ثورة هرقلة كما سببت قضية زنا ثورة الثيبيين.

---

(١) تيموفان في كورنثه. تيموفان هو أخو تيموليون الذي اشترك في قتله راجع مللر في: الدوريين: ج٢، ص١٥٢. رحلة أنا خارسيس الصغير: ج٢، ب٨ ـ في عهد الألويين. كان هؤلاء أسرة كبيرة في تساليا ادعت أنها من نسل هرقول. راجع مللر: ج١، ص١٠٩ و١٧١، وغوتلينغ: ص٣٩٩. فيما يختص بلارسا. راجع ما مر في هذا الباب: ف٥.
ـ ما وقع أيضاً في أبيدوس. راجع ما سبق في هذا الباب: ف٥.

(٢) وقد ذكرنا فيما سبق. راجع ما سبق: ب٣، ف٣ ـ في أريتريا. أريتريا هي مدينة في أوبي ـ ثورة هرقلة. راجع ما سبق في هذا الباب: ف٥، وك٤، ب٥، ف٧ ـ أوسيون... ارخياس لا يعرف شيء عن هذين الرجلين.

ولقد كان العقاب مستحقاً ولكن الوسيلة كانت ثوروية في هرقلة ضد أوسيون، وفي ثيبة ضد أرخياس، وإن تحمس أعدائهما كان من القسوة والعنف بحيث إنهم عرضوا كل واحد منهما في الميدان العام مصلوباً في عمود.

١١ ـ [١] كثير من الأوليغرشيات قد هلكت بإفراطها في الاستبداد وسقطت بفعل أعضاء الحكومة عينها الذين كانوا يألمون بعض الظلم. ذلك هو ما حدث للأوليغرشيات في أكنيد وفي شيوز. وقد تكون أحياناً حادثة عرضية تجلب الثورة في الجمهورية وفي الأوليغرشيات. ففي هذه الأنظمة تحتم شروط النصاب لدخول مجلس الشيوخ والمحاكم ولوظائف أخرى. ففي الغالب يعين النصاب الأول تبعاً لحالة الوقت على وجه يؤتى السلطان بعض المواطنين من دون غيرهم في الأوليغرشية والطبقات الوسطى من دون غيرها في الجمهورية. لكن متى انتشر الرخاء على أثر السلام أو لأي ظرف آخر مؤاتٍ فإن الملكية مع بقائها على حالها تزيد قيمتها زيادة كبرى فتؤدي النصاب مرات عدة بحيث إن جميع المواطنين ينتهون إلى أن يحصلوا على جميع الوظائف. فتارة تقع الثورة على درجات وتستقر شيئاً فشيئاً من دون أن ينتبه إليها وتارة أيضاً تقع على وجه أسرع من ذلك.

١٢ ـ تلك هي أسباب الثورات والفتن في الأوليغرشيات. أضيف إلى ذلك أنه على العموم تتحول الأوليغرشيات والديمقراطيات. إلى أنظمة سياسية من النوع عينه، ولا تتحول في الغالب إلى نظم مقابلة لها بالتضاد. على هذا فالديمقراطيات والأوليغرشيات بالقانون، تصير ديمقراطيات وأوليغرشيات بالعنف والعكس بالعكس.

---

(١) الأوليغرشيات في أكنيد، راجع ما سبق في هذا الباب: ب٣ ـ وفي شيوز جزيرة كبيرة بقرب شواطئ آسيا الصغرى. ولا يعلم من تاريخها إلا شيء قليل. ولقد ثبتت عدة مرات في الحرب ضد الفرس واللقدمونيين والآثينيين.

الباب السادس

أسباب الثورات في الأرستقراطيات الأقلية الأضيق مما ينبغي لأعضاء الحكومة. المخالفة الدستورية: نفوذ الحزبين الغالبين في مبدئهما. الثروة المفرطة للمواطنين الأعيان. الأسباب اللامحسوسة. الأسباب الخارجية للفساد ـ خاتمة نظرية الثورات في الدول الجمهورية

١ ـ [(١)] في الأرستقراطيات تحدث الثورة بدياً من أن الوظائف العامة هي من نصيب الأقلية الضيقة إلى أشد مما ينبغي. وقد قررنا فيما سلف أن هذا هو أيضاً سبب انقلاب في الأوليغرشيات. لأن الأرستقراطية هي ضرب من الأوليغرشية وأن السلطان في إحداهما كما في الأخرى لأقليات ولو أن للأقليات من جهة ومن أخرى شيماً متخالفة. وهذا هو الذي يفضي إلى أن تحسب الأرستقراطية أوليغرشية في الغالب. وإن صنف الثورة الذي نتكلم عليه يقع فيها ضرورة في ثلاث حالات على الخصوص. أولاً حينما يكون خارج الحكومة كتلة من المواطنين ملأت العزة صدورهم يشعرون بأنهم بكفايتهم مساوون لولاة أمورهم، مثال ذلك أولئك الذي سموا في أسرته البرتينيين الذين كان آباؤهم مساوين لآباء الأسبرتيين الآخرين فقد كشف تآمر فيما بينهم فأرسلتهم الحكومة ينشؤون مستعمرة في ترنته.

٢ ـ [(٢)] وثانياً حينما يكون رجال أفذاذ لا يقلون في الأهلية عن غيرهم قد

---

(١) البرتينيين، أثناء حرب مسينا الأولى نحو الأولمب الثامن عشر ٧٠٨ ق.م. استرابون: ك٦، ص٢٤٩.

(٢) ليزندر. راجع ما سبق في هذا الكتاب: ب١، ف٥، وحياة ليزندر لأفلوطرخس ـ سيناديون. =

أهانهم أناس ممن فوقهم في المرتبة. ومثال ذلك ليزندر الذي أهانه ملوك لقدمونيا. وأخيراً حينما يدفع عن كل وظيفة رجل ذكي القلب مثل سينادوس إذ شرع في ذلك الهجوم الجريء على الأسبرتيين في عهد أجيزيلاس.

تتولد الثورة أيضاً في الأرستقراطيات من البؤس الأقصى للبعض والثروة الطائلة للبعض الآخر. وتلك هي النتائج العادية للحرب. كذلك كان الوضع في أسبرته طوال حروب مسينيا كما تشهد به قصيدة تيرتي المسماة «الأوتومي» فإن بعض المواطنين الذين أملقوا بسبب الحرب طلبوا اقتسام الأموال الثابتة. وأحياناً تحدث الثورة في الأرستقراطية لأنه وجد فيها مواطن قوي يطمع في أن يزيد من قوته أيضاً ليستولي على السلطان لنفسه وحده. وهذا ما شرع فيه، على ما يقال، في اسبرته بوزانياس القائد الأعلى للإغريق طوال حرب ميديا وكذلك هنون في قرطاجنة.

٣ ـ إن أشأم ما يكون على حياة الجمهوريات والأرستقراطيات إنما هو الاعتداء على الحق السياسي كما ينص عليه الدستور نفسه. وإن ما يسبب الثورة حينئذ هو أن في الجمهورية العنصر الديمقراطي والعنصر الأوليغرشي لا يلفيان على تناسب سوي وأن في الأرستقراطية هذين العنصرين يسوء امتزاجهما مع الكفاية. غير أن الانفسام يبرز على الخصوص بين العنصرين الأولين أعني الديمقراطية والأوليغرشية اللتين تعنى الجمهوريات وأكثر الأرستقراطيات بالجمع بينهما.

٤ ـ [1] أما الاندماج المطلق لهذه العناصر الثلاثة فهو بالضبط ما يجعل

= راجع الهلينيون لاكسينوفون: ك٣، ب٣ ـ تيرتي. قد بعثته آتينا إلى اللقدمونيين، كما هو معلوم، في الحرب الثانية المسينية نحو سنة ٦٨٤ ق.م. ولدينا بعض قصائده وهي تستدعي الإعجاب، ولكنه لم يبق لنا شيء من قصيدته التي يتكلم عليها أرسطو هنا وجوستنيان: ك٢١، ب٤ ـ بوزانياس. راجع ما سبق في هذا الكتاب: ب١، ف٥، وك٤، ب٨، ص١٣، وراجع طوسيديد: ك١، ب١٣٠، وما بعده ـ وهنون. راجع ما سبق: ك٢، ب٨، ف١.

(١) الأشكال الديمقراطية. هذا إطراء جميل للديمقراطية.

الأرستقراطيات مختلفة عما يسمى بالجمهوريات ويؤتيها من الاستقرار كثيراً أو قليلاً. لأنه يصف بين الأرستقراطيات كل الحكومات التي تميل إلى الأوليغرشية وبين الجمهوريات كل تلك التي تميل إلى الديمقراطية وأن الأشكال الديمقراطية هي الأشد متانة لأن الأكثرية هي التي تسودها وأن تلك المساواة التي يستمتع بها فيها تجعل الدستور الذي يؤتيها أثيراً عند أهلها. على عكس ذلك الأغنياء متى كفل لهم الدستور استعلاء سياسياً لم يعنوا إلا بإشباع كبريائهم وطمعهم.

٥ ـ [١] على أنه أياً كانت الجهة التي إليها يميل مبدأ الحكومة فإنه يتحلل دائماً بفضل نفوذ الحزبين الضدين اللذين لا يفكران أبداً إلا في إنماء سلطتهما، فالجمهورية إلى الديماغوجية والأرستقراطية إلى الأوليغرشية، وإما أن يقع العكس فتتحلل الأرستقراطية إلى الديماغوجية متى كان الأشد فقراً الذين هم ضحايا الاضطهاد يسودون المبدأ المقابل، وتتحلل الجمهورية إلى الأوليغرشية لأن الدستور الوحيد المستقر هو ذلك الذي يؤتى المساواة على نسبة الأهلية والذي يستطيع أن يكفل حقوق المواطنين أجمعين.

٦ ـ [٢] الانقلاب السياسي الذي تكلمت عليه آنفاً قد وقع في ثوريوم: أولاً لأن شروط النصاب التي وضعت للوظائف العامة بما أنها أرفع مما ينبغي قد خفضت وتضاعف عدد الوظائف. ثم لأن أعيان المواطنين، على رغم حكم القانون، كانوا قد استحوذوا على جميع الأموال العقارية كلها لأن الدستور وهو أوليغرشي محض، كان يسمح لهم بان يثروا كما يشاؤون. لكن الشعب وقد مرن

---

(١) الدستور الوحيد المستقر. يلزم التقريب بين هذه الفقرة وبين عدة فقرات أخرى ذكرت فيما مر تبرئ أرسطو تماماً من الانتقادات التي كثيراً ما وجهت إليه ظلماً. فمن العسير الجهر بالمساواة في حدود أضبط ضبطاً وأجمل وصفاً من ذلك. ومن سوء الحظ أن المساواة، كما قد عناها الأقدمون لم تكن إلا ظلماً يؤسف له. فإلى جانب المواطنين يوجد دائماً الأرقاء. راجع في هذا الكتاب: ب٩، ف٧ والمقدمة.

(٢) في ثوريوم. في أغريقيا الكبرى، راجع ما يجيء من معلومات جديدة في هذا الباب: ف٨. وديودور الصقلي: ك١٢، ص٧٧ وما بعدها.

في الحروب ما لبث أن صار أقوى من الجند الذين كانوا يقهرونه ونقص ملكيات أولئك الذين كان لهم منها أكثر مما ينبغي.

٧ ـ [١] هذا المزاج الأوليغرشي الذي تشتمل عليه الأرستقراطيات كلها هو على الضبط هذا الذي يسر لأعيان المواطنين أن يجمعوا ثروات طائلة. ففي لقدمونيا صارت كل الأرض الزراعية في حيازة بعض الأيدي فحسب، والمواطنون الأقوياء يستطيعون أن يسلكوا فيها على ما يشتهون ويصاهروا على مقتضى موافقاتهم الشخصية. وإن ما أودى بجمهورية لوكرس هو أنه أبيح لدينيس أن يتزوج فيها. ولم تك مثل هذه المصيبة لتقع لا في الديمقراطية ولا في أرستقراطية حكيمة معتدلة.

في الكثير الغالب من الأمر يتم وقوع الثورات في الأرستقراطيات من دون أن يشعر بها وعلى وجه من الفساد غير محسوس، وليذكر أننا، إذ نعالج مبدأ الثورات على العموم، قد قلنا إنه ينبغي أن يعد أيضاً من الأسباب التي تؤدي إليها أخف ضروب الحيد عن المبدأ ذاته. فبدياً قد تهمل نقطة من الدستور لا أهمية لها. ثم يتوصل بأقل عناء إلى أن تغير فيه أخرى أخطر قليلاً من الأولى حتى يفضي ذلك إلى تغيير المبدأ كله.

٨ ـ [٢] وإني أذكر من جديد مثال ثوريوم. كان القانون يجعل خمس سنين حداً لوظائف القائد. فقام بعض شبان حربيين وكانوا ذوي نفوذ في الجند وكانوا لاحتقارهم للرجال القائمين في وظائفهم يظنون لهم قدرة على اقتلاعهم منها فبدأوا بأن يحاولوا تعديل ذلك القانون وأن يحصلوا بتصويت الشعب الذي كان مستعداً تماماً لموافقتهم، على أبدية الخدم العسكرية، فأراد الحكام الذين

---

(١) في لقدمونيا. راجع ما سبق: ك٢، ب٦، ف١٠. ـ بجمهورية لوكرس. راجع ديودور الصقلي: ك١٤، ص٢٧١ و٣١٧ وأثينى: ك١٢، ص١٥٤ ـ إن قلنا راجع فيما سبق: ب٢، ف٣، هذه النظرية التي هي من حسن التفكير ومن المطابقة للحق بمكان.

(٢) من جديد. راجع ما سبق في هذا الباب: ف٦.

تعنيهم المسألة وكانوا يسمونهم (كوزيناتور) أن يقاوموا ومع ذلك فإنهم لما ظنوا أن هذا التنزل يكفل استقرار القوانين الأخرى وافقوا كغيرهم. بيد أنهم لما أرادوا بعد ذلك أن يقفوا في وجه تغيرات جديدة لم يكن لهم بعد من القدرة ما يمكنهم من ذلك، وما لبثت الجمهورية أن صارت أوليغرشية عنيفة في أيدي أولئك الذين حاولوا أول تجديد.

٩ ـ [1] يمكن أن يقال بوجه عام على جميع الحكومات أنها تسقط تارة بأسباب فساد داخلية وتارة بأسباب خارجية، مثال ذلك حينما يكون لها على أبوابها دولة قائمة على مبدأ مضاد لمبدأها أو حينما يكون العدو مع بعده عنها له قوة كبرى. وإليك النضال بين اسبرته وأثينا. فإن الأتينيين كانوا في كل مكان يسقطون الأوليغرشيات في حين أن اللقدمونيين كانوا يقضون على الدساتير الديمقراطية.

تلك هي على التقريب علل الانقلابات والثورات في الأنواع المختلفة للحكومات الجمهورية.

---

(١) مبدأ مضاد. إن سبب الحرب هذا هو الذي جعل فرنسا تشتبك بأوروبا كلها بعد الثورة. فإن تخالف المبادئ هو اليوم على التحقيق العقبة الكؤود لسلام القارة وإنه بعبارة أخرى «الحكومة المضادة» التي يذكرها أرسطو.
ـ اللقدمونيون. راجع ما سيجيء: ب٨، ف١٨.

الباب السابع

نظرية الوسائل العامة لحفظ الديمقراطية والأوليغرشية والأرستقراطية وسلامها: احترام القوانين: في الصراحة السياسية. قصر مدة الوظائف، المراقبة الفعالة التي يقوم بها المواطنون جميعاً: موالاة النظر في النصاب القانوني: الاحتياطات اللازم اتخاذها اتقاء للحظوظ السياسية الكبرى: مراقبة عادات المواطنين وأخلاقهم. نزاهة الموظفين العموميين، النزول عن وظائف صغرى للشعب. حب أكثرية المواطنين للدستور. الاعتدال في مباشرة السلطة، «العناية الواجبة للتربية العامة».

١ ـ لنبحث الآن فيما هي وسائل الحفظ بالقياس إلى الدول على العموم وإلى واحدة على الخصوص. نقطة أولى بديهية هي أننا إذا عرفنا الأسباب التي تدمر الدول وجب أن نعرف أيضاً الأسباب التي تحفظ بقاءها. فإن الضد ينتج الضد دائماً، والدمار هو مقابل الحفظ.

٢ ـ [١] في جميع الدول حسنة النظام أول عناية يجب اصطناعها هي أو أن لا يخالف القانون في أي شيء كان وأن يحترس بأشد ما يكون من التحرج من أن يصاب القانون بأي أذى مهما يضعف. إن تعدي حدود القانون يلغم الدولة من لا تشعر كما أن النفقات الصغيرة متى تكررت انتهت إلى محق الثروات. لا يلتفت المرء إلى ما يلحقه من الخسائر لأنها لا تصيبه البتة جملة. إنها تعزب عن المشاهدة وتخدع الذهن، مثلها مثل أشكال السفسطائيين هذا: «إذا كان أي جزء صغير فالكل يجب أن يكونه» وهذا معنى حق بالجزء باطل بالجزء، لأن

---

(١) فيما سبق. راجع ك٦، ب١٠، ف٦.

المجموع أي الكل نفسه ليس صغيراً لكنه مركب من أجزاء صغيرة. فيلزم حينئذ هاهنا أولاً اتقاء الشر من أصله وثانياً لا ينبغي الاستسلام لهذه الخدع وتلك السفاسط التي تمد للعشب مداً. فالحوادث حاضرة لتأثيمها على رؤوس الأشهاد. ولقد قلنا فيما سبق ماذا كنا نعني بالسفاسط السياسية والخدع التي يظن بها فرط الحذق.

٣ ـ [١] غير أنه يمكن الاقتناع بأن كثيراً من الأرستقراطيات بل بعكس الأوليغرشيات ليست مدينة ببقائها لأحكام دستورها بمقدار ما هي مدينة به لبصارة الحكام في سلوكهم سواء نحو المواطنين البسطاء أو نحو زملائهم فإنهم يصرفون عنايتهم إلى اجتناب كل ظلم نحو أولئك الذين هم مبعدون عن الخدمة العامة لكنهم لا يفوتهم أبداً دعوة الرؤساء منهم إلى تصريف الشؤون، حذرين من أن يجرحوا المواطنين فيما يتوهمون لأنفسهم من الاعتبار، أو الجماعات في منافعهم المادية، محتفظين على الخصوص فيما بينهم ونحو جميع الذين يعاونونهم في الإدارة بالأساليب الديمقراطية البحتة لأن بين المتساوين مبدأ المساواة هذا الذي يراه الديمقراطيون في سيادة الأكثرية ليس عادلاً فحسب بل هو أيضاً نافع.

٤ ـ [٢] فإذا كان أعضاء الجمهورية حينئذ كثيري العدد فيحسن أن تكون عدة من الأنظمة التي يسيرون على مقتضاها كلها شعبية. فمثلاً وظائف الحكام لا تلبث إلا ستة أشهر حتى يستطيع الأوليغرشيون جميعاً فيما بينهم أن يباشروها كل بدوره لما أنهم كلهم متساوون يؤلفون شعباً على نحو ما. وهذا حق إلى حد أنه يمكن أن يقوم من بينهم ديماغوجيون كما قلت. إن هذه المدة القصيرة للوظائف هي فوق ذلك وسيلة لاتقاء الأقليات العنيفة في الأرستقراطيات وفي

---

(١) كثير من الأرستقراطيات. يمكن تقريب هذه النظريات من نظريات مونتسكيو. راجع روح القوانين: ك٥، ب٨.

(٢) كما قلت. راجع ما سبق: ب٥، ف٤ ـ الأقليات العنيفة. راجع ما سبق: ك٦، ب٥، ف١.

الأوليغرشيات ومتى كان بقاء المرء في الوظيفة زمناً قصيراً فليس من السهل أيضاً إن يأتي الشر كما لو بقي فيها مدة طويلة. إن المدة المستطيلة للسلطان هي وحدها التي تجلب الطغيان إلى الدول الأوليغرشية والديمقراطية فإما أن يكون من ناحية أو من أخرى مواطنون أقوياء يهدفون إلى الطغيان هاهنا الديماغوجيون وهناك أعضاء الأقلية الوراثية وإما أن يكونوا هم الحكام الذين خولوا سلطاناً عظيماً بعد أن استمتعوا به زماناً طويلاً.

٥ ـ [1] تحتفظ الدول ببقائها لا لأن أسباب الخراب بعيدة فحسب بل أحياناً أيضاً لأن تلك الأسباب راهنة فيحملهم الخوف حينئذ على أن يضاعفوا الاهتمام بالشؤون العامة. من أجل ذلك يرى الحكام الذين يهمهم البقيا على الدستور واجباً عليهم أن يفترضوا الأخطار البعيدة وشيكة الوقوع جداً عند خطر ليلي فلا يفرون من رعاية المدينة ومراقبتها. وفوق ذلك ينبغي دائماً بالوسائل المشروعة اتقاء المعارك والخصومات بين المواطنين الأقوياء وتنبيه أولئك الذين هم خارج المعركة قبل أن يشاطروا فيها شخصياً. غير أن تعرف أعراض الشر على هذا الوجه ليس من عمل العقل العامي، بل لا تكون تلك الحصافة إلا لرجل دولة.

٦ ـ في الأوليغرشية وفي الجمهورية لأجل منع الثورات التي قد تثيرها قيمة النصاب حينما تبقى ثابتة عند الزيادة للنقد تحسن إعادة النظر في هذه القيم بموازنتها بالماضي. أما في كل سنة في الدول التي فيها النصاب سنوي وإما في كل ثلاث سنين أو خمس في الدول الكبرى. فإذا زادت الإيرادات أو نقصت بموازنتها بتلك التي استخدمت بادئ الأمر قاعدة للحقوق السياسية فينبغي أن يجيز القانون رفع النصاب أو خفضه رفعه بالنسبة لمستوى الثروة العامة إذا نمت وخفضه بمقياس قانوني إذا نقصت.

---

(١) أن يضاعفوا الاهتمام. راجع مونتسكيو. روح القوانين: ك٨، ب٥.

٧ ـ [١] فإذا أهمل هذه الاحتياط في الدول الأوليغرشية والجمهورية نشأت عما قريب هاهنا الأوليغرشية وهنالك حكومة أقلية وراثية وعنيفة. أو خلفت الديماغوجية الجمهورية، والجمهورية أو الديماغوجية الأوليغرشية.

نقطة مهمة أيضاً للديمقراطية والأوليغرشية أو بكلمة واحدة لكل حكومة، وهي أن يلتفت إلى أنه لا تقوم في الدولة قائمة لأي استعلاء مجاوز حدود التناسب: إنما هي أن تعطى الوظائف قليلاً من الأهمية وطويلاً من المدة فذلك خير من أن تترك لها دفعة واحدة سلطة واسعة المدى، لأن السلطان مفسد وكل الناس ليسوا خلقاء باحتمال الإقبال والرفعة. فإذا لم يمكن تنظيم السلطان على هذه القواعد فلا أقل من أنه يجب الاحتراس من استرجاعه مرة واحدة كما أعطي بلا تبصر، وينبغي حصر مداه شيئاً فشيئاً.

٨ ـ [٢] غير أنه إنما يكون على الخصوص بنص القانون نفسه أن يحسن اتقاء تكوين هذه الرفعات المخيفة التي ترتكز على سعة الثراء، أو على قوى حزب كثير العدد، وحينما لا يمكن منعها من أن تتكون فلا بد من العمل بحيث إنها

---

(١) وراثية وعنيفة. راجع فيما سبق: ك٤، ب٥، ف١.

(٢) غير متفقة مع الدستور. هذا هو السبب في خلق المراقبين في روما. ولقد تكهن أرسطو، من دون أن يكون هناك مثال تحت نظره، بالأثر الفعال الذي تحدثه إدارة مثل هذه في الجمهورية ذات حكومة صالحة. راجع روسو، عقد الاجتماع: ك٤، ب٧، وأما أفلاطون فإنه لم يقترح الرقابة إلا على الحكام. وقد عنى حق العناية بتنظيم مسؤولية السلطة التي لم يتكلم عليها أرسطو. راجع القوانين: ك٧، ص٣٤٦ وما بعدها. ـ إدماج... إدماجاً تاماً، لقد تحقق هذا في تاريخ جميع الدول الحديثة تقريباً وعلى الخصوص في فرنسا. فإن طبقة Le tiers état قد كبرا، في الخفاء ومن حيث لا تشعر الطبقات الممتازة والملوكية نفسها، الثروات الواسعة والثقافة العالية. وقد يكون من التبصر منذ ذلك الحين أن يخولوا جزءاً من الحكم في الشؤون العامة. ولو قد عمل بهذا المذهب في الوقت المناسب والحق في اتباعه لكان ذلك على التحقيق مخففاً للمصيبة الكبرى التي فيها تردت الملوكية وطبقة الأشراف. غير أن الحكومات، مهما دفعتها منفعتها، ندر ما ترى الرأي المحكم، لأنها بلا شك أقرب مما ينبغي إلى الواقع بحيث يغشاها بسبب ذلك الدوار، أما الفلسفة فلأنها في المرقب العالي فنظرتها في الأشياء نظرة أشد طمأنينة. إنها ترى الشر فتصف له الدواء ولكن هل من مستجيب؟

تذهب فتبسط أهميتها في الخارج، ومن جهة أخرى لما أن التجديدات يمكن أن تتسرب بادئ الأمر في أخلاق الأفراد وعاداتهم فينبغي خلق وظيفة تكلف مراقبة أولئك الذي معيشتهم غير متفقة مع الدستور. ففي الديمقراطية بواسطة المبدأ الديمقراطي، وفي الأوليغرشية بواسطة المبدأ الأوليغرشي. وربما ينطبق هذا النظام فيما بعد على جميع الحكومات الأخرى على السواء. ولأسباب مشابهة ينبغي ألا يغرب عن النظر أبداً تكاثر اليسر والثروة الذي قد يصيب الطبقات المختلفة للجماعة، ووسيلة اتقاء الشر هي أن يوكل السلطان وإدارة الشئون إلى العناصر المعارضة للدولة، وأعني بالعناصر المعارضة الناس الممتازين والعامة من جهة ومن الأخرى الفقراء والأغنياء، وينبغي العناية إما بإدماج الفقراء والأغنياء إدماجاً تاماً وإما بزيادة الطبقة الوسطى. فإنما هو هكذا تمنع الثورات التي تتولد من اللامساواة.

٩ ـ وإليك موضوع رئيس في كل دولة: ينبغي إحسان العمل بحيث تكون الوظائف العامة بالتشريع أو بأية وسيلة أخرى فعالة، لا تغني أبداً أولئك الذين يشغلونها، وهذا في الأوليغرشيات على الخصوص، وهو من الأهمية بمكان رفيع. فإن كتلة المواطنين لا يحنقون من شيء حنقهم من إبعادهم عن الوظائف إبعاداً يمكن أن يجزى عنه عندهم بميزة تفرغهم لأعمالهم الخاصة، وإنه ليثير غضبهم أن يظنوا أن الحكام يختلسون الأموال العامة، لأنه حينئذ يكون لديهم سبب للشكوى ما داموا محرومين معاً السلطان والكسب الذي يؤتيه.

١٠ ـ إن إدارة شريفة متى أمكن إنشاؤها هي ذاتها الوسيلة الوحيدة لكي تقترن في الدولة الديمقراطية بالأرستقراطية. أعني أن يؤتى المواطنون الممتازون والعامة كل ما يطمح إليه هؤلاء وهؤلاء. وفي الواقع المبدأ الشعبي هو تمكين الجميع من الوصول إلى الوظائف، والمبدأ الأرستقراطي إنما هو أن توكل الوظائف إلى المواطنين الفضلاء. هذا التأليف يتحقق إذا كانت الوظائف ليست ذوات مكاسب. فالفقراء الذين ليس لهم منها مكسب لا يرغبون في السلطة

ويؤثرون التفكير في منافعهم الخاصة. يستطيع الأغنياء قبول السلطة لأنهم لا حاجة بهم إلى أن تضاف الثروة العامة إلى ثروتهم. وعلى هذا الوجه أيضاً يثرى الفقراء بأن يتفرغوا لشؤونهم الخاصة، والطبقات العليا لن تكون البتة مضطرة إلى الخضوع لأناس لا مكانة لهم.

١١ ـ [١] على أنه لأجل اتقاء تبديد الإيرادات العامة ينبغي أن تكون المحاسبة على الأموال العامة بمحضر من المواطنين مجتمعين وتعلق منه نسخ في القبائل والبطون والمقاطعات، ولكي يكون الحكام نزهاء يعنى القانون بتشريف أولئك الذين يمتازون بحسن إدارتهم.

في الديمقراطيات ينبغي أن يمنع التذرع إلى تقسيم أموال الأغنياء، بل يمنع حتى توزيع الغلات. وهذا ما قد حدث في بعض الدول بوسائل ملتوية. ومن الخير ألا يخول الأغنياء، حتى متى سألوا، حق إعانة النفقات العامة متى كانت عظيمة لكن غير ذات فائدة حقيقة مثل التمثيلات المسرحية والأعياد بالمشاعل والنفقات الأخرى من هذا القبيل.

١٢ ـ [٢] أما في الأوليغرشيات فالأمر على العكس من ذلك، يجب أن تكون رعاية الحكومة للفقراء على أقصى الغاية كما ينبغي أن يوكل إليهم من الوظائف

---

(١) نسخ. في أثينا كانت الحسابات تنقش على الحجر وتعرض على أنظار الجمهور كالأوامر العالية التي يصدرها الشعب. راجع بوخ. الاقتصاد السياسي للأثينيين: ك٢، ب٨، وثمة نقوش من هذا القبيل في «شندلر» السجلات القديمة: ص١٧ وفي «فسكونتي» مذكرات رقم ٣٦. التمثيلات المسرحية. معلوم ان المواطنين الأغنياء في أثينا كانوا يقومون بنفقات جوقات الموسيقى والقص في المسرح. راجع بوخ: الاقتصاد السياسي للأثينيين: ك٨، ب٢١ ـ والأعياد بالمشاعل. راجع المرجع السابق: ك٣، ب٢٣ أنها كانت أعياداً يجرى فيها سباق بالمشاعل. والظاهر أن شيشرون يشير إلى ذلك في: deoffciis ك٢، ب٥٦ ويعارض شيشرون بين رأي ثيومراسط الذي يقرر في كتابه على الثروات الموافقة على إسراف المواطنين الأثرياء وبين رأي أرسطو الذي يلوم على ذلك. راجع تورو: ص٣٤٧.

(٢) للفقراء تلك رعاية عميت عنها الحكومة الملوكية سنة ١٧٨٩. فإنها على عكس ذلك قد عنيت بإهانة طبقة سواد الناس Le tiers état أي الفقراء في ذلك العهد. وقد انتقمت هذه الطبقة فأوغلت في الانتقام حين اذكرت يوم ٥ مايو.

ما له مرتب. ينبغي أن يعاقب الأغنياء على ما يقع منهم من الأذى على الفقراء بأشد قسوة مما يقع من أذى الفقراء على الأغنياء. للمذهب الأوليغرشي نفع كبير أيضاً في أن تكسب المواريث بحق الولادة وحدها من دون أن تكون على سبيل الهبة وأنه لا يمكن أبداً أن يجمع بين عدة منها. وفي الواقع أن هذه الوسيلة تميل الثروات إلى الاستواء وبها يبلغ عدد عظيم من الفقراء حالة الرخاء.

١٣ ـ ثمة نظام نافع على السواء للأوليغرشية وللديمقراطية هو أن تكفل المساواة بل الإيثار بجميع الوظائف التي ليست من الأهمية للدولة بمكان للمواطنين الذين ليس لهم في السلطة السياسية إلا حظ ضئيل: ففي الديمقراطية لأغنياء وفي الأوليغرشية للفقراء. أما تلك المناصب العليا فإنها يجب أن تكون كلها أو جلها موكولة إلى أيدي المواطنين الذين يتمتعون بالحقوق السياسية من دون سواهم.

١٤ ـ [1] مباشرة المناصب العليا تقتضي من أولئك الذين يشغلونها صفات ثلاثاً: الأولى استمساك مخلص بالدستور والثانية كفاية عظمى لتصريف الشؤون والثالثة فضيلة وعدل مناسبان، في كل نوع من الحكومة، للمبدأ الخاص الذي عليه أسست، لأنه ما دام الحق متغيراً بحسب الدساتير المختلفة فيلزم بالضرورة أيضاً أن يتغير العدل في كل واحد منها، هاهنا تعرض مسألة، كيف يختار الموظف ويعين متى كانت كل هذه الصفات غير مجتمعة في الفرد عينه؟ مثلاً كان المواطن الفلاني الموصوف بمهارة حربية كبرى فاقداً الذمة وقليل الإخلاص للدستور، وإذا كان المواطن الفلاني الآخر نزيهاً جد النزاهة ونصيراً مخلصاً للدستور ولكنه ليس من الكفاية الحربية على شيء، فأيهما يختار؟

١٥ ـ ينبغي فيما يظهر، العناية هاهنا بتعرف أمرين: ما هي الصفة العامية وما هي الصفة النادرة. ففيما يخلق بالقائد ينبغي النظر إلى التجربة أولى من النظر إلى

---

(١) ما دام الحق متغيراً. راجع: ك٣، ب٥، ف٨ و٩ وما بعدهما.

طهارة الذمة، لأن طهارة الذمة تلفى بسهولة وكثرة من دون الحذق الحربي. ولأمانة الخزانة العامة الأوفق اتخاذ سبيل آخر، فإن وظائف الخازن تقتضي من طهارة الذمة ما ليس لأكثر الناس في حين أن مقدار الذكاء الضروري للقيام بها أمر عام جداً. لكن أفيمكن أن يقال أيضاً إذا كان مواطن مليء بالكفاية والاستمساك بالدستور ففيم يطلب إليه فوق ذلك من الفضيلة؟ أليس حسبه حينئذ الصفتان اللتان له ليحسن عملاً؟ كلا بلا شك، لأن هاتين الصفتين الساميتين يمكن أن يجمع بينهما وبين شهوات لا رادع لها. الناس في مصالحهم الخاصة التي يعرفونها ويحبونها لا يحسنون أن يخدموا أنفسهم كما ينبغي، فمن ذا الذي يضمن أنهم لا يفعلون كذلك أحياناً متى كان الأمر بصدد المصلحة العامة؟

١٦ ـ على العموم كل ما في القانون يتفق، بحسب نظرياتنا، ومبدأ الدستور عينه، فهي أساسي لحفظ الدولة. غير أن الموضوع الأهم إنما هو كما كررنا مراراً، جعل فئة المواطنين التي تريد ثبات الحكومة أشد قوة من التي تريد سقوطها. وينبغي ذلك الحذر كل الحذر من إهمال ما تهمله اليوم كل الحكومات وهو الاعتدال والقسط في جميع الأشياء. فكثير من النظم الديمقراطية في الظاهر، هو على التحقيق ما يدمر الديمقراطية، وكثير من النظر، الأوليغرشية في الظاهر، يدمر الأوليغرشية.

١٧ ـ [1] متى ظن المرء أن به المبدأ الوحيد للفضيلة السياسية فإنه يدفع به في عماية إلى الإفراط. ولكن الخطأ غليظ. ففي وجه الإنسان الأنف مع أنه انحرف عن الخط المستقيم الذي هو الأجمل ليقترب من أن يكون أقنى أو أفطس يمكن مع ذلك أن يبقى كما هو جميلاً ومقبولاً، لكن متى اندفع هذا الانحراف إلى الإفراط فإنما ينزع بدياً من هذا الجزء المقياس الحق الذي يجب أن يكون له ثم

---

(١) يدفع به في عماية إلى الإفراط. لقد أوضح أفلاطون ضرورة تلطيف مبدأ الدولة أيضاحاً عجيباً. راجع القوانين: ك٣، ص١٩٠ و١٩٩. والمقدمة.

يفقد كل مظهر للأنف بامتداداته الذاتية الفظيعة وبالامتدادات الصغيرة للأجزاء المجاورة له. وتلك ملاحظة يمكن انطباقها على كل جزء آخر من أجزاء الوجه على سواء، فالأمر هو على الإطلاق بعينه فيما يتعلق بأنواع الحكومات.

١٨ ـ الديمقراطية والأوليغرشية مع ابتعادهما عن الدستور الكامل يمكن مع ذلك أن تكونا منظمتين تنظيماً كافياً لحفظهما. ولكن الناس يغلون في مبدأ إحداهما والأخرى فيجعلون منهما بدياً حكومات أسوأ وينتهي بهم الأمر إلى ردهما إلى أن تكون حكومات بعد. ينبغي أن يعرف الشارع ورجل الدولة أن يميزا في الإجراءات الديمقراطية أو الأوليغرشية، تلك التي تحفظ الديمقراطية أو الأوليغرشية وتلك التي تخربهما. فليست واحدة من هاتين الحكومتين تستطيع أن تكون وأن تبقى من دون أن تشتمل في باطنها على أغنياء وفقراء. لكن إذا تقررت المساواة في الثروات فالدستور هو ضرورة غير، وإذ يراد القضاء على القوانين التي قصد بها إلى بعض أولي التفوق السياسي يقضي معها على الدستور نفسه.

١٩ ـ [1] ترتكب الديمقراطيات والأوليغرشيات هاهنا خطأ كبيراً على السواء. ففي الديمقراطيات حيث العامة لها أن تسن القوانين نهائياً يقسم الديماغوجوين دائماً المدينة بهجماتهم المستمرة على الأغنياء إلى معسكرين في حين أنهم يجب عليهم في خطبهم ألا يظهروا إلا بمظهر المشغولين بمنفعة الأغنياء كذلك في الأوليغرشيات ينبغي للحكومة أن تظهر بأنها لا هدف لها إلا منفعة الشعب. ويجب على الأوليغرشيين على الخصوص أن يعدلوا عن حلف أيمان كالتي يحلفونها اليوم. وإليك الأيمان التي تحلف في بعض الدول في أيامنا: «لأكونن عدواً مقيماً للشعب، ولأعملن له الشر بقدر ما أستطيع» كان ينبغي أن يكون

---

(١) أن يعدلوا عن حلف أيمان. «يقرأ في سياسات أرسطو أن في زمانه في بعض المدائن كانوا يضمرون بعض الشعب ويحلفونه. هذا هو الواقع من الأمر ولكنهم كانوا يحلفون على عكس ذلك. وذلك التوقع لا يمكن تصوره». راجع ديدور، سياسة الملوك: ف٧٦.

الأمر على وجه مضاد كل التضاد، وكان أولى أن يتخذ وجه مستعار في أن يقال جهرة في الأيمان من هذا القبيل: «لا أؤذي الشعب أبداً».

٢٠[١] ـ إن أهم النقط التي تكلمنا عليها لاستقرار الدول، ولو أنها في أيامنا مهملة في كل مكان هي مطابقة التربية لمبدأ الدستور. وإن أنفع القوانين، أي القوانين المصدق عليها بإجماع المواطنين، تصير لغواً إذا كانت الأخلاق والتربية لا تطابق المبادئ السياسية الديمقراطية في الديمقراطية والأوليغرشية لأنه ينبغي أن يعلم حق العلم أنه إذا حاد مواطن واحد عن حسن السلوك فالدولة عينها تشاطر في هذا الإخلال بالنظام.

٢١ ـ [٢] إن تربية مطابقة للدستور ليست هي التي تهدي إلى فعل كل ما يرضى، أما أعضاء الأوليغرشية وأما أنصار الديمقراطية، إنما هي تلك التي تهدي إلى استطاعة العيش في ظل حكومة أوليغرشية أو في ظل حكومة ديمقراطية. وفي الأوليغرشيات الحالية يعيش أبناء أصحاب السلطان في الرخاوة في حين أن أبناء الفقراء الذي يتخشنون بالعمل والتعب يكسبون الرغبة في إثارة الثورة والقدرة عليها.

٢٢ ـ [٣] في الديمقراطيات وعلى الخصوص تلك التي دستورها أدخل ما

---

(١) وقد احتفظ لنا استوبي في وعظه: ٤١ ص٢٤٣، بنص اليمين الديمقراطية البحتة التي كان يحلفها الشبان الأثينيون حين تسجل أسماؤهم في السجل المدني، وهي يمين حسنة جميلة.

(٢) إن أهم النقط. لشد ما أحس ارسطو بالأهمية السياسية للتربية التي خصها بكتاب ونصف من مؤلفه: ك٤، وك٥. وقد خصها مونتسكيو بالكتاب الرابع من روح القوانين. ووضع لها روسو كتاب إيميل الذي كان لنشره نتائج سياسية خطيرة على التحقيق بأن أثار موضوع التربية تفكير العقول الحصيفة. ومما ينبغي التنبيه له أن حكومة convention، هي أول حكومة في فرنسا اشتغلت سياسياً بهذا الموضوع فأنشأت في البلاد دور التعليم العام وبدأت التعليم الابتدائي. ومن سنة ١٨٣٠ اقتفيت آثارها وحققت آمالها ولم يزد في ذلك على أن اعترف بأحد المبادئ البديهية والأساسية لكل نظام سياسي. وقد يحسب بين أخطاء الملوكية القديمة التي ربما كانت ضرورية. وهي من الأخطاء التي كانت شؤماً عليها. تلك الإهمال المطلق للتربية الشعبية فإنها لم تفكر قط في أن تحولها إلى منفعتها. راجع ما سيجيء: ب٩، ف٢.
أبناء أصحاب السلطان. واجع ما سبق في هذا الباب المعاني المشابهة لهذا: ف٨.

(٣) سيادة الأكثرية. راجع ما سبق: ك٧، ب١، ف٦ و١١ ـ أوريبيد. لا يعرف من أية قصة من =

يكون في الديمقراطية يساء فهم منفعة الدولة لأن فيها يفهم معنى الحرية فهماً فاسداً، فعلى حسب الرأي العام الشيمتان المميزتان للديمقراطية هما سيادة الأكثرية والحرية. المساواة هي الحق العام، وهذه المساواة هي بالضبط أن إرادة الأكثرية هي السائدة. ومن ثم تندمج الحرية والمساواة في الرخصة لكل أحد أن يفعل ما يشاء: «كل على هواه» كما يقول أوريبيد وهذا مذهب بين الخطر. لأنه لا ينبغي أن يخيل للمواطنين أن عيشة وفقاً للدستور هي عيشة استعباد. بل على العكس يجب على المواطنين أن يجدوا فيها حماية وسعادة.

لقد عددنا حينئذ على وجه تام تقريباً أسباب الثورات والدمار والسلام والاستقرار للحكومات الجمهورية جميعاً.

الباب الثامن

علل الثورة وعلل الحفظ في حكومات الفردملوكية أو إطغانية الفرق بين الملك وبين الطاغية: علل الثورة في حكومات الفرد مماثلة بالجزء لنظائرها في الجمهوريات. ضروب التآمر على الأشخاص وعلى السلطات: الإهانات التي تصدر من الطغاة: تأثير الخوف والامتهان على الخصوص: ضروب المؤامرات التي يدسها الطمع في المجد. صنوف الهجوم الخارجية على الطغيان. اعتداءات أنصاره الأقربين: أسباب الدمار في الملوكية: أخطار الوراثة.

١ ـ [١] يبقى علينا أن ننظر فيما هي العلل الأكثر شيوعاً للانقلاب وللحفظ في حكومة الفرد. إن الاعتبارات التي يناسب عرضها في مصير الملوكيات والطغيانات تقارب كثيراً الاعتبارات التي ذكرناها في صدد الدول الجمهورية الملوكية تقترب من الأرستقراطية والطغيان يتألف من عناصر من الأوليغرشية المتطرفة ومن الديماغوجية. من أجل ذلك كان أشأم الأنظمة على الرعايا لأنه مكون من حكومتين رديئتين وإنه يجمع بين النقائص والرذائل التي لإحداهما وللأخرى.

= قصص أوريبيد أخذت هذه العبارة.

ـ والسلام والاستقرار. لقد نبه هيجيويتش في رسالة في ماليات روما ص٤٤، على أنه في الزمان الغابر لم تذكر ثورة واحدة كان سببها سوء الحالة المالية ذلك المصدر العادي الذي لا معدى عنه للانقلابات السياسية في الأزمان الحديثة. وتعليل ذلك يسير جداً. فإن الدول القديمة كانت على العموم ديمقراطية وكانت عناية الشعب بمراقبة المصروفات العامة واقتضاؤه الإحاطة علماً بها فيه وقاية من كل تبذير. كذلك الحق أيضاً من جهة أخرى. إن الاقتراض بأوضاعه الخطرة لم يكن معروفاً بعد، فتنبيه هيجيويتش تماماً يؤيد التاريخ صحته.

(١) أشأم الأنظمة. راجع ما سيلي: ف٧. وما سبق: ك٦، ب٢، ف٢، وب٦، ف١.

٢ ـ على أن هذين النوعين من حكومة الفرد متقابلان بالتضاد حتى في نقطة بدايتهما. الملوكية تخلقها الطبقات العليا التي يجب عليها أن تحميها من الشعب. وأن الملك ليجعل من صميم الطبقات العليا التي يمتاز عليها بفضيلته السامية أو بالأعمال الجليلة التي توحي بها إليه تلك الفضيلة أو بشهرة أصوله المعترف بها. أما الطاغية فإنه على المكس يخرج من الشعب ومن العامة ضد المواطنين الأقوياء ليدفع عنه اضطهادهم.

٣ ـ والحوادث تؤيد ذلك بلا عناء. يمكن أن يقال إن كل الطغاة قد كانوا في مبدأ أمرهم ديماغوجيين كسبوا ثقة الشعب بسعاياتهم على المواطنين الرؤساء. وقد نشأت بعض الطغيانات على هذا النحو حين كانت الدول قوية من قبل. وبعضها وهي أقدم من الأولى لم تكن إلا ملوكيات انتهكت قوانين البلد وطمحت إلى سلطان استبدادي. وأخرى أسسها رجال وصوليون بلغوا أن ينتخبهم الناس للمناصب العليا لأن الشعب في الماضي كان يعطي جميع المناصب الكبرى وجميع الوظائف العامة مدة طويلة وأخرى قد خرجت من الحكومات الأوليغرشية التي وكلت بلا تبصر إلى شخص واحد اختصاصات سياسية على أقصى غاية من الأهمية.

٤ ـ [1] بفضل هذه الظروف كان الاغتصاب حينئذ هيناً على جميع الطغاة إذ لم يكن لهم من عمل إلا أن يعتمدوا على إرادتهم ليكونوا طغاة لأنهم كان في

---

(١) فيدون في أرغوس. يظهر أنه ملك في القرن الثامن قبل الميلاد، ويعتبر أنه طاغية مقدام غاية في الحذق. ويقال إنه أنشأ في بيلوبونيز وحدة المكاييل والموازين بين جميع القبائل الدورية. وإنه أول من ضرب النقد. راجع أونو مللر، الدوريون: ج١، ص١٥٥ وج٢، ص١٠٨ وهيرودوت إيراتو ب١٢٧ ـ كل طغاة يونيه. راجع هيرودوت ملبومين ب١٣٤، إذ يقص تاريخ أولئك الطغاة الصغار ـ فالاريس، طاغية أغريجنت نحو الأولمب الرابع والخمسين ٥٦٤ ق.م. راجع أونو مللر، الدوريون: ج٢، ص١٦٣ ـ فانتيوس الذي يتكلم عليه أرسطو أيضاً في هذا الكتاب: ب١٠، ف٤ لا يعرف إلا بهذا. ـ ليونتيوم مدينة مجاورة لسراقوزه في صقليه ـ سيسل. اغتصب الطغيان في كورنثه في نحو الأولمب الثلاثين ٦٥٨ ق.م. ـ فيزيسترات، ٥٥ ق.م. ـ دينيس في سراقوزة. راجع ما سبق في هذا الكتاب: ب٤، ف٥.

يدهم من قبل إما سلطان الملك أو السلطة التي يكفلها لهم مركز سام: أمثال ذلك فيدون في أرغوس والطغاة الآخرون الذين ابتدأوا بأن يكونوا ملوكاً. ثم كل طغاة يونيه وفالاريس الذين كانوا يتربعون في أعلى المناصب فانتيوس في ليونتيوم وسبسل في كورنثه وفيزيسترات في أثينا ودينيس في سراقوزه وكثير غيرهم خرجوا مثلهم من الديماغوجية.

٥ ـ [1] أكرر أن الملوكية تصطف إلى جانب الأرستقراطية من حيث إنها كمثلها ثمن للاعتبار الشخصي أو لفضيلة سامية أو لشرف مولد أو لخدمات عظمى أديت أو لكل هذه الميزات مضافات إلى الكفاية. وكل أولئك الذين قد أدوا خدمات كبرى لمدائن أو لشعوب أو كانوا في مكنة من أدائها قد حصلوا على هذا الامتياز السامي: بعضهم بأنهم ظفروا بالأعداء فوقوا الشعب من الاستعباد كما فعل قردوس. والآخرون بأن ردوا على الشعب حريته مثل قيروش، وآخرون بأنهم أسسوا الدولة أم بأنهم حازوا أرضها كملوك الأسبرتيين والمقدونيين والملوس.

٦ ـ [2] رسالة الملك الخاصة أن يسهر على أن أرباب الأملاك لا يصابون بأي ضرر في ثروتهم ولا الشعب بأية إهانة لشرفه. أما الطاغية فعلى الضد كما قلت أكثر من مرة لم يك لينظر في الشؤون العامة إلا إلى منفعته الشخصية. غرض الطاغية هو الاستمتاع، وغرض الملك هو الفضيلة. من أجل ذلك في معرض الطموح يفكر الطاغية على الخصوص في المال، وأما الملك فيفكر على الخصوص في الشرف. وحرس الملك يتألف من المواطنين وحرس الطاغية من الأجانب.

٧ ـ [3] ومع ذلك فمن الهين أن يرى أن للطغيان كل أضرار الديمقراطية

---

(١) أكرر. راجع ما سبق: ف١ ـ كما فعل قردوس في القرن الحادي عشر قبل الميلاد. ـ والملوس، راجع فيما سيجيء في هذا الكتاب: ب٩، ف١ بعض كلمات على ملوكية الملوس.

(٢) كما قلت. راجع ما سبق: ك٣، ب٥، ف.

(٣) الديمقراطية والأوليغرشية. راجع ما سبق: ف١ ـ بربندر. راجع ما سبق: ك٣، ب٨، ف٣.

والأوليغرشية. فهو كالأوليغرشية لا يفكر إلا في الإثراء الذي هو وحده يكفل له بالضرورة أمانة الاتباع والاستمتاع بالزينة. الطغيان يخاف أيضاً من الجماعات فينزع منهم حق اقتناء السلاح. وإيذاء الشعب وإبعاد المواطنين من المدينة وتشتيتهم هي الوسائل المشتركة للأوليغرشية وللطغيان، من الديمقراطية يستعير الطغيان مذهب الحرب المستمرة على المواطنين الأقوياء ذلك الجلاد الخفي والعلني الذي يدمرهم وتلك الصنوف من النفي التي يسلطها عليهم بحجة أنهم عصاة للسلطان وأعداؤه، لأنه لا يجهل أن من صفوف الطبقات العليا تخرج المؤامرات ضده، وأن بعضهم يحوكون الحبائل ليستولوا على السلطان لمنفعتهم والآخرين ليتخلصوا من الرق الذي يرهقهم هذا هو ما تعنيه نصيحة بريندر لطرازيبول، فإن تسوية السنابل التي تطول غيرها كان المراد بها أنه يلزم دائماً التخلص من المواطنين الأجلاء.

٨ ـ ما قلته آنفاً دليل كاف على أن أسباب الثورة يجب أن نكون هي بأعيانها على التقريب في حكومات الفرد كما هي في الجمهوريات. الظلم والخوف والإهانة هي التي أدت دائماً تقريباً إلى مؤامرات الرعايا على الملوك ومع ذلك فإن الظلم قد كان حظه في السببية أقل من حظ الإهانة وأحياناً أيضاً من صنوف السلب الذي يقع على الأفراد.

إن الغاية التي ترمي إليها المؤامرات في الجمهوريات هي عينها أيضاً في الدول الخاضعة لطاغية أو لملك. وإنها لتقع دائماً لأن الفرد المالك لديه من صنوف الشرف والثروات ما يحسده عليه الآخرون جميعاً.

٩ ـ [١] تتجه المؤامرات تارة إلى أشخاص أولئك الذين هم بيدهم السلطان وتارة إلى السلطان نفسه، فالإحساس بالإهانة يدفع على الخصوص إلى النوع

---

(١) تتجه المؤامرات. راجع في مكيافللي أفكاره في المؤامرات. مقاله على عاشورات تيت ليف: ك٣، ب٦ ـ هرموديوس. يروي طوسيديد مؤامرة هرموديوس: ك١، وك٦ ب٥٤ وما بعده ـ على بريندر. راجع ما مر في هذا الكتاب: ب٣، ف٦...

الأول. ولما أن الإهانة ربما تقع على ضروب كثيرة فالحقد الذي تثيره تكون له كذلك خواص مختلفة. وفي أكثر الحالات لا يفكر المتآمرون في إشباع أطماعهم بل في مجرد الانتقام. وشاهد ذلك عاقبة البيزيستراتيين فإنهم انتهكوا حرمة أخت هرموديوس فتآمر هرموديوس للانتقام لأخته وأرستوجيتون لتأييد هرموديوس. ولم يكن للمؤامرة التي حيكت حبائلها على بريندر طاغية أمبراسيا سبب آخر إلا أن الطاغية في سكرة معربدة قد سأل أحد معشوقيه وهو يسخر منه : ألم يصيره بعد أما.

١٠ ـ [١] وبوزانياس قتل فيليب لأن فيليب قد خلى أنصار أتال يهينونه. ودرداس تآمر على آمنتاس الصغير الذي كان يفخر بأنه هو الذي اغتصب زهرة شبابه (الخصي L' Eumuquee) قتل إيفاغوراس صاحب قبرص لأن ابن هذا الأخير كان قد أهانه بان اختطف زوجته. وكثير من المؤامرات لم يكن لها إلا انتهاك الحرمات الذي كان يقع من الملوك على أحد رعاياهم.

١١ ـ [٢] كذلك كانت المؤامرة التي حاكها كراتي على أرخيلاوس، فإن الأول لم يكن ليطبق أبداً إلا على كره تلك العلاقات المهينة. من أجل ذلك لم يدع أول تعلة مقبولة وإن كانت أقل خطراً في نفسه مما كانت الأخرى فإن أرخيلاوس بعد أن وعده بتزويجه إحدى ابنتيه نكث عهده وزوجهما كلتيهما إحداهما لملك إيليمي، على أثر هزيمته في الحرب مع سيرا وأرهبوس والأخرى لآمنتاس ابن ذلك الملك، يريد بذلك أن يلطف من العداوة بين كراتي

---

(١) بوزانياس. قتل فيليب سنة ٣٣٦ ق.م. وتلك هي الواقعة الجديدة التي لها ذكر في سياسة أرسطو. أما عن التفاصيل فراجع ديودور الصقلي: ك١٦، ص٤٨١ ورؤية مكيافللي في مقاله على عاشورات تيت ليف: ك٢، ب٢٨ ـ الخصي. هونيكوكلبس الملقب بالخصي قتل إيفاغوراس في السنة الثالثة من الأولمب الأول بعد المائة ٣٧٤ ق.م. راجع ديودور الصقلي: ك١٦، ص٣٦٣.

(٢) أرخيلاوس. لا أدري هل أرخيلاوس هذا هو الذي جاء ذكره في غرغياس أفلاطون: ص٢٥٣ من ترجمة كوزان ـ كراتي. يزعم ديودور الصقلي أن كراتي الذي يسميه كراتيروس قد قتل الملك خطأ في الصيد. راجع ك١٤، ص٢٦٥ وكل هذا القسم من تاريخ مقدونيا غامض جداً.

وبين ابن كليوبترا. غير أن السبب الحقيقي لعداوته هو الحقد الذي كان يحمله الشاب من العلاقات التي كانت تربطه بالملك.

١٢ ـ [(١)] وقد دخل هللنوقراط من لارسا في المؤامرة لإهانة مشابهة. فإن الطاغية الذي كان قد فسق به في شبابه لم يشأ أن يرده إلى وطنه كما كان قد وعده، فاقتنع هللنوقراط بان حظوة الملك له لم تأت من شهوة حقيقية بل ليس لها غرض إلا أن يشهر بعاره. وبرهون وهيرقليدس وكلاهما من أونوس قتلا كوتيس انتقاماً لأبيهما. وأدماس خان كوتيس لينتقم منه للجب المهين الذي أجراه فيه إبان طفولته.

١٣ ـ [(٢)] وكثيراً ما يتآمر المرء غضباً للمعاملات السيئة التي يعامل بها شخصياً. حتى أن حكاماً وأعضاء عائلات مالكة قد قتلوا الطغاة أو بالأقل تآمروا عليهم ليشفوا ما في صدورهم من أحقاد من هذا القبيل. ففي ميتلين مثلاً كان البنتاليون الذين يطيب لهم أن يجوسوا خلال المدينة يضربون بالعصي كل من كان يلقاهم قد ذبحهم ميغاكليس وأعانه على ذلك أصحابه. ثم بعد ذلك قتل سامرديس بنتيلوس الذي أساء معاملته وكانت امرأته تدفعه إلى هذا الانتقام. وإذا كان ديكامنخوس في الائتمار على أرخيلاوس قد رأس المتآمرين بأن كان أول محرض لهم فذلك لأنه كان قد امتلأ غيظاً من أن أرخيلاوس أسلمه إلى الشاعر أوريبيد الذي أمر بضربه بالسياط لأنه سخر من بخره. وكثير من الملوك قد شروا بحياتهم أو براحتهم ثمناً لأمثال هذه الإهانات.

١٤ ـ [(٣)] إن الخوف الذي ذكرناه سبباً للانقلاب في الجمهوريات ليس في

---

(١) برهون. أو كما يسميه ديوجين اللاريثي فيتون قد قتل كونس طاغية إينوس في تراقيا ولجأ إلى أثينا. ديوجين اللاريثي: ك٣، ف٤٦.

(٢) سامرديس. لا يعرف من هذا.

(٣) الخوف الذي ذكرناه. راجع ما سبق: ب٢، ف٣ ـ ارتبان. قتل أكزركسيس في السنة الرابعة للأولمب الثامن والسبعين ٤٦٥ ق.م. وقد اختلف المؤرخون في رواية موت اكزركسيس والظاهر أن رواية أرسطو أرجحها. وإن هذا الجزء من التاريخ يكاد يكون مجهولاً. =

حكومات الفرد بأقل أثراً. فإن ديكامنخوس أرتبان قتل أكزركسيس خوفاً من أن يعلم الملك أنه أمر يشتق دارا على رغم النهي الذي صدر من الملك. غير أن أرتبان كان يرجو بادئ الأمر أن يكون أكزركسيس قد نسي ذلك النهي الذي صدر منه أثناء وليمة. كذلك الاحتقار يجلب أيضاً ثورات في حكومات الفرد. فإن سردانابال قتله أحد رعاياه إذ رآه ممسكاً بالمغزل وسط نسائه، إن صدقت الرواية. ومع التسليم بان هذا لا يصدق في حق سردانابال فإنه يمكن أن يكون صدقاً في حق رجل آخر. وإن ديون لم يتآمر إلا احتقاراً لدينيس الشاب إذ رأى جميع رعاياه لا يأبهون له وأنه كان غارقاً في سكر مقيم.

١٥ ـ [1] إنما هو على الخصوص بأسباب من هذا الطراز أن يصمم أحياناً حتى أصدقاء الطاغية على التآمر به: فإن الثقة التي يتمتعون بها لديه توحي إليهم احتقاره وتسهل سبل الرجاء في إخفاء مؤامراتهم. وفي الغالب حينما يظن المرء بنفسه أنه في مكنة من تقلد السلطان بأية وسيلة كانت فحسبه أنه يحتقر الطاغية ليتآمر به. لأنه متى كان المرء قوياً استهان بالخطر وصار ميسوراً له التصميم في العمل مدفوعاً لذلك بما له من الثقة بقواه. وعلى هذا النحو لم يكن للقواد في الغالب من أسباب أخر للتآمر بالملوك الذين يستخدمونهم مثال ذلك قيروش أسقط استياج الذي كان يزدري سلوكه وقوته والذي كان قد تخلى عن مباشرة السلطان شخصياً ليفرغ للإفراط في صنوف اللذائذ، وسوتيز التراقي تآمر كذلك بآمودكس وكان قائداً عنده. وقد تجتمع أسباب من هذا القبيل للتآمر. وأحياناً ينضم الحرص إلى الاحتقار: وشاهد ذلك ائتمار متريدات بأريوبرزان. هذه

= ـ أحد رعاياه. هو أرياس الذي أسقط سردانابال. راجع ديودور الصقلي: ك٢، ص١١٠.
ـ ديون. تجريدة ديون على دينيس الصغير كانت في السنة الرابعة للأولمب الرابع بعد المائة ٣٥٨ ق.م.

(١) قيروش أسقط استياج. خلع قيروش استياج ولكنه لم يقتله. راجع هيرودوت كليو: ب١٣٠.
ـ سوتيز التراقي. راجع أكسينوفون أناباز: ك٧، ب٢. والهلينين: ك٤، ب٨ـ ائتمار متريدات. راجع اكسينوفون. سيروبيدي: ك٨، ب٨.

الإحساسات تفعل فعلها على الخصوص عند الرجال أولي الخلق الجريء والذين استطاعوا أن يبلغوا عند الملوك منصباً حربياً سامياً. فإن الشجاعة متى عاونتها الوسائل القوية تنقلب إلى جسارة فيتآمر المرء لأنه يظنه واثقاً من النجاح ما دام ذانك السببان يؤيدانه.

١٦ ـ للمؤامرات التي تدفع إليها رغبة المجد طابع آخر مغاير تماماً لتلك الطوابع التي ذكرنا إلى الآن. فليست الدوافع إليها هي الحسد على الثروات الطائلة ولا رغبة التشاريف العليا للطاغية والتي تسبب في الغالب التآمر عليه. فليس لاعتبارات من هذا القبيل يلقي الرجل الطموح بنفسه في أخطار مؤامرة، بل يترك للأغيار الأسباب الدنيئة والوضيعة التي تكلمنا عليها آنفاً، فكما أنه يجازف في كل شأن لا نفع فيه لكنه ربما أدى إلى الشهرة وحسن الأحدوثة كذلك هو يتآمر على الملك أو الطاغية لحرصه لا على السلطان بل على المجد.

١٧ ـ والرجال من هذا الطراز من الندرة بمكان، لأن أمثال هذه العزائم تقتضي دائماً احتقاراً للحياة على الإطلاق في حال اقتران المشروع بالخيبة، وإن الفكرة الوحيدة التي يجب أن تكون هي مصدر الإيحاء هي فكرة ديون، غير أنه من العسير أن تخطر على بال كثيرين. فإن ديون حين مشى إلى دينيس لم يكن معه إلا قليل من الجنود معلناً أنه أياً كان حظه من النجاح فحسبه أن يقوم بهذا المشروع حتى أنه لو مات حين يطأ أرض صقلية لكان موته على كل حال حسناً جميلاً.

١٨ ـ [١] الطغيان يمكن أن ينقلب ككل حكومة أخرى من غزو خارجي آت من دولة أقوى منه ومد سترة على مبدأ مضاد. وبين أن هذه الحكومة المجاورة

---

(١) مدستره على مبدأ مضاد. راجع ما سبق في هذا الكتاب: ب٦، ف٩.
ـ كما يقول هيزيود. راجع الأعمال والأيام: البيت ٢٥.
ـ اللقدمونيين. ر. ما سبق في هذا الكتاب: ب٦، ف٩ حيث ذكر أن اللقدمونيين كانوا يسقطون الديمقراطيات.

بسبب مبدئها المضاد نفسه، لا تتربص إلا ساعة الهجوم. المرء متى قدر فعل دائماً ما يرغب فيه. فإن الدول ذات المبادئ المختلفة هي دائماً بعضها لبعض عدو. فمثلاً الديمقراطية عدو الطغيان كما يكون الخزاف عدواً للخزاف كما يقول هيزيود. وهذا لا يمنع أن تكون الديماغوجية المتطرفة إلى أقصاها هي طغيان حقيقي. والملكية والأرستقراطية كلتاهما عدو للأخرى بسبب تخالف مبدأيهما. من أجل ذلك كان دأب اللقدمونيين أن يسقطوا الطغيانات كما صنعه أيضاً السراقوزيون كلما كانت تدير شؤونهم حكومة صالحة.

١٩ ـ [١] الطغيان يحمل في باطنه سبباً آخر للخراب حينما يقيم الثورة أولئك الذين هو يستخدمهم. وشاهده سقوط الطغيان الذي أنشأه جيلون. وفي أيامنا طغيان دينيس. فإن طرازيبول أخا هيرون كان يعنى بتحبيذ الشهوات الجنونية لابن جيلون الذي خلفه وغمره في الملذات ليحكم باسمه. فتآمر أتباع الأمير الشاب اللصقاء به لا لإسقاط الطغيان نفسه بل لخلع طرازيبول غير أن شركاء هذا الأخير قد انتهزوا هذه الفرصة المؤاتية لطردهم جميعاً. أما دينيس فإن قريبه ديون هو الذي سعى عليه واستطاع قبل موته ان ينفي الطاغية بمعاونة الشعب الثائر.

٢٠ [٢] ـ ومن الإحساسين الحقد والاحتقار اللذين يسببان، في الغالب المؤامرات على الطغيانات يستحق الطغاة دائماً أحدهما على الأقل وهو الحقد لكن الاحتقار الذي يلقونه في روع الناس يجلب سقوطهم في غالب الأحيان. وما يثبته حق الإثبات أن أولئك الذين كسبوا السلطان بأنفسهم قد استطاعوا الاحتفاظ به وأن أولئك الذين ورثوه ما لبثوا أن فقدوه. فإنهم وقد سقطت بهم

---

(١) الذي أنشأه جيلون. ملك جيلون في السنة الرابعة من الأولمب الثالث والسبعين ٤٨٤ ق.م. وقد كان منذ ست سنين طاغية لجيل. راجع هيرودوت. بولمني: ب١٥٣ وما بعده.

(٢) أولئك الذين كسبوا السلطان. راجع فيما بعد: ف٢. ومكيافللي الأمير: ب٦، وكذلك أفلاطون يبغض الإرث. راجع القوانين: ك٣، ص١٨٣ وما بعدها.

الإفراطات وضروب السوء في سلوكهم يسهل سقوطهم في الاحتقار ويهيئون الفرص الكثيرة المؤاتية للمتآمرين عليهم.

٢١ ـ ويجوز أن يوضع الغضب في صف الحقد فإن أحدهما والآخر يحملان على أفعال متشابهة فضل تشابه. إلا أن الغضب هو أيضاً أفعل من الحقد لأنه يؤتى في التآمر حدة أشد تقودها شهوة لا تدبر فيها. وأن الشعور بالإهانة هو الذي يسلم القلوب إلى سورات الغضب، وشاهد هذا سقوط البيزستراتيين وكثير غيرهم. ومع ذلك فالحقد أشد ووعاً. الغضب مصحوب دائماً بالشعور بألم لا يدع محلاً للتبصر. وأما الكره فلا ألم له يزلزله في مؤامراته.

لأجل أن نلخص ما مر نقول إن جميع أسباب الثورات التي عيناها للأوليغرشية الغالية والتي ليس لها ما يزن أمرها وللديماغوجية المتطرفة تنطبق على الطغيان سواء بسواء. لأن هاتين الصورتين من الحكومة هما طغيانان حقيقيان مقسمان في أيد كثيرة.

٢٢ ـ [1] الملوكية أقل خشية من الأخطار الخارجية. وهذا هو الذي يكفل لها البقاء. وإنما فيها عينها ينبغي البحث عن جميع أسباب انهيارها. ويمكن ردها إلى سببين: أحدهما دسائس أعوانها الذين تستخدمهم والثاني الميل إلى الاستبداد حين يطمع الملوك في نماء قوتهم حتى على حساب القوانين ويكاد «يرى في أيامنا ملوكيات تؤسس والتي تظهر منها أولى بها أن تكون حكومات فرد مطلقة وطغيانات من أن تكون ملوكيات». ذلك بأن الملوكية الحقة في الواقع هي سلطان مرضي بحرية ومتمتع باختصاصات عالية فقط. لمن لما أن المواطنين اليوم يستوون على العموم وأنه لا واحد له من التفوق العظيم ما يمكنه أن

---

(١) ملوكيات... حكومات فرد. هاهنا يحس الفرق بين هاتين العبارتين فإن «الملك» هو ذلك الفرد الذي يملك ويصرف الشؤون بالمطابقة لقوانين يجب عليه رعايتها ولم يكن قط هو الذي سنها. وأما الفرد فهو السيد المالك ولا قانون له إلا إرادته ولكنه مع ذلك لا يسيء استعمال سلطانه المطلق. أما الطاغية فإنه يسيء استعمال السلطان الذي بيده. هذه الفروق هي من الأهمية بمكان. راجع: ك٣، ب١٠، ف٧.

يختص من دون سواه بالطموح إلى مركز رفيع في الدولة كهذا، فينتج منه أن الناس لا يعطون الرضا بعد للملوكية وأنه إذا اعتمد امرؤ في الملك على الكيد أو العنف فأخلق به أن يعد طاغية.

٢٣ ـ [1] في الملوكيات الوراثية ينبغي أن يضاف سبب الدمار هذا الخاص بها جد الخصوص: إن أكثر هؤلاء الملوك بالإرث يوشكون أن يصيروا بائسين وأنه لا يغفر لهم أي إفراط في سلطتهم ما داموا لا يملكون البتة سلطة طغيانية بل مجرد كرامة ملوكية. الملوكبة أسهل ما يكون إسقاطها لأنه ليس فيها بعد سن ملك منذ لا يريد الناس أن يكونه. أما الطاغية فعلى عكس ذلك يضرب نفسه على الناس ضرباً على رغم الإرادة العامة.

تلك هي الأسباب الرئيسة لانهيار حكومات الفرد. ولا أعدد أغبارها التي تقاربها.

(١) أن يصيروا بائسين. يمكن أن يضاف هذا التصريح الجلي ضد الوراثة إلى ما صرح به ارسطو من قبل: ك٣، ب١٠، ف٩، يلزم أن يريد المرء أن يغمض عينيه عن النور ليدعي أن الفيلسوف قد ألف كتابه وهو مشبع بخصال البطانة وأنه عنى في كتاب السياسة بتمليق الاسكندر الذي كاد لا يتفق حقه الوراثي البحت مع مبادئ أستاذه الاستقلالية ـ ليس فيها بعد من ملك. راجع الفكرة عينها في أفلاطون «السياسي ص٣٨٦ من ترجمة كوزان».

الباب التاسع

وسائل الحفظ لحكومات الفرد: الملوكية تسلم بالاعتدال، وللطغيانات مذهبان مختلفان للبقاء: العنف مع الخداع وحسن الإدارة. رسم للمذهب الأول: عيوبه. رسم للمذهب الثاني: فوائده. صورة الطاغية. مدة بقاء الطغيانات المختلفة. تفاصيل تاريخها.

١ ـ [(١)] حكومات الفرد على العموم يجب عليها بالبداهة أن تحفظ وجودها بأسباب مضادة لجميع الأسباب التي تكلمنا عليها آنفاً للطبع الخاص لكل منها، فالملوكية مثلاً تستمد استقرارها من الاعتدال. وكلما ضاقت الاختصاصات الملوكية طال حظها من البقاء في سلامة تامة. فالملك حينذاك لا يفكر في أن يكون مستبداً ويشتد احترامه في كل أعماله للمساواة العامة. والرعايا من جانبهم يقل ميلهم إلى أن يحسدون. وهذا ما يفسر طول البقاء للمولكية عند الملوس.

أما عند اللقدمونيين لم تعش بهذا القدر إلا لأن السلطان منذ البداية، قسم بين شخصين وأنه بعد ذلك قد خفف منه ثيوفمف بأنظمة عدة يله التوازن الذي آتاه إياه بإنشاء بطون القبائل. فإنه لما أضعف قوة الملوكية كفل لها مدة أطول. وقد وسعها حينئذ على نحو ما من دون أن ينقصها وإنه كان على حق حين أجاب

---

(١) عند الملوس. راجع ما سبق ب٨، ف٥. ويروي لنا أفلوطرخس في كتاب «حياة فيروس»: ب٥، أن ملوك الملوس كانوا يجددون كل سنة أمام الجمعية العمومية يمينهم على طاعة القوانين ـ قد خفف منه ثيوفمف. راجع ك٢، ب٦، ف٥. ويسند أفلاطون إلى ثيوفمف أيضاً إنشاء الإيفور (بطون القبائل). راجع القوانين: ك٣، ص١٧٤. وراجع أيضاً ما ذكره عن الملوكية في هذا المرجع ص١٨٨. وأكسينوفون في بداية مدحته لأجزيلاس يثني على ملوك اسبرتة لأنهم لم يعنوا قط بتوسيع سلطانهم.

زوجته التي سألته: «الا يستحي من أن ينقل إلى أبنائه ملكاً أقل قوة مما تلقاه عن أجداده»: «كلا بلا ريب، لأني أترك لهم ملكاً أطول بقاء بكثير».

٢ ـ [١] أما الطغيانات فإنها تبقى بطريقتين مضادتين على الإطلاق. الأولى هي العادية وهي التي يستخدمها جميع الطغاة تقريباً. وإلى بريندر في كورنثه يرجع الفضل في كل هذه القواعد السياسية التي يمكن أيضاً لمملكة الفرس أن تقدم عدداً عظيماً من أمثالها.

ولقد أشرنا فيما سبق إلى بعض الوسائل التي يستخدمها الطغيان للاحتفاظ بسلطانه كلما أمكن ذلك. القضاء على كل تفوق يرفع رأسه، والتخلص من الرجال أولي الألباب، ومنع الموائد العامة والاجتماعات، وحظر التعليم وكل ما يمت بسبب إلى التنور أعني اتقاء كل ما يؤتى عادة شجاعة وثقة بالنفس، ومنع ضروب الفراغ وجميع الاجتماعات التي قد يجد فيها المرء تسليات مشتركة، وعمل كل ما من شأنه أن يظل الرعايا يجهل بعضهم بعضاً، لأن العلاقات تجلب الثقة المتبادلة.

٣ ـ [٢] وفوق ذلك معرفة تنقلات المواطنين مهما قلت قيمتها وإكراههم بوجه ما على ألا يجوزوا أبداً أبواب المدينة حتى يكون الطاغية على علم بما يعملون، وتعويدهم بواسطة هذا الاستعباد المستمر الضعة ووجل النفس. تلك هي الطرائق المستخدمة عند الفرس وعند المتوحشين. وهي وسائل طغيانية تؤدى كلها إلى غرض واحد. وهاك أخرى: العلم بكل ما يقال وكل ما يفعل من

---

(١) بريندر في كورنثه. بريندر بن سيبسل خلفه على ملكه في السنة الأولى من الأولمب الثامن والثلاثين ٦٢٨ ق.م. راجع ما سبق: ك٣، ب٨، ف٣، وأوتو مللر. الدوريون: ج١، ص١٦٥ وديوجين اللاريثي (حياة بريندر) ك١٠، ص٣٧. ولم يكن أفلاطون بأحسن رأياً في بريندر وحذفه الطغيان. راجع الجمهورية: ك١، ص٢٣ ـ وقد أشرنا فيما سبق. راجع الباب السابق ف٧ ـ القضاء على كل تفوق. راجع الجمهورية. أفلاطون. ك٨، ص١٧٨.

(٢) كما فعل هييرون، خلف هييرون جيلون أخاه في السنة الثالثة من الأولمب الثاني والستين ٤٧٨ ق.م. ـ سماعين في الجماعات. هذا هو أصل الجواسيس. راجع مونتسكيو: ك١٢، ب٢٣.

جانب الرعايا، أن تكون له جواسيس أشبه بتلك النسوة اللاتي يسمين في سراقوزه أولات السعاية. وأن يبعث، كما فعل هييرون، أناساً سماعين في الجماعات وفي المجالس لأن المرء يكون أقل صراحة حينما يخشى الجاسوسية وأنه إذا تكلم فقد علم كل ما قال.

٤ ـ [1] وأن يبذر الشقاق والنميمة بين المواطنين، وأن يوقع الأصدقاء بعضهم في بعض، ويثير حقد الشعب على الطبقات العلى التي يجتهد في أن يفرق بينها. مبدأ آخر للطغيان وهو إفقار الرعايا حتى لا يكلفه حرسه شيئاً من جهة، ومن جهة أخرى أن الرعايا وهم في شغل لتحصيل قوت يومهم لا يجدون من الوقت ما فيه يتآمرون. ولمثل هذا الغرض أقيمت أهرام مصر والمعابد للسيبسيليين ومعبد المشتري الأولمبي الذي أقامه البيزستراتيون والآثار المعظمة التي شادها بوليقراط في ساموس. تلك أعمال ليس لها إلا موضوع واحد بعينه، أن يشغل الشعب دائماً ويمسكه على الفقر.

٥ ـ يمكن أن ترى وسيلة مشابهة في نظام الضرائب كما كانت مضروبة في سراقوزه: ففي خمس سنين كان قد أفنى دينيس بالضريبة قيمة الملكيات كلها. والطاغية يقرر الحرب ليشغل بها نشاط رعاياه ويلزمهم الحاجة المستمرة إلى رئيس حربي. وإذا كانت الملوكية تعتمد في بقائها على إخلاص الرعايا فإن الطغيان لا يحفظ ذاته إلا بالارتياب الدائم من أصدقائه لأنه يعلم حق العلم أنه إذا كان الرعايا جميعاً يودون إسقاط الطاغية فإن أصدقاءه على الخصوص هم الذين في مكنة من ذلك.

---

(١) إفقار الرعايا. راجع الفكرة عينها في أفلاطون الجمهورية: ك٨، ص١٧٧ ـ أهرام مصر. إن تقدير الغرض السياسي للأهرام هي وآثار أخرى للأقدمين هو من التعمق في الفكر وتحري الحق بمكان ـ معبد المشتري الأولمبي. تكلم فيتروف في مقدمة كتابه «فن العمارة» على معبد المشتري الأولمبي ووصفه بوزانياس في .(in attica) كان محيط هذا المعبد يقاس بأربع غلوات أو ٧٦٠ متراً. ولم تتم عمارته إلا في عهد الإمبراطور أدريان بوليقراط في ساموس. يصف هيرودوت (طاليا ب٦٠) هذه الأعمال الكبرى في ساموس وقد مات بوليقراط سنة ٥٢٢ ق.م. بعد أن ملك أحد عشر عاماً. راجع رحلة أناخرسيس الصغير ب٧٤.

٦ ـ [(١)] عيوب الديمقراطية المتطرفة توجد في الطغيان: إباحة للنساء في داخل العائلات أن يخن أزواجهن. إباحة للعبيد أن ينموا على أسيادهم لأن الطاغية ليس له ما يخشاه من العبيد ومن النساء، فإن العبيد ما داموا يتركون يعيشون على هواهم كانوا نعم الأنصار للطغيان والديماغوجية. وقد يجعل الشعب من نفسه حاكماً بأمره ـ من أجل ذلك يقدر التملق فضل تقدير لدى العامة كما هو شأنه لدى الطاغية. فلدى الشعب يوجد الديماغوجي الذي هو بالقياس إلى الشعب متملق حق، ولدى المستبد توجد حاشيته الوضماء الذي لا عمل لهم إلا الملق المستمر. من أجل ذلك لا يحب الطغيان إلا أشرار الناس لأنه على التحقيق يجب الملق، والقلب الحر لا يسفل إلى هذا الدرك. الرجل الخير يعرف أن يحب ولكنه لا يملق أبداً. زد على هذا أن الأشرار يصلحون للأغراض الشريرة. «مسمار يطرد الآخر» كما في المثل.

٧ ـ [(٢)] خاصة الطاغية أنه يقصي كل من يحمل نفساً عزيزة وحرة لأنه يظنه الوحيد الجدير بأن تكون له هذه الخلال السامية. وأن اللألاء الذي تزهى به بين يدي الطاغية مرؤة غيره واستقلاله من شأنه أن يذهب بتفوق السيد هذا التفوق الذي يستأثر به الطغيان لنفسه وحدها. إذاً فالطاغية يكره كل تلك الطبائع الشريفة على أنها اعتداء على سلطانه. ومن عادة الطاغية أيضاً أن يدعو لمائدته وأن يقبل

---

(١) يقدر المتملق فضل تقدير. راجع ما سبق: ك٦، ب٥، ف٤.

(٢) فالطاغية يكره كل تلك الطبائع الشريفة. راجع غرغياس أفلاطون: ص٣٧٠، من ترجمة كوزان ـ من الشر بمكان مكين. بعد هذا الوصف للطاغية الذي يساوي في صدقه وفي دقته كل ما قد يكتب على هذا الموضوع، يؤثم أرسطو صراحة كل هذا الكيد الذي يكيده الطغيان. وهذا أيضاً دفع جديد للتهم التي لا أساس لها والتي عيب بها كتاب السياسة. راجع في هذا الكتاب: ب٩، ف٢١، وفيما سبق: ك٣، ب٨، ف١. ولو أن مكيافللي عني بإبراز هذا التحفظ كما فعل أرسطو، لما اعتبر نصيراً مغرضاً متبجحاً للطغيان، وربما كان من أسباب ذلك أيضاً نميمة بطانة روما. فإنه ينبغي أن يقال إنه قد وقف ملكاته وحياته جميعاً على خدمة جمهورية. راجع فيما سيجيء التعليق على الباب العاشر: ف٦ والمقدمة. وقد لخص مونتسكيو كل هذه النظريات على الطاغية بأن جعل الخوف هو مبدأ الحكومة المستبدة. راجع روح القوانين: ك٣، ب٩.

في بطانته الخاصة أجانب باعتبارهم أولى بذلك من الوطنيين، فإن هؤلاء عنده أعداء له وأولئك ليس لهم من سبب يحملهم على أن يعملوا ضد سلطانه.

كل هذه التدابير والكثير غيرها من قبيلها التي يستخدمها الطغيان لحفظ سلامته هي من الشر بمكان مكين.

٨ ـ وبتخليصها يمكن ردها إلى أصول رئيسة ثلاثة هي الغاية الدائمة للطغيان: الأول خفض المستوى الأخلاقي للرعايا. لأن النفوس الوضيعة لا تفكر أبداً في الائتمار. ثانياً إعدام الثقة بين بعض المواطنين والبعض الآخر لأن الطغيان لا يمكن القضاء عليه إلا بمقدار ما يستطيع المواطنون الاتحاد في المشاورة. من أجل ذلك يطارد الطاغية الأخيار من الناس باعتبارهم أعداء سلطانه مباشرة لا لأن هؤلاء الرجال يرفضون كل استبداد باعتباره مهيناً بل أيضاً لثقتهم بأنفسهم ولثقة الأغيار بهم، وأنهم لا يستطيعون أن يخون بعضهم بعضاً ولا يقربون الخيانة في أي أمر كان. والأمر الثالث الذي بقصد إليه الطغيان هو إضعاف الرعايا وإفقارهم، لأن المرء لا يكاد يحاول أمراً محالاً وبالنتيجة لا يتصدى للقضاء على الطغيان حين لا يكون له وسائل إسقاطه.

٩ ـ وحينئذ فكل ما يشغل بال الطاغية يمكن أن ينقسم إلى الأقسام الثلاثة التي أسلفنا بيانها، ويمكن أن يقال إن كل وسائله للسلامة تتجمع حول هذه القواعد الثلاث: عدم ثقة المواطنين بعضهم ببعض وإضعافهم وتسفيل أخلاقهم.

هذا هو النمط الأول لاحتفاظ الطغيانات بسلامتها.

١٠ ـ [١] أما الثاني فإنه يتعلق بالعناية بإجراءات مضادة تماماً لتلك التي بيناها آنفاً. ويمكن استخراجه مما ذكرناه من الأسباب التي تسقط الملوكيات لأنه كما أن الملوكيات تضر بسلطانها إذ ترمي إلى جعله أشد استبداداً فكذلك الطغيان

---

(١) أما الثاني. هذا متمم لما قيل من قبل في هذا الباب: ف١. راجع ما يقوله مونتسكيو على أخلاق الملك الفرد. روح القوانين: ك٧، ب٢٧.

يؤيد سلطانه بجمله أشد ملوكية. وليس هاهنا إلا نقطة أساسية لا يجوز نسيانها أبداً. أن يكون للطغيان دائماً القوة الضرورية للحكم لا بواسطة الرضا العام فحسب، بل أيضاً على رغم الإرادة العامة.

والنزول عن هذه النقطة هو نزول عن الطغيان عينه. غير أنه متى ثبتت هذه القاعدة استطاع الطاغية فيما يبقى أن يسلك مسلك الملك الحق أو على الأقل أن يتخذ بحذق كل ظواهره.

١١ ـ [١] فبدياً يتظاهر الطاغية بأنه يعنى كل العناية بالاشتغال بالمنافع العامة ولا يظهر أبداً بمظهر المبذر في الهدايا الثمينة التي يتكلف الشعب شديد الكلفة في تقديمها له والتي يستخلصها هو من أتعاب رعاياه وعرق جباههم ليبذرها على الحظايا والأجانب والفنانين الجشعين. الطاغية يقدم حساباً عن إيرادات الدولة ومصروفاتها، وهذا الأمر قد قام به أكثر من طاغية واحد. لأن له بذلك ميزة الظهور بمظهر مدبر الأمر لا الرجل المستبد. وأنه مع ذلك لا يخشى أن تعوزه الأموال ما بقي سيد الحكومة المطلق.

١٢ ـ فإذا ذهب ليسيح بعيداً عن مقره فالأحسن به أن يوظف ماله من أن يترك وراءه كنوزاً مركومة. لأنه حينذاك يكون الذين وكل إليهم أمر الحراسة أقل شهوة في سلب ثرواته. عندما يتنقل الطاغية يخشى عدوان أولئك الذين يحرسونه أكثر من خشية المواطنين الآخرين: فإن أولئك يتبعونه في طريقه في حين أن هؤلاء يبقون في المدينة. ومن جهة أخرى إذ يجبي الضرائب والأتاوة ينبغي أن يظهر بمظهر أنه لا يتصرف إلا في صالح الإدارة العامة وليجهز الوسائل لحالة حرب ليس غير. وبالجملة يجب عليه أن يظهر بمظهر الحارس والخازن للثروة العامة لا لثروته الشخصية.

١٣ ـ [٢] ينبغي للطاغية أن يظهر بأنه صعب اللقاء ومع ذلك يجب أن يكون

---

(١) فبدياً يتظاهر بأنه يعني. راجع الأمير لمكيافللي ب١٦.

(٢) الاحترام. راجع الأمير لمكيافللي: ب١٧ ومونتسكيو: ك١٢، ب٢٦ و٢٧ من روح القوانين=

وقور اللقاء لا لكي يبعث على الخوف منه بل على الاحترام. على أن الأمر هو في غاية الدقة، لأن الطاغية يوشك أن يكون دائماً موضعاً للاحتقار، ولكن لأجل أن يستجلب الاحترام يجب عليه، حتى حين لا يحفل بصنوف كفاياته الأخرى، أن يتشبث بالكفاية السياسية، ويجعل لنفسه في هذا الصدد شهرة لا تقبل الطعن، زد على هذا أنه ينبغي أن يمتنع وأن يمنع كل من حوله من انتهاك حرمة الشبيبة من ذكور وإناث. وأن يظهر نساؤه ذلك التحفظ مع النسوة الأخريات، لأن الشجار النسوي قد أهلك أكثر من طغيان واحد.

١٤ ـ فإذا أحب اللذة فلا يستسلم لها كما يفعل في عهدنا بعض الطغاة الذين لم يكفهم الاستغراق في صنوف التمتع منذ مطلع الشمس وطوال أيام متتالية، بل يريدون أيضاً أن يعلنوا خلاعتهم تحت أعين المواطنين جميعاً ليعجبوهم هكذا مما هم فيه من سعادة ونعيم. في هذا الصدد على الأخص يجب على الطاغية أن يصطنع الاعتدال، فإن لم يستطع فليستخف في ذلك عن أنظار العامة. فإن المرء الذي يستغفل ويحتقر ليس هو المرء المعتدل القنوع، إنما هو الرجل السكران، ليس هو بالمرء الذي يسهر، إنما هو ذاك الذي ينام.

١٥ ـ [1] الطاغية يتخذ خلاف كل هذه القواعد القديمة التي تقال على تصرف الطغيان. يلزمه ان يجمل المدينة كما لو كان مديرها لا سيداً لها، ويعني بأن يعلم

= يوشك أن يكون دائماً موضعاً للاحتقار. راجع المرجع السابق: ب١٩ ـ كفاياته الأخرى. راجع الأمير: ب١٨ ـ انتهاك... راجع الأمير: ب١٨ و١٩، ومونتسكيو: ك٧، ب٢٨، حيث يذكر انتقام نرسيس وانتقام الكونت جليان وانتقام الدوقة متبنـي من هنري الثالث. ـ الشجار النسوي. راجع مقال مكيافللي على عاشورات تيت ليف: ك٣، ب٢٦.

(١) كل هذه القواعد القديمة. راجع في هذا الباب: ف ٣، وما بعدها ويمكن أن يقارب بين هذه النصائح التي يسديها أرسطو إلى الطغاة وبين النصائح التي يوجهها سيمونيد إلى طاغية سراقوزه في كتيب أكسينوفون المعنون «هيرون» ويمكن الانتفاع أيضاً بما قاله دبكرت على هذه الموضوعات عند تحليله للأمير لمكيافللي: ج٩، ص٣٨٨ وما بعدها، طبعة كوزان. ـ واجباته نحو الألهة. راجع الأمير: ب١٦ ـ أمر العقوبات. راجع ما سبق: ك٦، ب٢، ف١٠، والأمير لمكيافللي: ب١٩، ومونتسكيو: ك٢، ب٣٣.

أنه على تقوى تضرب بها الأمثال. فإن الناس كثيراً ما لا يخشون ظلماً من قبل رجل يظنونه مواظباً على جميع واجباته نحو الآلهة ويقل اجتراؤهم على الائتمار به، لأنهم يخالون السماء حليفة له. ومع ذلك يلزم للطاغية أن يحذر من أن يدفع بظواهر أمره إلى حد الوسوسة المؤدية إلى السخرية. متى امتاز أحد بصنيع جميل جليل لزم أن يسبغ عليه من التشاريف ما لم يكن ليظن أنه يبلغ أكثر منه من لدن شعب مستقل. الطاغية يوزع بنفسه المكافآت من هذا القبيل، ويترك إلى أحكام الأقل درجة وإلى المحاكم أمر العقوبات.

١٦ ـ كل حكومة فرد أياً كانت يجب أن تحترز من نماء قوة أحد الأفراد إلى ما بعد الحدود العادية، أو إذا كان لا يستطاع اتقاء هذا الأمر لزم حينئذ توزيع أمثال تلك الامتيازات على أشخاص كثيرين. وتلك هي الوسيلة لجعلهم في مستوى واحد. فإذا ألجأت الضرورة إلى خلق واحد من صنوف ذلك التفوق فليكن من شأن الطاغية على الأقل ألا يوجهه إلى رجل جريء. لأن القلب الجريء على استعداد للمخاطرة في أي أمر. إذا لزم إسقاط أي نفوذ سام فليكن ذلك بالتدريج وأن يعني بألا يقضي البتة دفعة واحدة على الأسس التي عليها يرتكز.

١٧ ـ [1] وليكن على الطاغية إذ لا يسمح لنفسه البتة أن تصدر عنه أية إهانة من أي ضرب كان أن يجتنب على الخصوص اثنين. ألا يبسط يده على أي كان وألا يهين الشبيبة. وهذا الاحتراس هو على الأخص ضروري في حق النفوس النبيلة المعتزة بذواتها. إن النفوس الحريصة لا تطيق صبراً على أن تضار في منافعها المالية، غير أن النفوس العزيزة والشريفة تألم أكثر من ذلك لما يلحق بشرفها من أذى. فاحد الأمرين لازم إما أنه يلزم العدول عن كل انتقام من الرجال الذين لهم هذا الخلق وإما أن تكون العقوبات التي يعاقبون بها عليها

(١) أية إهانة من أي ضرب كان. راجع مونتسكيو: ك١٢، ب٢٨ ومقالة مكيافللي على عاشورات نيت ليف: ك٢، ب٢٦ و٢٨.

مسحة من الأبوة وليست نتيجة للزراية. إذا كان للطاغية علاقات مع الشبيبة فيجب عليه أن يظهر بمظهر المتقاد لشهوته لا المجاوز حدود سلطانه. وعلى العموم متى جاز أن يكون فيها ظاهر من العار لزم أن يربى التعويض على الإهانة.

١٨ ـ [١] من الأعداء الذي يبغضون شخص الطاغية والذين هم أشد خطراً وأولى بالمراقبة هؤلاء الذين لا يحرصون على الحياة ما داموا يودون بحياته. من أجل ذلك وجبت العناية كل العناية بالاحتراس من الرجال الذين يحسبونهم قد أهينوا في أشخاصهم أو في أشخاص الذين هم أعزاء عليهم. فإن الشخص متى تآمر بعامل البغض لا يضن بنفسه، وكما يقول هيرقليطس: «الغيظ عسير أن تتغلب عليه لأن حامله يجود فيه بنفسه».

١٩ ـ [٢] ولما أن الدولة تتألف دائماً من حزبين متميزين الفقراء والأغنياء وجب إقناع هؤلاء بأن لا ضمان لهم إلا في السلطان وأن يتقي كل ظلم متبادل بينهم. غير أن بين هذين الحزبين أقواهما هو دائماً ذلك الذي يجب اتخاذه أداة للسلطان حتى لا يضطر الطاغية، في حالة متطرفة، إلى أن يمطي الحرية العبيد أو أن يجرد المواطنين من السلاح. هذا الحزب يكفي دائماً وحده لحماية السلطان الذي هو سنده وليحقق له الظفر على أولئك الذين يهاجمونه.

٢٠[٣] ـ على أننا قد نرى غير نافع أن ندخل في تفاصيل أطول من ذلك. فإن الموضوع الأساسي هو هاهنا بين بالبداهة. يلزم للطاغية أن يظهر لرعاياه لا بمظهر مستبد بل بمظهر مدبر، بمظهر ملك، لا بمظهر رجل يعمل لمنافعه

---

(١) كما يقول هيرقليطس. هيرقليطس من إيفيز كان يعيش نحو القرن السادس قبل الميلاد. راجع الأمير: ب١٩.

(٢) أداة للسلطان. راجع مونتسكيو: ك١٢، ب٢٧ ـ يمكن تلقاء هذه الصورة التي رسمها أرسطو من الطاغية أن توضع الصورة التي رسمها أفلاطون في آخر الكتاب الثامن وأول الكتاب التاسع من الجمهورية من ترجمة كوزان: ص١٧٦ و٢٠٠ وما بعدها.

(٣) مدبر. احتفظت بهذه الكلمة التي هي واردة في جميع المخطوطات، وأما الرواية التي آثرها سلبورغ ومن تبعه من الناشرين فهي توائم في حقيقة الأمر تعابير أرسطو (ك١، ب١، ف٢) ولكن لا شيء يسمح بها هنا وليست ضرورة.

الشخصية بل رجل يدبر منافع الأغيار. يلزمه أن يطلب في سلوكه كله الاعتدال من دون الإفراطات. يلزمه أن يقبل في مجلسه المواطنين الممتازين وأن يجلب إلى نفسه بوسائله محبة العامة. بذلك يكون واثقاً قطعاً لا من أن يجعل سلطانه أجمل وأشد استحقاقاً للمحبة لأن رعاياه سيصيرون أحسن حالاً وبمعزل عن كل إهانة، وأنه لن يثير أي حقد ولا أي خوف فحسب، بل أيضاً ليجعل سلطانه أبقى على الزمان. وبالجملة يلزمه أن يظهر بمظهر الفاضل كل الفضل أو على الأقل نصف فاضل وألا يظهر أبداً بمظهر الرذيل أو على الأقل بمقدار ما يمكن الإنسان أن يكون.

٢١ ـ [١] ومع ذلك فعلى رغم كل هذه الحيطات فإن أقل الحكومات استقراراً هي الأوليغرشية والطغيان. فإن أطول طغيان بقاء كان طغيان أورطاغوراس وذريته في سيسيون، فقد بقي مائة عام. ذلك بأنهم عرفوا كيف يدبرون أمور رعاياهم بحذق وأن يخضعوا هم أنفسهم في كثير من الأشياء لنير القانون. فإن كليستين أتقى الهوان بكفايته الحربية وصرف كل عنايته إلى كسب محبة الشعب بل ذهب كما يقال إلى أن توج بيديه القاضي الذي نطق بالحكم عليه لمصلحة خصمه. وإذا صدقت الرواية فإن التمثال الجالس الذي هو في الميدان العام هو تمثال ذلك القاضي المستقل، يقال أيضاً إن بيزسترات رضي لنفسه أن يعلن قضائياً أمام المحكمة.

٢٢ ـ [٢] الطغيان التالي في طول البقاء هو طغيان السبسليين في كورنثه،

---

(١) أقل الحكومات استقراراً. هذا تأثيم جديد للطغيان. واجع ما سبق في هذا الباب ف٧. ور. مونتسكيو. روح القوانين: ك٨، ب١٠ ـ أورطاغوراس وذريته. استولى أورطاغوراس على الطغيان نحو الأولمب السادس والعشرين ٦٧٦ ق.م. راجع أوتو مللر. الدوريون: ج١، ص١٦١. واشهر سلالة أورطاغوراس كان كليسنين، وأما الآخرون فلا يكادون يعرفون، وقد كانت سيسيون مجاورة لكورنثه في شمالها الغربي.

(٢) طغيان السبسليين. ملك سبسيل نحو الأولمب الثلاثين ٦٥٨ ق.م. ـ حكم ثلاث سنين. هنا خطأ واضح في الأرقام فإنه إذا عد بسامتخوس من السبسليين وسياق عبارة أرسطو لا يكاد يسمح باستثنائه، فلا يكون ملك السبسليين يمد ثلاثاً وسبعين سنة بل ستاً وسبعين. على أنه لا يعرف =

لبث ثلاثة وسبعين عاماً وستة أشهر. فإن سبسيل ملك شخصياً ثلاثين عاماً وبريندر أربعة وأربعين وبسامتخوس بن غرديوس حكم ثلاث سنين. وإن الأسباب التي حفظت طغيان سبسيل زماناً طويلاً هي الأسباب المتقدمة أنفسها، لأن هذا الأخير كان ديماغوجياً أيضاً ولم يشأ البتة طوال مدة ملكه أن يكون له أتباع. وأما بريندر فكان مستبداً غير أنه كان قائداً عظيماً.

٣٣ ـ [1] ثم ينبغي أن يوضع في المرتبة الثالثة بعد هذين الطغيانين الأولين طغيان البيزستراتيين في أثينا، غير انه كان متقطعاً. فإن بزسترات مدة سلطانه قد أضطر أن يهرب مرتين في ثلاث وثلاثين سنة ولم يكن يملك حقيقة إلا سبع عشرة سنة، وملك أبناؤه ثماني عشرة سنة: فالمجموع خمس وثلاثون سنة. ثم تجيء بعد ذلك طغيانات هييرون وجيلون في سراقوزه، ولم يكن هذا الأخير طويل المدة، فقد لبث اثناهما ثمانية عشر عاماً. ومات جيلون في السنة الثامنة من ملكه. وملك هييرون عشر سنين. وخلع طرازيبول في نهاية الشهر الحادي عشر. وبالجملة فإن أكثر الطغيانات لم يلبث إلا مدة قصيرة.

تلك هي على التقريب في الحكومات الجمهورية وفي حكومات الفرد كل أسباب الدمار التي تهددها، وتلك هي وسائل السلامة التي تثبتها.

= من هو بسامتخوس المصري الاسم. يرى غوتلينغ أنه ليس من سلالة السبسيليين وأنه لكونه كان قائداً لجيوش بريندر قد استوى على العرش مدة ثلاث سنين في آخرها وصل بريندر إلى خلعه. والتاريخ صامت تماماً عن هذه الوقائع جميعاً. والذي يظهر أنه الحق بناء على شهادة جميع المؤرخين هو أن سبسيل ملك ثلاثين سنة وبريندر أربعاً وأربعين كما يقول أرسطو. راجع أوتو مللر. الدوريون: ج١. ص٢٦٨.

(١) طغيان البيزستراتيين. بزسترات اغتصب الطغيان سنة ٥٦٠ ومات سنة ٥٢٨ ق.م. وطرد هيباس من أثينا سنة ٥١٠ ق.م. ـ ومات جيلون. راجع ما سبق: ب٨، ف٩، وما بعدها ـ وملك هيرون. راجع ما سبق ب٩، ف٣ من هذا الكتاب ـ طرازيبول. راجع ما سبق: ب٨، ف٩، من هذا الكتاب ففيه بعض التفاصيل عن طرازيبول.

الباب العاشر

نقد نظرية أفلاطون على الثورات. أخطاء أفلاطون المتعلقة بالنظم الذي فيه تتعاقد الحكومات المختلفة في الغالب من العادة. أفلاطون أوجز المسألة أكثر مما ينبغي.

١ ـ [١] في الجمهورية يتكلم سقراط أيضاً على الثورات لكنه لم يجد معالجة

---

(١) في الجمهورية. راجع جمهورية أفلاطون: ك٨، ص١٣٠، ترجمة كوزان وتعليقه الأخير ص٣٢٣. هذا التعليق المطول الذي وضعه كوزان فيه مناقشة وتلخيص لجميع بحوث الناشرين والمفسرين لفقرة أفلاطون هذه. والنتيجة العامة هي أن هذه الفقرة غير معقولة أصلاً. أفكانت كذلك عند القدماء وهنا على الخصوص عند أرسطو؟ هذا أمر لا يطاق. لا شيء في إيراده يدل على ذلك. حتى أنه يجد نظرية أفلاطون باطلة ما دام، على رأيه، الجزء الأخير هو وحده الذي ليس باطلاً. لكنه لا يقول إن عبارة هذه النظرية غير مفهومة عنده كما هي عندنا. بل ينبغي الاعتقاد بأنه كان يفهمها بلا عناء وإن كان لا يقرها، كذلك يمكن أن يقال في شأن المفسرين القدامى لأفلاطون إن هذه الفقرة لم تعتبر قط غير معقولة. فإذا كانت لا تؤدي عندنا أي معنى فذلك على الراجح لأن العبارات الهندسية المستخدمة فيها ليس لنا بها مرانة. والذي يظهر أنه الأشد احتمالاً هو أن عمليات الضرب المتعاقبة يجب أن تنتج العدد خمسة آلاف وأربعين الذي له أهمية عليا في النظرية السياسية لأفلاطون. راجع ما سبق: ك٢، ب٣، ف٢). والذي هو يعين بلا شك العهد الطويل للثورات. وبعد أن درست طويلاً هذه الفقرة لم أجد ما أقترحه حلاً جديداً. ربما كان واجباً علي أن أفعل كما فعل كوزان بأن أحذف من ترجمتي هذه الفقرة غير المرضية. على أن نقد أرسطو لا يصح أن يرجع إلى الكلمات فإنه من الممكن أن نفهم هذه الفقرة حق الفهم بصرف النظر عما أورده من كتاب أستاذه. وينبغي أيضاً أن يراجع في أسباب الثورات على رأي أفلاطون كتاب القوانين: ك٣، ص١٣١ وما بعدها. وقد خلق أفلاطون لاتقاء الثورات هيئة حراس القوانين. هذا نظام عجيب ينبغي أن يفرق في كل الدول على صورة أو على أخرى. ولعل أرسطو قد أخطأ في عدم مناقشة فكرة أستاذه هذه. راجع القوانين آخر: ك٧ وراجع: ك٥ و٦ و٧ و٨ من الجمهورية. ولقد رسم فولوبيوس ومكيافللي أيضاً الدائرة التي تتبعها حتماً ثورات الدول. راجع: التاريخ العام: ك٦، ب٥ وما بعدها وب٥٧ والمقالة على عاشورات تيت ليف: ك١، ب٢.

هذا الموضوع. حتى أنه لم يعين أي سبب للثورات خاص بالجمهورية الفاضلة أي بالحكومة الأولى. وعلى رأيه أن الثورات تأتي من لا شيء في هذه الدنيا باق إلى الأبد وأن كل شيء يجب أن يتغير في حين من الزمان. ويزيد على ذلك أن «هذه الاضطرابات، التي جذرها المزيد بثلث زائد خمسة يؤتي لحنين، لا تبدأ إلا حين يرتفع العدد هندسياً إلى المكعب، ما دام أن الطبيعة تخلق حينئذ كائنات معيبة وغير قابلة للإصلاح أصلاً». هذا الجزء الأخير من تدليله يجوز ألا يكون باطلاً لأن على ظهرها رجالاً عاجزين بالطبع عن قبول التربية وعن أن يصيروا فضلاء. لكن لماذا تنطبق هذه الثورة التي يتكلم عليها سقراط على هذه الجمهورية التي يؤتينا إياها على أنها كاملة بخصوصها أكثر من انطباقها على كل دولة أخرى أو على أي شيء في هذه الدنيا.

٢ ـ [1] لكنه في هذه اللحظة التي يعينها للثورة الكلية يتغير كل شيء دفعة واحدة حتى الأشياء التي لم تكن البتة قد ابتدأت أن تجتمع، وأن مخلوقاً ولد في اليوم الأول من الطامة سيكون مشمولاً بها كالآخرين. يجوز أن يتساءل أيضاً: لماذا تنقلب جمهورية سقراط الفاضلة إلى النظام اللقدموني؟ إن نظاماً سياسياً أياً كان أولى به أن ينقلب إلى النظام الذي هو المقابل له في أكثر ما يكون من العادة من أن ينقلب إلى النظام الأقرب له. يمكن أن يقال هذا القول على جميع الثورات التي يسلم بها سقراط حين يؤكد أن النظام اللقدموني ينقلب إلى أوليغرشية والأوليغرشية إلى ديماغوجية وهذه إلى طغيان غير أن الأمر على عكس ذلك تماماً. فالأوليغرشية مثلاً يغلب عليها أن تخلف الديماغوجية أكثر مما تخلف حكومة الفرد.

٣ ـ [2] زد على هذا أن سقراط لا يقول هل تقع في الطغيان ثورات أو لا تقع.

---

(١) على النظام اللقدموني. راجع الجمهورية: ك٨، ص١٣٤ من ترجمة كوزان.

(٢) الطغيان يخلف أيضاً الطغيان. لا يجعل أفلاطون الطغيان يجيء إلا من الديمقراطية المتطرفة. راجع الجمهورية: ك٨، ص١٦٥ و١٦٩. ميرون في سراقوزه. كان ميرون من سلالة أورثاغوراس. راجع ما سبق: ب٩، ف٢١ أنتيليون. لا يعرف هذا الاسم في غير هذا الموضع ـ=

ولا يقول شيئاً في الأسباب التي تأتي بها ولا في الحكومة التي تبدل منها. وقد يفهم بلا عناء سكوته الذي شد ما عالج عدم الاحتفاظ به. فكل الأمر هنا يجب أن يبقى مظلماً تماماً لأن في أفكار سقراط يلزم أن يرجع من الطغيان إلى هذه الجمهورية الفاضلة التي تصورها، وتلك هي الوسيلة الوحيدة للحصول على هذا الدور اللانهائي الذي تكلم عليه. غير أن الطغيان يخلف الطغيان أيضاً. وشاهد ذلك طغيان كليستين إذ خلف طغيان ميرون في سراقوزه. الطغيان يمكن أيضاً ان يتقلب إلى أوليغرشية مثل طغيان أنتيليون في خالسيس أو إلى ديماغوجية مثل طغيان جيلون في سراقوزه، أو إلى أرستقراطية مثل طغيان شاريلاوس في لقدمونيا أو كما قد رؤي في قرطاجنة.

٤ ـ [1] الأوليغرشية في دورها تنقلب إلى طغيان وهذا وقع في الماضي لأكثر الأوليغرشيات في صقلية. فليذكر أن الأوليغرشية قد خلفت طغيان بانسيوس في ليوتتيوم، وفي جيل خلفت طغيان كليتدر وفي ريجيس طغيان أنكسيلاس. وليذكر كثير غيرها يمكن الاستشهاد به على السواء وهذا هو أيضاً خطأ توليد الأوليغرشية من شره رؤساء الدولة واشتغالهم بالمكاسب التجارية. بل الذي ينبغي هو أن يطلب الأصل في ذلك الرأي الذي يرتأيه أناس واسعو الثروة يظنون أن المساواة السياسية ليست عادلة بين أولئك الذين يملكون والذين لا يملكون شيئاً. في أية أوليغرشية الحكام لا يستطيعون أن يشتغلوا بالتجارة، والقانون يحرم عليهم ذلك. بل أزيد من ذلك في قرطاجنة التي هي دولة ديمقراطية يتعاطى الحكام التجارة ومع ذلك لم يقع في الدولة بعد ثورة.

= في قرطاجنة. هذا يناقض تماماً ما قاله أرسطو: ك١٢، ب٨، ف١. وما سيقوله في الأسطر الآتية في هذا الباب ف٤. وربما كان ينبغي أن يقال هنا خلقيدون بدلاً من قرطاجنة. ومعلوم أن الكلمتين تلتبسان إحداهما بالأخرى في اللغة اليونانية.

(١) بانسيوس. راجع ما سبق: ب٨، ف٤ ـ طغيان كليندر. راجع هيرودوت (بولمني ب١٥٤) وقد كان كليندر في نحو الحرب الميدية ـ طغيان انكسيلاس. راجع هيرودوت (إيراتوب ١٨) وكان أنكسيلاس يعيش في زمن كليندر ـ المساواة السياسية. راجع تنبيهاً مشابهاً: ك٣، ب٣، ف٣ و٤. ـ في قرطاجنة. راجع التعليق الخاص بقرطاجنة في هذا الباب ف٣.

٥ ـ [1] ومن الغرابة بمكان أيضاً أن يقال إن الحكومة في الأوليغرشية منقسمة إلى حزبين الفقراء والأغنياء، أفيكون هذا شرطاً أخص بالأوليغرشية منه بجمهورية أسبرته مثلاً أو بأية حكومة أخرى فيها المواطنون غير متساوي الثروات أو غير متساوين في الفضيلة؟ حتى على فرض أنه لا أحد يملق فهذا غير مانع للدولة من أن تقلب من الأوليغرشية إلى الديماغوجية إذا زادت كتلة الفقراء، ومن الديمقراطية إلى الأوليغرشية إذا صار الأغنياء أقوى من الشعب على حسب ما يتبطل البعض ويجد في العمل البعض الآخر، أن سقراط ليهمل كل هذه الأسباب المختلفة جد الاختلاف التي تسبب الثورات ليتشبث بسبب واحد إذ يسند الفقر إلى سوء السلوك وإلى الديون ليس غير كما لو كان جميع الناس أو بالأقل جلهم يولدون في السعة.

٦ ـ [2] ذلك خطأ فاحش. والحق هو أن رؤساء المدينة يستطيعون متى فقدوا ثروتهم أن يلجأوا إلى الثورة. وأنه حين يفقد المواطنون الخاملون ثروتهم فهذا لا يمنع الدولة من أن تبقى هادئة. هذه الثورات لا تجر كذلك إلى الديماغوجية أكثر مما يأتي بها نظام آخر. يكفي نفي سياسي أو ظلم أو إهانة لتكون علة عصيان أو انقلاب في الدستور، من دون أن يقع أي مساس بثروات المواطنين. ليس للثورة في الغالب سبب آخر غير هذه الرخصة التي تجعل كل فرد يعيش على ما يناسبه، رخصة يسند سقراط أصلها إلى إفراط في الحرية.

وأخيراً بين هذه الأنواع المتعددة للأوليغرشيات وللديمقراطيات لا يتكلم سقراط على الثورات فيها إلا كما لو كانت كل واحدة منها وحيدة في نوعها.

---

(١) وإن سقراط ليهمل. راجع أفلاطون. الجمهورية: ك٨، ص١٤١ لقد مدح تنمان في «تاريخ الفلسفة» ج٣، ص٣٢٥ كتاب السياسة هذا مدحاً جميلاً هو خير ما يمدح به هذا الكتاب. إذ يقول: «لقد أودع أوسطو هذا الكتاب كنزاً من التجربة ومعرفة الناس وهما مفيدتان وقابلتان للتطبيق أبداً». وأضاف تنمان إلى ذلك قوله: «إن وسائل البقاء التي وضعها للطغيان ليست في باب المبقرية بأقل مما وضعه مكيافللي». راجع ما سبق: ب٩، ف٥. ولقد حاكى بودن هذا الكتاب الثامن في الكتاب الرابع من جمهوريته.

(٢) سقراط. يجب أن نلاحظ أن أرسطو بدأ مؤلفه بانتقاد نظريات أفلاطون وأنه ليختمه بهذا الانتقاد أيضاً.

الفهرس

الكتاب الثالث

الدولة والمواطن ـ نظرية الحكومات والسيادة في الملوكية

الكتاب الرابع
النظرية العامة للجمهورية الفاضلة

الكتاب الخامس
التربية في المدينة الفاضلة

الكتاب السادس

في الديمقراطية وفي الأوليغرشية وفي السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية

الكتاب السابع
في نظام السلطان في الديمقراطية والأوليفرشية

الكتاب الثامن
النظرية العامة للثورات